دكتور
زكريا محمد بيومى
أستاذ ورئيس قسم الإقتصاد بكلية حقوق المنوفية
وعميد كلية الحقوق بجامعة القاهرة - فرع الخرطوم (سابقا)
والمحامى بالنقض

دكتور
خالد سعد زغلول حلمى
كلية الحقوق - جامعة المنوفية

مبادئ الاقتصـــاد

فى الفكر الإقتصادى و نظريات الإنتاج والثمن والتوزيع

١٩٩٣ / ١٩٩٤
الولاء للطبع والتوزيع
شبين الكوم - ت ٢٢٤٩٠١

الباب الأول

مقدمة فى علم الاقتصاد

تمهيد:

يهدف الإ نسان من مزاولة نشاطة الى إشباع حاجاته، وبعض هذه الحاجات لا تعتبر حاجات اقتصادية، ومن ثم لا تدخل فى نطاق ما يبحثه علم الاقتصاد مثل الحاجة الى الاستقرار العاطفى وتبادل المودة رغم أن هذه الحاجات تؤثر فى حياة الإنسان، أما الحاجات الأخرى فقد تكون اقتصادية، وتبعا لذلك تكون محلا لدراسة علم الاقتصاد وهذه الحاجات قد تكون مادية مثل الحاجة الى المأكل والملبس والمأوى، ،وقد تكون معنوية كالحاجة الى خدمات التعليم والقضاء والصحة.

وتواجه كافة المجتمعات أيا كانت درجة تقدمها وأيا كانت نظامها الاقتصادى أو السياسى أو الاجتماعى حقيقة أساسية مؤداها أن الحاجات الإنسانية متعددة ومتنوعة وتزداد بمرور الزمن، بينما أن موارد هذه المجتمعات نادرة بحيث لا تكفى لاشباع جميع الحاجات. وهذه الحقيقة هى ما يطلق عليها فى علم الاقتصاد اسم "المشكلة الاقتصادية" أو "مشكلة الندرة".

حقيقة أن هذه الموارد تنمو باضطراد وسرعة ولكن درجة نموها أقل من معدل درجة تزايد الحاجات التى تتنوع وتتزايد هى الأخرى والتى يمكن أن يطلق عليها أنها نهائية.

وعلى ضوء ما تقدم نبدأ بتعريف علم الاقتصاد ثم شرح المشكلة الإقتصادية التى تواجه الافراد فى علاقتهم الاجتماعية والتى يهتم بها هذا العلم والنتائج التى تترتب عليها، ثم نتناول منهج علم الإقتصاد، وأخيرا علاقة الاقتصاد بالعلوم الأخرى.

الفصل الأول

تعريف علم الإقتصاد

نعرض لأصل كلمة "اقتصاد" ثم نتعرض للتعريفات المختلفة لعلم الاقتصاد.

يرجع اصطلاح "إقتصاد" إلى المفكر اليونانى أرسطو، ومعناها علم مبادئ تدبير شئون المنزل، وهى مشتقة من كلمتين يونانيتين هما "أويكوس" ومعناها بيت، و "توموس" ومعناها "قانون" (١)

وقد إستخدم اصطلاح الاقتصاد السياسى لأول سنة ١٦١٥. وأول من أستخدمه الكاتب الفرنسى دى مونكريتيان فى كتاب "شرح الاقتصاد السياسى" غير أن هذا الاصطلاح مأخوذ عن اللغة الاغريقية ومعناه إدارة أموال المدينة وهو وما ينطبق على المالية العامة أكثر من إنطباقه على علم الإقتصاد. وقد عم إستخدام هذا الاصطلاح منذ القرن الثانى عشر. ويلاحظ أن هذه التسمية تثير اللبس لأن صفة "سياسى" توحى الى السامع أن الدراسة الأقتصادية مصبوغة بصبغة سياسية وهو ما يتعارض مع الواقع. لذلك اكتفى الاقتصاديون الانجليز والامريكيون بلفظ" الاقتصاد" بدلا من اصطلاح "الاقتصاد السياسى".

وقد تضاربت أراء الكثير من الاقتصاديين حول تعريف علم الاقتصاد.

الواقع أنه يصعب وضع تعريف جامع مانع لهذا العلم ويرجع ذلك الى أن هذا العلم قد خضع للكثير من التطورات فضلا عن اختلاف اتجاهات الاقتصاديين الفكرية.

---

(١) راجع أوسكار لانج، الأقتصاد السياسى، القضايا العامة، ترجمة الدكتور راشد البراوى دار المعارف بمصر ١٩٦٦، ص ٢٤.

وقد كانت تعريفات الاقتصاديين التقليديين الأوائل وعلى رأسهم " آدم سميث" تعرفه على أنه دراسة لثروة ومصادرها"، أى العلم الذى يبحث عن الوسائل التى تمكن من تجميع الثروة. وهذا التعريف بنى على أساس الاعتبار الذى كان سائدا خلال القرن الثامن عشر وحتى منتصف القرن التاسع عشر من أن نشاط الفرد الاقتصادى انما هو نشاط من أجل الحصول على الثروة أو على سلع وخدمات من أنواع شتى وأن هذا النشاط انما يستهدف تجسيد المصلحة الفردية بمعنى حصول الفرد على أكبر قدر من الثروة فى شكل إنتاج ينتجه أو فى شكل عمل يؤديه مقابل أجر أو ربح يتقاضاه مقابل قيامه بالتأليف بين عناصر الانتاج المختلفة.

وهذا التعريف يقوم على أساس الفلسفة القائلة بأن المصلحة الشخصية للفرد تتطابق مع مصلحة الجماعة.

ولكن يؤخذ على هذا التعريف أنه يهتم بالثروة المادية فى حين توجد الى جانب هذه الثروة الخدمات مثل خدمات المحامى والطبيب فضلا عن أن هذا التعريف يصرف النظر عن دراسة حالة الانسان فى المجتمع والذى يتم الإنتاج لصالحه. فضلا عن أن الثروة كوسيلة لاشباع الحاجات الانسانية لا تعدو أن تكون أحد عناصر المشكلة الاقتصادية.

وقد عرف الاقتصادى "تروشى" علم الاقصاد بأنه دراسة نشاط الانسان فى المجتمع فى سبيل حاجاته المادية.

وهذا التعريف يغفل أيضا بعض جوانب النشاط الاقتصادى مثل الخدمات، فضلا عن أن بعض تصرفات الأفراد فى إشباع الحاجات المادية تدخل فى نطاق علوم أخرى كالطبيعة والكمياء. ولكن يتميز هذا التعريف بأنه يوضح دور الانسان فى النشاط الاقتصادى وغيره.

وقد أبرز "أوسكار لانج" الطبيعة الاجتماعية لعلم الاقتصاد بقوله أن هذا العلم يدرس القوانين الاجتماعية التى تحكم إنتاج وتوزيع الوسائل المادية لاشباع الحاجات البشرية. (١)

وهذا التعريف يوضح أن الاقتصاد يعد أحد العلوم الاجتماعية التى تدرس نشاط الانسان الانتاجى فى المجتمع وتحلل هذا النشاط، ولكنه لا يهتم أيضا بجانب الخدمات.

وقد حاول بعض الاقتصاديين تعريف الاقتصاد واضعين فى اعتبارهم الفرد أساسا وليس الثروة على أساس أن الثروة ما هى الا وسيلة لتحقيق غاية أو هدف هو الحصول على الاشباع أو تحقيق الرفاهية. ومن هؤلاء الاقتصاديين "مارشال" الذى يعرف علم الاقتصاد بأنه ذلك العلم الذى يدرس نشاط الانسان فى شئون حياته العادية. (٢) للحصول على الأشياء المادية الضرورية لرفاهيته. وهذا التعريف يهتم أساسا بالانسان، ولكن يؤخذ عليه أن نشاط الانسان فى حياته العادية ليس كله محل اهتمام علم الاقتصاد، فضلا عن أن هذا التعريف يهتم بالأشياء المادية دون الخدمات وهى لا تقل أهمية عن الأشياء المادية.

وقد عرف "أدوين كانال" وهو معاصر لمارشال علم الاقتصاد بأنه ذلك العلم الذى يدرس الأشياء المتعلقة بالرفاهية المادية للانسان أى مجموع ما يحصل عليه الانسان من إشباع.

ويقترب من هذا التعريف تعريف " بيجو" فى كتابه" اقتصاديات الرفاهية "الذى

---

(١) أوسكار لانج - المرجع السابق - ص ٢١.

(٢) Alfred Marshall - Principles of economics 8.th edition. P. 1.

نشره سنة ١٩٢٠ فقد عرف علم الاقتصاد بأنه ذلك العلم الذى يدرس الرفاهية الاقتصادية ويقصد بالرفاهية الاقتصادية ذلك الجزء من الرفاهية العامة الذى يمكن إيجاد علاقة مباشرة أو غير مباشرة بينه وبين مقياس النقود.

وقد انتقد البعض تعريف علم الاقتصاد استنادا الى " الرفاهية" وتزعم الأستاذ "روبنز" هذا النقد، وتتلخص أوجه النقد فيما يلى :(١)

١ - أن الاقتصاد علم محايد لا يدخل فى الاخلاقيات والمفاضلات الذاتية. ومن ثم يصعب تحديد ما يتسبب فى تحقيق رفاهية الانسان اذ أن هناك معايير مختلفة للرفاهية تختلف باختلاف البيئات والأفراد والمستويات الثقافية والعادات والأذواق والامكنة والأزمنة.

٢ - لا يمكن قياس الرفاهية بمعايير مادية إذ أن الكثير من أسباب تحقيق الرفاهية مرجعه الى العاطفة والهدوء النفسى وحب الأسرة وحب المناظر الجميلة وكلها أمور لا تدخل فى دراسة الاقتصاد.

٣ - لا يدخل فى اختصاص علم الاقتصاد تحديد ما يفعله كل فرد لتحقيق رفاهيته أو أن يصدر حكما يفاضل بين سلوك وآخر، مثلا بين مزيد من المأكل والملبس، بين مزيد من الاستهلاك أو التضحية به فهذه أمور تترك للأفراد ومهمة الاقتصادى تنحصر فى دراسة سلوك الأفراد فى المجالات المتعلقة بالانتاج والاستهلاك.

٤ - يستطيع الاقتصادى أن يوضح كيفية تحقيق أهداف معينة ولكنه لا يتحمل مسئولية تحديد الأهداف نفسها. فقد يستطيع ايضاح الطريق الأمثل لانتاج سلعة بأقل تكلفة ولكنه لا يستطيع ولا يجب أن يحاول تحديد ما يستهلكه الافراد أو ما تنتجه المشروعات.

---

(١) راجع : الدكتور محمد يحيى عويس، مبادئ علم الاقتصاد، المطبعة العربية، ١٩٧١، ص ٢٩ وما بعدها.

ونتيجة لهذه الانتقادات عرف "روبنز" علم الاقتصاد بأنه العلم الذى يدرس السلوك الانسانى كعلاقة بين غايات (حاجات) متعددة وبين موارد (أموال) نادرة ذات استخدامات بديلة" [١]

على أنه ينتقد هذا التعريف لأنه يأخذ فى اعتباره تحليل الفرد المنعزل مما جعل هذه الحالة تسيطر عليه فى كل دراسة، فلقد واجه روبنز المجتمع ككل وطبق عليه تحليل الفرد المنعزل بدون تغيير مما أدى الى اهتمامه بالعلاقات بين الأهداف والموارد المحدودة والى اهمال نوع أخر من العلاقات تترتب على النوع الأول وأهمها تتميز عنه، وهذا النوع الأخر من العلاقات بين أفراد الجماعات أو بين الجماعات المختلفة التى تنشأ عن الندرة النسبية. [٢]

وفى رأينا أنه على ضوء التعريفات السابقة لا يمكن وضع تعريف جامع مانع لعلم الاقتصاد، وإن كنا نرى أن خير التعريفات هو أن هذا العلم يعد أحد العلوم الاجتماعية الذى يبحث فى سلوك الانسان الانتاجى فى المجتمع فى مجال العلاقة بين الحاجات المتعددة وبين موارد الانتاج والنادرة ذات الاستخدامات البديلة بقصد تحقيق أكبر قدر من الاشباع لهذه الحاجات.

ولفهم هذا التعريف يقتضى الأمر دراسة المشكلة الاقتصادية بعنصريها الحاجات والموارد وخاصتى الندرة والاختيار لاتصالهما بهذين العنصرين.

---

(١) Lionel Robbins - An essay on the nature and Signibicance of economic Science, London. Macmillan. 1948. p. 16.

(٢) الدكتور رفعت المحجوب، الاقتصاد السياسى، الجزء الأول، ١٩٧١ ص ٢٣.

الفصل الثانى
المشكلة الاقتصادية وعناصرها ونتائجها

تنشأ المشكلة الاقتصادية عن ندرة الموارد بالنسبة لكثرة الحاجات الانسانية وتنوعها، إذ أنه لو لم توجد هذه الندرة لما نشأت مثل هذه المشكلة ولما كانت هناك حاجة لدراسة علم الاقتصاد حيث أنه فى هذه الحالة يمكن اشباع جميع الحاجات دون جهد أو نشاط اقتصادى.

لذلك يتعين لدراسة المشكلة الاقتصادية أن ندرس الحاجة والمال باعتبارهما عنصرى المشكلة الاقتصادية وخاصتى " الندرة والاختيار لاتصالهما بهذين العنصرين.

اولا - الحاجات الانسانية :

تعريف :

الحاجة هى شعور نفسى بالحرمان أو الألم يحس به الانسان فيدفعه الى بذل نشاط اقتصادى للتخلص من هذا الحرمان عن طريق الحصول على شئ اما مباشرة عن طريق انتاجه بنفسه أو بالحصول على دخل يستعمل فى شرائه ويستوى أن يكون هذا الشئ سلعة أو خدمة.

وتمثل الحاجة على هذا النحو المحرك الاساسى للنشاط الاقتصادى وذلك أن التفسير النهائى لهذا النشاط الاقتصادى هو إشباع الحاجات الانسانية وان كان النظام الاقتصادى هو الذى يحدد أى أنواع هذه الحاجات هى التى تؤثر فى النشاط الاقتصادى(١).

---

(١) الدكتور حازم الببلاوى، أصول الاقتصاد السياسى، منشأة المعارف الاسكندرية، ١٩٧٤، ص ٢٧ وما بعدها.

تقسيم الحاجات :

تنقسم الحاجات الاقتصادية الى أنواع مختلفة بحسب الزوايا التى ننظر إليها منها.

١ - الحاجات الفردية والحاجات الجماعية :

فالأولى هى تلك التى يستطيع الفرد أن يشبعها بمعزل عن غيره من أفراد المجتمع مثل الحاجة الى المأكل والملبس والمسكن. أما الثانية فهى تلك التى يتطلب إشباعها تضافر جهود أفراد المجتمع كوحدة مترابطه بحيث لا يمكن ترك أمر إشباعها لكل فرد على حدة مما يقتضى تدخل الدولة لاشباعها مثل الحاجة الى الأمن الداخلى والدفاع الخارجي وتحقيق العدالة. فمثل هذه الحاجات ينتفع بها المواطنون كافة دون استثناء، أو أن تلك الحاجات الجماعية لا يستطيع الافراد اشباعها بمفردهم أو لا يستطيعون اشباعها على الوجه الأكمل مثل الحاجة الى التعليم والنقل والمواصلات. [١]

٢ - الحاجات الضرورية والحاجات الكمالية:

فالأولى هى التى يتوقف على إشباعها حياة الانسان أو صحته بينما أن الثانية تزيد من متعة العيش فحسب دون مساس بالحياة ذاتها. فمثلا المأكل والملبس والمأوى من الحاجات الضرورية بينما السيارات والفيديو تعد من الحاجات الكمالية.

وعلى أية حال، فإن هذا التقسيم نسبى يختلف من شخص لآخر ومن مكان لآخر ومن زمان لآخر.

٣ - الحاجات المادية والحاجات المعنوية :

والأولى يعتمد اشباعها على وسائل مادية مثل حاجة الانسان الى إقتناء سيارة

---

(١) الدكتور زكريا محمد بيومى، مبادئ المالية العامة، دار النهضة العربية القاهرة، ١٩٧٨، ص ٣.

أو شرب الشاى، أما الثانية فهى تعتمد على وسائل مادية لاشباعها، ومثالها حاجة الانسان الى التعليم والتربية والثقافة الدينية، فالأولى تمثل حاجات ملموسة بينما الثانية تمثل الحصول على خدمات.

خصائص الحاجات :

تتميز الحاجات الانسانية بعدة خصائص يترتب عليها بعض نتائج اقتصادية، وأهم هذه الخصائص هى :

١ - قابلية الحاجة للاشباع :

تتميز الحاجة بأنها قابلة للاشباع، بمعنى أن كمية محدودة من الأموال تكفى لاشباع حاجة الانسان. ويستخلص الاقتصاديون من هذه الخاصية ما يسمى "بظاهرة تناقص المنفعة الحدية" وتتلخص هذه الظاهرة فى أنه إذا بدأ شخص فى إشباع حاجة من حاجاته بوحدات معينة من المال محل هذه الحاجة فإن الوحدات الأولى من هذا المال يكون فى تقديره ذات أهمية أكبر من الوحدات الثانية حيث تقل منفعة وحدات المال كلما كثر عددها. وبعبارة أخرى تتناقص المنفعة الحدية (أى الاضافية) لكل وحدة بزيادة عدد الوحدات.

فمثلا شخص كان فى حالة شديدة من الظمأ، فإن تناوله للكوب الأول من الماء الذى يشربه فى هذه الحالة يحقق له منفعة كبيرة جدا ربما لدرجة إنقاذ حياته فإذا ما شرب الكوب الثانية ارتوى لحد ما ولكن ليس فى نفس درجة منفعة الكوب الأول، فإذا ما شرب كوب ثالثة فإنها تحقق له منفعة أقل، وهكذا حتى يروى الشخص ظمأه وتكون منفعة الكوب الأخير قد تضاءلت الى درجة قد لا تشبع

ب - قابلية الحاجة للازدياد

تتزايد حاجات الفرد فى مجموعها باستمرار، فهناك دائما حاجات جديدة تظهر للفرد، وكلما نجح فى إشباع عدد معين من الحاجات ظهرت له حاجة جديدة يسعى إلى إشباعها. فهناك دائما حاجات متعددة وغير متناهية للأفراد، وبقدر ما ينجح مجتمع معين فى إشباع عدد معين من الحاجات،. بقدر ما يخلق حاجات جديدة غير مشبعة، وهكذا نجد أن الانسان يسعى باستمرار نحو هدف متحرك يبعد عنه باستمرار(١)

جـ - إرتباط الحاجة بظروف كل مجتمع

ترتبط الحاجات بالوسط الاجتماعى وظروف كل مجتمع وعاداته وتقاليده.

والحاجة تتحدد فى إرتباطها بمجتمع معين، وفى مرحلة زمنية معينة طبقا لحجم الموارد الاقتصادية الموجودة فى كل مجتمع. كالحاجة الى السيارة على سبيل المثال تعد حاجة ضرورية فى المجتمعات الغربية والأمريكية بينما تعتبر كمالية فى مجتمعات الدول المتخلفة كالهند والصين. كما أن الحاجة الى إدخال المياه النقية فى الريف المصرى كانت تعتبر كمالية فى الخمسينات من هذا القرن، بينما هى فى الوقت الحاضر أصبحت ضرورية ونفس الأمر بالنسبة لعدد كبير من الأجهزة الكهربائية كالراديو والفيديو والتليفزيون (٢)

د - قابلية الحاجة للاحلال والانقسام

تتميز الحاجة بامكانية احلالها محل حاجة أخرى عن طريق الحصول على قدر من السلع البديلة التى تشبع هذه الحاجة كاشباع الحاجة الى الحصول على اللحوم سواء

---

(١) د. حازم الببلاوى - ص ٢٤

(٢) د. زكريا، د. عزت عبد الحميد البرعى - مبادئ الاقتصاد السياسى - ١٩٩١ /١٩٩٢ - ص ٥١.

(٣) المرجع السابق - ص ٥٣ وما بعدها.

كانت لحوم حمراء وبيضاء. ويتوقف ذلك على درجة كمال وتفاوت الحاجة البديلة وعلى تقدير المستهلك.

ويرتبط بظاهرة الاحلال قابلية الحاجة للانقسام، اذ كلما تلقت الحاجة قدرا من الاشباع خفت حدتها، ومن ثم يمكن تصور إنقسام الحاجة، إذ أن كل جزء من المال (المورد) الذى يشبع الحاجة يقابل جزء من تلك الحاجة.

هـ - قابلية الحاجة للقياس

يرتبط بقابلية الحاجة للاشباع على النحو السابق ذكره إختلاف درجات الحرمان التى يشعر بها الأفراد ازاء الحاجات. فكلما زادت الموارد المستخدمة فى إشباع حاجة معينة قل شعور الحرمان ازاءها بعكس حاجات أخرى لم تختص لها موارد كافية. هكذا يستطيع الأفراد إجراء ترتيب وتفضيل بين الحاجات المختلفة بحيث يحدد أى هذه الحاجات أولى من غيرها وهكذا.

ويمكن أن يعبر عن ذلك أن الحاجة تكون قابلة للقياس فى حدود معينة حيث من المقصود أن تكون حاجة فرد بالسلعة أشد من حاجة فرد آخر لها. وبالنسبة للفرد نفسة يصنع أولويات لاشباع حاجياته.[1]

ثانيا - المال (المورد)

العنصر الثانى للمشكلة الاقتصادية هو المال أو الموارد

ورغم تعدد الموارد وتنوعها فإن الدراسات الاقتصادية تهتم فقط بالموارد النادرة أو الاقتصادية وهى الموارد التى لها ثمن أى كانت ضآلتة.

أما الموارد غير النادرة وهى مايطلق عليها الموارد أو الأموال الحرة كمياه الأنهار والبحار والهواء ورمال الصحراء فلا تعد مالا أو مورداااقتصاديا حيث توجد بكميات وافره. فهذه لا يهتم بها علم الاقتصاد.

(١) المرجع السابق - ص ٥٣.

وإنما يهتم هذا العلم كما يذكر بما يطلق عليه اسم "الأموال الأقتصادية" وهى الأموال التى تتميز بندرتها النسبية بالمقابلة للحاجات، وبعبارة أخرى هى كل ما يشبع حاجة الانسان بصفة مباشرة أو غير مباشرة.

ويشترط أن تتوافر الشروط التالية لكى يعتبر المال اقتصاديا :

١ - أن يكون محلا للتملك فالهواء وأشعة الشمس لا يعتبران من الأموال الاقتصادية لعدم قابليتها للتملك على أنه إذا كان المال المباح أصبح مملوكا لسبب من الأسباب فانه يصبح مالا اقتصاديا. مثال ذلك الماء الذى ينقل بالأوعية أو الأنابيب الى مناطق صحراوية والهواء والمعبأ فى اسطوانات الاكسجين فى المستشفيات.

٢ - أن يكون محلا للتصرف أى ترد عليه كافة التصرفات القانونية من بيع وشراء وإجارة وعارية ووديعة وعلى ذلك لا تدخل الصفات الشخصية فى معنى المال.

٣ - أن يكون المال نادرا أى محدود الكمية بالنسبة للحاجات المراد إشباعها وقد يكون مصدر الندرة ظروفا طبيعية لا يستطيع الانسان التحكم فيها كما هو الحال بالنسبة للخامات الموجودة فى باطن الأرض أو المهارات الفنية كالطبيب والمغنى، وقد تكون الندرة راجعة لظروف مصطنعة كظروف الاحتكار أو لظروف اجتماعية كأن تحرم التقاليد تداول سلعة معينة كتحريم لحم البقر فى الهند.

٤ - أن تكون له قيمة تبادلية بمعنى أن يكون الشخص الذى يود الحصول عليه مستعد لاعطاء شئ آخر فى مقابله. وهذا ناتج من ندرة كميته بالنسبة للحاجات المراد اشباعها. لذلك لا يعتبر الضوء والهواء له قيمة تبادلية رغم منفعته الهائلة حيث لا يتعامل فيهما فى الأسواق ويتم الحصول عليها دون أية مقابل. وبعبارة أخرى وجود ثمن للمال أيا كانت ضآلته يعبر عن قيمته الاقتصادية وندرته النسبية.

تقسيم الأموال :

يمكن تقسيم الأموال أو الموارد الاقتصادية الى عدة تقسيمات أهمها :

١ - تقسيم الأموال من حيث أهميتها :

تقسيم الأموال والموارد الاقتصادية من حيث مساهمتها فى العملية الانتاجية الى الطبيعة (الأرض) والجهد الانسانى (العمل) والموارد المصنوعة التى ساهم الجهد الانسان« بتحويل الموارد الطبيعية الى أشكال أخرى أقدر على إشباع حاجات المجتمع مثل الآلات وغيرها (رأس مال) ويطلق على هذه الأموال أوالموارد الاقتصادية إسم عناصر أو عوامل الانتاج.

ويذهب بعض الاقتصاديين الى قصر هذا التقسيم على عنصرين فقط هما العمل ورأس المال حيث أن الموارد الطبيعية عندما تتهيأ لاشباع الحاجات الإنسانية تفقد صفتها الطبيعية وتتحول الى رأس مال.

٢ - تقسيم الأموال من حيث اعتمادها على وسائل مادية :

طبقا لهذا التقسيم تنقسم الاموال والموارد الاقتصادية الى موارد مادية وخدمات غير مادية. فالأولى هى الاشياء الملموسة كالاطعمة والالات والملابس والثانية هى التى تتمثل فى أشياء غير ملموسة ولكن تعتمد فى الغالب على المهارات الفنية مثل خدمات الطبيب وأستاذ الجامعة والمحامى والمهندس.

٣ - تقسيم الأموال من حيث الغرض من استعمالها :

تنقسم الأموال من حيث الغرض من استعمالها الى أموال استهلاك وأموال انتاج. فالأولى هى التى تشبع حاجة الانسان بطريقة مباشرة أو فى الحال ويطلق عليها اسم أموال الاستهلاك مثل المنزل والسيارة والملابس والخبز والأدوية والخدمات الشخصية التى يؤديها أرباب المهن الحرة فى مختلف مجالات العلوم والفنون. أما

الثانية فهى التى تشبع حاجة الانسان بصفة غير مباشرة أو هى الأموال التى تستخدم فى إنتاج أموال أخرى مباشرة أو غير مباشرة ويطلق عليها اسم أموال الإنتاج مثل الالات والمواد الخام كالحديد والصلب والزجاج والوقود والدقيق اللازم للحصول على الخبز.

ومن السلع ما قد يعد مالا مباشرا أو مالا غير مباشر بحسب طريقة استخدامه. فمثلا المبنى يعد مالا مباشرا إذا قام الانسان بسكناه هو وعائلته ولكنه يعد مالا غير مباشر اذا استخدم مقرا للمصنع. والفحم يعتبر مالا غير مباشر اذا استخدمه الانسان كقوة محركة لادارة الالات ويعتبر غير مباشر اذا كان الهدف من استخدامه هو مجرد التدفئة فى المنازل.

وفى هذا الصدد يمكن أن نقسم الأموال المباشرة الى عدة تقسيمات أهمها :

أ - أموال الاستهلاك الفانية وأموال الاستهلاك المعمرة :

فالاولى هى التى تستنفذ قدرتها على الاشباع بمجرد استخدامها مرة واحدة ولا يمتد استخدامها لفترة طويلة من الزمن ومن أمثلتها مختلف أنواع الأغذية التى بمجرد استعمالها الاول مباشرة. أما الثانية فهى التى يمتد استخدامها فترة طويلة نسبيا كالمنازل والثلاجات والسيارات.

ب - الأموال القابلة لاستبدال والأموال غير القابلة للاستبدال :

ويقصد بالنوع الأول التى تشبع نفس الحاجة التى تشبعها أموال أخرى بحيث يمكن احلال كل منها محل الاخرى ومثالها الشاى والقهوة والمسلى الطبيعى والمسلى الصناعى. وقد تكون درجة الاشباع واحدة بين النوعين من الأموال، وقد لا تكون درجة الاشباع واحدة بل تكون بديلا ناقصا ولا يمكن احلالها محل مال آخر فى تحقيق هذا الاشباع.

أما الاموال غير القابلة للاستبدال فهى تلك الاموال التى لا يمكن أن تحل كل منها محل الأخرى.

وعلى أيه حال فاعتبار المال بديلا مسألة تخضع للمعيار الشخصى أو لتقدير المستهلك. فهى تختلف من مستهلك لآخر.

جـ - الأموال المتكاملة والأموال غير المتكاملة :

يقصد بالنوع الأول تلك التى يكمل بعضها بعضا ويترتب على زيادة الاستهلاك فى أحدهما الى زيادة مقابلة فى استهلاك الآخر، ومثال ذلك قلم الحبر والحبر، والبن والسكر. أما الأموال غير المتكاملة فهى بالعكس تلك الأموال التى لا يكمل بعضها بعض، والتى يمكن الانتفاع بأحدها على حدة. ويلاحظ أن التكامل مسألة شخصية. فمثلا الشاى والسكر يعتبران متكاملان فى كثير من البلاد كمصر بينما لا يعدان كذلك فى بعض البلاد الأخرى.

ثالثا - الندرة :

لما كانت حاجات الأفراد متجددة ومتنوعة بمعنى أنه كلما اشبع حاجة منها ثارت فى نفسه رغبات جديدة تتطلب أنواعا أخرى من الاشباع. ونتيجة لان الموارد الموجودة فى المجتمعات غير متناسبة مع هذه الحاجات. فهنا تظهر مشكلة الندرة فى وسائل اشباع الحاجات أو بمعنى آخر ندرة عناصر الإنتاج والتى تتمثل فى الموارد الطبيعية والعمل ورأس المال والتنظيم.

والندرة التى نقصدها هنا هى الندرة النسبية وليست الندرة المطلقة فقد تنتج من السلع كالبترول بكميات ضخمة ومع ذلك تعد سلعة نادرة اذا ما قيست بالحاجات الانسانية التى ينبغى إشباعها. كذلك لا يمكن القول بأن الأرض الزراعية نادرة بصفة مطلقة فى الوقت الذى فيه ملايين الأفدنة من الأرضى الزراعية ولكن هذه الارض تعد

نادرة بالنسبة الى حاجات الافراد للسلع الغذائية. وقد نستطيع زيادة مساحة الاراضى الصالحة للزراعة باستصلاح الاراضى البور أو اتباع الدورات الزراعية أو استعمال الأسمدة أو تحسين طرق الصرف والرى.

وإذا كانت مشكلة الندرة تنطبق على الأفراد فإنها تنطبق فى أى مجتمع من المجتمعات التى تتكون من فرد واحد (مجتمع روبنسون كروزو) أو فى المجتمعات البدائية المتأخرة أو فى المجتمعات الأكثر تقدما. فهى تنشأ بالنسبة للفرد عندما لا يستطيع أن يشبع كل رغباته بسبب موارده المحدودة وخاصة أن هذه الرغبات كما سبق أن ذكرنا متعددة ومتنوعة. وحتى عندما تتزايد قدرة هذا الفرد على اشباع هذه الرغبات جميعا فإن رغبته فى طلب حاجات جديدة بمجرد الانتهاء من اشباع حاجاته القديمة تثور فى نفسه وهى الأخرى محدودة اذا قيست بحاجات أفرادها المتعددة مما يدعو بالضرورة الى إشباع بعض الرغبات بالحرمان من إشباع رغبات أخرى.

ويثور التساؤل عن المعيار الذى يهتدى به لمعرفة ما إذا كان موردا أو مالا معينا يعتبر نادرا من عدمه.

يمكن الردعلى ذلك بالقول أن هذا المعيار هو وجود ثمن لهذا المورد أو المال أيا كانت تفاهة هذا الثمن. ومن ثم يعتبر الضوء والهواء من الموارد غير النادرة حيث لا ثمن لها.

ويلاحظ أن الندرة لا تفقد أهميتها بمرور الزمن لان هناك ثمة نوع من السباق بين تزايد الأشياء النافعة وبين تزايد الحاجات التى يحس بها الانسان وتجددها وتطورها. بمعنى أنه إذا تصورنا أن الكمية المتاحة من الخبز تكفى لتوفير كل ما يحتاجه الناس فى غذائهم من نشويات فأننا نواجه برغبة المستهلكين فى تنويع ما يحصلون عليه من نشويات فارتفاع مستوى المعيشة معناه الزيادة المستمرة فى عدد

ونوعية الحاجات التى يحس بها الانسان. وهكذا تظل مشكلة الندرة قائمة رغم التزايد الضخم فى مقدرات الانسان الانتاجية.(١)

رابعا: مشكلة الاختيار:

يترتب على ندرة الموارد الاقتصادية بالنسبة للحاجات الانسانية نشوء مشكلة الاختيار. فالفرد الذى يجد موارده المحدودة غير كافية لاشباع حاجاته يضطر إما الى زيادة موارده بطريقة ما واما أن يتخلى عن بعض حاجاته ويضحى بها. فإذا استطاع زيادة موارده فمن الطبيعى أن يشبع قدرا من حاجاته ولكنه سوف يعجز عن اشباع كل حاجاته لأنه كلما أشبع بعضها تولدت لديه رغبات أخرى جديدة، وعندئذ لا مناص له من التخلى عن بعضها لاشباع الحاجات الاخرى الاكثر أهمية.

فمثلا إذا رأت الزوجة أن تشترى ثلاجة جديدة فلابد لها وأن تقتنع بعدم استبدال حجرة المعيشة القديمة لفترة من الوقت. وإذا قرر العامل أن يعمل ساعات إضافية يوم الجمعة بعد الظهر فلابد وأن يضحى بمشاهدة مباراة كرة القدم المقامة فى نفس الوقت، وإذا قرر الفلاح زراعة قطعة الأرض التى يملكها بالقمح فلن يتمكن من أن يكون لديه كمية من الشعير وقت الحصاد. (٢)

ولقد كانت أهمية الاختيار بين الأهداف الاولى بالاشباع، سببا فى إطلاق البعض لتسمية علم الاختيار على الدراسة الاقتصادية اذ اعتبر ليونيل روبنز أن الندرة

---

(١) الدكتور إسماعيل صبرى عبد الله - تمهيد لدراسة مبادى علم الاقتصاد - مذكرة رقم ٩٢١، معهد التخطيط القومى، ص ٤.

(٢) راجع الدكتور أحمد أبو إسماعيل والدكتور سامى خليل محمد، الاقتصاد، دار النهضة العربية، ١٩٧٥، ص ١٤.

النسبية واختيار الحاجات ذات الأولوية هى أساس علم الاقتصاد.[1]

واذا كانت مشكلة الاختيار تثور بالنسبة للفرد فإنها أيضا تظهر بالنسبة للجماعة فالجماعة عليها أن تقتصد فى استخدام مواردها المحدودة عن طريق اختيار طريقة الاستخدام المثلى التى تؤدى إلى تحقيق ذلك عن طريق القيام بدراسة جميع الفرص الممكنه لاستخدام موردا من الموارد والمفاضلة بينها على أساس نسبة العائد الى الموارد المستخدمة واختيار الطريقة المثلى التى تعطى أكبر اشباع بأقل قدر ممكن من الموارد.

نتائج المشكلة الاقتصادية:

تترتب عدة نتائج على المشكلة الاقتصادية بعضها ينتج عن كون هذه المشكلة اختيار والبعض الاخر ينتج عن كون هذه المشكلة تحث على العمل على زيادة الانتاج. ونتناول فيما يلى هذه النتائج.

ا - تقرير الأهداف الإنتاجية :

لما كانت ندرة الموارد تؤدى الى عدم القدرة على إنتاج كل ما يشبع الحاجة من السلع والخدمات، لذلك كان لابد لكل مجتمع أن يقرر الأهداف الإنتاجية التى يسعى الى تحقيقها وهى تدور حول السلع التى يرغب المجتمع فى إنتاجها وتلك التى يتعين عدم إنتاجها وتحديد كمية كل سلعة منها. فالمشكلة اذن هى اتخاذ القرارات المتعلقة بكيفية توزيع الموارد المحدودة لانتاج السلع والخدمات المختلفة. ويتم اتخاذ القرارات فى النظام الرأسمالى بواسطة جهاز الائتمان. أما فى ظل النظام الإشتراكى تتخذ القرارات طريق جهاز التخطيط المركزى.

---

(١) الدكتور وجدى محمود، مذكرات فى مبادئ الاقتصاد، دار الجامعات المصرية، الاسكندرية، ١٩٧٧، ص ١٦.

٢ - تخطيط الموارد الإنتاجية :

لابد لأى مجتمع أن يخصص موارده الانتاجية المحدودة بين المنتجات المختلفة وبين الوحدات الانتاجية المختلفة بالطريقة التى يتسنى معها الحصول على أكبر كمية من المنتجات التى يرغب فيها هذا المجتمع، ومع الأخذ فى الاعتبار مستوى المعرفة الفنية وعادة يوجد أكثر من أسلوب فنى لإنتاج أية سلعة. ومن المفروض أن نحدد الأساليب التى ينبغى اتخاذها لإنتاج ما استقر عليه الرأى من السلع والخدمات على النحو الذى يحقق إنتاجها بأقل نفقة.

والمعيار هنا هو تجنب الطرق التى لا تتصف بالكفاءة. ونعتبر أن الطريقة لا تتصف بالكفاءة اذا كان من الممكن أن نعيد توزيع الموارد وأن نغير طريقة الانتاج ويترتب على ذلك زيادة ما ننتجه على الأقل من سلعة واحدة دون أن ننقص الانتاج من أى سلعة أخرى. (١)

فمثلا اذا أردنا الحصول على كمية معينة من القطن فقد يتم ذلك عن طريق استخدام مساحات أصغر نسبيا من الاراضى على أن تستخدم معها كميات كبيرة نسبيا من العمالة والالات والسماد، ويمكن من ناحية أخرى أن نستخدم فنا إنتاجيا نراعى فيه استخدام مساحات كبيرة نسبيا من الأرض على أن نعتمد على عدد أقل نسبيا من العمال والآلات والسماد.

وعلى أية حال فان اختيار طريقة معينة للانتاج دون غيرها ليس اختيارا تكنولوجيا بحتا أى يقوم به الفنيون وحدهم ولكنه اختيار اقتصادى بمعنى أنه عندما نزيد من الكمية المستخدمة من مورد ما لانتاج سلعة معينة فإن ذلك يكون على حساب سلعة أخرى كان يمكن أن يستخدم هذا المورد فى إنتاجها وبالعكس حينما

---

(١) الدكتور أحمد أبو إسماعيل والدكتور سامى خليل محمد، المرجع السابق ص ١٤.

ننقص من الكمية التى تستخدم من مورد أخر فإننا نطلق هذا المورد الكمى يستخدم فى إنتاج سلعة أخرى. [1]

٣ - توزيع الناتج الكلى :

اذا ما تم اختيار انتاج كمية معينة من السلع والخدمات وتحددت طريقة الإنتاج فإنه يجب تحديد من سيستفيدون من إنتاج هذه السلع والخدمات وبعبارة أخرى يجب تقسيم الناتج الكلى من السلع والخدمات بين أفراد المجتمع الذين أسهموا فى انتاجه.

وقد يتخذ هذا التقسيم شكل توزيعات نقدية كالأجور التى يتقاضاها العمال والفوائد التى يتقاضاها أصحاب رؤوس الأموال والريع الذى يتقاضاه ملاك الأرض والربح الذى يحصل عليه المنظمون مقابل التأليف بين عناصر الإنتاج المختلفة.

٤ - تحقيق التشغيل الكامل :

لما كانت المشكلة الاقتصادية تتضمن ندرة الموارد بالنسبة للحاجات لذلك لا محل لترك بعض الموارد كالعمال أو الأرض أو الالات عاطلة بدون توظيف بل يجب تحديد الوسيلة التى تحقق التشغيل الكامل لكافة الموارد ليتسنى زيادة الإنتاج.

٥ - تحقيق اعلى قدر من الكفاءة الإنتاجية للموارد المستخدمة :

لا يكفى تحقيق التشغيل الكامل لكافة الموارد، بل يجب العمل على تشغيلها بأعلى مستوى من الكفاءة الإنتاجية.

٦ - العمل على تنمية الموارد :

لا يجب الإقتصار على تحقيق التشغيل الكامل لكافة الموارد وبأعلى قدر من

---

(١) الدكتور السيد عبد المولى - المرجع السابق، ص ٣٠.

الكفاءة الإنتاجية، بل يجب السعى لتنمية الموارد عن طريق اتباع أساليب فنية جديدة فى الانتاج أو ايجاد موارد انتاجية جديدة أو غزو أسواق جديدة أو انتاج سلع جديدة، وذلك لمواجهة التزايد المستمر فى عدد السكان وتطلع افراد المجتمع الى مستويات أفضل للمعيشة.

المشكلة الاقتصادية فى الانظمة الاقتصادية :

تقوم المشكلة الاقتصادية فى كل مجتمع أيا كانت درجة تقدمه وأيا كانت طبيعة النظام السياسى والاقتصادى المطبق فيه. فهذه المشكلة تسود فى المجتمع الرأسمالى كما تسود فى المجتمع الاشتراكى. بل أنه يكون الانسان قد اصطدم حتى فى العصور الاولى بالمشاكل التى تنشأ عن تعدد الحاجات الانسانية وندرة الموارد الموجودة أو التى تصلح لاشباعها وأن يكون قد حاول استخلاص الأسباب التى تؤدى الى تلك المشاكل أو النتائج التى تترتب عليها وحاول إيجاد حلول لها.

وعلى أية حال، فان المجتمع الاشتراكى أقدر نسبيا على مواجهة المشكلة الاقتصادية من المجتمع الرأسمالى للأسباب الاتية :

١ - فى النظام الاشتراكى حيث تملك الدولة دون غيرها كل موارد الثروة، تكون السلطة المركزية سواء تمثلت فى الدولة أو فى هيئة عامة أقدر على تحديد أى الحاجات أولى بالاشباع أكثر من غيرها لانها هى التى تنظم الموارد على الوجه الذى يكفل أقصى اشباع. أما فى النظام الرأسمالى وهو الذى يقوم على ملكية موارد الثروة ملكية خاصة فيقوم الثمن بالدور الرئيسى فى حل المشكلة. فصاحب الحاجة لا يستطيع اشباعها الا إذا كان قادرا على دفع الثمن مستعدا لدفعه وكلما زادت قدرته على دفع الثمن أو غير مستعد لدفعه يخرج من معترك التزاحم. [١]

---

(١) الدكتور جابر جاد عبد الرحمن والدكتور سعيد النجار،مبادئ الاقتصاد، ١٩٥٢، ص ٦ وما بعدها.

٢ - قد يحقق النظام الاشتراكى الاستخدام الكامل للموارد ومن ثم أقدر على حل المشكلة الاقتصادية بينما لا يحدث ذلك فى ظل النظام الرأسمالى اذ قد توجد فى هذه الانظمة الاحتكارات التى قد تجد من مصلحتها خفض الانتاج عن مستوى الطاقة الكاملة للمشروع لتتمكن من رفع الأسعار وتحقيق المزيد من الربح. (١)

٣ - أن سعى النظام الرأسمالى الى تحقيق أكبر قدر ممكن من الربح قد يدفعه الى خلق حاجات جديدة غير ضرورية عن طريق الاعلان وغيره من الوسائل لضمان استمرار وتصريف منتجاته، بينما لا يحدث ذلك فى ظل النظام الاشتراكى، وان حدث فلن يكون بنفس النسبة (٢)

---

(٢) الدكتور مصطفى كامل السعيد، محاضرات فى مبادئ الاقتصاد، ١٩٧٠ ص ١٦٦.

(٣) المرجع السابق ص ١٦٦.

الفصل الثالث

منهج علم الاقتصاد

الفصل الثالث
منهج علم الاقتصاد

يقصد بمنهج علم الاقتصاد طرق البحث والدراسة والتحليل التى تستخدم من أجل الوصول الى اكتشاف وصياغة النظريات والمبادئ والتصرفات التى تحكم العلاقة بين الظواهر الاقتصادية.

وهناك طريقتان أساسيتان فى هذا الصدد وهما الطريقة الاستنباطية (التجريدية) والطريقة الاستقرائية وتستعين كل من طريقتى البحث بأساليب أخرى هى الأسلوب التاريخى والأسلوب الرياضى والأسلوب الاحصائى.

أولا: الطريقة الاستنباطية (التجريدية):

فى ظل هذه الطريقة يبدأ الاقتصادى بأن يأخذ فروضا أساسية عامة أو عددا من المقدمات يفترض صحتها لأنها تقوم على حقائق يلم بها أو لأنها مستقاه من علوم أخرى ثم يصل من واقع هذه الفروض بالتسلل المنطقى الى فروض ونتائج أخرى. مثال ذلك اذا أردنا البحث عن الأسباب التى تدفع الناس الى الهجرة فاننا نعتقد أن العامل ينتقل من مكان تنخفض فيه الأجور الى الأماكن التى تكون فيها الأجور مرتفعة ومعنى ذلك أن ارتفاع الأجور يعد سببا فى ارتفاع الهجرة.

ويعرف هذا المنهج من الناحية الفنية بأسلوب تركيب أو بناء النماذج اذ يقوم نشوء النموذج باختيار عدد من العوامل والعلاقات التى تبدو أكثر أهمية بهدف تبسيط العامل الحقيقى وليس وصفه وصفا دقيقا وكاملا. مثال ذلك يمكن دراسة ظاهرة الأثمان وتحليلها عن طريق اختيار عدد من النماذج كل منها يعبر عن حالة سوق معين تتوافر فيها شروطها الخاصة مثلا سوق المنافسة الكاملة حيث يتعدد البائعون والمشترون وتتجانس وحدات السلع تجانسا مطلقا ويفترض العلم التام بظروف السوق

وحرية الدخول والخروج من السوق وافتراض أن البائع يهدف الى تحقيق أكبر ربح ممكن الى جانب توافر شروط المنافسة يمكن أن نستخلص عن طريق التفكير الفعلى المنطقى الى عدد من التعميمات المتعلقة بكمية السلع وثمن كل منها.

وتعد المدرسة الكلاسيكية وعلى رأسها آدم سميث وريكاردو وستيوارت ميل ومالتس أول من استخدمت الطريقة الاستنباطية اذ كانت هذه المدرسة تبنى نتائج أبحاثها على تعميمات معينة كافتراض أن الانسان يستلهم فى سلوكه وجه "المصلحة الذاتية" وأن حرية السلوك على أساس هذه المصلحة الذاتية تنتج أعظم الخير لأكبر عدد من الناس.

ثانيا - *الطريقة الاستقرائية (الواقعية)*:

قد تقف بعض الصعوبات التى تحد من فعالية الطريقة الاستنباطية مما يدعو الى الأخذ بالطريقة الاستقرائية التى تقوم على أساس ملاحظة الوقائع أو اجراء التجارب بالنسبة لعدد كبير من الحالات، ثم الانتقال من هذه المشاهدة الى استخلاص المبادئ العامة من أجل الوصول الى القانون العام الذى يحكم هذه الوقائع. فمثلا نلاحظ أن أثمان السلع فى البلاد المختلفة كثيرا ما ترتفع أثر زيادة كمية النقود فيها. ولا شك أن استقرائنا للوقائع الخاصة بتحركات الأثمان وبحركة النقود توحى بأن هناك مبدأ عام هو وجود صلة بين مستوى الاثمان وبين كمية النقود فى الدولة وأن ازدياد هذه الكمية يؤدى مع توافر ظروف معينة الى ارتفاع الأسعار.

وقد اتبعت المدرسة التاريخية هذه الطريقة على نطاق واسع نسبيا. ومن تطبيقات هذه الطريقة أنه عن طريق ملاحظة الوقائع قال مالتس نظريته فى السكان.

هذا وقد احتدم الخلاف فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر بين أنصار الطريقة الاستنباطية وأنصار الطريقة الاستقرائية ولم ينته الخلاف الى رأى معين فى

هذا الصدد وإن كان هذا الخلاف فقد أثره اليوم حيث أن غالبية الاقتصاديين يؤمنون بوجود ارتباط شديد بين الطريقتين وأنه لا بد من الاعتماد على كل منهما فى نفس الوقت اذ أن الأحكام التى يتم الحصول عليها عن طريق الاستنباط يمكن التأكد من صحتها عن طريق معرفة مدى اتفاقها مع الواقع.

المنهج التاريخى:

يحاول هذا المنهج أن يعين الباحث الاقتصادى للوصول الى القوانين والنظريات الاقتصادية واختبار مدى اتفاقها مع الواقع الاقتصادى. وقد إستخدم هذا الاسلوب على أيدى المدرسة التاريخية بزعامة روشر وشمولر ويوخر وسومبار الذين انتقدوا الطريقة الاستنباطية التى تضع قوانين عامة لكل زمان ومكان دون أن تدخل فى اعتبارها دراسة الواقع والتاريخ. ومن أمثلة هذا المنهج التاريخى نمو النقابات العمالية وطبيعة الفكر الاقتصادى فى الماضى.

ويعتمد المنهج التاريخى على تجميع الوقائع ثم تحليلها وأخيرا صياغة القوانين التى تهم هذا التطور.

منهج التحليل الرياضى:

يعتمد هذا المنهج على استخدام المعادلات الجبرية والصيغ الرياضية فى صياغة النظريات الاقتصادية وتبيان مدى ارتباط الظواهر الاقتصادية المختلفة وتأثيرها المتبادل بعضها على بعض.

وقد اهتم بهذه الطريقة فلراسن وكورنو وهى تتميز بأنها تساعد على استخلاص أبعد النتائج من المقدمات فضلا عن السرعة. على أن ما ينسب اليها أنها تسقط عنصر الزمن وعلاقات السببية رغم مالها من أهمية فى الحياة الاقتصادية والسياسية

المنهج الاحصائي:

يقوم هذا المنهج على دراسة الوقائع فى شكلها العددى وما يطرأ على كميات تلك الوقائع من تغير بسبب اختلاف الازمنة أو الأمكنة، ومن ثم يسهل معرفة العلاقات التى توجد بينها.

ويتميز هذا الأسلوب بأنه المصدر الأساسى لتقديم الوثائق اللازمة للدراسة الاقتصادية، كما أنه يساعد على دراسة الكميات الاقتصادية الكلية الا أن خطورة هذا الأسلوب تبدو أن بعض البيانات الاحصائية ليست دائما بل كثيرا ما تكون خاطئة، كذلك فإن بعض الظواهر الاقتصادية لا يدخلها الاحصائى فى حسبانه لأنها تتأثر فى سلوكها بعوامل خارجية كما هو الحال فى عوامل التربة والجو والافات الزراعية بالنسبة للمحاصيل الزراعية كذلك فان بعض الظواهر الاقتصادية لا يمكن التعبير عنها بشكل رقمى مثل تناقص المنفعة.

الفصل الرابع

علاقة علم الاقتصاد ببعض العلوم الاخرى

علم الاقتصاد يعتبر أحد العلوم الاجتماعية لأنه يدرس نشاط الانسان الانتاجي في المجتمع وتوجد بينه وبين بعض العلوم الأخرى علاقات نحاول أن نوضحها بايجاز فيما يلي :

١ - علاقة الاقتصاد بعلم الاحصاء :

يقوم علم الاحصاء بجمع الحقائق الرقمية المتعلقة بالظواهر المختلفة وتلخيصها بطريقة تيسر معرفة اتجاهاتها وبيان العلاقات القائمة بينها.

والعلاقة بين الاقتصاد والاحصاء وثيقة كما أوضحنا من قبل. فالباحث الاقتصادي كثيرا ما يستعين بأسلوب التحليل الاحصائي لاختبار صحة النظريات كالتجارة الدولية ودراسة الدخل القومي وكيفية توزيعه. كما يعتمد التخطيط الاقتصادي على ضرورة توافر الاحصاءات عن الموارد الطبيعية والمادية والبشرية التي يملكها المجتمع.

٢ - علاقة الاقتصاد بعلم الأخلاق :

يقصد بعلم الأخلاق ذلك العلم الذي يعنى ببيان قواعد السلوك الانساني التي يجب أن يكون عليها الأفراد في المجتمع. ولا يهتم الاقتصاد الا بتفسير الظواهر الاقتصادية الكائنة وعلاقاتها فيما بينها دون الاهتمام بدوافع السلوك الاقتصادي للفرد ومدى اتفاقها مع مبادئ الأخلاق القومية (الجشع أو الانتهازية في عمليات المبادلة والربا الفاحش في الاقتراض). على أن هذا لا يعني أن الاقتصاد لا يقيم وزنا للاعتبارات الأخلاقية اذ مما لا شك فيه أن هذه الاعتبارات تؤثر على الأوضاع الاقتصادية. وكل ما تعنيه هذه الاعتبارات أنها لا تدخل في دائرة اختصاصه فهو يترك مجال البحث فيها الى غيره من الاجتماعيين.

٣ - علاقة الاقتصاد بعلم النفس :

لا يهتم الاقتصاد بعلم النفس كدراسة اجتماعية تدرس سلوك الأفراد الشخصية والاحاسيس الداخلية لهم والتى تدفعهم الى تصرف معين فالاقتصاد يأخذ السلوك الخارجى للأفراد كما هو دون البحث عن العوامل والدوافع الداخلية وراء هذا السلوك فمثلا اذا ارتفع سعر البن فكل ما يمكن أن يستخلصه الاقتصادى من نتائج هو أن استهلاك البن سيهبط الى حد معين مع كل ارتفاع معين فى سعره. وتبنى هذه النتيجة على المشاهد والمعرفة العامة برد الفعل الذى يحدثه ارتفاع سعر البن فى سلوك الأفراد كمستهلكين لهذه السلعة، أما حالاتهم النفسية عند ارتفاع السعر فلا تدخل فى اعتبار الاقتصادى.

وعلى الرغم من ذلك فإن هناك علاقة بين الاقتصاد وعلم النفس لأن سلوك الأفراد فى المجتمع وتصرفاتهم بشكل معين تؤثر الى حد بعيد فى التطورات الاقتصادية فى هذا المجتمع مما يتعين أخذ التحليل النفسى فى تفسير بعض الظواهر الاقتصادية. فمثلا اذا نظرنا الى أفراد المجتمع باعتبارهم مستهلكين فسنجد أن كل فرد منهم ينفق دخله المحدود على حاجاته المتعددة بالطريقة التى تروق له بحيث يحصل على أكبر اشباع ممكن. ومن هنا تبدو مهمة الباحث الاقتصادى فإنه يهتم بدراسة انعكاسات رغبات المستهلكين فى مقدار ما ينفقونه من دخول للحصول على السلع والخدمات المختلفة.

٤ - علاقة الاقتصاد بعلم السياسة :

تبحث العلوم السياسية طبيعة السلطات العامة ووظائفها والعلاقات بينها ومبادئ الحكم والمهام التى تقوم بها السلطة الحاكمة.

ولا شك أن هناك علاقة وثيقة بين الاقتصاد وعلم السياسة اذ أن الاعتبارات

السياسية لها أثر فى الحياة الاقتصادية. فمثلا قرار اعلان الحرب هو فى جوهره قرار سياسى الا أنه يؤثر فى الحياة الاقتصادية كذلك تختلف الأوضاع الاقتصادية بحسب شكل الحكومة ديموقراطية أم ديكتاتورية. كذلك فإن للأوضاع الاقتصادية أثرها على الاوضاع السياسية فكثيرا ما كانت الاوضاع الاقتصادية سببا فى نشوب القلاقل والثورات وكثيرا ما أدت الى الاستعمار.

٥ - علاقة الاقتصاد بالقانون :

توجد علاقة واضحة بين القانون والاقتصاد. فالقانون يتناول دراسة القواعد التى تحكم علاقات الأفراد بعضهم ببعض أو بينهم وبين السلطات العامة أو علاقة الأجهزة المختلفة للسلطة فى داخل الدولة، أو بين الدول بعضها ببعض وتتولى السلطة التشريعية وضع القوانين على أن تقوم السلطة القضائية بتطبيقها، أما مهمة الباحث الاقتصادى فهى البحث عن العوامل والدوافع الكامنة التى دعت المشروع الى وضع نص قانونى فى شكل معين.

ويؤثر كل من العلمين على بعضهما. فالأوضاع الاقتصادية تؤثر فى القواعد القانونية. وأوضح مثل على ذلك ما أدت اليه الثروة الصناعية وانتشار الالات والانتاج الكبير من حمل الدولة على التدخل فى ميدان العمل بوضع القواعد المنظمة لعلاقة العمال بأصحاب الأعمال والتعويض عن اصابات العمل وغيرها من التشريعات العمالية. كذلك تؤثر القواعد القانونية على الاوضاع الاقتصادية ومثال ذلك أن صدور قانون الاصلاح الزراعى الخاص بتحديد الملكية الزراعية فى مصر أدى الى اعادة توزيع الثروات وتقليل الفوارق بين الطبقات.

٦ - علم الاقتصاد والمالية العامة :

نجد تشابها بين علم الاقتصاد وعلم المالية العامة من حيث وحدة الهدف الذى يسعى كل منهما الى تحقيقه.

فعلم الاقتصاد يبحث عن أفضل الوسائل لحل المشاكل الناشئة عن تعدد الحاجات الانسانية إزاء الموارد الطبيعية المحدودة بهدف اشباع حاجات الأفراد. وعلم المالية العامة يهتم بدراسة أفضل الوسائل لاشباع الحاجات الجماعية إزاء الموارد المالية المحدودة والمتاحة للدولة.

ونتيجة لهذا التشابه بين موضوعى علم المالية وعلم الاقتصاد فان طرق البحث فى الاقتصاد سواء فى ذلك الطريقة الاستنباطية أو الطريقة الاستقرائية أو أسلوب التحليل الرياضى أو أسلوب التحليل الاحصائى تستخدم عند دراسة المالية العامة، بل أن الصلة بين الاقتصاد والمالية العامة وثيقة.

فالظروف الاقتصادية تؤثر على المالية العامة. فمثلا نجد أن الايرادات العامة تعتمد الى حد كبير على الاحوال الاقتصادية للدولة، فامكانيات عقد القروض تعتمد على الموقف الاقتصادى للدولة فى لحظة معينة. كما تختلف النفقات العامة من حيث الكمية والنوع بحسب ما اذا كانت الدولة متقدمة أم متخلفة. كذلك فإن السياسة المالية التى تطبق فى البلاد الرأسمالية تختلف عن تلك التى تطبق فى البلاد الاشتراكية. أيضا تبين الدراسات الاقتصادية المبادئ التى يمكن الاسترشاد بها عند وضع وتطبيق النظم المالية المختلفة.

ومن ناحية أخرى تؤثر الظروف المالية على اقتصاديات الدول. فالدولة يمكنها استخدام الوسائل المالية كأداة للتوجية الاقتصادى بغرض تشجيع فرع من فروع الانتاج، أو بهدف محاربة التضخم، أو لتحقيق التشغيل الكامل أو التأثير على المبادلات الداخلية والدولية.

بل أن العلاقة الوثيقة بين المالية العامة والاقتصاد ازدادت فى السنوات الأخيرة حتى أصبحت المشكلات الاقتصادية المتعلقة بالايرادات العامة والنفقات

العامة والميزانية العامة هى التى تهيمن على الكثير من كتاب علم المالية العامة فى الوقت الحالى الى درجة أن البعض ذهب الى اعتبار هذه الدراسة تمثل جزءا مستقلا فى نطاق علم المالية يطلق عليه اقتصاديات المالية العامة أو الاقتصاد المالى [١].

(١) A.Barrere - Institutions Financieres - T. I. Dalloz 1972. pp 10 - 13.

الباب الثانى

تطور النظم الاقتصادية

لاتعتبر النظم الاقتصادية الحديثة معدومة الصلة بما سبقها من نظم وأفكار، فإن المتبع لتطور الفكر الاقتصادى منذ العصور القديمة حتى أيامنا هذه يلمس هذا الترابط الموجود بين النظم الاقتصادية المتتابعة.

وترجع أهمية دراسة النظم الاقتصادية الى أن حل المشكلة الاقتصادية تختلف بحسب النظام الاقتصادى السائد. فالمعروف أن المشكلة الاقتصادية وجدت منذ وجدت المجتمعات البشرية وأنه فى كافة العصور حتى فى العصور الأولى حاول الانسان استخلاص أسباب هذه المشكلة والنتائج المترتبة عليها والوصول الى حل لها.

ونتناول فيما يلى تطور الفكر الاقتصادى منذ نشأته حتى اليوم مراعين الايجاز بقدر الامكان.

الفصل الأول
الفكر الاقتصادى فى العصور القديمة

لا يوجد فكر اقتصادى مستقل فى الحضارات القديمة كالحضارة المصرية والاغريقية والرومانية. بل كان هذا الفكر مختلطا بغيره من الافكار والمعتقدات التى تؤثر على سلوك الأفراد والأنظمة القانونية والاجتماعية التى يعيشون فى ظلها.

أولا - الفكر الاقتصادى فى مصر الفرعونية :

يمكن أن نبرز أهم خصائص العصر الفرعونى فيما يلى : [١].

١ - الطبقات الاجتماعية :

كانت طبقات المجتمع فى مصر الفرعونية تضم الطبقات الاتية :

أ - الفرعون :

وهو يعد صاحب السلطة المطلقة على كافة الرعايا والمالك الشرعى لجميع أراضى البلاد. ويتبع الفرعون فى هذا المركز الممتاز أفراد أسرته وحاشيته من الاشراف المقربين ويعيشون جميعا من القروض والضرائب ومن ايرادات المرافق الصناعية التى تستغل لصالح البلاط الفرعونى.

ب - الاشراف :

ومنهم أشراف البلاط والاشراف المنصبين حكاما على مختلف جهات الدولة الممثلين للفرعون والخاضعين لادارته.

جـ - الكهنة :

وهم القائمون على خدمة الالهة وكان عددهم كبيرا. فلكل اله معبده وحاشيته

---

(١) راجع الدكتور زكريا نصر، تطور النظام الاقتصادى، الطبعة الأولى ١٩٦٤، ص ٥٤ - ٥٩.

الخاصة المتولية ادارة أملاكه ومزارعه. وكانت المعابد تتفاوت فى مدى ثرائها بتفاوت أهمية الاله وخطورة الأمر الذى جعل الفرعون يحتفظ عادة بأهمها لأفراد أسرته والمقربين اليه ينصبهم عليها كهنة وأئمة.

د - الموظفون :

بلغ تنظيم الجهاز الادارى فى الدولة فى مصر الفرعونية شأنا عظيما. وكان هذا التنظيم يحتاج بصفة خاصة الى عدد كبير من الكتبة الملمين بالقراءة والكتابة والحساب يوزعون على مختلف الوظائف الادارية توزيعا جعل منهم أعضاء مهنة واحدة أكثر منهم أفراد طبقة واحدة.

هـ - الطبقات الدنيا - وتضم الفئات التالية :

- أصحاب الحرف - وكانت الحرف وقتئذ متعددة وغير منتظمة فى شكل طوائف أو نقابات. وكانت هذه الطبقة تعيش فى ظل أوضاع اجتماعية سيئة.

- الفلاحون - وكانوا يخضعون لنظام أشبه ما يكون بنظام السخرة فللسيد أن يكلفهم بحفر القنوات وبناء القصور والمعابد ولا يسمح لهم بترك الأرض الا بإذن منه ومن ثم كانت حالتهم تشابه حالة رقيق الأرض.

- الرقيق - كانت مصر الفرعونية تعرف نظام الرق فى شتى نواحى الحياة الاجتماعية ولكن ليس من السهل الجزم بأن هذا النظام كان عماد النظام الاقتصادى فى ذلك العهد خاصة وأن هذه الطبقة لم تكن تتسارع مع غيرها من الطبقات مما تتطور معه الحياة الاجتماعية.

٢ - ملكية الأموال :

عرفت مصر الفرعونية مختلف أوضاع الملكيات ولا سيما الملكية الخاصة

بوسائل الانتاج والأراضى خاصة. ومع ذلك يبدو أنه من الناحية النظرية كانت الأراضى والموارد الطبيعية ملكا خاصا للفرعون وهو الاله على الارض وإن كانت السيطرة الفعلية والتمتع بما تسدده الموارد من منافع كان للاشراف والكهنة. وكانت توجد ملكيات صغيرة منها ملكية الجند على قطع من الأرض كانت توزع عليهم فى أوقات السلم ومنها ملكية الأكواخ وما يحيط بها من حدائق صغيرة.

٣ - تنظيم الحياة الاقتصادية :

كانت مصر الفرعونية فى العهود التى كانت فيها الدولة موحدة تحت سلطان واحد خاضعة فى تنظيمها وإدارتها للسلطة المركزية.

فى القطاع الزراعى كانت مواسم الزراعة وتوزيع الحاصلات وحل مشكلات الرى من اختصاص الادارة المركزية وممثليها من الأشراف فى مختلف المقاطعات.

كذلك كانت الدولة تحتكر فروعا كثيرة من فروع الصناعة والتجارة الأمر الذى انعكس فى ضعف فئة التجار كما كان عدد كبير من أصحاب الحرف ملحقا بالبلاط الفرعونى ومختلف بيوت الاشراف والمعابد. وهذا ما يشير الى حياة هذه الوحدات حياة مغلقة تكفى نفسها بنفسها.

ثانيا - الفكر الاقتصادى عند الاغرايق :

لا يوجد فكر إقتصادى متماسك عند الاغريق لأن المسائل الاقتصادية كانت تبحث من وجهة نظر أخلاقية فضلا عن أن النشاط الاقتصادى فى الجزء الأكبر منه يتولاه العبيد. [1]

---

(١) الدكتور محمد إبراهيم غزلان، موجز فى تاريخ الفكر الاقتصادى، مطبعة التجارة، الطبعة الأولى ١٩٦٠، ص ٦.

ومع ذلك وجد الفكر الاقتصادى عند الاغريق فى كتابات أرسطو وافلاطون من خلال دراستهم للفلسفة السياسية. ونتناول فيما يلى أولا أهم معالم الحياة الاجتماعية والاقتصادية عند الاغريق ثم آراء أرسطو وأفلاطون.

١ - *الطبقات الاجتماعية* :

فى الريف - كانت الملكيات الزراعية الكبيرة منتشرة ومحصورة فى أيدى عدد قليل من الأشراف الذين يستخدمون العبيد الذين يفلحون الأرض والعمال الأجراء. وكان هؤلاء الملاك ينتجون أساسا للأسواق لا سيما النبيذ والزيتون. وفى بعض المناطق كانت تسود الملكيات الزراعية الصغيرة التى يتولاها المالك بنفسه ومع بعض أفراد أسرته مع الاستعانة أحيانا بالرقيق. ويعيش أصحاب هذه الملكيات فى وحدات مغلقة تقوم على الاكتفاء الذاتى. وكانت توجد وحدات انتاجية زراعية يستغلها بعض الأفراد مستخدمين عبيد الدولة فى مقابل الحصول على جزء من المحصول عينا.

فى المدينة - كانت الطبقات فى المدينة تتكون أساسا من :

١ - الطبقة الارستقراطية - وتضم بالاضافة الى كبار الملاك الزراعيين الاشراف الذين يسيطرون على الجهاز الادارى والعسكرى بالمدينة والتجار.

٢ - طبقة المواطنين الأحرار - وتشمل أصحاب الحرف اليدوية وأصحاب المهن الحرة كالاطباء والمحامين والعمال الذين يعملون لحسابهم الخاص.

٣ - الأجانب - وهم الذين لا يتمتعون بصفة المواطن ويضمون عمالا وبعض التجار والعلماء وأصحاب الحرف ويحرم عليهم ملك الأراضى وكان نشاط التجارة الخارجية يقوم على أكتافهم.

٤ - الرقيق - وكانوا عماد الحياة الاقتصادية سواء بالنسبة للصناعة أو

الزراعة.ومصدرهم اما عن طريق الميلاد واما عن طريق الأسر فى الحرب أو الاسترقاق بموجب أحكام قضائية للاعسار أو دخول البلاد خلسة.

ويعد الرقيق ملكا خالصا لسيده الذى له حق التصرف فيه بالبيع والإيجار وله حق التأديب. ،وكانت الدولة تتملك فئة من الرقيق توزعهم على مختلف المرافق العامة.

٢ - ملكية الاموال :

عرف الاغريق الملكية الخاصة لوسائل الانتاج وعلى الأخص الأراضى والورش والوحدات الحرفية التى تقوم بإنتاج السلع أما النشاط الاستخراجى فكان يتم فى المناجم المملوكة للدولة والتى كانت تمنح امتياز استغلال هذه المناجم للأفراد الذين يقومون بهذا النشاط مستعينين بعمل العبيد الذين يملكهم صاحب الامتياز أو يستأجرهم لديهم. [١]

الفكر الاقتصادى عند أرسطو :

تعرض أرسطو لبعض المشاكل الاقتصادية من وجهة نظر سياسية، فقد تعرض لمشكلة الرقيق وحاول تبرير وجود هذه الفئة على أساس المزايا التى تولد مع الافراد اذ فى رأيه أن من الأمم من يتمتع أفرادها بمزايا تجعلهم صالحين للحكم ومن الأمم من لا يصلح أفرادها للخضوع لغيرهم وهم الرقيق.

وقد فرق أرسطو بين قيمة الاستعمال (أى منفعة الشئ) وقيمته المادية (الثمن).

---

(١) الدكتور عبد الهادى النجار، دروس فى الاقتصاد السياسى ٧٥/٧٧ ص ٥٠.

وتعرض أرسطو لبحث نشأة النقود ووظائفها، فأوضح صعوبات المقايضة مما دفع الأفراد الى اختيار سلعة توسيط للمبادلات وفى رأيه أن النقود تقيم فى المعاملات بسبب القيمة التى تكون المادة المصنوعة منها النقود.

ويعترف ارسطو بأن للنقود وظيفتين أخريين هما استخدام النقود كمقياس للقيم وكمخزن للقيم.

وقد تعرض أرسطو لمشكلة الفائدة وأدان كل قرض بفائدة باعتبارأن الفائدة مرادفة للربا.

ويري أفلاطون أن الملكية الخاصة ضرورة علي أنه يجب أن تتحلي بطابع أخلاقي في استعمالها والتصرف فيها.

الفكر الاقتصادى عند افلاطون :

١- أخذ بالنظرية التي تعتبر قبول الناس للنقود فى المعاملات علي أساس ماتتمتع به من قبول عام في الوفاء بالالتزامات وليس علي أساس قيمة المادة المصنوعة منها.

٢- بحث أفلاطون تقسيم العمل بمناسبة كلامه عن الدولة المثالية في كتاب " الجمهورية : على أن تفسيره لتقسيم العمل كان يقوم في رأيه على أساس أخلاقى وهو اختلاف الطبائع الانسانية، وبعبارة أخرى قسم الناس الى ثلاث طبقات كل بحسب مواهبها الي :

أ- طبقة الحكام ومهمتها العمل على احترام القوانين.

ب- طبقة المحاربين ومهمتها الدفاع الخارجى عن المدينة.

جـ- طبقة العمال ومهمتها اشباع الحاجات المادية للمدينة.

٣- يرى أفلاطون معاملة الجميع معاملة متسارية وأن تعيش الطبقتان الاولى والثانية معيشة مشتركة والا تكون لهم ملكية فردية والاتكون لهم روابط عائلية حتى يتفرغ الحكام والجنود لخدمة الدولة ولا يشغلهم عن أداء الواجب المال والبنون.

ثالثا - الفكر الاقتصادى عند الرومان :

من المعروف أن الرومان تفوقوا في الفكر القانونى ولكنهم على العكس لم يتناولوا بحث المشاكل اللاقتصادية في حد ذاتها، وان كانوا من ناحية أخرى قد أثروا في الفكر الاقتصادى عن طريق وضع تعريفات بعض المسائل الاقتصادية مثل النقود وأنواع القروض والثمن والشراء والبيع وأنواع الودائع.

١- الطبقات الاجتماعية :

كان الهيكل الاجتماعي يتكون أساسا من طبقة الاشراف الذين يحتكرون ملكية الاراضي الزراعية المحيطة بالمدن. ولحق بهم كبار موظفى الدولة والكهنة وكبار التجار والمرابين والملتزمين بالضرائب.

كما كان يضم الهيكل الاجتماعى طبقة العامة التى كانت تزاول الأعمال التجارية المحدودة وبعض الحوف الصناعية ونادرا مايمتلك افرادها أرض زراعية فى حدود مساحات قليلة.

وكان الأرقاء عددهم قليل فى بداية الأمر ثم ازداد فيما بعد زيادة كبيرة وكانوا يعتبرون من أحط الطبقات نظرا لعدم كفاءة الرقيق فى الانتاج وكان مصدرهم الرئيسى الأسر في الحروب.

٢- نظام الملكية :

كان الرومان يعترفون بالملكية الخاصة ولكنهم يضعون قيودا عديدة على حرية

المالك مثل نزع الملكية للمنفعة العامة. كما عرفوا الملكية المشاعة لكافة المواطنين يستخدمونها على قدم المساواة مثل الغابات والمراعي كذلك احتفظت الدولة بملكية جميع الاراضى المفتوحة وكان يتم توزيعها اما عن طريق المنح أو بالبيع أو الايجار.

الفصل الثانى
الفكر الاقتصادى فى العصور الوسطى

تطلق عبارة "العصور الوسطى" علي الفترة الواقعة بين سقوط الامبراطورية الرومانية الغربية في أيدى القبائل الجرمانية فى القرن الخامس بعد الميلاد.

ومن ناحية أخرى قضت الغزوات التى شنها العرب علي آثر ظهور الاسلام على الامبراطورية الرومانية الشرقية والفارسية وتكونت الدولة الاسلامية.

وبانهيار هذه الامبراطوريات الثلاث بدأت مرحلة العصور الوسطى، وعلي ضوء ذلك ينبغى أن نفرق بين الفكر الاقتصادى في اوروبا والفكر الاقتصادى الاسلامي.

ومما يؤسف له أن غالبية الكتاب يجعلون الفكر الاقتصادى فى العالم الغربى فى العصور الوسطى ينسحب علي العالم بأجمعه بما فيه العالم الاسلامى رغم اختلاف الأسس التى يقوم عليها كلا من الفكرين تماما. وان كان مايجمعها هو تأثرهما بالدين.

اولا - *الفكر الاقتصادى في العالم الغربي*:

ترتب عل سقوط الامبراطورية الرومانية نشوء وحدات سياسية شبه مستقلة يطلق عليها " الاقطاعيات " وكانت الاقطاعية تعد الخلية الاساسية للحياة الاقتصادية والاجتماعية وكانت منعزلة عن غيرها، مما جعلها تعتمد علي نفسها مكتفية اكتفاء ذاتيا.

وقد تمكنت الكنيسة الكاثوليكية في الفترة ما بين انهيار الامبراطورية الرومانية ومطلع القرن العاشر الميلادى من تنظيم شئونها واقامة مرافقها بحيث أصبحت أقوى قوة روحية في نفس الوقت الذى كانت فيه أكبر مالكة اقطاعية في

أروبا. وقد لعبت الكنيسة دورا بالغا خلال عهد الاقطاع حيث أن الحكم وما يرتبط به من سلطة دنيوية كان يجب أن يكون خاضعا للكنيسة فضلا عن الغالبية العظمى من الشعب وخاصة أمراء الاقطاع كانوا من الآميين تماما ومن ثم أصبحت الكنيسة هى المصدر الرئيسى للتشريع وكانت الآراء التى تصدرها تخضع لمقتضيات الظروف والاحوال وقاد الفكر الاقتصادى في ذلك الوقت رجال الدين وكان علي رأسهم القديس توماس الاكوينى. فمثلا كان الفكر الاقتصادى فى الاصل يحرم التجارة الا اذا كانت أرباحا تكفل لعائلة التاجر العيش المعقول. أو اذا كانت مرغوبة من وجهة النظر العامة. كما كان يحرم الربا على أساس دينى محض. على أن ضرورات الحياة العملية سمحت بالتدريج الى إدخال عدة تعديلات على تحريم الربا كان من شأنها فى النهاية إباحته تقريبا. فأبيح للدائن أن يتقاضى فائدة فى عدة حالات هى (١) اذا أثبت أنه تحمل خسارة معينة نتيجة للقرض. (٢) اذا أثبت أنه ضاعت عليه فرص محددة للربح بسببه. (٣) اذا تأخر المدين فى سداد الدين. (٤) مقابل المخاطر التى يتعرض لها بسبب احتمال عدم السداد. وبمرور الزمن قضت على تحريم الربا اذ أصبح فى وسع الدائن دائما أن يطالب بفائدة من الاقراض لسبب أو لأخر من هذه الأسباب. [١] لذلك كانت الافكار الدينية تنصح بالاعتدال فى الحصول على الثروة المادية اذ الملكية الخاصة مقبولة مادامت فى الحدود المعتدلة ولكنها توقع المرء فى الرذيلة اذا بالغ فى السعى للحصول عليها.

كذلك أيدت الكنيسة تطبيق فكرة العدالة فى المبادلة أى الثمن العادل وإن كانت لم تحدد مضمون هذه الفكرة تحديدا واضحا.

فذهب البعض الى أن الثمن العادل هو الثمن الذى يغطى نفقة الانتاج ويضمن

---

(١) محمد ابراهيم غزلان، المرجع السابق، ص ١٢ وما بعدها.

للمنتج الحصول على ربح معتدل يمكنه من تحمل نفقات عائلته ومن فعل الخير. ومن تطبيقاته فكرة الأجر العادل وهو الذى يضمن للعامل ولأسرته مستوى ملائم من المعيشة الذى يحدده مركزه فى المجتمع.

وكان نظام الطبقات السائد هو الفلاحين والاتباع وصغار الحرفيين وهم يؤلفون قاعدة الهرم الاجتماعى ويأتى بعدهم التجار وكبار الصناع وحاشية الاقطاع. أما قمة الهرم الاجتماعى فكانت تتكون من الأشراف والكهنة. وفوق كل هذه الفئات كان أمير الاقطاع. ولم يكن تابع الارض رقيقا بمعنى الكلمة اذ كان يسمح له بامتلاك قطعة صغيرة من الارض لفلاحتها لحسابه.

وكان يخضع قبل السيد الاقطاعى لمجموعة من الالتزامات مصدرها تبعيته للأرض، وهذه التبعية التى يكون مصدرها اما الميلاد أو طول الاقامة.

ويلاحظ أنه ابتداء من القرن الرابع عشر بدأت عوامل الانحلال تدب فى النظام الاقطاعى وأهم العوامل التى أدت الى انهيار النظام الاقطاعى هى نشأة المدن التجارية واستقلالها بعيدا عن سلطة أمراء الاقطاع اذ أنه فى خلال الفترة ما بين القرن العاشر والقرن الثالث عشر عادت الحياة تدب فى المدن القديمة التى كانت تخلفت منذ قيام النظام الاقطاعى، كما أنشئت الكثير من المدن الجديدة فى مناطق مختلفة يقع بعضها بالقرب من قصر الأمير وقد ازدهرت هذه المدن بفضل التجار الذين كانت لا تناسبهم النظم الاقطاعية القائمة على التحكم والاستبداد مما دفعهم الى الدخول فى صراعات عنيفة مع أمراء الاقطاع ورجال الدين انتهت الى حصول هذه المدن على الاستقلال شيئا فشيئا وخلصتهم من عدد من الالتزامات الاقطاعية.

ومما ساعد على انهيار النظام الاقطاعى اتساع نطاق المبادلات سواء فى الداخل والخارج وانتشار التعامل بالنقود بعد أن كان استخدام النقود يتم فى نطاق ضيق

فضلا عن أن الافراد أخذوا يضيقون القيود التى فرضتها عليهم المبادئ الدينية.

وقد انتهى الأمر إلى سيطرة التجار على إدارة المدن أولا ثم على ادارة الدولة بعد ذلك وكان ذلك بفضل ازدياد نفوذهم نتيجة لتجميع الثروات الهائلة بين أيديهم ولتحالفهم مع الملوك الذين كان من مصلحتهم تدعيم سلطاتهم التى اغتصبها أمراء الاقطاع منهم، فضلا عن فرار الكثيرين من رقيق الارض الذين كانوا ملحقين بالاقطاعيات وتجمعهم فى المدن التى أصبحت مراكز اقتصادية هامة والعمل لدى التجار أو فى المصانع.

ثانيا - الفكر الاقتصادى الاسلامى :

يثور التساؤل عما إذا كان الاسلام قد عنى بوضع قواعد تنظيم النشاط الاقتصادى فى المجتمع الاسلامى. لا شك أن الاجابة على هذا السؤال هى بالايجاب ولكن بعض علماء الاقتصاد المعاصرين يرون أن علم الاقتصاد انما يقتصر على دراسة مطالب الحياة المادية فلا محل لكل ما يتصل بقواعد الأخلاق أو أحكام الدين. ومن ثم ففى رأيهم لا يوجد اقتصاد مسيحى أو اقتصاد بوذى وبالتالى لا يوجد اقتصاد اسلامى.

ولكن هؤلاء غفلوا عن أن الاسلام جاء بنهج شامل للحياة حتى عباداته جعلها تتصل بتنظيم هذا النهج وتؤثر فى اتجاهاته تأثيرا فهى تأخذ بيد المسلم وتحث على السير قدما فى هذا المنهج المسنون وتهديه كلما ضل عنه وعلى ذلك فتعاليم الاسلام كما نظمت الجانب الروحى فى حياة البشر نظمت بالمثل الجانب المادى لأن كلا من الجانبين يؤثر فى الاخر ويتأثر به.

وإنطلاقا من هذا المفهوم فنحن حين نطلق كلمة "الاقتصاد الاسلامى" لا نعنى بذلك علم الاقتصاد لأن هذا العلم الأخير يتناول تفسيرا موضوعيا للواقع فضلا عن

أنه حديث الولادة نسبيا. أما الاسلام فهو دين دعوة ونهج حياة فهو يتكفل بتنظيم الحياة الاقتصادية من قبل أن يولد علم الاقتصاد. كما يعالج سائر نواحى الحياة.. وهو بمعنى أخر ثورة لقلب الواقع الفاسد الى واقع سليم وليس فقط تفسيرا موضوعيا لواقع كما هو الحال بالنسبة لعلم الاقتصاد.

ومن ثم يمكن القول بأننا نقصد بالاقتصاد الاسلامى المذهب الاقتصادى للاسلام الذى تتجسد فيه الطريقة الاسلامية فى تنظيم الحياة الاقتصادية بما يملك هذا المذهب ويدر عليه من رصيد فكرى يتألف من أفكار الاسلام الاخلاقية والافكار العلمية الاقتصادية أو التاريخية التى تتصل بمسائل الاقتصاد أو بتحليل تاريخ المجتمعات البشرية. مثلا حينما نريد معرفة رأى الاسلام فى نظرية مالتس فى السكان يمكننا أن نفهم ذلك فى ضوء موقفه من تحديد النسل. وإذا أردنا أن نعرف رأى الاسلام فى حقيقة الدور الذى تلعبه كل من عناصر الانتاج من طبيعة وعمل ورأس مال يجب أن ندرس ذلك من خلال الحقوق التى أعطاها الاسلام لكل من هذه العناصر كما هو مشروع فى أحكام الاجارة والمشاركة والمزارعة والبيع والقرض.

ويتمثل الهيكل العام للاقتصاد الاسلاميفى أركان رئيسية ثلاثة يتحدد وفقا له محتواه المذهبى ويتميز بذلك عن سائر المذاهب الاقتصادية الاخرى فى خطوطها العريضة. وهذه الأركان هى :

١ - مبدأ الملكية المزدوجة.

٢ - مبدأ الحرية الاقتصادية فى نطاق محدد.

٣ - مبدأ العدالة الاجتماعية.

أما مبدأ الملكية المزدوجة فإنه هو ما يميز الاسلام عن الرأسمالية والاشتراكيه فى نوع الملكية التى يقررها. فالمجتمع الرأسمالى يعترف بالملكية الا اصة كقاعدة.

بينما يقر القرآن الكريم الملكية الفردية فى قوله تعالى فى سورة البقرة " .... وان تبتم فلكم رؤوس أموالكم "، كما يقر الاسلام الملكية العامة . وقد روى أبو داود وأحمد حديثا عن الرسول صلى الله عليه وسلم قال "الناس شركاء فى ثلاثة، الماء والكلأ والنار. وزاد فى رواية" والملح" وزاد فى حديث آخر " والشجر" واذا كان هذا هو الأصل العام فى الفكر الاقتصادى الاسلامى فإن الفقهاء يقرون أن قواعد الشريعة تقضى ألا تكون هذه النصوص على سبيل الحصر، وإن كل ما كان ضروريا لجماهير الشعب يتعين ألا يترك لفرد أو أفراد يمتلكونه خاصة اذا ترتب على هذه الملكية استغلال حاجة الجماهير، ومن ثم يتعين أن تشرف الدولة على استثمار وتوزيع منتجات هذه المشروعات. [١] وقد عد الماوردى معادن الكحل والقار والنفط من ذلك [٢]، كما أن الاسلام أجاز نزع الملكية الخاصة لتحقيق منفعة عامة نظير تعويض عادل.

ولقد كان النبى عليه السلام أول من مارس صوره حينما أراد أن يبنى مسجده فى المدينة عقب هجرته اليها، فقد كان هذا المسجد مقاما لغلامين يتيمين من بنى النجار، فطالب شراءه واشتراه ودفع ثمنه ثم بنى مسجده عليه وجعل من طرف منه مساكن.

ولقد مارس عثمان بن عفان صورة أخرى حينما أراد أن يوسع المسجد الحرام. فقد ابتاع من قوم أرضا لهم فى جواره. وأبى أخرون بيع أرضهم فهدم عليهم ووضع ثمن الارض بيت المال، فضجوا فأمر بحبسهم حتى رضوا أخذ الثمن. [٣]

---

(١) مصطفى السباعى - اشتراكية الاسلام، ص ٣٦.

(٢) الماوردى، الاحكام السلطانية، ص ١٧٤.

(٣) راجع الدكتور عبد الهادى النجار، المرجع السابق ص ٧٢ ومابعدها.

ثالثا - مبدأ الحرية الاقتصادية في نطاق محدد :

ومن أركان الاقتصاد الاسلامي السماح للأفراد بممارسة نشاطهم في حدود من القيم المعنوية والأخلاقية التي يؤمن بها الاسلام.

وفي هذا يختلف الاقتصاد الاسلامي عن الاقتصاد الرأسمالي والاشتراكي فبينما يمارس الأفراد حريات واسعة تكاد تكون مطلقة في ظل النظام الرأسمالي يصادر الاقتصاد الاشتراكي الحريات الاقتصادية جميعها.

أما الاقتصاد الاسلامي فهو يسمح للأفراد بممارسة حرياتهم الاقتصادية بشرط ألا تتعارض مع المثل والغايات التي يؤمن الاسلام بضرورتها. وتطبيقات هذا المبدأ كثيرة أهمها : [١]

ا - تنظيم السوق :

نهى الاسلام عن الاحتكار، وفي حديث للرسول الكريم "لا يحتكر الاخاطئ" وعلة تحريم الاحتكار منع الاستغلال الذي يتعرض له المستهلكون من جانب المحتكر ولهذا يتعين أن يكون الثمن "غير مجحف" وبالتالي يكون الأجر على قدر المشقة.

والواقع أن تنظيم السوق في الاسلام يشمل التفرقة بين الارتفاع التلقائي للأثمان والارتفاع المقصود لهذه الأثمان. وقد روى الترمذي وأبو داود والنسائي عن أنس رضي الله عنه قال، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم غلا السعر فسعر لنا، فقال رسول الله إن الله هو المسعر القابض الباسط الرازق. وأني لأرجو أن القى الله وليس أحد منكم مطالبني بمظلمة في دم ولا مال". وروى أحمد والطبراني عن معقل بن يسار قال (سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم مرارا يقول من دخل في شئ من

---

(٢) المرجع السابق، ص ٦٨ وما بعدها.

أسعار المسلمين ليغليه عليهم كان حقا على الله تبارك وتعالى أن يقيده بعظم من النار يوم القيامة).

ولقد تصدى الامام ابن تيمية فى رسالة الحسبة فى الاسلام، ما رواه من سنة رسول الله عليه السلام وخلفائه وأقوال أئمة الفقه لمسألة الارتفاع التلقائى للأثمان والارتفاع المقصود لها وانتهى الى أن "الناس اذا ابتاعوا بالمعروف ولم يكن هناك تعليه أو حاجة ماسة الى التسعير فيمضى الأمر على سجيته، وإذا كانت حاجة الناس لا تدفع الا بالتسعير العادى سعر تسعيرا عادلا لاونس فيه ولا شطط. وقد استنبط الامام ابن تيمية من ذلك حق ولى الأمر فى استيلاء على ما عند التجار من طعام ولباس اذا ما كانت الحاجة تلزمه مقابل قيمة المثل وبل يمكن القول أن ولى الأمر لو أن يتدخل لتسعير أثمان السلع بما يحقق العدل ويرفع الظلم عن المسلمين.

٢ - الربا :

حرم القرآن والسنة القرض بفائدة وجعله من أكبر الكبائر وقد قال تعالى "أحل الله البيع وحرم الربا ....".

ومن الواضح أن الحكمة من تحريم الربا فى الاسلام انما ترجع الى أمرين :

الأول : هو منع استغلال حاجة المحتاجين الذين تضطرهم ظروفهم الى الاقتراض.

والثانى : هو رغبة الاسلام فى ألا توجد فى المجتمع الاسلامى طبقة تعيش من دخل رأسمالها دون أن تبذل مجهودا من عمل أو دون أن تتعرض لاحتمالات الكسب والخسارة دفعا للعمل وحثا على النشاط الانسانى بين كافة أفراد المجتمع.

رابعا : مبدأ العدالة الاجتماعية :

يسلم الاسلام بمبدأ العدالة الاجتماعية بما يتضمنه من تحقيق التكافل والتوازن الاجتماعى.

وتتحقق العدالة الاجتماعية عن طريق الضرائب الاسلامية التى تعد الزكاة أهمها وهى تؤخذ من المسلم البالغ العاقل الحر المالك للنصاب.

فالاسلام يشترط قدرا معينا من المال لا يجب الزكاه فى أقل منه، فليس كل مالك يزكى عما يملكه وهذا ما يسميه علماء المالية العامة فى العصر الحديث بالحد الادنى اللازم للمعيشة. ولا تؤخذ الزكاة من النصاب الا بعد مضى المدة المقررة وهى مرور الحول.

وعند بعض الفقهاء تسقط الزكاة عن المدين لا تتكرر أخذ الزكاة والحديث يقول "لاثنى فى الصدقة ولا تؤخذ زكاتان فى حول واحد".

فضلا عن أن الزكاة يتوافر فيها مبدأ العمومية الذى يعتبر تطبيقا لمبدأ العدالة فهى تلزم كل مالك للنصاب بلا استثناء بدفع المقرر شرعا، فضلا عن أن هذا النصاب ليس مقصورا على صنف من المال دون صنف بل تشمل كل أنواع المال النامى. ومن ثم تشمل الزكاة بأنواعها كافة الطبقات طبقا للمقدرة التكليفية لكل منهم فعلى الاغنياء فرضت زكاة الذهب والفضة لأنهم هم الذين يدخرون ما يزيد عن النصاب غالبا. وفرضت زكاة الزروع والثمار والانعام على الفلاحين وأصحاب الأراضى. وفرضت على التجار زكاة عروض التجارة. يضاف الى ذلك أن الزكاة تؤخذ من وسط المال لا من أفضله ولا من أبخسه والحديث يقول "اياكم وكرام أموالهم".

ويقول عن المال المزكى أن الله يسألكم خيره ولم يسألكم شره، والدولة الاسلامية تأخذ من أهل الغنائم الغنيمة ومن أهل لذمة تأخذ الجزية ومن أصحاب الأراضى التى صالح المسلمين عليها غير المسلمين ضريبة الخراج. ومن أصحاب الأموال و التجارة التى يدخلون بها دار الاسلام أو تخرج منها ضريبة العشور.

فضلا عن أنه من المتفق عليه بين فقهاء المسلمين أنه يحل للدولة الاسلامية فرض ضرائب أخرى لتحقيق التكافل الاجتماعى والوفاء بحاجات المواطنين.

الفصل الثالث

الفكر الاقتصادى عند التجاريين

نجم عن انهيار النظام الاقطاعى ظهور مدرسة التجاريين فى القرنين الخامس عشر والسادس عشر، ويقوم فكر هذه المدرسة على أساس أنه يجب على الدولة أن تكون قوية وأن الثروة هى أهم ما يحقق لها قوتها وهذه الثروة مصدرها الذهب والفضة.

ونتيجة لذلك اهتم أنصار هذه المدرسة بالتجارة الخارجية باعتبارها الوسيلة لانتقال المعادن النفيسة من الذهب والفضة بين الدول ورأوا ضرورة تدخل الدولة لرسم السياسة التجارية والاقتصادية والعمل على تحقيق فائض فى ميزانها التجارى ينتج من تعاملها مع الخارج مما يعود عليها برصيد من الذهب والفضة ومن ثم يجب حماية المنتجات المحلية من خطر المنافسة الأجنبية وتشجيع الصادرات بكافة الوسائل ولو اقتضى الأمر استخدام القوة لغزو الأسواق الأجنبية واحتكار المبادلات سواء فى الداخل أو الخارج.

والميزان التجارى عبارة عن بيان بصادرات الدولة ووارداتها من السلع ويعتبر هذا الميزان لصالح الدولة إذا ازدادت صادراتها عن وارداتها اذ أن الذهب يرد اليها سداد للفرق بين الصادرات والواردات والعكس صحيح.

وقد ترتب على نشوء مدرسة التجاريين أن قل الاهتمام بالزراعة وأصبح دورها هو إنتاج قوت الشعب والمواد الخام للصناع بأرخص الاسعار لكى يتسنى تخفيض تكاليف انتاج السلع التى تستخدم المواد المزروعة فى صنعها وتحقيق أرباح طائلة للتجار. وقد نشأ عن ذلك تدهور حالة الزراعة.

وقد ترتب على سياسة التجاريين فى تحقيق فائض من مبادلاتهم مع الخارج

تدفق الذهب والفضة بكثرة على الدول الأوربية مما ترتب عليها ارتفاع الأسعار. وقد حاولوا البحث عن تفسير لهذه الظاهرة واختلفت تفسيراتهم فى هذا الصدد. ولكن الفرنسى جان بودان أوضح فى سنة ١٥٦٨ أن سبب هذه الظاهرة يرجع الى زيادة كمية النقود التى دخلت الى البلاد الأوربية وبالتالى ربط بين كمية النقود وإرتفاع الاسعار. ومن ثم يعد جان بودان من أوائل من تعرضوا للنظرية الكمية فى النقود.

ومن ناحية أخرى يلاحظ أن التجاريين نظروا الى مجموع الثروة الكلية فى العالم على أنها ثابتة الحجم. ويترتب على ذلك أن زيادة ما تحصل عليه الدولة من الذهب والفضة يكون على حساب الدول الأخرى. لذلك كانت نظرة التجاريين ذات طابع وطنى وعدائى لأن كل دولة تنظر لمصلحتها فقط ولأنها تحقق مصلحتها على حساب مصالح الدول الأخرى.

هذا وقد اختلفت السياسات الاقتصادية التى طبقتها الدول الاوربية فى سبيل الحصول على الذهب والفضة. فطبقت أسبانيا السياسة المعدنية وفرنسا والولايات المتحدة السياسة الصناعية، وانجلترا السياسة التجارية.

السياسة المعدنية :

تقوم هذه السياسة على أساس الحصول على الذهب والفضة بطريق مباشر ونظرا لتملك أسبانيا لمناجم الذهب والفضة فى مستعمراتها فى أمريكا الجنوبية فقد طبقت ما سمى بالسياسة المعدنية.

وتتلخص هذه السياسة فيما يلى :

١ - قيام الدولة باستغلال مناجم الذهب والفضة للحصول على ناتجها. وقد سنت الحكومة مجموعة من القوانين لتحريم تصدير هذين المعدنين للخارج الا فى حالات استثنائية مثل دفع ديون الملك والنفقات اللازمة للبعثات الدينية المقدسة.

٢ - الزام السفن التى تنقل البضائع من أسبانيا الى الخارج برد قيمة تلك البضائع التى تنقلها بالذهب والفضة.

٣ - الزام التجار الاجانب الذين يبيعون سلعا داخل أسبانيا بعدم تحويل ثمنها الى الخارج بل إنفاقة فى شراء سلع من السوق الأسبانية.

السياسة الصناعية :

تقوم هذه السياسة على أساس زيادة الصادرات من المنتجات الصناعية دون الزراعية مما يترتب عليه تحقيق رصيد فائض من الذهب والفضة.

ويرجع تفضيل تشجيع الصناعة على الزراعة أن المنتجات الصناعية غالبا ما تكون مرتفعة القيمة عن المنتجات الزراعية، فضلا عن أنها لا تخضع لتقلبات العوامل الطبيعية التى تخضع لها الزراعة.

وقد كان للسياسة التى وضعها الوزير كولبير فى فرنسا أثر كبير فى زيادة تدخل الدولة لتشجيع الصناعات وحمايتها وتنظيمها، وقد تحقق ذلك باقامة المشروعات العامة وتشجيع المشروعات الخاصة بمنحها إعانات مالية أو بمدها بقسم من رؤوس الأموال اللازمة للإنتاج أو بمنحها أراضى حكومية مجانا أو لقاء مقابل رمزى لإقامة الصناعات أو مساعدتها للحصول على المواد الاولية اللازمة للانتاج عن طريق الاعفاء من الضرائب الجمركية كما تضمن للمشروعات تصريف منتجاتها وتساعدها فى الحصول على العمال المهرة وتخفيض الضرائب المباشرة ومنح الاعفاءات الضريبة وخفض نفقات الانتاج وفرض الضرائب الجمركية العالية على السلع الاجنبية المنافسة للسلع الوطنية.

وفى الولايات المتحدة الأمريكية اتبعت الدولة فى مستهل القرن التاسع عشر سياسة مماثلة لسياسة كولبير فى فرنسا لاقامة الصناعة. وقد ارتبطت هذه السياسة بأسماء جيفرسون وهاملنون.

السياسة التجارية :

طبقت هذه السياسة الدول التى تعيش أساساً على التجارة مثل انجلترا وهولندا. وقد فرضت انجلترا بعض القوانين لتشجيع التجارة الانجليزية. ومن أمثلتها قانون كرومويل سنة ١٦٥١ الذى استلزم أن تكون السفن القائمة بالتجارة بين انجلترا ومستعمراتها مملوكة لأشخاص انجليز وأن تكون ثلاثة أرباع المستخدمين على هذه السفن من الانجليز أو تابعة للدول المنتجة لتلك الواردات.

على أنه يجب أن لا يفهم من ذلك أن انجلترا أهملت الصناعة، بل أن الدولة شجعت التحول الصناعى عن طريق اقامة الشركات الصناعية والتجارية وحماية الصناعات الناشئة بفرض ضرائب جمركية عالية على السلع الأجنبية المماثلة وتشجيع استيراد المواد الخام.

العهد الاستعمارى :

الى جانب السياسات الوطنية التى اتبعتها الدول المختلفة، طبقت غالبية الدول الاوربية وهى التى تمتلك مستعمرات ما يعرف باسم " العهد الاستعمارى". فقد نظرت هذه الدول الى مستعمراتها باعتبارها مناطق للحصول على الذهب والفضة.

ويقوم العهد الاستعمارى على المبادئ التالية :

أ - جميع السلع التى تدخل من المستعمرات يجب أن تكون من إنتاج الدولة المستعمرة وعلى سفنها.

ب - جميع الحاصلات التى تخرج من المستعمرات يجب أن تكون مصدرة الى الدول المستعمرة وعلى سفنها.

جـ - لا يجوز للدولة المستعمرة أن تشترى منتجات تنتج فى مستعمراتها الا من المستعمرات التابعة لها.

تقدير مدرسة التجاريين :

لا شك أن مدرسة التجارين قد ساعدت على قيام الدولة الحديثة من الناحية السياسية بما دعت اليه من تجميع الثروة التى كانت تتمثل فى الذهب والفضة كما ساهمت هذه المدرسة فى إنشاء البنوك الاوربية وتوسيع نشاطها المالى.

ولكن وجهت الى هذه المدرسة انتقادات قوية خاصة أواخر القرن السابع عشر. وأهم هذه الانتقادات هى :

١ - لقد أخطأت هذه المدرسة فى تحديد معنى الثروة. فليست الثروة هى الذهب والفضة وإنما هى المقدرة الانتاجية للدولة وما تستطيع انتاجه من سلع وخدمات.

٢ - كذلك فإن نظرتها الى امكانية حدوث فائض ايجابى بصفة مستمرة فى الميزان التجارى يسمح بتدفق الذهب والفضة من الداخل يعد نظرة خاطئة اذ أن زيادة واردات الذهب والفضة تؤدى الى ارتفاع الاسعار فى الدخل عنها فى الخارج مما يزيد من أسعار السلع الوطنية وبالتالى يقلل من الصادرات ويزيد من الواردات ويؤدى الى حدوث عجز فى الميزان التجارى.

٣ - أدت السياسات التى طبقها التجاريون الى وضع عقبات فى سبيل المبادلات الدولية والتدخل الشديد فى الحياة الاقتصادية فضلا عن زيادة التنافس العدائى بين الدول، كما ترتب على اتباع بعض السياسات الى آثار سيئة مثل السياسة الصناعية فى فرنسا التى أدت الى الإبقاء على أثمان المنتجات الزراعية منخفضة مما استتبع انخفاض دخول الزراع وسوء أحوالهم. كما أن سياسة العهد الاستعمارى أدت الى الإضرار بمصالح المستعمرات وتخلفها اقتصاديا.

الفصل الرابع

مدرسة الطبيعيين

كانت القيود التى وضعت على النشاط الاقتصادى تحت تأثير التجاريين عائقا فى سبيل نمو الانتاج والتصدير الزراعيين مما أدى الى سوء أحوال الزراع.

لذلك جاءت مدرسة الطبيعيين محاولة لتلافى هذه العيوب خاصة بعد أن انتشرت فكرة القانون الطبيعى. وقد كان كيناى طبيب لويس الخامس عشر أول مؤسس لمدرسة الطبيعيين اذ قام بنشر أبحاثه فى هذا الصدد فى سنتى ١٧٥٥ - ١٧٥٩م ثم أصدر بعد ذلك كتابا هاما سنة ١٧٥٨م أطلق عليه الجدول الاقتصادى. وقد جاء بعده اتباع كثيرين من بينهم ديبون دى نيمور والماركيز دى ميرابو ومريبى دى لارفيير.

وتستند مدرسة الطبيعيين الى ثلاث مبادئ هى النظام الطبيعى والناتج الصافى ووظيفة الدولة.

١ - النظام الطبيعى :

سلم الطبيعيون بوجود نظام طبيعى يحكم الظواهر الطبيعية كما يحكم سائر الظواهر الطبيعية والبيولوچية الأخرى لا دخل لإدارة الانسان فيها. ومن ثم انتقدوا تدخل الحكومات بشأن الوقائع الاقتصادية لأن تدخلها يعوق فى نظرهم سير القوانين الطبيعية ومن ثم كان مبدؤهم "أتركه يعمل واتركه يمر" أى حرية العمل وحرية المبادلة التجارية مع الخارج. كما كانوا يحترمون نظام الملكية الفردية وسائر النظم الاقتصادية الأخرى التى تتفق والقوانين الطبيعية، تلك القوانين التى تتميز فى رأيهم بأنها مطلقة لا استثناء لها فهى تحكم كافة أوجه النشاط الاقتصادى وانها عامة تنطبق على كافة الدول وتصلح لكل زمان ومكان وأنهاأبدية لا يلحقها تعديل ولا تغيير وانها تعلو على القوانين الوضعية.

٢ - الناتج الصافي :

ذهب الطبيعيون الى أن ثروة الامم إنما تقدر على أساس الانتاج وكانت الفكرة السائدة لديهم هى أن الانتاج عبارة عن خلق مادة جديدة. وكان الاقتصاديون فى ذلك العصر يرون أن الأرض هى العامل المنتج الوحيد وأن كل ثروة مصدرها الأرض فقط لأن من يزرع الأرض يحصل بعد فترة معينة على ناتج صافى، ويتميز هذا الناتج الصافى فيما يتبقى للمزارع بعد خصم مصاريف الانتاج. لذلك نادى هؤلاء الاقتصاديون بضرورة رفع القيود على التجارة الداخلية والخارجية وقد فرع هؤلاء الاقتصاديون على فكرتهم أن بقية فروع النشاط الانسانى غير الزراعة كالصناعة والتجارة والنقل والخدمات غير منتجة.

وقد حاول كناى أن يوضح كيفية تناول الناتج فى بلد معين فى داخل اقتصاد هذا البلد. فقد شبه هذا التداول للمنتجات فى الجسد الاقتصادى للبلد بتداول الدم فى الجسم الانسانى. ويمكن تلخيص الدورة الاقتصادية كما يراها كناى ومعه الطبيعيون فيما يأتى.

أ - الناتج الصافى الذى يحصل عليه المزارعون يعطون جزء من قيمته لملاك الأراضى الزراعية فى مقابل استخدامهم لأراضيهم ويحتفظ المزارعون بالباقى.

ب - ينفق الملاك الزراعيون ما آل إليهم بعضه للحصول على ما يلزمهم من منتجات المزارعين فيعطون إذن بعض نقودهم للزراع وبعضه للحصول على ما يلزمهم من منتجات المزارعين.

جـ - فيما يتعلق بالتجار والصناع يتلقون كذلك من المزارعين جزءا من دخولهم يشترى به المزارعون ما يلزمهم من التجار والصناع. وهكذا يؤول الى التجار دخل من مصدرين الملاك والمزارعين. ولكن التجار والصناع ينفقون هذا الدخل لدى المزارعين

للحصول على ما يلزمهم من المنتجات الزراعية والمواد الأولية اللازمة لنشاطهم الاقتصادى.

وبإمعان النظر فيما تقدم يتضح أن كل الدخل يؤول فى النهاية بعد أنه يدور فى الجسد الاقتصادى الى طبقة المزارعين.[١]

لذلك فقد ذهب الطبيعيون الى المناداه بفرض ضريبة موحدة على الأرض تحل محل الضرائب الاخرى وتتحملها طبقة ملاك الاراضى وحدهم ويرون أن إذا فرضت ضرائب على مستأجر الأراضى الزراعية فإنهم يخصمونها من قيمة الايجار الذى يدفعونه لملاك الاراضى وإذا فرضت ضرائب على التجار أو الصناع فإنهم يضيفونها الى أثمان السلع التى ينتجونها ويبيعونها فى النهاية ولذلك يكون من الأولى أن تستقطع مباشرة من هولاء الملاك.

٣ - وظائف الدولة :

يعتبر الطبيعيون القوانين الوضعية مقررة لا منشئة ووظيفة المشرع الكشف عن القوانين الطبيعية وإصدار التشريعات التى تترجم عنها ويجب ألا يخرج عنها. ووظيفة الدولة هى الحراسة أى صيانة الأمن الداخلى والدفاع الخارجى وتحقيق العدالة والقيام ببعض المشروعات العامة التى لا يستطيع الأفراد القيام بها.

تقدير الطبيعيين :

ترتب على آراء الطبيعيين نتائج هامة فى الفكر الاقتصادى فلم يعد ينظر الى النقود باعتبارها المظهر الوحيد للثروة بل اعطيت الاهمية للانتاج. كما أنه يرجع الفضل لهذه المدرسة فى تأسيس المذهب الفردى أو المذهب الحر الذى ساد حتى

---

(١) الدكتور محمد لبيب شقير، تطور الفكر الاقتصادى، ص ٢٨.

منتصف القرن العشرين والذى يقوم على أن النشاط الاقتصادى يجب أن يترك للأفراد بصفة أساسية يديرونه وفقا لمنافعهم الشخصية على أساس المنافسة مع بقية الأفراد. كما أنهم أول من أعطوا فكرة عن الناتج الاقتصادى الكلى وانتقاله داخل البلد فى مجموعه وعن كيفية توزيعه بين الطبقات المختلفة.

ولكن يؤخذ عليهم ما يأتى :

١ - أن تعريفهم للانتاج بأنه خلق مادة جديدة وبالتالى تعتبر الارض هى عامل الانتاج الوحيد يعد خاطئا لأن عمل الانسان فى الزراعة لا يمكن أن يخلق مادة جديدة لأن الخلق من صنع الخالق وحده ومهمة الانسان هى تهيئة الظروف لكى تحدث القوى الطبيعية أثرها وأن التعريف الصحيح للإنتاج هو خلق منفعة أو زيادتها. وهذا ما ذهب اليه الكتاب منذ أن نشر آدم سميث أراءه الاقتصادية فيما يتعلق بالانتاج من ثم تعتبر الصناعات التحويلية والاستخراجية والنقل والخدمات والتجارة أعمالا منتجة.

٢ - أن فكرتهم عن الضريبة تعرضت للنقد. وأهم هذه الانتقادات أنه ليس من العدالة أن تتحمل طبقة واحدة هى طبقة ملاك الأراضى الزراعية للضريبة بدلا من توزيعها بالتساوى على كافة الطبقات، فضلا عن أن هذه الضريبة لا تدر حصيلة كبيرة تكفى لتغطية نفقات الدولة، يضاف الى ذلك أن الصناعة والتجارة والخدمات وغيرها من أوجه النشاط الاقتصادى تخلق ناتجا صافيا مما يوجب فرض الضريبة.

كذلك يلاحظ أن البلاد التى حققت الكثير من التقدم الاقتصادى كثيرا ما تلجأ الى الحد من سريان الضريبة على الانتاج الزراعى بهدف مساعدة الزراعة حيث أن ناتجها ليس ثابتا مثل الصناعة بل يخضع لتقلبات مفاجئة.

٣ - لا يخضع الاقتصاد لقوانين طبيعة ثابتة ومطلقة وعامة بل الظواهر الاقتصادية تتغير وتتطور تبعا لها القوانين التى تحكمها.

٤ - يلاحظ على الطبيعيين اهتمامهم بالزراعة واهمالهم أوجه النشاط الاقتصادى الأخرى وبخاصة الصناعة.

الفصل الخامس

الفكر الاقتصادى للمدرسة الكلاسيكية

يرجع ظهور هذه المدرسة الى التطورات الاقتصادية والفكرية التى حدثت فى دول أوربا الغربية وبخاصة انجلترا مما أدى الى تغير الظروف التى كانت سائدة حتى ذلك الحين.

فمن الناحية الاقتصادية كانت الثروة الصناعية فى حوالى منتصف القرن الثامن عشر أثر الاكتشافات العلمية والاختراعات. ففى مجال الصناعة استخدمت الطاقة البخارية فى تحريك الالات وإستخدام عدد من العناصر الطبيعية فى الانتاج. وفى ميدان الزراعة تحسنت الدورة الزراعية وتحسين وسائل البذر وبدء ميكنة الزراعة مما أدى الى زيادة امكانية الأراضى الزراعية وجعل الانتاج الزراعى قادرا على مواجهة النمو المضطرد فى عدد السكان زيادة على تضخم أهل المدن الصناعية وتحول جزء من العمال الزراعيين الى عمال صناعيين.. كما انتشرت المصانع الالية بدلا من المصانع اليدوية مما أدى الى تجمع عدد كبير من العمال فى نطاق وحدات انتاجية كبيرة.

وقد ترتب على إنتشار الثروة الصناعية فى عدد من البلاد الأوربية وغيرها أن تغيرت علاقات الانتاج والتبادل التى كانت موجودة من قبل وأخذ النظام الرأسمالى فى تشبيت قواعده وتحديد معالمه حتى اتخذ الطابع الأساسى المميز له فى الوقت الحاضر.

ومن الناحية الفكرية حدث تطور فى نطاق العلوم الطبيعية والفلسفة السياسية. ففى العلوم الطبيعية طبقت الطرق التجريبية التى نادى بها فرنسيس بيكون واكتسبت هذه العلوم صفتها كعلوم محددة وزالت عنها الانطباعات الدينية التى كانت تخضع لها فى القرون السابقة. وفى نطاق الفلسفة السياسية أخذت تتأكد أهمية الفرد وأخذ

ينظر اليه باعتباره الوحدة الرئيسية فى الحياة الاجتماعية وبخاصة فى ناحيتها السياسية.

وقد انعكست التطورات السابقة على الفكر الاقتصادى فظهرت أهم مدرسة فى تاريخ الفكر الاقتصادى هى المدرسة الكلاسيكية.

ويرجع الفضل فى الكثير من الآراء التى نادت بها هذه المدرسة الى كل من الكتاب الانجليز أدم سميث (١٧١٢ - ١٧٩٠)، وريكاردو (١٧٧٢ - ١٨٢٣) وجون ستيوارت ميل (١٨٠٦ - ١٨٧٣)، ومالتس (١٧١٦ - ١٧٣٦) والفرنسى جان باتست ساى (١٧٦٧ - ١٨٢١) وغيرهم.

وسوف نعرض بايجاز فيما يلى أهم الاراء التى نادى بها هؤلاء الكتاب والتى تشكل فى مجموعها الأفكار الرئيسية للنظرية التقليدية.

اولا - آدم سميث :

ينسب الى آدم سميث أنه منشئ علم الاقتصاد وقد الف كتابا شهيراً فى الاقتصاد السياسى عنوانه "ثروة الأمم" سنة ١٧٦٦.

وقد تناول آدم سميث فى أرائه نظرية الانتاج والفلسفة الاقتصادية العامة والسياسة الاقتصادية الواجبة الاتباع.

نظرية الانتاج :

عرف ادم سميث الانتاج بأنه خلق المنفعة أو زيادتها. واختلف هذا المفهوم عما أورده التجاريون والطبيعيون فى تعريف الانتاج ويترتب. على تعريف سميث أن الأرض ليست هى عامل الانتاج الوحيد وأن الزراعة لا تخلق مواد جديدة ولكنها تحول الموجود منها فى الارض والهواء والماء الى محاصيل وثمار وأن الصناعة والتجارة

والنقل تعتبر أعمالا منتجة. ولكن آدم سميث لا يعتبر الخدمات أعمالا منتجة لأنها لا تضيف شيئا الى ثروة الدولة ولأنها تفنى فور القيام بها.

على أن جان باتست ساى قرر أن الانتاج يشمل كل عمل نافع يؤدى الى إشباع حاجات الافراد بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

وقد أوضح آدم سميث أهمية ظاهرة تقسيم العمل والتخصص وذكر أن من شأن التخصص وتقسيم العمل أن يصبح عمله قاصرا على أداء عملية بسيطة وإذا ما أصبحت حياة العامل كلها قاصرة على أداء تلك العملية فإن أكبر التحسينات فى القوة الانتاجية والقدرة الأكبر من الخدمة والدقة والذكاء فى إدارتها يرجع الى التخصص وتقسيم العمل.

الفلسفة الاقتصادية للنظام الاقتصادى:

يبنى الكتاب التقليديون تحليلهم الاقتصادى على فلسفة عامة تقوم على أن الظواهر الاقتصادية تخضع لقوانين، لا دخل لارادة الانسان فيها، وتقوم فى انطباقها وتنظيمها للحياة الاقتصادية على مبدأ المنفعة الشخصية والمنافسة. فالمنفعة الشخصية تعتبر حافزا يستحث الأفراد على النشاط الاقتصادى، والفرد حين يسعى لتحقيق مصلحته الشخصية يدخل فى تنافس مع بقية أفراد المجتمع مما يحد من انطلاق كل فرد لتحقيق مصالحه. [1] ولكن لا يوجد أى تعارض بين المصالح الخاصة والمصالح العامة لأن المصلحة العامة ليست سوى مجموع المصالح الخاصة ولأن جهاز الثمن وتغييراته يجعل كل فرد لا ينتج ولا يقوم بأى نشاط اقتصادى الا إذا كان موفقا لرغبات الجماعة بحيث يمكن القول وفقا لعبارة آدم سميث المشهورة "هناك يدا خفية

---

(١) دكتور محمد دويدار، الاقتصاد السياسى، المكتب المصرى الحديث الطبعة الثانية، الاسكندرية، سنة ١٩٧٥٦، حتى ص ١٥٣.

توجه المصالح الخاصة فى تضاربها وتفاعلها الوجهة التى تحقق المصلحة العامة".

السياسة الاقتصادية الواجبة الاتباع .

نادى التقليديون بسياسة الحرية الاقتصادية باعتبار أن هذه السياسة هى وحدها الكفيله بحل المشاكل الاقتصادية وباعادة التوازن وبتحقيق أكبر قدر من الانتاج القومى الذى يحقق رغبات المستهلكين.

وقد أشار آدم سميث الى أهمية اتباع سياسة الحرية الاقتصادية لأن فى هذه الحرية الكفاية لحل المشاكل الاقتصادية وباعادة التوازن وتحقق أكبر قدر من الانتاج القومى الذى يحقق رغبات المستهلكين.

وقد أشار آدم سميث أيضا الى أهمية اتباع سياسة الحرية الاقتصادية لأن هذه الحرية الاقتصادية كفيلة بتحقيق الصالح العام لأفراد المجتمع. وعلى ألا تتدخل الدولة فى الشئون الاقتصادية والاجتماعية وأن يقتصر دورها كلما أمكن ذلك علي القيام بالوظائف التقليدية وهى توفير الأمن الداخلى لحماية الملكية ضد أى عدوان، والدفاع عن الاقليم ضد الاعتداء الخارجي، وإقامة العدالة بين الناس والاشراف على العلاقات الخارجية، وقيام الدولة ببعض الاشغال العامة الأساسية كانشاء المشروعات التى لا يقوى النشاط الخاص على القيام بها أو لا يقدر على القيام بها لضالة ما تدره من ربح، أو لضخامة ما تتكلفه من أموال كالتعليم وإنشاء الطرق، وحفر الترع وشق القنوات والمواصلات والموانى.

ثانيا - مالتس :

تناول مالتس فى مؤلفه الذى نشر سنة ١٧٩٨ نظرية عن السكان وقد أعاد نشر مؤلفه معدلا ببعض النتائج فى عام ١٨٠٣.

وقد بدأ مالتس نظريته بابراز حقيقتين بديهيتين من حقائق الحياة الطبيعية للجنس البشرى هما.

اولا: الميل الطبيعى بين الجنسين ومؤدى ذلك أن ينجب الانسان ويتكاثر وتعد قدرته على تحقيق ذلك جد كبيرة.

وثانيا: حاجة الانسان الى الطعام ومؤداها ضرورة توفير الطعام للاعداد المتزايدة من السكان نتيجة للحقيقة الأولى فإذا أمكن زيادة الطعام بنفس معدل القدرة على الانجاب والتكاثر أو بمعدل أكبر فلا خطورة وإنما تكمن الخطورة من، ،وجهة نظر مالتس فى عدم القدرة على زيادة الطعام بنفس قدرة تزايد السكان.

ويذهب مالتس الى أن عدد السكان يتجه الى الزيادة بنسبة متوالية هندسية كل خمسة وعشرين سنة أى بنسبة ١، ٤، ٨، ١٦، ٣٢، ٦٤ وذلك إذا لم يقف عقبة فى طريق زيادة السكان، وأن المواد الغذائية لا تزيد فى أفضل الظروف بأكثر من متوالية حسابية أى بأكثر من نسبة ١، ٢، ٤، ٥، ٦، ٧ وذلك الا إذا تقدم الانتاج بدرجة غير متوقعة. ويترتب على ذلك نشوء عدم توازن بين السكان من ناحية وبين كمية المواد الغذائية من ناحية أخرى. ويرى مالتس أنه لا بد أن يتحقق التوازن بين السكان من ناحية وبين كمية المواد الغذائية من ناحية أخرى. ويتحقق ذلك عن طريق الموانع الوقائية أى عن طريق تدخل الانسان عن طريق فرض قيود اختيارية من شأنها الحد من قدرته على زيادة المواليد مثل الموانع الوقائية الصناعية كتحديد النسل أو موانع الاكراه الادبى كالامتناع عن الزواج أو تأخير سن الزواج. فإذا لم يتدخل الانسان فى تحقيق هذا التوازن فإن هناك ما يسمى بالموانع الايجابية التى تتدخل والتى يترتب عليها تقليل معدل زيادة السكان عن طريق ما تؤدى اليه من زيادة معدل الوفيات مثل المجاعات والأوبئة والأمراض والحروب والاجهاض والعمل الشاق.

ثالثا - ريكاردو :

يرجع الفضل فى تحديد الريع والأجر الى ريكاردو، بينما يرجع الى "ساى" الفضل فى تحديد الريع والفائدة.

الريع :

عرف ريكاردو الريع بأنه ذلك الجزء من ناتج الأرض الذى يدفع لمالكها نظير استخدام قواها الطبيعية الأصلية التى لا تهلك.

أما عن كيفية تحديد الريع فقد قرر ريكاردو أن الريع لا ينشأ الا إذا كانت الأرض الجيدة متوفرة فى مجتمع . فما دام كل شخص يستطيع أن يحصل على ما يشاء من الأرض الجيدة غير مملوكة فليس هناك ريع. ولكن تزايد السكان المستمر يدفع أفراد المجتمع الى زراعة أراضى أقل خصوبة والى زراعة الأراضى الجيدة زراعة كثيفة. وفى الحالتين ينشأ الريع وهو يعبر عن الفرق بين كمية الناتج على كل من الاراضى الجيدة والأراضى الرديئة أو كمية الناتج على نفس الأرض الجيدة مع استخدام وحدات متساوية من العمل ورأس المال.

الأجر :

يعتقد الكلاسيك على أثر كتابات ريكاردو أن العمل سلعة كبقية السلع وأن ثمن العمل هو الأجر وهو يتحدد على أساس نظريتهم فى القيمة أى على أساس عدد ساعات العمل اللازمة لإنتاج السلعة. وساعات العمل اللازمة لانتاج سلعة العمل هى الساعات اللازمة لإنتاج الكمية من السلع الضرورية لحفظ حياة العامل وتمكينة من الاستمرار فى العمل. فالأجر اذن يتحدد على أساس كمية المواد الغذائية الضرورية لحفظ حياة العامل ولا يمكن أن يرتفع الاجر أو ينخفض لمدة طويلة عن هذا المستوى لأنه لو ارتفع الأجر عن المستوى اللازم لمعيشة العامل الضرورية تتحسن حالة العمال

وتزيد رفاهيتهم فيقبلون على الزواج، فيزيد النسل ويزيد بذلك عدد العمال مما يترتب عليه انخفاض الأجر عن هذا الحد فتسوء حالة العمال وينقص زواجهم وتناسلهم، كما ينقص عددهم نتيجة للأمراض مما يترتب عليه نقص عرضهم وبالتالى ارتفاع أجورهم الى المستوى المشار اليه. وقد أطلق على القانون السابق "القانون الحديدى للأجور لأن العمال مقيدون به لا يستطيعون تحسين حالتهم ومستواهم عما تقضى به.

رابعا - جون ستيوارت ميل :

أسهم جون ستيوارت ميل فى الفكر التقليدى فأوضح التفرقة بين القوانين الاقتصادية المتعلقة بالانتاج وتلك المتعلقة بالتوزيع. ورتب على الأولى أنه إذا كان من غير المستطاع تعديل نظام الانتاج، فإنه على العكس يمكن تعديل نظام التوزيع.

وفيما يتعلق بنظرية التجارة الدولية فإنه افترض أن التجارة الدولية تقوم بين الدول على أساس الحرية المطلقة فى حالة اختلاف النفقات النسبية للسلع فى كل هذه الدول، ويترتب على ذلك أن تتخصص كل دولة فى فروع الانتاج التى تتمتع فيها بأكبر ميزة نسبية.

خامسا - جان باتست ساى :

يعد ساى من مؤسسى الفكر التقليدى فى فرنسا، وهو الذى ميز بوضوح بين الربح والفائدة وإذا كان التقليديون الاوائل من أمثال ريكاردو يجرون مثل هذه التفرقة ومن ثم فقد اعتبر الربح دخلا للمنظم، وإعتبرت الفائدة دخلا لصاحب رأس المال.

كما أسهم ساى فى النظرية التقليدية عن طريق قانونه المعروف قانون الأسواق أو قانون المنافذ وهو الذى يعد أساس الفكر التقليدى فى نظرية التشغيل والتوازن الاقتصادى.

ويتلخص هذا القانون فى أن العرض يخلق الطلب المساوى له لأن مالا يستهلك يستثمر بفعل حركات الفائدة، وأن العرض يتجه تلقائيا نحو التشغيل الكامل بفعل حركات الأجور. ومن ثم يستبعد هذا القانون فرص الاكتناز.

ويترتب على هذا القانون أن النشاط الخاص كاف وحده لتحقيق توازن التشغيل الكامل، وأنه لا جدوى من تدخل الدولة فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية نظرا لاتجاه النظم الرأسمالية تلقائيا الى التوازن المستقر عن مستوى التشغيل الكامل لموارد المجتمع الانتاجية.

تقدير المدرسة الكلاسيكية :

يرجع الفضل الى المدرسة التقليدية فى أنها دفعت الفكر الاقتصادى دفعة هى التى عاش بها كعلم كامل له ذاتيته بين العلوم الأخرى، وكل ماحدث من تطور فى مجال علم الاقتصاد بعد الكتاب الكلاسيك إنما كان تكملة لآرائهم أو نقدا لهم.

على أن هذه المدرسة قد تعرضت للكثير من الانتقادات نوجز أهمها :

١ - أخذ كتاب المدرسة التاريخية الالمانية ومنهم روشر وشو مولر وفاجنر وسو مبارت على المدرسة التلقيدية اعتقادهم بوجود قوانين عامة مطلقة تنطبق على كافة الأزمنة والأمكنة دون تمييز وأنها اتبعت فى تحليلها طريقة الاستنتاج التجريدية دون الاهتمام بالدراسة التاريخية. وقد بين هؤلاء أن من الواجب الكشف عن القوانين الاقتصادية التى تحكم التطور والتى يخضع لها الاقتصاد فى كل مراحل تطوره.

٢ - ينتقد أصحاب المدرسة الحديثة نظرية القيمة التى يذهب اليها الكلاسيك والتى تحدد قيمة الأشياء على أساس ما بذل منها من عمل قائلين أن هذه النظرية لم تدخل جانب المنفعة التى يحصل عليها الأشخاص من السلعة والتى تؤثر على تقديرهم لقيمة السلعة.

٣ - ينتقد أيضا أنصار المدرسة الحديثة النظرية التقليدية فى التوزيع بقولهم أن كل عنصر من عناصر الانتاج إنما يتحدد على أساس الانتاجية الحدية لرأس المال أوعلى أساس المنفعة الحدية لحيازة النقود.

٤ - انتقدت نظرية التجارة الدولية التى أخذ بها الكلاسيك بأنها تقوم على مجرد فروض بحته لا تدخل التطور والتغير وبأنها تعتمد على طريقة التوازن الجزئى. كما أنها تقوم على سياسة الحرية التجارية المطلقة دون النظر الى ظروف كل دولة وهذا ما دعا الكتاب الحديثين من أمثال السويدى أولين الى محاولة إقامة نظرية حديثة فى التخصص الدولى تراعى هذه الاعتبارات.

٥ - كذلك انتقدت نظريتهم فى التشغيل. فقد رأى كينز أن التحليل التقليدى الذى يتضمن أن العرض يخلق الطلب المساوى له وما يتفرع عن ذلك من اتجاه النظم الرأسمالية تلقائيا الى تحقيق التشغيل الكامل غير صحيح. وخلص الى أن مستوى التشغيل فى الاقتصاد الرأسمالى يتوقف على الطلب الكلى الفعلى. وأن هذا الطلب لا يتحدد تلقائيا عند المستوى الذى يحقق التشغيل الكامل، بل يمكن أن يكون عند مستوى أدنى من هذا المستوى.

يضاف الى ما تقدم مجموعة من الانتقادات وجهت الى النظام الرأسمالى الحر باعتباره المذهب الذى تتبناه المدرسة التقليدية سوف نعرضها فيما بعد.

الفصل السادس
النظرية الكينزية

تعرض النظام الرأسمالى الذى يعتمد على النظرية التقليدية لانتقادات هزت أساسه نتيجة لتعاقب الازمات الدورية عليه والتى أدت الى قلة الدخول وبالتالى قلة الطلب وإنخفاض الأسعار ونقص المتداول من النقود واحجام البنوك عن تقديم الائتمان، ومن ثم افلاس عدد كبير من المشروعات وانسحابها من السوق وما ترتب عليه من انتشار البطالة على نطاق واسع. وقد ساعد على ذلك انكماش فرصالاستثمارات الاضافية فى البلاد الرأسمالية وتحرر كثير من المستعمرات مع عجز النشاط الخاص وسياسة الحرية الاقتصادية عن معالجة هذه الازمات. فضلا عن أن النظام قد أوجد تمايزا واضحا بين الرأسماليين وهم المالكون لوسائل الانتاج وبين العاملين الذين الذين يؤدون العمل بأيديهم. مما أدى الى نشوؤ ظاهرة سوء توزيع الثروات والدخول. فضلا عن ذلك تعتبر ظاهرة بطالة موارد الثروة من عمل ورأس مال وأرض من أخطر المظاهر التى تعرض لها النظام الرأسمالى، إذا الرأسماليون يحددون حجم الانتاج ويحددون عدد العمال (مستوى التشغيل) اللازمين لتنفيذ هذا الحجم عند المستوى الذى يحقق أكبر ربح ممكن وهو الحجم الذى يحقق التشغيل الكامل لمختلف الموارد. فقوى السوق وهى تتمثل فى تغيرات العرض والطلب والاثمان لا تشغل من الموارد ولا تنتج من المنتجات ولا تشبع من الحاجات الا القدر الذى يحقق أكبر ربح ممكن وهو ما يعرف بالطلب الفعلى وقد يكون هذا الطلب عند مستوى أقل مما يسمح بالتشغيل الكامل.

وقد كان لهذه الانتقادات صدى بعيد فى البلاد الرأسمالية، فحاولت التدخل فى النشاط الاقتصادى والاجتماعى حرصا منها على بقاء الرأسمالية. وقد ساعد على هذا التدخل انتشار الافكار والنظم الاشتراكية وتزايد القوة السياسية للعمال خاصة على أثر نجاح الثورة البلشفية فى روسيا سنة ١٩١٨ وتزايد الوع السياسى

للجماهير وضغطها المتزايد للمطالبه بالعدالة الاجتماعية وتقليل الفوارق بين الطبقات.

كذلك كان لقيام الحرب العالمية الأولى وما ترتب عليها من آثار أن أخذت الدول فى التدخل للتخفيف من آثار الازمات وتحقيق بعض الاغراض الاجتماعية.

ومع اشتداد حدة الأزمات الاقتصادية التى بلغت ذروتها بالكساد العالمى الكبير الذى حدث سنة ١٩٢٩ وما ترتب عليه من تعطيل ملايين العمال أصبح تدخل الدولة أمرا لا مفر منه.

لذلك كان من الطبيعى أن تؤثر كل هذه الأحداث فى تطور الفكر الاقتصادى وبخاصة فى المعطيات الاساسية للنظرية التقليدية.

فقد انتقد كينز التحليل النقدى الذى يتضمن أن العرض يخلق الطلب المساوى له وما يتفرع على ذلك من اتجاه النظام الرأسمالى تلقائيا الى تحقيق التشغيل الكامل وخاصة الى أن مستوى التشغيل الكامل فى الاقتصاد الرأسمالى يتوقف على الطلب الكلى الفعلى. وأن هذا الطلب لا يتحدد تلقائيا عند المستوى الذى يحقق التشغيل الكامل بل يمكن أن يكون عند مستوى أدنى من هذا المستوى مما يقتضى تدخل الدولة لتحقيق توازن التشغيل الكامل لمحاربة الكساد عن طريق القيام بالمشروعات العامة ومنح الاعانات لرفع الطلب الكلى الفعلى الى المستوى اللازم لتحقيق التشغيل الكامل.

وقد تناول كينز أفكاره فى كتابه الصادر سنة ١٩٣٦ عن النظرية العامة فى التشغيل والفائدة والنقود.

الافكار الرئسية لنظرية كينز .

ا - نظرية التشغيل والتوازن الاقتصادى :

نقطة البدء فى التحليل الكينزى هى أن مستوى التشغيل، وبالتالى مستوى

الدخل القومي يتحدد بمستوى الطلب الكلى الفعلى. وهذا الطلب يتكون من شقين **أولهما** الطلب على السلع الاستهلاكية والطلب على السلع الانتاجية. والطلب الكلى بشقيه يتكون من طلب خاص ينتج عن انفاق الأفراد ، وطلب عام ينتج عن انفاق الدولة بمختلف هيئاتها. ويتوقف الطلب الخاص على السلع الاستهلاكية على :

١ - حجم الدخل - فيزيد الاستهلاك الخاص كلما زاد حجم الدخل الا أن نسبة الزيادة تتوقف على الميل الحدى للاستهلاك.

٢ - الميل الحدى للاستهلاك، وهو ما يعبر عنه كينز عن العلاقة بين الزيادة فى الطلب على الاستهلاك الخاص والزيادة فى الدخل الفردى. وهذا الميل الحدى للاستهلاك يكون منخفضا عن المستويات العليا للدخل ويكون مستقرا (وليس ثابتا) فى الزمن القصير.

أما الطلب على السلع الانتاجية (الاستثمار) فانه يتحدد بالموازنة بين سعر الفائدة والكفاية الحدية لرأس المال، فإذا زادت الكفاية الحدية لرأس المال عن سعر الفائدة نجم عن ذلك ربح وهو الباعث الذى يدفع الفرد على القيام بالاستثمار.

ومن الملاحظ أن الانفاق الخاص على السلع الانتاجية يكون كثير التغير الأمر الذي لا يجعله عاملا مؤثرا على مستوى الطلب الكلى.

لذلك لا يبقى التأثر على مستوى الطلب الكلى الفعلى، وبالتالى على مستوى التشغيل، ومستوى الدخل، الا اختيار الطلب العام وخاصة الطلب على الاستثمار لاحداث مثل هذا التأثير. ويتم ذلك عن طريق قيام الدولة بالانفاق العام، وخاصة على السلع الاستثمارية ، حتى يمكن تحقيق مستوى مرتفع من التشغيل، ومن ثم الدخل القومى، وذلك عن طريق زيادة الانفاق العام.[1]

---

(١) راجع الدكتور السيد عبد المولى، المالية العامة، الجزء الأول، دار الفكر العربى ١٩٧٥ ص ٢٥ وما بعدها

٢ - دور الدولة :

انعكس التحليل الكينزى على دور الدولة فى التدخل فى النشاط الاقتصادى.

فيمكن للدولة أن تتدخل وخاصة فى أوقات الكساد لتشجيع الزيادة فى الاستهلاك والاستثمار حتى يمكن رفع الطلب الكلى الفعلى على السلع والخدمات ووسيلة الدولة لتحقيق ذلك زيادة نفقاتها العامة عن ايراداتها العامة، أى اتباع سياسة عجز الميزانية، ومقتضاها أن تخصص الحكومة للنفقات العامة مبالغ أكبر من تلك التى تحصل عليها عن طريق الايرادات العامة العادية وهى الضرائب مما يؤدى الى توزيع قوة شرائية إضافية، ومن ثم رفع الطلب الكلى الفعلى. ومن ناحية أخرى تقوم الدولة بتخفيض الضرائب المفروضة على أرباح المشروعات الاقتصادية فى البلاد لاقالتها من كبوتها وتشجيع الاستثمارات الجديدة وزيادة الضرائب على التركات والأرباح غير الموزعة لمحاربة الاكتناز والادخار. ومن ناحية أخرى تقوم الدولة بإنشاء مشروعات جديدة تساعد على التشغيل للعمال العاطلين وتوزيع دخول إضافية عليهم مما يؤدى الى مقدرتهم على طلب السلع.

٣ - نظرية النقود :

تفترض النظرية التقليدية أن وظيفة النقود تقتصر على أنها وسيلة للمبادلة، ولكن كينز أوضح أن هناك وظيفة أخرى للنقود وهى أنها أداه لاختزان القيم أو أنها أداه لاختزان القوة الشرائية لاستخدامها عند الحاجة فى المستقبل. ويرى كينز أن النقود تعد أكثر الاصول سيولة ويرجع ذلك الى أغراض كثيرة هى غرض المعاملات وغرض الاحتياط وغرض المضاربة.

تقدير نظرية كينز :

لا شك أن نظرية كينز أثرت على الفكر الاقتصادى المعاصر فى كافة الدول وتتميز بقيامها على أسس واقعية.

وعلى الرغم من ذلك فإن هذه النظرية لا تقدم حلولا لمشاكل البلاد المتخلفة اقتصاديا إذ تقتصر على تقديم الحلول للبلاد الرأسمالية المتقدمة، فضلا عن أن ما تقدمه من حلول تقتصر على المدى القصير دون أن تتناول المدى الطويل.

الباب الثالث

النظم الاقتصادية الحديثة

يبين النظام الاقتصادى مجموعة الأوضاع الاقتصادية السائدة فى مجتمع معين فى وقت معين. فهو يوضح حدود ملكية أدوات الانتاج، وحدود الحريات التى يتمتع بها الأفراد وأشكال المشروعات، ونوع وطبيعة الحوافز التى تدفع الأفراد للاسهام فى الانتاج وزيادته، وكيفية توزيع الدخل القومى، وكيفية تحديد أثمان مختلف السلع والخدمات.

ومن الطبيعى أن تختلف النظم الاقتصادية من مجتمع لآخر الا أنه يلاحظ أن هدف جميع النظم على إختلافها هو تحقيق استخدام كافة الموارد التى يملكها المجتمع من بشرية ومادية وطبيعيه بما يضمن تحقيق أكبر إشباع ممكن لحاجيات الأفراد التى يتكون منهم المجمتع ورفع مستوى معيشتهم ومستوى رفاهيتهم.

وترجع أهمية دراسة النظم الاقتصادية الى أن حل المشكلة الاقتصادية يختلف بحسب ما إذا كان النظام السائد هو النظام الرأسمالى أم النظام الاشتراكى.

ونتناول فيما يلى كل من هذين النظامين :

الفصل الأول
النظام الرأسمالى

يمكن تعريف النظام الرأسمالى بأنه نظام اقتصادى يتميز بالملكية الخاصة لعناصر الانتاج كالأرض والمعدات الرأسمالية ورؤوس الأموال النقدية دون أية قيود عليها. والأصل أن يمارس الأفراد فيه نشاطهم الاقتصادى دون تدخل من الدولة أو السلطات العامة، ويكون تحقيق أقصى ربح ممكن هو الحافز على الانتاج.

يتبين من هذا التعريف أنه يجب أن تتوفر فى النظام الرأسمالى الخصائص التالية:

١- الملكية الفردية :

يعترف هذا النظام بحق الفرد فى تملك الأموال ملكية خاصة سواء أكانت هذه الأموال أموال استهلاك أم أموال إنتاج. ويعتبر حق الفرد فى ملكية أدوات الانتاج ملكية فردية من أهم السمات التى يرتكز عليها النظام الرأسمالى، ففى ظل هذا النظام يحق للفرد أن يمتلك الأراضى والمبانى والمصانع والالات وغيرها من عناصر الانتاج ملكية خاصة، ويعترف القانون بهذه الملكية، ويستتبع الاعتراف بحق الملكية الخاصة حق المالك فى التصرف فيما يملكه واستغلاله بالطريقة التى تروق له سواء كان ذلك بالبيع أو التنازل أو الهبة، ويرتبط بحق الملكية حق الارث، ومقتضاه اعتراف الدولة بأيلولة أموال المتوفى بعد وفاته الى أشخاص يحددهم القانون أو يوصى لهم المتوفى قبل وفاته.

ويلاحظ أنه لا يوجد حد أقصى للملكية الخاصة لعناصر الانتاج فى ظل النظام

---

(١) د. رفعت المحجوب، الاشتراكية، القاهرة، ١٩٦٨، ص ٨١.

الرأسمالى.

غير أن حق الملكية الخاصة ليس حقا مطلقا وإنما هو حق يمكن أن تضع الدولة عليه القيود للمصلحة العامة، كحق الدولة فى اقتطاع جزء من دخل المتوفى عن طريق ضريبة التركات، وحق الدولة فى نزع الملكية للمنفعة العامة مع دفع تعويض مناسب لمالكها.

ولا يهم فى ظل النظام الرأسمالى أن تكون جميع الأموال المملوكة ملكية خاصة للأفراد. بل للدولة أو الهيئات المحلية حق تملك بعض الأموال.

٢ - الحرية الاقتصادية :

وهذه الحرية تعد أيضا من الدعامات الأساسية التى يرتكز عليها النظام الرأسمالى، وهى نتيجة طبيعية لنظام الملكية الفردية. ويقصد بها تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى بمعنى أنها تقف موقفا سلبيا.

ويستند مبدأ الحرية الاقتصادية الى ثلاث معطيات متكاملة وهى الاعتماد فى قدرة الفرد على تحقيق مصلحته ، والاعتقاد فى مساوئ التدخل الحكومى ذلك أن الدولة فى نظر الفرد تاجر سئ ومنتج سئ.(١)

وتتمثل الحرية الاقتصادية فى خمسة صور هى :

أ - **حرية الفكر** : وتعنى أن كل فرد من أفراد المجتمع يكون حرا فى الحصول على الثروة واقتنائها والتصرف فيها واستغلالها كما يشاء على أن يكون حصوله عليها بطريقة مشروعة غير مخالفة للقانون.

ب - **حرية الانتاج** : وهذه الحرية نتيجة طبيعية لتملك الفرد لأموال الانتاج وأموال الاستهلاك، ويترتب على ذلك حرية المنظمين وأصحاب رؤوس

الأموال فى اختيار طرق الانتاج ونوع الانتاج الذى يستثمرون فيه أموالهم بل لهؤلاء الملاك الحرية فى ترك وسائل الانتاج دون استغلال. ولكن ليس معنى هذه الحرية أن الأفراد يسيرون فى مزاولة نشاطهم دون أى تحديد، بل أن كل منتج يضع لمشروعه خطة تحقق له أكبر ربح ممكن.

غير أن حرية الانتاج ليست مطلقة، فالدولة لها الحق فى وضع القيود التى تراها ضرورية كأن تحرم مزاولة نشاط اقتصادى لاضراره بالصحة العامة أو الأخلاق كالاتجار بالمخدرات، أو تشترط مواصفات معينة لانتاج بعض السلع .

جـ - **حرية الاستهلاك** : ويقصد بها أن يكون الفرد حرا فى انفاق دخله على النحو الذى يراه على مختلف السلع والخدمات، فله أن ينفق دخله على السلع الاستهلاكية التى يريدها، ولا يتنافى ذلك مع حق الدولة فى وضع القيود التى تراها لتحريم استهلاك بعض السلع على أن تراعى فى ذلك المصلحة العامة.

ولكن ليس معنى حرية الاستهلاك أن الفرد ينفق دخله حسبما شاء دون أى ضابط بل كل مستهلك يضع خطة يسير عليها فى إستهلاكه بحيث يرتب حاجاته حسب أهميتها له ويوازن بين حاجات الحاضر وحاجاته المستقبلية.

د - **حرية التعاقد** : ويقصد بها أن كل فرد فى المجتمع يكون حرا فى التعاقد مع من يشاء. فيستطيع مالك الشئ أن يتعاقد عليها سواء ببيعه أو استغلاله أو تأجيره، ويستطيع العامل أن يتعاقد مع أى رب عمل يشاء ويستطيع صاحب العمل أن يتعاقد مع أى صاحب عمل يشاء.

غير أنه يلاحظ أن تمتع العامل بحرية التعاقد مع أى رب عمل ينشأ يبدو من الناحية النظرية فقط وليس الأمر كذلك من الناحية العملية.

فمن الناحية النظرية البحته وفى الاطار القانونى الرأسمالى يوجد أصحاب وسائل الانتاج والعمال فى مستوى قانونى واحد ويتمتع كل منهما بارادة مستقلة تتمثل فى حريتهما فى تحديد شروط التعاقد بينهما. الا أنه من الناحية العملية تبدو هذه المساواة بين الطبقتين سرابا كاذبا. فصاحب المشروع يستطيع الخيار بين عدد يكاد لا ينضب من العارضين لثروة العمل بينما يجد العامل نفسه محددا فى اختياره فضلاً عن أن الصمود فى ميدان المساومة تكاد لا تقارن.بقدرة العامل على الامتناع عن العمل الأمر الذى يجعل المساواه القانونية كما هو واضح مجرد شكل ظاهر يناقض الى حد بعيد حقيقة الأمور.[١]

هـ - **حرية العمل** : ويقصد بها أن كل فرد فى النظام الرأسمالى يكون حرا فى أن يعمل أولا يعمل، ويكون حرا فى اختيار المهنة التى تروق له ولذلك كان شعار النظام الرأسمالى :أتركه يعمل واتركه يمر". والمقصود بعبارة "اتركه يعمل" حرية العمل، وبعبارة "اتركه يمر" إطلاقه حرية التجارة داخل البلاد وخارجها.

ومن الطبيعى أن للدولة الحق فى أن تضع القيود التى تراها ضرورية لمباشرة هذه الحرية، كاشتراط قضاء فترة تمرين لمزاولة عمل معين، واشتراط الحصول على مؤهل معين لمزاولة مهنة معينة، وإشتراط الحصول على رخصة لمزاولة مهنة معينة.

---

(١) د. يحيى الجمل، د. جلال أحمد أمين، مذكرات فى الاشتراكية العربية، ١٩٦٥ ص٤٤، ٤٥.

٣ - السعى وراء تحقيق أكبر عائد إقتصادى :

لما كان النظام الرأسمالى يعتمد على الحرية الاقتصادية فإن معنى ذلك أن الأفراد فى سعيهم لتحقيق مصلحتهم الشخصية يوجهون عناصر الانتاج الى الاستخدمات المختلفة بالطريقة التى تضمن الحصول على أكبر عائد إقتصادى. ويعتبر الحصول على أكبر ربح ممكن هو أكبر حافز لأصحاب رؤوس الأموال لانشاء المشروعات التى يتوقعون أن تدر عليهم معدلات مرتفعة للأرباح ومن ناحية أخرى يميل العمال الى العمل فى المشروعات التى تدفع لهم أكبر أجر ممكن.

وقد كان الاقتصاديون التقليديون يفترضون، تسهيلا لبحوثهم، أن الانسان لا يبعثه على العمل إلارغبته فى تحقيق أكبر منفعة اقتصادية لنفسه. وكانت هذه الفكره أساس افتراضهم فى أبحاثهم من كانوا يسمونه بالرجل الاقتصادى وهو رجل افتراضى لا تحركه الا الرغبة فى الحصول على أكبر مكافأة اقتصادية لنفسه. على أنه من المسلم به أن هذا الفرض لا يصح قبوله الا على سبيل البحث وأن الانسان قد تحركه الى بذل نشاطه الاقتصادى بواعث أخرى غير باعث السعى وراء المادة، ومن هذه البواعث ما يعد حميدا، ومنها مالا يعد كذلك، فقد ينشط الى العمل خدمة لوطنه، أو لبعض الغايات الأدبية السامية، كما أنه قد يصر على النجاح فى ميدان المال رغبة منه فى المباهاه والتغلب على أنداده أو لغير ذلك من الأغراض.

ومن الكتاب التقليديون فئة كانت ترى أن ثمة توافقا على وجه العموم بين سعى كل فرد فى تحقيق مصالحة الشخصية على هذا النحو بين المصلحة العامة للمجموع، حيث كانوا يرون أنه ليس ما يخشى من ترك الأفراد فى سبيل مصلحتهم يحققون فى نفس الوقت مصلحة المجموع. ولكنه من المسلم به الان أن هذا القول لا يصدق فى كل الأحوال لأنه كثيرا ما تصطدم المصلحة العامة مع مصلحة بعض الأفراد ومن الناس من يسعى لتحقيق مصالحه الشخصية ولو تطلب ذلك التضحية بالمصلحة العامة.

ولذلك يوافق معظم الكتاب على ضرورة تدخل الدولة فى الانتاج حفظا للصالح العام وإن اختلفوا فيما بينهم حول الحد الذى يحسن أن يقف عنده هذا التدخل.(١)

على أية حال، فإنه يتفرع عن رغبة المنتجين فى الحصول على أكبر ربح ممكن، أنهم لا يعنيهم حاجات الأفراد ذاتها وضرورتها بالنسبة لهم وإنما يعنيهم الحاجات التى يمس بها الأشخاص الذين فى مقدرهم أن يدفعوا الأثمان العالية للسلع التى يشبعون بها هذه الحاجات. وينبنى على ذلك أن عملية الانتاج قد تتجه الى إنتاج الكماليات والسلع الترفيهية التى يدفع فيها الأغنياء فيحقق المنتجون من ورائها أرباحا طائلة بينما تظل هناك حاجات ماسة وضرورية دون إشباع.(٢)

٤ - الثمن هو المحرك الأساسى فى النظام الرأسمالى :

يترتب على سعى كل فرد فى ظل النظام الرأسمالى الى تحقيق أكبر مكافأة اقتصادية ممكنة لنفسه أن يعظم دور الثمن. ويلعب الثمن فى ظل هذه النظام دورا خطيرا سواء من حيث الانتاج أو من حيث الناتج القومى أو من حيث الاستهلاك.

(أ) دور الاثمان فى الانتاج :

فمن حيث الانتاج، فإن كل تغيير فى الطلب على السلعة يستتبع تغييرا فى تحديد ثمنها، فاذا زاد الطلب عليها إرتفع ثمنها، ومن ثم يزيد الربح وإذا قل الطلب عليها انخفض ثمنها ومن ثم قل الربح، ومع افتراض بقاء بقية الظروف الأخرى على حالها.

ونتيجة لتغير الثمن يرسم المنتجون سياستهم بحيث يتجهون لزيادة إنتاج السلع

---

(١) د. حسين خلاف مبادىء الاقتصاد - ١٩٥٠ - ص ١١٨ وما بعدها.

(٢) د. محمد حلمي مراد - أصول الاقتصاد - ص ١٤٦.

التى يزداد الطلب عليها أى يزداد استهلاكها نتيجة ارتفاع معدل الربح فيها وهكذا يتحقق التوازن بين انتاج السلعة واستهلاكها.

ومن الطبيعى أن عناصر الانتاج تتجه الى انتاج السلع التى زاد الطلب عليها وتنصرف عن السلعة التى قل الطلب عليها، ولكن يشترط لتحقيق ذلك أن تتمتع تلك العناصر بقدرة كبيرة على النقل من فرع الى أخر من فروع الانتاج وهكذا يتحقق توازن تلقائى فى إنتاج السلعة واستهلاكها بفضل نظام الأثمان دون تدخل من جانب الدولة.

على أن عناصر الانتاج قد تعجز عن التنقل من فرع لآخر لسببين هما : [1]

ا - سبب طبيعى :

قد لاتستطيع عناصر الانتاج التحول من سلعة الى أخرى إذا كانت متخصصه فى إنتاج أحدهما، وكان إنتاج الأخرى يتطلب مهارة غير متوافرة فى تلك العناصر فمثلا إذا انصرف المستهلكون عن المنسوجات الحريرية الى السيارات، فإن ثمن الأولى ينخفض بالنسبة للثانية ومع ذلك قد لاتستطيع عناصر الانتاج التحول من المنسوجات الى السيارات. فالعامل الذى تخصص فى أداء عمل معين فى صناعة النسيج قد يجد نفسه عاجزا عن أداء أى عمل فى صناعة السيارات حيث أن المهارة المطلوبه فى إحدى الحالتين تختلف عن المهارة المطلوبة فى الحالة الأخرى. ويصدق ذلك على رأس المال. فالات الغزل والنسيج مثلا لا تصلح الا لأداء عمل معين، ولا يتصور استخدامها فى صناعة السيارات

---

(١) د. جابر جاد عبد الرحمن، د. سعيد النجار، ص ٢٥ وما بعدها

وقد لاتستطيع عناصر الانتاج التحول من صناعة إلى أخرى أو من منشأة الى أخرى فى نفس الصناعة إذا كانت أحدهما تبعد جغرافيا عن الثانية.

٢ - سبب مصطنع :

قد تعترض عناصر الانتاج عوائق مصطنعة تحول بينها وبين الانتقال الى الصناعة التى زاد الطلب عليها، ومن أمثلة هذه العوائق تطلب الدولة شروطا خاصة لا علاقة لها بالكفاءة فى كل من يزاول مهنه معينة، كالحصول على ترخيص بمزاولة المهنة وقد يكون العائق من صنع الأفراد لامن صنع الدولة. مثال ذلك المشروعات التى تسيطر على نسبة عالية من إنتاج سلعة معينة كثيرا ما تتمتع بسلطة احتكارية كبيرة تستعملها لمنع المشروعات الأخرى من الاشتغال بإنتاج نفس السلعة.

(ب) دور الاثمان فى توزيع الناتج القومى:

يتم توزيع الناتج القومى على أفراد المجتمع فى صورة أرباح للمنظمين وأجور للعمال وفائدة لأصحاب رؤوس الأموال. وهذه التوزيعات تحدد الأثمان فى السوق وتتأثر هذه الحركات بالعرض والطلب.

فمثلا الربح هو الفرق بين ثمن عناصر الانتاج وثمن بيع السلعة ويعتمد كما ذكرنا على عرض وطلب السلعة، والأجر يعتبر ثمنا للعمل يتوقف ثمنه بدوره على عرض وطلب العمل. والفائدة تعد ثمنا لرأس المال المفترض، ويتوقف هذا الثمن على عرض وطلب رؤوس الأموال فى السوق.

(جـ) دور الاثمان فى الاستهلاك :

تقوم الأثمان بدورها ، فهى تؤثر فى نوع وكمية السلع التى يطلبها المشترون

والافراد لا يقبلون ألا على استهلاك السلع يكون فى مقدورهم دفع ثمنها ويستهلكون من كل سلعة الكمية التى تتناسب مع رغباتهم فيها ومقدرتهم على دفع ثمنها، فارتفاع ثمن السلعة يؤدى الى أن يمتنع عن طلبها بعض من كان يود شرائها لو كان ثمنها منخفضا. كما أنه قد يؤدى الى أن من يواصل طلب السلعة لن يطلب منها حينئذ الا كمية أقل من تلك التى كان يشتريها فى حالة انخفاض الثمن وعلى العكس من ذلك فإن انخفاض ثمن السلعة يمكن من طلب الأفراد الذين لم يكن فى مقدورهم شراؤها ويشجع الذين لم يكن يطلبون منها الا مقدارا قليلا على طلب كمية أكبر. ولهذا فإنه يؤخذ على نظام الأثمان كمنظم للاستهلاك أنه لا يوزع السلع على أفراد المجتمع توزيعا عادلا إذ طبقا لهذا النظام لا يستطيع أن يحصل على السلعة الامن يقدر على دفع ثمنها فى حين يحرم منها من لا يقدر على دفعه.(١)

٣ - تقدير النظام الراسمالى :

ينسب أنصار النظام الرأسمالى اليه بعض المزايا فى حين ينسب خصومه بعض الانتقادات، وسنتناول فيما يلى المزايا والانتقادات التى وجهت للنظام الرأسمالى.

(أ) مزايا النظام الراسمالى :

يرى أنصار النظام الرأسمالى أنه يحقق المزايا التالية

١ - أنه نظام يتفق مع الطبيعة البشرية ويكفل الحرية :

هذا النظام يشبع فى الانسان رغبته الأصلية فى التملك والحيازة والتصرف والسيطرة والمنافسة فهو بذلك يتجاوب مع الطبيعة البشرية، كما أنه يكفل للانسان حريته الاقتصادية فى أن يستغل ماله وأن يختار مهنته وأن ينفق دخله وحرمانه من

---

(١) د. محمد حلمى مراد، ص ٤٧ وما بعدها.

هذه الحرية يؤدى الى فقده كرامته ويهدر آدميته ويقضى على الباعث الخاص لديه.

٢ - أنه نظام يؤدى إلى زيادة الكفاية الإنتاجية :

لما كان النظام الرأسمالى يقوم على أساس المنافسة بين المشروعات فإن هذا يؤدى الى تقدم فنون الانتاج. وبيان ذلك أن أصحاب المشروعات حتى يستطيعون البقاء فى حلبة المنافسه والسيطرة على السوق والانتصار على منافسيهم يعملون على تحسين فنون الانتاج من ناحية وعلى خفض التكلفة من ناحية أخرى.وهم يصلون الى ذلك عن طريق الاستفادة بالخبرة العملية الحديثة المتمثلة فى الاكتشافات المتعلقة بفنون الانتاج.(١)

فإذا أدخل صاحب المشروع هذه التحسينات فإنه لا يلبث أن يرى باقى المشروعات قد لحقت به فيبدأ مره ثانية فى البحث عن فكرة أخرى جديدة حتى يحتفظ بأسبقية على سائر المشروعات وهكذا ، وجزاء من يتخلف فى هذا السباق هو افلاس مشروعه وفناءه. فالمنافسة فى النظم الرأسمالية سيف مسلط على رقاب المنظمين يطيح الضعيف والمهمل والمتكاسل ويضمن البقاء للأصلح.(٢)

(ب) الانتقادات التى وجهت للنظام الراسمالى :

يمكن إجمال عيوب النظام الرأسمالى فيما يلى :

١ - البطالة والتقلبات الدورية :

يخضع النظام الرأسمالى لأزمات انتاج عامة تكررت على فترات ذات صفات دورية ومستمره فى السنوات ١٨٢٥، ١٨٣٦، ١٨٥٧، ١٨٦٦، ١٨٧٣، ١٨٩٠، ١٩٠٠، ١٩٠٧، ١٩١٣، ١٩٢٠، ١٩٢٩،.

وتؤدى الأزمات الى قلة الدخول ومن ثم قلة الطلب فتنخفض الأسعار وينقص

---

(١) د. يحيى الجمل، د. جلال أمين، ص ٥١.

(٢) د. جابر جاد، د. سعيد النجار ، ص ٢٥٤.

المتداول من النقود وتحجم البنوك عن تقديم الائتمان وعندما تشتد حدة الأزمة الى إفلاس عدد من المشروعات وانسحابها من السوق ومن ثم إنتشار البطالة بين العمال على نطاق واسع مما يترتب عليها نقص جديد فى الطلب وانخفاض جديد فى الأسعار ومن ثم إنسحاب بعض المشروعات التى تستطيع أن تقوم لفترة ما تضطر الى الاستغناء عن بعض العمال وتخفيض أجور العمال الباقين.

وقد عرف العالم الأزمات قبل الرأسمالية ولكن مرجعها كان الى الكوارث الطبيعية أوالحرب. أما الأزمات الحديثة ذات الصفة الدورية فترجع الى طبيعة النظام الرأسمالى نفسه الذى يعتمد على المنافسة الحرة ويترك للمنظمين حرية واسعة فى إصدار قراراتهم بشأن الانتاج دون تخطيط عام يهدف الى تحقيق أكبر ربح مما يؤدى الى زيادة الانتاج عن الاستهلاك ومن ثم حدوث اختلاف بينهما.

٣ - حلول الاحتكارات الضخمة :

يقصد بالاحتكارات انفراد مشروع أو عدد قليل من المشروعات بإنتاج سلع لا مثيل لها فى السوق بحيث لا تستطيع مشروعات جديدة الدخول الى هذه الصناعة المحتكرة مما يترتب عليه أن يصبح السوق شبه مغلق.

وينتج عن ذلك سيطرة مشروع أو عدد قليل من المشروعات على السوق من حيث تحديد الأسعار أو الكميات مما ينتج عنه إضرار بمصالح المستهلكين إذ يضطر بعضهم لدفع أسعار مرتفعة للسلع والبعض الآخر قد لا يتمكن من الحصول على حاجته من السلع.

وعلى الرغم من أن النظام الرأسمالى يشترط أن تتوافر فيه شروط المنافسه الكاملة وأهمها تحديد البائعين والمشترين والعلم بحالة السوق وتجانس السلعة والعلانية، فقد أدى تطور هذا النظام الى انتشار الانتاج الكبير وحلول الاحتكارات

الضخمة محل المنافسة التي كان يقوم عليها هذا النظام فى أول مراحل تطوره.

ومن الامثلة التى تضرب على هذه الاحتكاراتِ فى الولايات المتحدة الأمريكية فشل المحاولة التى قامت بها شركة "كايزر - فرايزر" للدخول فى سوق انتاج السيارات. فبالرغم من أن الشركة كانت قوية وأن الحكومة كانت تساندها، فإنها لم تقو على الصمود فى مواجهة التكتل الذى قام ضدها من شركة جنرال موتورز وفورد وكريزلر وهى أضخم الشركات المنتجة للسيارات فى العالم كله. وقد أدى تكتل هذه الشركات فى مواجهة الشركة الجديدة الى إضطرارها للخروج من السوق بعد أن تكبدت خسائر فادحة.(١)

٣- سوء توزيع الثروات والدخول :

ترتب على ارتكاز النظام الرأسمالى على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج أن وجد تمايز واضح بين الرأسماليين، وهم المالكون لوسائل الانتاج ، وبين العاملين الذين يؤدون العمل بأيديهم. فقد تركزت الثروات التى تدر عائدات كبيرة فى أيدى طبقة قليلة العدد هى طبقة الرأسماليين، بينما أن طبقة العمال وهى تمثل الكثرة تكاد لا تملك شيئا مما أدى الى نشؤ ظاهرة سوء توزيع الثروات والدخول.

ومما يزيد من سوء التوزيع مفعول قانون التركز الذى يقول به ماركس والذى يتلخص فى أنه نظرا لما يحققة الرأسماليين من فائض القيمة، فإنهم ينتزعون الملكيات الصغيرة والمتوسطة من أصحابها ويحولونهم من ملاك الى مجرد أجراء أى عمال ولا يملكون قوة العمل.

ولقد دافع الاقتصاديون التقليديون عن سوء توزيع الثروات والدخول بأنه وهو يعنى ارتفاع الأرباح وانخفاض الأجور. يعنى ضغط الاستهلاك وارتفاع المدخرات وهو

---

(١) د. يحيى الجمل، د. جلال أمين، ص ٦٢.

ما يلزم لتكوين رؤوس الأموال. وقد انتقد الكتاب المحدثون هذا التفاوت الكبير فى الدخول والثروات الذى يؤدى اليه النظام الرأسمالى من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية ، فمن الناحية الاجتماعية يؤدى سوء توزيع الدخول والثروات الى مظالم إجتماعية لأن الطبقات العاملة وهى تشكل الجزء الأكبر من المجتمع لا تتمكن من اشباع حاجاتها الضرورية وتعانى نقصا فى الاستهلاك بينما الجزء المحدود العدد لديه ما يتجاوز حاجاته. ومن الناحية الاقتصادية أثبت التحليل الكنزى وهو يصدر عن فلسفة رأسمالية، خطأ أهم المبررات الاقتصادية التى قدمها التقليديون للدفاع عن التفاوت الكبير فى الثروات والدخول. وأثبت أيضا وجوب إعادة توزيع الدخول فى صالح الطبقات الفقيرة، وهى طبقات ذات ميل حدى مرتفع للاستهلاك، بصفتها وسيلة لمحاولةالبطالة.[1]

٤ - بطالة موارد الثروة :

تعتبر ظاهرة موارد الثروة من عمل وأرض ورأس مال من أخطر الظواهر التى يتعرض لها النظام الرأسمالى.

فالرأسماليون يحددون حجم الانتاج، ويحددون عدد العمال (مستوى التشغيل) اللازمين لتنفيذ هذا الحجم عند المستوى الذى يحقق لهم أكبر ربح ممكن. وليس من اللازم أن يكون هذا الحجم الذى يحقق أكبر ربح ممكن هو الحجم الذي يحقق التشغيل الكامل لمختلف الموارد للعمال. فتحقيق أكبر ربح ممكن لا يضمن بالضرورة تحقيق أكبر حجم ممكن من الانتاج، ولا يضمن بالضرورة، إشباع أكبر عدد ممكن من الحاجات أو اشباع أكثر الحاجات أهمية، ولايضمن بالضرورة تشغيل جميع الموارد المادية والبشرية. فقوى السوق، وهى تتمثل فى تغيرات العرض والطلب والأثمان، لا تشغل

---

(١) د. رفعت المحجوب، اعادة توزيع حجم الدخل خلال السياسة المالية القاهرة ١٩٦٨ ص ٣٥ وما بعدها

(١) د. رفعت المحجوب، الاشتراكية، ص ١٠٤ و ما بعدها.

من الموارد، ولا تنتج من المنتجات ولا تشبع من الحاجات الا القدر الذى يحقق أكبر ربح ممكن، وهذا هو القدر الذى يعرف " بالطلب الفعلى ". وقد يكون هذا الطلب عند مستوى أقل مما يسمح بالتشغيل الكامل. بل أنه كثيرا ما يلجأ الرأسماليون بالاضافة الى ذلك إلى ضغط الانتاج رغبة فى رفع أرباحهم عن طريق تخفيض العرض، ولذلك يمكن القول بأن التشغيل الكامل، بل أن الوضع القريب منه، حالة نادرة الحدوث وقصير الأجل.(٢)

على أنه مما يزيد من آثار هذه المشكلة. وخاصة بالنسبة للعامل الذى يعتمد على عمله كمصدر رزقه، حدوث أزمة اقتصادية أو استخدام أساليب إنتاج جديدة مما يترتب عليه الاستغناء عن خدماته.

الفصل الثانى
رأسمالية الدولة

رأينا فيما تقدم أهم الانتقادات التى وجهت الى النظام الرأسمالى. وقد كان لهذه الانتقادات صدى بعيد فى بعض البلاد الرأسمالية فحاولت هذه البلاد التدخل فى النشاط الاقتصادى حرصا منها على بقاء الرأسمالية وقطعا للطريق على الثورة العمالية.

وقد أدت بعض العوامل الى سقوط سياسة الحرية الاقتصادية التى تعد إحدى الدعامات الأساسية للنظام الرأسمالى وإحلال الدولة المتدخلة محل الدولة الحارسة ثم اتجاه الرأسمالية الى "رأسمالية الدولة" وهو اتجاه ينصرف بصفة أساسية الى فرض رقابة على النشاط الاقتصادى مع البقاء على الملكية الخاصة لأدوات الانتاج. وهذه العوامل هى :(١)

أولا - إنتشار الأزمات الاقتصادية وما يترتب عليها من بطالة دورية وخاصة بسبب انكماش فرص الاستثمارات الاضافية فى هذه الرأسماليات، وبسبب تحرر كثير من المستعمرات، مع عجز النشاط الخاص وسياسة الحرية الاقتصادية من معالجة هذه الأزمات، وعن ضمان عمل لكل راغب فيه.

ثانيا - تزايد القوة السياسية للطبقة العاملة نتيجة ازدياد عددها وقوة تكتلاتها مما أدى الى عمق الصراع الطبقى بين الرأسماليين والعمال وهو ما أصبح يهدد مستقبل الرأسمالية.

ثالثا - انتشار الأفكار والنظم الاشتراكية وخاصة بعد قيام ثورة أكتوبر ١٩١٧ فى

---

(١) د. رفعت المحجوب، الاشتراكية، ص ١٠٤ و ما بعدها.

الاتحاد السوفيتى وهى أفكار نجحت فى معالجة مشكلات التخلف كما أنها تعمل على تصفية الاستعمار الغربى.

وتتمثل مقومات رأسمالية الدولة بصفة أساسية فى العناصر الاتية:

١ - **السماح بملكية الأفراد لوسائل الانتاج** مع رقابة الدولة على الانتاج القومى والاستهلاك والتوزيع. فالدولة تبقى على المبادئ الاساسية التى يقوم عليها النظام الرأسمالى من حرية الأفراد فى الملكية وفى الانتاج والاستهلاك ولكنها تتدخل لتحقيق التشغيل الكامل لكل الموارد الانتاجية، وبخاصة العمال وذلك باستخدام الوسائل الفعالة التى تحول دون انخفاض مستوى الطلب الفعلى على السلع والخدمات. وقد تستخدم الدولة في سبيل ذلك مايسمى بعجز الميزانية أى تجعل نفقاتها العامة أكثر من إيراداتها العامة وبذلك تضمن أن تكون كمية النقود المتداولة والناتجة عن زيادة مصروفاتها أكبر من الكمية التى تسحبها عن طريق إيراداتها. وقد تتدخل الدولة لرفع مستوى الطلب الفعلى عن طريق القيام بالاعمال العامة مثل بناء المستشفيات والمدارس وإنشاء الطرق والكبارى وما الى ذلك مما يترتب عليه رفع أجور العمال ودفع أثمان للآلات والأدوات اللازمة لهذه الأموال ، وهذه الأموال ستنفق بدورها على السلع الاستهلاكية المختلفة. وقد تستطيع الدولة أن تؤثر فى الطلب الفعلى عن طريق التأثير فى سعر الفائدة وفى كمية النقود التى يصدرها البنك المركزى.

ومن المعروف أن البنك المركزى هو الذى يهيمن على كمية النقود المتداولة إذ هو الذى يقوم بعملية إصدار البنكنوت، كما يستطيع أن يؤثر على سعر الفائدة، لذلك كثيرا ماتعمد الدولة الى تأميمه. كذلك فإن الدولة قد تتدخل لمعالجة سوء توزيع الثروات والدخول عن طريق فرض ضرائب تصاعدية يزاد سعرها كما يزداد الدخل مع انفاق حصيلتها على الطبقات الفقيرة. وقد تفرض الدولة ضرائب غير مباشرة. وقد

تتدخل الدولة لحماية العمال من استغلال أرباب الأعمال بأن تقرر حد أدنى للأجور وتحدد حد أقصى لساعات العمل اليومى، وتعترف بنقابات العمال، وتقرر حقوق العمال فى الحصول على الاجازات وحماية المرأة العاملة والأحداث، والزام أصحاب الأعمال بتأمين العمال ضد الحوادث.

وقد تتدخل الدولة لحماية المستهلكين. ومن وسائل هذه الحماية وضع تسعيرة جبرية لبعض السلع الضرورية بحيث يكون ثمنها فى متناول أصحاب الدخول البسيطة وتحديد حد أقصى للأرباح، وحماية المستهلك من الاضرار المترتبة على الغش التجارى.

٢ - **خلق قطاع عام فى المجالات الأساسية** : فى ظل نظام رأسمالية الدولة تعمل الدولة على إقامة قطاع عام على جانب من الأهمية، وقد يتحقق ذلك عن طريق قيام الدولة بانشاء مشروعات عامة جديدة، أو يتحقق عن طريق تأميم الصناعات الرئيسية والهامة. بالاضافة الى قصر بعض القطاعات على الملكية العامة وحدها وهى الهياكل الرئيسية للانتاج والصناعات الثقيلة، والبنوك وشركات التأمين والاستيراد. وبذلك تتلافى الدولة أى نقص فيما تنتجه هذه الصناعات الهامة.

٣ - **الأخذ بالتخطيط القومى** : يقوم نظام رأسمالية الدولة على الأخذ بالتخطيط القومى فى بعض قطاعات معينة هى القطاعات الاقتصادية الهامة. أى أن هذا النظام يأخذ بالتخطيط الجزئي وليس بالتخطيط الشامل فهو يضع خطط جزئية تخص كل منها قطاعا معينا من قطاعات الانتاج الهامة.

ويرى الماركسيون أن رأسمالية الدولة الاحتكارية فى ظل الحكومة الرأسمالية تعمق التناقضات الرأسمالية، وتزعزع النظام الرأسمالى بدلا من أن تقويه ، وأنها

تعتبر لذلك التحضير المادى للاشتراكية، وبينما يرى البعض أن رأسمالية الدولة يمكن في البلاد المتخلفة أن تكون مرحلة إنتقالية للاشتراكية كما كانت الحال فى الأيام الأولى للثورة الاشتراكية فى الاتحاد السوفيتى وفى الصين الشعبية، وأنها يمكن أن تساعد على تحقيق التنمية الاقتصادية وأن تمنع سيطرة البرجوازية وظهور تناقضات طبقيةجديدة.(١)

---

(١) د / جابر جاد ، د/ سعيد النجار ، ص ٢٦١.

الفصل الثالث

النظام الاشتراكى

تقوم الاشتراكية على أسس تختلف تماماً عن الأسس التى تقوم عليها الرأسمالية. فينما تعترف الرأسمالية بالملكية الخاصة للأموال سواء كانت هذه الأموال من أموال الاستهلاك أم من أموال الانتاج. فإن الاشتراكية تعترف بالحرية الفردية لأموال الاستهلاك، ولكنها لا تعترف بالملكية الخاصة لأموال الانتاج إذ هى تحل الملكية الجماعية للدولة محلها، فالدولة باعتبارها ممثلة للمجموع هى التى تمتلك كل موارد الثروة من أرض زراعية ومصانع وآلات وغير ذلك من أموال الانتاج.

ولكن ليس معنى اعتراف الاشتراكية للأفراد بحرية تملك أموال الاستهلاك أن هذه الحرية مطلقة، إنما هى تخضع لقيود عديدة. فالدولة هى التى تحدد أنواع السلع الاستهلاكية التى فى متناول المستهلك، وهى كثيرا ما تخضع هذه السلع لنظام البطاقات بحيث تحدد حصة كل فرد، ولا يستطيع أن يتجاوز هذه السلع. أما السلع التى لاتخضع لهذا النظام فإن حرية الاستهلاك مقيدة بالثمن الذى تحدده السلطة المركزية، فهى تحدد ثمنا مرتفعا للسلع التى ترى الحد من استهلاكها وتحدد ثمنا منخفضا لما ترغب فى تشجيع استهلاكه.[١]

كذلك فإن حرية الأفراد فى المجتمع الاشتراكى ليست مطلقة وإنما هى مقيدة بمصالح الجماعة وتستطيع الدولة أن تضع القيود التى تحقق صالحها مثل توجيه الأفراد الى المهنة التى ترى أنها فى حاجة اليها.

---

(١) د. جابر جاد، د. سعيد النجار، ص ٢٦٢.

١ - خطائص النظام الاشتراكي :

أ - الإنتاج يتم وفقا لخطه مرسومة :

يترتب على ملكية الدولة لأموال الانتاج أن الانتاج يتم وفقا لخطة مرسومة تضعها الدولة. فالدولة تضع خطة عامة دورية توضع لفترة معينة كسنة أو أكثر وهى تبغى من ذلك تحقيق الملائمة بين الانتاج سواء من حيث الملكية أو من حيث النوع وبين حاجات الأفراد. فهى تحدد أنواع السلع والخدمات التى يحتاج اليها الأفراد خلال المدة الموضوع عنها الخطة والكمية اللازمة من كل نوع. ثم تنظيم الانتاج بما يكفل تحقيق رغبات السكان فى حدود موارد الدولة وقواها الانتاجية .فإذا فاقت حاجات الأفراد هذه الحدود ، قامت الدولة بتحديد الحاجات الأولى بالاشباع وفق أهميتها وضرورتها ، كما تهدف الدولة من وضع الخطة توزيع عناصر الانتاج توزيعا يتفق وحاجات الانتاج، فإذا تبين من دراسة حاجات الأفراد وجوب الاقلاع عن إنتاج سلعة معينة، فلا يجوز أن تعامل القوى العاملة ورؤوس الأموال المستخدمة فيها. بل يجب تحويل القوى العاملة ورؤوس الأموال الزائدة الى فرع الانتاج الذى يحتاج اليها لزيادة كمياته المنتجة.[١]

ونتيجة لأن الانتاج يتم وفقا لخطط مرسومة لا يخشى حصول أزمات اقتصادية نتيجة للافراط فى الانتاج أو النقص فى الاستهلاك.

وقد كانت روسيا السوفيتية تضع برنامج كل خمس سنوات منذ سنة ١٩٢٨ وقت انحلال الاتحاد السوفيتي الحالى وقد أمكنها نتيجة لذلك تلاقى أزمة سنة ١٩٢٩.

---

(١) د. حلمى مراد ص ١٦١.

٣ - التوزيع يتم بمعرفة الدولة :

يقوم النظام الاشتراكى على أساس أن الدخل القومى فى ظل الاشتراكية يخص المجتمع ويعتبر دخلا للأمة. ويتم التوزيع بمعرفة الدولة فى صورة أجور ومرتبات نقدية على العاملين وفقا للعمل المبذول، أما الأفراد غير القادرين على العمل فإن الدولة تمنحهم معاشات.

وفى هذا يختلف النظام الاشتراكى عن النظام الرأسمالى إذ فى ظل النظام الأخير يتم توزيع الدخل القومى على الأفراد طبقا لحرية الأثمان فى السوق، فاذا حدث تغيير فى الطلب الفعلي علي السلع المختلفة تغير تبعا لذلك أثمانها مما يؤدى الي اتجاه المنتجين الي تغيير فى نتيجة الثروة لفروع الانتاج التي تحقق أقصى ربح بعكس النظام الاشتراكى . وكان يجب أن نستخلص من ذلك أن جهاز الثمن لاوجود له في ظل النظام الاشتراكى . فهو فى ظل هذا النظام ليس الاتعبيرا عن ارادة السلطة المركزية وجزءا من الخطة العامة التى تضعها تلك السلطة لتحقيق أهداف تحددها مقدما . وعلى ذلك اذا أقبل المستهلكين على سلعة وانصرفوا عن أخرى في ظل هذا النظام فليس معني هذا أن يرتفع ثمن الأولى وينخفض ثمن الثانية لأن الأثمان النسبية تضعها السلطة المركزية .

وهذا لاينفي أنها تأخذ فى الاعتبار أزواق المستهلكين وتعمل على تحقيق رغباتهم عند وضع الخطة الجديدة طالما أن ذلك لايتعارض مع أهداف أخرى ترى الدولة وجوب تحقيقها .والمهم أن الثمن فى ظل النظام الاشتراكى أداة فى يد السلطة المركزية وليس في يد المنتجين أو المستهلكين [١].

---

(١) د. جابر جاد، د. سعيد النجار، ص ٢٦١.

٣- هدف النظام الاشتراكي :

في ظل النظام الرأسمالى يتجه المنظمون الى اشباع حاجات الأفراد القادرين على دفع الاثمان العالية . ومن ثم يعملون على انتاج السلع التى يحتاج اليها الافراد القادرون على دفع ثمنها دون أن يأخذوا فى اعتبارهم أهمية هذه السلعة أو ضرورتها لمجموع الافراد وهدفهم من ذلك تحقيق أكبر ربح ممكن ، ويترتب على ذلك فى ظل هذا النظام أن تتوافر السلع الترفيهية والكمالية بينما تقل السلع الضرورية.

ولكن بما أن هدف النظام الاشتراكى هو القضاء على دافع الربح كقوة محركة لتوجيد الموارد فان الدولة في توجيهها لموارد الثروة الي فروع الانتاج المختلفة لا تهدف من وراء ذلك الى الحصول علي غنم مادى ، وانما ترمى الى تحقيق أهدافها الاجتماعية والاقتصادية . ومن ثم فهي توجه مواردها بحيث تزداد قوة البلد الصناعية أو بحيث يشتد ساعدها حربيا أو بحيث يرتفع مستوى المعيشة الى غير ذلك من الاهداف التى تضع نصب عينيها عندما ترسم خطتها العامة . ولما كان الأفراد لا يملكون شيئا من موارد الثروة ولا يستطيعون القيام بمشروعات خاصة الا فى حدود ضيقة وحالات استثنائية بحتة فإن دافع الربح لامعنى له بالنسبة اليهم. [1] ويترتب على ذلك أنه تحقيقاً لأهداف الدولة فإنها تقوم بإنتاج حاجات الأفراد حسب أهميتها وضرورتها وتحدبد ثمنها بحيث يستطيع كل فرد إشباع حاجاته المعقولة.

ثانيا - تقدير النظام الاشتراكى :

نتناول فيما يلى مزايا وعيوب النظام الاشتراكى.

أ - مزايا النظام الاشتراكى :

١ - تجنب الازمات الاقتصادية الدورية :

ذكرنا أن النظام الرأسمالى تعتريه أزمات دورية تهدد الحياة الاقتصادية يترتب

عليها اخلال بين الانتاج والاستهلاك وتدهور فى أسعار السلع وما يترتب علي ذلك من انسحاب بعض المشروعات من ميادين الانتاج ومن ثم انتشار البطالة. وهذا يرجع الى طبيعة النظام الرأسمالى ومايؤدى اليه من فوضى في الانتاج، وترك الحرية في اتخاذ القرارات الفردية للمنتجين دون خطة عامة تضمن تحقيق التوازن بين الانتاج والاستهلاك ولكن النظام الاشتراكى يتجنب مثل هذه الأزمات نظرا لأنه يقوم على أساس وجود خطة شاملة للانتاج تحقق التوازن بينه وبين الاستهلاك.

٢ - حسن توزيع الدخول والثروات :

ذكرنا أن النظام الرأسمالى يتميز بسوء توزيع الدخول والثروات، ومن ثم يؤدى الى أوضاع غير إنسانية ظالمة. أما النظام الاشتراكى فإنه يعمل على عدالة التوزيع والثروات. إذ أن الموارد الانتاجية فى يد السلطة المركزية ولا يوجد خطر من تكتل الثروات الضخمة فى يد الأفراد. كما أن تحديد دخل الأفراد يتم وفقا للعمل المبذول وليس وفقا لقانون العرض والطلب.وبالتالى فإنه لا توجد فوارق كبيرة بين دخول الأفراد مثل تلك التى توجد فى ظل النظام الرأسمالى. وليس معنى هذا أن الأفراد فى ظل النظام الاشتراكى متساوين فى دخولهم إنما تحدد الدولة أجورا مختلفة بحسب الأعمال التى يزاولونها غير أنها تراعى عدم وجود تفاوت ضخم بين أقصى دخل وأدنى دخل.

٣ - القضاء على البطالة :

رأينا أن الازمات الاقتصادية التى تعصف بالنظام الرأسمالى من وقت لأخر تؤدى الى إنتشار البطالة بين العمال، فى حين أن النظام الاشتراكى لا يعرف مشكلة البطالة لأنة يقوم على أساس تخطيط اقتصادى يعمل على الاستفاده من جميع موارد الانتاج وفى مقدمتها القوة العاملة كما ان الدولة تعتبر العمل حق لكل مواطن.

٤ - إشباع حاجات الافراد وفقا لضروراتها:

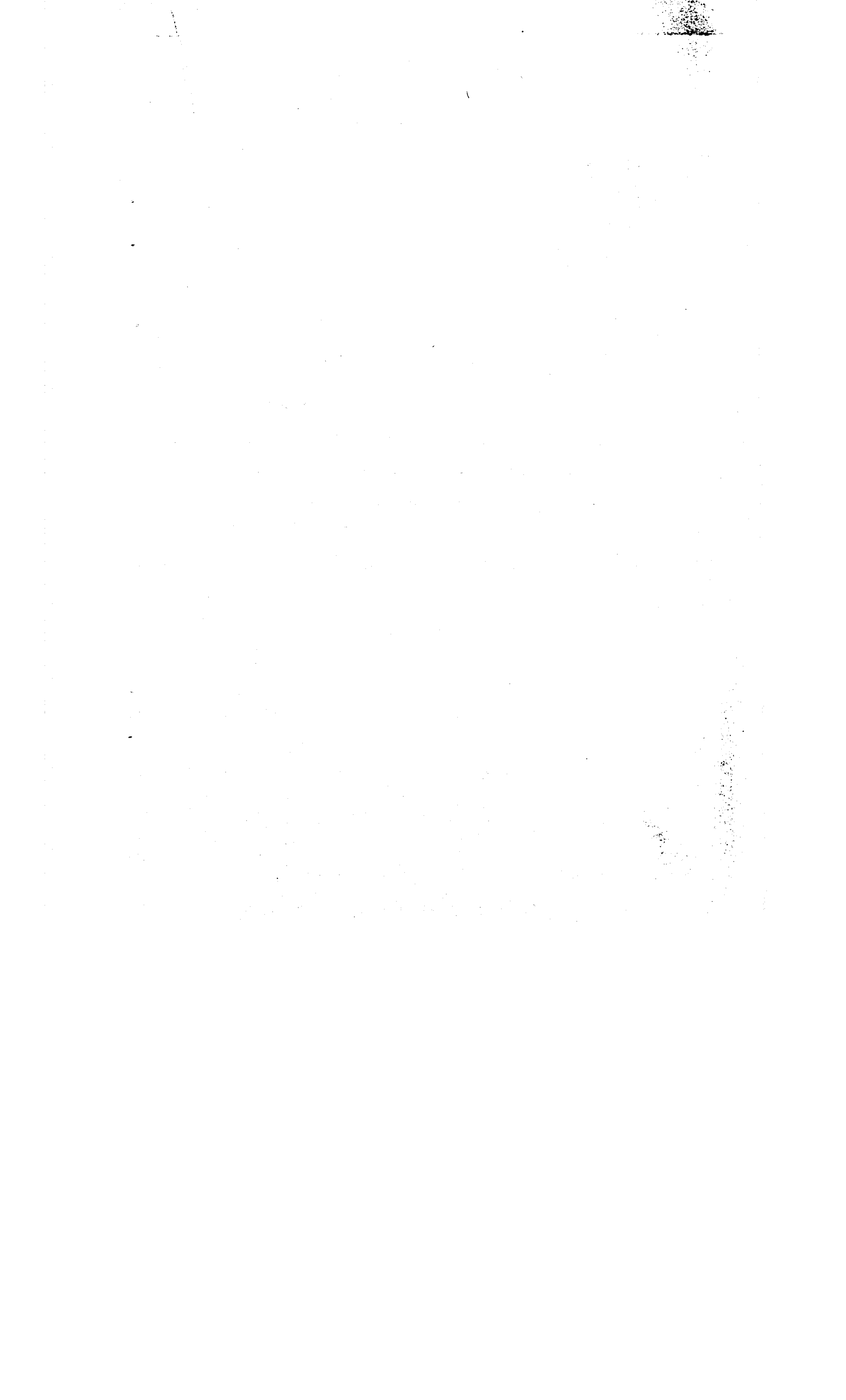
ذكرنا أنه فى النظام الرأسمالى لا يعنى المنتجون إنتاج السلع الضرورية التى يحتاج اليها الأفراد، ولكنهم يتجهون لانتاج السلع التى يحتاج اليها الافراد القادرون على دفع الأثمان المرتفعة. ولكن فى ظل النظام الاشتراكى القائم على التخطيط تتجه الدولة الى إنتاج السلع حسب أهميتها وضرورتها وليس بحسب قدرة الافراد على الدفع.

ب - عيوب النظام الاشتراكى :

وجهت الى النظام الاشتراكى بعض الانتقادات أهمها :

١ - القضاء على الحريات الاقتصادية :

ينسب خصوم الاشتراكية لها أنها تقضى على حريات الأفراد الاقتصادية فى التملك وفى الانتاج وفى الاستهلاك وفى اختيار العمل المناسب للشخص وهذه الحريات فى رأيهم جوهرية للانسان، فبدونها يفقد الانسان كرامته وتهدر آدميته ولا يصح للانسان أن يتنازل عنها مقابل التمتع بمزايا النظام الاشتراكى.



القسم الأول

نظرية الانتاج

الباب الأول
عناصر الانتاج

معني الانتاج :

اختلفت الآراء حول تحديد معني الانتاج باختلاف أفكار الاقتصاديين التي سادت في الأزمنة المختلفة.

ففي عصر الطبيعيين (الفزيوقراط) كانت الفكرة السائدة أن الانتاج هو خلق مادة جديدة، وكان الاقتصاديون في ذلك العصريون أن الارض هي عنصر الانتاج الوحيد وأن كل ثروة مصدرها الارض فقط لأن من يزرع الأرض يحصل بعد فترة معينة علي ناتج صاف، ويتميز هذا الناتج الصافي فيما يتبقي للمزارع بعد خصم مصاريف الانتاج. لذلك نادي هؤلاء الاقتصاديون بضرورة العناية بالأرض الزراعية ومن ثم ضرورة رفع القيود علي التجارة الداخلية والخارجية، وقد فرع هؤلاء الاقتصاديون علي فكرتهم أن بقية فروع النشاط الانساني غير الزراعية كالصناعة التحويلية والتجارة والنقل والخدمات غير منتجة.

وهذه النظرية خاطئة لأن عمل الانسان في الزراعة لايمكن أن يخلق مادة جديدة لأن الخلق من صنع الخالق جلت قدرته، ومهمة الانسان هي تهيئة الظروف لكي تحدث القوي الطبيعية أثرها.

وعلي الرغم من فساد هذه النظرية الا أنها ظلت منتشرة حتي النصف الثاني من القرن الثامن عشر حتي نشر آدم سميث آراءه الاقتصادية ومنها مايتعلق بالانتاج. وقد عرف الانتاج بأنه خلق المنفعة أو زيادتها، وهذا التعريف يؤدي الي أن الأرض ليست العامل الوحيد للانتاج وأن الزراعة لاتخلق مواد جديدة ولكنها تحول الموجود منها في الارض والهواء والماء الي محاصيل وثمار. وأن الصناعات التحويلية

والاستخراجية تعتبر أعمالا منتجة الا أن انتاجية الزراعة أجل واسمي من انتاجية الصناعة ، علي أن الخدمات لاتعتبر في رأي ادم سميث أعمالا منتجة لانها لاتضيف شيئا الي ثروة الدولة لأنها تفني فور القيام بها ، وقد اعتبر ادم سميث صناعة النقل والتجارة أعمالامنتجة.

ولم تمض بضع سنوات حتي جاء جان باتيست ساي وقرر أن الانتاج يشمل رأيه كل عمل نافع يؤدي الي اشباع حاجات الأفراد بطريقة مباشرة أو غير مباشره .

ويعرف الاقتصاديون الانتاج في العصر الحديث بأنه خلق لمنفعة جديدة أو اضافة منفعة ، فهو اذن ليس خلق لمادة. وبمعني آخر هو تغيير وتحوير وتبديل شكل المادة بما يجعلها تتناسب وطرق استهلاكها المتعارف عليه بين أفراد المجتمع وذلك بغرض اشباع الحاجات الانسانية.

ووفقا لهذا التعريف يشمل الانتاج النقل والتجارة والخدمات بالاضافة الي الزراعة والصناعة اذ أن نقل المادة من المكان الذي تكثر فيه حيث منفعتها فيه الي المكان الذي تنتقل اليه وتزداد حاجة الناس اليها تزيد من منفعة هذه السلعة. كذلك الشأن بالنسبة للتجارة فالتاجر يجلب السلعة من المكان التي تكثر فيه الي المكان الذي يحتاج اليها المستهلكون ويعضها في متناول أيديهم. أما الخدمات فهي تشبع بعض الحاجات ولها قيمة مبادلة أما بالنسبة للزراعة والصناعة فهي تغير شكل المادة وتجعلها صالحة للاشباع فهي تخلق لها منفعة جديدة أو تزيد من منفعتها عن ذي قبل.

لذلك يدخل في معني الانتاج تخزين السلع الوفيرة عند حصادها أو تجفيفها وحفظها حتي لايصيبها الهلاك أو التلف اذا ما تركت بدون تعبئة خاصة كالصلصة مثلا أو السردين، فأولئك المخزنون أو المعبئون انما يقومون بأعمال منتجة اذ هم قد

أضافوا منفعة الي تلك المواد بتخزينها اذ احتفظوا بها في أوقات وفرتها الي أوقات تعز فيها ويندر وجودها نظرا لاختلاف مواسم حصادها علي أزمان طلبها، فهنا اذن نكون قد أضفنا منفعة زمنية للسلعة(١).

ويلاحظ بالنسبة للإنتاج مايلي :

١- أنه ظاهرة اجتماعية نتيجة معيشة الانسان في مجتمع ووجود علاقات بين أفراده بسبب القيام بالاعمال الانتاجية.

٢-استخدام الانسان ملكاته الذهنية في تطوير أسلوب انتاجه وذلك بالاستعانة بموارد سبق انتاجها في عمليات انتاج جديدة بقصد زيادة كمية الانتاج أو عن طريق الزيادة المستمرة في عدد المواد التي يستخلصها من الطبيعة ويستخدمها في الانتاج.

٣-يعتبر تطور أسلوب الانتاج حدث خطير في حياة كل مجتمع، ويؤدي الي تغيير شامل في تفكير أفراد المجتمع وفي عاداتهم ونظمهم وقيمهم الثقافية.

تقسيم عناصر الانتاج :

درج الاقتصاديون الكلاسيك علي تحديد عناصر الانتاج التي يستخدمها الانسان لاشباع حاجاته من السلع والخدمات بأنها الطبيعة (الأرض)، العمل ، رأس المال،وفي أواخر القرن التاسع عشر أضاف الاقتصادي البريطاني مارشال الي هذه العناصر الثلاثة عنصرارابعا هو التنظيم. ولعل السبب الذي من أجله أضاف مارشال عنصر التنظيم هو الرغبة في دحض نظريات كارل ماركس التي تقوم علي أساس أن

---

(١) د. اسماعيل محمد هاشم - الاقتصاد التحليلي - الكتاب الأول، الاسكندرية سنة ١٩٧٠.

الربح يعد فائضا من حق العمال الحصول عليه وحدهم . في الوقت الذي قررت فيه النظريات الاخري أن الربح هو مقابل مخاطر الانتاج التي يتحملها المنظم.

ورغم الانتقادات التي وجهت الي تقسيم عناصر الانتاج الي أربعة عناصر ، الا أننا سنلجأ الي هذا التقسيم أسوة بالمؤلفات الاقتصادية المعاصرة.

الفصل الأول

الطبيعة

الطبيعة هي العنصر الأول من عناصر الانتاج. ويقصد بها كافة الظروف الطبيعية من حيوية وجغرافية وجيولوجية أولية وقوي طبيعية، وهلى الرغم من أن الطبيعة تعتبر عنصرا سلبيامن عناصر الانتاج الا أن الانسان وهو المحور الايجابي في عملية الانتاج يتولي بجهده العقلي والعضلي استخلاص الموارد من الطبيعة وانتزاعها ثم اعادة تشكليها عدة مرات حتي يصل بها الى المستوي الذي يحصل منها علي أشياء نافعة له.

وتؤهل لطبعة للانسان الحياة بما تقدمه له من أرض وماء وهواء وشمس، وبما تقدمه له من وسائل النشاط الاقتصادي من أرض صالحة للزراعة وللسكني ومن معادن موجودة بالمناجم وكامنة في باطن الارض ومواد أولية وقوي محركة. كما تؤثر الطبيعة في النشاط الاقتصادي عن طريق الظروف الطبيعية كالمناخ والموقع الجغرافي.

ويلاحظ أن الطبيعة قد تقدم للانسان ماهو صالح لاستهلاكه مباشرة دون أي تحويل أو اعداد كالهواء والفاكهة والنباتات الطبيعية. وقد تقدم الطبيعة أشياء لاتصلح للاستهلاك المباشر انما يتطلب أن يتدخل الانسان ليحورها حتي تصبح مال استهلاك تشع حاجاته ويسمي الاقتصاديون هذه الطائفة من الاشياء " المواد الأولية ". وقد تقدم الطبيعة أشياء لاتستعمل في اشباع الحاجات وانما تستخدم لتيسير انتاج الاموال التي تصلح للاستهلاك. مثال ذلك الأرض التي يقام عليها المصنع فهي ليست مال استهلاك وكما أنها لاتحور لتصير مال استهلاك، وانما هي ضرورة لانتاج أموال الاستهلاك[١] ولما كانت الأرض من الموارد الطبيعية، لذا يستخدم الكثير من الاقتصاديين القدامي كلمة الأرض للدلالة علي هذا العنصر.

(٢) د. اسماعيل صبري عبد الله، دروس في الاقتصاد السياسي،١٩٥٢ ص ٧٥.

ويرجع ذلك الي أن هؤلاء الاقتصاديون كانوا ينظرون الي الارض باعتبارها المورد الطبيعي الوحيد الذي يستحق الدراسة والبحث، فالدخل القومي كان يتكون في معظمه من ناتج الزراعة. وقد قلت أهمية دراسة الأرض بعد قيام الثورة الصناعية.

ولاشك أن الارض تعد من أهم الموارد الطبيعية التي يستغلها الانسان في الانتاج. فكل انتاج أيا كان نوعه لابد من أن يستغل جزءا من الأرض، وهذا واضح في الانتاج الزراعي كل الوضوح. والانتاج الصناعي أيضا غير متصور دون استغلال جزء من الأرض يقام عليها المصنع، بل أن التجارة نفسها تفترض استغلال الأرض كمقر للمتجر كطريق انتقال تسلكه السلع.(١)

وتمتاز الأرض باعتبارها عنصرا من عناصر الانتاج بثبات مساحتها لأنها من عمل الطبيعة ،ليست من عمل الانسان. وان كان الانسان يستطيع بجهده زيادة مساحة الأرض عن طريق تجفيف المستنقعات واصلاح الأرض البور.

كما تتميز الارض بأنهاعنصرا لايفني بالاستهلاك فناء تاما وذلك علي عكس عناصر رأس المال. فالآلات مثلا لاتصلح للعمل الا لعدد معين من السنين. أما الارض فانه قد يلحقها ضعف في قواها الانتاجية ولكنها لاتصبح يوما غير صالحة للاستعمال. فالارض الزراعية مثلا قد تضعف نتيجة اجهادها بالزراعة، ولكنها لاتصلح الي حد عدم الانبات وهي تظل صالحة للاستغلال في صور أخري من الانتاج غير الانتاج الزراعي، كاستعمالها في البناء وشق الطرق .....الخ.

ونخلص من هذا الي أن الارض تعد عنصرا غير متخصص، فالأرض يمكن تغيير وجه استغلالها بسهولة كبيرة فتتحول من زراعة الي زراعة أخري أو تتحول من

---

(١) المرجع السابق، ص ٧٤.

الانتاج الزراعي كله الي غيره من ضروب الانتاج، وذلك بخلاف رأس المال الذي تغلب عليه صفة التخصص. فآلة النسيج مثلا لاتصلح كوسيلة لصنع السفن أو محرك سيارة. وقد عبر البعض عن ذلك بأن الأرض وان كانت أثبتت عناصر الانتاج من الناحية المادية الا أنها أسهل هذه العناصر من الناحية الاقتصادية.[١]

وعلي أية حال. فقد كان للتقدم العلمي أثره الكبير في السيطرة علي الطبيعة واستغلال أكبر عدد ممكن من مواردها أفضل استغلال. وقد تمثل التقدم العلمي في الاكتشافات، والتطور التكنولوجي وتقدم وسائل المواصلات. وينتج عن ذلك تسهيل اكتشاف موارد غير معروفة للانسان وازدياد انتاجية الموارد القائمة.

(١) د. أسماعيل صبرى عبد الله، دروس في الاقتصاد السياسى، ١٩٥٢ ص ٧٥.

الفصل الثاني

العمل

العمل هو العنصر الثاني من عناصر الانتاج، وهو ايجابي لأنه يقوم علي بذل مجهود انساني بقصد اشباع حاجات الأفراد. ومن الطبيعي أن يترقف الانتاج علي مقدار مايبذله الأفراد من عمل. وسنبدأ بدراسة العمل وخصائصه وأنواعه وظاهرة تقسيم العمل وترشيد العمل. وثم نبحث موضوع السكان باعتبار أن كمية العمل تتوقف علي الافراد العاملين في مجتمع معين.

١- *التعريف بالعمل وخصائصه وأنواعه :*

تعريف العمل :

العمل في معناه الاقتصادي كل مجهود ارادي يهدف الي اشباع حاجات أفراد المجتمع.

خصائص العمل :

من التعريف السابق يشترط لكي يعتبر المجهود عملا اقتصاديا توافر الخصائص الاتية :

١- أن يكون الجهد اختياريا. وبمعني آخر أن يكون اراديا أي لايشتغل الانسان الا بمحض ارادته، فله أن يختار المهنة التي يرغب فيها أكثر من غيرها. وهذا نتيجة حتمية لحرية العمل في العصر الحاضر. وان كانت هذه الحرية ليست مطلقة بل تخضع لقيود تنظيمية كالحصول علي اذن خاص من الدولة لمزاولة عمل معين أو قيود فعلية كضرورة توافر رأس مال معين أو معلومات معينة.

٢- أن يكون محققا لمنفعة اجتماعية، أي يقصد به اشباع حاجات جماعية. أما اشباع حاجات خاصة كمزاولة الأعمال الرياضية أو العزف بقصد قتل الوقت فلا تعد محققة لمنفعة اجتماعية ومن ثم لاتعد عملا من الناحية الاقتصادية.

٣- أن يقترن المجهود الذي يبذله بالالم. فالالم من خصائص جميع الأعمال تنطوي الأعمال المادية أو اليدوية أو الأعمال الفنية لأن الانسان لايعمل الامضطرا ليكسب قوته. لذلك فلن المصلحة الشخصيةفي الغالب تكون هي الحافز للعمل. علي أن البعض يري أن الألم قد تتصف به كل الأعمال الأقتصادية، مثل أعمال الباحثين والمخترعين فهؤلاء قد لايسعون لمصلحة خاصة ولايجدون ألما في أعمالهم بل بالعكس يجدون لذة تفوق الوصف.

علي أن البعض يرد علي ذلك بأن هذا الألم غير صحيح علي اطلاقه، فحياة بعض المخترعين سلسلة من الآلام وكل ماهناك أن عنصر الالم أكثر وضوحا في الأعمال العضلية عنه في الاعمال العقلية.

وقد حاول بعض الاشتراكيين التعاونيين مثل فورييه القضاء علي عنصر الألم بالقول بفكرة العمل الجذاب. فالعامل لايجب أن يعمل تحت ضغط الرهبة أو الحاجة أو المصلحة. ولكن يكون له حرية اختيار العمل الذي يميل اليه ويستمتع به، وله الحق في تغييره كلما أراد، وهذه الفكره خيالية، ولم يفلح في تطبيقتها في أمريكا، وذلك لأن فورييه يقول أن للانسان رغبتين : حرية العمل وحرية التغيير، ونسي أن هناك رغبة ثالثة تساور النفس وهي الرغبةفي عدم عمل شيء مطلقا، كما أن الرغبة في تغيير نوع العمل ينشأ عنها ضياع الوقت.

٤- أن يكون العمل منظما، فالعمل في الوقت الحاضر يقوم تبعا لقواعد منظمة معينة لايمكن للعامل أن يحيد عنها أو يخالفها، في حين أنه في الأزمات الغابرة لم يكن العمل منظما وكان الأشخاص يعملون يوما بيوم تبعا لحاجاتهم. فأصبح العمل الان مهنة يحترفها العامل.

انواع الاعمال :

ليست جميع الاعمال من طبيعة واحدة، فيمكن تقسيمها الي عدة أقسام علي النحو التالي :

١- الاعمال التنفيذية : ويعتبر العمل تنفيذيا اذا كانت مهمة العامل تقتصر علي تنفيذ الأوامر الصادرة اليه من الغير. وتقسم الأعمال التنفيذية الي :

أ- أعمال يدوية وأعمال عقلية، والعمل اليدوي هو الذي يعتمد أساسا علي المجهود العضلي كعمل العامل في المصنع. والأعمال العقلية هي التي تعتمد أساسا علي المجهود الذهني كأعمال العلماء والباحثين. علي أن هذه التفرقة غير قاطعة لأن من الأعمال مايحتاج للمجهودين معا وان اختلفت درجة كل منهما.

ب- أعمال بسيطة وأعمال تتطلب كفاءة خاصة، فالأولي هي التي لاتحتاج الي دراية أو خبرة خاصة كأعمال الحاملين ومن اليهم. والثاية هي الأعمال التي تتطلب خبره وتدريب وكفاءة خاصة كالاعمال الميكانكية.

٢- الاعمال الادارية : يقصد بالعمل الاداري تنسيق الجهد الجماعي للعمل وذلك بتنظيم الانتاج واختيار العمل ووضع خطة عامة للمشروع.

وهذا العمل يتطلب في القائم به مميزات خاصة أهمها حسن التوجيه وقوة الشخصية وملكة التنظيم.

٣- التخصص وتقسيم العمل :

ظاهرة التخصص وتقسيم العمل ظاهرة اجتماعية وتعتبر من أهم الظواهر التي يتميز المجتمع الحديث. ويمكن تعريف التخصص وتقسيم العمل بأنه تجزئة العملية الانتاجية للسلعة الواحدة الي عدد كبير من العمليات الجزئية البسيطة اذ بدلا من أن

يعهد الي عامل بمفرده بأداء كافة العمليات التي يتطلبها انتاج سلعة واحدة، يعهد اليه بعملية معينة واحدة يكررها دائما. ونتيجة لذلك يمكن أن يتخصص الانسان في مهنة واحدة كالطب والهندسة والمحاماة والتجارة والزراعة وينفق مايحصل عليه من دخل نتيجة مزاولته لمهنته لاشباع حاجاته من السلع والخدمات التي ينتجها الأفراد الآخرون. بل أن زيادة تقسيم العمل في الوقت الحاضر أدي الي تخصيص أكثر دقة عن ذي قبل في جانب معين من المهنة للعملية الانتاجية. فمثلا نلاحظ أن مهنة الطب انقسمت الي عشرات التخصصات : طب العيون، طب الاسنان، جراحة المسالك البولية، جراحة القلب...الخ. وقد ضرب ادم سميث مثلا لما بلغه العمل في عصره في صناعة بسيطة مثل الدبابيس فذكر أن انتاج الدبوس الواحد يتطلب عشر عمليات مستقلة وأن كل عملية تشكل مهنة مستقلة.

وظاهرة التخصص وتقسيم العمل وإن كانت من الظواهر التي تميزالمجتمع الحديث إلا أن تقسيم العمل عرف منذ القدم ولكنه أخذ صورا مستحدثة نتيجة تطور الجماعة الاقتصادية. ويمكننا أن نميز بين ثلاث صور مختلفة لتقسيم العمل تقابل ثلاث مراحل تاريخية من مراحل التطور الاقتصادي.[1]

١ - **العصور القديمة :** عرف تقسيم العمل منذ كان النظام الاقتصادي عائليا يقوم علي أساس الاختلاف في الجنس. فكان الرجال يقومون بأعمال الصيد والحرب واستحضار المواد الأولية بينما تقوم النساء بالاعمال المنزلية وما الي ذلك. ومع ظهور العبودية حل العبيد محل النساء في الأعمال المجهدة. وفي مرحلة تالية قسم العمل بين الرجال تبعا للتكوين الجسماني. فالبدين يقوم بصيد السمك والنحيف يقوم بالقنص والحاذق بالطب. كما ظهر التخصص في المهن حسب العائلات فكانت

---

(١) د. محمد حلمي مراد – ص ٢٢١ وما بعدها ، د. رفعت المحجوب الاقتصاد السياسي ، الجزء الأول – ١٩٥٦ – ص ١٥٣ وما بعدها.

عائلات تتخصص في الزراعة وأخري في الصيد وثالثة في الأعمال الصناعية البسيطة. ولما انفصمت عري الجماعات العائلية وتحرر الأفراد من قيود الأسرة زاد التخصص في العمل فتعددت المهن وزادت المخترعات الحديثة في تعددها.

٢- **العصور الوسطي :** تطور تقسيم العمل بحيث اقتصر كل فرد علي انتاج سلعة واحدة ويبيع منها مايزيد عن حاجته ليشتري من المنتجين الآخرين سلعا أخري.

٣- **النظام الراسمالي :** في ظل هذا النظام لايقوم الفرد بانتاج السلعة بمفرده ولكنه يختص بالقيام باحدي العمليات الانتاجية لسلعة اذا كان انتاجها يتم بعدة عمليات.

نطاق التخصص وتقسيم العمل :

علي الرغم من التقدم الكبير الذي حدث في التخصص وتقسيم العمل، الا أنه لايمكن التمادي في تطبيق هذه الظاهرة الي مالا نهاية اذ توجد عوامل تحكم نطاق التخصص وتقسم الي :

اولا : حجم السوق :

أشار ادم سميث أن حجم السوق من أهم العوامل التي تحكم نطاق التخصص وتقسيم العمل. ولا يقصد بحجم السوق اتساع مساحته الجغرافية أو ارتفاع مبانيه، بل يقصد به حجم القوة الشرائية الحقيقية. فاذا كانت القوة الحقيقية كبيرة، كلما كان حجم السوق كبيرا ومن ثم يكبر نطاق التخصص وتقسيم العمل، وعلي العكس اذا كانت القوة الشرائية الحقيقية ضعيفة كلما كان حجم السوق ضيقا. ومن ثم يقل نطاق التخصص وتقسيم العمل. فمثلا الطبيب الذي يعمل في مدينة يتميز حجم السوق فيها بأنه كبير نسبيا يستطيع أن يتخصص في فرع معين من فروع الطب كالعيون، والأمراض الباطنية والأمراض الصدرية ... الخ. لأن هناك طلب كاف علي هذه التخصصات. أما الطبيب الذي يعمل في قرية يتميز حجم السوق فيها بأنه ضيق فانه

لايستطيع التخصص في فرع معين من فروع الطب نظرا لأنه ليس هناك طلب كاف علي هذه التخصصات.

ثانيا: حجم المشروع:

يعد حجم المشروع عاملا مستقلا في التأثير علي نطاق التخصص وتقسيم العمل وكلما كان حجم المشروع كبيرا، كلما أمكن التوسع في التخصص وتقسيم العمل، لأن امكانيات المشروع تتحمل تكاليف المستويات العالية وكلما كان حجم المشروع صغيرا، كلما تحدد نطاق التخصص وتقسيم العمل لأن امكانيات المشروع لاتستطيع تحمل تكاليف المستويات العالية. فمثلا اذا قارنا بين مصنعين للنسيج أحدهما صغيرا والاخر كبير. فانه لايتصور أن يخصص المصنع الأول عاملا لصيانة الكهرباء، وان فعل فقد يؤدي ذلك الي بقاء هذا العامل عاطلا فتره طويلة لقلة الأدوات الكهربائية بالمصنع، ولكن من المتصور أن يخصص المصنع الثاني أكثر من عامل لأعمال الكهرباء فقط بل من الممكن تقسيم العمل بين هؤلاء العمال بحيث يختص كل منهم في فروع الكهرباء.

ثالثا: طبيعة عملية الانتاج:

تعد طبيعةعملية الانتاج عاملا مستقلا أيضا في تحديد نطاق التخصص وتقسيم العمل. فبعض العمليات تسمح طريقتها بالتخصص وتقسيم العمل كالعمليات الصناعية. فمثلا صناعة السيارات تتطلب تضافر جهود العديد من العمال حيث يتخصص كل فرد في أداء عملية جزئية مبسطة من العملية الانتاجية المعقدة، وبعض العمليات لا تسمح طبيعتها بالتخصص وتقسيم العمل كانتاج لوحة فنية من فنان معروف.

رابعا : تراكم رؤوس الأموال :

يترتب علي تراكم رؤوس الأموال زيادة الطاقة الانتاجية للمجتمع ومن ثم تتعدد وتتنوع السلع والخدمات التي يراد انتاجها، وكلما زاد تراكم رؤوس الاموال أدي الي استخدام أحدث الالات في الانتاج مما يتطلب مزيدا من التخصصات لتقسيم دقائق الآلة وضمان تشغيلها علي أحسن وجه.

مزايا التخصص وتقسيم العمل :

١- يؤدي تطبيق التخصص وتقسيم العمل الي زيادة الانتاج. ويرجع ذلك الي أن الافراد يخصصون في عملية واحدة مما يكسبهم مهارة في أدائها فضلا عن توفير الوقت واجادة الالات وتركز الاهتمام، ويترتب علي ذلك انخفاض نفقة الانتاج ومن ثم انخفاض ثمن البيع، وبالتالي زيادة المبيعات فيستفيد المنتجون من زيادة الربح، ويستفيد العمال باعتبارهم مستهلكين من انخفاض الأثمان.

٢- لما كان أفراد المجتمع يتفاوتون من حيث مواهبهم وقدراتهم السياسية، لذلك فان التخصص وتقسيم العمل يمكن الفرد من استغلال التفوق النسبي لديه. وبذلك يمكن أن يعهد الي كل مايناسبه من أعمال حسب قوتهم الجسمانية أو العقلية.

٣- يساعد التخصص وتقسيم العمل علي التقدم الفني والابتكار، اذ هو يكسب العامل خبره ومهاره ومعرفة وثيقة بمشاكل مهنته، وقد ذكر سميث أن من شأن التخصص وتقسيم العمل أن العامل يصبح عمله مقصورا علي أداء عملية نسبية، واذا ماأصبحت حياة العامل كلها قاصرة علي أداء تلك العمليات، فانه مما لاشك فيه أن تزداد مقدرة العامل زيادة كبيرة عند أداد العمليات. وأضاف ادم سميث أن أكبر التحسينات في القوة الانتاجية والقدرة الأكبر من الخدمة، والدقة والذكاء في ادارتها يرجع الي التخصص وتقسيم العمل.

٤- يساعد التخصص وتقسيم العمل علي توفير الوقت اللازم لاتمام العملية الانتاجية لأن تخصص العامل في عملية واحدة يوفر له الوقت الذي كان يضيعه في التنقل من مكان لاخر واستبدال الة بأخري أثناء العمل.

٥ - يؤدي التخصص وتقسيم العمل الي التمادي في احلال الالات محل العمال مما يؤدي الي رفع الانتاجية.

مضار التخصص وتقسيم العمل :

١- يؤدي التخصص وتقسيم العمل إلى ضيق أفق العامل وضعف قواه الفكرية مما يقضي علي روح الاختراع لديه. وكما قال ادم سميث أن الشخص الذي يقضي في القيام بعمليات بسيطة قليلة يصبح من أغبي وأجهل المخلوقات .

علي انه يرد علي ذلك بأن التخصص وتقسيم العمل يورث الدقة ويخفض ساعات العمل مما يترك العمال وقت فراغ أطول يستطيعون أن يستمتعوا فيه بحرياتهم بصورة أفضل، فضلا عن أن الدول زادت في خدماتها الصحية والتعليمية والرياضية للعمال مما أدي الي منحهم فرص أفضل للاطلاع والثقافة.

٢- يؤدي التخصص وتقسيم العمل الي تقسيم أفراد المجتمع الي طوائف حرفية ومهنية تسعي كل منها الي تحقيق مصلحتها الخاصة حتي ولو كان في ذلك تعارض مع المصلحة العامة، وما تلبث هذه الطوائف أن تصبح لها قوة سياسية تضغط علي الحكومات لتلبية مصالحها.

٣- يترتب علي التخصص وتقسيم العمل تعرض العامل لخطر البطالة اذ العامل المتخصص في جزء من عمل يصبح غير قادر علي الاشتغال في عمل آخر إذا حدثت أزمة في نوع العمل الذي يزاوله.

غير أنه يرد علي ذلك بأن البطالة ظاهرة عامة تشمل عند وقوع الأزمة كل فروع الانتاج. فضلا عن أن استعمال الالات الحديثة لم يترك مجالا لكفاية العمال الشخصية اذا أصبح عمله منحصرا في ملاحظة الالة وادارتها، ومن ثم لايصعب عليه أن يجد عملا قريبا من العمل الذي كان يعمل فيه.

٤- يؤدي التخصص وتقسيم العمل إلى تعرض العمال لخطر الاصابات بأمراض مهنية لأنهم يقضون عدة سنوات يمارسون فيه نفس العمل بنفس الطريقة في نفس الظروف. مثال ذلك كثرة اصابة عنال المناجم بأمراض صدرية.

٥- يترتب علي التخصص وتقسيم العمل تشغيل النساء والاحداث مما قد يؤدي إلى تفكك الروابط الأسرية.

ومهما يكن من أمر هذه الانتقادات، فانها لم تمنع من انتشار ظاهرة التخصص وتقسيم العمل وقد تدخلت الحكومات للحد من هذه المساويء كاشتراطها توافر الشروط الصحية داخل المصانع والمناجم وفرض رقابة فعالة علي السلطة الاحتكارية للطوائف المهنية والحرفية واتباع نظام التأمين الاجتماعي ضد البطالة وتحديد حد أقصي لساعات العمل وانشاء وحدات علاجية للعناية بالعمل وتحديد سن معينة لتشغيل الاحداث، ومنع النساء من العمل ليلا.

٣- ترشيد العمل:

يقصد بترشيد العمل تنظميه تنظيما علميا وأول من استخدمت اللفظ ألمانيا بعد الحرب العالمية الأولي. وقد اتجه الباحثون الي تنظيم العمل بهدف رفع الانتاجية المادية للعمل ورفع الحصيلة النقدية لرب العمل وتحسين حالة واقامة علاقات سليمة بين أرباب الأعمال والعمال.(١)

---

(١) د. رفعت المحجوب، ص ١٦١.

وأشهر من تعرض لدراسة مشكلة التنظيم العلمي للعمل هو المهندس الأمريكي "تايلور" في كتابه مبادىء التنظيم العلمي للمصانع. وقد ذكر تايلور في كتابة أن المصانع تنتج في الواقع أقل بكثير من قدرتها الانتاجية الحقيقية ويرجع ذلك الي جهل العمال بطرق الانتاج الفنية، وكسلهم وعدم اقبالهم علي العمل، وسوء تنظيم المصنع مما يؤدي الي ضياع جزء من وقت العامل دون أي فائدة. وقد يكون مرجع سوء التنظيم أن الالة أو المواد الأولية والتي يستخدمها العامل لاتكون في المكان المطلوب في الزمن الملائم وقد تصل الأوامر اليه متأخرة أو غير واضحة.

وقد اقترح تايلور طريقة للتنظيم العلمي وهي تقوم علي الأسس التالية :(١)

١- تحليل الحركات التي يأتي بها العامل حين يؤدي عمله وبحثها حركة حركة حتي يمكن تحديد ماهو ضروري منها للانتاج وما ليس بضروري.

٢- قياس الزمن الذي يلزم لعامل ممتاز لأداء كل حركة من الحركات المنتجة.

٣- السعي لجعل العامل يقوم بالحركات الضرورية فقط وأن يؤدي كلا من هذه الحركات في أقصر وقت ممكن.

والوسيلة التي يقترحها تايلور لتحقيق هذه الغاية هي تغيير نظام الأجر فبدلا من أن يحدد المصنع أجرا يوميا واحدا لكل العمال الذين يقومون بنفس العمل يطبق مايسميه تايلور نظاما تفاضليا للأجور. ويؤدي هذا النظام الي أن يعطي العامل الذي يقوم بعمله بالشكل العلمي السابق أجرا يساوي متوسط الأجور في المنطقة التي يعمل فيها المصنع مضافا اليه علاوة تتراوح قيمتها بين ٣٠ و ١٠٠٪ من الأجر.

---

(٢) د. اسماعيل صبري عبد الله، ص ١٠٤.

ومعني ذلك أن المصنع سيغري العمال المتازين الموجودين في المصانع الأخري بمغادرتها للعمل فيه ليستفيدوا من هذا الاجر الذي يعرضه عليهم. وهكذا يضمن للمصنع تهافت أمهر عمال المنطقةعليه. ويبقي بعد ذلك أن يتخلص المصنع من العناصر التي لاتستطيع القيام بالعمل في الحدود العلمية المرسومة، ويكفي لتحقيق هذه الغاية أن يخفض أجر هؤلاء العمال عن متوسط الأجر في المنطقة حتي يضطروا الي مغادرة المصنع الي مصنع اخر لايطبق هذا النظام.

وقد لاقت طريقة تايلور معارضة شديدة من الهيئات المالية لأنها تؤدي الي انتشار البطالة بالاستغناء عن عدد من العمال، ولأنها تحول العمال الي الة وتزيد من أعبائهم الجسمانية وتقتضي من العامل جهدا جبارا.

وقد ظهرت طريقة مشابهة لطريقة تايلور في روسيا السوفيتية في عام ١٩٣٥ عرفت باسم " الطريقة الاستخانوفية " نسبة الي " اليكس استخانوف" العامل بمناجم الفحم الذي ابتكر طريقة جديدة لقطع الفحم بترشيد الحركات وتركيز الاهتمام. وتمتاز هذه الطريقة عن طريقة تايلور بأنها نبعت من وسط العمال. لهذا استطاع الاتحاد السوفيتي استخدام هذه الطريقة لزيادة الكفاية الانتاجية للعمل دون اثارة العمال.ومستعينا بوسيلة اشباع غريزة اثبات الذات في نفوس العمال.

٤- نظرية السكان :

تتوقف كمية العمل التي يمكن القيام بها في مجتمع وفي وقت معين علي عدد الأفراد العاملين في ذلك المجتمع وعلي مبلغ كفايتهم في الانتاج.

لذلك يقتضي معرفة عدد الافراد الذين يشتركون في الانتاج في دولة ما معرفة عدد سكان هذة الدولة.

ولا يعني ذلك أن جميع السكان يشاركون في القيام بالاعمال الانتاجية فان من

هؤلاء السكان الاطفال والمسنين والنساء الذين لا يساهمون في تلك الأعمال.

وعلي العموم فان العوامل التي تؤثر في عدد السكان يمكن أن تؤثر في عدد أفراد الطبقة المنتجة. ويمكن القول بصفة عامة أن عدد السكان يتوقف علي العلاقة بين المواليد والوفيات فاذا زادت سيبة المواليد وقلت نسبة الوفيات مال عدد السكان الي الازدياد والعكس صحيح. واذا نقصت نسبة المواليد ونسبة الوفيات في نفس الوقت، فان عددالسكان قد لايقل في مجموعه ولكن تقل حينئذ بينهم نسبة صغار السن. بينما تكبر نسبة المسنين فيهم، ومن الواضح أن ازدياد نسبة المسنين الي مجموع الأمة علي هذا النحو يؤدي عملا الي قلة الطبقة المنتجة في الأمة.

ويختلف معدل المواليد والوفيات من بلد الي آخر فهو يختلف في البلاد الزراعية المختلفة عنه في البلاد الصناعية المتقدمة.

وقد تباينت نظريات الاقتصاديين حول مشكلة السكان، فهناك من النظريات ما يغلب عليها الطابع التشاؤمي، فهي تري أن الموارد الطبيعية غير كافية لتوفير مستوي معيشة معقول للأعداد الهائلة التي تتزايد من السكان. واشهر هذه النظريات نظرية مالتس. ومن النظريات ما غلب عليها الطابع التفاؤلي فهي تري أن مزيدا من السكان الذين يمثلون زيادة في القوة العاملة يعني مزيدا من القدرة علي استغلال الموارد الطبيعية والمدخرات المتاحة. ومن أشهر هذه النظريات نظريتي دركاريم ودبريل.

(أ) النظريات المتشائمة في السكان " نظرية مالتس " :

تعد نظرية مالتس من أشهرنظريات السكان حيث أن مالتس يعد أول من ناقش

مشكلة السكان بطريقة علمية في رسالته Anessay on population التي نشرت سنة ١٧٩٨ وموضوعها بحث في مباديء السكان. وقد أعاد كتابتها ونشرها مع تعديل بعض النتائج في عام ١٨٠٣.

مضمون النظرية :

تبدأ نظرية مالتس بابراز حقيقتين بديهتين من حقائق الحياة الطبيعية للجنس البشري هما :[١]

١- الميل الطبيعي بين الجنسين، ومؤدي ذلك أن ينجب الانسان ويتكاثر، وتعد قدرته علي تحقيق دلك جد كبيرة.

٢- حاجة الانسان الي الطعام، ومؤداها ضرورة توفير الطعام للاعداد المتزايدة من السكان نتيجة الحقيقة الأولي. فاذا أمكن زيادة الطعام بنفس معدل القدرة علي الانجاب والتكاثر أو بمعدل أكبر فلا خطورة.

وانما تكمن الخطورة من وجهة نظر مالتس في عدم القدرة علي زيادة الطعام بنفس قدرة تزايد السكان وعلي حد تعبير مالتس نفسه " في مجتمع سعيد وفاضل تماما ....سيتضاعف السكان كل خمسة وعشرون عاما دون أن يكون هناك زيادة مماثلة في طعامهم. فسيبدأ بزراعة الأرض الأكثر خصوبة، ثم التي تليها جودة الي أن نصل الي الأسوأ خصوبة. وفي كل مرحلة ستتناقص الكميات المنتجة من الطعام عن ذي قبل. فطبيعي أن يتزايد طعام الانسان بنسبة حسابية بطيئة، بينما سيتزايد الانسان نفسه بنسبة متوالية سريعة مالم توقفه الحاجة والوسيلة عن ذلك ".

ويذهب مالتس الي أن عدد السكان يتجه نحو الزيادة بنسبة متوالية هندسية

---

(١) د.مصطفي كامل السعيد، ص ١٠٥.

كل خمسة وعشرون سنة أي بنسبة ١، ٢، ٤، ٨، ١٢، ٣٢، ٦٤ وذلك اذا لم توقف عقبة في طريق زيادة السكان، وأن المواد الغذائية لا تزيد في أفضل الظروف بأكثر من متوالية حسابية أي بأكثر من نسبة ١، ٢ ،٤، ٥، ٦، ٧ وذلك الا اذا تقدم الانتاج بدرجة غير متوقعة. ويترتب علي ذلك نشوء عدم توازن بين السكان من ناحية وبين كمية المواد الغذائية من ناحية وتزداد الثغرة بين المتغيرين بمرور الزمن مما يعني استمرار انخفاض نصيب الفرد الغذائية فيستمر هذا الانخفاض الي أن يصل الي حد الضرورة أي ذلك القدر الضروري من المواد الغذائية الذي لايمكن للانسان أن يحصل علي كمية أقل منه والا فقد حياته.

وترد نظرية مالتس الي قانون الغلة المتناقصة. ويري مالتس أن هذا القانون يحكم الانتاج الزراعي سواء تم استغلال الأرض رأسيا أم أفقيا. فاذا تم استغلال الارض رأسيا بمعني تشغيل الزيادة في السكان (القوة العاملة) علي نفس الكمية الثابتة من الارض الزراعية فان الناتج الكلي يزداد غير أن نسبة زيادة الانتاج الكلي أقل من نسبة عدد السكان.

ومن ثم فان تزايد عدد السكان يقترن بانخفاض نصيب الفرد من الناتج الكلي. أما اذا تم استغلال الأرض أفقيا بمعني تشغيل الزيادة في السكان (القوة العاملة) لاستغلال أراضي جديدة فان الانسان يبدأ عادة باستغلال الأراضي الأكثر جودة، ثم اذا زاد منها، ينتقل الي استغلال الأراضي الاخري الأقل جودة حتي يصل الي استغلال الأراضي السيئة، ويترتب علي هذا الانتقال مع تزايد عدد السكان زيادة الناتج الكلي بنفس نسبة زيادة السكان، أي يفترض تزايد عدد السكان انخفاض دخل الفرد من الناتج الكلي.

السياسة التي يقترحها مالتس علاجا للمشكلة :

يري مالتس أنه لابد من أن يتحقق التوازن بين السكان من ناحية وبين كمية

المواد الغذائية من ناحية أخري، لأنه لايتصور أن يكثر عدد السكان فأن هناك قوي لاتلبث أن تتدخل لاعادة هذا التوازن. وتتمثل هذه القوي في نوعين من الموانع :

اولا : الموانع الايجابية : وهي تتدخل متي زاد عدد السكان عما تسمح به المواد الغذائية وهذه الموانع تقلل من معدل زيادة السكان عن طريق ماتؤدي اليه من زيادة معدل الوفيات وتتمثل هذه الموانع في كل سبب يقصر حياة الانسان مثل المجاعات والاوبئة والأمراض والحروب والاجهاض والعمل الشاق وقيام الافراد بأعمال خطرة في ظروف سوء التغذية مما يؤدي الي وضع حد القدرة السكانية علي التزايد وتعيد التوازن بين الأعداد المتزايدة والمواد الغذائية المتاحة.

ثانيا :الموانع الوقائية : وهي تقلل من معدل زيادة السكان عن طريق ما تؤدي اليه من خفض معدل المواليد.وتتمثل في القيود الاختيارية التي من شأنها الحد من قدرة السكان علي الزيادة ومن ذلك الموانع الوقائية الصناعية التي تتضمن استعانه الفرد بوسائل صناعية لتحديد النسل كحبوب منع الحمل وعمليات التعقيم، والموانع الوقائية القائمة علي ماأسماه مالتس بالمانع والاكراه الأدبي مثال ذلك الامتناع عن الزواج أو تأخير سن الزواج.

ويري مالتس أن الحل الوحيد لتفادي ما قد تأتي به الموانع الايجابية هو اتباع الموانع الوقائية.

تقدير النظرية :

تعرضت نظرية مالتس لعدة انتقادات أهمها :

١-ساهم مالتس بنظريته في الدفاع عن الرأسمالية، فقد استندت المدرسة التقليدية علي نظرية مالتس للقول بأن سبب بؤس الانسان انما يرجع للانسان نفسه مادام أن تكوينه الجسماني والعقلي سيظل كما هو ، كما يرجع الى عدم أخذ الانسان نفسه

بالاكراه الأدبي ليحقق التوازن بين السكان والمواد الغذائية وبذلك أسقطت المدرسة التقليدية المسئولية عن النظام الرأسمالي.

الا أن استخدام الرأسماليين للنظرية لتدعيم مصالحهم شيء، وكون أن مالتس قد قصد بنظريته تدعيم النظام الرأسمالي شيء آخر. فمالتس لم يقصد بنظريته في الواقع الا أن يعالج ما يعتقده سببا في شقاء الانسان. أي بعبارة أخري فان هدفه هو خدمة الانسانية، ومن ثم لا يمكن القول بأنه قد ساهم بقصد في تدعيم الرأسمالية (١).

٢- لم يقدم مالتس دليلا علي أن تزايد عدد السكان يكون بنسبة متوالية هندسية.وان المواد الغذائية تكون بنسبة متوالية حسابية، صحيح أن عدد السكان يتزايد، وكذلك الموارد الغذائية تتزايد ولكن ليس طبقا لهذه الصيغ الرياضية.

٣ - استند مالتس في نظريته علي قانون تناقص الغلة، وهذا القانون يفترض ثبات المستوي الفني للانتاج وثبات كمية العناصر الأخري فيما عدا عنصر العمل. ولكن قيام الثورة الصناعية في أواخر القرن الثامن عشر والتقدم الهائل في الصناعة الذي شهدته السنوات الأولي من القرن التاسع عشر أدي الي زيادة هائلة في الانتاج تفوق بكثير معدلات السكان مما أدي الي رفع مستوي المعيشة. ففي معظم بلاد العالم وخاصة دول أوربا الغربية لم يكن التقدم وفقا علي الصناعة وحدها فقد شهدت الزراعة طوال القرن التاسع عشر والقرن العشرين تقدما فنيا اقترن بزيادة فى رؤوس الأموال التى تتعاون مع زيادة عنصر العمل في العملية الانتاجية مما أدي الى الحد من ثقل قانون تناقص الغلة.

ويلاحظ من ناحية أخرى أن ضرورات الحياة لاتقف عند المواد الغذائية مما يمكن أن تخضع لقانون تناقص الغلة، بل تتناول الثروة الحيوانية والسمكية من لحوم

(١) د. مصطفي كامل السعيد - ص ١٠٥.

وأسماك وألبان وهي لاتخضع لهذا القانون، كذلك تتناول عددا كبيرا من السلع الصناعية مثل المنسوجات. وفي هذا المجال قد تؤدي زيادة السكان الي تزايد الغلة لاتناقصها، وذلك أن تزايد السكان حتي اذا لم يكن مقترنا بارتفاع مستوي المعيشة يساعد علي زيادة حجم المشروعات والغالب يؤدي الي زيادة النتائج بنسبة أكبر من نسبة زيادة عنصر العمل.

٤ - لم يتنبه مالتس الي ظاهرة اجتماعية هامة لها أكبر الأثر في عدم سريان نظريته، وهي (انخفاض معدلات المواليد كلما ارتفع مستوي المعيشة وزاد متوسط الدخل). فمالتس حينما تنبأ بمعدلات تزايد السكان لم يأخذ في اعتباره الا الناحية البيولوجية وأهمل كلية الناحية النفسية علي الرغم مما لها من أهمية كبري في تحديد المواليد ومن ثم معدلات تزايد السكان. وقد أثبتت الاحصاءات أنه كلما ارتفع مستوي معيشة الأسرة وزاد الدخل الذي تحصل عليه كلما قل عدد أفرادها، ويرجع ذلك الي أن الاسرة الفقيرة تنظر الي الطفل باعتباره شخص قادر علي الكسب في المستقبل بينما تحاول الاسرة الغنية أن تحافظ دائما علي مستوي اجتماعي معين ومستوي خاص من الرفاهية لأولادها. فضلا عن أن اكتشاف الطرق الحديثة لتنظيم النسل أدي الي انخفاض معدلات تزايد السكان في كثير من الدول.[١]

علي اية حال يمكن القول أن نظرية مالتس لاتخلو من الصحة خاصة في الظروف التي سادت بريطانيا في النصف الثاني من القرن الثامن عشر حيث شهدت بريطانيا تطورات اقتصادية واجتماعية نتيجة للنمو الصناعي الذي بدأت ملامحه تمتد بسرعة والذي اقترن بزيادة عدد السكان بنسبة لم يستطع انتاج الأرض مجاراتها في

---

(١) د.علي لطفي، ص ٣٢٠ وما بعدها.

وقت لم تكن الثورة الصناعية قد أتت ثمارها بعد، وهذه الظروف هي التي أوحت الي مالتس بنظريته.

كذلك يمكن القول أن جوهر نظرية مالتس تنطبق اليوم علي معظم الدول النامية ولا سيما تلك التي تتزايد فيها عدد السكان بمعدل أكثر من زيادة المواد الطبيعية كالهند وأندونيسيا ومصر حيث تؤدي الموانع الايجابية من سوء التغذية وانتشار الأمراض المترتبة عليها عملها بالحد من السكان.

لذلك نجد أن هذه الدول تحاول استخدام الموانع الوقائية للتقليل من معدل زيادة السكان عن طريق تحديد النسل كما تحاول تطبيق الوسائل العلمية الحديثة لزيادة الانتاج الصناعي والزراعي

ويبدو من التقرير السنوي الذي نشرته منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة عن الموقف الزراعي في العام ١٩٦٤/٦٣ أن نظرية مالتس بدأت في الانطباق اذ جاء في هذا التقرير أن العالم قد أنتج خلال عام ١٩٦٤/٦٣ كمية الغذاء لكل فرد من السكان تقل عما أنتجه خلال عام ١٩٦٣/٦٢، فقد زاد تعداد السكان بنسبة ٢٪ تقريبا بينما انخفض نصيب الفرد من المواد الغذائية بنسبة ١٪ تقريبا.

ب- *النظريات المتفائلة في السكان*:

نتيجة لما حدث في القرن التاسع عشر والقرن العشرين من تقدم في الانتاج واقتران زيادة السكان في بعض البلاد بزيادة متوسط الدخل الفردي أن أخذت النظرة التشاؤمية التي أوحت الي مالتس بنظريته في السكان في الاختفاء لتحل محلها نظرة تفاؤلية. وأخذ كثير من الكتاب يرون في زيادة السكان سببا لزيادة الانتاج. وفي انكماش السكان سببا في نقص الانتاج. ومن أشهر هؤلاء الكتاب دركايم، ودبريل.

وسنعرض تباعا نظرية "دركايم" ثم نظرية "دبريل".

اولا : نظرية دركايم :

نشر دركايم نظريته في رسالة قدمها الي جامعة السوربون سنة ١٨٣٩ وعنوانها "العمل الاجتماعي".

وقد اعتبر دركايم أن زيادة السكان تؤدي الي تحقيق المزيد من تقسيم العمل بما يترتب عليه من تقسيم العملية الانتاجية الواحدة الي مراحل صغيرة ومتعددة وتوزيع كل مرحلة علي عدد من العمال، فاذا لم يوجد العدد الكافي من العمال فانه لايمكن الوصول بتقسيم العمل الي المدي المرغوب فيه،ويري دركايم أن تقسيم العمل يعتبر مفعولا طرديا لحجم السكان ودرجة كثافتهم يؤدي الي زيادة التقدم في كل ميادين الحياة للأسباب الاتية :

١- يؤدي تقسيم العمل الي أن يصبح الأفراد متعاونين يكمل بعضهم بعضا وبذلك يتحول أفراد المجتمع من متنافسين الي أفراد يقف بعضهم الي جوار البعض الآخر.

٢- يؤدي تقسيم العمل الي خلق حاجات جديدة للأفراد وتنوع الانتاج ويوفر للأفراد ما تتطلبه هذه الحاجات من وسائل لاشباعها.

٣- ينمي تقسيم العمل شخصية الفرد بما يؤدي اليه من تخصص والانسان المتخصص يكون أقدر علي الابتكار ويكون له قدرة أكبر علي التعبير عن أفكاره الشخصية.

٤- يعد تقسيم العمل مصدرا للتضامن الاجتماعي واساس النظام الأخلاقي، لأنه يساهم في الربط بين الفرد وعائلته ومجتمعه ووطنه.

ثانيا : دبريل :

دبريل هو أحد علماء الاجتماع البلجيكيين، وقد عرض نظريته في السكان في

مؤلفين له أحدهما صدر سنة ١٩٢٨ عن التقدم، والثاني صدر سنة ١٩٤٨ عن علم الاجتماع.

ونقطة البدء في نظرية دبريل هو أن التقدم والتأخر ليس من طبيعة الانسان، بدليل وجود فترات تقدم وتأخر في تاريخ الحياة البشرية ووجود حضارات مزدهرة في بعض البلاد في نفس الوقت الذي يوجد تأخر وتخلف في بلاد أخري. فلو كان التقدم والتأخر من طبيعة الانسان لكان من الواجب أن يكون تلقائيا، وحتميا وأن يوجد في كل مكان، في حين أن العالم لاتسوده أي من الظاهرتين بصفة مستمرة.

وترجع نظرية التقدم والتأخر الي وجود تحدي للانسان أو عدم وجوده. فوجود التحدي للانسان هو الذي يدفعه للتقدم، وعدم وجود التحدي له هو الذي يؤدي الي التأخر فالحرب مثلا تحديا للانسان تدفعه الي الاختراعات وتعبئة الجهود واتباع الاساليب العلمية مما يترتب عليه تواجد عناصر ديناميكية تدفع المجتمع الي التقدم والرخاء اذا ما انتهت الحرب وحل السلام.

كذلك التخلف الاقتصادي يمثل تحديا للدول الفقيرة يدفعها الي العمل بكل جهد لتحقيق التنمية الاقتصادية.

أما علاقة ذلك بمشكلة السكان. فهو أن زيادة السكان يحدث أزمة دائمة تؤدي الي انخفاض مستوي المعيشة نتيجة عدم كفاية الموارد لمقابلة حاجات الأعداد المتزايدة من السكان. ويمثل انخفاض المعيشة تحديا يدفع الانسان الي التفكير في وسائل جديدة لرفع مستوي المعيشة الي ماكان عليه. وما أن تبدأ دفعة الانسان نحو الاختراع والابتكار حتي تتولد العناصر الديناميكية اللازمة لتحقيق التقدم والارتفاع المستمر في مستوي المعيشة الي أن تصل الي أعلي مما كانت عليه قبل زيادة السكان.

ويستطرد دبريل في شرح نظريته، فيقسم الأفراد والجماعات الي مجموعتين :

الأولي : مجموعة القائمين وهم الذين يشغلون مراكز أساسية في المجتمع ويحتلون

الصف الأول ويسيطرون علي الجزء الاكبر من الثروة.

والثانية : مجموعة القادرين وتتكون من الشباب من أبناء البلد ممن وصلوا سن العمل وانهوا دراساتهم ومن المهاجرين الي البلد الذين وفدوا من الخارج. وهؤلاء يشعرون بالنقص ويتطلعون الي احتلال مكانة القائمة مما يدفعهم الي ايجاد الاختراعات والابتكارات.

والخلاصة أن نظرية دبريل تري أن زيادة السكان هي المحرك الي التقدم وعلي العكس من ذلك فان تناقص السكان في مجتمع ما يؤدي الي نقص الأيدي العاملة وهجر الأعمال الدنيا والقضاء علي روح المغامرة وروح المشروع، والجنوح الي العزلة ومن شأن ذلك عدم التفكير في ايجاد وسائل جديدة لرفع مستوي المعيشة والاكتفاء بالوسائل الفنية القائمة فضلا عن عدم انتفاع الجماعات بقوة الغير وكفاءاتهم الا بدرجة محدودة.

الحجم الأمثل للسكان :

يري بعض الكتاب أن ثمة حد أقصي من الوجهة الاقتصادية لعدد السكان في كل دولة. هذا الحجم هو ما يسمي بالحجم الأمثل للسكان. وسمي بالأمثل لأن كل زيادة أو نقصان في عدد السكان يؤدي الي تناقص في متوسط الناتج الفردي. فاذا زاد عدد السكان في دولة عن الحد الامثل تسمي هذه الحالة بحالة كثافة السكان، واذا قل عدد السكان في دولة الحجم الأمثل تسمي هذه الحالة خفة السكان.

وقد تعددت المعايير الاقتصادية لتحديد الحجم الامثل للسكان. ومن هذه المعايير :

اولا : معيار كثافة السكان : ويقوم هذا المعيار علي أساس معرفة نسبة عدد السكان في اقليم معين الي مساحة الاقليم الذي يعيش فيه هؤلاء السكان. أي معرفة عدد السكان في الكيلو متر المربع في الاقليم. وهذا المعيار يقوم علي أساس حسابي

ولا يؤخذ في الاعتبار الامكانيات الاقتصادية.

فقد تزيد كثافة السكان في الكيلو مترالمربع. ومع ذلك قد تكون الكثافة مناسبة لظروفه الاقتصادية بسبب كثرة موارده وعدم وجود القوة العاملة الكافية لاستغلالها فضلا عن أن اختلاف الموارد بين الاقاليم المختلفة تؤدي الي اختلاف الحجم الأمثل من بلد لاخر.

ثانيا: *معيار البطالة* : يفترض هذا المعيار وجود علاقة بين حجم القوة العاملة وفرص العمل المتاحة لهم. فاذا كان حجم القوة العاملة أكبر من فرص العمل المتاحة لهم فان ذلك يؤدي الي قيام البطالة المتوطنة في الاقليم ومن ثم زيادة عدد السكان عن الحجم الامثل. وعلي العكس اذا كان حجم القوة العاملة أقل من فرص العمل المتاحة لهم. فان معني ذلك وجود نقص في عدد السكان عن الحجم الامثل. أما اذا كان حجم القوة العاملة مناسبا لفرص العمل فانه يمكن القول بأنه لاتوجد بطالة ، ومن ثم فان معني ذلك الوصول الي الحجم الأمثل. وقد لاقي هذا المعيار قبولا في انجلترا فيما بين الحربين العالميتين الماضيين.

وقد وجهت الي هذا المعيار عدة انتقادات من بينها أن البطالة قد لا تعود الي الزيادة في عدد السكان بل الي سوء توزيع القوي العاملة بين فروع الانتاج المختلفة بحيث يمكن القضاء عليها عن طريق اعادة توزيع القوي العاملة دون تخفيض عدد السكان. فضلا عن أن بعض البلاد قد لا تعاني ظاهريا مشكلة البطالة ولكنها في الواقع تعاني من مشكلة انتشار ظاهرة البطالة البنيانية التي تتخذ صور البطالة المقنعة. وهذه البطالة المقنعة تتمثل في تحول العمال المتعطلين الي أشغال منحطة أقل انتاجية من أعمالهم الأصلية. وتبدو هذه البطالة اذا أمكن انتاج نفس الحجم من السلع بعدد أقل من العمال المشتغلين دون تغيير في حجم عناصر الانتاج الأخري. فاذا أخذنا بهذا المعيار فمعني هذا القول بعدم تعدي حجم السكان الحجم الأمثل لعدم

وجود بطالة ظاهرة، في حين أن هناك بعض السكان لسنا في حاجة الي أعمالهم، وأخيرا فان هذا المعيار لايمكن تطبيقه في حالة البلاد التي تعاني البطالة وعلي الرغم من ذلك فان مستوي المعيشة فيها أكثر انخفاضا من بعض البلاد التي تعرف البطالة.

ثالثا: معيار متوسط نصيب الفرد من الدخل (الناتج) القومي:

ويرتبط هذا المعيار بالانتاج. فالحجم الامثل للسكان يمكن تعيينه بالنظر الي نسبة سكان الدولة الي مواردها الطبيعية بحيث تسمح بتحقيق أكبر ناتج متوسط لكل فرد من السكان . فاذا كان عدد السكان أقل من ذلك الحجم فانهم لن يستطيعوا استغلال موارد بلادهم الطبيعية علي أحسن وجه كما أنه اذا جاوز عددهم ذلك الحجم فان دخل كل منهم سيكون أيضا أقل مما يجب. أما اذا كان عدد السكان الذي يؤدي بوجوده وباستخدامه الموارد المتاحة له ومستوي الفن الانتاجي السائد الي تحقيق أقصي حد ممكن من الناتج المتوسط للفرد فان هذا يسمي بالحجم الأمثل للسكان.

الفصل الثالث

رأس المال

تعريف رأس المال :

يختلف مدلول رأس المال باختلاف الكتاب والموضوعات التى يتناولها ويمكن أن نميز بين عدة معانى لرأس المال.

فقد يقصد **برأس المال فى الانتاج** أن مجموعة الأموال المنتجة التى لايراد بها إشباع حاجة مباشرة بل يقصد بها المعاونة فى إنتاج أموال أخرى ومثال ذلك الآلات والمواد الأولية والسلع نصف المصنوعة .

وقد يكون المقصود **برأس المال** الكاسب الأموال التى تغل لصاحبها دخلا ولو لم تستخدم فى الانتاج.

كذلك قد يراد **برأس المال** مجموعة الأموال التى يملكها شخص معين أو هيئة معينة فى لحظة معينة.

وعلى أية حال فإنه ما يهمنا هو رأس المال المنتج بأعتباره عنصرا من عناصر الانتاج وهوالذى سنتناوله تفصيلا.

اقسام رؤوس الاموال :

تقسيم رؤوس الأموال المنتجة أقساما عديدة نذكر أهمها :

١ - **راس المال الثابت وراس المال المتدوال : فالنوع الأول هو الذى يستخدم فى الانتاج أكثر من مرة دون أن يتغير شكلة مثل المبانى والآلات. والنوع الثانى هو الذى يستخدم فى الانتاج مرة واحدة كالفحم.**

وتبدو أهمية هذه التفرقة من عدة وجوه : فرأس المال المتداول يستخدم فى أغراض مختلفة ، أما رأس المال الثابت فيستخدم فى نوع واحد من الانتاج. كذلك فإنه عند احتساب نفقة إنتاج سلعة معينة تدخل فى هذه النفقة ثمن جميع رأس المال المتداول الذى يستخدم فى إنتاجها، فالفحم والمواد الخام تدخل بتمامها فى نفقة الانتاج. أما رأس المال الثابت فلا يحتسب الأجر من قيمة نفقة الانتاج وهو قيمة قسط الاستهلاك السنوى.

٢ - **راس المال العينى وراس المال القيمى او النقدى** : فالنوع الأول يشمل ألأموال التى تستخدم فى الانتاج بذاتها كالمبانى والالات، أما النوع الثانى فيشمل هذه الأموال مقدرة بالنقود.

٣ - **راس المال الخاص وراس المال المقترض** : رأس المال الخاص فيتمثل فيه مجموع ما يملكه المشروع من أموال يخصصها للانتاج. وإذا استعان المشروع للحصول على المال بالاقتراض من الغير فيسمى رأس المال فى هذه الحالة برأس المال المقترض.

٤ - **راس المال الاصلى وراس المال المكتسب** : فالأول الذى يقدمة صاحب المشروع أو الشركة فيه عند تكوينهم المشروع أو بعد ذلك. أما الثانى فيتكون من مجموع الأرباح التى يحتفظ بها المشروع كرصيد احتياطى.

تكوين رؤوس الاموال :[1]

لكى تتكون رؤوس الأموال المستخدمة فى الانتاج فى الجماعات الحديثة لابد من تعاقب عمليتين : عملية الادخار أى الامتناع عن إنفاق جزء من الدخل فى

---

(١) د. محمد حلمى مراد، ص ٢٠٥، د. إسماعيل صبرى عبد الله، ص ١٢ وما بعدها، د. جابر جاد، د. سعيد النجار، ص ٥٧ وما بعدها.

الأغراض الاستهلاكية الحاضرة والاحتفاظ به للمستقبل ثم عملية الاستثمار أي توجيهه لانتاج رؤوس الأموال ، وبمعنى آخر للحصول على العناصر اللازمة للانتاج.

وسنتناول فيما يلى كلا من هاتين العمليتين :

اولا الادخار :

ذكرنا أن **الادخار** هو الامتناع عن إنفاق جزء من الدخل فى الأغراض الاستهلاكية الحاضرة والاحتفاظ به للمستقبل. فلو استهلك الافراد جميع دخولهم لما أصبح لرأس المال أى وجود.

والادخار قد يكون اختياريا وهو الأصل، فالافراد يفاضلون بين المنفعة الحاضرة التى تعود عليهم من إنفاق كل دخولهم وبين المنفعة المستقبلة التى سوف تعود عليهم من إنفاق الجزء الذى إحتفظ به للمستقبل فى وقت لاحق، فإذا كانت المنفعة الحاضرة أكبر من منفعته المستقبلة عمد الأفراد الى إنفاق كل دخولهم وعدم الاحتفاظ بجزء منها للمستقبل، وإذا كانت المنفعة المستقبلة أكبر من المنفعة الحاضرة فإن الأفراد يرون أن من مصلحتهم الاحتفاظ بهذا الجزء للمستقبل.

وأهم العوامل المؤثرة فى الادخار الاختيارى فى مجتمع معين هى :

١ - **مقدار الدخل القومى** أى مقدار الزيادة فى الأموال - أى كمية السلع والخدمات التى تترتب على عمليات الانتاج التى يقوم بها خلال السنة كل سكان الدولة فإذا ارتفع الدخل القومى نتيجة لزيادة الانتاج فى الدولة زاد الادخار والعكس صحيح.

٢ - **كيفية توزيع الدخل القومى** : يعتبر الغنى أقدر من الفقير على الادخار لأن دخل الفقير يمثل الحد الأدنى للمعيشة بحيث لا يمكن ادخار جانب منه الا بالتنازل عن إشباع حاجاته الأساسية. أما الطبقات ذات الدخول المتوسطة والكبيرة فتستطيع

أن تدخر وأن تميل الى الادخار. ويتفرع على ذلك أن التقريب بين دخول الطبقات يؤدى الى انقاص الادخار، الا أذا كان الدخل القومى من الضخامة بحيث يكون نصيب كل فرد منه كبيرا بالرغم من توزيعه عليهم بقدر متفاوت، فيتمكن كل منهم من ادخار جزء من دخله إذا شاء.

٣ - **ميول الافراد واستعدادهم** : من الأفراد من يتمادون بالتفكير فى المستقبل والتضحية بالحاضر. وقد يكون ذلك من طبائعهم أو تحت تأثير عوامل خاصة كالرغبة فى الاحتياط للمستقبل أو الاستثمار والحصول على فوائد وأرباح مجزية أو للمباهاة والتغلب على الخصوم فى حلبة المنافسة وهناك أفراد يميلون الى تفضيل الاستهلاك العاجل على استهلاك أوفر ولكنه مؤجل.

٤ - **تنظيم الاسواق المالية والنقدية** : مما يشجع على الادخار وجود أسواق مالية ونقدية منظمة يستطيع فيها المدخرون عرض رؤوس أموالهم فيها، فيستثمرونها فى بعض الاوراق التجارية والتسليف على سنوات، وهى شراء أسهم المشروعات وسنداتها، وفى غير ذلك من وسائل الاستثمار الأخرى.

٥ - **سعر الفائدة** : يقصد بسعر الفائدة النسبة المئوية التى تدفع سنويا مقابل إستخدام رأس المال.

ومن الملاحظ أن ارتفاع سعر الفائدة يشجع الأفراد على الادخار رغبة منهم فى الحصول على الزيادة فى السعر، والعكس صحيح. غير أن هذا العامل الذى كان يعد فيما مضى العامل الأول ذا الاثر الفعال فى معدل الادخار، أصبح ينظر اليه الان نظرة ثانوية. فقد ذكر الاقتصادى "كينز" أنه لا يتصور تغيير عدد كبير من الناس من مستوى معيشتهم لأن سعر الفائدة انخفض من ٥٪ الى ٤٪ أو ارتفع من ٤٪ إلى غير أنه يمكن للتغير الذى يطرأ على سعر الفائدة أن يحدث مثل هذا الأثر إذا كان واسع المدى وبنسبة كبيرة وملموسة.

والادخار قد يكون إجباريا، ويقصد به ذلك النوع من الادخار الذى يفرض على الأفراد ولا يترك لمشيئتهم. ومن قبيل ذلك ما تجريه الحكومة من إدخار إجبارى عن طريق ضرائب تفرضها وتستعمل حصيلتها فى إنتاج بعض رؤوس الأموال كفتح الشوارع والطرق الجديدة، وقد يأخذ القرض الاجبارى شكل اقتطاعات خاصة بمعاشات وادخار وتأمين موظفى الدولة، وقد تلجأ الشركات المساهمة الى الاحتفاظ بجزء من أرباح المساهمين وعدم توزيعه ليكون احتياطيا لها.

ثانيا: الاستثمار:

لا يكفى الادخار وحده لتكوين رؤوس الأموال، وإنما يجب أن توجه المدخرات الى مشروعات تعمل على إنتاج رؤوس الأموال. أما إذا وجه المدخر أمواله الى الاستهلاك أو إحتفظ بما ادخره كاحتياطى للظروف الطارئة فإن هذا الإدخار لا يؤدى الى تكوين رؤوس الاموال وبمعنى آخر لا يؤدى الى الاستثمار. وعلى العكس توجد رؤوس الأموال. إذا قام المدخر بأستخدام ما ادخره فى مشروع خاص فى إنتاج رؤوس الاموال المنتجة، أو استثمر ادخاره فى مشروع من هذا القبيل أنشأه سواه.

ويتولى مهمة إنشاء المشروعات فى المجتمع الرأسمالى عاده المنظمون. أما فى المجتمع الاشتراكى فتتولى السلطة المركزية تحديد الأموال التى يراد إنتاجها خلال مدة مقابلة. فإذا أرادت المزيد من رؤوس الأموال المنتجة كالالات مثلا حدت من إنتاج أموال الاستهلاك حتى تستطيع تحرير بعض القوى وبعض المواد الأولية وتوجيهها لهذا الغرض.

ويجب أن نفرق بين استثمار النقود وبين توظيفها. فالشخص الذى يشترى سهما من أسهم الشركات الموجودة فعلا المتداولة فى البورصة، يقوم بعملية توظيف النقود لأنه يستخدمها استخداما يدر عليه دخلا. ولكن هذه العملية لا تعد فى نفس

الوقت استثماراً للنقود لأنه لا يوجد خلق لرأس مال جديد وإنما مجرد حلول مساهم قديم. وعلى العكس من ذلك، فإن شراء أسهم إصدار جديد لإنشاء مشروع إنتاجي، يعتبر توظيفا للنقود من جانب المدخر وهو فى نفس الوقت عملية استثمارية لأن المدفوع سيؤدى الى خلق رأس مال جديد.

وعلى أية حال، فإن العوامل المؤثرة فى الاستثمار تتوقف على نتيجة الموازنة بين سعر الفائدة والكفاية الحدية لرأس المال، أى الموازنة بين الثمن الذى يدفعه صاحب المشروع للمدخرين نظير إقراضهم أياه المبالغ اللازمة لإنشاء المشروع أو الثمن الذى يمكن أن يحصل عليه لو أقرض مدخراته للغير بدلا من استثمار فى مشروعة وبين نسبة الربح الذى يريد صاحب العمل الحصول عليه من هذا الاستثمار الجديد ومن الطبيعى أن يوجد استثمار طالما كانت الكفاية الحدية لرأس المال أكبر من سعر الفائدة، والعكس صحيح.

وظيفة راس المال:

يؤدى استخدام رأس المال المنتج الى التوفير فى الوقت والتقليل من المجهود البشرى والتمكن من زيادة المنتجات عن طريق استخدام الالات وتقسيم العمل بين عناصر الانتاج المختلفة. كما يساعد كثرة إستخدام رؤوس الأموال فى الانتاج الحديث أن يصبح هذا الانتاج قائما على التنبؤ بما يحتمل أن تكون عليه حالة الطلب فى المستقبل.

وفى هذا الصدد يفرق بين الانتاج المباشر والانتاج غير المباشر (الدئر) فيقصد بالأول أموال الاستهلاك دون الاستعانة بمال وسيط وإن كان يمكن الاستعانة بوسائل بدائية مثل صيد الاسماك باليد. أما الانتاج غير المباشر أو الدائر فهو الانتاج الذى لا يتم مباشرة بل يستغرق وقتا أكبر ويتم بالاستعانة برأس مال وسيط يستخدم فى إنتاج السلع الاستهلاكية بعد ذلك.

الالات والاثار المترتبة عليها:

دراسة الالات متصلة بدراسة رأس المال لأنها نوع من رأس المال الثابت وقد ترتب على استخدام الالات آثار من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية تتلخص فى زيادة الانتاج وتخفيض أسعار المنتجات والتوفير فى المجهود ودقة الصنع وزيادة حجم المشروعات وتسهيل وسائل المواصلات مما ينتج عنه اتساع نطاق السوق. وقد أثرت الآلات فى حالة العمال سواء فى المدة القصيرة أو المدة الطويلة. ففى المدة القصيرة يؤدى استعمال الالات الى البطالة وإلى تخفيض الأجور نظرا لقلة الطلب على العمل وكثرة الأيدى العاملة الرخيصة، ولكن فى المدة الطويلة تزول أو تخف حدتها، فاستخدام الآلات يؤدى إلى إيجاد أعمال جديدة أو يخفض أسعار السلع فيستفيد منها العمال كمستهلكين، كما يترتب على انخفاض أسعار السلع زيادة الطلب عليها فيعمل المنتجون على زيادة الانتاج ويستخدمون عمالا جددا. على أن الدولة الحديثة سنت تشريعات لحماية العمال وتأمينهم ضدالعجز والمرض والبطالة والشيخوخة وبذلك زال جزء من المساوئ التى كانت سببا فى الشكوى. على أن هذا لاينفى أن استخدام الالات فى الانتاج قد ترك أثارا عميقة فى البنيان الاجتماعى، وقد ترتب على كثرة استخدام الالات فى الصناعة الى ارتفاع أجور العمال وتخفيف المجهود العضلى وزيادة عدد المشروعات الكبيرة و،اتساع الهُوة بين العمال وأرباب الأعمال ونمو روح العداء بين الطائفتين.

الفصل الرابع

التنظيم

المنظم هو أساس النظام الاقتصادى، ويلعب دورا خطيرا فى إنتاج الثروة وتوزيعها فهو الذى يقوم بجمع عناصر الانتاج من طبيعة وعمل ورأس مال لانتاج السلعة والخدمة المراد إنتاجها بقصد الحصول على ربح متحملا فى مقابل ذلك مخاطر الانتاج. وهو الذى يقوم بتوزيع المقابل لعناصر الإنتاج فيعطى للأرض ريعا وللعمل أجرا ولرأس المال فائدة، ويحتفظ لنفسه بمقابل هو ما يسمى بالربح.

وتجدر الاشارة هنا الى النظرية الحديثة فى التنظيم الذى نادى بها جوزيف شومبيتر ترى أن المنظم يعتبر الأساس الذى تقوم عليه عملية النمو الاقتصادى فهو لايقوم فقط بالتأليف بين عناصر الانتاج بنسبة معينة بغرض الحصول على أكبر ربح ممكن. ولكنه كذلك يبتكر ويجدد ويحاول التنبؤ بالظروف المستقبلية ويستعد لها، فهو يسعى لانتاج مال جديد كادخال طريقة جديدة في الانتاج أو فتح منفذ جديد أو اكتشاف مورد جديد لمادة أولية لاقامة تنظيم إقتصادى جديد مثل الاحتكار، وهو بذلك يحاول تخفيض تكاليف الانتاج بشتى الطرق والوسائل.

(أ) اشكال المشروعات:

سنتناول فيما باختصار أشكال هذه المشروعات.

١ - المشروعات الفردية :

يقوم بمهمة التنظيم فى هذه المشروعات شخص واحد يكون فى الغالب منظما للمشروع وقائما بالعمل فيه. وكثيرا ما يساهم صاحب المشروع فى العمل الادارى لمشروعه ولا ينفى مثل هذا العمل عن المشروع صفة المشروع الفردى إذ لايزال المنظم الذى يتحمل مخاطر الانتاج هو الفرد صاحب المشروع.

٢ - المشروعات الجماعية الخاصة :[١]

هذه المشروعات هي التى تكون مملوكة لجماعة من الافراد ملكية خاصة وهى تهدف الى تحقيق أقصى ربح ممكن. والغالب أن تتخذ هذه المشروعات شكل الشركات.

وهذه الشركات تنقسم أساسا الى شركات أشخاص وشركات أموال :

أ - **شركات الاشخاص** : وقد سميت هذه الشركات بشركات الأشخاص لأن الاعتبار الشخصى يلعب المقام الاول فى هذه الشركات. وأهم هذه الشركات شركات التضامن وهى تضم شركاء متضامنين يسألون جميعا عن ديون الشركة مسئولية تضامنية فى كل أموالهم وتعد شركة التوصية البسيطة من شركات الأشخاص وهى تضم نوعين من الشركاء شركاء موصون تتحدد مسئوليتهم، بقيمة حصصهم ولا تتعداها، ويحرمون من إدارة الشركة وشركاء متضامنون حكمهم حكم الشركاء المتضامنين فى شركات التضامن.

ب - **شركات الاموال** : وهى تقوم أساسا على جمع الأموال وحشد المدخرات للقيام بالمشروعات الكبيرة. ولايقوم فيها الاعتبار الشخصى بل يتقدم الاعتبار المالى الى المرتبة الأولى. وأهم هذه الشركات هى الشركة المساهمة وهى شركة ينقسم رأسمالها الى أسهم متساوية القيمة وتكون قيمة السهم صغيرة فى متناول الجمهور المكتتبين ولاتتعدى مسئولية المساهم قيمة أسهمه في الشركة ويجوز فى هذه الشركات أن تتناول الأسهم بحرية دون أن ينال ذلك من كيان الشركة ..... ويتم انتقال الأسهم بالتنازل فى دفتر الشركة عن الاسهم الاسمية ومجرد التسليم فى الاسهم

---

(١) راجع : الدكتور أكثم الخولى - دروس فى القانون التجارى الجزء الثانى ١٩٦٩، ص ١١ (ص٥٣).

لحاملها.وكذلك لايؤثر فى الشركة موت أحد المساهمين أو فقد أهليته أو افلاسه لأن هذه الأمور جميعا لاتمس فى شئ ذمة الشركة ولا ضمان دائنيها الذين لايعتدون على الذمم الشخصية للشركاء. وقد تحتاج الشركة بعد تكوينها الى مبالغ جديدة وهى تستطيع عن طريق اصدارأسهم جديدة تعادل قيمتها المبلغ المطلوب وقد تصدر سندات بقيمتها. والسند عبارة عن ورقة مالية مثل السهم ولكن الملاحظ أن حامل السند دائن للشركة بخلاف المساهم فانه يعتبر شريكا في الشركة. ويترتب على ذلك أن حامل السند ليس له نصيب في أرباح الشركة انما يتقاضي فائدة وليس له حق الاشتراك فى ادارة الشركة بينما حامل السهم يشارك فى أرباح الشركة وفى ادارتها.

ومن مزايا الشركات المساهمة مايأتي:[1]

١- أن الكثير من المشروعات يحتاج لرؤوس أموال كبيرة والشركة المساهمة تستطيع أن تجمع هذه الأموال الكبيرة بسهولة نسبية. وترجع سهولة جمع المال عن طريق الشركة المساهمة الى عدة عوامل.

أ- أن الاسهم التي تصدرها هذه الشركات زهيدة بحيث يستطيع المدخرون كافة صغارهم وكبارهم الاكتتاب فيها.

ب- أنها الطريقة المثلى لاستثمار أموال الرأسماليين اذ يتمكن المستثمر من استرجاع أمواله اذا شاء عن طريق بيع أسهمه فى البورصة، كما أن مسئوليته، محدودة بقدر ماااكتتب من أسهم.

جـ- أن هذه الشركات تستثمر فى عملها فترة طويلة دون نظر الي الاعتبارات الشخصية للمساهمين كموت أو افلاس المساهمين.

---

(١) د. ،حسين خلاف، ص ١٣٣ وما بعده، دكتورين جابر جاد. سعيد النجار، ص ١١٤ وما بعدها.

ولكن هذه الشركات لها عيوب أهمها :

أ- قد يكون فى تكوين الشركات المساهمة طريقة الى سلب المدخرين أموالهم عن طريق الاعلان عن تكوين شركة وهمية تطرح أسهمها فى السوق ثم يعمد المؤسسين الى رفع أسعار الاسهم بصورة مصطنعة كأن يوزعوا أرباحا صورية حتى اذا ماتحقق الارتفاع أخذوا فى بيع الاسهم رويدا رويدا فيحققون بذلك أرباحا طائلة حتى اذا ماتخلصوا منها هبطت أسعارها الي الحضيض.

ب- قد لايعنى المساهم بالمصلحة الحقيقية فهو لايهمه الا الحصول على أكبر ربح عاجل، رغم أن مصلحة الشركة قد تقضى بعدم توزيع أرباح أو بتوزيع أرباح قليلة لعدد معين من السنين حتى تتمكن الشركة من تكوين احتياطي لها أو لغير ذلك من الأسباب.

جـ- أن ادارة الشركة والاشراف على أمورها لا يتولاها غالبية المساهمين وانما قلة منهم تستقل بتيسير ادارة الشركة بالتعاون مع أعضاء مجالس الادارة كلهم أو بعضهم كما قد يستقل مجلس الادارة أو بعض الأعضاء فيه استقلالا فعليا بالأمر كله فى الشركة.

د- كثيرا ماتتعارض المصالح المختلفة للشركة مما يؤدى الى تعثر سياستها وعدم نجاحها.

وقد كانت هذه العيوب من أهم الأسباب التى دعت الى تدخل المشرع فى مختلف الدول لتنظيم هذه الشركات.

جـ- شركات تجمع خصائص شركات الاشخاص وشركات الاموال : يوجد نوع ثالث من الشركات ذات الطبيعة المختلطة يتوسط بين شركات الاشخاص وشركات الأموال ويأخذ من خصائص النوعين. ومن هذا القبيل أولا شركات التوصية بالأسهم وهي

لاتختلف عن شركات التوصية البسيطة الا فى أن حصص الشركاء الموصين فيها تتخذ شكل أسهم قابلة للتداول ولا تختلف عن الاسهم فى شركات المساهمة. أما الشريك أو الشركاء المتضامنون فى هذه الشركات، فيسرى عليهم ما يسرى علي الشركاء المتضامنين في شركات التوصية البسيطة. والقاعدة العامة أن هذه الشركات تخضع للاحكام المقررة بشأن الشركة المساهمة الا ما استثني بنص خاص. أما النوع الثاني من الشركات ذات الطبيعة المختلطة فهي الشركة ذات المسئولية المحدودة وهذه الشركة لا يجوز أن يزيد عدد الشركاء فيها عن الخمسين وتكون مسئولية كل شريك محدودة بقيمة حصته. وتقترب هذه الشركة من شركات الأموال من حيث نظام ادارتها ومن حيث تحديد المسئولية فيها. وحصة الشركاء غير قابلة للتداول بالطرق التجارية بل يخضع تداولها لقيود معينة، فضلا عن أن القانون يحرم عليها أن تلجأ الي الادخار العام بطرح الاكتتاب في أسهم أو سندات.

٣- المشروعات التعاونية [١]:

لايوجد تعريف جامع للمشروعات التعاونية حيث أنها متعددة ومختلفة سواء من حيث الغرض أو من حيث تكوينها.

وفي رأينا أن المشروعات التعاونية رغم اختلافها في الاغراض وفي التكوين الا أنها تتفق جميعا في أنها تتبع مجموعة من المباديء اصطلح علي تسميتها بمباديء التعاون.

المباديء التعاونية :

اثر جدل كبير بين القادة والكتاب التعاونيين حول ترتيب أهمية هذه المبادىء،

(١) راجع تعريف التعاون وأنواع الجمعيات التعاونية وأوجه التفرقة بين الجمعيات التعاونية والمشروعات الخاصة في كتابنا في التعاون عام ٨٦/ ١٩٨٧.

وعلي مايترتب علي مخالفتها من الانحراف عن الطريق التعاوني. وما يعد منها ثانويا لا يترتب علي الخروج عليها أي انحراف عن الطريق التعاوني.

وقد قام الحلف التعاوني الدولي الذي أقيم عام ١٨٩٥ والذي يتخذ مقره لندن ببحث هذا الخلاف في مؤتمره الثالث عشر في ڤينا سنة ١٩٣٠، وتوالت اجتماعاته الي أن انتهي برأي قاطع في مؤتمر باريس الذي انعقد سنة ١٩٣٧ وتقرر فيه تقسيم هذه المبادىء الي قسمين :

القسم الأول **:** المبادىء الأساسية، وتشمل باب العضوية مفتوح، والسيطرة الديمقراطية، والعائد علي المعاملات، والفائدة المحدودة علي رأس المال.

القسم الثاني **:** المبادىء الثانوية، وتشمل التعامل نقدا، الحياد الايجابي والديني، ونشر الثقافة التعاونية.

ونستعرض فيما يلي باختصار مبادىء التعاون :

المبادىء الأساسية في التعاون :

١- باب العضوية مفتوح :

يقصد بهذا المبدأ أن يكون باب العضوية في الجمعية التعاونية مفتوحا في أي وقت بحيث يمكن لأي شخص الانضمام الي الجمعية وأن يباح الانسحاب من عضوية الجمعية في أي وقت.

وحكمة هذا المبدأ هوأن أصحاب المشروعات الرأسمالية يهدفون في تحديد عددهم وخفضه الي أقصي حد ممكن مضاعفة نصيب كلا منهم في الربح. ولكن المشروعات التعاونية هدفها تحقيق مصلحة الجماعة مما يقتضي زيادة عدد المساهمين في الجمعيات التعاونية الي أقصي حد ممكن فضلا عما يترتب علي ذلك من تخفيض النفقات العامة.

وقد نصت المادة ١٦ من قانون التعاون الاستهلاكي المصري الحالي علي أن يتكون رأس مال الجمعية التعاونية الأساسية من أسهم اسمية غير محدودة العدد وغير قابلة للتجزئة قيمة كل منها مائة قرش تؤدي قيمتها بالكامل عند الاكتتاب.

وتكون قيمة الأسهم في الجمعيات الطلابية خمسة وعشرون قرشا ويجوز للاتحاد التعاوني الاستهلاكي المركزي أن يعين حدا أدني لرأس مال التأسيس.

كما يجوز مطالبة عضو الجمعية بزيادة قيمة اكتتابه بنسبة ما يؤدي له من خدمات بحيث لاتجاوز عشرة أمثال اكتتاب كل عضو.

ولا يجوز الحجز علي أسهم رأس المال الا وفاء لمستحقات الجمعية قبل العضو. ويجوز في الجمعيات التي لاتحقق أعمالها بطبيعتها فائضا كافيا أن تحدد بجانب أسهم رأس المال اشتراكات ينص عليها في النظام الداخلي.

وتنص المادة ١٩ أولا من قانون التعاون الزراعى على أن رأس المال المسهم يتكون من عدد غير محدود من الأسهم. ويحدد النظام الداخلى للجمعية قيمة السهم بحيث لا تقل عن جنيه.

وقد نصت المادة ٥ أ من قانون التعاون السودانى صراحة على مبدأ الباب المفتوح حين ذكرت أن الجمعيات التعاونية تعمل وفقا لمبدأ باب العضوية المفتوح وذلكبأن يتكون رأس مال الجمعية التعاونية من أسهم غير محددة العدد ويكون لكل شخص حق الاكتتاب فيها والتنازل عنها لأى شخص أخر.

(أ) اباحة الانضمام لعضوية الجمعية التعاونية :

لكل شخص الحق فى الانضمام الى الجمعية التعاونية فى أى وقت مقابل دفعة سهم من أسهم الجمعية على الأقل، وتكون قيمة السهم الجديد بنفس القيمة الاسمية التى صدر بها السهم عند تأسيس الجمعية.

ويترتب على تطبيق هذه القاعدة ما يأتي:

١ - تمتع الأعضاء الجدد بنفس الحقوق التى يتمتع بها الاعضاء المؤسسين للجمعية.

٢ - عدم تداول أسهم الجمعيات التعاونية فى بورصات الأوراق المالية لأن من يريد شراء أسهم يستطيع أن يلجأ الى الجمعية مباشرة فتصدر له الأسهم التى يريدها بالقيمة الاسمية.

٣ - لكل شخص الحق فى الانضمام الى الجمعية دون النظر الى الدين أوالجنس أو اللون أو الميول السياسية أوالمهنية.

غير أن بعض الجمعيات تقيد العضوية فيها بسبب ضعف امكانياتها الفنية. فمثلا قد تقيد الجمعيات التعاونية لبناء المساكن العضوية فيها بعدد القطع من الأرض المخصصة للتملك، وقد تقيد الجمعيات الزراعية للجرارات الميكانيكية بسبب قلة ما لديها من جرارات لفلاحة أراضى الأعضاء.

٤ - الانضمام الى الجمعية يكون اختياريا أى بمحض إرادة العضو. على أن المادة ١٨ من قانون الاصلاح الزراعى المصرى رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ تجعل العضوية اجبارية فى جمعيات الاصلاح الزراعى لكل من وزعت عليه مساحة من الأراضى المستولى عليها تطبيقا لقوانين الاصلاح الزراعى أو أن يكون غير مالك لأكثر من خمسة أفدنة من الأراضى الزراعية أو ما فى حكمها بغض النظر عن التوزيع عليه، والحكمة من ذلك هو مواجهة ظروف تفتيت الملكية نتيجة توزيع الأراضى المستولى عليها على صغار الفلاحين، ولأن الوعى التعانى فى الريف لم يبلغ الدرجة اللازمة لانتشار التعاون مع ضرورته الملحة لصالح الانتاج القومى ولصالح المزارعين. كذلك تنص المادة ٩٤ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤.على أن يكون مستأجروا الأراضى الزراعية والصحروية التى تسرى

عليها أحكام هذا القانون ومن تؤول اليهم ملكيتها أعضاء بحكم القانون فى الجمعية التعاونية الزراعية التى تحددها وزارة الاصلاح الزراعى واستصلاح الأراضى.

والواقع أنه ظهر فى السنوات الأخيرة اتجاه نحو جعل الانضمام إجباريا بالنسبة لبعض الجمعيات التعاونية لتوزيع الكهرباء فى بلچيكا التى تنضم اليها البلديات ولا يفيد المقيمون فى دائرتها من توزيع الكهرباء الا إذا كانوا أعضاء فيها، والجمعيات التعاونية للاصلاح الزراعى فى ايطاليا.

٥ - عدم جواز تعليق الاشتراك فى الجمعية التعاونية على الاكتتاب فى عدد معين من الأسهم. وقد نصت المادة ٦ من قانون التعاون المصرى رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ على ذلك بقولها : "لا يجوز تعليق الدخول فى الجمعية على الاكتتاب فى أكثر من سهم واحد" بل أجازت المادة ٥ من القانون للجمعية التعاونية أن تؤدى قيمة أسهمها على أقساط بشرط ألا يقل ما يؤدى عند الاكتتاب عن ربع قيمة السهم وأن يعين نظام الجمعية أجلا أقصى لأداء باقى قيمة الأسهم المكتتب فيها بحيث لا يزيد هذا الأجل عن سنتين.

ولا يتعارض مع مبدأ الباب المفتوح قصر العضوية على فئة خاصة من المواطنين تجمعهم ظروف مشتركة بحسب عملهم أو وظيفتهم (مادة ٦١ من قانون التعاون المصرى رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦م ٣٠ من قانون التعاون الزراعى المصرى رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٠)، كما لا يتعارض مع هذا المبدأ مع ضرورة موافقة الجمعية العمومية أو مجلس الادارة على طلبات الانضمام للأعضاء الجدد إذا كان لا يقصد من ذلك تحديد أعضاء الجمعية التعاونية دون مبرر، كما لا يتعارض مع هذا المبدأ اشتراط سن معينة أو إقامة العضو فى المنطقة التى تباشر فيها الجمعية نشاطها أو وجود مصطلح أو ارتباطات بهذه المنطقة (مادة ٢٩ /جـ من قانون التعاون السودانى) كذلك لا يتعارض مع مبدأ الباب المفتوح تحديد حد أقصى لملكية الأسهم منعا من سيطرة رأس المال كما

هو الحال فى المادة ٣ من قانون التعاون السودانى التى تنص على أنه : "لا يجوز لأى عضو أن يمتلك أكثر من خمسة فى المائة من رأس مال أية جمعية الا إذا كان ذلك العضو جمعية أو اتحاد".

كذلك لا يتعارض مع هذا المبدأ اقفال باب العضوية مؤقتا إذا كان حجم نشاط الجمعية لايسمح بزيادة عدد الأعضاء وكانت جهود الجمعية وظروفها تقتصر عن أداء الخدمة لراغبى الانضمام اليها (راجع المادة ٢/١٤ من قانون التعاون الاستهلاكى المصرى).

(ب) أباحة الانسحاب من الجمعية :

لكل عضو الحق فى أن ينسحب من عضوية الجمعية سواء بالتنازل عن أسهمه الى أحد الاعضاء الاخرين واما الى شخص أخر أو بانسحابه من الجمعية واسترداد قيمة أسهمه. (١)

ويترتب على ذلك أن رأس مال الجمعية متغيرة، وبهذا فهو يختلف عن رأس مال المشروعات الخاصة، إذ ينص فى عقود تأسيس هذه المشروعات على قيمة محددة لرأس المال مع بيان عدد الأسهم أو حصة كل شريك فى رأس المال.

وقد نصت المادة (٤) من قانون التعاون المصرى رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ على أن "يكون لكل عضوا الحق فى أن ينسحب وفقا للأجراءات التى يعينها نظامها، ويكون له عندئذ الحق فى استرداد قيمة ما ساهم به فى الجمعية بشرط ألا يترتب على ذلك تخفيض رأس مال الجمعية الى أقل من نصف أقصى قيمة ما وصل اليها بشرط ألا يترتب على ذلك تخفيض رأس مال الجمعية الى أقل من نصف أقصى قيمة ما وصل اليها رأس المال منذ نشأة الجمعية. ويجب تخفيض قيمة ما يسترده العضو المنسحب بنسبة ما أصاب الجمعية من عجز فى رأس مالها.

(١) راجع المادة ١٥ من قانون التعاون الاستهلاكى المصرى رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٥.

ومبدأ الباب المفتوح ينم عن روح التعاون التى تهدف الى خير المجموع إذ يتمتع العضو الجديد باشتراكه على أساس نفس القيمة الاسمية للسهم بكل ما حققته الجمعية من نجاح منذ تأسيسها. وهذه الروح الهادفة الى خير المجموع هى التى تجعل من فائض التصفية فى حالة انقضاء الجمعية التعاونية مالا غير قابل للتوزيع على الأعضاء بل يلزم توجيهه الى جمعية تعاونية أخرى أو ما يعود بالنفع على المجموع. [1]

ويلحق بمبدأ الباب المفتوح مبدأ أخر هو مبدأ البيع الى الجمهور، نعم أن ثمة جمعيات لا تبيع الا لأعضائها، ولكن الأغلبية تبيع للأعضاء وغير الأعضاء. [2]

ثانيا: *السيطرة الديمقراطية*:

يقصد بمبدأ السيطرة الديمقراطية مساواة جميع أعضاء الجمعية فى الحقوق الخاصة بالادارة ومظاهر هذه المساواه تبدو فيما يلى :

١ - المساواة فى التصويت :

يقصد بمبدأ السيطرة الديمقراطية مساواة جميع أعضاء الجمعية فى الحقوق الخاصة بالادارة. ومظاهر هذه المساواه تبدو فيما يلى :

ا - المساواه فى التصويت :

لكل عضو صوت واحد أيا كان عدد الأسهم التى يمتلكها. وقد نصت على ذلك المادة ٣٥ من قانون التعاون الاستهلاكى المصرى.

أ - لأى عضو من أعضاء الجمعية أو الاتحاد صوت واحد فى شئون الجمعية أو الاتحاد.

---

(١) د. محمد حلمى مراد، التعاون ١٩٦٢، ص ٥٧.

(٢) د. جابر جاد عبد الرحمن، إقتصاديات التعاون ١٩٧١، ص ٤١.

ب - لأى جمعية أو إتحاد عضو فى اتحاد آخر صوت واحد فى شئون ذلك وبذلك يختلف العضو فى الجمعية التعاونية عن المساهم فى شركة المساهمة إذ يختلف عدد الأصوات التى يمتلكها كل مساهم حسب مايملكه من أسهم فى رأس مال الشركة.

كما نصت المادة ٥ / ب من قانون التعاون السودانى على أن تعمل الجمعيات التعاونية وفقا لمبدأ ديمقراطية الادارة بحيث يكون لكل عضو فى الجمعية صوت واحد مهما كان عدد الأسهم التى يمتلكها.

٢ - *السلطة العليا للجمعية العمومية* :

تتألف الجمعية من جميع أعضاء الجمعية وتعد أعلى سلطة فى إدارة الجمعية، فهى التى ترسم سياستها وتنتخب أعضاء إدارتها أو تستبدل غيرهم عند الاقتضاء، وتراقب أعمالهم وتقرر مكافآت من ترى حسن إدارتهم وتصدق على الميزانية والحساب الختامى للسنة المالية المنقضية وتعتمد البرنامج السنوى لنشاط الجمعية وتختار مراجع حسابات.

وقد نصت المادة ٣٤ من قانون التعاون الاستهلاكى المصرى على أن الجمعية العمومية هى السلطة العليا ولها وحدها حق التصرف فى العقارات والتنازل عن الحقوق ولا يجوز لها تفويض غيرها فى هذه الاختصاصات.

كما نصت المادة ٣٤ من قانون التعاون الزراعى المصرى على أن الجمعية العمومية هى السلطة العليا.

وليس هناك ما يحد من سلطة الجمعية العمومية. فالأعضاء بالجمعية مجتمعين لهم مطلق الحرية فى إصدار ما يشاؤون من القرارات التى تتعلق بمصالحهم فى الجمعية. وهم الذين يوجهون الأعمال فيها على الوجه الأكمل الذى يتفق مع رغباتهم،هم الذين لهم الكلمة الأولى والأخيرة فى وجود الجمعية .[1]

(١) وزارة الشئون الاجتماعية، مصلحة التعاون، مبادئ النظام التعاونى ١٩٥٠، ص٧.

وحضور جميع الأعضاء فى الجمعية العمومية أيا كانت قيمة أسهمهم يخالف المتبع فى شركات المساهمة حيث يمتنع على المساهم حضور الجمعية العمومية الا إذا كان يمتلك عشرة أسهم على الأقل.

على أنه لا يوجد ما يمنع من أن يتضمن نظام الجمعيات التعاونية شروطا خاصة لحضور الجمعية العمومية والاشتراك فى التصويت على أن يكون مردها للتفاوت فى ملكية رأس المال. فيجوز مثلا أن يقتصر حق التصويت على الأعضاء الذين لا تقل معاملاتهم مع الجمعية عن حد معين خلال الفترة السابقة بشرط ألا يزيد هذا الحد الأدنى على الاستهلاك العادى لأقل الأعضاء دخلا، مثل هذا القيد يعتبر علاجا لما لاحظ بعض التعاونيين من أن الأغلبية فى بعض الجمعيات العمومية التعاونية تتألف حقا من أعضاء ولكنهم قدموا الدليل على عدم اهتمامهم بالنشاط التعاوني خلال الفترة السابقة على انعقاد هذه الجمعيات.[١]

كذلك يجوز أن تقتصر عضوية الجمعية العمومية على عدد من أعضاء الجمعية وليس جميعهم على ألا يكون اختيار هؤلاء مرجعه الى تفاوت ملكية رأس المال، بل سببه إستحالة إدارة الجمعية عن طريق اشتراك كافة الأعضاء.

كما يجوز أن يقتصر حضور الجمعية العمومية على الأعضاء الذين يبلغون سنا معينة وهذا ما نصت عليه المادة ٣٥ من قانون التعاون الاستهلاكى المصرى من أن الجمعية العمومية التعاونية الأساسية تتألف من الأعضاء الذين بلغوا سن الثامنة عشرة - باستثناء الجمعيات الطلابية - وانقضى على قبول عضويتهم شهران قبل تاريخ إنعقادها.

٣ - تجديد الانابة فى التصويت:

الأصل أنه لا يجوز الانابة فى التصويت فى الجمعية التعاونية حتى لاتتركز

---

(١) د. محمد حلمى مراد، ص ٥٨ وما بعدها.

السلطة فى أيدى أقلية كما هو الشأن فى الشركات المساهمة حيث يجوز للمساهم فى هذه الشركات أن ينوب عن العديد من المساهمين.

ولكن لا يتعارض مع ديمقراطية الادارة حضور الجمعية العمومية بالانابه فى حالات خاصة كما هو الشأن فى القانون المصرى حيث تنص المادة ٣١من قانون التعاون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ على أن ينوب عن المحجورين القامة عليهم وينوب عن القصر - فيما عدا الجمعيات التعاونية المدرسية - أولياؤهم ولا يجوز أن ينوب أحد عن أكثر من شخص واحد.

كما نصت المادة الثانية من البند سابعا من المادة ٩ من القرار الوزارى رقم ١٩٧ لسنة ١٩٥٧ على أنه يجوز أن ينيب العضو عضوا آخر فى حضور الجمعية العمومية ولا يجوز أن ينوب عضو عن أكثر من شخص واحد.

٤ - انتخابات اعضاء مجلس الادارة بالاقتراع السرى:

لكل جمعية تعاونية مجلس إدارة يدير شئونها تنتخبهم الجمعية العمومية بالاقتراع السرى من بين الأعضاء وطبقا لأحكام نظام الجمعية (مادة ٣٥ من قانون التعاون الاستهلاكى المصرى).

ويأخذ قانون التعاون السودانى فى الأصل بمبدأ انتخاب أعضاء مجلس الادارة إذ تنص المادة ١١/٢/أ منه على أن يكون للاتحاد القومى التعاونى مجلس إدارة يتكون من عدد من الأعضاء تنتخبهم الجمعية العمومية من بين أعضائها مع مراعاة تمثيل الاتحادات الاقليمية وفقا للقواعد. على أن الفقرة (ب) من البند ٢ من هذه المادة خرجت على مبدأ الانتخابات وأجازت لوزير التعاون والتنمية الريفية تعيين عدد من الأعضاء تراعى فيهم الكفاءة والخبرة على ألا يزيد عددهم عن ربع الأعضاء المنتخبين، كما أن البند ٣ من هذه المادة قرر أن الوزير بحكم منصبه يكون رئيسا للاتحاد ويكون وكيل الوزاره نائبا للرئيس.

وقد أخذ قانون التعاون الزراعى المصرى أيضا بمبدأ الانتخابات حين قررت المادة ٣٥ أن يكون لكل جمعية مجلس إدارة يدير شئونها لمدة خمس سنوات الا أن هذه المادة أجازت للوزير المختص تعيين واحد من المهتمين بشئون التعاون الزراعى بكل جمعية من الجمعيات المركزية والعامة والنوعية.

ولا يتعارض مع مبدأ ديمقراطية الادارة اشتراط الجمعيات لعضوية مجلس الادارة بجانب الشروط السابقة شروطا أخرى تتعلق بطبيعة العمل بها.

كذلك لا يخل بمبدأ ديمقراطية الادارة ضم أعضاء مختارين الى عضوية مجالس إدارة الجمعية التعاونية استنادا الى عنصر الكفاية الممتازة.

ثالثا : *الفائدة المحدودة على رأس المال* :

لما كانت الجمعيات التعاونية لا تهدف الى الحصول على ربح، ولذلك فإن الأرباح التى قد تحققها الجمعية لا توزع كما هو الحال فى الشركات المساهمة، وإنما يحصل المساهم فى الجمعية على فائدة محدودة لا يجوز أن تزيد عن نسبة معينة. وقد نصت المادة ٦ من قانون التعاون الاستهلاكى المصرى على أن يوزع الفائض الناتج من نشاط الجمعية على أوجه معينه من بينها ١٥٪ مكافأة لرأس المال بحد أقصى يحدده الاتحاد التعاونى المركزى بما لا يجوز ٦٪ من قيمة الأسهم وتخصص هذه المكافأة للأسهم التى انقضى على سداد قيمتها بالكامل سنة كاملة فى نهاية السنة المالية .

كما حددت المادة ٤١ من قانون التعاون السودانى القواعد التى تتم بمقتضاها فوائد الأسهم على النحو التالى :

١ - إذا تم توزيع الفائض (العائد) أو أى جزء منه يجب أولا دفع فوائد الأسهم المدفوعة بالكامل.

٢ - لا يجوز لأية جمعية أن تدفع أية فوائد أسهم أو عائد أو توزيع أى جزء من أموالها القابلة للتوزيع قبل مراجعة حساباتها وصدور موافقة المسجل.

٣ - يجب ألا تزيد فائدة السهم على ١٢٪ سنويا أو أى نسبة أقل يقررها المسجل.

وقد نصت المادة ٥ من مشروع قانون التعاون السودانى على مبدأ الفائدة على رأس المال على ألا تتجاوز الفائدة المدفوعة من صافى الفائض على الأسهم المدفوعة بالكامل ١٥٪ من قيمتها الاسمية.

وعلى ذلك فإن معنى الفائدة على رأس المال فى الجمعيات التعاونية تختلف من معنى الفائدة التى تتقاضاها القروض التى تأخذ غالبا صورة السندات فى شركات المساهمة ذلك أن الفوائد السنوية للسندات فى شركات المساهمة تستحق لأصحابها سواء ربحت الشركة أم خسرت. أما الفوئد المحدودة الموزعة على رأس المال فى الجمعيات التعاونية فلا تستحق الا إذا تحققت أرباح. فهى إذن نسبة ثابتة من الأرباح توزع على الأسهم واصطلح التعاونين على تسميتها بالفائدة لبيان أن رأس المال فى الجمعيات التعاونية يعتبر أجير يتقاضى أجر خدمتة، ولا يرمى الى المشاركة فى الأرباح بقصد تحقيق أكبر قدر منها.(١) بل أن الجمعية قد تسير على عدم دفع فوائد على رأس المال كما هو الحال فى جمعيات التعاون المنزلية فى بلچيكا وألمانيا والجمعيات التعاونية الزراعية فى السويد.

كذلك لا توزع فوائد على الأسهم التى تؤد قيمتها كاملة. وعلى ذلك نصت المادة ٦ من قانون التعاون المصرى.

---

(١) د. محمد حلمى مراد، المرجع السابق، ص ٦١ وما بعدها.

رابعا: العائد بنسبة المعاملات:

يقرر الفيلسوف الفرنسى شارل فوربيه أن التعاون قائم على حذف الوسيط، ولذلك يتوفر لأعضاء الجمعية التعاونية ما كان يأخذه من ربح.

فالجمعيات التعاونية اذن تقوم أصلا على إلغاء الربح وتأدية خدماتها لأعضائها بسعر التكلفة، إلا أنه نظرا لعدم إمكان تحديد النفقات بصورة دقيقة إذ أن الجمعية مسئولة عن بعض النفقات كالتأمين والإيجار والتلفيات، لذلك نجد أنها تبيع السلع والخدمات لأعضائها بالسعر الجارى فى السوق أو أقل قليلا من هذا السعر، ومن ثم تحقق ربحا.

وقد نصت المادة الأولى فقرة (د) من قانون التعاون المصرى على أن يوزع صافى الربح الذى يجوز توزيعه على الأعضاء لكل بنسبة تعامله مع الجمعية.

وتنص المادة ٦١ من قانون التعاون الاستهلاكى المصرى على أنه : "يعد استنزال جميع المصروفات والأعباء التى تلتزم بها الجمعية خلال السنة المالية بما فى ذلك اشتراك كل من الاتحاد التعاونى الاقليمى والمركزى والاستهلاكات والمخصصات الأخرى التى يقررها مجلس الادارة وتغطية ما يكون قد أصاب رأس مال الجمعية من عجز، ويوزع الناتج الفائض عن نشاط الجمعية على الوجه الأتى :

أ - ١٥٪ لتكوين الاحتياطى القانونى.

ب - ١٥٪ مكافأة لرأس المال بحد أقصى يحدده الاتحاد التعاونى المركزى بما لا يجاوز ٦٪ من قيمة الأسهم وتخصص هذه المكافأة للأسهم التى انقضى سداد قيمتها بالكامل سنة كاملة فى نهاية السنة المالية.

جـ - ١٥٪ لحساب الخدمات الاجتماعية التى يحددها مجلس الادارة.

د - ١٠٪ كحد أقصى لمكافآت أعضاء مجلس الادارة.

هـ - ٥٪ كحد أقصى لحصة العاملين بالجمعية.

و- ٥٪ للتدريب التعاونى.

ز- ٥٪ لصندوق الاستثمار التعاونى.

المبادئ الثانوية فى التعاون :

ا - التعامل بالنقد :

يعد هذا المبدأ أحد المبادئ التى قامت عليها جمعية روتشديل، وكان سببا من أسباب نجاحها وإنتشارها، وكان من عوامل فشل الجمعيات التى خالفته. وان كان يعتبر من المبادئ الثانوية للتعاون.

ولا ريب أن هذا المبدأ يرتكز على اعتبارات أهمها أن البيع بالنسيئة أى بثمن مؤجل يؤدى الى رفع الاسعار أو انخفاض قيمة الفائدة الذى يوزع على أعضاء الجمعيات درءا للمخاطر التي قد تتعرض لها الجمعيات بسبب عدم الوفاء فضلا عن أن البيع بالنسيئة يشجع العامل علي الاستدانة مما يؤدي الي ارتباك ماليتهم.

وقد تناولت هذه الحدود المادة ١٦ من اللائحة التنفيذية الصادرة في ١٩٥٧/٤/٩ أحكام البيع بالنسيئة فتنص علي أنه لا يجوز للجمعيات التعاونية للاستهلاك أن تبيع بالنسيئة لأعضائها إلا في الحدود الاتية :

أ- أن يكون البيع النسيئة مقصورا علي جمعيات الاستهلاك التي يكون أعضاؤهامن العمال أو الموظفين.

ب- أن تكون الضمانات قبول الخصم وقبول الجهات التي يعملون فيها اجراء هذا الخصم.

جـ- ألا يجاوز ثمن ما تبيعه الجمعية بالنسيبة للعضو أكثر من $\frac{٣}{١٦}$ من مرتبه أو أجره الشهري.

د- ألا يزيد مجموع ماتخصصه الجمعية للمبيعات الآجلة علي ٥٠٪ من رأس المال المسهم والاحتياطي خلال السنة.

وبالرغم من الاعتبارات التي يعتمد عليها مبدأ التعاون بالنقد. فقد اضطرت بعض الجمعيات التعاونية الي الخروج عليه في بعض الأحيان.(١)

١- أن مقدرة بعض الافراد علي دفع ثمن مشترياتهم ليست متعادلة طوال العام بحيث يمكن مطالبتهم بالدفع فورا في كل وقت. مثال ذلك المزارعين الذين لايتمكنون من السداد الا في مواسم بيع المحاصيل الزراعية الأمر الذي يؤدي ببعض الجمعيات الي قبول البيع بالنسيئة مراعاة لهذا الظرف علي أن يقوم الاعضاء بالسداد في الوقت الملائم.

٢- أن بعض السلع الغالية الثمن والتي تستهلك علي أمد طويل كأجهزة الراديو والاثاث والآت الحياكة لايمكن للعضو أن يدفع ثمنها فورا من دخله ولذا فإن هذه السلع تباع بالتقسيط حتي يمكن لذوي الدخل المحدد أن يشتروها.

٣- أن منافسة التجار في السوق تفرض علي الجمعيات التعاونية الأخذ بالأساليب المتبعة في التجارة بصفة عامة ومنها البيع بالتقسيط وهذا ما يؤدي الي عدم التمسك بمبدأ البيع الفوري.

---

(١) د. محمد حلمي مراد، ص ٣٧.

وقد أجازت البيع بالنسبة المادة ١٧ من اللائحة التنفيذية لقانون التعاون فنصت علي أنه "يجوز البيع بالنسبة في الفروع المنزلية للجمعيات التعاونية في مناطق الإصلاح الزراعي في الحدود التي يصدر بها قرار من وزير الدولة للاصلاح الزراعي".

٢- الحياد السياسي والديني:

يعد هذا المبدأ من المبادئ الثانوية للتعاون، ووفقا له يتعين علي الجمعيات التعاونية عدم الانتماء الي حزب معين أو جماعات دينية معينة وأن تبتعد عن مجال العراك السياسي والديني وأن تضم اليها الأعضاء علي اختلاف معتقداتهم وآرائهم السياسية.

علي أن هذا المبدأ وان احترم فترة طويلة من الزمان، الا أنه خولف في بعض الاحيان، ففي بعض الدول كبلجيكا توجد جمعيات تعاونية كاثوليكية وفي انجلترا هجر هذا المبدأ بانشاء حزب تعاوني فيها.

علي أنه بالرغم من أهمية هذا المبدأ لأداء الجمعيات التعاونية لرسالتها، فانه لم يسلم من النقد، فقد رأي البعض أن الأخذ به يلزم الحركة التعاونية بأن تعامل مثل كافة الأحزاب علي قدم المساواة مما يثبت عزائم أصدقائها الحقيقيون ويحرمها من النفوذ المباشر داخل البرلمان. هذا الي أن الحياد يصرف عن الميدان التعاوني هؤلاء الذين لا يفهمون التعاون الا باعتباره متمشيا مع مذهب معين، سياسيا أو دينيا.(١)

٣- نشر التعليم والثقافة التعاونية:

ارتبطت الحركة التعاونية منذ نشأتها بفكرة التعليم التعاوني وقد اعترف رواد روتشديل بأهمية التعليم، وتضمن دستورهم نصا صريحا علي ذلك، وقد خصصوا نسبة ٢.٥٪ من صافي الربح للانفاق علي هذا النوع من التعليم، وأنشأوا مدرسة ونظموا دراسات مسائية.

(١) المرجع السابق – ص ٦٦.

وقد اهتمت المؤتمرات التعاونية المختلفة بتشجيع كافة الجهود لنشر الثقافة التعاونية وقد اعتبرت هذا الموضوع ضمن المبادىء التي يقوم عليها التعاون وان كان لايعتبر من المبادىء الرئيسية، بمعني أن اقفاله لا يترتب عليه فقدان الجمعية التعاونية لصفاتها التعاونية.

ولما كان الغرض من التعليم التعاوني تكوين وعي تعاوني وخلق روح تعاونية وتكوين أناس صالحين للمساهمة في الاصلاح الاجتماعي والمساهمة في الحياة المدنية بوجه عام، لذلك ينبغي أن يشمل هذا التعليم دراسة التعاون من الناحيتين العملية والعلمية بحيث تتناول هذه الدراسة تاريخ التعاون ونظرياته ومبادىء الحركة التعاونية وكيفية تكوين الجمعيات واداراتها وحلها وحسابات هذه الجمعيات ...الخ

كذلك يجب أن تمتد هذه الدراسة الي بعض الأمور الأخري التي ترتبط بالتعاون ارتباطا وثيقا، كالتاريخ الاقتصادي والتاريخ الصناعي والدستوري واقتصاد البيع والبحث عن الاسواق وفن البيع وأعمال السكرتارية ..الخ.(١)

وقد تقوم الحكومات بمهمة التعليم التدريب التعاوني كالهند وسيلان ومصر، وقد تقوم المنظمات التعاونية بنفسها بهذا التعليم كانجلترا.

وقد اهتمت الحكومة المصرية بالتعليم والتدريب التعاوني فأنشأت معهدا للدراسات التعاونية التجارية ومعهدا للدراسات التعاونية الزراعية، كما تقوم مدارس الزراعة المتوسطة ومدارس الخدمة الاجتماعية وبعض كليات الجامعة بتدريس التعاون، كما تولت الاتحادات التعاونية، وبنك التسليف الزراعي والتعاون تنظيم دورات

---

(١) د. جابر جاد عبد الرحمن - دور الدولة فى التعاون - التعاونيات فى الوطن العربى - المؤتمر العاشر للشئون الإجتماعية والعمل - عمان - مايو ١٩٦٦ - ص ١٠٧ ومابعدها.

تدريبية لموظفي التعاون بالمؤسسات التعاونية ولمديري الجمعيات التعاونية وأعضاء مجال ادارتها وللقادة الريفيين، كما تصدر مجلة التعاون شهرياً.

انواع الجمعيات التعاونية :

يمكن تقسيم الجمعيات التعاونية الي ثلاث أنواع رئيسية :

اولا- الجمعيات التعاونية الاستهلاكية.

ثانيا- الجمعيات التعاونية الانتاجية.

ثالثا- الجمعيات التعاونية المهنية.

ويقصد بالجمعيات التعاونية الاستهلاكية تلك الجمعيات التي يقوم بتأليفها المستهلكون والتي يكون غرضها أن تبيع بالتجزئة السلع الاستهلاكية التي تشتريها جملة أو التي تقوم بانتاجها بنفسها، أو تقديم الخدمات اللازمة لاشباع حاجات أعضائها مباشرة، وتوزيع الربح الذي تحققه علي الأعضاء في صورة عائد بنسبة مشتريات كل عضو.

وهذا التعريف يتفق مع أوردته المادة ٥٩ من قانون التعاون المصري رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ اذ تنص علي أن "تعتبر جمعيات تعاونية للاستهلاك الجمعيات التعاونية التي يكون غرضها أن تبيع بالتجزئة السلع الاستهلاكية التي تشتريها أو التي تقوم بانتاجها بنفسها أو بالتعاون مع غيرها من الهيئات التعاونية الأخري وكذلك ماتؤديه من خدمات".

ومن هذا التعريف يمكن أن نقسم الجمعيات التعاونية الاستهلاكية الي نوعين هما :

١- جمعيات تقدم سلعا استهلاكية وتضم الجمعيات التقليدية التي تقدم لأعضائها بضائع أو سلعا كاملة التصنيع كالملابس والأغذية والأثاث وغيرها، وقد اصطلح علي تسميتها بالجمعيات التعاونية المنزلية.

٢- جمعيات تقدم خدمات لأعضائها. وتتعدد هذه الجمعيات بتعدد الخدمات التي تؤديها لأعضائها، كجمعيات بناء المساكن التعاونية وجمعيات التأمين التعاونية. وجميعات العلاج التعاونية والجمعيات التعاونية المدرسية، والجمعيات التعاونية للنقل والمواصلات وجمعيات التسليف التعاونية.

علي أن قانون التعاون الاستهلاكي المصري رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٥ نص في المادة ٢ منه علي أن "الجمعيات التعاونية الاستهلاكية منظمات جماهيرية ديمقراطية تتكون طبقا لأحكام هذا القانون من المستهلكين للسلع والخدمات للعمل علي تحقيق مطالب أعضائها اقتصاديا واجتماعيا بعقد الصلات المباشرة بين المنتج والمستهلكين.

وفي رأينا أن التعريف الذي أورده قانون سنة ١٩٥٦ أوضح من التعريف الحالي.

ويقصد بالجمعيات التعاونية الانتاجية تلك التي يكونها العمال بهدف التحرر من سيطرة أرباب الأعمال والتي يكون فيها العضو عاملا وشريكا في آن واحد تعمل علي تنظيم وتنمية طاقات الانتاج في الصناعات الحرفية والخدمات الانتاجية ويتولي دعم هذه الصناعات فنيا واقتصاديا واداريا علي الأخص في مجالات التمويل والتوريد والتسويق والتدريب والتنظيم والتعاقد وتنمية المصالح المشتركة لأعضاء الجمعيات التعاونية بقصد دعم الاقتصاد القومي في اطار الخطة العامة للدولة وفي ظل المبادىء التعاونية (مادة ١ من قانون ١١٠ لسنة ١٩٧٥ بشأن التعاون الإنتاجى).(١)

والجمعيات التعاونية المهنية تلك التي يكونها صغار المنتجين من زراع وأرباب حرف وتجار تجزئة تهدف الي مواجهة الوسطاء والمرابين وتجار الجمعية والمشروعات الصناعية الكبري وهي في مجال الزراعة تهدف الي رفع مستوي الزراعة انتاجيا

وتسويقيا بقصد رفع مستوي أعضاء الجمعيات التعاونية الزراعية اقتصاديا واجتماعيا (مادة ١ من قانون ٥١ لسنة ١٩٦٩ بشأن الجمعيات التعاونية الزراعية)[١] .

٤- المشروعات العامة :[٢]

يقصد بالمشروعات العامة تلك المشروعات التي تتملكها أو تشرف عليها سلطة عامة. وهذه السلطة العامة تكون الدولة أو مؤسسة عامة أو هيئة أو مجلس محلي أو شركة قطاع عام. وهذه المشروعات ليست جميعها من نوع واحد بل تختلف فيها بينها. ففي بعضها يكون رأس المال مملوك للسلطة العامة، وتنفرد تلك السلطة حينئذ بأدارة المشروع. وثمة مشروعات أخري تملك فيها السلطة العامة جزءا فقط من رأس المال. وحينئذ يكون نصيبها في ادارة المشروع متناسبا أوقد يكون غير متناسب مع الجزء الذي قدمته في رأس المال. وفي مشروعات ثالثة قد لا تساهم السلطة العامة في رأس المال بل يكون رأس المال ملكا لبعض الأفراد أو الهيئات الخاصة، وتقنع السلطة العامة حينذ بمجرد الاشراف على المشروع من بعض الوجوه. وتهدف السلطة العامة من قيامها بالمشروعات العامة الي أغراض متنوعة فقد يكون الغرض الذي تهدف اليه غرضا ماليا أي الحصول علي موارد للخزانة العامة كاحتكار بعض الحكومات لانتاج السجاير، وقد يكون الغرض اجتماعيا لحماية الطبقات الفقيرة من استغلال رأس المال، وقد يكون الغرض سياسيا أو عسكريا كانشاء مصانع ذخيرة. وقد يكون الغرض اقتصاديا حينما يحجم الأفراد مثلا عن بعض فروع الانتاج الهامة لأنها تحتاج الي أموال طائلة لايستطيع الأفراد تقديمها أو لأنها لاتدر ربحا كبيرا، وعندئذ تتدخل الدولة لتتولي الانتاج بنفسها بدلا من الأفراد.

---

(١) ألغى هذا القانون وحل محله قانون التعاون الزراعى لسنة ١٩٨١.

(٢) راجع : د. محمد حلمى مراد - المرجع السابق - ص ٢٨٨ ومابعدها حسين خلاف - ص ١٤٩ ومابعدها ، د. عاطف صدقى - مبادىء المالية العامة - ص ٣٥٧ ومابعدها.

وقد تتدخل الدولة اقتصاديا لتتولي بعض مشروعات الانتاج الحيوية التي تتطلب نفقات كبيرة مع تحملها الفرق، وقد ترغب الدولة في اقامة مشروعات عامة في فترات الركود لتحقيق التشغيل الكامل وخاصة اذا كان الميل للاستثمار واعادة توزيع الدخل غير كافيين لرفع الطلب الفعلي الي المستوي اللازم لتحقيق التشغيل الكامل.

وتختلف طرق تنظيم واستغلال المشروعات العامة تبعا للاطار العام الذي يتم فيه النشاط الاقتصادي. ففي ظل نظم الحرية الاقتصادية يسود نظام الالتزام وفي النظم التدخلية الاشتراكية يسود نظام الاستغلال المباشر أو الشركات العامة أو المؤسسات العامة. وتمثل شركات الاقتصاد المختلط أهم صور هذه المساهمات.

ونتناول فيما يلي أشكال هذه المشروعات :

اولا : نظام الامتياز :

يراد بالامتياز أن تعهد السلطة العامة باستغلال مرفق عام ذي طبيعة اقتصادية الي بعض الأفراد أو الشركات للقيام به خلال فتره معينة من الزمن. ويتم ذلك بمقتضي عقد يسمي عقد الامتياز وهو عقد يبرم بين الشخص العام الذي يمنح الامتياز وبين من يعهد اليه القيام بالاستغلال. ويشمل عقد الامتياز ما يسمي بقائمة الشروط. وهي قائمة تشمل شروطا مختلفة منها مايكون لصالح السلطة المانحة الامتياز كالاشتراك في الارباح والاستيلاء علي المشروع بعد انتهاء مدة الامتياز وحضور مندوبين عنها في مجلس الادارة، ومنها ما يكون لصالح الجمهور من مستهلكي السلعة والخدمة كتحديد ثمن لا يجوز لصاحب الامتياز أن يتقاضي أكثر منه أو لصالح عمال المشروع كتحديد ساعات العمل واتخاذ الاحتياطيات الكفيلة بسلامتهم ومنها ما يكون لصالح صاحب المشروع كأن تضمن الحكومة له حدا أدني من الأرباح.

ويتميز نظام الامتياز بميزتين : الأول - أن الملتزم يشارك في ادارة المرفق العام والثانية - أن يقوم بالاستغلال علي نفقته ويتحمل مخاطره كلها أو جزء منها ،وفي هذه الحالة الأخيرة تتحمل الادارة الجزء الاخر. فالملتزم يقوم اذن بدور المنظم والادارة معا.

وقد وجهت الي هذا النظام الانتقادات التالية :

١- كثيرا مالا تحرر قائمة الشروط بالدقة المطلوبة كما يكون هناك مجال لصاحب الامتياز في استغلالها لمصلحته في ذلك بمصلحة الأطراف الأخري.

٢- كثيرا مايستطيع أصحاب الامتياز بوسائل ضغط سرية الحصول من الدولة علي تعديل الشروط لصالحهم أو منحهم اعانات مالية، مما يؤدي الي قطع الصلة بين الادارة والتبعية المالية، فاذا احسنوا الادارة كان الربح لهم، واذا أساءوا الادارة تحملت الدولة ما يدعون من خسائر.

٣-يسلم القضاء الاداري في كل من فرنسا ومصر بوجوب مساهمة السلطة مانحة الامتياز في تحمل مخاطر الظروف الطارئة غير المتوقعة التي قد يتعرض لها المشروع وذلك بتقديم اعانة لصاحب الامتياز أو تعديل شروط العقد بما يخفف من التزاماته أو دفع تعويضات في حالة رفضها القيام بذلك.

٤- لما كان عقد الامتياز يعقد عادة لمدة طويلة قد تتغير خلالهاالظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. كما قد تتغير خلالها أيضا طرق الانتاج الفنية، فانه يترتب علي هذه التغيرات صعوبات في تفسير نصوص عقد الامتياز حيث يصعب أن تتوافر لهذه النصوص درجة من الدقة والمرونة تكفي لمواجهة ما يقع في الظروف من تطور.

٥- لما كان ينشأ من عقد الامتياز مصالح متعارضة لعدة أطراف هي مصلحة السلطة مانحة الامتياز ومصلحة صاحب الامتياز ومصلحة الجمهور ومصلحة العمال،

فانه كثيرا ما تطغي مصلحة الامتياز علي غيرها من المصالح فيستغل المشروع أسوأ استغلال خاصة عندما يدرك أن امتيازه لن يجدد وأن الهيئة مانحة الامتياز علي وشك الاستيلاء مجانا علي مهمات المشروع ومنشآته طبقا لنصوص العقد.

٦- كثيرا ما تتولي شركات الامتياز مشروعات ضخمة لها أثرها في حياة البلاد الامر الذي يسبغ عليها قوة اقتصادية أو سياسية لا يستهان بها وقد تسيء استعمالها مما يلحق أضرار بالغة بالبلاد. ومن أمثلة ذلك ما حدث أثناء تولي الشركة العالمية لقناة السويس ادارة القناة قبل تأميمها.

ثانيا: مشروعات الاستغلال المباشر (الربحي):

قد تعهد الدولة بادارة المرفق الاقتصادي الي احدي الهيئات الادارية أو المصالح الحكومية، فالجهة الادارية هي التي تتولي ادارة المرفق عن طريق موظفيها وتحت مسئوليتها وبواسطة أموالها،فتتحمل مخاطره مقابل الحصول علي ما يدره من ايراد.

وفي ظل هذا النظام لا يتمتع المرفق بأية شخصية معنوية مستقلة لأنه يعتبر جزءا من الشخص المعنوي العام. وان كل ما قد يحدث أحيانا منح المرفق قدرا من الاستقلال المالي والاداري .

وتتجه غالبية الدول الي طريق الاستغلال المباشر بالنسبة للمشروعات التي تتولي ادارة المرافق العامة أو القيام باشباع حاجات ضرورية مشتركة لكافة الناس. مثال ذلك توزيع المياه والكهرباء والغاز والمشروعات التي لاتتفق بطبيعتها مع نظام الملكية الخاصة، ولا يجوز أن تدار الا بإدارة حكومية مباشرة لأنها تتضمن ممارسة حق من حقوق السيادة. مثال ذلك مشروعات سك النقود ومصانع الاسلحة والذخيرة، والمشروعات التي تريد الدولة أن تضمن لموظفيها حصولهم علي بعض السلع أو الخدمات بأثمان منخفضة نظرا لأهميتها الاجتماعية، مثال ذلك مشروعات السكك الحديدية.

ويؤخذ علي هذا النظام أن ادارة المشروعات تتدهور نتيجة عدم ملاءمة تطبيق النظم المالية والاجراءات الحكومية عليها، ولأن القائمين علي ادارة هذه المشروعات من الموظفين العموميين الذين يحصلون علي مرتبات ثابتة وليست لديهم حوافز علي انجاح هذه المشروعات.

ونتيجة لهذه الانتقادات، حاولت بعض الدول تلافي هذه العيوب، اما عن طريق اتباع نظام "مشاطرة الاستغلال" ومقتضاه أن السلطة تقوم بوظيفة المنظم فتقدم رأس المال وتستولي علي الأرباح وتتحمل الخسائر، علي أن يعهد بإدارة المشروع الي مدير، لا يعتبر موظفا وقد يكون فردا أو شركة تقوم بالاستغلال المباشر نظير أجر أو جزء من الارباح يحسب علي أساس الارباح أو الوفورات التي يحققها أو التحسينات الفنية، واما بمنح المشروعات العامة المستغلة استغلالا مباشراً الشخصية المعنوية فتكون لها ميزانياتها الخاصة المنفصلة عن ميزانية الدولة، وتكون لها اجراءاتها ونظمها المالية المستقلة عنها.

ثالثا : شركات الاقتصاد المختلط :

قد تأخذ المشروعات العامة شكل شركة مساهمة تشترك فيها السلطة العامة مع الأفراد في تكوين رأس مالها وفي تكوين مجلس ادارتها.

وتحرص الدولة غالبا علي أن تساهم في هذه المشروعات بأكثر من ٥٠٪ من رأس المال حتي تكون لها الغالبية في مجلس الادارة. علي أنه لايوجد ما يمنع من أن تحتفظ الدولة لنفسها بنسبة معينة في مجلس الادارة وتعيين رئيس مجلس الادارة ولو لم تكن مالكة لأكثرية الأسهم.

وتتميز شركات الاقتصاد المختلط بعدة مميزات أهمها :

١- تعفي السلطة العامة من تقديم كل المال اللازم للمشروع ومن تحمل مخاطره.

٢- تخضع هذه الشركات للقانون التجاري ولا تطبق قواعد القانون العام في علاقاته مع موظفيها ولا مع عملائها.

٣- تطبيق هذه الشركات من الناحية المالية قواعد أكثر تبسيطا من قواعد الميزانية والمحاسبة العامة.

٤- يتعاون موظفوا الحكومة وممثلوا الشركات الرأسمالية في الادارة مع ملاحظة أن موظفي الحكومة تكون لهم في الغالب السيطرة في مجلس الادارة.

علي أن هذه المزايا نسبية، فتحققها يفترض تمام التوازن بين نفوذ الحكومة ونفوذ المساهمين الاخرين في الشركة، وقد لا يتحقق هذا التوازن مثلا. فاذا تغلب نفوذ الحكومة فان شركة الاقتصاد المختلط قد لا تفترق عن الاستغلال المباشر من حيث امكان توافر عيوب الربح فيها، واذا تغلب نفوذ غير الحكومة علي المساهمين، فقد ينتهي ذلك الي استغلال هؤلاء وجود الحكومة معهم في المشروع لمصلحتهم الخاصة. ومن جهة أخري لاتتمكن الشركة المختلطة من البقاء الا اذا قدمت الحكومة لها الاعانات أو ضمنت لباقي المساهمين حدا أدني من الأرباح وحينئذ يكون من الأفضل أن تتولي الحكومة المشروع بنفسها بدلا من اشتراك غيرها معها.

رابعا: المؤسسات العامة:

كان ينظم أحكامها في مصر القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ وتنشأ المؤسسة بقرار من رئيس الجمهورية. وتكون لها الشخصية الاعتبارية ويحدد القرار الصادر بانشائها اسمها ومركزها، والغرض الذي انشئت من أجله والاموال التي تدخل في ذمتها المالية، والوزير المشرف عليها، وما يكون لها من اختصاصات السلطة العامة اللازمة لتحقيق الغرض الذي أنشئت من أجله (مادة ٦).

وتقوم المؤسسة في حدود نشاطها بالمشاركة في تنمية الاقتصاد القومي.

وتعتبر جهاز الوزير الذي يعاونه في النهوض بمسئولياته في تحقيق أهداف خطة التنمية (مادة ٢).

وتختص المؤسسة بسلطة الاشراف والرقابة والتنسيق وتقييم الأفراد بالنسبة الي الوحدات الاقتصادية التابعة لها دون تدخل في شئونها التنفيذية (مادة ٣).

وتعتبر وحدة اقتصادية في حكم هذا القانون شركات القطاع العام والجمعيات التعاونية والمنشآت التي تتبع المؤسسات العامة (مادة ٤).

ويحدد بقرار من رئيس الجمهورية ما يتبع كل مؤسسة من وحدات اقتصادية (مادة ٥).

وتمارس المؤسسة نشاطها بواسطة ما يتبعها من وحدات اقتصادية، ومع ذلك يجوز أن يعهد اليها القرار بانشائها بمباشرة نشاط معين (مادة ٧).

وقد صدر القانون ٩٧ لسنة ١٩٨٣ بشأن هيئات القطاع العام وشركاته والغي المؤسسات العامة وحلت محلها هيئات القطاع، كما سنري فيما بعد.

خامسا: *الهيئات العامة*:

وينظم أحكامها حاليا القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٥٢ وتنص المادة الأولي من هذا القانون علي أنه يجوز بقرار من رئيس الجمهورية انشاء هيئة عامة لادارة مرفق مما يقوم علي مصلحة أو خدمة عامة وتكون لها الشخصية الاعتبارية.

وتنص المادة الثانية علي أن يتولي ادارة الهيئة مجلس ادارتها.

وتبين المادة السابقة اختصاصات مجلس الادارة ومن بينها الموافقة علي مشروع الميزانية السنوية للهيئة. ويلاحظ أن الوزير المختص بسلطة التوجيه والاشراف والرقابة علي الهيئات العامة التابعة له (مادة ٥) وتبلغ قرارات مجلس ادارة الهيئة للوزير المختص لاعتمادها (مادة ٢/٧) وتعتبر أموال الهيئات العامة أموالا عامة (مادة ١٤)ويكون للهيئة ميزانية خاصة، ويحدد قرار رئيس الجمهورية الصادر بانشاء الهيئة طريقة الميزانية والقواعد التي تحكمها. (مادة ١٥).

ومن أمثلة الهيئات العامة في مصر هيئة قناة السويس، وهيئة النقل العام والهيئة العامة لشئون سكك حديد مصر، والهيئة العامة لشئون المطابع الاميرية وهيئة المواصلات السلكية والاسلكية.

وقد ادي قيام الهيئات العامة بنشاط اقتصادي بالاشتراك مع المؤسسات العامة الي صعوبة تحديد معيار التمييز بينهما، ونري ادماج النوعين تحت تسمية موحدة وازالة التفرقة الشكلية بينهما.

سادسا: هيئات القطاع العام:[١].

ينظم أحكام هذه الهيئات القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣.

وتعرف هيئة القطاع العام بأنها عبارة عن شخص اعتباري يشارك في تنمية الاقتصاد القومي من خلال اشرافه علي عدد من الشركات التي في قطاع اقتصادي معين، وهي بمثابة جهاز للوزير المختص من أجل متابعة تنفيذ السياسة العامة للدولة في هذا القطاع.

وتتمتع هيئة القطاع العام بذمة مالية مستقلة عن ذمة الدولة.

ويصدر بانشائها قرار من رئيس الجمهورية يحدد اسمها ومركز ادارتها الرئيسي والغرض من انشائها ومجموعة الشركات التي تشرف عليها وما يثبت لها من امتيازات السلطة العامة لتحقيق هذا الغرض.

وتشارك هيئة القطاع العام في تحقيق تنمية الاقتصاد القومي، وتنهض بذلك من خلال الاشراف علي عدد من الشركات ذات النشاط المتماثل، فهي تمثل الدولة المالكة لشركات القطاع العام، وتشرف علي الاستخدام الأمثل للأموال المستثمرة في الشركات والتأكد من تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تضعها الدولة، وتسعي للوصول الي الحد الأقصي من التكامل الأفقي والرأسي بين هذه الشركات التي تخضع لاشرافها والتنسيق بينها وبين هيئات القطاع العام الأخري في الأمور ذات الاهتمام المشترك. كما تتولي هيئة القطاع العام معالجة الاختناقات الانتاجية والتمويلية.

ولهيئة القطاع العام أن تؤسس بمفردها أو بالاشتراك مع أشخاص عامة أو خاصة أخري شركات للقطاع العام.

---

(١) راجع الدكتور علي سيد قاسم، دروس في قانون الأعمال - التنظيم القانوني للمشروع الجماعي - دار الثقافة العربية، ١٩٨٦، ص ٢٠٨ وما بعدها.

وقد صدرت عدة قرارات جمهورية بانشاء عدد من هيئات القطاع العام منها علي سبيل المثال :

- القرار الجمهوري رقم ٤٢٣ لسنة ١٩٨٣ بانشاء هيئة القطاع العام لتوزيع القوة الكهربائية.

- القرار الجمهوري رقم ٤٢٤ لسنة ١٩٨٣ بانشاء هيئة القطاع العام للصناعات الغذائية.

- القرار الجمهوري رقم ٤٢٥ لسنة ١٩٨٣ بانشاء هيئة القطاع العام للغزل والنسيج والملابس.

- القرار الجمهوري رقم ٤٢٦ لسنة ١٩٨٣ بانشاء هيئة القطاع العام للصناعات الهندسية.

- القرار الجمهوري رقم ٤٢٧ لسنة ١٩٨٣ بانشاء هيئة القطاع العام للصناعات الكيماوية.

- القرار الجمهوري رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٨٣ بانشاء هيئة القطاع العام للنقل البري والنهري.

ويدير هيئة القطاع العام مجلس ادارة يعين بقرار من رئيس الجمهورية بناء علي ترشيح من الوزير المختص ويتكون من :

١- رئيس مجلس الادارة.

٢- خمسة من رؤساء مجالس ادارات الشركات التي تشرف عليها الهيئة أو من شاغلي وظائف الادارة العليا من موظفي الهيئة.

٣- أربعة من ذوي الكفاءة والتخصص في مجال عمل الشركات التابعة للهيئة ويختار مجلس النقابة العامة للعاملين في مجال نشاط الهيئة ممثلا عن النقابة في مجلس ادارة الهيئة.

سابعا: شركات القطاع العام:

يعرف القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ شركات القطاع العام بأنها وحدة اقتصادية تقوم علي تنفيذ مشروع اقتصادي وفقا لخطة التنمية التي تضعها الدولة تحقيقا لأهداف الوطن في بناء المجتمع الاشتراكي.

ويشمل المشروع الاقتصادي في حكم الفقرة السابقة كل نشاط صناعي أو تجاري أو مالي أو زراعي أو غير ذلك من أوجه النشاط الاقتصادي (مادة ٣٢).

وتعتبر شركة قطاع عام كل شركة يمتلكها شخص عام بمفرده أو يساهم مع غيره من الأشخاص العامة، وكل شركة يساهم فيها شخص عام أو أكثر مع أشخاص خاصة أو يمتلك جزء من رأسمالها وذلك اذا صدر قرار من رئيس الجمهورية باعتبارها شركة قطاع عام متي اقتضت مصلحة الاقتصاد القومي ذلك. ويجب أن تتخذ هذه الشركات جميعا شكل الشركات المساهمة (مادة ٣٢).

ويكون لكل شركة شخصية اعتبارية (مادة ١/٣٦).

وهذا الوضع كان يأخذ به القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ الذي الغي القانون السابق والذي عدل بالقانون ١١١ لسنة ١٩٧٥.

ويحكم شركات القطاع العام حاليا القانون رقم ٩٧لسنة ١٩٨٣ بشأن هيئات القطاع العام وشركاته

. شركات القطاع العام .

تعرف شركة القطاع العام وفقا للمادة ١٧ من هذا القانون بأنها وحدة تقوم على تنفيذ مشروع اقتصادي وفقا للسياسة العامة للدولة وخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويجب أن تتخذ شكل شركة مساهمة.

ويلاحظ أن شركة القطاع العام تتخذ شكل شركة مساهمة حتى ولو كانت جميع أسهمها مملوكة لشخص عام بمفرده.

وطبقا للمادة ١٨ من القانون نكون بصدد شركة من شركات القطاع العام في الحالتين الاتيتين:

١- اذا انفرد شخص عام بملكية رأس مالها أو ساهم فيها مع غيره من الاشخاص العامة.

٢- كل شركة يساهم فيها شخص عام أو أكثر مع أشخاص القانون الخاص بشرط أن يصدر قرار من رئيس الجمهورية اعتبارها شركة قطاع عام.

ويشترط لكي تعتبر الشركة من الشركات القطاع العام في الفرض الأخير أن تكون مساهمة الشخص العام بمقدار ٥١٪ من رأس مال الشركة على الأقل.

سابعاً - شركات قطاع الأعمال العام:

صدر القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ بإصدار قانون شركات قطاع الأعمال العام ونصت المادة الثانية من قانون الإصدار على أن تحل الشركات القابضة محل هيئات القطاع العام كما تحل الشركات التابعة محل الشركات التى تشرف عليها هذه الهيئات إعتباراً من تاريخ العمل بهذا القانون ودون حاجة إلى أى إجراء آخر.

وتنتقل إلى الشركات القابضة والشركات التابعة لها بحسب الأحوال كافة والهيئات القطاع العام وشركاته الملغاه من حقوق بما فيها حق الإنتفاع والإيجار ، كما تتحمل جميع إلتزاماتها وتسأل مسئولية كاملة عنها.

ويسرى فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى قانون قطاع الأعمال العام وبما لايتعارض مع أحكامه نصوص قانون الشركات المساهمة ذات المسئولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١.

ويصدر بتأسيس الشركة القابضة قرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على إقتراح وزير قطاع الأعمال العام ، ويكون رأسمالها مملوكاً بالكامل للدولة أو للأشخاص الإعتبارية العامة.

وتعتبر شركة تابعة في تطبيق أحكام القانون الشركة التى يكون لإحدى الشركات القابضة ٥١٪ من رأس مالها على الأقل. فإذا إشترك فى هذه النسبة أكبر من شركة من الشركات القابضة أو الأشخاص الإعتبارية العامة أو بنوك القطاع العام يصدر رئيس مجلس الوزراء قراراً بتحديد الشركة القابضة التى تتبعها هذه الشركة.

وتتخذ الشركات القابضة والتابعة شكل شركة المساهمة.

الباب الثانى

زيادة الانتاجية

تناولنا في دراستنا السابقة شكل المشروعات، وأوضحنا أن مهمة صاحب المشروع أو المنظم هي التأليف بين عناص الانتاج المختلفة، وهو يسعي من وراء ذلك الي تحقيق أقصي ربح ممكن مقابل تحمله المخاطر الناجمة عن قيامه بمشروعه الانتاجي.

وأول مشكلة تقابل النظام عند اقامته لمشروع انتاجي هو تحديد حجم المشروع. ثم تقابله بعد ذلك مشكلة أخري هي كيفية استخدام عناصر الانتاج المختلفة من طبيعة وعمل ورأس المال علي الوجه الاكمل وبالنسب التي تضمن له تحقيق أقصي ربح ممكن. ومن الطبيعي أي نظام يختار النسبة أو الطريقة التي تضمن له خفض نفقات الانتاج الي أقل حد ممكن وبالتالي زيادة الأرباح الي أكبر حد ممكن.

والمنظم قد يعمد الي زيادة الانتاج عن طريق زيادة عناصر الانتاج جميعها في وقت واحد وبنسب واحدة أو بنسب مختلفة فيزداد حجم المشروع ويتحقق مزايا الانتاج الكبير.

واما ان المنظم يزيد بعض عناصر الانتاج مع بقاء عناصر الانتاج الأخري ثابتة فقد يزيد من عنصر العمل مع بقاء الارض ثابتة وقد يزيد من عنصر الارض مع بقاء العمل ثابتا وقد يزيد العمل مع بقاء عنصري الارض ورأس المال ثابتين، وهكذا. وفي هذه الحالات يظهر قانون تناقص الغلة بعد حد معين.

ونتناول أولا تناقص الغلة ثم حجم المشروع.

الفصل الاول

١- قانون تناقص الغلة :

يقرر هذا القانون أنه اذا فرضنا أنه في ظل فن انتاجي معين أضيفت وحدات مماثلة من أحد عناصر الانتاج الموظفة في عملية انتاجية ما الي كمية ثابتة من عناصر الانتاج الأخري المشتركة فيها، فان مقدار الزيادة في الناتج الكلي الناجمة من اضافة وحدات مماثلة من عنصر الانتاج المتغير تتزايد أولا بنسبة أكبر من نسبة زيادة الوحدات المتغيرة ثم تأخذ بعد حد معين في التناقص.

فاذا فرضنا مثلا أن هناك قطعة أرض مساحتها ثابتة وضع بها عدد معين من وحدات رأس المال المتمثل في الالات اللازمة لزراعتها مع كمية معينة ثابتة من السماد وبدأنا بزرعتها بتشغيل عامل واحد ثم ... فأن هذه الأرض تعطينا كمية من المحصول الزراعي.

فاذالجأنا الي زيادة عدد العمال مع بقاء الأرض ورأس المال ثابتا فان الناتج الكلي للمحصول الزراعي سيزداد في بادىء الأمر بنسبة أكبر من نسبة زيادة وحدات العمل ولكن بعد حد معين سيزيد الناتج الكلي للمحصول الزراعي بنسبة أقل أي أن متوسط الغلة والانتاج لوحدة العمل تبدأ في التناقص. وسبب ذلك أن زيادة وحدات العمل مع ثبات مساحة الأرض ورأس المال لايمكن أن يؤدي الي زيادة الغلة أو الناتج بصفة مستمرة والا لكان من السهل الحصول علي كل ما يحتاجه سكان العالم من حاصلات زراعية عن طريق استخدام مساحة صغيرة من الارض وبها وحدات ثابتة من رأس المال وأضافة وحدات متتابعة من العمل.

أما العمود الثالث فهو يبين الناتج الكلي من المحصول الزراعي، وهو يدل علي أن اجمالي ناتج الارض زاد باطراد مع زيادة عدد المشتغلين عليها. فمثلا اذا تضافر خمسة عمال لزراعة الارض نجد أنهم ينتجون معا ١٣٠ اردبا، واذا تضافر ستة عمال

العمود (١)	العمود (٣)	العمود (٢)	العمود (٤)	العمود (٥)
العامل الثابت مساحة الارض بالفدان	العامل المتغير عدد العمال	الناتج الكلي بالاردب	الناتج الحدي بالاردب	الناتج المتوسط بالاردب
٤٠	صفر	صفر	صفر المرحلة الاولي	صفر المرحلة الاولي
٤٠	١	٢٠	٢٠ تزايد الناتج الحدي	٢٠ تزايد الناتج المتوسط
٤٠	٢	٤٤	٢٤ ، ، ،	٢٢ ، ، ،
٤٠	٣	٧٤	٣٠ ، ، ،	٢٤ ٢/٣ ، ، ،
٤٠	٤	١٠٤	٣٠ المرحلة الثانية	٢٦
			(ثبات الناتج الحدي)	٢٦ المرحلة الثانية
٤٠	٥	١٣٠	٢٦	٤/٧ (ثبات الناتج المتوسط)
٤٠	٦	١٥٢	٢٢ المرحلة الثالثة	٢٥,٥ ٧ المرحلة الثالثة
٤٠	٧	١٧٢	٢٠ تناقص الناتج الحدي	٢٤ تناقص الناتج المتوسط
٤٠	٨	١٨٨	١٦ تناقص الناتج الحدي	٢٣,٥ ٢/٩ تناقص الناتج المتوسط
٤٠	٩	٢٠٠	١٢ ، ، ،	٢٢ ، ، ،
٤٠	١٠	٢١٠	١٠ ، ، ،	٢١ ، ، ،

في الجدول يبين العمود الاول مساحة الارض بالافدنة وهي مثالنا هذا ثابتة وقدرها ٤٠ فدانا.
والعمود الثاني يشير الي زيادة مضطردة في عدد العمال الذين يشتغلون علي هذه القطعة من الارض، وهذه الزيادة تمثل تغيرا في نسبة عنصر الارض الي عنصر العمل (٢:١) وهكذا حتي تصبح النهاية (١:١٠) بينما يكون عدد العمال الذين يشتغلون في هذه القطعة الثابتة من الارض عشرة.

نجد أنهم ينتجون معا ١٥٢ اردبا.

واذا نظرنا الي العمود الرابع نجد أنه يمثل الناتج الحدي ويقصد به مقدار مايقع من زيادة في المحصول أي في الناتج الكلي له نتيجة لاضافة وحدة جديدة من العمال.فالناتج الحدي للعامل الثاني هو الفرق بين ماينتجه عامل بمفرده (١٠ اردب) وبين ماينتجه عاملان (٤٤ اردب) أي ٢٤ اردبا.

والناتج الحدي لتسعة عمال مثلا هو عبارة عن الفرق بين الناتج الكلي لثمانية عمال (١٨٨) والناتج الكلي لتسعة عمال ٢٠٠ أي أن الناتج الحدي ١٢. هذا وقد تبين لنا أن الناتج الحدي يمر بثلاثة مراحل :

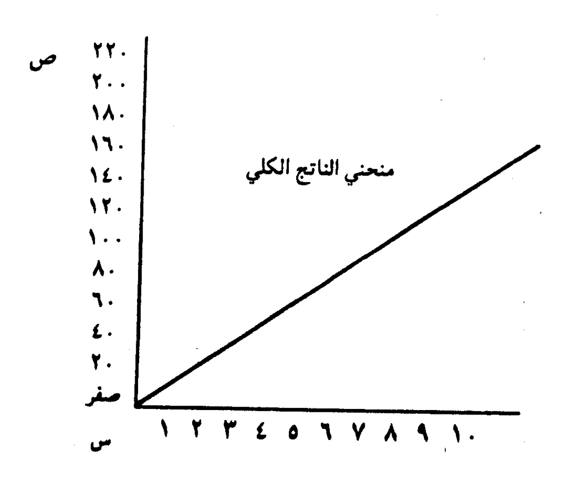
المرحلة الاولي .. من العامل الاول الي العامل الثالث وفيها يزداد الناتج الحدي فالناتج الحدي للعامل الثاني أكبر من الناتج الحدي للعامل الاول. والناتج الحدي للعامل الثالث أكبر منه بالنسبة للعامل الثاني. والمرحلة الثانية وهي التي تتلو الاولي فيها ثبات الناتج الحدي وهي في مثالنا تتحقق عند الانتقال من العامل الثالث الي العامل الرابع فنجد أن الناتج الحدي للعامل الرابع يعادل تماما الناتج الحدي للعامل الثالث. والمرحلة الثالثة وهي التي يبدأ فيها الناتج الحدي في التناقص، فنجد أن العامل الخامس أضاف الي الناتج الكلي أقل من العامل الرابع، والعامل السادس أضاف الي الناتج الكلي أقل من الخامس والسابع أقل من السادس والثامن أقل من السابع... وهكذا.

اما العمود الخامس فهو يتناول الناتج المتوسط. ويقيد به حاصل قسمة الناتج الكلي علي عدد العمال. ففي مثالنا اذا انتج عاملان معا ٤٤ اردبا يكون الناتج المتوسط هو ٢٢ اردب أي $\frac{\text{٤٤ اردب}}{\text{٢ عمال}}$ ، ويمر الناتج المتوسط أيضا بمراحل ثلاث.

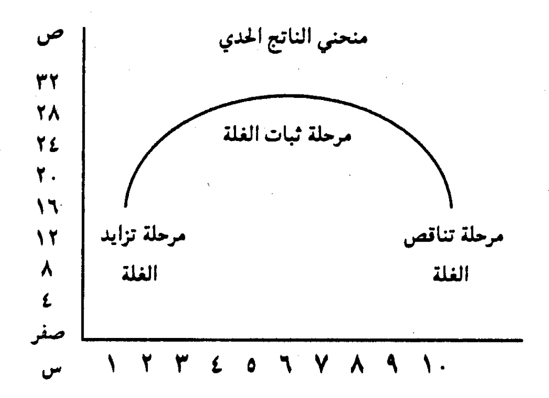
فهو يبدأ في التزايد من العامل الاول الي العامل الرابع ثم يثبت عند العامل

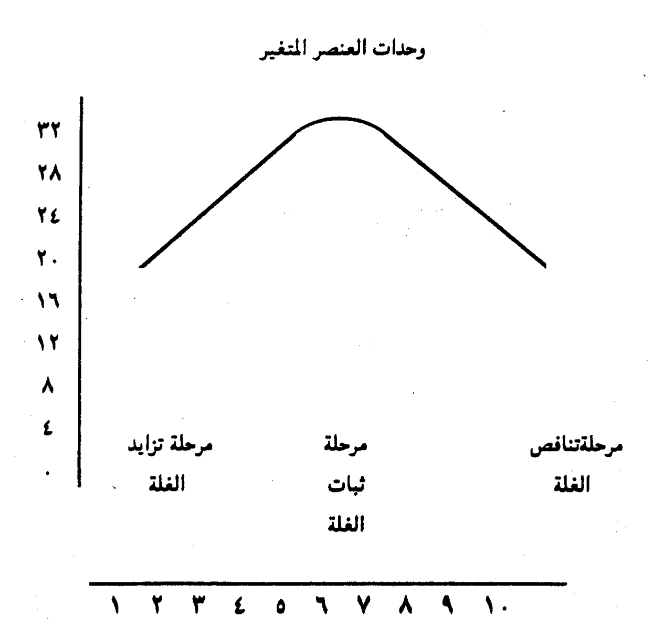
الخامس، ثم يبدأ في التناقص ابتداء من العامل السادس. ويلاحظ أن مرحلة تناقص الناتج الحدي تبدأ قبل مرحلة تناقص الغلة المتوسطة.

يمكننا أن نوضح الارقام الواردة في الجدول السابق بالرسم البياني التالي:



عدد العمال


منحني الناتج الحدي
ص
٣٢
٢٨
٢٤
٢٠
١٦
١٢
٨
٤
صفر
س
مرحلة ثبات الغلة
مرحلة تزايد الغلة
مرحلة تناقص الغلة
١ ٢ ٣ ٤ ٥ ٦ ٧ ٨ ٩ ١٠


وحدات العنصر المتغير
٣٢
٢٨
٢٤
٢٠
١٦
١٢
٨
٤
٠
مرحلة تزايد الغلة
مرحلة ثبات الغلة
مرحلةتنافص الغلة
١ ٢ ٣ ٤ ٥ ٦ ٧ ٨ ٩ ١٠

افترضنا في الجدول السابق أن مساحة الأرض ثابتة وكذلك رأس المال وان العنصر المتغير هو عنصر العمل. ويتحقق قانون تناقص الغلة أيضا اذا افترضنا أن العكس قد وقع بأن زادت مساحة الارض بينما بقي عدد العمال ثابتا حيث انه قد زادت مساحة الارض عن حد معين فانه يصعب علي هذا العددالثابت من العمال استغلالها علي الوجه الأكمل ويقل بذلك متوسط مايستطيع كل منهم انتاجه. وتقع النتيجة عينها اذا أدخلنا في اعتبارنا عنصر رأس المال بأن بقيت مساحة الارض ثابتة وتغير عنصر رأس المال وحده أو تغير معه عنصر العمال. فان زيادة كمية رأس المال المستخدم في الانتاج لايمكن أن يترتب عليها بعد حد معين زيادة مناسبة في كمية المنتجات.

وبالجملة تتناقص الغلة في كل الاحوال التي يبقي فيها عناصر الانتاج ثابتة بينما تتغير العناصر الأخري، وذلك مهما كان نوع العناصر الثابتة أو المتغيرة، وسواء كان الانتاج صناعيا أو زراعيا، بل أن هذه الظاهرة تتحقق أيضا حتي اذا افترضنا زيادة العناصر جميعا، اذا تمت الزيادة فيها بنسب متفاوتة، وذلك بأن سهلت زيادة باقي العناصر، بينما صعبت زيادة العناصر الأخري.

ويشترط لانطباق قانون تناقص الغلة ألا يحدث تحسن فني في طريق الانتاج، بمعني أن الطرق والأسباب الفنية في الانتاج لاتتغير عند اضافة وحدات العنصر المتغير لأنه لوطرأ تحسين فني في هذه الطرق لأدي ذلك الي اعاقة فعل القانون أو تأخير النتائج التي تترتب عليها.

وتجدر الاشارة الي أن قانون تناقص الغلة قانون عام ينطبق علي جميع فروع الانتاج، فهو كما ينطبق علي الزراعة ينطبق علي جميع الصناعات سواء أكانت صناعات استخراجية كالصيد أو صناعات تحويلية أو استغلالات تجارية بما في ذلك النقل. غير أن أثر هذا القانون أكثر وضوحا في الزراعة، ويرجع السبب في ذلك أن

مساحة الاراضي الزراعية محدودة، صحيح أن الانسان يستطيع اصلاح مساحات من الاراضي البور ويستطيع زيادة انتاجية الارض عن طريق استخدام الطرق الفنية الحديثة. الا أن امكانياته في هذا الصدد مازالت محصورة في نطاق ضيق.

٢- قانون الغلة المتزايدة:

يقرر هذا القانون أن زيادة عناصر الانتاج المستخدمة في مشروع ما بنسبة معينة قد تؤدي الي زيادة انتاج هذا المشروع بنسبة أكبر من نسبة زيادة عناصر الانتاج ومن ثم فإن نفقة الانتاج تنقسم علي عدد متزايد من الوحدات فيقل تدريجيا نصيب كل وحدة منها في النفقة، أي أن متوسط نفقة الوحدة المنتجة تتناقص. فمثلا اذا كان انتاج ١٠٠٠٠ وحدة من سلعة مايحتاج الي تشغيل ٥٠ عامل ورأس مال قدره ٢٥٠٠ جنية، فأن زيادة رأس المال الي ٥٠٠٠ جنية وعدد العمال الي ١٠٠ عامل يؤدي الي زيادة انتاج الي أكثر من وحدة وليكن مثلا ٣٠٠٠٠ وحدة ومن ثم فإن متوسط نفقة وحدة الانتاج تقل عما كانت قبل زيادة عناصر الانتاج.

ويرجع السبب في ذلك الي زيادة جميع عناصر الانتاج معناه زيادة حجم المشروع كلماكبر حجم المشروع كلما أمكن الاستفادة من تقسيم العمل الي أقصي حد ممكن، وبالتالي الي تحقيق وفرات الانتاج الكبير.

وقانون تزايد الغلة قانون عام ينطبق علي جميع فروع الانتاج ، فهو ليس قادرا علي صناعة معينة، بل يشمل الصناعات في مجموعها ، وهو يسري أيضا علي الزراعة ، وأن كان أثره أكثر ظهورا في الصناعة لأن الانتاج الصناعي يمكن زيادة بسهولة أكبر من الزراعة فضلا من عدم الانتاج الصناعي للتغيرات الجودة.

الفصل الثاني

حجم المشروع

اذانظرنا الي حجم المشروعات، وجدنا منها مايعد كبيرا، ومنها ما يعد متوسطا ومنها مايعتبر صغير الحجم.

الاعتبارات التي تزيد حجم المشروع :

الاعتبارات التي تجعل مشروعا مايتخذ حجما معينا دون غيره يمكننا إجمالها فيما يلي:

١- الاعتبارات التكنولوجية : تختلف طرق وسائل الانتاج من فرع لآخر من فروع الانتاج مما يؤثر علي حجم المشروع، فمثلا مصانع تكرير البترول نحتاج الي الات ضخمة ومصانع الحديد والصلب تحتاج الي أفران ضخمة أيضا، لذلك يجب أن يكون حجم المشروع في مثل هذه الصناعات كبيرا حتي يمكن توزيع النفقات الثابتة للمشروع لأن النفقات التي لاتختلف باختلاف الكمية مثل ايجار المباني وثمن الآلات توزع علي عدد كبير من الوحدات ومن ميكون نصيب كل وحده من الوحدات المنتجة قليل وبالتالي تنخفض نفقة كل وحدة في مجموعها.

٢- الاعتبارات الادارية : تحتاج المشروعات الكبيرة الي استخدام كفاءات علي درجة كبيرة من الخبرة حتي يمكن ادارة المشروع على أسس علمية سليمة.وهذه الكفاءات تتوافر خاصة في الدول النامية مما يؤثر بالتالي علي حجم المشروع.

٣- الاعتبارات المالية : قد تحول الاعتبارات المالية دون اقامة مشروعات كبيرة حيث تحتاج هذه المشروعات الي رؤوس أموال ضخمة لايستطيع صاحب المشروع الحصول عليها بسهولة.

---

(١) د. عبد الحكيم الرافعي، د. عبد المنعم الطناملي، ص ١١٠.

(٢) د. جابر جاد عبد الرحمن، د. سعيد النجار، ص ١١ وما بعدها.

٤- الاعتبارات السوقية : يضع المنظم في اعتباره عند تحديد حجم المشروع الطلب المتوقع علي السلعة التي تزيد انتاجها. فكلما كان هذا الطلب كبيرا، أدي ذلك الي أن يكون حجم المشروع كبيرا، والعكس صحيح.

التفرقة بين المشروعات الكبيرة والمشروعات الصغيرة :

اختلف الاقتصاديون في كيفية لتفرقة بين المشروعات الكبيرة والمشروعات الصغيرة اذ لاتوجد قاعدة مطلقة التفرقة بين الانتاج الكبير والانتاج الصغير.

وقد حاول البعض [١] أن يبين أوجة التفرقة في كل من الصناعة والزراعة. ففي الصناعة ذكروا ان التفرقة بين المشروعات الكبيرة والمشروعات الصغيرة تقوم علي أساس حجم المشروع، وبعبارة أخري علي أساس عدد العمال والالات التي يستخدمها، مع مراعاة أن هذه التفرقة تتوقف علي نوع الصناعة، فمطبعة يعمل فيها مائة عامل تعتبر كبيرة. بينما مصنع للسيارات يعد صغيرا اذا اشتغل فيه نفس العدد من العمال. ومن ثم يمكن التوصل الي التفرقة بين الانتاج الكبير والانتاج الصغير بمقارنة المشروعات التي تعمل في فرع واحد من فروع الانتاج، أما في الزارعة فيفرقون بين المشروع الكبير والمشروع الصغير علي أساس عدة عوامل هي مساحة الارض وخصوبتها ونوع النبات وطرق الزراعة.

كما حاول آخرون اقامة التفرقة بين المشروعات الكبيرة والمشروعات الصغيرة علي أساس الفصل بين الاعمال التنفيذية والاعمال الادارية وعلي أساس السوق. فالمشروع الذي يقوم علي أساس الفصل بين هذين النوعين والذي ينتج للسوق الدولية أو المحلية يعتبر كبيرا، والمشروع الذي لايقوم علي هذا الفصل وينتج السوق المحلية

---

(١) د. عبد الحكيم الرفاعي، د. عبد المنعم الطناملي، ص ١١٠.

يعتبر صغيرا. غير أن هذا الرأي وان كان مفهوما من ناحية السوق، فقد ينتج المشروع للسوق المحلية مثلا ومع ذلك يكون انتاجة كبيرا ومثاله المشروعات المشتغلة بانتاج السفن الحربية والواقع أن اقامة التفرقة مسألة نسبية تختلف من مكان الي آخر وان كان الاخصائيون يقيمون حجم المشروع بعدد العمال والقوة المحركة التي يستخدمها المشروع وقيمة ماينتجه.[١]

مزايا الانتاج الكبير :

عرفنا معني الانتاج الكبير عن طريق التمييز بين الانتاج الكبير والانتاج الصغير. ونوضح هنا مزايا الانتاج الكبير.

وقد قسم مارشال المزايا الناتجة عن الانتاج الكبيرالي نوعين :

اولا : الوفورات الخارجية :

يمكن تعريفها بأنها الوفورات التي تتحقق نتيجة تركيز المشروعات الصناعية من النوع الواحد في منطقة معينة. وبمعني آخر هي الوفورات التي لاتتوقف علي ظروف داخلية خاصةبالمشروع ولكن ظروف خارجة عن سيطرته.

ويمكن تلخيص هذه الظروف فيما يلي :

١- تركز المشروعات الصناعية في منطقة معينة يؤدي الي توافر المنشآت التي تخدم هذه المشروعات في نفس المنطقة، مثل البنوك المتخصصة وشركات النقل وشركات التأسيس وشركات التخزين ومكاتب المحاسبة والمراجعة ومكاتب المحامين ومكاتب المهندسين.

٢- تركيز المشروعات الصناعية وتوطنها في مكان واحد يؤدي الي صيرورة هذا المكان مركزا صناعيا هاما حينما يهيء الظروف الملائمة لهذه المشروعات حيث

---

(١) د. جابر جاد عبد الرحمن، د. سعيد النجار، ص ١١ وما بعدها.

تشيد المباني وتعبد الطرق وتكثر وسائل المواصلات. فضلا عن أن كل مشروع يستفيد من مزايا التوطن عن طريق الحصول علي أيدي عاملة رخيصة بسهولة والات ومواد أولية كما ينقل منتجاته بشروط مختلفة مما يترتب عليه توفير كل منها لجزء من نفقاتها.

٣-قد يستفيد المشروع من نمو المشروعات الأخري التي تستغل بنفس الصناعة وبعض صناعات أخري،فمثلا لو أن مصنعا للنسيج "أ" كان يعتمد علي الغزل الذي يمده به "ب" فان المشروع "أ" يستفيد فائدة كبري من زيادة الكفاية الانتاجية للمشروع "ب" حيث يستطيع أن يحصل منه علي مادة خيوط الغزل وهي المادة الأولية بثمن رخيص، ومن ثم يساعد نمو هذه المشروعات علي تحقيق توفير في نفقاتها.

٤- تستطيع المشروعات المشتغلة بصناعة معينة أن تتبادل فيما بينها المعلومات والبيانات التجارية أو الفنية التي تساعد كل منها أوأن تنشىءمعاهد ومعامل تجري ابحاثا فنية تفيد الصناعة في مجموعها.

ثانيا : *الوفورات الداخلية:*

يقصد بالتوفير الداخلي تلك الوفورات التي تنشأ داخل المشروع وليست خارجة عن نطاقه. وهذه المزايا ترجع الي ظروف خاصة بكل مشروع علي حدة ويمكن أن تظهر من عدة نواحي.

١- من *الناحية الفنية* :

فالمشروع الكبير يستطيع أن يستخدم احدي الآلات ذات الطاقة الانتاجية الهائلة مما يساعد علي تقسيم العمل الفني واتباع التنظيم العلمي للعمل والاقتصاد في المواد الأولية لاستفادته من الفضلات في صنع منتجات ثانوية، كذلك يستفيد المشروع الكبير من استطاعته ربط مراحل الانتاج بعضها ببعض بحيث يتم القيام بها

في بعض الصناعات في نفس المكان مما يوفر في نفقات النقل.

٢- من الناحية التجارية:

يستطيع المشروع الكبير أن يشتري حاجاته من المواد الأولية اللازمة للآنتاج بكميات كبيرة وفي الاوقات المناسبة مما يؤدي الي تخفيض نفقات شرائها وقد يستخدم في هذا الشأن خبراء فنيين متخصصين يحسنون اختيار الصنف بأقل سعر. ويحصل المشروع الكبير ايضا علي تخفيضات في نقل منتجاته، كما يستطيع أن ينظم عملية البيع بتحقيق وفورات لا تحقق للمشروع الصغير وذلك باستغنائه عن الوسطاء وقيامه بالبيع بنفسه فضلا عن أن كبر الكميات المباعة تحقق له وفرات في نفقات البيع، كذلك يستطيع المشروع الكبير تحمل تكاليف الدعاية والاعلان في نطاق واسع ممايؤدي الي زيادة الانتاج.

٣- من الناحية الادارية :

يستطيع المشروع الكبير استخدام الكفاءات الادارية ودفع مرتبات مجزية لهم ومن شأن استخدام هذه الكفاءات امكان تقسيم العمل بحيث يترك للمديرين الأكفاء البت في الأمور المتعلقة بسياسة المشروع وترك الأمور التفصيلية لموظفين متخصيصن، مما يؤدي الي حسن تنظيم المشروع من الناحية الادارية وبالتالي زيادة الانتاج.

٤- من الناحية المالية :

يستطيع المشروع الكبير أن يحصل علي رؤوس الأموال التي يحتاجها لاجال طويلة أو قصيرة بفوائد أقل نسبيا من المشروع الصغير، وقد يتم ذلك عن طريق اصدار أسهم أو سندات تطرح للاكتتاب أوعن طريق الاقتراض من البنوك بفائدة منخفضة وبشروط أفضل.

٥- من ناحية اتقاء المخاطر :

يستطيع المشروع الكبيرأن يحقق وفرا عن طريق اتقاء المخاطر. فهو يتخذ عدته لمواجهة المخاطر ويعمل علي تلافيها، فيمكنه أن يعمل علي انتاج أكثر من سلعة أو البيع في أكثر من سوق أو ينوع أساليب انتاجه.

٦- من ناحية النفقات العامة :

يترتب علي الانتاج الكبير نقص نفقات الانتاج العامة وخاصة نفقات الانتاج الثابتة كأجر المصنع وثمن الآلات والتأمين وما يترتب علي ذلك من انخفاض نفقةانتاج كل وحدة من وحدات الانتاج. فالمشروع الكبير الذي ينتج عنه خمسة أضعاف مشروع لايتحمل من العناصر الثابتة في النفقة خمسة اضعاف مايتحمله المشروع الصغير.

وعلي أية حال فان التفرقة بين الوفورات الخارجية والداخلية ليست الا تفرقة نسبية فقد يصبح التوفير الخارجي داخليا والعكس بالعكس.

الحجم الامثل للمشروع (١)

ذكرنا أن المشروعات الكبيرة تحقق وفورات كثيرة قد تكون وفورات داخلية أو خارجية ويترتب علي تحقيق هذه الوفورات انخفاض متوسط نفقة الوحدة المنتجة غير أن هذه الوفورات قد تتعارض فيما بينها من حيث أثر كل منها في نفقة المشروع. فمثلا من الناحية الفنية فقد يحقق المشروع تخفيضا في نفقته ولكن قد يصطحب ذلك زيادة في نفقته من الناحية الادارية نتيجة استحالة التوسع في هذه الناحية الي ما لا نهاية اذ يصبح من العسير الاحتفاظ بكفاءة الجهاز الاداري فضلا عن ظهور

---

(١) يراجع الدكتورين جابر جاد وسعيد النجار، ص ١٠٠ وما بعدها، د. حسين خلاف، مبادىء الاقتصاد، ص ١٨ وما بعدها.

مساويء تعدد اختصاصاته وتعقد الاجراءات وكان من شأن أي زيادة في حجمه أن يؤدي الي زيادة تكاليفه من هذه الجهة زيادة كبيرة.

وما يهم المشروع من ناحية النفقة، هو أن يوفق بين الأوجه المختلفة بحيث يكون حجمه عند أقل نفقة متوسط ممكنة. أي تكون النفقة الكلية مقسومة علي عدد الوحدات التي ينتجها عند أقل حد ممكن. ويفسر هذا القول بأن نفقة انتاج المشروع تنقسم الي قسمين: نفقة صغيرة فالأولي هي تلك التي لاتختلف باختلاف الكمية المنتجة مثل ايجار المباني وثمن الالات. أما الثانية فهي التي تتغير باختلاف الكميات المنتجة مثل المادة الاولية اللازمة للانتاج. والنفقة الكلية لسلعة ما هي الا مجموع ما ينفق عليها من نفقة ثابتة وصغيرة، وكلما زادت الكمية المنتجة أي كلما كان الانتاج كبيرا أمكن تقسيم النفقة الثابتة علي عدد كبير من الوحدات وكان نصيب كل وحدة من الوحدات المنتجة قليلا وانخفضت بذلك نفقة انتاج كل وحدة في مجموعها وهي النفقة التي تعرف بالنفقة المتوسطة لكل وحدة من السلعة.

والخلاصة أنه كلما كبر حجم المشروع يأخذ كفاءته الانتاجية في الارتفاع (متمثلة في انخفاض متوسط نفقة الانتاج) الي أن يصل الي حد معين تؤدي بعدها زيادة الحجم الي انخفاض الكفاءة الانتاجية للمشروع (متمثلة في ارتفاع متوسط نفقة الانتاج) وعندما يصل المشروع الي الحجم الذي يحقق أقصي كفاءة ممكنة وهو الحجم الذي يستنفذ فيها مزايا الانتاج الكبير، أي عندما يصل الي الحجم الذي يصبح فيه نصيب الوحدة المنتجة من نفقة الانتاج (أي متوسط نفقة الانتاج) أقل مايمكن، يكون المشروع قد وصل الي مايسمي بالحجم الأمثل للمشروع.

وهذا الحجم الأمثل للمشروع ليس واحدا بالنسبة لفروع الانتاج المختلفة فهو في بعضها كبير وفي البعض الاخر صغير أو متوسط، وهنا يفسر بقاء المشروع الصغير والمتوسط الي جانب المشروع الكبير وهو مايبين أن ظاهرة تركز المشروعات علي

أهميتها ليست ظاهرة عامة علي جميع فروع الانتاج. فمن الصناعات من يفضل فيه المشروع الصغير علي الكبير مثل الصناعات التي تعتمد علي المهارة اليدوية والتي يقل فيها نسبيا استعمال الالات وتقسيم العمل والتنظيم العلمي للانتاج أو تلك التي لاتحتاج الي رؤس أموال كبيرة، كذلك فأن درجة التركز ليست واحدة الي حد بعيد في الصناعات التحويلية التي تتناول المادة الأولية أو نصف المصنوعة بالتحويل وكذلك في صناعة النقل، كذلك يتحقق التركز أيضا في تجارة الجملة والبنوك، وظاهرة التركز قليلة الوضوح في الزراعة حيث تعتمد بصفة أساسية علي الظروف الطبيعية المحيطة بالانتاج الزراعي.

الباب الثالث

تركز المشروعات

معني التركيز:

تركيز المشروعات من أهم مظاهر تطور الانتاج الرأسمالي الحديث.

وتطلق كلمة تركز للدلالة علي الميل نحو تجميع عدد من المشروعات المنشغلة بصناعة معينة في مشروع واحد أو مشروعات قليلة بدلا من تشتتها بين مشروعات كثيرة بحيث يزداد عدد المشروعات الكبيرة أو يزداد حجم المشروعات الموجودة، ومن ثم يزداد الانتاج الكبير ويقل الانتاج الصغير.

ويجب التنبه الي أننا نقصد هنا المعني السابق للتركز في الانتاج ولا يصح أن نخلط بينه وبين التركز في الثروة. اذ يقصد بالتركز في الثروة أن تصبح الملكية في يد عدد قليل من الأفراد. ومن الممكن حصول تركز في الانتاج دون أن يصحبه تركز في الثروة . كما قد يقع العكس . فإذا افترضنا أن انتاج سلعة معينة في اقليم معين تقوم به شركتان يبلغ عدد المساهمين فيهما معا ألفي مساهم ثم حلت شركة مساهمة واحدة محل الشركتين. وبقي عدد المساهمين وعدد الاسهم التي يملكها كل منهم دون تغير، فان ذلك يعد تركزا في الانتاج لأن مشروعا واحد حل محل مشروعين ولكن ليس فيه تركز في الثروة. أما اذا افترضنا أن شخصا اشتري مزارع كان يستغل كل منها مالكها ثم قسمها المشترك الي أربعين قطعة وأجر كل قطعة منها مستأجر فهنا تركز في الثروة دون أن يكون تركز في الانتاج. كذلك ليس ضروريا أن يتضمن التركز في الانتاج احتكار، فقد يزداد حجم المشروعات ومع ذلك تبقي المنافسة قائمة، بل أن حدة المنافسة تزداد كلما قل عدد المشروعات المتنافسة وازدادت قدرتها علي الانتاج.

قياس درجة التركز:

من الصعب الوصول الي بيانات دقيقة مبنية علي الاحصاءات المتعلقة بحجم المشروعات المختلفة وقوتها في الانتاج، لأن الاحصاءات في هذا الخصوص لاتعطي البيانات تقريبية ويرجع ذلك الي أن تركز المشروعات قد يكون خفيا بحيث يتعذر أن تدرك الاحصاءات أمره، كما أن التركز أمره نسبي الي درجة كبيرة، فتقسيم المشروعات الي مشروعات كبيرة ومتوسطة وصغيرة لايخلو من التحكم وهو علي أية حال تقسيم نسبي يتوقف علي الظروف. فالمشروع الصناعي أو التجاري الذي يشتغل به مائة عامل مثلا قد يعد من قبيل المشروعات الصغيرة اذا كان يصنع الصلب، بينما أنه يعد مشروعا كبيرا اذا هو زرع الأرض فاكهة. وقد يعد صغيرا اذا هو خصص الأرض للرعي [1]

علي أنه يمكن قياس درجة تركز المشروعات بالاعتماد علي عدة عوامل، كأن ينظر الي مقدار رأس المال المستغل في كل مشروع، أو مقدارالقوة المحركة التي يستخدمها، أو عدد العمال المشتغلين فيه. فكلما كان رأس مال المشروع كبيرا كلما كان المشروع كبيرا وكذلك الشأن بالنسبة لمقدار القوة المحركة وعدد العمال.

علي أن البعض يري أن أدق مقياس لحركة التركز هو مقدار ماتنتجة المشروعات الكبيرة بالنسبة للانتاج الكلي للسلعة، أي معرفة انتاج كل مشروع بالنسبة للانتاج الكلي. فاذا كان هناك عدد قليل من المشروعات ينتج نسبةمئوية كبيرة من الانتاج الكلي كنا بصدد حالة تركز. وكلما زادت هذه النسبة زادت درجة التركز.[2]

---

(١) د. حسين خلاف، ص ١٦٢ ومابعدها.

(٢) د. اسماعيل صبري عبد الله، ص٣٦٩.

بواعث التركز:

يمكن اجمال أهم بواعث التركز فيما يلي :

١- باعث قانوني : قد يكون بواعث التركز قانونية، كصدور قانون ينص علي الزام المشروعات المشتغلة بانتاج معين بالاتحاد.

٢- باعث الكفاءة : قد يتحقق التركز للافادة من مزايا الانتاج الكبير وسنري فيما بعد أن الانتاج الكبير يحقق الكثير من الوفورات الداخلية والخارجية.

٣- باعث شخصي: قد يكون بواعث التركزتحقيق منافع شخصية لبعض الماليين من رجال المصارف أو غيرهم. فالماليون يدركون أن الجمهور يميل الي الاعتقاد بأنه اذا اندمجت عدة مشروعات بعضها في بعض وتكون منها مشروع واحد كبير فان أرباح هذه المشروعات تزداد حينئذ بسبب تمكنها من توفير نفقة الانتاج واستطاعتها غزو الأسواق واجتذاب العملاء. فينتهز الماليون هذا الاعتقاد السائد لدي الجمهور لدمج بعض المشروعات في البعض الآخر، حتي اذا لم يكن ثمة أمل كبير في نجاح المشروع الموحد علي هذا النحو، ثم أنهم يبالغون في تقدير أصول هذا المشروع الموحد بناء علي مايعتقد أن سيحققه من أرباح مرتفعة. وهذا مايعرف بالتمويه. وحينئذ تشتد حمي المضاربة بين أفراد الجمهور علي شراء أسهم هذا المشروع الموحد، وخاصة اذا اقام الماليون من مؤسسي المشروع في أول تكوينه بتوزيع أرباح صورية كبيرة علي المساهمين. وبذا يستطيع هؤلاء الماليون أن يبيعوا للجمهور أسهم المشروع بأثمان غالية. حتي اذا تخلصوا من تلك الأسهم تماما عن طريق بيعها للجمهور، تركوا المشروع وشأنه، فينقطع توزيع الأرباح الصورية علي المساهمين، ثم يظهر فساد الأساس الذي بني عليه الاندماج فتهبط قيمة الأسهم

---

(١) د. عبد الحكيم الرفاعي، د. عبد المنعم الطناملي، ص ١٢٥ وما بعدها.

وقد يهوي المشروع بعد ذلك الي الافلاس، أو يستطيع في جهد أن يقاوم الأعاصير، كذلك قد يكون تركز المشروعات راجعا الي رغبة صاحب المشروع في أن يكون له سلطان ونفوذا اقتصادي كبيران، فيعظم شأنه ويرتقي في الافاق اسمه.(١)

٤- باعث الاحتكار : قد يتحقق التركز أيضا تحت الرغبة في السيطرة علي السوق بتحقيق احتكار الشراء أو البيع للمشروعات المتركزة، وقد يكون الغرض من وراء هذا الاحتكار هو تحقيق أكبر ربح أو دفاع المشروع عن نفسه ضد احتكار مشروع اخر يتعامل معه حيث يمده بالمادة الأولية،بل قد يكون الغاية من الاحتكار وضع حد للمنافسة القاتلة بين عدد قليل من المشروعات والمسماة بتنافس القلة وحيث أن هذه المشروعات تجنح الي الاتحاد أو يعمل واحد منها علي السيطرة علي المشروعات الباقية.(٢)

حدود التركز :

يري كارل ماركس أن هناك قانونا يؤدي الي اختفاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة فتحل محلها مشروعات ضخمة تتقاسم الانتاج. والتركز في نظر الاشتراكيين ظاهرة عامة. ستؤدي الي القضاء علي الطبقة الوسطي فتصبح الهيئة الاجتماعية مكونة من طبقتين.:رأسماليون قليلو العدد، يحتكرون الانتاج، وعمال هم أكثرية الأمة ولكن الاحصاءات قد دلت علي ان الميل الي التركز ليس قانونا، فلم تقض المشروعات الكبيرة علي المشروعات الصغيرة أو المتوسطة في كل من الصناعة

---

(١) د. حسين خلاف، ص ١٤٩ ومابعدها.

(٢) د.جابر جاد ، د. سعيد النجار - ص ١٢٥.

والتجارة والزراعة.فبالرغم من الميل الي نقص عدد المشروعات وزيادة متوسط قوي الانتاج في المشروعات الصناعية فان الصناعة الصغيرة لم تختف لأن بعض الصناعات لايلائمها الانتاج الكبير مثل السلع السريعة العطب والسلع التي تحتاج الي مهارة يدوية خاصة. وفي التجارة فانه علي الرغم من انتشار المتاجر الكبيرة فان المتاجر الصغيرة والمتوسطة لم يقل عددها بل تزايد، ويرجع ذلك الي عدم استعمال الآلات كثير في التجارة، فمزايا الانتاج الكبير تبدو أقل وضوحا في التجارة منها في الصناعة، كما ان التاجر الصغير يوجد بجوار المستهلك وتنشأ بينهما علاقات شخصية مما يسمح للتاجر الصغيرة بالاستمرار، وفي الزراعة،تشجع الحكومات نشوء الملكية الصغيرة وحمايتها بتوزيع الارض علي المعدمين من الفلاحين باعتباره من عناصر الاستقرار السياسي والاجتماعي مما يؤدي الي اختفاء ظاهرة التركز.(١)

علي أية حال، فان التركز قد انتشر في السوق الرأسمالية وفي كل فروع الانتاج ولكن مداه اختلف من دولة لأخري ومن فرع لاخر من فروع الانتاج. ففي الولايات المتحدة اشتدت حركة التركز عنها في الدول الأخري كفرنسا وألمانيا وانجلترا.

وقد بلغ التركز في هذه الدول أقصي درجاته في الصناعة والنقل والمشروعات المالية.

وخفت حدته في التجارة ولاسيما في تجارة التجزئة، كما أن التركز في الزراعة كان قليلا نظرا لعدم انتشار المشروعات في الانتاج الزراعي ولتعذر الانتاج الكبير في الزراعة. بل أن التركز تختلف حدته من صناعة الي أخري ففي الصناعات الثقيلة

---

(١) د. عبد الحكيم الرفاعي، د. عبد المنعم الطناملي، ص ١٢٥ وما بعدها.

المشتغلة باستخراج المواد الأولية وباعداد المواد نصف المصنوعة يبلغ التركز أقصي حدوده لأن عيوب التوسع في الانتاج ،زيادة حجم المشروعات لا تظهر في هذه الصناعات في مرحلة متأخرة الا بعد أن يصير المشروع عملاقا من عمالقة الصناعة، ولذا قامت في هده الصناعات مشروعات محدودة العدد جدا، تنتج نسبا عالية جدا، لا من الانتاج المحلي فحسب، بل من الانتاج العالمي كله [١] واذا أخذنا مثالا للصناعات البترولية نجد أن ثمان شركات في العالم كله فيما عدا الاتحاد السوفيتي تسيطر علي هذه الصناعة، ومن بين هذه الشركات الثمانية خمس شركات أمريكية وشركة انجليرية ، وشركة فرنسية وشركة هولندية انجليزية. وهذه الشركات بترتيب ضخامتها هي : ستاندرد أويل أوف نيو جرسي (الولايات المتحدة الامريكية) رويال دتشي شل (انجلترا وهولندا) سوكوني موبيل أويل (الولايات المتحدة)، حقول البترول البريطانية (انجلترا)، ستاندرد أويل أو أوف كليفورنيا (الولايات المتحدة) الشركة الفرنسية للبترول (فرنسا). وهذه الشركات تعمل في العالم كله وفقا لتنسيق كامل فيما بينها وهي تستغل حقول الترول في العالم عن طريق شركات تابعة تساهم الشركات كلها أو بعضها في انشائها وتوجيه سياستها، ففي العالم العربي مثلا تقوم باستخراج بترول العراق واستثمار بترول الموصل وشركة بترول البصرة ، وهاتان الشركتان أسهمهما موزعة بين شركة شل وستاندرد أويل أوف نيوجرسي وسكوني فاكوم والشركة الفرنسية للبترول، وشركة أرامكو في السعودية هي من خلق الشركات الأمريكية الثلاث :ستاندر أويل أوف كليفورنيا وتكساس وسكوني فاكوم.

---

(١) د.اسماعيل صبري عبد الله - ص ٣٦٩ وما بعدها.

---

(٢) المرجع السابق، ص ٣٦٨.
(٣) د. حسين خلاف، ص ١٦٨.

اطرق تحقيق التركيز:

يتم التركز بالطرق الآتية :

١- تكبير حجم المشروع :

أما بزيادة رأسماله أو عدد عماله، وقد يزداد حجم المشروع بانشاء فروع تابعة له علي نحو ماتفعله كثير من البنوك والمحلات التجارية الكبري.

٢- الاندماج :

ويتم ذلك عن طريق دمج بعض المشروعات في مشروع واحد أو عن طريق انحلال المشروعات الموجودة جميعها ثم انشاء مشروع جديد يحل محلها جميعا، وهنا اندماج قانوني كامل يتناول كافة العناصر المالية والفنية والتجارية للمشروع.

٣- الاشتراك المالي :

وهنا لايحدث اندماج بين المشروعات، ولكن تقوم بينها علاقات وثيقة بأن يشتري مشروع كبير معظم أسهم بعض المشروعات الأخري التي تظل محتفظة باستقلالها ولكنها تخضع للمشروع المشتري من الناحية الادارية.

٤- اشتراك المصالح :

قد ترتبط المشروعات فيما بينها، بغير الاشتراك المالي، بمصالح مشتركة، بأن تؤجر بعض موارد استغلالها لبعض أو أن تتفق علي القيام بمشترياتها بالجملة أو أن يكون بعض الأشخاص أعضاء في مجالس ادارة مشروعات مختلفة أو مدين لها في نفس الوقت.

اتجاه التركز :

يتخذ التركز أحد أو بعض الاتجاهات التالية :

١- تركز المشروعات دون تكاملها :

فقد يتجه المشروع الي زيادة حجمه أو الاندماج مع غيره، مما يترتب عليه زيادة كمية الناتج من السلعة، وهنا لا يغير المشروع من نوع نشاطه الذي كان يزاوله. ومثال ذلك قيام مصنع للصلب بزيادة حجمه وذلك عن طريق زيادة رأس ماله وعماله واستخدام الات احدث وأكبر وطرائق انتاج افضل، أو الاندماج مع بعض المشروعات الأخري المنتجة للصلب حتي يأمن منافستهم له ويستطيع السيطرة معهم علي السوق.

٢- تكامل المشروعات عموديا او راسيا :

في التكامل العمودي أو الرأسي يقوم المشروع الجانح للتركز باضافة عملية أو أكثر من عمليات الانتاج الي المرحلة التي يقوم بها. وحركة التكامل تمتد الي أعلا اذا ما قام المشروع بعمليات سابقة علي العملية التي كان يقوم بها سلفا والتي كان يلجأ الي مشروعات آخري، كمصنع لانتاج السيارات يقوم بانتاج المطاط وانتاج الفحم وانتاج الحديد وقد تمتد حركة التكامل الرأسي الي أسفل أو صوب المستهلك بأن يقوم المشروع باتمام صنع سلعة كان يبيعها نصف مصنوعة الي مشروع اخر، أو أن يقوم بنقلها ثم بيعها الي المستهلكين.

ويحقق التكامل الي اعلا توافير في نفقة الانتاج نظرا لان المشروع لايضطر الي شراء المادة الأولية من غيره، كماأنه يحرر المشروع من تحكم منتج المادة الاولية ويضمن له جودة صنعها وتمشيها مع رغبات المشروع وضمان الحصول عليها بانتظام

وكما يخلص التكامل الي أسفل المشروع من تحكم المنتجين الذين يقومون بشراء سلعة يؤدي التكامل العمودي بنوعيه الي انقاص النفقاتالعامة للمشروع ونظرا لاتساع نطاقه اذ أن التكامل بتضمن الانتاج الكبير.(١)

٣- تكامل المشروعات افقيا:

ويقصد به تنويع السلع الناتجة من المادة الاولية التي ينتجها بحيث يضيف منتجات جديدة من هذه المادة الي ماكان ينتجه من قبل. مثال ذلك أن يقوم مصنع للاسلحة الصغيرة بصناعة ماكينات الخياطة، ودراجات وأدوات منزلية الي جانب الاسلحة الصغيرة.

ويرمي التكامل الافقي الي تغطية الخسارة التي تقع اذا كسدت سلعة معينة من الربح الذي يحققه المشروع من انتاجه السلع الأخري (٢). أو تحقيق احتكار للمشروع المتكامل كما في حالة شركة السكة الحديد التي تضيف اليها النقل بالسيارات حتي يكون احتكارها النقل أكبر أثرا، والغرض منه تخفيف حدة المنافسة القائمة علي المشروع من ضرر.(٣)

ويلاحظ انه من الممكن أن يجمع المشروع الواحد بين التكامل العمودي والتكامل الافقي، فقد لاتقتصر بعض المحلات التجارية علي بيع نوع واحد من السلع بل تبيع أنواعا مختلفة ومتعددة وهذا التكامل أفقي، ويصح أن تقوم في نفس الوقت بصنع هذه السلع في مصانعها الخاصة. وهذا تكامل عمودي.

---

(١) د. محمد حلمي مراد ، ص ٣١٧.

(٢) المرجع السابق، ص ٣٦٨.

(٣) د. حسين خلاف، ص ١٦٨.

٤- تكامل المشروعات جغرافيا:

قد يأخذ المشروع بالتكامل الجغرافي فينشيء عدة منشآت له في مناطق متفرقة ومتباعدة، ولكنها تخضع كلها لادارة واحدة، أو يندمج في مشروعات أخري تقوم في هذه المناطق كأن ينشيء محل تجاري فروع متعددة تتبع ادارة عليا واحدة في المركز الرئيسي.وقد ادي تقدم المواصلات ورخصها الي تركز المشروع في نقطة مركزية من منطقة معينة، وتغذية المنطقة كلها بالسلعة التي ينتجها. وان كان لاينتج عن ذلك أن الاتجاه دائما هو في انشاء مشروعات كبيرة تنحصر منشأتها في النقط المركزية من المناطق المختلفة. فطريقة التكامل الجغرافي مقيدة تماما اذا كانت السلعة التي ينتجها المشروع خطرة النقل أو سريعة التلف أو كان المشروع يقوم بخدمة لايتصور نقلها أو كانت السوق في المنطقة الاهلية محدودة، ففي كل هذه الأحوال يمكن الاعتماد علي المنشآت التي تنشأ في مناطق متباعدة واما الاندماج في مشروعات آخري قائمة بها.(١)

---

(١) د. حسين خلاف، ص ١٠.

الباب الرابع

التوطن

تناولنا في الباب السابق ظاهرة تركز الانتاج، ويجب عدم الخلط بينها وبين التوطن التي سنبحثها فيما يلي :

المقصوود بالتوطن :

يقصد بالتوطن أن تتخصص دولة ما أو اقليم من أقاليم احدي الدول في انتاج معين بحيث تتوافر عناصر الانتاج كلها أو بعضها، وحيث يمكن الانتاج بأقل نفقة. مثال ذلك توطن انتاج القطن المصري، وتوطن صناعة قصب السكر في مصر بالوجه القبلي وتوطن صناعة الاسمنت في منطقة حلوان وطره بمصر، وتوطن المطاط في الملايو، وتوطن صناعة السيارات في الولايات المتحدة الأمريكية، وصناعة الصلب في بتسبرج، بالولايات المتحدة الأمريكية. كما نجد في فرنسا توطن صناعة الحرير بمدينة ليون والمنسوجات القطنية والصوفية بمدينة ليل.

أسباب التوطن :

ترجع أسباب التوطن الي عدة عوامل يمكن اجمالها فيما يلي :

١- المواد الأولية :

تتوطن الصناعات في الأماكن القريبة من مصادر المادة الأولية اذأن هذا القرب يؤدي الي الاقتصاد في نفقات نقل هذه المواد كما أنه يحول دون تلف هذه المواد. ومثال ذلك توطن صناعات حفظ الأسماك وتجفيفها في الموانيء نظرا لصعوبة نقل الأسماك بسبب مايلحقها من تلف سريع، كما تقوم صناعة المعادن بالقرب من مناجم الحديد والفحم لتجنب نفقات النقل الباهظة.

٢- القوي المحركة :

تتوطن الصناعات أيضا حيث يمكن الحصول بسهولة علي القوي المحركة، فتتوطن الصناعات في المناطق التي يكثر فيها الفحم وفي المناطق التي بها مساقط مياه تتولد منها الكهرباء أو يستخرج منها البترول.

ولاينفي ذلك أن الصناعات قد تقوم بعيدا عن مواطن القوي المحركة وذلك اذا كان نقل تلك القوي مستطاعا بنفقة قليلة، أو وقع تحسن فني أدي الي امكان الاقتصاد في القوي المحركة التي تستلزمها بعض الصناعات.(١)

٣- الظروف الجوية :

قد تستدعي الظروف الجوية توطن الصناعة في منطقة معينة. فمثلا صناعة غزل القطن تتطلب جوا رطبا. لذلك نجد تجمع مصانع الغزل والنسيج في لانكشر بانجلترا لرطوبة جوها. وكذلك الحال في المحلة الكبري.

٤- التربة :

فهي تلعب دورا في توطن بعض الزراعات فالقمح مثلا يتطلب تربة عميقة خصبة.

٥- الايدي العاملة ورؤوس الاموال :

تتوطن الصناعات أيضا في المناطق التي يمكن الحصول فيها علي أيدي عاملة رخيصة والتي يسهل فيها الحصول علي رؤوس الأموال.

ويلاحظ أنه اذا كانت سهولة الحصول علي العمال ورؤوس الأموال أحيانا سببا من أسباب التوطن. فانها قد تنقلب فتصبح في نفس الوقت نتيجة للتوطن واحدي

(١) د. حسين خلاف، ص ٩١.

وعامة فالمنطقة التي تتوطن بها بعض الصناعات الناجحة يهوي اليها العمال ورؤوس الأموال سعيا وراء الكسب. فيسهل بذلك علي رجال الأعمال في تلك المنطقة الحصول علي مايلزمهم من عناصر الانتاج. كما قد يسهل عليهم بسبب ذلك أن يجدوا سوقا لمنتجاتهم في نفس المنطقة التي ينتجون فيها ، حيث يقبل علي تلك المنتجات عدد متزايد من العمال المشتغلين في تلك المنطقة.(١)

٦- النقل:

يلعب النقل دورا في توطن الصناعات، فتتوطن مصانع الأخشاب علي ضفاف الأنهار حيث تنقل من الغابات بالقائها في المساقط المائية. كما تتوطن أيضا المشروعات التي تنتج سلعا كبيرة الحجم أو ثقيلة الوزن علي ضفاف الانهار وشواطيء البحر اذ أن نفقة النقل النهري والبحري أقل من نفقة السكة الحديدية وعلي العكس تقوم المشروعات التي تنتج سلعا خفيفة الوزن وضئيلة الحجم بالقرب من محطات السكك الحديدية.

علي أنه يلاحظ أن الصناعات تميل الي التحول من مكان الي اخر كلما طرأ تغير علي وسائل النقل فزادت سرعتها وكفايتها، فصناعة حفظ اللحوم وتعليبها كانت تقوم في مناطق تربية الماشية فلما زادت سرعة قطارات البضاعة وزودت بعربات البريد أنشئت الصناعة السالفة في أماكن أخري.

٧- السوق:

تتوطن المشروعات عادة بجوار السوق حتي يمكن تصريف منتجاتها، علي أنه يجب ملاحظة أن الظروف الطبيعية كالمناخ وقيام مساقط المياه قد تحتم التوطن في مكان بعيد

---

(١) د. حسين خلاف، ص ٩١.

عن السوق. غير أنه قد تتواطن العوامل التي تحكم توازن المشروعات فيما بينها. ويتعين علي المنظم أن يوازن بينها بحيث يتخذ قراره بإنشاء المشروع في المنطقة التي تحقق منفعة أكبر له.

٨- عوامل تارخية :

قد تتوطن المشروعات في منطقة ما بسبب تاريخي محدد. فقد تنشأ في منطقة معينة لايلبث النجاح الذي يصادفها أن يؤدي الي احتراف كثير من أهالي المنطقة بحيث تصبح مختصة بها.

٩- عوامل سياسية :

قد تتوطن المشروعات في منطقة مانتيجة لاعتبارات سياسية كتوطن الاجئين في منطقة معينة للعمل فيها.

مزايا التوطن :

للتوطن مزايا يمكن اجمالها فيما يلي :

١- يؤدي التوطن الي هجرة العمال ذوي الخبرة الي هذة المنطقة الأمر الذي سيترتب عليه أن تستطيع تلك الصناعة اشباع حاجتها الي العمال المهرة وبأجر يقل عن أجر المثل في المناطق الأخري وتصريف منتجاتها في سوق محلية تساعد علي شرائها هؤلاء العمال وتبدأ هذه السوق عندما يبدأ هؤلاء العمال بانفاق أجورهم[١]. بل أن العمال في المنطقة المتخصصة يكتسبون مهارة أكثر من الانتاج علي نحو ماهو معروف من مهارة السويسري في صناعة الساعات التي توطنت بسويسرا منذ أمد بعيد.

---

(١) د. حسين خلاف، ص ٩١.

٢- يؤدي التوطن الي أن تنقسم الصناعة في المنطقة التي تتوطن الي عدة صناعات تمثل كل منها مرحلة معينة من مراحل انتاج السلعة. فصناعة القطن التي تتوطن منطقة معينة بدورها الي صناعات الحلج والغزل والنسيج والتلوين وغيرها. وفي هذا ما يحقق للصناعة فوائد التخصص، بل قد تنشأ في تلك المنطقة صناعات أخري من سأنها أن تمد الصناعة الرئيسية بما تحتاج اليه من مهمات أو تنتفع بفضلات تلك الصناعة (١).

٣- يؤدي التوطن الي اقامة كثير من المنشأت الحكومية والمالية والتجارية مما يقدم تسهيلات كثيرة لكل مشروع.(٢)

عيوب التوطن :

يؤخذ علي التوطن مايلي :

١- تتعرض المنطقة التي تتوطن فيها صناعة ماالي الخطر اذا ما أصابت الأزمة الصناعة في تلك المنطقة، فتنتشر البطالة بين العمال المشتغلين فيها ويعم الكساد في كافة الحياة الاقتصادية ولكن يرد علي ذلك أن الأزمة عندها ماتقع تشمل جميع فروع الانتاج، فضلا عن أن بعض الحكومات تعمل علي تنوع الصناعات بتلك المنطقة.

٢- يخلق التوطن أزمة المساكن ويؤدي الي ارتفاع الأسعار مما يتضح في المدن ومايؤدي الي أسوأ النتائج الاجتماعية، ويرد علي ذلك أن التوطن مهد لقيام نقابات العمال لتتولي الدفاع عن مصالحهم مما يرفع مستواهم الاجتماعي.(٣)

---

(١) د.حسين خلاف، ص ٩١.

(٢،٣) د. رفعت المحجوب، ص ٣٢.

٢- يؤدي التوطن إلى أن تتسع الصناعة في المنطقة التي تتوطن إلى عدة صناعات تمثل كل منها مرحلة معينة من مراحل انتاج السلعة. فصناعة القطن التي تتوطن منطقة معينة بجوارها صناعات الحلج والغزل والنسيج والتلوين وغيرها. وفي هذا ما يحقق للصناعة فوائد التخصص، بل تنشأ عدة في تلك المنطقة صناعات أخرى من شأنها أن تمد الصناعة الرئيسية بما تحتاج إليه من مهمات أو تنتفع بفضلات تلك الصناعة (١).

٣- يؤدي التوطن إلى اقامة شبكة من المنشآت الخدمية والمالية والتجارية له تقدم تسهيلات كثيرة للمشروع.(٢)

عيوب التوطن:

يترتب على التوطن ما يلي:

١- تتعرض المنطقة التي تتوطن فيها صناعة ما إلى الخطر اذا ما أصابت الأزمة الصناعة في تلك المنطقة، فتنتشر البطالة بين العمال المشتغلين فيها وعموم السكان في كافة الحياة الاقتصادية والاجتماعية، زد على ذلك أن الأزمة تمتد آثارها لتشمل جميع فروع الانتاج، فضلاً عن أن بعض الخدمات تعمل على تغذية الصناعات بتلك المنطقة.

٢- [illegible]

---

(١) د. [illegible]، ص ١٩.

(٢،٣) د. [illegible]، ص ٢٢.

الباب الخامس
اتفاقات المنتجين

من اهم عناصر الانتاج الصناعي في العصر الحديث، قيام الاتفاقات بين المشروعات الكبيرة اما علي اندماج هذه المشروعات أو قيام علاقات وثيقة فيما بينها.

أسباب عقد الاتفاقات :

يرجع عقد هذه الاتفاقات بين المشروعات الي الرغبة في القضاء علي المنافسة الحادة بينها. ذلك أن هذه المنافسة قد تدفع المشروعات الي الافراط في الانتاج لأنها تستخدم وسائل ميكانكية ضخمة، ومن ثم تخفيض الاسعار نتيجة زيادة عرض السلع المنتجة عن الكمية المطلوبة. كذلك فانه في ظل المنافسة الحرة يعمل المشروع علي اجتداب العملاء عن طريق تخفيض أثمانه الي أقل مستوي ممكن وبذا لايستطيع الحصول علي ربح كاف. ومتي وصلت المشروعات الي هذا الحد نجد من مصلحتها عقد اتفاقات فيما بينها لوضع حد للمنافسة بينها وبذلك يقل خطر الافراط في الانتاج وانخفاض الأثمان. ويلاحظ أن عدد كبير من هذه الاتفاقات يتم ابرامه في أوقات الازمات ذلك أن من مصلحة هذه المشروعات أن توجد رابطة بينها تستطيع معها في حالة الأزمة أن تسيطر علي السوق والتأثير في الانتاج.

أشكال الاتفاقات :

تتخذ الاتفاقات بين المنتجين أشكالا متعددة، فقد تقتصر علي مجرد تبادل المعلومات أو شراء بعض أسهم مشروع آخر علي أن يكون عدد الأسهم كافيالتمتع المشروع الأول بالكلمة العليا في ادارة المشروع الثاني، وقد تتخذ شكل انشاء مكتب أو نقابة أو الالتجاء الي ما يسمي بالاحراج أو تكوين كارتل أو ترست.

ومن هذه الاتفاقات ماهو مؤقت فيزول بمجرد زوال الأسباب التي أدت الي قيامه، ومثاله الاحراج وهو اتفاق منتجي سلعة معينة أو الحائزين عليها، علي حبسها مدة ما أو جمع الموجود منها في السوق حتي ترتفع الأسعار بهذه العملية ويقتلون بذلك منافسيهم الذين يكونون قد باعوا لأجل. وتعود الأسعار بعد انتهاء هذه المناورة

للهبوط بعودة المنافسة ويجتهد القائمون بها في تعريف السلعة شيئا فشيئا عند ارتفاع السعر فيحققون بذلك مغنما. وقد تكون هذه المناورة قاصرة علي السوق الوطني وقد تمتد باتفاق المنتجين في دول آخري الي السوق الدولي. ويحصل كثيرا أن يبالغ القائمون بهذه المناورة فتنقلب ضدهم ويكونون هم أول الضحايا.(١)

ومن هذه الاتفاقات ما هو دائم كالكارتل والترست. كما أن منها ماهو وطني أي قاصر علي حدود الدولة. ومنها ماهو دولي أي يتجاوز حدود الدولة الي دولة أخري، وقد ساعد اتساع نطاق السوق وسهولة المواصلات علي قيامها.

ونقتصر كلامنا علي الكارتل والترست باعتبارهما أهم صور اتفاق المنتجين.

١- الكارتل:

تعريف الكارتل:

الكارتل عبارة عن اتفاق بين عدة مشروعات في فروع الانتاج يبقي لكل منهما شخصيته القانونية. والغرض من هذا الاتفاق هو احتكار السوق أو التقليل من المنافسة فيما بينها.

فالكارتل اذن لايترتب عليه اندماج المشروعات فيما بينها، ولا يترتب عليه الحد من حرية كل مشروع الا في حدود ما اتفق عليه.

وأول نشأة للكارتل كان في المانيا سنة ١٨٦٠ وقد اتسع منذ سنة ١٨٨٠ وكان الغرض منه في أول الأمر ايجاد التعاون بين أفراد الطبقة الواحدة من المنتجين. ومن ثم كان قاصرا علي اتفاق شفوي أو مايسمي باتفاق الشرفاء بين المنتجين بقصد تبادل المعلومات وتجنب المزاحمة، وأصبح مع مرور الزمن يتم تحريريا فأعطيت لهما كلمة Cartel الألمانية ومعناها (وثيقة) ويقابل كلمة كارتل في فرنسا تعبير Syndy-cat وفي بلاد اللغة الانجليزية يستخدم تعبير Pool وان كانت كلمة كارتل تستعمل أحيانا في كل من فرنسا وغيرها من الدول التي تتحدث باللغة الانجليزية.

---

(١) د. زكي عبد المتعال - الاقتصاد السياسي - ١٩٣٤ - ص ٣٦٧ وما بعدها.

اشكال الكارتل :

يمكن تقسيم الكارتل بحسب موضوعه الي كارتل شراء مهمته تنظيم شراء المواد الاولية واستخدام الايدي العاملة، وكارتل بيع مهمته تقسيم عرض وبيع منتجات المشروعات المشتركة في الكارتل وخدماتهم.

ويمكن تقسيم الكارتل بحسب نطاق نشاطه الي نوعين : كارتل داخلي وكارتل خارجي فالأول يزاول نشاطه داخل دولة معينة وهو يتكون عادة من مشروعات تنتج سلعة وطنية أو سلعا مما تنتج في الخارج بشرط أن تفرض الدولة علي هذه الحالة الأخيرة حماية جمركية تمكن الكارتل من الاستقلال بالسوق الداخلي أما الكارتل الدولي فيتخذ عدة دول مسرحا لنشاطه، وهو يهتم بالمنتجات من المواد الأولية ونصف المصنوعة التي لايمكن انتاجها أو استهلاكها محصورا في بلد معين وتنضم الي الكارتل الدولي مشروعا من بلاد مختلفة، بل قد تنضم اليه بعض الحكومات وذلك علي نحو اشتراك الحكومة الفرنسية في كارتل البوتاس واشتراك حكومات مختلفة في اتفاقات السكر الدولية.(١)

ويمكن تقسيم الكارتل بحسب شكله الي كارتل بسيط وكارتل مركب. والأول يتميز بعدم وجود جهاز مركزي يتولي الاشراف علي تنفيذ الاتفاقات أما الثاني فيتضمن خلق جهاز مركزي لتنفيذ شروط الاتفاق. ونقسم كل منها بحسب الغرض الذي تكون من أجله الي أقسام.

فالكارتل البسيط ينقسم الي :

١-كارتل الأثمان **٢- كارتل توزيع الاسواق**

٣- كارتل تحديد الانتاج

٤- كارتل شروط الشراء.

اما الكارتل المركب فينقسم الي :

---

(١) د. زكي عبد المتعال، الاقتصاد السياسي، ج٤ ١٩٤٣ - ص ٣٦٧ وما بعدها.

١- كارتل توحيد البيع. ٢- كارتل توزيع الأرباح.

٣- كارتل توزيع التوصيات.

وسنتناول باختصار هذه الأنواع :

انواع الكارتل البسيطة هي:

١- كارتل تحديد الأثمان : وهو اتفاق بين مشروعات متنافسة علي تحديد حد أدني لثمن السلعة بحيث لا يجوز لأي منضم للأتفاق أن يبيع بثمن أقل منه. أي أن الاتفاق يقضي علي أهم مظهر من مظاهر المنافسة وهو ثمن البيع، أما المظاهر الأخري للمنافسة كابتداع طرق تسويق جديدة وتحسين نوع السلعة فلكل مشروع أن يحتفظ بها. ومن أمثلة هذا النوع من الكارتل في مصر الاتفاق علي تحديد سعر كسب القطن بين الشركات الاربع المشتغلة بهذه الصناعة والذي ظل قائما من سنة ١٩٢٦الي سنة ١٩٤٧.

ويلاحظ أنه في هذا النوع من الكارتل يحاول بعض الاعضاء مخالفة شروط الاتفاق عن طريق نظام الفاتورتين، فيقدم المشروع فاتورة للاعضاء بالثمن وفاتورة أخري تقدم للعميل بالثمن الحقيقي. وقد ترتكب هذه المخالفة مرارا من بعض الأعضاء بالرغم من النص الصريح في الاتفاق علي توقيع جزاء علي العضو المخالف هو قدر معين من النقود ويدفع علي سبيل الغرامة للأعضاء الذين قاموا بتنفيذالتزاماتهم.(١)

٢- كارتل توزيع الأسواق : ويرمي هذا الاتفاق الي تعيين منطقة خاصة لكل مشروع لتصريف منتجاته فيها بحيث يأمن كل منها منافسة غيره من أعضاء الكارتل في الجهة التي هو فيها. ومثال ذلك اتفاق شركات الملاحة علي اقتسام الخطوط التي تسير عليها سفن كل منها.

٣- كارتل تحديد الانتاج : والغرض من هذا الاتفاق هو تحديد كمية الناتج الكلي لكل عضو حتي لاتؤدي زيادة الانتاج الي خفض ثمن السلعة وتوزيع هذه الكمية بين المشروعات المنضمة للكارتل. وقد يتضمن الاتفاق اغلاق المصانع في فترات معينة تجنبا للافراط في الانتاج.

---

(١) د. جابر عبد الرحمن ، د. سعيد النجار ، ص٨٨.

٤- **كارتل شروط الشراء :** ويرمي الي توحيد ثمن شراء المواد الأولية وأجور الأيدي العاملة اللازمة للاعضاء واجور النقل التي تقبل المشروعات المتفقة التعامل علي أساسها.

اما انواع الكارتل المركب فهي :

ا- **كارتل توحيد البيع،** ويهدف الي الاتفاق علي ألا يبيع كل مشروع من أعضاء الكارتل للعملاء مباشرة بل يبيع انتاجه الي مكتب مبيعات مشتراه بثمن محدد متفق عليه يتولي وحده البيع للعملاء بثمن اعلي ثم يوزع الربح في المشروعات بنسبة ماباعه كل منهم. وواضح أن مثل هذا الكارتل يسمح بتطبيق شروط متعددة كتوحيد ثمن البيع وتحديد الانتاج في نفس الوقت، لأن وجود المكتب المركزي يضمن احترام المشروعات للاتفاق في كافة البنود، ومن أمثلة هذا الكارتل متجر الاسمنت الذي كان يتولي بيع الاسمنت لحساب شركة أسمنت طرة وشركة أسمنت حلوان.(١)

٢- **كارتل توزيع الأباح :** يتضمن تعهد كل عضو بأن يدفع للمكتب المركزي مبلغا معينا عن كل وحدة يبيعها عبارة عن الفرق بين تكاليف انتاج السلعة والثمن الادني للسلعة ويقوم المكتب بتوزيع الارباح بين الأعضاء حسب النسبة المتفق عليها في آخر السنة لا بنسبة مبيعاتهم. ويلاحظ أنه ولو أن كل عضو حر في أن يبيع السعر الذي يريده ولو كان أقل من الحد الادني المتفق عليه، الا أنه ليس من مصلحته البيع بسعر أدني من السعر المحدد للبيع.

٣- **كارتل توزيع التوصيات :** وفيه تقدم التوصيات للمكتب المركزي الذي يقوم بتوزيعها علي سائر الاعضاء تبعا لنسبة متفق عليها، وتتحدد هذه النسبة بحسب قدرة المشروع الانتاجية وقت عقد الاتفاق.

---

(١) د. اسماعيل صبري عبد الله، ص ٣٧٧.

شروط نجاح الكارتل :

يشترط لنجاح الكارتل توفر عدة شروط أهمها :

١- وجود تركز للمشروعات حتي قبل الانضمام الي الاتفاق أي أن يكون عدد المشروعات قليلا، لأن الاتفاق يكون أيسر كلما قل عدد المتنافسين.

٢- تقارب ظروف الانتاج. يجب أن تكون الظروف التي تعمل فيها المشروعات . المنضمة للكارتل متقاربة، فان اختلفت ظروف الانتاج بين هذه المشروعات بأن كانت نفقة انتاج بعضها أقل من نفقة انتاج غيرها، أصبح من المتعذر اتفاق المنتجين فيما بينهم - فمثلا المشروع الكبير لن يري فائدة من الاتفاق مع مشروعات أصغر منه علي تحديد الكمية التي ينتجها أو غير ذلك من الأمور لأنه يستطيع أن يتغلب عليها بالبيع بثمن أقل نتيجة قلة نفقات انتاجه دون حاجة لمثل هذا الاتفاق.

٣- أن يضم الكارتل أغلبية المنتجين، فاذا ظل هؤلاء خارج الكارتل فانه لا يستتطيع مقاومتهم.

٤- أن تكون السلعة التي تنتجها المشروعات المتفقة متماثلة أي موحدة الصنف لاتتنوع وفق أذواق العملاء لذلك فان الكارتل ينجح في انتاجه المواد الأولية من صناعة وزراعة ومواد نصف مصنوعة ولا ينجح في صناعة السلع الترفيهية كقبعات السيدات والتي تتعرض لتغيير المودات والاذواق

٥- أن تكون السلعة موضوع الانتاج غير قابلة للاستعاضة أو الاستبدال بسهولة فغرض الكارتل هو الاحتكار والسعي لرفع الأسعار، ويتعذر تحقيق هذا الغرض اذا كانت السلعة المنتجة قابلة للاستبدال بسهولة في حالة ارتفاع سعرها.

٦- لكي ينجح الكارتل، لابدأن تساعده الحكومات عن طريق الحماية الجمركية حتيي

يأمن منافسة البضائع الواردة من الخارج كذلك يشترط لنجاحه أن تسود بين أعضائه روح التعاون وحب النظام واطاعة القرارات التي تتخذ.

٧- أخيرا .. يقال عادة أنه مما يساعد علي وجوه الكارتل أن يكون في وقت الأزمة اذ تسعي الاتفاقات حينئذ الي وضع حد لانخفاض الثمن عن طريق التقليل من الانتاج أو غير ذلك من الطرق. ولا ينفي ذلك أن الكارتل قد يتكون في أوقات الرخاء، وهو يحاول حينئذ أن يضع حدا للافراط في الانتاج. وقد يعمل بسبب ذلك علي وقف المغالاة في رفع الاسعار، علما منه بأن هذه المغالاة قد تشجع االمنتجين عادة الي الافراط في الانتاج، مما ينتهي الي وقوع الأزمة والركود الاقتصادي.

الاثار الاقتصادية للكارتل :

تترتب علي الكارتل اثار اقتصادية هامة يمكن اجمالها فيما يلي :

١- **خفض نفقة الإنتاج :** لما كان الكارتل يتضمن تحقيق التركز الاقتصادي فانه يترتب علي ذلك خفض نفقة الانتاج. فالكارتل مثلا يوفر الكثير في مصاريف الاعلان التي تستدعيها المنافسة بين المشروعات، كما يوفر في مصاريف النقل في حالة كارتل توزيع التوصيات أو الأسواق اذا مانفذت الطلبات بواسطة المنتج الذي في منطقة المستهلك، غير أن الوفر الذي يحققه الكارتل أقل في الأصل من الوفير الذي يحققه الترست لأن الكارتل يتضمن تحقيق التركز التجاري فقط، بينما الترست كما سنري فيما بعد يتضمن التركز من النواحي المالية والتجارية والصناعية.

٢- **التاثير في الاثمان :** ترمي اتفاقيات المنتجين سواء اتخذت شكل الكارتل أو الترست الي احتكار السوق، ولذا فان الثمن الذي تحدده هده الاتحادات يكون أكبر من الثمن الذي يتحدد في ظل نظام المنافسة.علي أن سلطة الكارتل في

التأثير علي الاثمان ليست مطلقة، وذلك لأنه اذا غالي في رفع الأثمان، فقد يؤدي الي نقص الاستهلاك، كما أن زيادة الأرباح تؤدي الي ظهور منافسين اخرين له، فيتعرض احتكاره الي الزوال. علي أن الكارتل يستطيع رفع أثمان السلع عما كانت عليه في نظام المنافسة الحرة، واذا كانت الاثمان أكثر ارتفاعا في نظام الكارتل، فانها تتميز أيضا بدرجة كبيرة من الثبات، لأن مديري الكارتل يركزون المعلومات الخاصة بحالة السوق ولديهم من الوسائل لتعرف حقيقتها مالا يتوفر لدي المشروعات الأخري فيصبح التنبؤ بطلب السلع مبنيا علي اساس دقيق. فاذا شعر الموجهون للكارتل بأن الاستهلاك علي وشك النقص يبلغون الأعضاء بأن هناك خطر افراط في الانتاج . ويطلبون منهم تقليل الانتاج، وهذا التحديد يؤدي الي الاحتفاظ بمستوي الأسعار. أما اذا لم يكن هناك كارتل، فان الانتاج قد يتعدي حاجة السوق، فيميل الثمن الي الانخفاض، فهناك فرق كبير بين حالتي المنافسة والكارتل.[1] ومن الأمثلة علي ذلك استطاعة الكارتل الدولي للصفيح أن يحول دون هبوط الاثمان سنة ١٩٣١ بتحديد مقدار ما ينتجه كل عضو من أعضاء الاتفاق، كما استطاع أن يتفادي ارتفاع هذه الأثمان سنة ١٩٣٧ بطرح المخزون في السوق.

ويلاحظ ان الكارتل أو الترست قد يفرق في الاسعار التي تباع بها السلعة داخل الدولة وبين الاسعار التي تباع بها خارج الدولة فيضطر الي البيع في الخارج بثمن أقل من الثمن الذي يبيع به في الداخل، وتسمي هذه السياسة بسياسة الاغراق. والهدف منها هو غزو السوق الأجنبية تمهيدا لزيادة المنتجات بعد ذلك الي أقصي درجة وتخفيض نفقة الانتاج وزيادة كمية المبيع وزيادة الارباح.

---

(١) د. عبد الحكيم الرفاعي، عبد المنعم الطناملي، ص ١٣٠.

٢- الترست.

تعريف الترست :

كلمة (ترست) معناها في اللغة القانونية حيازة شخص لأموال آخر وادراتها له ومن ثم سمي الحائز. ويقوم الحائز في انجلترا والولايات المتحدة بدور هام في الوصاية والافلاس ومراقبة مصالح حملة السندات.

أما في الاقتصاد، فلم يتفق الكتاب علي تعريف موحد للترست، لكن يمكن تعريفه بأنه اتحاد عدة مشروعات كانت مستقلة من قبل تحت ادارة واحدة بغية احلال الاحتكار محل المنافسة أو تحقيق مزايا الانتاج الكبير.

ومن هذا التعريف يتبين أن الترست يختلف عن الكارتل من عدة أنواع :

١- يترك الكارتل للمشروعات المتفقة شخصيتها القانونية والاقتصادية محتفظة بكل استقلالها فيما عدا المسائل موضوع الاتفاق. أما الترست فتفقد المشروعات المتحدة استقلالها القانوني والاقتصادي وتكون وحدة ادارية عامة، حتي ولو ترك الشكل القانوني للاتفاق بعض الشخصية المستقلة لأن هذا الاستقلال ليس بحقيقي مثل ما في الكارتل بل ظاهري.

٢- الكارتل اتفاق يهدف الي الاحتكار، فاذا لم يتحقق هذا الهدف فشل واختفي، أما الترست فلا يعتبر الاحتكار هدفه الوحيد، ولهذ يبقي قائما ولو لم يتم السوق اذ قد تجد المشروعات المنضمة اليه فائدة من البقاء فيه بسبب تمكنها من تحقيق مزايا الانتاج الكبير.

اشكال الترست :

نشأ الترست في الولايات المتحدة الامريكية في أواخر القرن التاسع عشر

واستمد شكله القانوني الأول من القانون الانجليزي الذي يعرف نظاما يشبه نظام الوصايا عندنا اسمه نظام الترست، ومقتضاه أن يقوم شخص بادارة أموال شخص اخر. وقد لجأ روكفلر مؤسس شركة استاندرد أويل للبترول الي استعمال هذا النظام لجمع أكبر عدد ممكن من الشركات تحت ادارة موحدة. فأنشأ نقابة مالية تسمي هيئة الترست يتنازل لها مساهموا المشروعات المنضمة الي الترست عن أسهمهم، وتتولي هذه الهيئة الادارة، ويعطي المساهمون مقابل شهادات ايداع تعطيهم الحق في الحصول علي الارباح دون أن يكون لم حق التدخل في ادارة المشروع، وبذا أمكن توحيد صناعة البترول.

ورغم صدور هذا القانون الاأن اصحاب المشروع سعوا الي التحايل عليه باتباع طرق اخري ومن هذه الطرق طريقة الاندماج، وفيه تحل الشركات المساهمة التي ترغب في الاتحاد في شكل الترست، وتقوم بدلا منها شركة جديدة، يكون مساهموها هم أنفسهم مساهمو الشركة السابقة. وتنتقل الي الشركة الجديدة أصول وخصوم الشركات المنحلة. وبذا يتم جمع هذه الشركات كلها تحت ادارة واحدة. وبذا أمكن توحيد ادارة هذه الشركات دون الالتجاء الي الشكل القانوني للترست.

وقد ينشأ الترست في صورة الشركة القابضة. فتتكون شركة جديدة تشتري أغلبية أسهم الشركات المراد اتحادها بحيث تصبح لها الأغلبية في مجلس ادارة كل شركة منها ومن ثم تصبح مسيطرة علي كافة الشركات. وفي هذا الشكل تبقي كل شركة استقلالها القانوني والاقتصادي لكنها تقع تحت ادارة الشركة القابضة، ومن ثم تفقد استقلالها الفعلي.يفيضطر الي الاتفاق في سبيل التغلب عليهم.[1]

---

(١) د. حسين خلاف، ص ١٩٩.

الاثار الاقتصادية للترست

يقتصر هنا علي دراسة أهم الاثار وهي تلك التي تتعلق بنفقة الانتاج، والثمن.

١- أثر الترست في نفقة الانتاج :

يحقق الترست التركز من الناحية التجارية والصناعية والمالية اذ تخضع المشروعات المنظمة اليه لادارة واحدة. ومن الواضح أن هذه الادارة الواحدة تستطيع تنظيم الانتاج وترشيده، وتحسين أصناف المنتجات ويمكنها اغلاق المصانع المنضمة اليه والتي تنتج في ظروف سيئة، وتستطيع أيضا أن تنسق مراحل انتاج السلعة فيما بينها. ويمكن للترست أن يتفق مع شركات النقل علي أفضل شروطه، بل يستطيع الاستغناء عن هذه الشركات بنقل منتجاته بوسائله الخاصة. ويترتب علي ذلك كله تخفيضات في نفقات الانتاج. وأحسن مثل لتخفيض نفقات الانتاج هو ما قام به ترست البترول الأمريكي من انشاء أنابيب البترول من أمكنه انتاجه الي أمكنة توزيعه واستهلاكه دون الالتجاء للنقل بالسكك الحديدية.

ويلاحظ أن أثر الكارتل من ناحية توفير نفقات الانتاج أقل من أثر الترست لأن الكارتل يتضمن تركزا من الناحية التجارية فقط. علي أن هذا التوفير لايقع في أحوال وجود الترست. بل قد يؤدي وجوده الي ارتفاعها. فقد يتقاضي الماليون والوسطاء والمحامون الذين قاموا بتنفيذ فكرة الترست واتخاذ الاجراءات اللازمة لذلك مبالغ كبيرة لقاء عملهم. كما قد يضطر الترست الي شراء بعض المشروعات تخلصا من منافستها له. وقد يدفع الترست مبالغ باهظة ثمنا لهذه المشروعات، رغم سوء حالة الاتها ومهامتها. كما قد يظهر له منافسون جدد وهذه السياسة تثير مقاومة المستهلك الداخلي الذي يشتري السلعة بثمن مرتفع في سبيل المستهلك الأجنبي، كما تثير مقاومة المنافسين في الخارج.

٢- اثر الترست من حيث الثمن :

يرمي الترست عادة الي احتكار السوق، لذا فان الثمن الذي يحدده يكون أكبر من الثمن الذي تحدده المنافسة. ومع ذلك فقد يبيع الترست بثمن أقل من نفقة الانتاج بقصد القضاء علي المنافسة في الأسواق الخاجية. وهذه السياسة تسمي الاغراق كما ذكرنا من قبل.

ولكن الترست بعكس الكارتل، لايؤدي الي استقرار الاسعار، بل تتغير من وقت لاخر، ويمكن تعليل ذلك بسببين : الأول : أن الترست عرضة لخطر المنافسة، فبعضها لايتمتع الا بنسبة قليلة من الانتاج وبذلك لايكون له السيطرة المطلقة علي السوق. ومتي كانت المنافسة خطيرة، وظهرت بوادر انشاء مشروعات جديدة، فان الترست يبيع بصفة مؤقتة أقل من نفقة الانتاج حتي يقضي علي المنافسة، وبعد ذلك يرفع الاثمان مباشرة. والسبب الثاني يرجع الي أن مديري الترست يحاولون البحث عن الثمن الذي يحقق لهم أكبر ربح ممكن، وهذا يتوقف علي الكميات التي يبيعها، ولا يمكن تحديد الثمن الا بعد تجارب متعددة.(١)

---

(١) د.عبد الحكيم الرفاعي، د. عبد المنعم الطناملي ص ١٣٣.

القسم الثاني

الائتمان

مقدمة :

جرى العرف الاقتصادى على التمييز بين ما يعرف بالتحليل الاقتصادى الجزئى والتحليل الاقتصادى الكلى . وينصرف التحليل الاقتصادى الجزئى الى دراسة الوحدات الفردية وظواهرها الاقتصادية والمشكلات المتعلقة بها . وقد وصف هذا النوع من التحليل الاقتصادى بالجزئى بالنظر الى أن أية وحدة من الوحدات الفردية انما تمثل جزئا بالمقارنة بكل الوحدات فى مجموعها .

فالتحليل الجزئى يقوم بدراسة سلوك المستهلك الفرد الذى يهدف الى اشباع حاجاته المتعددة من الموارد المحدودة ، ويقوم بدراسة سلوك المنتج الذى يهدف الى الحصول على أقصى ربح .
أما التحليل الكلى فهو يدرس سلوك المستهلكين والمنتجين ككل ، فالاهتمام هنا بسلوك الاستهلاك والانتاج والاستثمار والادخار لكل أفراد المجتمع وهكذا تكون الدراسة فى صورة كلية .

وهذا المؤلف يتناول دراسة التحليل الاقتصادى الجزئى ويطلق البعض على هذا النوع من فروع علم الاقتصاد " نظرية

الثمن . نظرا لأهمية الدور الذى تلعبة الاثمان والاسعار فى حل مختلف المشكلات المتعلقة بالانتاج وتوزيعة وطلب وعرض السلع والخدمات فى السوق ، وتحديد سلوك كل من المستهلك والمنتج وكيفية تحقيق توازنهما فى السوق .

وقد رأينا أن نقسم دراستنا للتحليل الاقتصادى الجزئى الى أربعة أبواب ، تناولنا فى الباب الأول الثمن والعلاقات الداليه كتمهيد لدراسة التحليل الاقتصادى الجزئى وقد خصصنا لكل موضوع منهما فصلا مستقلا ويهدف الفصل الأول الى تعريف الثمن ودورة فى اقتصاد السوق ، فى حين يهدف الفصل الثانى الى عرض أدوات التحليل الرياضى اللازمة لتفهم دراستنا فى التحليل الاقتصادى الجزئى .

تناولنا فى الباب الثانى نظرية العرض والطلب وتهدف الى التعرف على كيفية تكوين ثمن لكل سلعة أو خدمة فى السوق ، وكيفية تغيره ، وقد خصصنا لكل موضوع منهما فصل مستقل ، الفصل الأول ، ويهدف الى معرفة طلب المستهلكين على السلع والخدمات والعوامل التى يمكن أن تؤثر على طلب المستهلك فى السوق . والفصل الثانى يهدف الى معرفة عرض المشروعات والمنتجين لهذه السلعة أو الخدمة للبيع والعوامل التى يمكن أن تؤثر على عرض السلعة فى السوق،

وبالتالى نصل الى معرفة الثمن الذى يتكون للسلعة أو الخدمة فى السوق والذى يعرف بثمن التوازن وهو موضوع دراستنا فى الفصل الثالث مع تعرضنا بطريقة مختصرة لأنواع الاسواق حيث يؤثر شكل السوق وهيكلة تأثيرا كبيرا فى الكيفية أو الطريقة التى يتحدد بها الاثمان .

وتناولنا فى الباب الثالث سلوك المستهلك ويوضح لنا الكيفية التى ينفق بها المستهلك دخله المحدود على مختلف السلع والخدمات الاستهلاكية وفقا لاثمانها السائدة فى السوق وذلك بهدف تحقيق أكبر اشباع ممكن أى يحقق توازنه فى السوق أو تعظيم منفعته الكلية .

وتناولنا فى الباب الرابع نظرية الانتاج وتوضح لنا سلوك الوحدة الانتاجية الاساسية أو المشروع الفرد وهو بصدد اتخاذ قراراته المتعلقة بنشاطه الانتاجى ، من حيث كيفية التأليف لمبين خدمات عوامل الانتاج من أجل خلق حجم معين من الانتاج يحقق للمنتج أكبر ربح ممكن .

وقد حرصنا فى خلال هذه الدراسة على التوفيق بين البساطة والسهولة فى العرض وبين استخدام الوسائل الرياضية حينا والرسوم البيانية أحيانا .

وأسأل الله العلى العظيم التوفيق ، وأرجو أن تتحقق للقارىء الفائدة المرجوة من تأليف هذا الكتاب ..... والله ولى التوفيق والسداد .

تقسيم الدراسة :

سندرس فى التحليل الاقتصادى الجزئى الأبواب التالية :

الباب الأول = الثمن والعلاقات الدالية .
الباب الثانى = نظرية العرض والطلب .
الباب الثالث = سلوك المستهلك .
الباب الرابع = نظرية الانتاج .

=======

البـــاب الأول

الثمـــن والعلاقـــات الداليــــة

نتنــاول فــى هذا الباب دراســة مفهوم الثمن وأهميته من الناحية الاقتصاديــة فــى فصــل أول ٠

ونتنــاول دراســة العلاقات الداليــة فــى صــورة عرض التحليل الرياضى لتفهم دراسـة التحليــل الاقتصــادى الجزئــى ٠

الفصل الأول : القيمـة والثمـــن

تطــور نظريــة القيمـة والثمـــن :

ان تطــور الفكر الاقتصــادى منذ التاريخ القديم للانسان ،يوضــح أن أول من بحث علميا عن مفهــوم القيمــة هو الفليسوف أرسطو (٣٨٤ - ٣٢٢ق ٠م) ويرجـع اليه الفضـل الأول فـى التفرقـة بيـــن مفهوميــن للقيمـــة ، (قية الاستعمال) ، (قية المبادلة) تلـــك التفرقـــة التى أصبحت مألوفـــه لدى الاقتصاديــين على مدى مئـــات السنين التـــى تلت أرسطـــو ٠

وقــد اتجه ارســطو الى ارجاع القية الى العنصر الشخصى ،وهو الذى أصبــح فيمــا بعد الاساس الذى بنت عليه " نظرية المنفعــه " تحليلها للقيمـة ،ولقد قــرر أرسطو أن السلع تستمد من منفعتهـــا ، تماما كمـــا تستمد هذه القية من ندرتهـــا ونفقات الحصول عليهـــا ،

ويوضح أرسطو دور المنفعة فى تحديد القيمة بقوله أنه اذا زادت كمية سلعة ما ، ادى ذلك الى انخفاض قيمتها ، بما فى ذلك احتمال الوصول الى قيمة سالبة لها [1].

وظلت هذه الافكار التى توصل اليها أرسطو مهملة لاتجد سبيلا الى تطبيقها واستخدامها طوال ألف وستمائة عام ، وظل هذا الموقف المتجمد فى مفهوم القيمة حتى القرن الثامن عشر ، حين بدأ اهتمام عدد من الاقتصاديين الايطاليين والفرنسيين بمفهوم القيمة ، الى أن توصلوا الى نتائج نعتبرها اليوم من أحدث الأفكار التى توصلت اليها النظريات الحديثة فى المنفعة . مثال ذلك قولهم بأن القيمة تتوقف على " المنفعة والندرة " ، ان المنفعة تحدد " بقانون تناقص المنفعة " وان المنفعة والندره تحددان ، ليس فقط قيم السلع الاستهلاكية ، انما أيضا قيم عناصر الانتاج .

وفى مرحلة تالية قدم آدم سميث تفسيرا جديدا للقيمة ، حيث اتسمت أفكاره فى تفسير القيمة بنبذ فكرة المنفعة ،

---

(1) See : G stigler " The Development of utility Theory "The gournal of political Economy , Vol Lviil (October, 1950) .

واعتبارها وعوامل أخرى كالعمل ونفقات الانتاج أساسا للقيمة . فقد عبر آدم سميث فى كتابه " ثروة الأمم " فى سنة ١٧٧٦ عن اعتقاده بأن كلمة قيمة لها معنيان مختلفان : فهى أحيانا تعبر عن منفعة الشئ أو السلعة ، وأحيانا أخرى تعبر عن مدى قدرة هذا الشئ على شراء السلع الاخرى وقد اسمى سميث المعنى الأول " قيمة الاستعمال " ، أما المعنى الثانى فهو " قيمة المبادلة " .

ولقد ميز آدم سميث بين قيمتين مختلفتين لكل سلعة أو خدمة ، الأولى وهى قيمة استعمال السلعة أو الخدمة - أى قيمتها لدى الشخص الذى يستهلكها - وبين أن هناك سلع لها قيمة استعمال مرتفعة جدا بالنسبة لبعض الأفراد فى حين أن قيمة استعمالها تكون منخفضة لافراد آخرين . الثانية هى قيمة مبادلة السلعة أو الخدمة للسلع والخدمات الأخرى - أى كمية السلع والخدمات الممكن الحصول عليها نظير التنازل عن سلعة أو خدمة معينة . ولقد أوضح آدم سميث بأنه لايشترط أن تكون قيمة استعمال السلعة أو الخدمة دليل أو مؤشر لقيمة المبادلة - وضرب لذلك المثال التقليدى لسلعتى الماء والماس - فالماء له قيمة استعمال عالية جدا ولاتخفى أهميته وقيمته لأحد - فى حين أن قيمة المبادلة له منخفضة جدا ، وعلى عكس ذلك فان قيمة الاستعمال للماس تعتبر منخفضة بالنسبة لكثير من الناس فى حين أن

قيمة المبادلة له مرتفعة للغاية • ولقد أعطى آدم سميث لقيمة المبادلة وزنا كبيرا وبين أنها هى أساس تقدير القيمة أو الثمن — وبين كذلك ان عنصر العمل هو أساس المبادلة فى المجتمعات البدائية حيث كان الانتاج يعتمد على عنصر العمل وكانت الأرض متوفره لكل من أراد الانتاج بدون مقابل •

ونخلص من ذلك أن قيمة المبادلة لأى سلعة أو خدمة ماهى الا عباره عن مقدار العمل الذى استخدم فى انتاجها ، ولكن رأى آدم سميث أيضا أنه فى المجتمعات المتقدمة والتى أصبحت عمليات الانتاج فيها معقده ، فان نظرية العمل لن تكفى لتفسير قيمة المبادلة حيث أن عناصر أخرى ستدخل فى عمليات الانتاج بجانب عنصر العمل ، وكل من هذه العناصر يرغب فى الحصول على نصيبه من عائد الانتاج لذلك بدأ تفسيره لقيمة المبادلة يعتمد على نظرية نفقة الانتاج وفى الواقع فان آدم سميث ظل مترددا بين نظرية العمل ونظرية نفقة الانتاج فى تفسيره لنظرية القيمة أو الثمن •

وجاء ريكاردو مفسرا نظرية القيمة عن طريق قيمة المبادلة للسلع والخدمات ، وقيمة المبادلة هذه تتناسب مع مابذل فى انتاج كل سلعة أو خدمة من عمل • وهذه هى أساس نظرية العمل فى القيمة ونظرية العمل هذه تغفل فى الواقع نصيب

كل من عناصر الانتاج الأخرى مثل الأرض ورأس المال ٠ ولما كان ريكاردو يعلم بأن نظرية العمل فى القيمة سيوجه لها هذا النقد ، لذلك فانه بين أن الأرض تحصل على نصيبها وهو الريع الذى يحصل عليه مالك الأرض وان هذا الريع لايدخل فى تحديد ثمن أو قيمة السلع والخدمات ولكنه يتحدد بها - أى أن نصيب الأرض أى ريعها لايعتبر المحدد لقيمة السلعه ولكنه يعتبر نتيجة لقيمة أو ثمن السلع والخدمات التى ساهمت الأرض فى انتاجها ٠

أما عن رأس المال فقد بين ريكاردو أن رأس المال ماهو الا صورة أخرى من صور العمل ، أى انه اختزان للعمل فى الماضى ليستعمل فى الحاضر والمستقبل ٠

ثم جاء الاقتصادى الانجليزى الفريد مارشال (١٨٤٢ - ١٩٢٤) موضحا فى كتابه الشهير " مبادئ الاقتصاد " الذى نشر سنة ١٨٩٠ أن قيمة السلعة أو الخدمة انما تتوقف على كل من المنفعة والتكلفة فى نفس الوقت ٠ فالانسان يعطى للشئ قيمته ويكون على استعداد لدفع ثمن معين اذا كان هذا الشئ يشبع حاجة ملحة أو يعطى له قدرا من المنفعة تتعادل مع الثمن وكلما زادت منفعة الشئ (الحديه)كلما كانت قيمة الشئ أكبر لدى المشترى له ٠

ومن ناحية أخرى فان الشيء أيضا يكون له قيمة بسبب تكلفته فاذا كانت تكلفة الانتاج والجهد المبذول لانتاج سلعة معينة كبيرة ، فان البائع أو المشترى لايمكن أن يتخلى عن السلعة الا مقابل الحصول على قيمة أو ثمن مرتفع لهذه السلعة • أما اذا كانت تكلفة الانتاج منخفضة فان المنتج أو البائع يكون على استعداد للحصول على ثمن منخفض لهذه السلعة • والثمن أو القيمة التى تتحدد لسلعة معينة عند تبادلها بين المنتفع أو المشترى وبين المنتج أو البائع انما تتحدد قيمتها التبادلية فى هذه اللحظة بما يحقق نفع المستهلك وما يغطى تكلفة المنتج • هذا والثمن الذى يتعادل مع منفعة السلعة وتكلفتها هو الذى يطلق عليه ثمن السوق والقيمة السوقية للسلعة •

ويشترك فى تحديد قيمة السلعة اذا القوتين الرئيسيتين وهما المنفعة المستمدة من السلعة والتكلفة التى تلزمها • ويطلق علم الاقتصاد على دافع النفع قوى الطلب وعلى التكلفة قوى العرض ويكون بذلك الطلب والعرض هما القوتان اللتان تحددا القيمة ، وكما يقول مارشال ان الطلب الذى يستند الى المنفعة وان العرض الذى يستند الى تكاليف الانتاج تحددد القيمة فيما بينهما ولاتستطيع قوى واحدة بمفردها أن تحدد هذه القيمة — تماما كما يقطع الورقة حدا المقص ولاتستطيع

أن تقول حدا منهما كان مسئولا أكثر من الآخر •

وفيما يلى نستعرض دور الثمن فى النظام الرأسمالى أو مايعرف باقتصاد السوق •

دور الثمن فى اقتصاد السوق :

يمثل جهاز الثمن محور ارتكاز للنظام الرأسمالى بأسره ، ذلك أن الاثمان تقوم بدور خطير سواء من حيث التوزيع أو الانتاج أو الاستهلاك •

ويقوم اقتصاد السوق على أساس أن لكل منتج سواء لسلعة أو خدمة سوق يلتقى فيها العارضون للمنتجات أو خدمات عوامل الانتاج مع طالبيها وينتج عن هذا التلاقى تكون ثمن محدد يعبر عن قيمة المنتج أو خدمة عامل الانتاج فى السوق ويتميز النظام الرأسمالى أو مايعرف باقتصاد السوق بقدر كبير من حرية الافراد فى اتخاذ قراراتهم ، فالمستهلكين يتمتعون بحرية كبيرة فى توزيع دخولهم على السلع والخدمات الموجودة بما يتفق ورغباتهم •
والمشروعات أيضا يتمتعون بقدر كبير من الحرية فى اختيار الدخول فى صناعة ما أو الخروج منها وكذلك فى زيادة انتاجها أو التقليل منه •

ويتوقف نجاح هذه المشروعات أو فشلها على قدرتها فى توقع رغبات المستهلكين وتفضيلاتهم • وهكذا يوجه المستهلكون مجرى الانتاج فى المجتمع الرأسمالى وفقا لتفضيلاتهم أو اختياراتهم •

ونخلص من هذا ان دور الثمن فى اقتصاد السوق يتمثل فى التوزيع الفعال للموارد وتحقيق التوازن بين الكميات المعروضة والمطلوبة من السلع والخدمات •

أولا : التوزيع الفعال للموارد :

نلاحظ أن النظام الرأسمالى لايقوم بتوزيع الموارد بناء على قرار يصدر من السلطات العامة ، وانما تقوم حركات الاثمان وتقلبات السوق بتوجيه هذه الموارد بين مختلف الاستعمالات الممكنة على أحسن وجه ممكن ، أى توزيعها توزيعا فعالا •

ذلك أن اقتصاد السوق يتميز بصفة أساسية بسيادة المستهلك اذ يتولى المستهلكون بأنفسهم فى هذا الاقتصاد توجيه مجرى الانتاج فى المجتمع وفقا لتفضيلاتهم أو اختياراتهم • والهدف النهائى للمستهلكين هو الوصول الى أقصى اشباع ممكن من دخولهم ، وهم يوزعون هذه الدخول على المنتجات الاستهلاكية على النحو الذى يحقق هذا الهدف • أما المنتجون فهدفهم

النهائى هو تعظيم أرباحهم التى يحصلون عليها نتيجة قيامهم بعملية الانتاج ، وهم لايستطيعون تحقيق هذا الهدف الا عن طريق انتاج المنتجات التى يطلبها المستهلكون .

وفى الأسواق يقوم المنتجون بعرض منتجاتهم الاستهلاكية من سلع وخدمات ويقابل هذا العرض طلب من المستهلكين على هذه السلع والخدمات ، ويتكون نتيجة هذا التلاقى ثمن للسلعة أو الخدمة ويتحدد الثمن فى السوق عند المستوى الذى يحقق التوازن بين الكميات المطلوبة والكميات المعروضة من المنتجات الاستهلاكية .

ولذلك تقوم الاثمان بدور الموجبه لقرارات المنتجين وفقا لتفضيلات المستهلكين . بمعنى ان اقتصاد السوق يتميز بصفة أساسية بسيادة المستهلك ، حيث يتجه المستهلكون الى الطلب على السلع التى تحقق لهم أكبر اشباع ممكن وذلك بعرضهم ثمنا لهذه السلعة فى السوق ، أى طلبها طلبا فعليا بعبارة أخرى وبملاحظة هذا الثمن يعمل المنتجون على تحقيق أهدافهم وهى الحصول على أكبر ربح ممكن من خلال عرضهم ثمنا لعوامل الانتاج اللازمة لانتاج هذه السلع ،أى بطلبها طلبا فعليا ،وينتجون منها السلعة التى يطلبها المستهلكون.

وكلما زاد الطلب على هذه السلعة فسيرتفع ثمنها وسيتمكن منتجوها بالتالي من الحصول على المزيد من الأرباح تدفعهم الى زيادة انتاجهم منها • والعكس صحيح تماما في حالة انخفاض الطلب على السلعة سينخفض ثمنها و تقل أرباح المنتجين الامر الذي يدفعهم الى خفض انتاجهم منها • وبهذه الطريقة توجه الاثمان التي يعرضها المستهلكون قرارات المنتجين في اقتصاد السوق ويتمثل الانتاج وفقا لتفضيلات هؤلاء المستهلكين •

ويوضح في هذا الصدد أن الثمن الذي يتكون في السوق لسلعة أو خدمة استهلاكية انما يتكون نتيجة تلاقي قوى العرض والطلب الخاصين بها • فالثمن لايعبر عن مدى قدرة هذه السلعة أو الخدمة على اشباع الحاجة اليها فقط ، بل أنه يعكس أيضا الدرجة التي تتوافر بها في السوق ، أي عرضها • وبهذا تعبر الاثمان عن ندرة المنتجات بالنسبة للطلب عليها • وبالتالي تحقق التوزيع الفعال للموارد الاقتصادية •

ثانيا : تحقيق التوازن بين الكميات المعروضة من المنتجات والمطلوبة منها :

وفى نطاق الاستهلاك يقوم الثمن بدور لا يقل أهمية عن دورة فى التوزيع والانتاج .

فالطلب الجماعى يتجه الى السلع والخدمات الأقل ثمنا أو التى يكون فى استطاعة المستهلك دفع ثمنها ، ويتحدد حجم الطلب ليس بالقدره على دفع الثمن وانما بالرغبة فى طلب سلعة معينة بالذات . ولذلك فان ارتفاع الاسعار قد يحد من حجم الطلب الاستهلاكى الى حد كبير ، وقد يؤدى الى توجيه الطلب الى سلعة أخرى أقل سعرا ، ولكن يتوقف هذا التحول على عدة اعتبارات فى مقدمتها مرونة الطلب على السلعة كما يتضح لنا فى دراستنا لجزء الطلب والعرض .

وتتلخص الطريقة التى تقوم بها الاثمان بدور تحقيق التوازن بين الكميات المعروضة والكميات المطلوبة من سلعة ما ، انه لو افترضنا أن الكمية المعروضة من سلعة ما كانت قليلة نسبيا لسبب ما من الأسباب فان تزاحم المشترين على شرائها يؤدى بثمن هذه السلعة الى الارتفاع وبالتالى تنخفض الكمية التى يرغب كل مستهلك فى شرائها نظير هذا الثمن المرتفع ، وستستمر الاثمان فى الارتفاع حتى تصل الى الحد الذى يصبح عنده المستهلكون فى مجموعهم راغبين فى الحصول على تلك الكمية المعروضة من السلعة

محل البحث لا أكثر .

والعكس صحيح تماما فلو فرضنا أن الكمية المعروضة من سلعة ما كانت كبيرة نسبيا لسبب ما من الأسباب فان تزاحم البائعين على بيعها يؤدى بثمن السلعة الى الانخفاض ، وبالتالى تزداد الكمية التى يرغب كل مستهلك فى شرائها فى نظير هذا الثمن المنخفض . ويستمر الثمن فى الانخفاض الى الحد الذى يصبح فيه المستهلكون راغبين فى الحصول على كل الكمية المعروضة من السلعة محل البحث لا أقل .

والخلاصة ان جهاز الثمن يقوم بدور فعال فى النظام الرأسمالى (اقتصاد السوق) ، ان هذا الثمن يتحدد تلقائيا نتيجة تلاقى قوى الطلب وقوى العرض الخاصه بكل سلعة وبدون تدخل من السلطات العامه ، ويعمل الثمن دائما على تحقيق التوازن بين الكميات المعروضة من المنتجات والمطلوبة منها .

========

الفصل الثاني

العلاقات الداليـة

ان استخدام الاسلوب الرياضي في الاقتصاد يجعل تحليل بعض الظواهر الاقتصادية المعقدة أمرا سهلا كما يتيح التوصل الى نتائج محددة في شكل كمي • وكما أن الالتجاء الى الاسلوب الرياضي في بعض الاحيان يسهل الوصول الى النتائج المرجوه كما يسهل أيضا استيعاب هذه النتائج من أجل استخدامها في مناقشات أخرى تاليه •

وقد بدأ استخدام الاسلوب الرياضي في التحليل الاقتصادى منذ أواخر القرن التاسع عشر على يد عدد من الاقتصاديين الذين ينتمون الى مدرسة اقتصادية تعرف باسم (النيو كلاسيك) ومنذ ذلك الوقت ازداد استخدام الرياضيات بصورة مستمرة في التحليل الاقتصادى • وعلى هذا الأساس سوف نتناول في هذا الفصل بعض مبادئ الرياضيات وطرق التمثيل البياني لبعض العلاقات الرياضية المبسطة •

مفهوم العلاقات الدالية :

ترمز كلمة (داله) الى العلاقة التي توجه بين متغيرين أو أكثر حيث يكون متغير منهما تابع في تغيره لمتغير آخر

أو لمتغيرات أخرى . أما هذه العلاقة نفسها فانه يطلق عليها تعبير (علاقة داليه) ، أو (علاقة تبعيه) .

وأمثلة ذلك كثيرة . فمساحة قطعة مربعة من الارض انما تتوقف على طول ضلعها ، كما أن قوة الجذب المغناطيسية بين جسمين تعتمد على كتلتيهما والمسافة بينهما حيث تتزايد مع زيادة كتلة الجسم وتتناقص مع زيادة المسافه ، وفى الاقتصاد نجد أن كمية المبيعات من سلعة ما تعتمد على سعر هذه السلعة .

وبالنسبة للرياضيين ، اذا اعتمد متغير ما فى تغيراته على متغير آخر فهو داله له ، ومن ثم فان مساحة قطعة الارض داله لطول ضلعها ، وقوة الجذب المغناطيسية بين جسمين داله للكتله والمسافة ، وكمية المبيعات من سلعة ما داله لسعرها وهكذا .

ويطلق على المتغير الأول تعبير (المتغير التابع) دلاله على أنه انما يتبع فى تغيره مايحدث فى الشئ أو المتغير الآخر ، ويطلق على المتغير الاخر تعبير (المتغير المستقل) دلاله على أن التغير انما يحدث فيه ابتداء . ويقال للمتغير التابع أنه داله للمتغير المستقل ، بمعنى أن المتغير التابع انما يتوقف فى تغيره على مايحدث من تغير فى المتغير المستقل .

ويلاحظ من الامثلة السابقة أن المتغير التابع غالبا مايعتمد على أكثر من متغير مستقل ، ويطلق على هذه العلاقة الدالية بأنها علاقة داليه متشابكه أو معقده ، ولتفادى الصعوبات التى يمكن أن تنجم عن هذا النوع من الدلالات ، يفضل دائما أن نقصر موضوع البحث كلما أمكن ذلك على متغيرين اثنين نحسب أحدهما تابع والآخر مستقل مفترضين أن باقى الكميات المتعلقة بالبحث هى من الثوابت ، أى مفترضين مايطلق عليه (بقاء الاشياء الأخرى على حالها) ،ثم نقوم بتغير موضوع البحث وجعل كمية ما من الكميات المذكورة متغيرا مستقلا وليس ثابتا وتحليل علاقته بالمتغير التابع محل البحث ،ولكن مع افتراض أن باقى الكميات الاخرى المتعلقة بالبحث من الثوابت . وهكذا حتى تنتهى من بحث علاقة المتغير التابع بكل متغير مستقل على حده ، وذلك تسهيلا لمعرفة أثر كل متغير مستقل منفردا على المتغير التابع.

ويفيدنا علم الرياضيات فى اختصار ذلك باستخدام الحروف حيث يرمز كل حرف لمتغير ما ويستخدم الحرف (د) علامة للداله . فمثلا ص = د (س) وتقرأ ص داله لـ س معناها ان ص تعتمد على س . ، أو ص تابعه لـ س .

ويرمز للمتغيرات الاخرى سواء كانت تابعة أم مستقلة برمز خاص بها، ويتم هذا بأن نرمز بصفة عامة للمتغير التابع بالرمز ص ، وللمتغير

المستقل بالرمز س ، وبهذا فانه يمكننا التعبير عن العلاقة الداليه في الصورة الجبرية الموحده الاتية : ص = د (س)، أي ص داله ل س . وفي حالة ما اذا كنا امام اكثر من متغير مستقل فاننا نعبر عن العلاقة الداليه تعبيرا جبريا موحدا على النحو الاتي : ص = د (س١ ، س٢ ، س ٣) أي ص داله لـ س١ ، س٢ ، س ٣ . اذا كانت المتغيرات المستقله كثيره بحيث لايكون من المناسب سردها الواحد بعد الاخرى قائمة طويله فاننا نعبر جبريا عن العلاقات الدالية في هذه الحالة على النحو التالي : ص = د (س١ ، س٢ ، .... ، س ن) .

وهذه الصورة الجبرية : ص = د (س) تعني وجود علاقة ما بين المتغيرين ص ، س ، وان ص تابعة في تغيرها لـ س ، ولكن هذه الصورة لاتحدد لنا طبيعة هذه العلاقة ، هل هي علاقة طرديه اى المتغير ص يتزايد بتزايد س ويتناقص بنقصانه ، ام هي علاقه عكسيه بحيث يتزايد المتغير ص بنقصان المتغير س وينقص المتغير ص بزيادة المتغير س .

وتعتبر المعادلات الرياضية وسيلة صحيحة لتحديد ماهية العلاقة الدالية التي توجه مابين متغيرين أو اكثر ، ولتوضيح طبيعة هذه العلاقة .

مثلا لو افترضنا أن لدينا معادلة صورتها الحديه
ص = س + ٣ فان هذا يعنى انه لو افترضنا قيمة س = ١
فان قيمة ص = ٤ ، ولو كانت قيمة س = ٢ ، فان قيم
ص = ٥ . ، ولو كانت قيمة س = ٣ فان قيمة ص =
٦ ، ولو كانت قيمة س = - ٢ فان ص = ١ ، وهكذا .

ومعنى ذلك انه يمكننا التوصل الى قيمة محدده تماما لـ ص
اذا ما افترضنا قيمة معينة لـ س .

الدوال الخطية والدوال غير الخطية :

يمكن ان نميز بين الدوال المختلفة من حيث التمثيل
البيانى او الهندسى بأن هناك دوال خطيه واخرى غير خطيه
ويأخذ التعبير الهندسى عن الدوال من النوع الاول شكل خط مستقيم
دائما ، ومن هنا كان وصفها بالخطية ،هذا فى حين يأخذ
التعبير الهندسى عن الدوال من النوع الثانى وما فوقها شكل
منحنى وليس شكل خط مستقيم ، ومن هنا كان وصفها بغير
الخطيه .

ومن الناحية الهندسية ان كلا من المنحنى والخط هما عبارة
عن عدد كبير جدا من النقط المجاورة لبعضها ، والخط هو نوع من

المنحنى ، الا أن الخط يتميز باستقامته ، فى حين ان المنحنى لا يأخذ شكل خط مستقيم ، كما ستوضح حالا .

الدوال الخطية :

الواقع ان كثيرا من المعادلات الرياضية تصبح اكثر سهولة وقربا للفهم عندما يستعان بالهندسة التحليلية لوضعها فى شكل بيانى ، وعلى الاخص لتوضيح العلاقة الدالية التى توجد ما بين متغيرين اثنين فحسب . وكما ذكرنا من قبل فان التعبير الهندسى عن الدالة الخطية انما يأخذ شكل خط مستقيم .

وبالتأمل فى الدوال الثلاثة التالية :

ص = ٥ س ؛ ص = س ؛ ص = ٢ س

نجد انها جميعا دوال خطية اى يمكن تمثيلها بخطوط مستقيمة مارة بنقطة الاصل كما يتضح من الشكل رقم (١) .

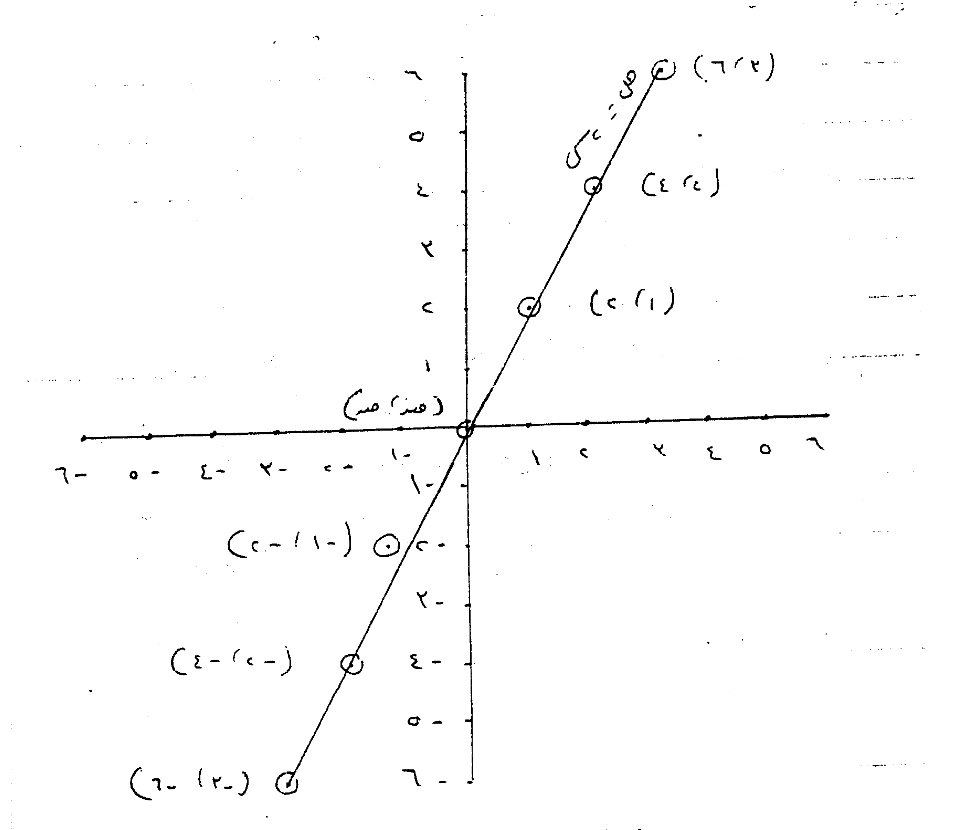
ويمكننا ان نكون جدولا لكل معادلة من المعادلات الثلاثة ، وذلك اذا ما افترضنا مجموعة من القيم للمتغير المستقل س ونستخرج منها قيم للمتغير التابع ص التى تقابل كل قيمة منها قيمة معينة من مجموعة القيم التى افترضناها لـ س .

وجرت العادة فى الرياضيات على رصد قيم المتغير المستقل س على المحور الافقى ورصد قيم المتغير التابع ص على المحور الرأسى ، وسوف نتبع نفس هذا التقليد فى تحليلنا الهندسى .

ونأخذ العلاقــة الداليــة ص = ٢ س كمثــال

س	-٣	-٢	-١	صفر	١	٢	٣
ص	-٦	-٤	-٢	صفر	٢	٤	٦

ويمكننــا أن نعبر هندســيا عن قيم هذا الجدول فى الشكل التالـى :-



شكـل رقـم (١)

وفي هذا الشكل تعبر كل نقطة على قيمة معينة لـ س وقيمة معينة اخرى تقابلها لـ ص ، وبمعنى آخر ان كل نقطة تحتوى على تأليفة معينة من قيم س ، ص .

ونلاحظ أن هذا التعبير الهندسي يأخذ شكل خط مستقيم ، وذلك لاننا بصدد معادلة من الدرجة الاولى وهى تعبر عن داله خطيه .

الدوال غير الخطية :

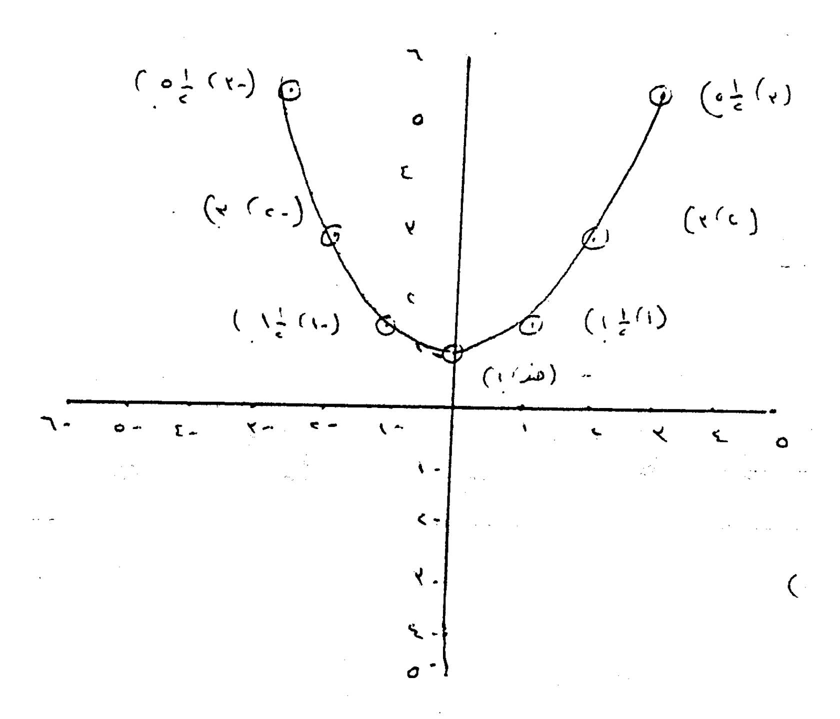
كثيرا ما نواجه علاقات غير خطيه بين المتغيرات الاقتصادية ويأخذ هذا النوع من الدوال شكل منحنى اذا ما اردنا ان نعبر عنه هندسيا .

والصورة الجبرية العامه لابسط العلاقات غير الخطيه هي (ص = أ س^{٢} + ب س + جـ) .

ولنحاول الان ان نعبر هندسيا عن الداله ص = $\frac{١}{٢}$ س^{٢} + ١

ويمكننا أن نكون جدولا يحتوى على مجموعة معينة من القيم ص اذا ما افترضنا قيمة معينة لـ س .

ويمكننا ان نعبر هندسيا عن قيم هذا الجدول فى الشكل رقم (٢) ، وبنفس الطريقة فى رسم الداله الخطية ، ويتم رصد قيم المتغير المستقل (س) على المحور الانفقى ورصد قيم المتغير التابع (ص) على المحور الرأسى ،



شكل رقم (٢)

وفى هذا الشكل تعبر كل نقطة على قيم معينة لـ س وقيم معينة أخرى تقابلها لـ ص ، بمعنى آخر ان كل نقطة تحتوى على تأليفة معينة من قيم س ، ص .

ويلاحظ أن هذا التعبير الهندسى يأخذ شكل منحنى ، وذلك لاننا بصدد معادلة من الدرجة الثانية وهى تعبر عن دالة غير خطية .

الدوال المتزايدة والدوال المتناقصة :

سبق أن عرضنا الداله بأنها عبارة عن علاقة بين متغيرين أو أكثر . وأحد هذين المتغيرين يسمى متغير تابع ويرمز له بالرمز ص ومتغير مستقل أو أكثر ويرمز له بالرمز س .

ولكن يثور تساؤل حول طبيعة العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل ، فقد يؤدى التغير فى قيمة س بالزيادة الى تغير فى قيمة ص بالزيادة أيضا وأن يؤدى التغير فى قيمة س بالنقصان الى تغير فى قيمة ص بالنقصان أيضا . وفى هذه الحالة تكون العلاقة الدالية بين ص و س علاقة طردية ، ويقال أن ص هى دالة متزايدة لـ س ، بمعنى أن التغير فى قيمة المتغير التابع ص يسير فى نفس اتجاه التغير فى قيمة المتغير المستقل س .

وقد يؤدى التغير فى قيمة س بالزيادة الى تغير فى قيمة ص على العكس بالنقصان ، وان يترتب على التغير فى قيمة س بالنقصان تغير فى قيمة ص ، على العكس أيضا بالزيادة ، وفى هذه الحالة تكون العلاقة الداليه بين ص ، س علاقة عكسية ، ويقال أن ص داله متناقصه لـ س ، بمعنى أن التغير فى قيمة المتغير التابع ص يسير فى عكس اتجاه التغير فى قيمة المتغير المستقل س .

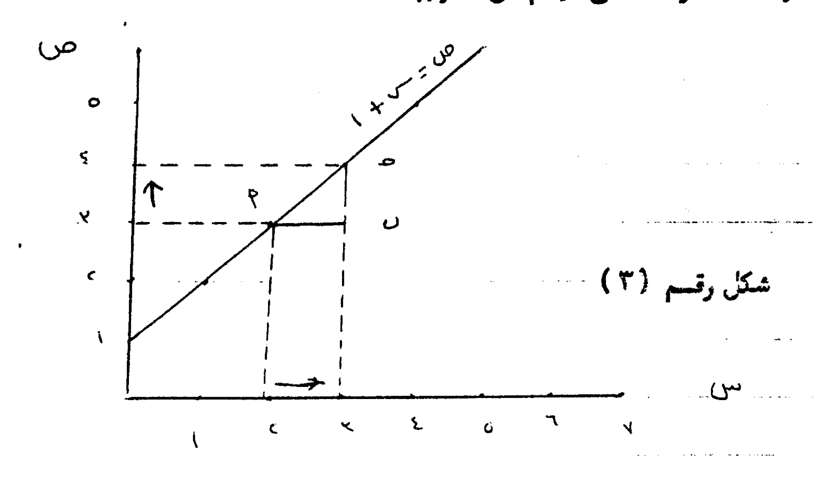
ويمكننـــا توضيح الدالات المتزايدة والدالات المتناقصة بيانيا :

أولا : الدالـــه المتزايـــده :

وتبسيطا لفهم طبيعة الداله المتزايدة ، نأخذ المعادلة الخطية

ص = س + ١ ٠

ونعبر عنها بيانيا كما هو موضح فى الشكل رقم (٣) ٠ مع ملاحظة اننـــا سوف نقتصـــر فقط على قيـــم س الموجبه ٠



شكل رقـــم (٣)

ونلاحظ فى الشكل السابق انه اذا كانت قيمة س = ٢ ، فـــان قيمة ص = ٣ ، وانه اذا كانت قيمة س = ٣ فان قيمة ص = ٤ وهكـــــذا ٠

اى أن تغيـــر قيمـــة س بالزيادة ٠ بالمقدار أ ب (Δ س = أ ب) قـــد أدى الى تغيـــر قيمة ص بالزيادة أيضا بالمقـــــدار ب حـ

(Δ ص = ب جـ)(١) .

ويلاحظ أيضـــا اذا كانت قيمة س = ٣ فان قيمة ص = ٤ ، وانه اذا كانت قيمـة س = ٢ فان قيمـة ص = ٣ ، أى أن تغير قيمـة س بالنقصان بالمقدار ب أ (Δ س = ـ ب أ) قـد أدى الى تغير قيمـــة ص بالنقصـان أيضـا بالمقدار حـ ب (Δ ص = ـ حـ ب) .

ويستنتج من ذلك أن العلاقـــة الداليه بين ص ، س فـى المعادلـة الخطية ص = س + ١ هى علاقة طردية ، فتزيـــد قيمـة المتغير التابـع ص بزيـادة قيمة المتغير المستقل س وتنقص قيمـة المتغير التابـع ص بنقصان قيمـة المتغير المستقل س .

ويقـال فـى هذه الحالـة أن Δ س ـــــ Δ ص و
ـ Δ س ـــــــ ـ Δ ص .
أى أن التغير فـى قيمـة س بالزيـادة يؤدى الى تغير فـــى

---

(١) يستخدم أحد الحروف الابجدية الاغريقية ، كما هى العادة فـى الرياضيات ، للرمز عن فكرة التغيـر فى قيمة متغير ما سواء بالزيادة أو النقصان ، وشكل هذا الحرف هو Δ وينطق هكذا : دلتـــاء ومنه جاءت تسميته دلتا النيـــل .

قيمة ص بالزيادة ، وان التغير فى قيمة س بالنقصان يؤدى الى تغير فى قيمة ص بالنقصان ، معبرا عن وجود علاقة طردية أى دالة متزايدة •

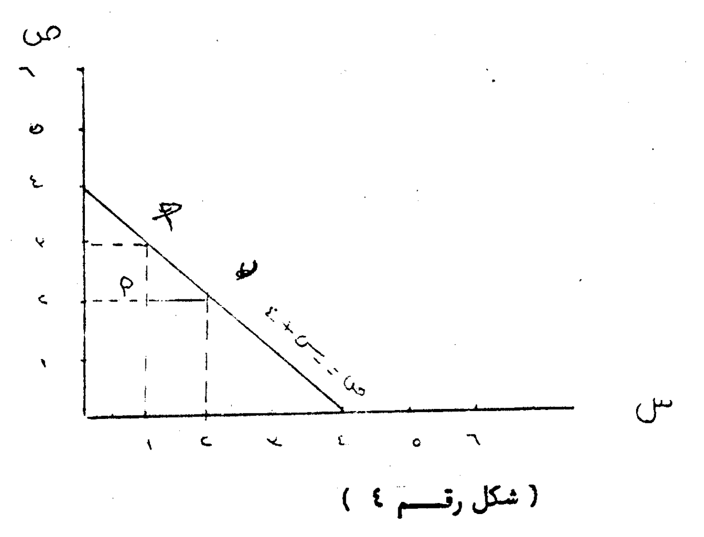
ويلاحظ من الشكل البيانى السابق ان الدالة الخطية المتزايدة تأخذ شكل خط يرتفع من الجنوب الغربى الى الشمال الشرقى - ويلاحظ أيضا أن علامة معامل س فى المعادلة الرياضية محل البحث موجبة •

ومن هنا يمكن أن نقرر بأن الدوال المتزايدة تعبر دائما عن وجود علاقة طردية بين المتغير التابع ص والمتغير المستقل س ، ويأخذ التعبير الهندسى لها شكل خط أو منحنى يرتفع من الجنوب الغربى الى الشمال الشرقى ،ويكون معامل المتغير المستقل س دائما موجبا •

ثانيا : الدوال المتناقصة :

وتبسيطا أيضا لفهم طبيعة الدالة المتناقصة تأخذ المعادلة الخطية ص = - س + ٤ •

ونعبر عنها بيانيا كما هو موضح فى الشكل رقم (٤) • مع ملاحظة اننا سوف نقتصر فقط على قيم س الموجبة •



(شكل رقم ٤)

يلاحظ فى الشكل السابق انه اذا كانت قيمة س = ١ فان قيمة ص = ٣ ، وانه اذا كانت قيمة س = ٢ فان قيمة ص = ٢ وهكذا . أى أن تغير قيمة س بالزيادة بالمقدار أ ب (Δ س = أ ب) قد أدى الى تغير قيمة ص بالنقصان بالمقدار حـ أ (Δ ص = ــ حـ أ) .

ويلاحظ أيضا اذا كانت قيمة س = ٢ فان قيمة ص = ٢، انه اذا كانت قيمة س = ١ فان قيمة ص = ٣ ، أى أن تغير قيمة س بالنقصان بالمقدار ب أ (Δ س = ــ ب أ) قد ادى الى تغير قيمة ص بالزيادة بالمقدار أ حـ (Δ ص = أ حـ)

ويستنتج من ذلك ان العلاقــة الداليــه بين ص ، س فى المعادلــة الخطيــة ص = ــ س + ٤ هى علاقة عكسية ، تنقص قيمــة المتغير التابــع ص بزيــادة قيمة المتغير المستقل س وتزيد قيمــة المتغير التابــع ص بنقصان قيمة المتغير المستقل س .
ويقــال فــى هذه الحالــة ان Δ س ——— ــ Δ ص و
ــ Δ س ——— Δ ص .
أى أن التغير فى قيمــة س بالزيــادة يؤدى الى تغيــر فى قيمــة ص بالنقصــان ، وان التغيــر فــى قيمة س بالنقصان يؤدى الــى تغيــر فــى قيمــة ص بالزيادة ، معبرا عن وجود علاقة عكســية أى دالــه متناقصــة .

ويلاحظ من الشكــل البيانــى السابــق أن الدالة الخطيــة تأخذ شكــل خط يتحدر من الشمــال الغربــى الى الجنوب الشرقى ويلاحظ أيضــا ان علامــه معامــل س فــى المعادلة الرياضيــة محل البحث سالبــه .

ومن هنا يمكن أن نقــرر بأن الدوال المتناقصة تعبر دائما عــن وجود علاقــة عكسية بين المتغير التابع ص والمتغير المستقــل س ، ويأخــذ التعبير الهندسى لها شكل خط أو منحنى ينحدر من الشمال الغربــى الى الجنوب الشرقــى ، ويكون معامل المتغير المستقل س دائمــا سالبــا .

الميـــل فـــى الدالات :

يمكن تعريف الميـــل بأنه نسبة مقدار التغير فى المتغير التابع ص الى مقـدار التغير فـى المتغير المستقل س ، أى النســـبة

$$\frac{\Delta ص}{\Delta س} .$$

ويكـــون الميل موجبا اذا كانت نسبة التغير فى ص الى التغير فـى س موجبـــه ، أى اذا كانت قيمة النسبة $\frac{\Delta ص}{\Delta س}$ موجبه

ويكـــون الميـــل سالبا اذا كانت نسبة التغير فى ص الى التغير فى س سالبـــه ، أى اذا كانت قيمة النسبة $\frac{\Delta ص}{\Delta س}$ سالبه .

وطبقـــا لقواعد الرياضيات تكون $\frac{\Delta ص}{\Delta س}$ قيمة موجبه ، ومـــن ثم يكون الميـــل موجبا فى حالتين : اذا كـــانت علامه كل من Δ ص ، Δ س موجبه وكذلك اذا كانت كل من هاتين العلامتين سالبه .

وتكـــون $\frac{\Delta ص}{\Delta س}$ سالبه ، ومن ثم يكون الميل سالبا فى حالتين : اذا كانـــت علاقـــة Δ ص سالبه وعلامة Δ س موجبه ، وكذلك اذا كانت علامـــة Δ ص موجبه وعلامه Δ س سالبة .

وبتطبيـــق هذه القواعد على الدوال المتزايدة والدوال المتناقصة ، نلاحظ مما ســـبق ان الدوال المتزايدة تكون العلاقة الدالية بيـــن

ص ، س هى علاقـــة طرديـــة فتزيـد قيمـة المتغير التابع ص بزيـادة قيمـة المتغير المستقل س وتنقص بنقصانـــه .

أى أن Δ س ⟵ Δ ص و - Δ س ⟵ - Δ ص ،
ومن هذا يتضح ان الميـل فى الدالات المتزايدة هو ميل موجب .
ويمكن أن تقـرر انه فـى كـل حاله يكـون فيها ميل المنحنى أو الخط المعبر هندســيا عن الدالـة موجبا فان هذه الداله تكون دالـــه متزايـــدة .

وكذلك بالنسبة للدوال المتناقصة تكون العلاقة الدالية بين ص ، س هى علاقـــة عكسية فتنقـص قيمة المتغير التابع ص بزيادة قيمة المتغير المستقل س وتزيـد بنقصانـــه ،

أى أن Δ س ⟵ - Δ ص و - Δ س ⟵ Δ ص ،
ومن هـــذا يتضح أن الميـل فـى الدالات المتناقصة هو ميل موجب ،
ويمكن أن نقـرر أنه فـى كـل حالة يكون فيهـا ميل المنحنى أو الخط المعبر هندســيا عن الداله سالبا فان هذه الداله تكون دالــــه متناقصـــة .

- يختلف أيضـا قيمة الميـل فى الدالات ، ويقصد بقيمة الميـل مقدار التغير فى المتغيـر التابـع ص اذا تغير المتغيـر المستقـل س بمقدار وحده واحده . ، أى قيمة النسبة $\frac{\Delta ص}{\Delta س}$.

ونلاحظ أن قيمة الميل فى الدالات الخطية تظل ثابته دائما سواء فى ذلك الدالات المتزايدة والدالات المتناقصه. أما فى الدالات غير الخطية فان قيمة الميل تكون متغيرة سواء فى ذلك الدالات المتزايدة أو الدالات المتناقصة . وبعبارة أخرى يمكن القول بأن لكل خط معبر عن داله خطيه ميل خاص به ، لكنه يوجد عدد من الميول للمنحنى المعبر عن الداله غير الخطيه ، لذلك يمكن أن نقرر بأن ميل الدوال الخطية ثابت دائما ، بينما ميل الدوال غير الخطية متغير ويختلف من نقطة الى اخرى على المنحنى (١).

---

(١) انظر الدكتور / أحمد جامع ، النظرية الاقتصادية ، سنة ١٩٨٦ ، ص ٦٩ .

الباب الثاني

نظرية العرض والطلب

ان النظرية الجزئية تبدأ بالقيمة أو تحديد السعر للتعرف على العوامل المؤثره في تحديد سعر السلعة وكذلك كيفية تغير هذه الاسعار أو (الاثمان) .

ومن ناحية أخرى تعتبر النظرية الجزئية ان الوحدة مثل المستهلك والمنتج والسلعة وعامل الانتاج وحدات أساسية . ومن ثم فان دراسة الوحدة من ناحية سلوكها والعوامل المؤثره على هذا السلوك ، يساعد عن طريق التعميم ،معرفة السلوك العام للاقتصاد القومي .

ولهذا نطرق أولا دراسة قوى الطلب – وقوى العرض ، أى طلب المستهلكين لشراء سلعة أو خدمة معينة ، وعرض المنظمين أصحاب المشروعات لهذه السلعة او الخدمة للبيع ،ويسمى الثمن الذى يتكون للسلعة أو الخدمة بثمن التوازن . (١).

---

(١) انظر في ذلك :

أ – د . أحمد جامع : النظرية الاقتصادية ،الجزء الأول – دار النهضة العربية – القاهرة . ١٩٨٦ .

ب – د . أبو بكر متولى : مبادئ النظرية الاقتصادية – مكتبة عين شمس – الطبعة الرابعة .

وسوف نقسم دراستنا لهذا الباب الى ثلاثة فصول :-

الفصل الأول : الطلب
الفصل الثانى : العرض
الفصل الثالث : ثمن التوازن

الفصل الأول

الطلب

يمكن تعريف الطلب بأنه الكمية من السلعة أو الخدمة التى يكون المشترون مستعدين لشرائها بثمن معين ، وفى سوق معينه ، وفى زمن معين ، ويكونون قادرين على دفع الثمن .

ومن هذا التعريف يتضح لنا أن الطلب له خصائص أربعه :

أولا : أن طلب الفرد لسلعة ما يختلف عن رغبته فى اقتنائها ، ان المقصود بالطلب هو الرغبة المدعمة بالقدرة على دفع ثمن هذه السلعة أو الخدمة أو مايسمى بالطلب الفعلى ، أما الرغبة فى الحصول على السلعة أو الخدمة دون توافر القدرة على دفع الثمن لايعتبر طلبا وانما هى من قبيل الامنيات التى يشعر بها الفرد ولاتأثير على حجم المشتريات والمبيعات من السلع والخدمات ، فكثيرا من الافراد يتمنى شراء

الشقق الفاخرة والسيارات الكبيرة ، ولكن هذه الامنيات لاتعتبر طلب لانهـا غير مصحوبة بتوافر النقود اللازمه لشراء هـذه السلع والخدمات .

ثانيا : ان الطلب يشمل الرغبة والقدره على الشراء تحت ظروف معينة " بمعنى انه لايستلزم ان تتم عملية المبادلة أو البيع حتى يقال ان الطلب قائم . فقد تكون هناك الرغبة لـدى المشترى فـى سـوق معينة فى زمن معين - ومع ذلك لاتتوفر السلعة فيه - ومع ذلك يكون الطلب عليها قائما .

ثالثا : لانستطيع تحديد الطلب على سلعة أو خدمة ما ، الا اذا حددنا المدة التى يتم فيهـا هذا الطلب فهل هو طلب يوم واحد أو أسبوع ، أو شهر ، أو سنه ... وهكذا .

رابعا : ان الكمية المطلوبة من سلعة او خدمة ما تتوقف على مجموعة من العوامل أهمهـا ثمن السلعة أو الخدمة المعروضة فـى السوق ، ذلك أن حجم الطلب على سلعة ما عندما يكون ثمنها مرتفعـا يختلف تماما عن حجم الطلب عندما يكون سعرها منخفض ، كما تتوقف الكمية المطلوبة من السلعة على دخل المستهلك ، واثمان السلع الأخرى المرتبطـه ، وذوق المستهلك ، أى ما يطلق عليه ظروف الطلب .

وسنقسم هذا الباب الى بحثين : ـ

البحث الأول : دالة الطلب

البحث الثانى : مرونة الطلب

البحث الأول : دالة الطلب

يتحدد طلب المستهلك من سلعة معينة بعدد من العوامل ، أى أن المستهلك يتأثر فى تحديده للكمية التى يكون مستعدا لشرائها من السلعة ، بثمن السلعه أو الخدمة موضوع الطلب ، وحجم دخله ، وأيضا بأثمان السلع الأخرى المرتبطة بها . ويشمل ذلك اثمان السلع البديلة ، واثمان السلع المكملة ، وكذلك ذوق المستهلك ورغباته .

ويطلق على العلاقة التى تجمع مابين الكمية المطلوبة من سلعة معينة وهذه العوامل الرئيسية المحددة لها داله طلب المستهلك . وتكون الكمية المطلوبة فى هذه العلاقة هى المتغير التابع وثمن السلعة وحجم دخل المستهلك واثمان السلع المرتبطة وذوق المستهلك متغيرات مستقلة .

وباستخدام لغة الرياضيات يمكن التعبير عن هذه العلاقة الدالية فى الشكل الاتى :ـ

$$ط_{ن} = د\ (ث_{ن} ، ث_{1} ، \ldots ، ث_{م} ، ل ، ق)$$

وفى هذه الصورة عبرنا عن كل متغير بحرف يرمز له ، حيث ترمز $ط_{ن}$ الى الطلب على السلعة ن و $ث_{ن}$ الى ثمن هذه السلعة ، $ث_{1}$ ، .... ، $ث_{م}$ الى اثمان كافة السلع الأخرى المرتبطة بالسلعة ن ، ل الى دخل المستهلك ، ق الى ذوقه وتفضيلاته ، د ترمز الى كلمة داله .

واذا تأملنا هذه العلاقة الدالية نلاحظ وجود متغير تابع واحد وأكثر من متغير مستقل ، ولكننا لانستطيع أن نبحث هذه العلاقة بافتراض تغير العوامل المحددة للطلب جميعا فى آن واحد . ولذلك نتبع أسلوبا تحليليا معروفا فى الاقتصاد الجزئى هو تغير أحد العوامل مع تثبيت العوامل الأخرى . وبالاستعانة بهذا الاسلوب التحليلى نستطيع أن نبحث أثر عامل معين على الكمية المطلوبة من سلعة معينة مع افتراض ثبات العوامل الأخرى على حالها أثناء فترة البحث . وبعد أن ننتهى من عملية التحليل سنخرج بنتيجة ما نحتفظ بها ونأخذ عاملا محددا آخر فنبحث اثر التغير فيه على الطلب مع افتراض ثبات بقية العوامل الأخرى وننتهى بنتيجة ثانية وهكذا . وحينما ننتهى من بحث اثر كل عامل من العوامل على حده يكون لدينا عدد من النتائج كل منها قائم على أساس افتراض ثبات العوامل الأخرى . ومن اليسير حينئذ أن نتصور الصورة الكلية للعلاقة أو بعبارة أخرى كيف تتأثر الكمية

المطلوبة من السلعة بالعوامل الرئيسية المحددة لها جميعا .

وبهذه الطريقة نستطيع تحليل العلاقة الدالية بين الطلب وبين كل متغير من المتغيرات المستقلة على حده ، ثمن السلعة محل البحث ، ثم دخل المستهلك ، ثم اثمان السلع الأخرى المرتبطة بالسلعة ، وأخيرا ذوق المستهلك وتفضيلاته .

ولدراسة تأثير هذه العوامل على الطلب ، يفرق الاقتصاديون بين تأثير ثمن السلعة وتأثير العوامل الأخرى ، وهى ما نطلق عليها تعبير ظروف الطلب .

وبناء عليه سنتناول هذا البحث فى مطلبين :-

المطلب الأول : الطلب والثمن .

المطلب الثانى : الطلب وظروف الطلب .

المطلـــب الأول

الطلـــب والثمـــن

ان دراسة العلاقة بين الطلب والثمن ، باعتبار أن الثمن هو المحدد الأساسي للكميات المطلوبة من السلعة ، تقتضي أن نفترض أن باقي العوامل الأخرى المؤثرة في الكمية ثابتة على حالها اثناء فترة البحث ، أي نفترض ثبات كل من دخل المستهلك ، واثمان السلع الأخرى المرتبطة بالسلعة محل البحث ، وأخيرا ذوق المستهلك وتفضيلاته •

وفي العلاقة الداليه بين الطلب والثمن ، يتوقف التغير في الطلب على التغير في الثمن ، ولذلك يكون الطلب هو المتغير التابع والثمن هو المتغير المستقل ، أي أن الطلب داله للثمن • ويمكن أن نعبر عن العلاقة الدالية بين الطلب والثمن بالمعادلة التالية :ـ

ط ن = د (ث ن)

ويمكننا أن نفرق في هذا الصدد بين كل من الطلب الفردى أى طلب المستهلك الفرد والطلب الكلى أى طلب كافة المستهلكين في السوق على سلعة أو خدمة ما •

دالـــة طلب المستهلك الفـــرد :

يمكن تعريف طلب المستهلك الفـرد بأنه " هو الكميـة مـــن السلعة أو الخدمـة التى يكون المستهلك الفرد مستعدا لشرائهـــا بثمن معين ، وفى سـوق معينة ، وفى زمن معين ، ويكون قـادرا على دفـع الثمن " ويفترض هذا التعريف بدوره بقـاء الأشياء الاخرى التى يمكن أن تؤثـر فى الكميـة المطلوبة من السلعة على حالها .

واذا اردنـا تحليل معنى الطلب بالنسبة لفرد ما يتضح لنا أنـه ليس لاستهلاك هذا الشخص ، ولا لحاجتـه الى سلعة معينة دخل فى هذا التحليـل ، ولكن الطلب ينشأ من تفاعـل بين الكمية من السلعة التى يرغب الشخص شراءهـا . وبين الكمية من النقود التى يستطيـع التنازل عنهـا وبين ثمن السلعة فى الســوق .

ومن خلال متابعة العلاقـة بين اثمان السلع فى الأسواق والكميات المطلوبـه منهـا نلاحظ أنه عندما يتغير ثمن السلعة فى اتجاه معيـن يؤدى عـادة الى تغير الكمية التى يطلبها المستهلك الفرد منها فـى الاتجاه العكسـى لاتجاه تغير الثمن ، أى أنه كلمـا ارتفع ثمـــن السلعة انخفضت الكمية المطلوبـة منها ، وكلما انخفض ثمن السلعـــة زادت الكميـة المطلوبة منها . اذن تكون العلاقـة بين الطلب والثمن علاقـة عكسـية . وتسمى العلاقـة بين الطلب والثمن بقانون الطلب .

جدول الطلب :

جرت العادة على تمثيل علاقة الكميات المطلوبة بالاثمان بوسائل متعددة ، من بينها استخدام الجداول • وهو ما نتناوله الان فيما يعرف بجدول الطلب • وفى هذا الجدول نبين العلاقة بين مجموعة من الاثمان الممكنة وبين الكميات المقابلة • فجدول الطلب يمثل بناء نظرى افتراضى عن الاثمان والكميات المختلفة وليس مجرد بيان لثمن وكمية واحده •
وبطبيعة الحال فان هذا الجدول يفترض أن حجم الكمية المطلوبه يعرف فى فترة زمنيه معينه ، ويفترض أيضا ثبات العوامل الأخرى التى قد تؤثر على الكمية المطلوبة •

فجدول الطلب يوضح مختلف الكميات المطلوبة من السلعه عند مختلف الاثمان التى نفترضها لهذه السلعة • ويوضح الجدول التالى العلاقة بين الطلب والثمن :

جدول رقم (١)

الثمن (ث)	الكمية المطلوبة (ك)
٥٠	١
٤٠	٢
٣٠	٣
٢٠	٤
١٠	٥

وطبقا لهذا الجدول فاذا افترضنا ان ثمن السلعه ٥٠ وحده نقديه ، فسيكون المستهلك مستعدا لطلب أو شراء كمية قدرها وحدة واحدة فقط ، واذا افترضنا ان الثمن قد انخفض الى ٤٠ وحدة نقدية فسيكون المستهلك مستعدا لطلب كمية أكبر من السلع ، أى وحدتين . واذا افترضنا أن الثمن قد انخفض مرة أخرى الى ٣٠ وحده نقدية فسيكون المستهلك مستعدا لطلب كمية أكبر أى ثلاثه وحدات ... وهكذا حتى نصل الى افتراض أن الثمن قد أصبح ١٠ وحدات نقدية ، وهنا نجد أن المستهلك سيكون مستعدا لطلب أو لشراء خمس وحدات من السلعة .

ويتبين من هذا الجدول وجود علاقة عكسية بين ثمن السلعة والكمية المحتمل أن تطلب منها عند هذه الاثمان ، فاذا نظرنا الى الجدول من أعلى الى أسفل فنلاحظ أن انخفاض ثمن السلعة

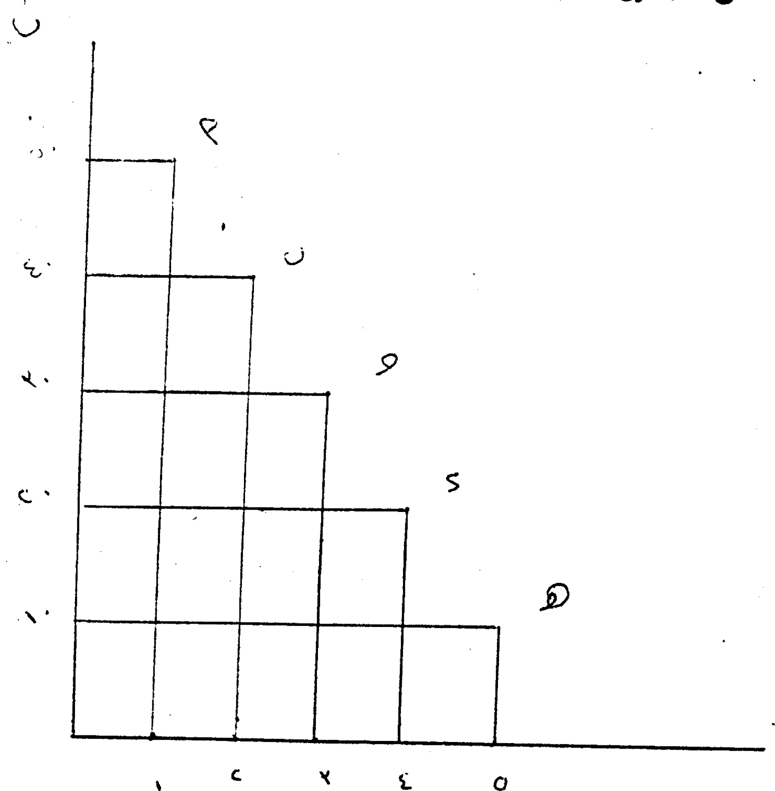
يؤدى الى زيادة الكمية التى يمكن أن تطلب من السلعة .، واذا نظرنا الى الجدول من أسفل الى أعلى نلاحظ أن ارتفاع ثمن السلعة يؤدى الى نقص الكمية التى يمكن أن تطلب من السلعة، عند كل ثمن مفترض لها ، مؤكدا العلاقة العكسية بين الطلب والثمن .

منحنى الطلب :

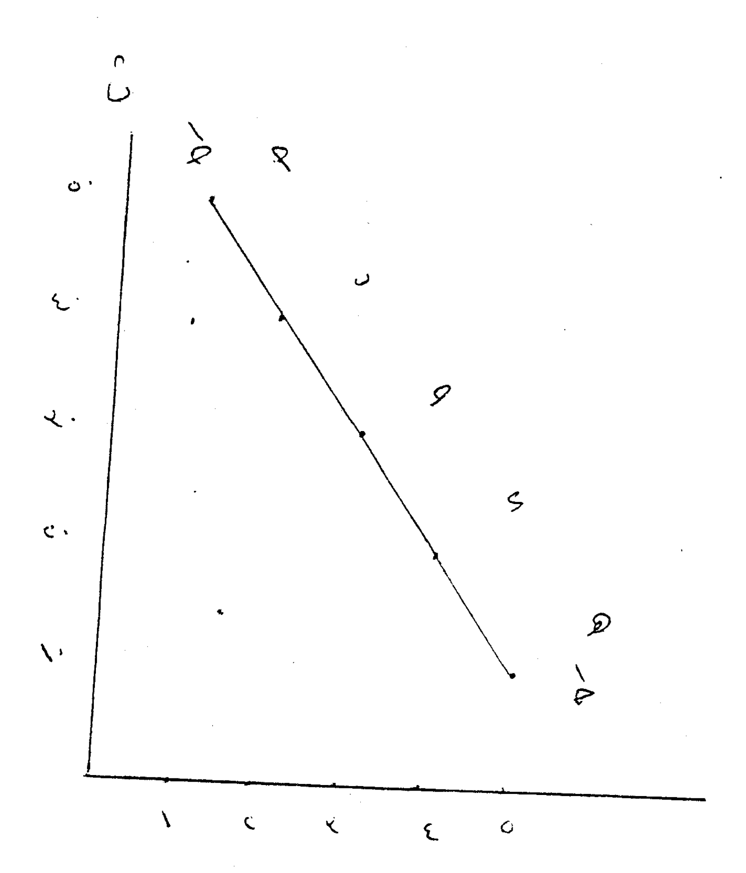
ونستطيع ، بدلا من التعبير عن الطلب فى شكل جدول ،أن نلجأ الى التعبير البيانى فى شكل منحنى ، وهو مايعرف باسم منحنى الطلب .

ومن الممكن فى هذا الصدد أن نستخدم جدول الطلب السابق ،فنحصل على رسم بيانى يعبر هندسيا عن دالة الطلب، ويكون ذلك بأن نرصد الاثمان (ث) المتغير المستقل على المحور الرأسى ، وبأن نرصد الكميات المطلوبة (ك) المتغير التابع على المحور الافقى .
مع ملاحظة أن نبدأ بأصفر هذه الاثمان والكميات من نقطة الاصل متدرجين الى أعلى والى اليمين على كل من المحور الرأسى والمحور الأفقى .

وتوضح الأشكال التاليــة كيفيــة رســم منحنى الطلب ، مــن خلال قيمــة الاثمان والكميــات المطلوبــة من السلعة والــواردة فــى الجدول السابــق •



(شكل رقــم ٥)



شكل رقم (٦)

ويتضح من الشكل رقم (٥) ان كل ثمن يقابله كمية معينة يمكن أن تطلب عند هذا الثمن ، وبذلك تعبر كل نقطة من النقاط أ ، ب ، جـ ، د ، هـ على تأليفه معينه من ثمن السلعة والكمية المحتمل

أن تطلب عند هــذا الثمـــن ٠

وفـى الشكل رقـم (٦) قمنـا بتوصيل النقاط أ ، ب ، جـ ، د ، هـ وبذلك نحصـل على منحنى ط ط ، ويسمى بمنحنـى الطلـب ٠

ويتبيــن من هذا الشكـــل أن العلاقـة الدالية بين الكميات المطلوبـة من السلعة وثمن هــذه السلعة علاقـة عكسيـة وأن منحنـى الطلب ط ط هو التعبير الهندسى عن داله الطلب ، ونلاحظ أن الطلب يعبر عنـه بمنحنـى وليس بنقطـة واحـــده ٠ وهــذا يؤكـد ما ذهبنـا اليه من أن الطلب يعبر عن علاقة وليـس عن كميـة واحـدة ٠ فالطلب هو كـل الاثمان الممكنه والكميـــات المطلوبـة المقابلـــة ٠

ومنحنى الطلب قد يأخذ شكل خط مستقيم أو شكل منحنـى ويتوقف هذا على نسبة تغيـر الكميـة المطلوبة من السلعة الـــى مقدار التغير فى الثمن ، أى تتوقف على ـ $\frac{\text{ك}}{\text{ث}}$ ، فـــاذا كانت نسـبة ـ $\frac{\text{ك}}{\text{ث}}$ ثابته دائمـا فاننا نكون بصدد منحنى طلب يأخذ شكل خط مستقيم ، واذا كانت نسبة ـ $\frac{\text{ك}}{\text{ث}}$ متغيره فاننا نكون بصدد منحنى طلب لا يأخذ شكل خط مستقيم ، ولما كانـت هذه النسبة انما تعبر عن ميل المنحنى ط ط ، فانه يمكن أن نقرر اذا كان ميل المنحنى ط ط غير ثابت فاننا نكون أمام منحنى لا يأخذ

شكل خط مستقيم واذا كان ميل المنحنى ط ط ثابت فاننا نكون بصدد خط مستقيم [1] .

خصائص منحنى الطلب :

يتميز منحنى الطلب بمجموعة من الخصائص تتمثل فيما يلى :

١ - ان منحنى الطلب يعبر عن العلاقة الدالية بين الكمية المطلوبة من السلعة وثمن هذه السلعة ، وفى هذه العلاقة تكون الكمية المطلوبة هى المتغير التابع والثمن هو المتغير المستقل فيهما .

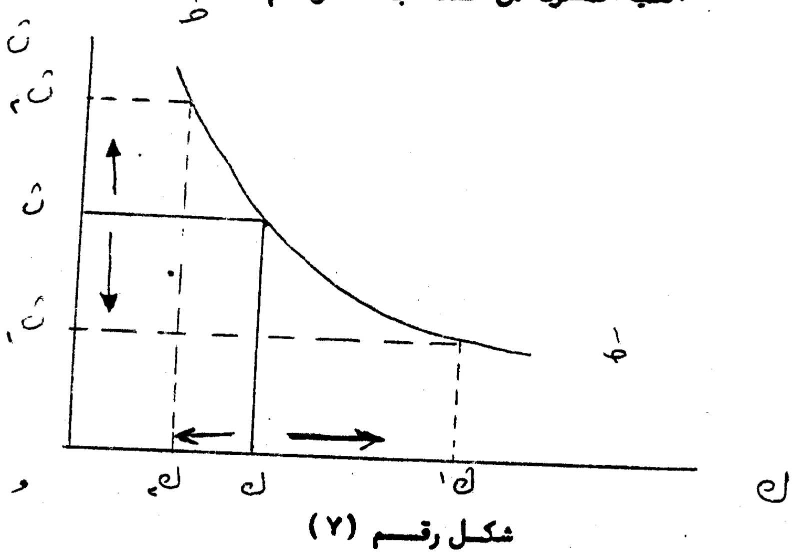
٢ - أن منحنى الطلب بأكمله هو التمثيل البيانى لدالة الطلب، ومنحنى الطلب عبارة عن مجموعة كبيرة من النقاط ، وكل نقطه تمثل تأليفه واحده من ثمن السلعه المفترض والكمية التى يحتمل ان تطلب عند هذا الثمن ، وهكذا فان منحنى الطلب يعبر عن مجموعة متتابعة من الكميات المحتمل أن تطلب من السلعة عند مختلف الاثمان المفترضة لها .

ولذلك لايمكن التعبير عن منحنى الطلب بنقطة واحدة فحسب على هذا المنحى بل المنحنى كله دفعه واحدة وفى لحظة واحدة .

---

(١) انظر الدكتور / أحمد جامع ، المرجع السابق ، ص ٩٩ .

٣ ـ ان منحنى الطلب يأخذ شكل خط أو منحنى ينحدر من الشمال الغربى الى الجنوبى الشرقى معبرا عن وجود علاقة عكسية بين الكمية المطلوبة من السلعة وثمن هذه السلعة حيث تنقص الكمية المطلوبة من السلعة بارتفاع ثمنها ، وتزداد الكمية المطلوبة من السلعة بانخفاض ثمنها •



شكل رقم (٧)

يوضح الشكل رقم (٧) اتجاه منحنى الطلب ط ط من الشمال الغربى الى الجنوب الشرقى معبرا عن العلاقة العكسية لدالة الطلب •

ونلاحظ فى هذا الشكل أنه عند ثمن قدره و ث فان الكمية المحتمل أن تطلب هى و ك وعند تغير ثمن السلعة محل البحث بالزيادة من

و ث الى و ث٢ تتغير الكمية المطلوبة من السلعة بالنقصان من و ك١ الى و ك٢ ، كما يترتب على تغير الثمن بالنقصان من و ث الى و ث١ تغير الكمية المطلوبة بالزيادة من و ك الى و ك١ .

ويمكن التعبير عن هذه العلاقة فى صورة جبرية كالاتى :ـ

Δ ث ⟵ ـ Δ ك ؛ ـ Δ ث ⟵ Δ ك

بالتالى يمكن القول بأن الطلب داله متناقصة للثمن ، فتنقص قيمة المتغير التابع (ك) بزيادة قيمة المتغير المستقل (ث) وتزيد بنقصانه .

ويكون ميل منحنى الطلب هو ميل سالب ، ولذلك تكون علامة النسبة ك/ث على منحنى الطلب هى علامه سالبه دليل على طبيعة العلاقة العكسية بين الكمية المطلوبة من السلعة وثمن هذه السلعه .[1]

٤ ـ ان منحنى الطلب يمثل الحد الأقصى لكل من الكميات المطلوبة واثمان السلع، فكل نقطة على منحنى الطلب تحتوى على تأليفه معينه من ثمن السلعة والكمية المحتمل أن تطلب عند هذا

---

(١) د . أحمد جامع ، النظرية الاقتصادية ، مرجع سابق ، ص ١٤٤ .

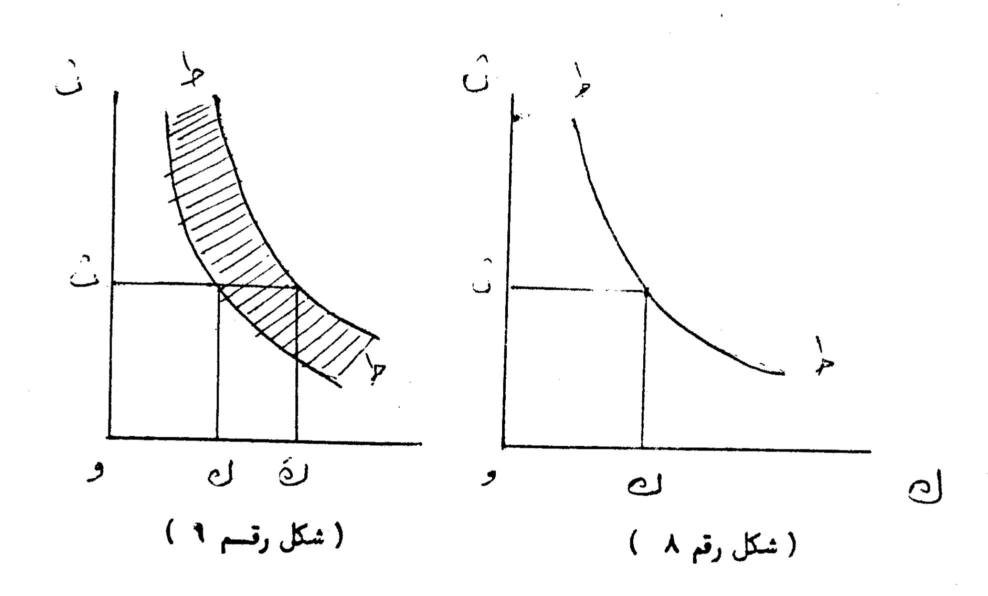
الثمن ، فكل ثمن تقابله كمية معينة ويكون المستهلك مستعد لشراء هذه الكمية فقط ، أو كمية أقل منها اذا كانت هي كل ما يمكن أن يتوافر أمامه ، ولكنه لن يكون مستعد لشراء كمية أكبر من تلك التي يحددها منحنى الطلب فهذه الكمية تمثل حدا أقصى لما يمكن للمستهلك شرائها من السلعة عند الثمن المقابل لها .

وأيضا كل كمية على منحنى الطلب يقابلها ثمن معين ويكون المستهلك مستعد لدفع هذا الثمن فقط أو ثمن أقل منه اذا تمكن من ذلك ، ولكنه لن يكون مستعد لدفع ثمن أكبر من ذلك الذى يحدده منحنى الطلب . فهذا الثمن يمثل حد أقصى لما يمكن للمستهلك دفعه عند الكمية المقابله له ، ومن هنا يتبين لنا أن منحنى الطلب يمثل الحد الأقصى لكل من الكميات المطلوبة واثمان السلع .

٥ ـ ان منحنى الطلب يتحدد على نحو دقيق تماما ويأخذ شكل منحنى بسيط ويكون ذلك بالنسبة لحالة مستهلك رشيد يمتثل لأحكام العقل المجرد وحده ، ويعرف تماما وعلى وجه التأكيد الكمية المحددة من السلعة التى يمكن أن يشتريها عند كل ثمن مختلف لها . ومعنى ذلك أن كل ثمن متصور للسلعة يقابله كمية واحدة محددة تماما يمكن للمستهلك أن يطلبها من هذه السلعة ،ويتضح ذلك فى الشكل رقم (٨) .

وقد يأخذ منحنى الطلب شكل منحنى عريض أو سميك يتضمن منطقة للطلب بأكملها ، وذلك اذا لم يكن المستهلك محكوما فى سلوكه الاقتصادى بأحكام العقل وحدها ولكن أيضا بالمحيط الاجتماعى والعادات والتقاليد والضغوط الاجتماعية المختلفة . وهنا لن تكون العلاقة الدالية وثيقة ومحددة ،بل ستكون هذه العلاقة غير محددة تماما ، وستتراوح هذه الكمية بين حد أدنى وحد أعلى .

ويمكن توضيح ذلك فى الشكل رقم (٩) .



(شكل رقم ٩) (شكل رقم ٨)

ويتضح من الشكل رقم (٩) أنه عند ثمن معين للسلعة (ث) فانه توجد أكثر من كمية يمكن للمستهلك شرائها وهذه الكمية تتراوح بين ك و ك َ ، وكذلك الحال بالنسبة لكل ثمن آخر للسلعة ، ويتوقف ذلك على سلوك كل مستهلك ومدى تأثره بعادات وتقاليد المجتمع الذى يعيش فيه .

دالـة الطلب الكلى :

يمكن تعريف الطلب الكلى " بأنه هو الكمية من السلعة أو الخدمة التى يكون كافة المستهلكين مستعدين لشرائها بثمن معين ، وفى سوق معين ، وفى زمن معين ، ويكونوا قادرين على دفع الثمن " . ويفترض هذا التعريف بقاء كافة العوامل الاخرى التى يمكن أن تؤثر فى الكمية المطلوبة من السلعة على حالها .

يتبين من هذا التعريف أن دالة الطلب الكلى هى عبارة عن مجموع دوال طلب المستهلكين الفرديين من سلعة ما ، ولذلك يطلق عليها البعض باسم داله طلب السوق .

ومما هو جدير بالذكر فى هذا الصدد أن كل ما ذكر عن دالة طلب المستهلك الفرد ، انما ينطبق أيضا بالنسبة الى دالة الطلب الكلى من حيث طبيعة العلاقة الدالية بين الطلب والثمن ، وشكل منحنى الطلب .

ويمكن توضيح كيفيـــة تكوين جدول الطلب الكلى من خـــلال معرفـة الكميـة التى يطلبهـا كل مستهلك عند ثمن معين ، وذلك مـع افتراض بقـاء كافـة العوامـــل الأخرى التى يمكن أن تؤثـر فـى الكميـة المطلوبـة على حالهـا .

فاذا فرضنا أن الطلب على سلعة ما من المستهلكين أ ، ب ، جـ فى شهر ينايـــر ، وان لكل منهم جدول خاص أمكن تصور ذلـك على النحـو التالــى :-

(جدول رقـــم ٢)

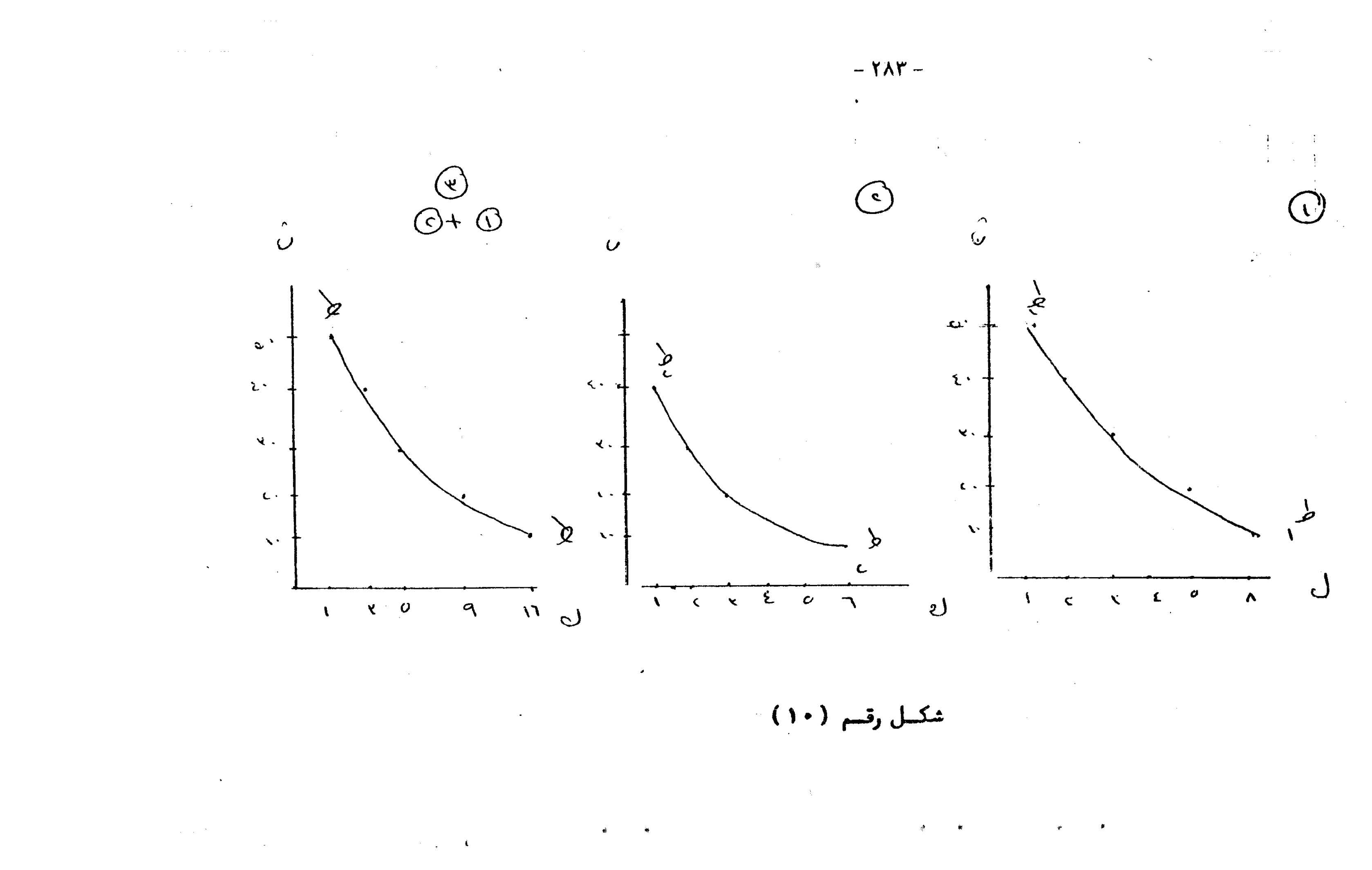
ثمن الوحـدة من السلعـة	الكمية المطلوبة من المستهلكين			الطلـب الكلـى
	أ	ب	جـ	
٥٠	١	صفـر	صفـر	١
٤٠	٢	١	صفـر	٣
٣٠	٣	٢	صفـر	٥
٢٠	٥	٣	١	٩
١٠	٨	٦	٢	١٦

نلاحظ هنـا أن كـل جدول من جداول الأفراد الثلاثة يختلف عند مستوى الاثمان وهذا دليـل على أن جدول الطلب الجماعـى متوقف على اختلاف التقديرات الشخصية للافـراد ، وعلى اختـلاف دخولهـم وأهمية السلعة بالنسبة لهم،وطريقة الحصول على الطلـب

الكلى ، هى أن نقوم بجمع الكميات التى يحتمل أن يطلبها كل المستهلكين معا من السلعة عند كل ثمن نفترضه لها ، ويكون مجموع الكميات المذكورة عند كل ثمن نفترضة للسلعة هى كمية طلب السوق عند هذا الثمن .

وبنفس الطريقة يمكن تكوين منحنى الطلب الكلى على سلعة معينة ، وذلك عن طريق اشتقاقه من كافة منحنيات طلب الافراد ، ونفترض وجود مستهلكان فقط للسلعة ، ونقوم برسم منحنى الطلب لكل مستهلك على حده ، ثم نقوم بتجميع منحنيات طلب المستهلكين الفرديين من هذه السلعة ، نحصل على منحنى طلب السوق أو الطلب الكلى .

ويمكن توضيح ذلك فى الشكل التالى :



شكل رقم (١٠)

ونلاحظ في الشكل رقم (١٠) أن منحنى الطلب الكلى أو طلب السوق ما هى الا تجميع أفقى لمنحنيات طلب المستهلكين الفرديين من هذه السلعة ، وان هذا المنحنى له نفس خصائص منحنى الطلب الفردى ، فيلاحظ أنه ينحدر من الشمال الغربى الى الجنوب الشرقى معبرا عن وجود علاقة عكسية بين ثمن السلعة ومجموع طلب المستهلكين ، مما يوضح أن دالة الطلب الكلى لهما نفس خصائص وطبيعة دالة الطلب الفردى .

تفسير دالة الطلب :

يثور التساؤل حول سبب وجود علاقة عكسية بين ثمن السلعة والكمية المطلوبة منها ، ولماذا ينحدر منحنى الطلب من الشمال الغربى الى الجنوب الشرقى وان ميله هو ميل سالب ، وبالتالى يعتبر الطلب دالة متناقصة للثمن ، أى تفسير قانون الطلب ، ويمكن ارجاع ذلك الى سببين رئيسين :

أولا : أثر الاحلال :

المقصود بأثر الاحلال التغيرات التى تحدث فى حجم الطلب على سلعة ما نتيجة لاحلالها محل سلعة أخرى أو نتيجة لاحلال سلعة أخرى محلها وذلك بسبب التغير فى ثمن السلعة محل البحث وثبات ثمن السلعة البديلة .

فعندما ينخفض ثمن سلعة معينة ، وتبقى اثمان السلع الاخرى التي يمكن أن تحل محلها على حالها أو تنخفض بنسبة أقل ، فان ثمن تلك السلعة يصبح أكثر انخفاضا بالنسبة لاثمان السلع الأخرى ، مما يدفع المستهلك الى احلال السلعة التي انخفض ثمنها محل السلع الاخرى البديلة .

وبالعكس فانه عندما يرتفع ثمن سلعة معينة ، وتبقى اثمان السلع الأخرى التي يمكن أن تحل محلها على حالها أو ترتفع بنسبة أقل ، فان ثمن تلك السلعة يصبح اكثر ارتفاعا بالنسبة لاثمان السلع الأخرى ، مما يدفع المستهلك الى احلال تلك السلع البديلة محل السلعة التي ارتفع ثمنها .

ونتيجة لهذا يمكن القول بأن أثر الاحلال يؤدي الى زيادة الكمية المطلوبة من السلعة عندما ينخفض ثمنها ، والى نقص هذه الكمية عندما يرتفع ثمنها . ويفسر اثر الاحلال بأن المستهلك يهدف الى تحقيق اكبر قدر ممكن من الاشباع بأقل نفقه ممكنه . ، ولذلك فان تغيرات الاسعار تجعل المستهلك يعيد توزيع الدخل المخصص للاستهلاك بين السلع المختلفة على ضوء هذا التغيير .

ثانيـــا : اثـــر الدخـــل :

ينصـرف مفهـوم الدخـل هنا الى (الدخل الحقيقـى)[1]، ويقصـد بأثـــر الدخل التغيـرات التى تحدث فى حجم الطلــب نتيجـــة تغير الدخل الحقيقـــى للمستهلك على أثر تغير الاثمان .

ذلك أن تغيـر ثمن السلعـة (زيادة أو نقصا) مع افتـراض ثبـات الدخـل النقـدى ، يؤدى الى احداث تغيـر فى الدخل الحقيقـى أو القـوة الشرائيـــة للدخل النقدى ، فعندما ينخفض ثمن السلعـة معنـاه أن الدخل الحقيقـى للمستهلك وليس النقدى قـد ازداد ، مما ينتج عنـــه انفـاق مبلغـا أقل على شراء السلعة التى انخفض ثمنهـا ، وأصبح لدى المستهلك فائض من الدخـــل ، ويزداد هـــذا الفائـض كلمـا كانت السلعة التى انخفض ثمنها هامه لدى المستهلك ، وتمثـل نســـبة كبيـرة من دخله ، ويترتب على زيـادة الدخل الحقيقـى للمستهلك زيـادة قدرته على شراء السلـع المختلفـة ، ومن بينهـــا السلعة التى انخفض ثمنهـــا .

---

(١) يمكن التفرقة هنا بين الدخل النقدى والدخل الحقيقى ، فالدخل النقدى عبارة عن عدد الوحدات النقدية التى يحصل عليها الفرد بينما يعرف الدخل الحقيقى بأنه قدرة هذة الوحدات النقدية علـى الحصول على السلع والخدمات وفى السوق وتسمى (القوة الشرائية) .

وبالعكس فعندما يرتفع ثمن السلعة معناه أن الدخل الحقيقى للمستهلك وليس النقدى قد انخفض ، مما ينتج عنه انفاق مبلغا أكبر على شراء السلعة التى ارتفع ثمنها ، وبالتالى نقص قدرته على شراء السلع المختلفة ومن بينها السلعة التى ارتفع ثمنها .

بالاضافة الى هذين السببين يذهب بعض الاقتصاديين [1]، الى اضافة سبب آخر يفسر دالة طلب السوق أو الطلب الكلى ، وهو ان انخفاض ثمن سلعة ما يؤدى الى أن بعض الافراد من ذوى الدخول المحدودة يصبحون قادرين الان على طلب السلعة بعد أن كانوا عاجزين عن ذلك من قبل عندما كان ثمنها مرتفعا ، وبالعكس فان ارتفاع ثمن السلعة يؤدى الى أن يصبح بعض الافراد من ذوى الدخول المحدودة عاجزين عن شرائها بعد أن كانوا يشترونها من قبل عندما كان ثمنها منخفضا . وهذا السبب يفسر أيضا العلاقة العكسية بين الكمية المطلوبة من السلعة وثمنها .

---

(١) دكتور أحمد جامع ، النظرية الاقتصادية ، المرجع السابق ، ص ١٥٢ .

حالات استثنائيـــة لقانـــون الطلـــب :

يذهب قانون الطلب الى أن هنـاك علاقـة عكسية بين الكمية المطلوبـة من السلعـة وثمنها ، أى أن الكميـة المطلوبـة مـن السلعة تتغير فـى اتجـاة عكسـى لاتجاة التغيـر فى ثمنهـا معبـرا عن دالـة تناقصة ، ميلهـا سـالبـا ، وأن منحنـى الطلب ينحـدر من الشمـال الغربـى الـى الجنوب الشرقى .

والواقع أن شكـل العلاقـة بين الاثمان وبين الكميـات المطلوبـة على النحو المتقدم يمثل الاحـوال العادية والاغلبيـة الساحقـة . ومع ذلك فان عمومية هذا القانون لاتمنع وجود بعـض الاستثناءات القليلـة التى ينعكس فيها قانون الطلب وتتغير الكميـة المطلوبـة من السلعة فى اتجاه طـردى لاتجاه التغير فى ثمنهـا ويصبح الطلب دالـة متزايـدة للثمن ، ميلها موجب . ويتغيـر منحنى الطلب ويأخـذ شكل خط أو منحنى يرتفـع من الجنـوب الغربـى الى الشمال الشرقـى .

وهناك أربع حالات استثنائيـة لقانون الطلب سنتناولها على التوالـى :

الاستثناء الأول : يتعلق بالسلع مرتفعة الثمن ، مثل الاحجار الكريمة وأدوات الزينة ، تمثل هذه السلع والخدمات لها جاذبية عند بعض الافراد الأغنياء من مدعى الظهور لمجرد انها غالية الثمن ، وبالتالى تشبع رغبتهم فى التباهى بامتلاكها أو باستهلاكها أمام باقى أفراد المجتمع ، وتميزا عن غيرهم من الافراد الذين لايستطيعون الحصول عليها لانها مرتفعة الثمن .

فهذه الأنواع من السلع تقلب طابع دالة الطلب ، حيث يترتب على ارتفاع ثمنها زيادة الكمية المطلوبة من هذه السلع حبا فى الظهور والتميز عند بعض الافراد الاغنياء ، وعندما ينخفض ثمنها تنقص الكمية المطلوبة منها وتصبح العلاقة بين الكمية المطلوبة من السلعة وثمنها علاقة طردية ، دالة متزايدة ، وتأخذ شكل خط أو منحنى يرتفع من الجنوب الغربى الى الشمال الشرقى .

الاستثناء الثانى : يتعلق بالسلع التى يعتقد بعض الأفراد أن ارتفاع ثمنها لابد وان يخفى وراءه جودة أكبر للسلعة ، وقد يكون هذا الاعتقاد غير صحيحا فى بعض الأحيان . وعلى ذلك تزيد الكمية المطلوبة من السلعة عندما يرتفع ثمنها ، اعتقادا من الأفراد بأن هذا الثمن المرتفع دليلا على جودة

السلعة ، وتنقص الكمية المطلوبة من السلعة عندما ينخفض ثمنها اعتقادا من الافراد بأن هذا الثمن المنخفض دليلا على عدم جودة السلعة .

وعلى هذا الأساس فان بعض التجار يستغلون هذا الاعتقاد لدى الافراد ، ويعملون على رفع اثمان ما يعرضونه من سلع لسهولة تصريف منتجاتهم الراكدة .
وتصبح العلاقة بين الكمية المطلوبة من السلعة وثمنها علاقة طردية ، داله متزايدة ، وتأخذ شكل خط أو منحنى يرتفع من الجنوب الشرقي الى الشمال الغربي .

الاستثناء الثالث : يتعلق بتوقعات المستهلك نحو تغير اثمان السلع بالارتفاع أو الانخفاض فعندما يتغير ثمن سلعة ما بالانخفاض ، نجد أن المستهلك بدلا من أن يزيد الكمية التي يشتريها من السلعة فانه على العكس يخفض منها ، وذلك لان يتوقع أن يكون هذا الانخفاض في الثمن مجرد مقدمة لانخفاضات أخرى سوف تأتي بعد ذلك ، ولذلك فانه يقلل من مشترياته من السلعة حتى ينخفض ثمنها الى أقصى حد ممكن ، وبالعكس فعندما يتغير ثمن سلعة ما بالارتفاع ، نجد أن المستهلك بدلا من أن ينقص الكمية التي يشتريها من السلعة فانه يزيد من الكمية المطلوبة ، وذلك لانه يتوقع أن يكون

هذا الارتفاع فى الثمن مجرد مقدمة لارتفاعات أخرى متتالية .
وبذلك تكون العلاقــة بين الكمية المطلوبة والثمن علاقة طرديــة
على عكس قانون الطلب .

الاستثناء الرابــــع : ويتعلق بالسلع الدنيا ، ويسمى بلغــز جيفــــن .

ففــى خلال احدى المجاعات الايرلندية ، لاحظ جفــــن أن ارتفاع اثمان البطاطس والخبــز قد اصطحب بزيادة الطلب عليها ، وان انخفاض اثمان هذه السلع يترتب عليه زيادة الكميات المطلوبة منها ، وهو مايخالف طبيعــة دالــة الطلب ، ولذلك سمى بلغز جيفــن .

وتفســير ذلك أن ارتفاع ثمن السلع يؤدى الى تدهــور كبيــر فى الدخل الحقيقى أو القوة الشرائية للطبقات الفقيرة التى تنفق جــزءا كبيــرا من دخلها فى شرائه وتجعلة المادة الغذائيـــة الاساسية لديها ، وتضطر هذه العائلات الــى انقاص استهلاكها من المواد الغذائية مرتفعة الثمن من اللحوم والاسماك ، ولكن الخبــز بالرغــم من ارتفاع ثمنه يعتبر ارخــص نسبيا من كافــة السلع الأخــرى ، مما يدفع المستهلك الــى احلال السلع الدنيا مثل البطاطس والخبز محل السلع الاخرى مرتفعــة الثمن ، اذن تزيــد الكميــة المطلوبة من السلـــع

الدنيا عندما يرتفع ثمنها ، ويحدث العكس عندما ينخفض اثمان السلع الدنيا ، اذ يزيد الدخل الحقيقي للعائلات الفقيرة ، وتتمكن بالتالي من استهلاك المزيد من اللحوم والمواد الغذائية الأخرى واحلالها محل السلع الدنيا . وبالتالي تصبح دالة الطلب بالنسبة لهذه السلع متزايدة ، استثناء من القاعدة العامة في دالة الطلب .

المطلب الثاني

الطلب وظروف الطلب

عند دراستنا لدالة الطلب ، أوضحنا أن الكمية المطلوبة من السلعة تتوقف على مجموعة من العوامل أهمها ثمن السلعة ، ومجموعة من العوامل الاخرى مثل دخل المستهلك واثمان السلع المرتبطة وذوق المستهلك ، ويطلق على هذه العوامل اسم ظروف الطلب .

وقد قمنا بدراسة العلاقة بين الكمية المطلوبة من السلعة وثمنها في المطلب الأول مفترضين ثبات باقي العوامل الاخرى على حالها أثناء فترة البحث . وننتقل الان لدراسة العلاقة

بين الكمية وظروف الطلب (دخل المستهلك - اثمان السلع المرتبطة - ذوق المستهلك).
وفى هذه العلاقة الدالية نكون أمام متغير تابع واحد هو الكمية المطلوبة وأكثر من متغير مستقل ، ومرة أخرى نكون أمام علاقة دالية متشابكة ، ولذا سوف نقوم بدراسة الكمية المطلوبة مع كل ظرف من ظروف الطلب على حده ، مفترضين ثبات باقى العوامل الأخرى ثابتة على حالها اثناء فترة البحث ، الى جانب ثبات ثمن السلعة أيضا .

وفى هذا المطلب سوف نقوم بدراسة العلاقة بين الطلب ودخل المستهلك ، ثم الطلب واثمان السلع الأخرى المرتبطة ، ثم الطلب وذوق المستهلك ، مفترضين مرة أخرى أثناء دراسة كل علاقة ثبات باقى ظروق الطلب على حالها بما فيها ثمن السلعة ، وفى نهاية هذا المطلب سوف نفرق بين الحركة على منحنى الطلب وانتقال منحنى الطلب الى موقع جديد .

أولا : الطلب ودخل المستهلك

بطبيعة الحال فاننا عندما نبحث العلاقة الدالية بين الطلب والدخل ، فاننا نفترض ثبات كافة العوامل الأخرى التى يمكن أن تؤثر فى الكمية المطلوبة من السلعة وعدم حدوث أى تغير

فيهـا ، تماما مثلما فعلنا عند بحث العلاقة بين الطلب وثمن السلعة .

ان كل فرد من أفراد المجتمع يحاول الحصول على أكبر اشباع ممكن ، ومن ثم الحصول على السلع القادرة على تحقيق هذا الاشباع ، ولكن هذه الرغبة محدودة بما يتوافر له من دخل أو ميزانية .
ومن الملاحظ أنه توجد علاقة بين الكمية التي يمكن أن تطلب فعلا من السلعة أو الخدمة وبين دخل المستهلك ويتوقف فيها التغير في الطلب على التغير في الدخل ، وبالتالي يكون الطلب هو المتغير التابع والدخل هو المتغير المستقل ويكون الطلب داله لدخل المستهلك .

وهناك عديدا من الدراسات تبين زيادة الاستهلاك مع زيادة الدخل [1] ، وكقاعدة عامة نلاحظ أن تغير دخل المستهلك في اتجاه معين يؤدي الى تغير الكمية التي يطلبها من السلعة في نفس الاتجاه ، أي أن العلاقة بين الكمية

---

(١) دكتور حازم الببلاوى ، النظرية النقدية ، منشأة معارف الاسكندرية ، ص ٢٢٤ .

المطلوبة من السلعة ودخل المستهلك علاقة طردية . ومعنى آخر انه عند تغير دخل المستهلك بالزيادة تتغير الكمية المطلوبة من السلعة نحو الزيادة أيضا ، وعند تغير دخل المستهلك بالنقصان تتغير الكمية المطلوبة من السلعة نحو النقصان أيضا .

ويمكن توضيح ذلك من خلال جدول الطلب - الدخل ، وهو جدول افتراضي حيث يحتوى على أكثر من دخل وأكثر من كمية مطلوبة فى ذات الوقت ،وهذا على خلاف الواقع حيث لايوجد سوى مستوى واحد للدخل وكمية واحدة يمكن أن يطلبها المستهلك عند هذا الدخل الواقعى .

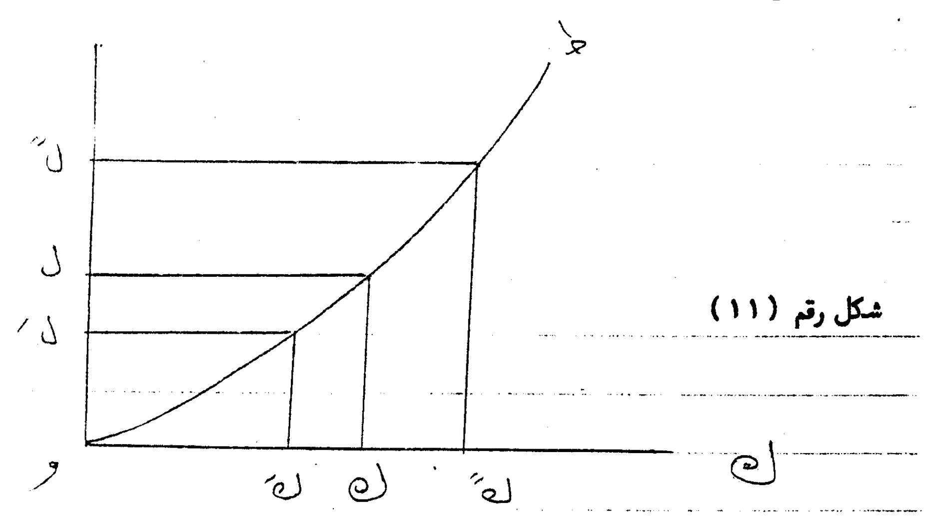
ويبين الجدول التالي العلاقة بين الطلب والدخل

دخل المستهلك	الكمية المطلوبه من السلعة
١٠٠	١٠
٨٠	٨
٦٠	٦
٤٠	٤
٢٠	٢

جدول رقم (٣)

وبالتأمل فى هذا الجدول نلاحظ العلاقة الطردية بين دخل المستهلك والكمية المطلوبة من السلعة .

ويمكننا أن نعبر عن هذه العلاقة الطردية بين الطلب والدخل فى شكل رسم بيانى ، نرصد فيه مستوى الدخول المختلفة على المحور الرأسى ، ونرصد على المحور الافقى الكميات المختلفة التى يحتمل أن يطلبها المستهلك عند هذه الدخول .



شكل رقم (١١)

حيث نرمز للكمية المطلوبة بالرمز ك ، ودخل المستهلك بالرمز ل ، ونلاحظ فى هذا الشكل أن منحنى الطلب ط ط يرتفع من الجنوب الغربى الى الشمال الشرقى ، معبرا عن العلاقة الطردية بين دخل المستهلك والكمية المطلوبة من السلعة ، وبالتالى تكون

داله متزايد ، وميلها هو ميل موجب .

واستثناء من القاعدة العامه فى هذا الصدد توجد حالات معينة لاتكون فيها العلاقة الدالية بين الطلب والدخل علاقة طردية وانما على العكس علاقة عكسية .
وهذه الاستثناءات تتمثل فيما يلى :

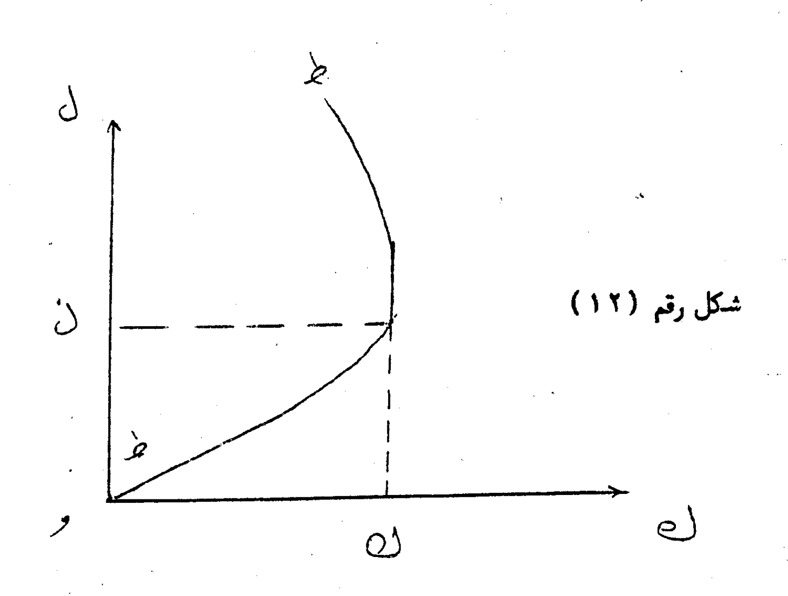
الاستثناء الأول : ويتعلق بالسلع الدنيا :

يقصد بالسلع الدنيا تلك السلع منخفضة الثمن ،والتى تمثل الاستهلاك الاساسى للطبقات الفقيرة مثل الزيت والفول ،فنلاحظ انصراف هذه الفئة من أفراد المجتمع الى شراء السلع الدنيا واحلالها محل السلع الجيدة مرتفعة الثمن .
أى تقوم الطبقات ذات الدخول المحدودة بشراء سلع الزيت والفول بدلا من المسلى الطبيعى واللحوم ، نظرا لتناسب أسعار هذه السلع مع دخولهم المحدودة وقدرتها على اشباع نفس الحاجة لدى الافراد ، ولكن عندما يرتفع دخل هذه الفئة الى حد معين فانهم يتجهوا الى احلال السلع الجيدة محل السلع الدنيا لانهم أصبحوا الان قادرين على شرائها ودفع ثمنها المرتفع ، ويقل طلبهم على السلع الدنيا .

وعلى عكس القاعدة العامة لداله الطلب الدخل ، يترتب على ارتفاع الدخل عند مستوى معين نقص الكمية التى يطلبها المستهلك

من السلع الدنيا ، وتكون العلاقة بين الطلب والدخل بعد أن يصل الى حد معين هى علاقة عكسية ، داله متناقصه .

ويمكن توضيح ذلك باستخدام الرسم البيانى كما هو موضح فى الشكل التالى :ـ



شكل رقم (١٢)

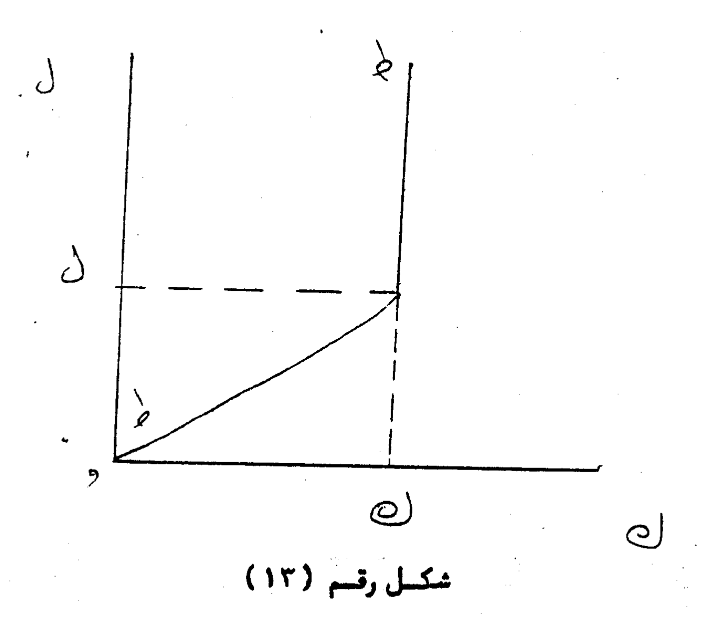
ونلاحظ فى هذا الشكل أن الكمية المطلوبة من السلع الدنيا تزيد مع زيادة الدخل حتى يصل الدخل الى المستوى و ل ، أى أنه قبل وصول مستوى الدخل الى حد معين وهو و ل ، فان العلاقة الداليه بين الطلب والدخل تكون علاقة ط .ية ،

وذلك نظرا لان كافة مستويات الدخل التى تقع أسفل هذا الحد هى دخول منخفضة جدا ، ولا مجال لتفكير المستهلك فى شراء سلع أخرى ، وعندما يزيد الدخل بعد الحد ول نلاحظ نقص الكمية المطلوبة من السلع الدنيا وذلك خلافا للقاعدة العامة، وتصبح العلاقة الدالية بين الطلب والدخل بعد هذا المستوى علاقة عكسية ، ويعبر عنها بيانيا بتغيير شكل منحنى الطلب ، وينحدر من الشمال الغربى الى الجنوب الشرقى .

الاستثناء الثانى : يتعلق بالسلع التى تشبع حاجة المستهلك تماما عند وصول دخله الى حد معين ، وأمثلة هذه السلع هى الشاى والبن والتوابل .

فمن الملاحظ بالنسبة لهذه السلع ان الكمية المطلوبة منها تتزايد مع زيادة دخل المستهلك ، ولكن عندما يصل دخل المستهلك الى حد معين من الارتفاع يكون قد وصل الى الاشباع الكامل من هذه السلع ، وينتج عن ذلك أن أى زيادة فى الدخل بعد هذا المستوى لاتؤدى الى زيادة الكمية المطلوبة من هذه السلعة ، ومعنى ذلك انه بالرغم من زيادة دخل المستهلك بعد حد معين لن يترتب عليه تغيير فى الكمية المطلوبة من السلعة سواء بالزيادة أو النقصان وذلك على خلاف القاعدة العامه لدالة الطلب الدخل .

ويمكن توضيح ذلك باستخدام الرسم البيانى كما هو موضح فى الشكل التالى :



شكل رقم (١٣)

ونلاحظ فى هذا الشكل أن الكمية المطلوبة من السلع التى تشبع حاجة المستهلك بعد حد معين تزيد مع زيادة الدخل حتى يصل الدخل الى المستوى و ل ، أى أنه قبل وصول مستوى الدخل الى حد معين وهو و ل ، فان العلاقة الدالية بين الطلب والدخل تكون علاقة طردية ، وعندما يزيد الدخل بعد الحد ول نلاحظ ثبات الكمية المطلوبة من السلعة وذلك خلافا للقاعدة العامة لدالة الطلب الدخل .

ثانيا : الطلب واشارات السلع المرتبطة

من الملاحظ أن هناك من السلع التى يوجد بينها وبين بعضها علاقات مباشرة ، فمن المتصور أن طلب المستهلك على سلعة معينة يكون مرتبط بطلبه على سلعة أخرى ، وهناك نوعين من علاقات الارتباط التى يمكن أن توجد مابين السلع والخدمات،أما علاقات احلال وتبادل ، واما علاقات تكامل .

ويمكن تعريف علاقات الاحلال والتبادال بين السلع ، بأن هذه السلع تكون بديلة عن بعضها البعض ، بمعنى أن المستهلك يستطيع أن يحصل على نفس القدر من الاشباع عندما يستهلك أى من هذه السلع ، وهناك أمثلة كثيرة على هذه السلع مثل سلعتا الزيت والسلى الطبيعى ، وسلعتا البن والشاى ، واللحوم والدواجن والاسماك ، وخدمتا المسرح والسينما .

ويمكن تعريف علاقات التكامل بين السلع ، ، بأنها تلك السلع التى يتحتم على المستهلك ان يستخدم سلعتين معا فى نفس الوقت اذا ما أراد أن يشبع حاجة معينة ، ومثال ذلك سلعتى الشاى والسكر والسيارة والبنزين .

ونلاحظ أن علاقة السلع المتنافسة أو البديلة والسلع المكملة هى علاقة مرتدة ، بمعنى انه اذا كانت السلعة أ متنافسة أو

بديلـــه عن السلعة ب ، فان العكس صحيح أيضا بمعنـــى أن السلعة ب تكون متنافسة أو بديله عن السلعة أ ونفس الشئ يصـدق على العلاقـة بين السلع المكملـــة .

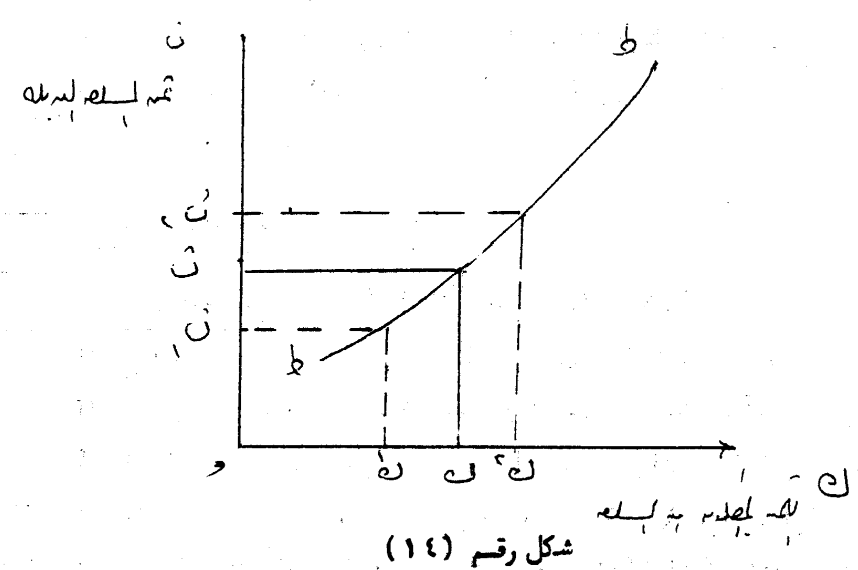
ونظـرا لاختلاف طبيعة علاقـات الارتباط القائمة بين السلـع وبعضهـا ، سنقوم بتوضيح طبيعـة علاقات الاحلال أو التبـادل أولا ثم طبيعـة علاقـات التكامـل .

أولا : علاقـات الاحـلال والتبـادل :

من الطبيعى أن الطلب على سلعة معينة يتأثر باثمان السلـع المنافسـة أو البديلـة عنهـا . فعندما ترتفع اثمان السلـــع البديلـه أو المنافسـة ، فان الكميـة التى يطلبها المستهلك من السلعة محل البحث ستزيد أيضـا ، ولو انخفض ثمن السلعـــة البديلـة فان الكميـة التى سيطلبها من السلعة ستنقص بدورهـــا أيضـــا ، أى أن العلاقـــة بين الكمية المطلوبة من سلعـة مـا واثمان السلـع البديلـة لهـــا علاقـة طرديـة ، وذلك خــــلال فتـــرة زمنيـة محددة مع بقـاء العوامل الأخـرى ثابتة علـــى حالها ، ويمكن تفسير هذه العلاقـة الطرديـة الى أن ارتفـــاع ثمن السلعـة البديلـة يؤدى الى انقاص الكمية المطلوبة منهــــا طبقـا لقانون الطلب ، مما يدفع المستهلك الى زيادة الكميـــة

التى يطلبهـا من السلعة واحلالها محل السلعة البديلـة فـى اشبـاع حاجته • وذلك نظرا لأن هذه السلعة أصبحت أرخص نسبيـا من السلعة البديلـة • وبالعكس اذ يترتب على انخفاض ثمن السلعة البديلة زيـادة الكميـة المطلوبة منها • مما يدفـع المستهلك الى زيـادة الكميـة التى يطلبها من السلعة البديلـة واحلالهـا محل السلعة موضوع البحث •

ويمكن توضيـح هذه العلاقـة الدالية بيانيا فى الشكل رقـم (١٤) :ـ



شكل رقم (١٤)

وفى هذا الشكل قمنـا برصـد الكمية المطلوبة من السلعة ولتكن

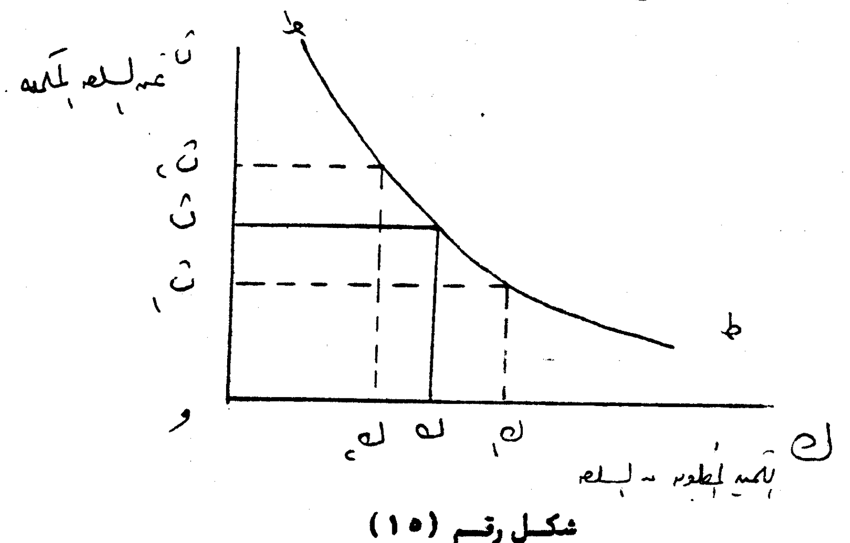
سلعة الارز على المحور الافقى ورصد ثمن السلعة البديلة ولتكن سلعة المكرونة على المحور الرأسى ، ونلاحظ أن ارتفاع ثمن السلعة البديلة (المكرونه) من و ث الى و ث٢ يؤدى الى زيادة الكمية المطلوبة من السلعة (الارز) من و ك الى و ك٢ وبالعكس نلاحظ أن انخفاض ثمن السلعة البديلة (المكرونة) من و ث الى و ث١ تؤدى الى نقص الكمية المطلوبة لسلعة (الارز) من و ك الى و ك١ . وفى الواقع ان العلاقة الدالية بين الطلب على السلعة وثمن السلعة البديلة هى علاقة طردية ، داله متزايدة ، ولذلك نلاحظ ارتفاع منحنى الطلب من الجنوب الغربى الى الشمال الشرقى ، معبرا عن هذه العلاقة الطردية .

ثانيا : علاقات التكامل :

من الطبيعى أيضا أن الطلب على سلعة معينة يتأثر باثمان السلع المكملة لها ، فعندما ترتفع اثمان السلع المكملة ، فان الكمية التى يطلبها المستهلك من السلعة محل البحث ستنخفض ، أى أن العلاقة بين الكمية المطلوبة من سلعة ما وثمن السلعة المكملة لها علاقة عكسية ، وذلك خلال فترة زمنية محددة مع بقاء العوامل الاخرى ثابته على حالها ، ويمكن تفسير هذه العلاقة العكسية الى أن ارتفاع ثمن السلعة المكملة يؤدى الى انقاص الكمية المطلوبة منها

طبقا لقانون الطلب وبالتالى ينقص المستهلك من طلبه علـى السلعة لانها لابد وأن تستخدم مع السلع المكملة لاشباع حاجته ، وبالعكس أيضا أن يترتب على انخفاض ثمن السلعة المكملة زيادة الكمية المطلوبة منها وبالتالى يزيد المستهلك من طلبه علـى السلعة لانه يتحتم استخدامها مع السلعة المكملة لاشباع حاجته •

ويمكن توضيح هذه العلاقة الدالية بيانيا فى الشكل رقم (١٥) :



شكل رقم (١٥)

وفى هذا الشكل قمنا برصد الكمية المطلوبة من السلعة ولتكن سلعة (الشاى) على المحور الافقى ورصد ثمن السلعة المكملة ولتكن سلعة (السكر) على المحور الرأسى • ونلاحظ أن ارتفاع

ثمن السلعة المكملة (السكر) من و ث الى و ث٢ يؤدى الى نقص الكمية المطلوبة من السلعة (الشاى) من و ك الى وك٢ ، وبالعكس نلاحظ أن انخفاض ثمن السلعة المكملة (السكر) من و ث الى و ث١ يؤدى الى زيادة الكمية المطلوبة من السلعة (الشاى) من وك الى وك١ .

وفى الواقع فان العلاقة الدالية بين الطلب على السلعة وثمن السلعة المكملة هى علاقة عكسية ، داله متناقصة ، ميلها ميل سالب ، ولذلك نلاحظ انحدار منحنى الطلب من الشمال الغربى الى الجنوب الشرقى معبرا عن هذه العلاقة العكسية .

ثالثا : الطلب وذوق المستهلك وتفضيلاته

يقوم عامل (الذوق والتفضيل) بدور هام فى تحديد الطلب ، وتختلف السلع والخدمات من حيث شدة حساسيتها لهذا العامل ، فهناك سلع لايتدخل الذوق فى استهلاكها كثيرا كالخبز واللحم والملابس الشعبية . وهناك سلع أخرى يقوم فيها هذا العامل بالدور الأول كملابس السيدات والاثاث الفاخر والحلى .

كذلك تؤثر عادات الاستهلاك فى تحديد نسبة مايستهلك من السلع بصرف النظر عن التغير فى ثمنها - باختلاف المجتمعات ، واختلاف الطبقات داخل المجتمع .[1]

(١) دكتوره حميديه زهران ، النظرية الاقتصادية ،١٩٨٦، ص١٩٤.

ومن الملاحظ وجود علاقة داليه بين الطلب على السلعة وذوق المستهلك يتوقف فيها التغير فى الطلب على التغير فى الذوق ، وبهذا يكون الطلب هو المتغير التابع وذوق المستهلك هو المتغير المستقل ، وذلك مع افتراض ثبات باقى العوامل الأخرى المؤثرة فى الطلب ثابته على حالها أثناء فترة البحث.

ويتأثر ذوق المستهلك بمجموعة من العوامل الاجتماعية مثل الدعاية والاعلان والتقاليد ومحاكاة السلوك الاستهلاكى للطبقات الاعلى دخلا ، ولذلك نلاحظ أن التغير فى ذوق المستهلك نحو الاقبال على السلعة يزيد الكمية المطلوبة منها عند كل ثمن معين نفترضه لها عند تلك الكمية التى كانت تطلب من قبل ، وبالعكس فان التغير فى ذوق المستهلك نحو الاعراض عن السلعة ينقص الكمية المطلوبة منها عند كل ثمن معين نفترضه لها .

والتعبير الهندسى للعلاقة الدالية بين ذوق المستهلك والطلب على السلعة يوضح لنا ان زيادة الكمية المطلوبة من السلعة نتيجة تغير ذوق المستهلك بالاقبال عليها يؤدى الى انتقال منحنى الطلب كداله لثمن السلعة انتقالا ايجابيا ، أى الى موقع جديد على يمين موقعه الأصلى ، وبالعكس فان نقص الكمية المطلوبة من السلعة نتيجة تغير ذوق المستهلك بالاعراض عنها يؤدى الى انتقال منحنى الطلب انتقالا سلبيا ، أى الى موقع جديد على يسار الموقع الاصلى .

ويوضح الشكل التالى انتقال منحنى الطلب نتيجة تغير ذوق المستهلك .

شكل رقم (١٦)

وفى هذا الشكل نلاحظ أن تغير ذوق المستهلك بالاقبال على السلعة تزيد الكمية المطلوبة منها من وك الى وك٢ ونعبر عنها بأنتقال منحنى الطلب انتقالا ايجابيا على يمين الموقع الاصلى ويصبح منحنى الطلب الجديد هو طَ طَ .

وعندما يتغير ذوق المستهلك بالاعراض عن السلعة تنقص الكمية المطلوبة منها من وك الى وك١ ونعبر عنها انتقال

منحنى الطلب انتقالا سلبيا على يسار الموقع الاصلى ويصبح منحنى الطلب الجديد هو ط/ .

وبطبيعة الحال فان ما ينطبق على المستهلك الفرد فى هذا الصدد انما ينطبق أيضا على كافة المستهلكين فى مجموعهم .

الحركة على منحنى الطلب وانتقال منحنى الطلب :

ان دراسة دالة الطلب تبين لنا العوامل المختلفة التى يمكن أن تؤثر على الكمية المطلوبة من السلعة ، والتى تتمثل فى ثمن السلعة ، دخل المستهلك ، اثمان السلع المرتبطة ، وذوق المستهلك ، ونظرا لصعوبة دراسة أثر كافة المتغيرات دفعة واحدة فقد كان لابد أن نلجأ الى أسلوب التجريد ، وهو دراسة الكمية المطلوبة من السلعة كمتغير تابع مع كل متغير مستقل على حده ، وافتراض ثبات كافة المتغيرات الاخرى ثابتة على حالها أثناء فترة البحث .

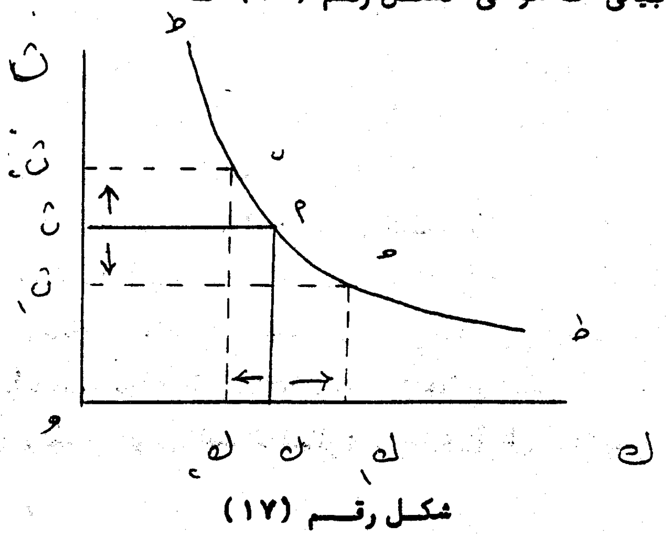
فقمنا بدراسة الكمية المطلوبة من السلعة والثمن مع افتراض ثبات كافة المتغيرات الأخرى على حالها . وهذا ما نحدده فى قانون الطلب . ثم درسنا أثر المتغيرات المستقلة الأخرى الواحد تلو الاخر مع افتراض ثبات العوامل الأخرى التى يمكن أن تؤثر على الكمية المطلوبة ، وقد اطلقنا على المتغيرات

المستقلة عدا الثمن اسم ظروف أو شروط الطلب .

ومن الأهمية بمكان أن نفرق بين تأثير الثمن على الكمية المطلوبة . وتأثير ظروف الطلب أى المتغيرات المستقلة الاخرى على الكمية المطلوبة . وذلك من خلال استخدام الرسم البيانى لكل منهما .

فتأثير الثمن على الكمية المطلوبة مع بقاء ظروف الطلب على حالها ، يمكن أن نعبر عنه هندسيا بالتحرك على منحنى الطلب من نقطة الى أخرى . فى حين أن تأثير ظروف الطلب على الكمية المطلوبة مع ثبات الثمن . يمكن أن نعبر عنه هندسيا بأنتقال منحنى الطلب بأكمله من موقعه الأصلى الى موقع آخر جديد .

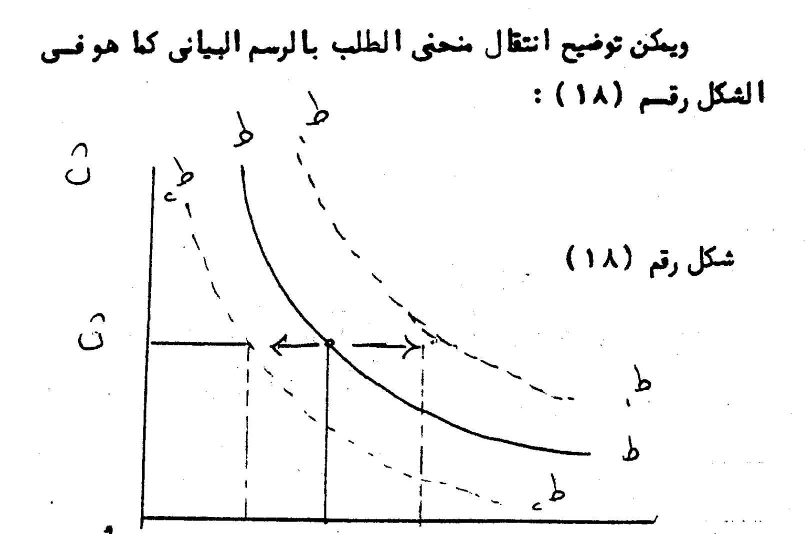
ويمكن توضيح التحرك على منحنى الطلب باستخدام الرسم البيانى كما هو فى الشكل رقم (١٧) :-



شكل رقم (١٧)

– نلاحظ فى هذا الشكل أنه عند ثمن ث للسلعة تكون الكمية المطلوبة ك ونعبر عنها بالنقطة أ على منحنى الطلب ط ط . ونلاحظ أيضا أن تغير ثمن السلعة بالزيادة من و ث الى و ث٢ (مع افتراض ثبات ظروف الطلب) يؤدى الى تغير الكمية المطلوبة بالنقصان من وك الى وك٢ وبالتالى تأخذ النقطة ب على المنحنى ط ط أى نكون بصدد التحرك على نفس المنحنى من النقطة أ الى النقطة ب . وبالعكس حيث أن تغير ثمن السلعة بالنقصان من و ث الى و ث١ (مع افتراض ثبات ظروف الطلب) يؤدى الى تغير الكمية المطلوبة من وك الى وك١ وبالتالى نأخذ النقطة حـ على المنحنى ط ط أى نكون بصدد التحرك على نفس المنحنى من النقطة أ الى النقطة حـ .

ويمكن توضيح انتقال منحنى الطلب بالرسم البيانى كما هو فى الشكل رقم (١٨) :



شكل رقم (١٨)

نلاحظ فى هذا الشكل أنه عند ثمن ث للسلعة تكون الكمية المطلوبة ك ، ونلاحظ أنه عند تغير ظروف الطلب مع ثبات الثمن ، فان قانون الطلب يتغير ونكون بصدد قانون جديد . وعندما يكون تأثير ظروف الطلب هو زيادة الكمية المطلوبة من السلعة (مع ثبات الثمن) يمكن أن نعبر عن ذلك هندسيا بأنتقال منحنى الطلب ط ط الى موقع جديد ط١ ط١ ، أى الى يمين موقعه الاصلى دلاله على تغير ظروف الطلب بالزيادة ، وعندما يكون تأثير ظروف الطلب هو نقص الكمية المطلوبة من السلعة (مع ثبات الثمن) يمكن أن نعبر عن ذلك هندسيا بأنتقال منحنى الطلب ط ط الى موقع جديد ط٢ ط٢ ، أى الى يسار موقعه الاصلى دلالة على تغير ظروف الطلب بالنقصان .

خلاصة القول ، أن الحركة على منحنى الطلب تعبر عن تغير الكمية المحتمل أن تطلب من السلعة نتيجة للتغير الذى يمكن أن يحدث فى ثمنها ، وذلك بافتراض بقاء الاشياء الأخرى على حالها .

وان انتقال منحنى الطلب يعبر عن تغير الكمية المحتمل أن تطلب من السلعة نتيجة للتغير الذى يمكن أن يحدث فى ظروف الطلب ، وذلك بافتراض ثبات الثمن .

المبحث الثاني

مرونة الطلب

ان دراسة دالة الطلب توضح لنا طبيعة العلاقة بين الكمية المطلوبة من السلعة وبين العديد من العوامل ، أهمها ثمن السلعة ثم دخل المستهلك واثمان السلع المرتبطة .
وتوضح لنا أيضا أن الكمية المطلوبة من سلعة ما كمتغير تابع تتوقف على هذه العوامل ، أى يمكن إن تزيد أو تقل بتغير هذه العوامل .

وقد اهتم الاقتصاديون اهتماما بالغا بقياس أثر هذه العوامل على الطلب ، بمعنى آخر أى قياس مدى التغير الذى يحدث فى الكمية المطلوبة من السلعة استجابة لما يحدث من تغير فى ثمنها أو غيره من عوامل الطلب . وقد استخدم هؤلاء الاقتصاديون مقياس كمى لقياس مدى استجابة أو درجة الارتباط بين الطلب وكل من الثمن ودخل المستهلك واثمان السلع المرتبطة . وهذا المقياس يعرف باسم المرونه . وبذلك نكون أمام ثلاث أنواع من مرونة الطلب . مرونة الطلب للثمن ، مرونة الطلب للدخل ، وأخيرا مرونة الطلب لاثمان السلع المرتبطة والتى يطلق عليها عادة مرونة الطلب المتقاطعة .

وفي الواقع أن مرونة الطلب أي درجة استجابة الكمية المطلوبة من السلعة لما يحدث من تغير في كل من الثمن أو الدخل أو اثمان السلع المرتبطة يتوقف على مجموعة من الاعتبارات تختلف من سلعة الى أخرى .

ولذلك سنتناول هذا المبحث في مطالب أربعة :-

المطلب الأول : مرونة الطلب للثمن .

المطلب الثاني : مرونة الطلب للدخل .

المطلب الثالث : مرونة الطلب المتقاطعة .

المطلب الرابع : العوامل المؤثرة في مرونة الطلب .

المطلب الأول

مرونة الطلب للثمن

رأينا فى دراسة دالة الطلب أن هناك علاقة بين الكمية المطلوبة من السلعة وثمنها حيث يؤثر الثمن على الكمية المطلوبة من السلعة ، فعندما يتغير ثمن السلعة فى اتجاه معين تتغير الكمية المطلوبة فى الاتجاه العكسى استجابة لما حدث من تغير فى الثمن .

ومن الملاحظ أن درجة حساسية الطلب بالنسبة لما يحدث من تغير فى ثمنها (أى درجة مرونة الطلب بالنسبة للثمن) تختلف من سلعة الى سلعة أخرى . فمن الملاحظ مثلا أن سلعة مثل الملح لايتأثر الطلب عليها بتغيرات ثمنها الا تأثرا يسيرا جدا . وان سلعة كالتفاح يتأثر طلبها تأثرا كبيرا بتغيرات الثمن .

ويرجع الفضل الى الفريد مارشال فى استخدام تعبير " المرونه " بدلا من تعبير (استجابه) ، حيث تستخدم المرونه فى العلوم الاقتصادية والمالية لقياس التغيرات النسبية التى يمكن أن تحدث نتيجة ارتباط ظاهرتين أو متغيرين بعلاقة معينة .

وهكذا يمكن تعريف مرونة الطلب للثمن بأنها " درجة استجابة

الكميــة المطلوبة لما يحدث من تغير في ثمنها " ويفترض هذا التعريف بقـاء كافـة العوامل الأخرى التي يمكن أن تؤثـر في الطلـب على حالهـا وعدم حدوث أي تغير فيهـا .

وحيث أن مرونـة الطلب للثمن هي أهم الانواع الثلاثة للمرونـة فانه عـادة مايشـار اليهـا على أنها مرونة الطلب فحسب ، وعندما نكون بصدد قيـاس درجـة استجابة أو تأثيـر الكمية المطلوبة مـن سلعة ما للتغيرات التي تحدث في دخل المستهلك أو اثمـان السلع المرتبطـة ، فاننـا نعبر عن ذلك بمرونة الطلب للدخـل ، ومرونـة الطلب التقاطعيـة .

واذا كانت مرونـة الطلب تعد مقياسـا هاما يوضح لنا أن الطلب على سلعة ماهـو اكثـر مرونـة من الطلب على سلعة أخرى أو أقـل منه . بـل أن الحاجـة تدعـو الى قياس المرونـة عدديا وبدقـة . ويعرف المقياس الذي يقـوم بقيـاس القيمـة العددية باسم معامـل المرونـة .

معامـل المرونـة :

يمكن تعريف معامل المرونة بأنه المعيار الكمي الدقيق الـذي يقيس درجـة مرونـة الطلب . فلا يكفي أن نذكر بشكل عام أن الطلب على سلعة ما هـو أكثر مرونـة من الطلب على سلعة أخرى أو أقـل

منه ، بل يلزم أن نحدد النسبة المئوية التي تتغير بها الكمية المطلوبة نتيجة التغير بنسبة ما في الثمن .

ونلاحظ في هذا الصدد أنه من الخطأ مقارنة الكمية المطلقة للتغير الذي يحدث في الكمية المطلوبة من السلعة بالكمية المطلقة للتغير الذي يحدث في ثمنها ، ويطلق عليها المرونة المطلقة ، ومثل هذه المقارنة لاتعطى أى معنى محدد ، ولايمكن اعتباره مقياسا دقيقا للتعرف على مرونة الطلب ، ويرجع ذلك لسببين [1] :ـ

أولا : أنه لايمكننا قياس كمية من السلع تتحدد في شكل وحدات مادية مختلفة مثل الاطنان والكيلو جرامات بكميات من النقود تتحدد في شكل وحدات قيمية مختلفة مثل الجنيهات والقروش .

ثانيا : أن الكميات المطلوبة من السلع المختلفة ليست واحدة ، ولذلك فان مقدار التغير في الكمية المطلوبة من سلعة ما يمثل أهمية كبيرة اذا كانت الكمية الاصلية المطلوبة منها قليلة

---

(١) د . أحمد جامع ـ المرجع السابق ذكره ، ص ١٨٦ ـ ١٨٧

نسبيا فى حين أن هذا المقدار نفسه لايمثل أهمية تذكر بالنسبة الى سلعة أخرى اذا كانت الكمية الاصلية المطلوبة منها كبيرة نسبيا • وبالمثل بالنسبة للثمن ، فان تغير الثمن بمقدار معين يمثل أهمية كبيرة بالنسبة الى سلعة ما نظرا الى ان ثمنها الاصلى قليل نسبيا فى حين أن هذا التغير فى الثمن بهذا المقدار نفسه لايمثل أهمية تذكر بالنسبة لسلعة أخرى وذلك لان ثمنها الاصلى كبير نسبيا •

ونتيجة لذلك فانه يلزم عند قياس مرونه الطلب أن نقارن التغير النسبى وليس المطلق ، الذى يحدث فى الكمية المطلوبة بالتغير النسبى الذى يحدث فى الثمن • وتتحدد النسبة المئوية للتغير فى الكمية المطلوبة والثمن ، بنسبة هذا التغير لكل من الكمية والثمن الاصليين ، وفى هذه الحالة لن تتأثر مرونة الطلب بتغير وحدات قياس الكمية أو الثمن •

ويمكن الحصول على معامل المرونة من المعادلة الاتية :ـ

$$\text{معامل المرونة} = \frac{\text{النسبة المئوية للتغير فى الكمية المطلوبة}}{\text{النسبة المئوية للتغير فى الثمن}}$$

ويمكننا الحصول على النسبة المئوية لكل من الكمية المطلوبة وثمن السلعة بقسمة التغير فى الكمية على الكمية الاصلية وقسمة التغير فى الثمن على الثمن الاصلى كما تبين المعادلة التالية :ـ

$$\text{معامل المرونة} = \frac{\text{التغير فى الكمية المطلوبة}}{\text{الكمية الاصليــــة}} \div \frac{\text{التغير فى الثمن}}{\text{الثمن الاصلى}}$$

$$\text{معامل المرونة} = \frac{\text{التغير فى الكمية المطلوبة}}{\text{التغير فى الثمــن}} \times \frac{\text{الثمن الاصلــى}}{\text{الكمية الاصليــة}}$$

ويمكننا التعبير جبريا عن الصورة النهائية لمعامل المرونــة باستخدام الرموز ، حيث نرمز للكمية بالرمــز ك ، والثمن بالرمز ث ، مقدار التغير فى الكمية Δ ك ،ومقدار التغير فى الثمــن Δ ث ، وذلك للحصول على صورة مبسطة لمعامل المرونـة ، الذى يرمــز لــه بالرمز مث .

$$م_{ث} = \frac{\Delta ك}{\Delta ث} \times \frac{ث}{ك}$$

ونظـرا لطبيعة العلاقـة العكسية لدالة الطلب الثمن حيث أن الكمية المطلوبـة تتغيـر فـى اتجاه عكسى لاتجاه التغير فى الثمن ، معبرا عن دالــة متناقصة ، لذا فان علامة معامل المرونة تكون سالبــة .

حالات المرونـــــــة :

رأينـا فـى مرونـــة الطلب أن درجـة استجابة الطلب للتغيـر الذى يحدث فـى الثمـن يختلف من سلعة الى أخـرى ، ولذلك يمكن أن نميـز بين خمس حالات مختلفـة للمرونة ، حيث تتـدرج تنازليــا قيمــة معامل المرونـــة ، وتتمثـل هذه الحالات فيما يلـى :-

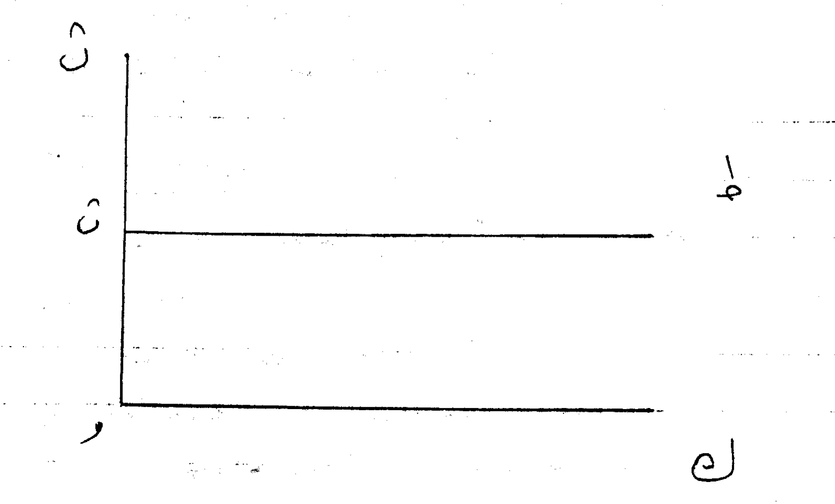
١ - طلب لانهائـى المرونـه :

وتكـون قيمـة معامل المرونة فى هذه الحالة مالا نهاية ، ولكن سـبق أن ذكرنــا أن علامـة معامل مرونـة الطلب للثمن سالبـــة ، فان قيمـــة معامل المرونـة تكون ناقص مالانهايـــه

م ث = - ∞

وتوضح هذه الحالـة ان أى تغيـر طفيف ، أى بنسبة مئوية صغيرة فـى الثمن سـوف يترتب عليه تغير لانهائـى فى الكمية المطلوبــه ، بمعنـى أن يكـون المشتريـن مستعدين لشـراء كل الكمية التى يمكـن شرائهــا من السلعـة عنـد ثمن معين ، لكنهم لن يشترون أى كميـــة منهـــا عندمـا يرتفـع هذا الثمن ولو بقدر ضئيـل .

ويمكن أن نعبر بيانيـا عن منحنى الطلب على السلع التى يتميـز الطلب عليها بكونه لانهائـى المرونـة كما فى الشكل التالى :-



شكــل رقــم (١٩)

ونلاحظ فى هذا الشكــل أن منحنى الطلب يأخذ شكــل خط أفقــى موازى للمحور الافقــى موضحا انه عند ثمن يبلـــغ و ث يكون المشترين مستعدين لشراء كل الكمية التى يمكـــن شرائهـــا من السلعة ، ولكنهم لن يشتروا أيـــه كميـــة منها عند مـــا يرتفـــع الثمـــن عن و ث ولـــو بقدر ضئيـــل . وهذه الحالة تعتبـــر حالة استثنائيـــة نظـــرا لانها نادرة الوقـــوع فى الحياة العملية .

ويلاحظ فـــى هذا الصـــدد أننا لانعتمـــد الا بالقيمة العددية المطلقـــة لمعامـــل المرونـــة بصرف النظـــر عن العلامة السالبه له ، بمعنـــى أن قيمـــة معامـــل المرونـــة ــ ٢ أكبر من قيمـــة ــ ١، وبالتالى يكون الطلب على السلعة الاولى اكبر مرونة من الطلب على السلعـــة الثانيـــة ، وذلك بالنســـبة لجميع حالات مرونة الطلب للثمـــن ، وأن

اشـــارة معامـــل المرونـــة السالبـــة لاتعنى أكثـــر من تعبيـــــر العلاقـــة العكسـية بين Δ ث ، Δ ك ٠

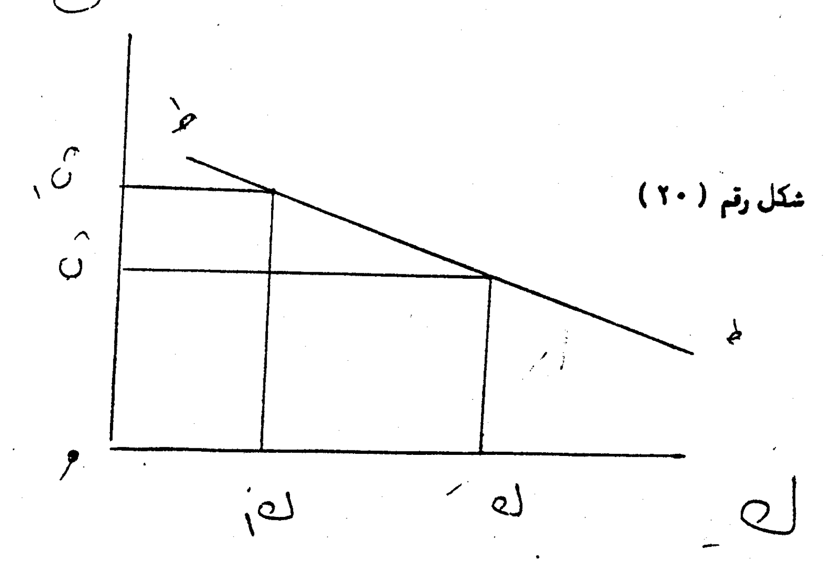
٢ ــ طلب مــرن :

وتكـون قيمـــة معامـــل المرونـــة أكبـــر من ناقص واحد صحيح وأقـــل من لانهايـــة

- ∞ < م ث < - ١

وفى هذه الحالـــة يترتب على تغير الثمـــن بنسبة مئوية معينة حدوث تغيـــر فى الكميـــة المطلوبـــة بنسبة أكبر من نسبة تغير الثمن ٠

ويمكن أن نعبر بيانيـــا عن منحنى الطلب على السلع التى يتميز الطلب عليهـــا بكونه مـــرن كما فى الشكل التالى :ــ



شكل رقم (٢٠)

ويلاحظ في هذا الشكل أن تغير الثمن بنسبة ضئيلة من ث
الى ث ١ أحدث تغير في الكمية المطلوبة من ك الى ك ١
أي بنسبة أكبر من نسبة تغير الثمن .

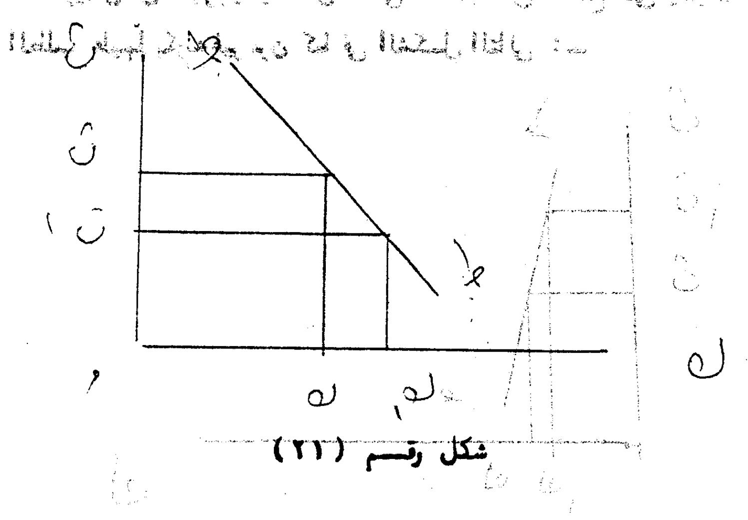
٣ـ طلب متكافيء المرونة :

وتكون قيمة معامل المرونة مساوية لناقص واحد صحيح

م ث = - ١

ويلاحظ في هذه الحالة أن التغير النسبي في الكمية المطلوبة
يعادل التغير النسبي في الثمن .

ويمكن أن نعبر بيانيا عن منحنى الطلب على السلع التي يتميز
الطلب عليها بكونه طلب متكافيء المرونة كما في الشكل التالي :



شكل رقم (٢١)

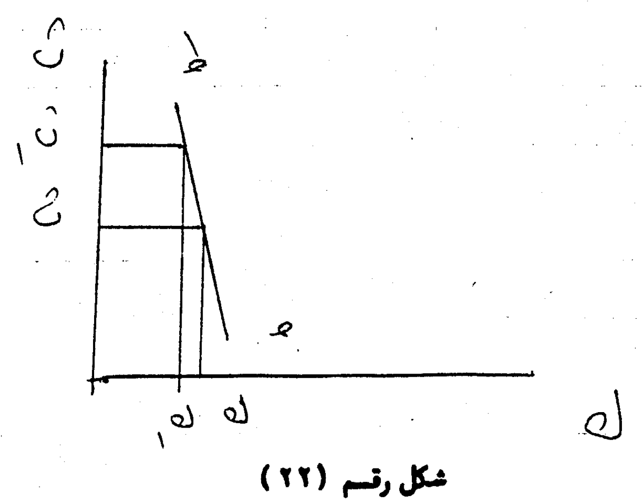
ويلاحظ فى هذا الشكل أن تغير الثمن بنسبة معينة من وث الى وث ١ احدث تغير فى الكمية المطلوبة بنفس هذه النسبة من وك الى وك ١ ، بمعنى أن الكمية المطلوبة من السلعة تتغير بنفس نسبة التغير الذى يحدث فى الثمن .

٤ - طلب غير مرن :

وتكون قيمة معامل المرونة أكبر من الصفر وأقل من ناقص واحد صحيح -١ < م ث < صفر

وفى هذه الحالة يترتب على تغير الثمن بنسبة مئوية معينه ، حدوث تغير فى الكمية المطلوبة بنسبة أقل من نسبة تغير الثمن .

ويمكن أن نعبر بيانيا عن منحنى الطلب على السلع التى يتميز الطلب عليها بكونه غير مرن كما فى الشكل التالى :-



شكل رقم (٢٢)

ونلاحظ فى هذا الشكل أن تغير الثمن بنسبة كبيرة من وث الى وث١ احدث تغيـــر فى الكميـة المطلوبة من رك الى رك١ أى بنسـبة أقـل من نسـبة تغير الثمن .

٥ ــ طلب عديـــم المرونـــة :

وتكون قيمـة معامل المرونـة مساويـة للصفر ، أى أن :

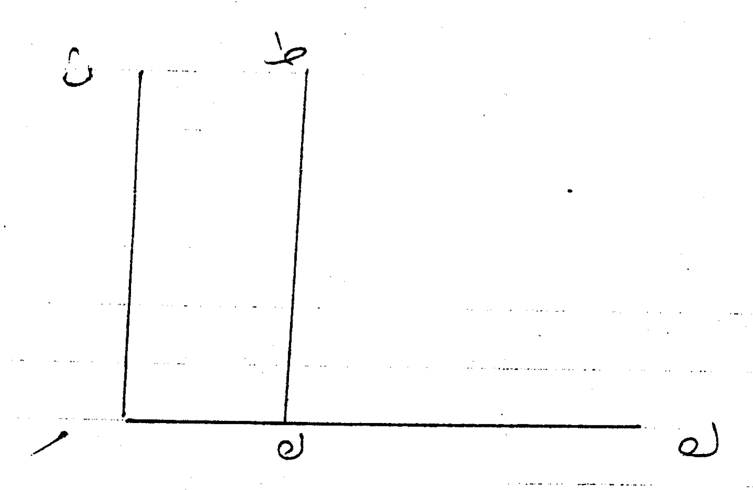
م ث = صفـــر

وتوضح هذه الحالـة أن أى تغير فى الثمن مهمـا كان بنسبة كبيرة لن يترتب عليـه احداث أى تغيـر فى الكمية المطلوبة من السلعـــة ، وبمعنى آخـر أن الكميـة المطلوبـة من هذه السلعة لن تتأثر بـأى تغيـر يحدث فـى الثمـــن .

ومن المتصـــور أن تنطبق هـــذه الحالة على السلع والخدمـــات الضروريـــة التى لاغنى عنها بالنسبة للمستهلك مهما ارتفعت أسعارها، ومثال ذلك الطلب على سلعتى الخبـز والمياه وبعض أنواع من الادوية مثـل الانسوليـن الذى يتعاطـاه مريض السكر ، حيث يدفـــع المستهلك الثمن ليشترى ماهـو فى حاجـة اليه لانقاذ حياته سواء ارتفـع الثمن أو انخفض ، أى لن تتأثر الكمية المطلوبة بأى تغيـر يحدث فى الثمـــن .

وتكون المرونـة فى هذه الحالـة صفرا ، اذ أن التغير النسبى فـى الكميـة = صفر مهما كان التغير فى الثمـــن .

ويمكن أن نعبر بيانيا عن منحنى الطلب على السلع التى يتميز الطلب عليها بكونه عديم المرونه كما فى الشكل التالى :



شكل رقم (٢٣)

ويلاحظ فى هذا الشكل أن منحنى الطلب يأخذ شكل خطا عموديا على المحور الافقى موضحا أن الكمية المطلوبة من السلعة و ك لن تتأثر وتظل ثابته مهما تغير ثمن السلعة بنسبة معينة (بالارتفاع أو بالانخفاض) • وهذه الحالة تعتبر حالة استثنائيه نظرا لانها نادرة الوقوع فى الحياة العملية •

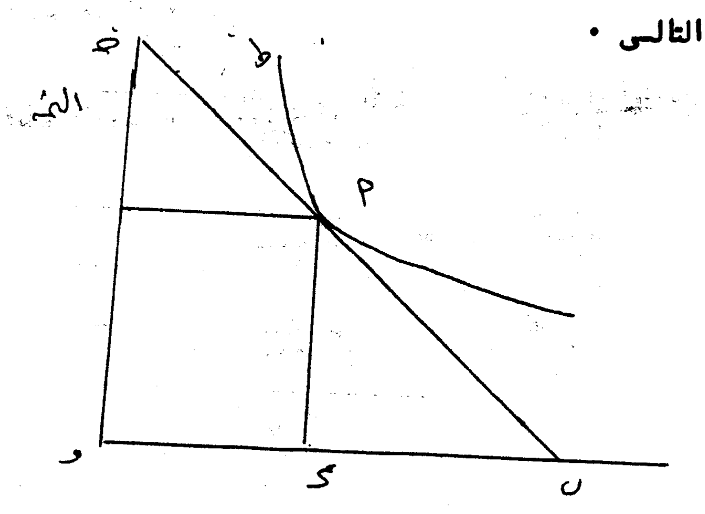
قياس المرونة عند نقطة معينة :

يرجع الفضل فى استخدام هذه الطريقة لقياس المرونة الى الاقتصادى الانجليزى الفرد مارشال • ويلاحظ أن الطريقة التى

اتبعناها حتى الان لقياس مرونة الطلب للثمن على أساس أنها خارج قسمة التغير النسبى فى الكمية على التغير النسبى فى الثمن هى طريقة مبسطة ، ويرجع ذلك الى أن هذه الطريقة تسمح لنا بقياس المرونه عند مرحلة معينة لتغير الاسعار والكميات وليس عند نقطة معينة .

ولذلك فان الطريقة الدقيقة لقياس مرونة الطلب تقتضى قياسها عند نقطة معينة وليس عند مرحلة أى (قوس) وذلك لتغير الاسعار والكميات ، وذلك مع افتراض أن التغير فى الثمن هو تغير طفيف جدا .

ويمكن قياس المرونة عند نقطة معينة بأستخدام طريقة هندسية ، وهو مايعرف بالقياس الهندسى لمرونة النقطة بأستخدام الشكل التالى .



شكل رقم (٢٤)

وفي هذا الشكل نقوم برصد الكميات المطلوبة على المحور الافقي ، والاثمان على المحور الرأسي وتمثل ط ط منحنى الطلب على سلعة ما . والمطلوب هو قياس مرونة الطلب عند النقطة م على منحنى الطلب .

ومن المعروف أن ميل المنحنى عند نقطة معينة يساوى ميل مماس المنحنى عند هذه النقطة ، لذلك قمنا برسم المماس ب ح الذى يمس منحنى الطلب في النقطة م .
وبالتالى فان ميل منحنى الطلب عند النقطة م لابد وان يساوى ميل المماس عندها ، أى ميل الخط ب ح

ويمكن باستخدام صيغة معامل المرونة السابقة لقياس مرونة المماس عند النقطة م .

$$\text{معامل المرونة} = \frac{\text{التغير في الكمية}}{\text{الكمية الاصلية}} \div \frac{\text{التغير في الثمن}}{\text{الثمن الاصلى}}$$

$$= \frac{\Delta \text{ك}}{\text{ك}} \div \frac{\Delta \text{ث}}{\text{ث}}$$

$$= \frac{\Delta \text{ك}}{\text{ك}} \times \frac{\text{ث}}{\Delta \text{ث}}$$

$$= \frac{\Delta \text{ك}}{\Delta \text{ث}} \times \frac{\text{ث}}{\text{ك}}$$

وحيث أن $\frac{\Delta ك}{\Delta ث}$ هى ميـــل المماس

فـان $\frac{\Delta ك}{\Delta ث} = \frac{و ب}{و أ}$

ونلاحظ أنه عند النقطــة أ فان الثمن = د أ والكمية المطلوبة = د و

لذلك فانه عند النقطــة أ فان :

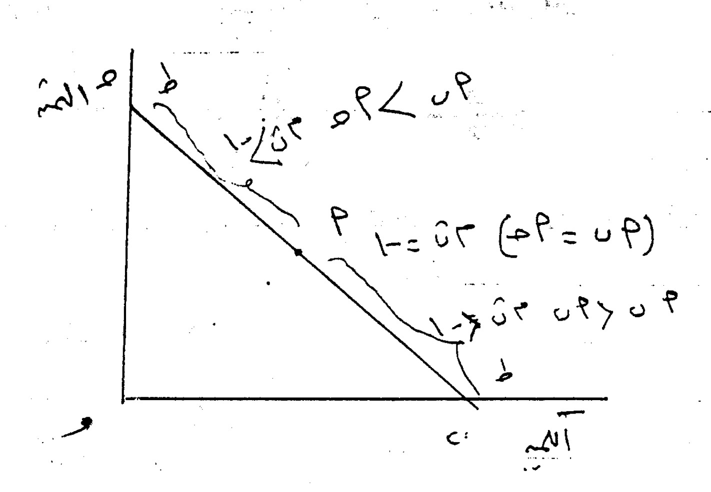
$$م ث = \frac{ب د}{د أ} \times \frac{د أ}{د و} ، = \frac{ب د}{د و}$$

وحيث أن $\frac{ب د}{د و} = \frac{ب أ}{أ جـ}$ ، وذلك تطبيقا لقاعدة

ان الخط الموازى لاحــد اضــلاع المثلث قائم الزاوية يقطع الضلعيــن الاخرين بنســبة واحــدة .

نستنتج من هذا أن معامل المرونــة عند النقطة أ يساوى $\frac{ب أ}{أ جـ}$

وبنفس هذه الطريقــة يمكن قياس مرونة أيــه نقطة على منحنى الطلــب، ونفترض الان أن منحنى الطلب يأخــذ شكل خط مستقيم معبرا عــن دالــه خطيــــه . كما هو فى الشكــل التالــى :



شكل رقــم (٢٥)

نلاحظ فى هذا الشكل أن النقطة أ تقع فى منتصف الخــط المعبر هندســيا عن هذه الدالــه بحيث أن أ ب = أ حـ ، ويكون معامل المرونــة عند النقطــة أ = $\frac{\text{أ ب}}{\text{أ حـ}}$ = ــ ١ يكون الطلب عند هذه النقطــة متكافئ المرونة ٠

واذا وقعت النقطة أ فى أعلى خط الطلب فان قيمــة أ ب ستكون أكبــر من أ جـ بالتالى وتكون قيمة معامل المرونه اكبر مــن ناقص واحد صحيح ويكون الطلب عند هذه النقطة مرنــا ٠

واذا وقعت النقطــة أ فى أدنى خط الطلب فان قيمة أ ب ستكون أقــل من قيمــة أ جـ وبالتالى تكون قيمة معامل المرونه اقــل

من ناقص واحد صحيح ويكون الطلب عند هذه النقطة غير مـرن .

وعلى هذا يمكننـــا أن نقرر أن قيمـة معامل مرونة نقطة معينة على خط الطلب هى أقـل من قيمـة معامل مرونة أية نقطة تقع فى اعلاها على خط الطلب ، واكبـر من قيـم أيـة نقطة تقع أدناها على نفـس هذا الخـط .

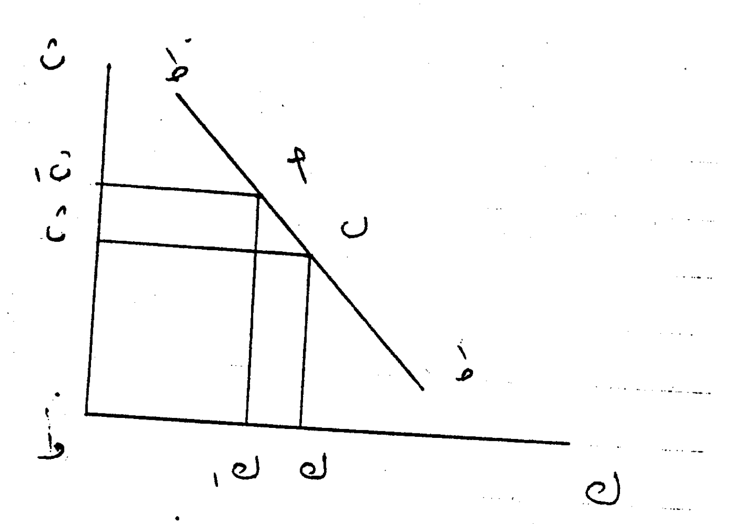
وبعبارة أخرى فان قيمـة معامل المرونة على خط الطلب تتـراوح مابين ناقص مالانهاية عند المحور الرأسى ، وصفر عند المحور الافقى .

قيـاس المرونـــة بين نقطتين (القوس) :

يطلق بعض الاقتصاد يين على المرونه بين نقطتين تعبـير مرونه القوس [1]. حيث يعبر عن الجزء من المنحنى الذى يقع مابيـــــن نقطتين عليه باســم قوس .
ويمكننـــا أن نقيس مرونـة الطلب بين نقطتين هندسيا كما هو موضـــح فـى الشكل التالـى :

---

(١) أنظر د . أحمد جامع ، المرجع السابق ، ص ١٩١ .



شكل رقم ٢٦)

وفى هذا الشكل نقوم برصد الكميات المطلوبة على المحور الافقى ، والاثمان على المحور الرأسى ويمثل ط ط منحنى الطلب على سلعة ما ، وافترضنا أن منحنى الطلب خط مستقيم للتبسيط • والمطلوب الان هو قياس مرونة الطلب مابين النقطتين أ ، ب •

ويمكن استخدام صيغة معامل المرونة السابقة لقياس مرونة الطلب مابين النقطتين أ ، ب •

$$\text{معامل المرونة} = \frac{\text{التغير فى الكمية}}{\text{الكمية الاصلية}} \div \frac{\text{التغير فى الثمن}}{\text{الثمن الاصلى}}$$

$$= \frac{\Delta \text{ك}}{\text{ك}} \div \frac{\Delta \text{ث}}{\text{ث}}$$

$$= \frac{\Delta ك}{ك} \times \frac{ث}{\Delta ث}$$

$$= \frac{\Delta ك}{\Delta ث} \times \frac{ث}{ك}$$

ويمكننا الحصول على قيمة معامل المرونة بين النقطتين أ ، ب باستخدام الشكل السابق ، فعند ثمن قدره و ث فان الكمية المطلوبة تكون و ك ، وعندما يتغير الثمن بالزيادة من و ث الى و $ث_1$ فان الكمية المطلوبة تتغير بالنقصان من و ك الى و $ك_1$.

وبالتالى فان $\Delta ك = ك ك_1$

$\Delta ث = ث ث_1$

وحيث أن مرونة الطلب بين النقطتين أ ، ب أى مرونة القوس أ ب هى متوسط قيمة المرونة عند كل من النقطتين أ ، ب ، فاننا نستخرج أولا قيمة المرونة عند النقطة أ ، وقيمة المرونة عند النقطة ب ، ويعبر متوسط تلك القيمتين عن المرونة مابين النقطتين .

ويجب أن نلاحظ عند حساب المرونة مابين النقطتين ، ان قيمة المرونة تختلف فى حالة التحرك من النقطة أ الى النقطة ب ، عنها فى حالة التحرك من النقطة ب الى النقطة أ ولذلك

سوف نفترض أننا نتحرك من النقطة أ الى النقطة ب فى حساب قيمة المرونة التالية مابين نقطتين .

١ ـ مرونة الطلب عند النقطة أ = $\frac{\Delta \text{ك}}{\Delta \text{ث}} \times \frac{\text{ث}}{\text{ك}}$

$$= \frac{\text{ك}_1\ \text{ك}}{\text{ث}_1\ \text{ث}} \times \frac{\text{و ث}_1}{\text{و ك}_1} \quad \text{—— (١)}$$

ومرونة الطلب عند النقطة ب = $\frac{\text{ك}_1\ \text{ك}}{\text{ث}_1\ \text{ث}} \times \frac{\text{و ث}}{\text{و ك}}$ —— (١)

وحيث أن مرونة الطلب بين النقطتين أ ، ب هى متوسط قيمة المرونة لكل منهما .

∴ م عند النقطتين أ ، ب = $\frac{\text{م}_{\text{أ}} + \text{م}_{\text{ب}}}{٢}$

وحيث أن الطرف الأول فى كل من المعادلة (١) ، (٢) متساويان فانه يمكن أن نحصل على معامل المرونة مابين النقطتين

$$= \frac{\text{ك}_1\ \text{ك}}{\text{ث}_1\ \text{ث}} \times \frac{\text{و ث} + \text{و ث}_1}{\text{و ك} + \text{و ك}_1}$$

$$= \frac{\text{التغير فى الكمية}}{\text{التغير فى الثمن}} \times \frac{\text{الثمن الاصلى} + \text{الثمن الجديد}}{\text{الكمية الاصلية} + \text{الكمية الجديدة}}$$

وحيث أن اختلاف قيمة المرونة لما بين نقطتين ، يتوقف على

اتجاه التحرك وما اذا كان من النقطة أ الى النقطة ب أم من النقطة ب الى النقطة أ ، فان معنى ذلك وجود قيمتين لمرونة القوس .

ويمكن توضيح ذلك بمثال حسابي :

حيث نفترض أن قيمة ث = ٥ وحدات نقدية ، وقيمة ث١ = ٨ وحدات نقدية .

وان قيمة ك = ١٥ وحدة ، وقيمة ك١ = ١٠ وحدات .

فاذا أخذنا في الاعتبار أننا نتحرك من النقطة أ الى النقطة ب نزولا على منحنى الطلب تكون مرونة القوس =

$$\frac{٥}{٣} \times \frac{٥}{١٥} = \frac{٢٥}{٤٥} = ٠,٥٥$$

واذا أخذنا في الاعتبار أننا نتحرك من النقطة ب الى النقطة أ صعودا على منحنى الطلب تكون مرونة القوس =

$$\frac{٥}{٣} \times \frac{٨}{١٠} = -١,٣٣$$

وبعبارة أخرى فان قيمة المرونة تختلف بحسب اتجاه التغير ، رغم اننا نتحدث عن نفس العلاقة ونفس التغير ، وبالتالي توجد قيمتين لمرونة القوس ، وكلما زاد بعد هاتين النقطتين كلما زاد الفرق بين قيمتي معامل مرونة القوس ، ولذلك

يتعين أن نحسب مرونة القوس بين نقطتين قريبتين جدا على منحنى الطلب ، حتى يقل الفرق مابين القيمتين الى أقل قدر ممكن . ولذلك لايجوز استخدام معامل مرونة القوس الا فى حالة التغيرات الضئيلة فى الاثمان .

وللتغلب على هذه الصعوبة فانه يمكننا أن نحسب مرونة متوسط بين النقطتين ، فبدلا من أن نأخذ الوضع عند النقطة الاولى أو عند النقطة الثانية ،فاننا نأخذ متوسطا بين الامرين ، وعليه تأخذ صيغة مرونة القوس السابق ذكرها .

$$\text{مرونة القوس} = \frac{\Delta \text{ ك}}{\Delta \text{ ث}} \times \frac{\text{الثمن الاصلي} + \text{الثمن الجديد}}{\text{الكمية الاصلية} + \text{الكمية الجديدة}}$$

وبتطبيق هذه القاعدة على المثال السابق تكون قيمة معامل المرونة كما يلى :-

$$- \frac{٥}{٣} \times \frac{٥ + ٨}{١٥ + ١٠} = ٨٦ر.$$

العلاقة بين مرونة الطلب والايراد الكلى :

يمكن تعريف الايراد الكلى لمنتج ما بأنه مجموع المبالغ النقدية التى يحصل عليها المنتج نتيجة بيعة لكمية معينة من السلعة . ويمكن الحصول على الايراد الكلى لمشروع أو منتج ما بضرب عدد الوحدات المباعة من السلعة فى ثمن الوحدة منها .

ونلاحظ من خلال المشاهدات العملية أن هناك علاقة بين مرونة الطلب والايراد الكلى ذلك أن الايراد الكلى يتغير نتيجة التغير الذى يحدث فى ثمن بيع السلعة . ويتوقف اتجاه التغير فى الايراد على درجة مرونة الطلب وما اذا كان يتصف بالمرونة أو بعدم المرونة .
ولهذا السبب يهتم رجال الاعمال والبائعين عموما بمعرفة أى الاثمان التى يمكن أن تحقق لهم أكبر قدر من العائد ، ويسائل دائما رجال الاعمال وأصحاب المشروعات والبائعين هل لو تم تخفيض هذا الثمن ستزيد الكميات المباعة ، وبالتالى زيادة الايراد الكلى أم لا ؟
يختلف الوضع من سلعة الى سلعة أخرى وفقا لدرجة مرونة الطلب عليها .

ففي حالة الطلب المرن ، فان كل تخفيض فى ثمن السلعة يؤدى الى زيادة الكمية المطلوبة بنسبة أكبر ويزداد نتيجة لذلك الايراد الكلي للبائع ، ويفسر ذلك بأن الزيادة الكبيرة نسبيا في الكمية المطلوبة سوف تعوض النقص الذى حدث في الايراد الكلى نتيجة لانخفاض الثمن واحداث زيادة صافية في هذا الايراد فوق هذا .

وبالعكس فان كل ارتفاع في ثمن السلعة يؤدى الى نقص الكمية المطلوبة بنسبة أكبر ، وينقص نتيجة لذلك الايراد الكلى ويستنتج من هذا أنه في حالة الطلب المرن فان الايراد الكلى يتغير في اتجاه عكسي لاتجاه التغير في الثمن .

ويوضح الجدول التالي علاقة مرونة الطلب بالايراد الكلى في حالة الطلب المرن :

جدول رقم (٤)

الثمن	الكمية	الايراد الكلي
١٥	٤٠	٦٠٠
١٠	٩٠	٩٠٠

وفى حالة الطلب غير المرن ، فان كل تخفيض فى ثمن السلعة بنسبة مئوية معينة يؤدى الى زيادة الكمية المطلوبة بنسبة

أقـل منهـا ، وينقص نتيجة لذلك الايراد الكلى للبائع ، ويفسر ذلك بأن انخفاض الثمن بنسبة معينـة يؤدى الى زيادة الكميـة المطلوبـة بنسبة مئويـة أقـل من نسبة الانخفاض فى الثمـن ، ولـن تكفـى هذه الزيـادة القليلـة نسبيا فى الكمية المطلوبة لتعويض النقص فـى الايـراد الكلـى نتيجة انخفاض الثمن ، وهكذا ينقص الايـراد الكلـى عندما ينخفض الثمن .

وبالعكس فان كـل ارتفاع فى ثمن السلعة يؤدى الى نقص الكميـة المطلوبـة بنسبة أقـل من نسـبة ارتفاع الثمن ، ويزداد نتيجة لذلك الايـراد الكلـى ، ونستنتج من هذا أنه فى حالة الطلـب غير المـرن فان الايـراد الكلـى يتغير فى اتجاه طردى لاتجـاه التغيـر فـى الثمـن .

ويوضح الجدول التالـى علاقـة مرونـة الطلب بالايـراد الكلـى فـى حالـة الطلب غير المرن .

الثمـن	الكميـة	الايراد الكلـى
٢٠	٢٠	٤٠٠
١٥	٢٢	٣٣٠
١٠	٢٥	٢٥٠

جـدول رقـم (٥)

وبالنسبة لحالة الطلب متكافىء المرونة ، فان كل تخفيض فى ثمن السلعة بنسبة مئوية معينة يؤدى الى زيادة الكمية المطلوبة بنفس النسبة ، وبالتالى فان الايراد الكلى لن يتغير لا فى الاتجاه العكسى كما هو الحال فى الطلب المرن ولا فى الاتجاه الطردى كما هو الحال فى الطلب غير المرن بل سيظل ثابتا على حاله .

اذن نستطيع أن نقرر أنه فى حالة الطلب متكافىء المرونه فان الايراد الكلى يظل ثابتا دون تغير عندما يتغير الثمن .

ويوضح الجدول التالى علاقة مرونة الطلب بالايراد الكلى فى حالة الطلب متكافىء المرونة .

جدول رقم (٦)

الثمن	الكمية	الايراد الكلى
٢٥	٢٤	٦٠٠
٢٠	٣٠	٦٠٠
١٥	٤٠	٦٠٠

ونلاحظ فى هذا الجدول ان الانخفاضات المتوالية فى الثمن قد أدت الى زيادات متوالية فى الكمية ، وبالرغم من ذلك فان الايراد الكلى كان ثابتا وتبدوا أهمية هذه الحالة عند

دراســة المحتكــر الخالص أو الصافى الذى يصــر علــى الحصــول على نفس الايــراد الكلــى مهما تغيرت اثمان البيع .

المطلــب الثانــى

مرونــة الطلــب للدخــل

يمكن تعريف مرونة الطلب للدخل بأنها درجة استجابــة أو تأثــر الكميــة المطلوبــة من السلعة بالتغير الذى يحدث فــى الدخل ، وتعرف أيضــا باســم المرونة الدخليــة .
وبالطبــع فاننــا نفترض هنــا بقــاء كافــة الأشــياء الأخرى التــى يمكن أن تؤثــر فى الكميــة المطلوبــة على حالها أى ثمــن السلعة واثمان السلع الاخرى وذوق المستهلك وذلك حتى يكــون التغير فــى دخل المستهلك هو وحدة الذى يتسبب فى تغير الكمية المطلوبــة .

ومعامــل مرونــة الطلب الدخل يمثل المعيار الكمى الدقيــق الذى يقيس درجــة هذه المرونــه ، بالضبط كما هو الحــال بالنسبة لمرونــة الطلب الثمن .

ومعامل مرونة الطلب للدخل =

$$\frac{\text{التغير في الكمية المطلوبة}}{\text{الكمية الاصلية المطلوبة}} \div \frac{\text{التغير في الدخل}}{\text{الدخل الاصلى}}$$

وباستخدام الرموز كما هو الحال فى مرونة الطلب الثمن:

$$م_{د} = \frac{\Delta ك}{د} \div \frac{\Delta د}{ك}$$

$$= \frac{\Delta ك}{\Delta د} \times \frac{د}{ك}$$

وحيث أن العلاقة بين الكمية المطلوبة من السلعة والدخل هى علاقة طردية ، أى أن الكمية المطلوبة تتغير فى نفس اتجاه التغير فى الدخل ، فان علامة مرونة الطلب للدخل لابد وان تكون موجبه ، وذلك فيما عدا السلع الدنيا ، حيث تصبح العلاقة الدالية بين الطلب والدخل علاقة عكسية استثناء من القاعدة العامة ، ولذلك تكون علامة معامل المرونة سالبة بالنسبة لهذه السلع .

والواقع أنه يمكن استخدام المرونة الدخلية للطلب على سلعة ما كمعيار للتفرقة بين السلع الضرورية والسلع الكمالية ، فاذا كانت المرونة الداخلية للطلب على سلعة أقل من واحد صحيح

فاننا نطلق على هذه السلعة اسم سلعة ضرورية ، اما اذا كانت المرونة اكبر من واحد صحيح ، وبشرط أن تكون موجبه فاننا نقول ان هذه السلعة سلعة كمالية . هذا مع ملاحظة أن معامل المرونة يختلف باختلاف مستوى الدخل . وعلى هذا الاساس قد تعتبر سلعة معينة من السلع الضرورية بالنسبة للافراد فى فئات الدخل العليا وتعتبر من السلع الكمالية بالنسبة للافراد من فئات الدخل الاقل ارتفاعا .

مرونة الطلب المتقاطعة :

يقصد بمرونة الطلب المتقاطعة مدى تأثر الكمية المطلوبة من السلعة بما يحدث من تغير فى أثمان السلع المرتبطة بها سواء البديلة عنها أو المكملة لها ، مع بقاء الاشياء الاخرى على حالها .

ويمكن تعريف مرونة الطلب المتقاطعة بأنها " درجة استجابة الكمية المطلوبة من السلعة لما يحدث من تغير فى اثمان السلع المرتبطة بها " أى سواء كانت السلع المرتبطة بها سلع تبادلية أو سلع متكاملة . ويطلق البعض على هذا النوع من المرونة تعبير مرونة الطلب الانعكاسية .

وبنفس طريقة الحصول على مرونة الطلب للثمن ، ومرونة الطلب للدخل ، يمكننا الحصول على مرونة الطلب المتقاطعة ، فاذا كان

لدينا سلعتان أ ، ب فان معامل مرونة الطلب التقاطعية

$$= \frac{\text{التغير فى الكمية المطلوبة أ}}{\text{الكمية الاصلية المطلوبة أ}} \div \frac{\text{التغير فى ثمن السلعة المرتبطة ب}}{\text{ثمن السلعة المرتبطة الاصلى ب}}$$

$$= \frac{\text{النسبة المئوية للتغير فى الكمية المطلوبة من السلعة أ}}{\text{النسبة المئوية للتغير فى ثمن السلعة المرتبطة ب}}$$

وباستخدام الرموز كما هو الحال فى مرونة الطلب للثمن والدخل .

$$م_م = \frac{\Delta ك_أ}{ك_أ} \div \frac{\Delta ث_ب}{ث_ب}$$

$$= \frac{\Delta ك_أ}{\Delta ث_ب} \times \frac{ث_ب}{ك_أ}$$

حيث $م_م$ = معامل مرونة الطلب المتقاطعة .

$\Delta ك_أ$ = مقدار التغير فى الكمية المطلوبة من السلعة أ

$ك_أ$ = مقدار الكمية الاصلية من السلعة أ

$\Delta ث_ب$ = مقدار التغير فى ثمن السلعة ب

$ث_ب$ = مقدار الثمن الاصلى للسلعة ب

وتجدر الاشارة الى أن العلامة الجبرية لمرونة الطلب المتقاطعة قد تكون موجبة وقد تكون سالبة . وهذا يتوقف بطبيعة الحال على طبيعة العلاقة بين السلعتين ، ففى حالة السلع البديلة تتغير الكمية المطلوبة فى نفس اتجاه التغير فى ثمن السلعة البديلة ، ويترتب على هذا أن تكون علامة معامل مرونة الطلب المتقاطعة فى هذه الحالة علامة موجبة .

وفى حالة السلع المكملة تتغير الكمية المطلوبة عكس اتجاه التغير فى ثمن السلعة المكملة لها ، ويترتب على هذا أن تكون علامة معامل مرونة الطلب المتقاطعة فى هذه الحالة علامة سالبة .

ويمكن عن طريق مرونة الطلب المتقاطعة الحكم على تكامل وتنافس السلع بعضها مع بعض . فاذا كانت مرونة الطلب المتقاطعة سالبه فان ذلك يدل على أن السلعتين متكاملتين . مثال ذلك الشاى والسكر ، فاذا حدث وارتفع ثمن السكر فانه يؤدى الى حدوث نقص فى الكمية المطلوبة من الشاى ، أما اذا حدث وانخفض ثمن السكر فانه يؤدى الى زيادة الكمية المطلوبة من الشاى .

أما اذا كانت مرونة الطلب المتقاطعة موجبة فان ذلك يدل على أن السلعتين بديلتان لبعضهما أى متنافستان ، مثل الشاى والبن فاذا ارتفع ثمن الشاى فان ذلك سوف يؤدى الى زيادة الكمية المطلوبة من البن .

أما اذا كانت مرونة الطلب المتقاطعة مساوية للصفر فان ذلك يدل على أن السلعتين مستقلتين عن بعضهما ولاتؤثر التغيرات فى سعر احداهما على الكمية المطلوبة من السلعة الأخرى ، مثال ذلك العلاقة بين التغير فى أسعار الشاى والكميات المطلوبة من السيارات .

يلاحظ أيضا أنه كلما كانت درجة الارتباط كبيرة ، أى كلما كانت علاقة الاحلال أو التكامل كبيرة مابين السلعتين محل البحث كانت القيمة العددية للمرونة المتقاطعة أكبر ، وبالعكس اذا كانت علاقة الاحلال أو التكامل صغيرة أو ضعيفة كانت المرونة التقاطعية أصغر وأقرب الى الصفر .

أهمية مرونة الطلب للثمن :

تحتل مرونة الطلب للثمن أهمية كبيرة بالنسبة لكل من المنتج والدولة وتقلبات الأسعار والتجارة الخارجية .

أولا : بالنسبة للمنتج : كما سبق أن أوضحنا يهتم بمعرفة نسبة انخفاض الثمن التى تمكنه من بيع كميات متزايدة فى السوق فمرونة الطلب توضح ما اذا كان انخفاض الثمن سيؤدى الى زيادة الكميات المطلوبة ومن ثم زيادة الارباح والايرادات التى يحققها ام لا .

وتظهر أهمية المرونة بشكل واضح بالنسبة للمنتج الذى يعمل فى ظل الاحتكار ويتحكم فى السوق بمفردة . فاذا اتضح للمحتكر أن الطلب على سلعة كبيرة المرونة فمن مصلحته عدم رفع ثمن هذه السلعة كثيراً ، أما اذا كان الطلب عليها قليل المرونة فانه يستطيع أن يتمادى فى رفع سعرها .[(1)]

ثانيا : وبالنسبة لأهمية المرونه للدولة نلاحظ ان كثيرا ماتلجأ الحكومات المختلفة الى فرض الضرائب غير المباشرة على السلع المختلفة ، اما لتحقيق هدف اقتصادى كالحد من الاستهلاك أو الاستيراد أو لحماية المنتجات الوطنية من المنافسة الاجنبية ، اما لتحقيق هدف مالى كزيادة الايرادات . ويتوقف نجاح الحكومة فى تحقيق ماتصبوا اليه من أهداف على مرونة الطلب على السلع التى تفرض عليها مثل هذه الضرائب .

فاذا كان الهدف من فرض الضريبة هو الحد من الاستهلاك على السلعة وكان الطلب عليها مرنا فيكفى فرض الضريبة بمعدل منخفض ، حتى تقل الكمية المطلوبة بصورة ملحوظة .

---

(1) د . على لطفى ، مقدمة فى علم الاقتصاد ، ١٩٦٨ ، ص ١٨٩ .

أما اذا كان الطلب على السلعة غير مرن ، فان الضريبة يجب أن تكون مرتفعة حتى تنجح فى انقاص الكمية المطلوبة بالقدر المطلوب ، ومن ذلك نرى أن زيادة معدل الضريبة على سلعة ذات مرونة مرتفعة ، من شأنه أن يؤدى الى انخفاض الكمية المطلوبة منها انخفاضا كبيرا قد يكون من شأنه انخفاض الحصيلة الكلية للضريبة لا زيادتها ، فى حين أن زيادة معدل الضريبة على سلعة ذات مرونة طلب منخفضة ، من شأنه الا يؤدى الى انخفاض الكمية المطلوبة منها سوى بمقدار يسير ، وبالتالى تزداد حصيلة الضريبة نتيجة لزيادة معدلها .

ثالثا : **أثر المرونة فى استقرار الاسعار :**

يكون لمرونة الطلب أثر كبير على مدى التقلبات التى تحدث فى أسعار السلع ، فاذا كان الطلب على سلعة ما مرنا ، فان ذلك من شأنه أن يحد من التقلبات الكبيرة فى سعرها ، والتى يمكن أن تنشأ عن التغيرات فى العرض . وعلى العكس من ذلك اذا كان الطلب غير مرن ، فان ذلك من شأنه أن يسمح بتقلبات كبيرة فى أسعارها ، فاذا ما نقص عرض سلعة ما ، لسبب أو لآخر ، فان نقص العرض سوف يؤدى بالضرورة الى ارتفاع السعر ، وفى هذه الحالة اذا كان الطلب مرنا فانه يكفى ارتفاع قليل فى السعر لانقاص الكمية المطلوبة بمقدار كبير ، فى حين أنه اذا كان الطلب

غير مرن فان الأمر يتطلب ارتفاعا كبيرا فى السعر لاحداث الانخفاض المطلوب فى الكمية المطلوبة •

رابعا : بالنسبة لأهمية المرونة للتجارة الخارجية :

نلاحظ أن مركز أى دولة فى مجال التجارة الدولية يتأثر الى حد بعيد بدرجة مرونة الطلب فى الأسواق الأجنبية على السلع التى تصدرها هذه الدولة ، وكذلك يتأثر بدرجة مرونة الطلب فى الداخل على السلع التى تستوردها هذه الدولة : فمثلا اذا رأت مصر أن الطلب على القطن المصرى طويل التيلة الذى يصدر الى الخارج غير مرن ، فانها تستطيع أن تتمادى فى رفع سعره وهى واثقة من زيادة حصيلة العملات الأجنبية التى تحصل عليها •

المطلب الرابع

العوامل المؤثرة في مرونة الطلب :

ان دراسة العوامل المؤثرة في مرونة الطلب هي في الواقع دراسة للعوامل التي تؤثر في حساسية أو استجابة التغير في الكميات المطلوبة نتيجة للتغير في الثمن • وبعبارة أخرى العوامل التي من شأنها جعل الطلب على سلعة ما أكثر مرونة أو أقل من الطلب على سلعة أخرى •

وبالطبع يلزم أن نبقي الأشياء الأخرى التي يمكن أن تؤثر في الكمية المطلوبة من السلعة على حالها ، أي ظروف الطلب من دخل المستهلك ، وأثمان السلع المرتبطة ، وذوق المستهلك ولعل أهم العوامل المؤثرة على مرونة الطلب هي :-

١ - وجود بدائل للسلعة :

لعل أهم العوامل التي تتوقف عليها المرونة هي مدى توافر بديل قريب للسلعة له القدرة على اشباع نفس الحاجة ، سواء بنفس الدرجة أو بدرجة أقل •

فكلما توافر بديل جيد من السلعة ، كلما كان الطلب على السلعة مرنا • ولذلك نلاحظ أن ارتفاع ثمن هذه السلعة بنسبة مئوية معينة يؤدي الى انقاص الكمية المطلوبة منها بنسبة أكبر ،

وذلك نتيجة لانصراف المستهلكين عنها الى السلع الأخرى البديلة عنها ، والتى لم يتغير ثمنها فرضا ، وبالعكس فاذا حدث انخفاض فى ثمن هذه السلعة بنسبة مئوية معينة فانه يؤدى الى زيادة الكمية المطلوبة منها بنسبة مئوية أكبر وذلك نتيجة لاقبال المستهلكين عليها واحلالهم لها محل السلع الأخرى البديلة عنها ، والتى لم يتغير ثمنها فرضا .

مثال للسلع البديلة سلعة اللحوم والدواجن والأسماك، فاذا انخفض سعر الوحدة من أى نوع من هذه السلع فان الاقبال على شرائها يزداد بنسبة كبيرة لاحلالها محل بدائلها من السلع الأخرى ، ومثال السلع التى تتمتع بدرجة من الاحلال بينها وبين بعضها سلعتى الشاى والبن وخدمتى السينما والمسرح .

ويلزم أن نلاحظ أن مدى وجود بدائل للسلعة ، وبالتالى مدى مرونة الطلب على السلعة انما يتوقف على مدى اتساع التعريف الذى نختاره للسلعة .وما اذا كان هذا التعريف واسعا شاملا أم ضيقا محدودا . فاذا كان تعريف سلعة السجائر يشمل جميع أنواع السجائر بحيث يسهل احلال نوع من السجائر محل الآخر ، فان الطلب على هذه السلعة يصبح مرنا . اما اذا كان تعريف سلعة السجائر ضيقا ومحدودا ليشمل نوعا من السجائر

دون غيره (وهى نظرة شخصية) فان احلال نوع بغيره يكون محدودا ويصبح الطلب على السلع طلبا غير مرنا .

٢ ـ تعدد استعمالات السلعة :

ان تعدد امكانيات استعمال السلعة أو الخدمة يعنى قابليتها للاحلال محل عدد كبير من السلع والخدمات الاخرى فى الاشباع ، ومن ثم فكلما تعددت امكانيات استخدام هذه السلعة كلما كانت درجة مرونة الطلب عليها كبيرة ، مثل الطاقة الكهربائية يمكن أن تستخدم فى اكثر من غرض وتحل محل أكثر من سلعة ولذلك يكون الطلب على هذه السلعة طلبا مرن .
وكلما كان للسلعة استخدام واحد كلما كان الطلب عليها غير مرن ، مثل سلعتى القمح والملح يتعذر وجود بديل جيد لها فى اشباع الحاجة اليها ، ولذلك يكون الطلب على هذه السلع غير مرن .

٣ ـ ضرورية السلعة وكماليتها :

تعتبر من العوامل الهامة التى تؤثر على قدرة مرونة الطلب ، هو مدى ضرورية السلعة وكماليتها ، فكلما كانت السلعة ضرورية ، تشبع حاجة أساسية من حاجات الانسان ، كلما قلت قدرة المستهلكين على الاستغناء عنها وبالتالى تكون مرونة الطلب

عليهـا منخفضـة • بينما نجد أن السلع الكمالية يسهل علـى المستهلك الاستغنـاء عنها نهائيـا ، أو عن جزء منها ، اذا ماحدث ارتفـاع فـى سعرهـا ، وبالتالى تكـون مرونة الطلب عليها مرتفعـة •

ولـذا يمكننـا أن نقـرر أن الطلـب على السلع الضرورية يكـون غيـر مرن ، والطلب على السلـع الكمالية يكون مرنـا •

وصفـة السلع كضروريـة أو كماليـة مسألة نسبية ، تختلـف من زمان الى آخـر ومن مكان الى آخـر • ومن فئـة اجتماعيـة الى أخـرى • وعلى سبيل المثـال ينظـر صاحب الدخـل المنخفض الى سلعة اللحوم على أنها سلعة كمالية ، بينما ينظـر صاحب الدخل المرتفـع الـى نفس النوع على أنه سلعة ضروريـة • وقـد ينظـر موظف عـادى فـى احدى الشـركات الـى السـيارة الخاصـة على أنها كماليـة بينما ينظـر اليها مديـر الشركـة على أنهـا ضروريـة لاغنـى عنهـا وهكـذا • وكذلـك الحـال اذا انتقلنـا من مجتمع لآخـر نجد أن الحكم علـى ما هـو ضـرورى وما هـو كمالـى سوف يختلف • فمثلا سلع السيارات والاجهـزة الكهربائيـة تعتبر من ضروريات الحياة فى المجتمعـات الصناعيـة ، بينمـا هى نفسها تعتبر عومـا من الكماليات فـى المجتمعات غيـر الصناعيـة والفقـيرة •

ولهذا فان الحكم على سلعة ما بأنها ضرورية أو كمالية لايجـب

أن يستند الى أحكام عامه مطلقة لان المسألة نسبية كما شاهدنا ، وغاية مايمكن عمله هنا هو تقسيم المستهلكين داخل مجتمع معين بالتقريب الى اصحاب دخول مرتفعة ومتوسطة ومنخفضة ، وتحديد مايمكن اعتباره ضرورى أو كمالى بالنسبة لكل فئة من فئات الدخل المذكور .

٤ - نسبة المنفق من الدخل على السلعة :

ان نسبة ماينفقه المستهلك من دخله على السلعة يؤثر أيضا على مرونة الطلب ، فاذا كانت نسبة الانفاق على السلعة تحتل جزءا كبيرا من دخل المستهلك وتشغل بالتالى حيزا كبيرا من تفكيرة فان الكمية المشتراه من السلعة تميل لان تتأثر كثيرا بتغيرات الثمن ، وبالتالى يكون الطلب عليها مرن . ومثال ذلك سلعة السيارات والثلاجات فالانفاق عليها يحتل جزءا كبيرا من دخل المستهلك وبالتالى يكون الطلب عليها مرنا . والعكس صحيح أيضا فالسلع التى لايكون الانفاق عليها الا بنسبة ضئيلة من الدخل يكون الطلب عليها غير مرن . ومثال ذلك سلع الملح والكبريت والتوابل ، فالانفاق عليها لايمثل الا نسبة ضئيلة من دخل المستهلك ، وبالتالى فان الكمية المشتراه من السلعة لن تتأثر بتغيرات الثمن ، ومن ثم يكون الطلب عليها غير مرن .

٥ ـ طول الفترة الزمنية عند دراسة المرونة :

يلاحظ أن الاثار الناتجة من تغير الثمن على التغير في الكمية المطلوبة تحتاج الى فترة زمنية حتى يظهر مفعولهما ، أى يجب أن يمر وقت معين حتى يعتاد المستهلك على سلوك يختلف عن ذى قبل • فاذا انخفض ثمن سلعة المكرونة مثلا يقتضى مرور وقت ما حتى يتمكن المستهلكون أكلة الارز من تغيير عاداتهم والتعود على استهلاك سلعة المكرونة واحلالها محل سلعة الارز •

وبالتالى يمكن أن نقرر أن مرونة الطلب على السلعة تكون اكبر كلما طالت هذه المدة أو الفترة ويمكن تفسير ذلك أولا بأنه يلزم مرور فترة زمنية ما حتى يصل الى علم كافة المستهلكين لهذه السلعة التى تغير ثمنها • ثانيا نلاحظ أن مستهلكى السلع المعمرة سيحتاجون الى وقت ما قبل أن يستجيبوا للتغير الذى حدث فى ثمنها ، وهو الوقت اللازم لاستهلاك السلعة القديمة الموجودة لديهم • ثالثا يقتضى التحول من استهلاك سلعة الى أخرى مرور فترة زمنية حتى تتغير عادات المستهلكين •

كل هذه العوامل والاسباب تؤدى الى زيادة مرونة الطلب كلما طالت الفترة الزمنية التى نبحث من خلالها مرونة الطلب على هذه السلعة •

الفصـــل الثانـــى

العـــرض

يقصد بالعرض الكميات المختلفة من سلعة أو خدمة ما ، والتى يستطيع المنتج بيعها فعلا فى السوق عند ثمن معين وفى ظروف معينة وفى وقت معين .

ويمكن التفرقة بين الكمية الموجودة فى السوق من سلعة ما وبين "الكمية المعروضة منها" فكثيرا ماتكون الكمية المعروضة من سلعة ما أقل من الكمية الموجودة فى السوق من هذه السلعة ، ويحدث ذلك بصفة خاصة اذا كان ثمن السلعة فى السوق منخفض لدرجة أنه لايغرى البائعين الا على عرض كمية محدودة من السلعة وتخزين الباقى لعرضة للبيع عندما يرتفع الثمن .

وبنفس الأسلوب الذى تحدثنا به عن داله الطلب ومرونة الطلب سوف نتحدث عن موضوع العرض . وسيكون حديثنا عن موضوع العرض مختصرا بالمقارنة بما تناولناه فى دراسة الطلب وذلك بالقدر اللازم لبناء نظرية فى تكوين الثمن فى السوق .

وعلى ذلك سنتناول العرض فى مبحثين :ـ

المبحث الأول = دالة العرض
المبحث الثانى = مرونة العرض

المبحث الأول

=========

دالــــة العـــرض

تتحدد الكمية المعروضة من السلعة بمجموعة من العوامل ، وتتمثل هذه العوامل المحددة للعرض فى ثمن هذه السلعة ، واثمان السلع الاخرى ، واثمان عوامل الانتاج ، وحالة الفن الانتاجى ، وأخيرا أهداف المنتجين .

وبالتالى نكون بصدد علاقة دالية بين الكمية المعروضة من السلعة وتمثل المتغير التابع ومجموعة العوامل السابق تحديدها وتمثل المتغيرات المستقلة .

ويمكن أن نعبر عن هذه العلاقة الدالية فى شكل جبرى كالاتى :-

$$ع_{ن} = د\,(ث_{ن} ، ث_{١} ، \ldots\ldots ، ث_{ن-١} ، ث_{غ١} ، ف ، هـ) .$$

وفى هذا التعبير الجبرى ترمز $ع_{ن}$ الى عرض السلعة ن ، ث الى ثمن هذه السلعة ، $ث_{١}$ ، .... ، $ث_{ن-١}$ الى اثمان السلع الاخرى ، ت $ع_{١}$ الى اثمان عوامل الانتاج ، و ف الى حالة الفن الانتاجى ، هـ الى

أهداف المنتجين ، د ترمز الى كلمة داله .

ونلاحظ أن هذه العلاقة الدالية تحتوى على أكثر من متغير مستقل ، ولذا سوف نلجأ الى أسلوب التجريد ، ونقوم بدراسة العلاقة بين الكمية المعروضة من السلعة كمتغير تابع مع كل متغير مستقل على حده . وفي البداية سنقوم بدراسة العرض كدالة للثمن ، ثم العرض كداله لعوامل العرض الاخرى غير الثمن ، وهو ما يطلق عليه ظروف العرض .

وعلى ذلك سنتناول دالة العرض فى مطلبين :-

المطلب الأول = العرض والثمن .
المطلب الثانى = العرض وظروف العرض .

المطلب الأول

العرض والثمن

لدراسة العلاقة بين الكمية المعروضة من السلعة وثمنها ، فاننا سنفترض بقاء كافة العوامل الاخرى التى يمكن أن تؤثر فى العرض على حالها اثناء فترة البحث . وعندما نتكلم عن العرض فاننا نقصد دراسة مدى التأثير الذى يباشرة ثمن السلعة على الكمية المعروضة منها . فنحن نبحث فى علاقة بين متغيرين أحدهما الكمية المطلوبة وهى المتغير التابع والاخر الثمن وهو المتغير المستقل .

ويلاحظ من المشاهدات العلمية بالنسبة لدالة العرض ، أن تغير ثمن السلعة فى اتجاه معين يؤدى الى تغير الكمية المعروضة فى نفس الاتجاه ، أى كلما ارتفع ثمن السلعة المعروضة زادت الكمية المعروضة أيضا . وبالعكس كلما انخفض ثمن هذه السلعة قلت الكمية المعروضة منها ، مع ثبات العوامل الاخرى ، وعلى ذلك تكون العلاقة بين الكمية المعروضة من سلعة ما وثمنها علاقة طردية ، ويطلق على هذه العلاقة قانون العرض .

ويمكن تعريف دالة العرض الفردى بأنها " الكميات المختلفة من سلعة ما أو خدمة ما ، التى يستطيع المنتج الفرد بيعها فعلا

فى السوق عند ثمن معين وفى ظروف معينة وفى وقت معين ٠

جدول العرض :

يمثل جدول العرض صورة رقمية توضح الكميات المختلفة التى يكون المنتجون أو البائعون على استعداد لعرضها أو بيعها عند مختلف الاثمان المفترضة ٠ وجدول العرض له طابع افتراضى تماما كما هو الحال بالنسبة الى جدول الطلب ٠ وبطبيعة الحال فان هذا الجدول يفترض أن نعرض حجم الكمية المعروضة فى فترة معينة ٠ ويفترض أيضا ثبات العوامل الاخرى التى قد تؤثر على الكمية المعروضة ٠ فالجدول يقتصر على بيان تأثيرات الاثمان على الكميات المعروضة ٠

ويمثل الجدول التالى الكميات المحتمل أن تعرض من سلعة ما عند مختلف الاثمان المفترضة لها :

جدول العرض

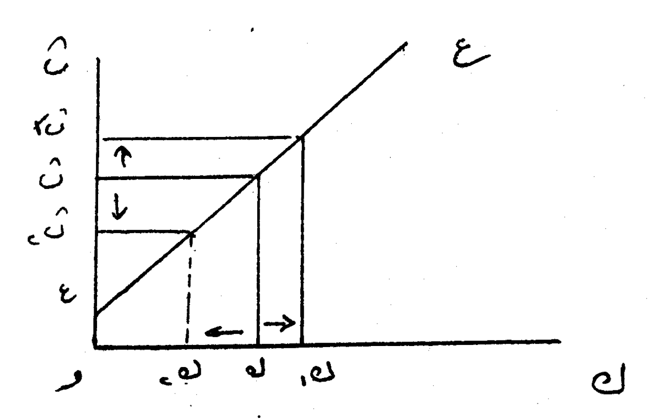
الثمن	الكمية المعروضة
٢٠	٢٠
٣٠	٢٥
٤٠	٣٠
٥٠	٤٠
٦٠	٥٠

جدول رقم (٧)

ونلاحظ في هذا الجدول أن تغير ثمن السلعة بالزيادة يؤدى الى تغير الكمية المعروضة أيضا بالزيادة ، وبالعكس كلما تغير ثمن السلعة بالنقصان تغيرت الكمية المعروضة أيضا بالنقصان ، موضحا طبيعة العلاقة الطردية بين ثمن السلعة والكمية المعروضة منها .

منحنى العرض :

ويشمل منحنى العرض التعبير الهندسي عن دالة العرض ، حيث ترصد الاثمان المختلفة (ث) على المحور الرأسى ، وترصد الكميات المعروضة المختلفة (ك) على المحور الأفقى . ويأخذ منحنى العرض الشكل ٢٧



شكل رقم (٢٧)

ويلاحظ فى هذا الشكل أن ارتفاع ثمن السلعة من ث الى ث ١ يؤدى الى زيادة الكمية المعروضة من ك الى ك١ ، وأن انخفاض ثمن السلعة من ث الى ث ٢ يؤدى الى نقص الكمية المعروضة من ك الى ك ٢ ، دلالة على وجود علاقة طردية بين الكمية المعروضة من السلعة وثمنها .

ويعبر منحنى العرض ع ع عن الكميات المختلفة التى يكون المنتج على استعداد لعرضها أو بيعها عند الاثمان الافتراضية المختلفة لسلعة ما ، وذلك فى فترة زمنية محددة مع بقاء كافة العوامل الأخرى التى يمكن أن تؤثر فى الكمية المعروضة ثابتة على حالها أثناء فترة البحث .

خصائص منحنى العرض :

١ - ان منحنى العرض بأكملة هو التعبير البيانى عن دالة العرض ، ولايمكن تصور منحنى العرض بنقطة أو نقطتين على هذا المنحنى . وفى هذه العلاقة تكون الكمية المعروضة هى المتغير التابع والثمن المستقل . وتعبر الحركة على منحنى الطلب عن تغير الكمية المحتمل أن تعرض من السلعة نتيجة للتغير الذى يمكن أن يحدث فى ثمنها وذلك بافتراض بقاء العوامل الأخرى على حالها .

٢ ـ ان منحنى العرض يأخذ شكل خط أو منحنى يرتفع من الجنوب الغربي الى الشمال الشرقي ، معبرا عن العلاقة الطردية بين الكمية المعروضة من السلعة وثمنها ، حيث ان ارتفاع الثمن يؤدى الى زيادة الكمية المعروضه، وانخفاض الثمن يؤدى الى نقص الكمية المعروضة ، وبالتالى تكون داله العرض داله متزايدة ، ميلها ميل موجب ،ويطلق على هذه العلاقة تعبير قانون العرض .

٣ ـ يمثل منحنى العرض الحد الأقصى لكل من الكميات المعروضة والاثمان المختلفة للسلعة ، فهو يمثل الحد الاقصى للكميات المعروضة ، ويلاحظ ذلك أنه عند ثمن معين للسلعة قد يكون المنتج مستعدا لبيع كمية أقل من تلك التى تدل عليها منحنى العرض اذا كانت هذه الكمية هى كل ما يطلبه المشترون ، ولكنه لن يكون مستعدا لبيع كمية أكبر منها . وايضا يمثل منحنى العرض الحد الاقصى للاثمان ، فعند كمية معينة يكون المنتج مستعدا لقبول ثمن أعلى من ذلك الذى يدل عليه منحنى العرض ،لكنه لن يقبل أن يبيع هذه الكمية بثمن أقل منه .

٤ ـ ان منحنى العرض قد يأخذ شكل منحنى بسيط ، ويكون ذلك اذا التزم جميع المنتجين بقواعد السوق الذى يبيعون

فيه ، حيث أنه عند ثمن معين يكون كل المنتجين مستعدين لبيع كمية واحدة فقط ، وهذه حالة نادرة . والغالب أن يأخذ منحنى العرض شكل منحنى عريض أو سميك ، دلالة على أنه عند ثمن معين تكون هناك أكثر من كمية محتمل أن يعرضها ويبيعها المنتجين ، تماما كما هو الحال بالنسبة لمنحنى الطلب .

- وبالنسبة لدالة العرض الكلى أو عرض السوق ، وكما هو الحال في دالة الطلب يمكن الحصول عليها من مجموع دالات عرض المنتجين ، هذا ويمكن التوصل الى العرض الكلى عن طريق اشتقاق جدوله من جداول عرض المنتجين الافراد ونتوصل أيضا الى تكوين منحنى عرض السوق أو العرض الكلى ، وهو التعبير الهندسى عن دالة هذا العرض ، عن طريق تجميع أفقى لمنحنيات عرض المنتجين الافراد .

وبالطبع فان دالة العرض الكلى تأخذ نفس طبيعة دالة العرض الفردى . . وبالتالى يمكن تعريف دالة العرض الكلى أو عرض السوق بأنها " الكميات المختلفة من سلعة أو خدمة ما ، والتى يستطيع كافة المنتجين للسلعة بيعها فعلا فى السوق عند ثمن معين وفى ظروف معينة وفى وقت معين " .

حالات استثنائية لدالة العرض :

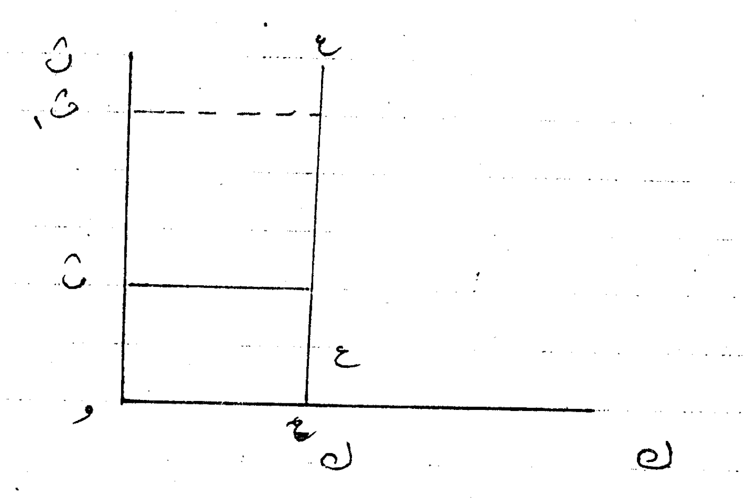
دالة العرض . شأنها في ذلك شأن دالة الطلب - تمثل قاعدة عامة تنطبق على جميع السلع والخدمات ، وفي جميع الظروف والاحوال ، الا أن هناك بعض الاستثناءات ، تنقلب فيها دالة العرض وتصبح العلاقة بين الكمية المعروضة والثمن علاقة عكسية ، ومن ثم دالة متناقصة ، ويكون ميلها ميل سالب ، ويتغير شكل منحنى العرض متخذا شكل خط أو منحنى ينحدر من الشمال الغربي الى الجنوب الشرقي ، وتتمثل هذه الاستثناءات فيما يلي :-

١ - حالة العرض الثابت :

هناك بعض السلع لايمكن زيادة الكمية المعروضة منها رغم ارتفاع اثمانها . وذلك في حالة ما اذا كان المعروض من السلعة وحدة واحدة مثل لوحة زيتيه رسمها فنان مشهور منذ مئات السنين ، أو تحفة أثرية ذات قيمة تاريخية ... الخ فمن الواضح أنه مهما ارتفع ثمن هذه السلعة لايمكن زيادة الكمية المعروضة منها .

وفي هذه الحالة يأخذ منحنى العرض شكل خط مستقيم عمودى

على المحـور الافقـي وموازى للمحـور الرأسى (محور الثمـن) كما هو موضح فـي الشكـل التالـي :ـ



شكل رقـم (٢٨)

ويلاحظ في هذا الشكـل أنه عند ثمن قدره و ث تكون الكمية المعروضـة و ك . واذا تغيـر الثمن وارتفع الى و ث١ لن تتغير الكميـة المعروضـة نظـرا لعدم وجود وحدات أخـرى من هـذه السلعـة .

٢ ـ حالـة منحنى العـرض التراجـع :

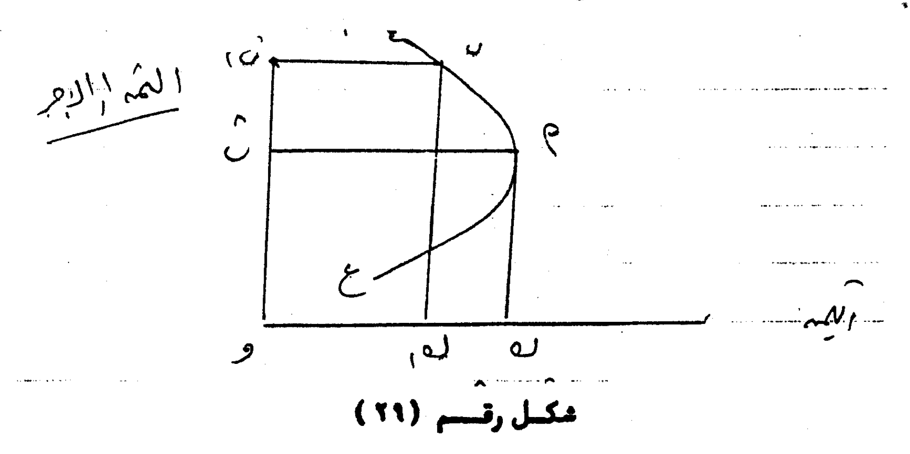
قد يحدث فـي بعض الاحيان أن يؤدى ارتفاع الثمن بعـد حد معين الى نقص الكمية المعروضة من السلعة وبالتالى يأخذ جزء

من منحنى العرض شكله الطبيعى ويرتفع من الجنوب الغربى الى الشمال الشرقى وفى الجزء الآخر ينحدر منحنى العرض من الشمال الغربى الى الجنوب الشرقى معبرا عن دالة استثنائية للعرض .

وتظهر هذه الحالة بالنسبة لبعض فئات العمال ، حيث يكون العامل على استعداد لزيادة عرضه لساعات العمل حتى يصل دخله الى حد معين ، واذا ما ارتفع أجره بعد ذلك يعمل على انقاص ساعات عمله لانه يكون قد حصل على المقدار من الدخل الذى يكفيه .

ويتعلق هذا الاستثناء بحالات فردية ولا ينطبق على مجموع العارضين .

ويمكن أن نوضح هذه الحالة بيانيا كما هو فى الشكل التالى :



شكل رقم (٢٩)

يلاحظ في هذا الشكل أنه مع ارتفاع أجر العامل يتزايد رغبته في عرضه لساعات العمل الى أن يصل الأجر الى حد معين (و ث) ، فعند الأجر و ث يكون العامل قد حصل على دخل يكفيه ، ويفضل زيادة ساعات الراحة بالرغم من زيادة أجره ، وبالتالي يتراجع منحنى الطلب معبرا عن علاقة عكسية بين العرض والثمن ، وهذا يمثل استثناء من دالة العرض .

المطلب الثاني

==========

العرض وظروف العرض

سبق أن رأينا عند دراسة دالة العرض ، أن الكمية المعروضة من سلعة ما تتوقف على مجموعة من العوامل ، وبعد دراسة العلاقة بين الكمية المعروضة من سلعة ما وثمنها ، سنقوم بدراسة العلاقة بين الكمية المعروضة من سلعة ما وباقي العوامل الأخرى التي يمكن أن تؤثر فيها ، وأهم هذه العوامل تتمثل في أثمان السلع الاخرى ، اثمان عوامل الانتاج ، حالة الفن الانتاجي ، وأخيرا أهداف المنتجين ، ويطلق على هذه العوامل الأربعة تعبير ظروف العرض .

وفى دراستنا لظروف العرض سنقوم بدراسة العلاقة بين الكمية المعروضة ، وكل عامل من هذه العوامل على حده ، مع افتراض ثبات العوامل الأخرى بما فيها ثمن السلعة .

أولا : العرض واثمان السلع الأخرى :

تتأثر الكمية المعروضة من السلعة بأثمان السلع المنافسة لها من ناحية ، وبعرض السلع المتكاملة للسلعة محل البحث من ناحية أخرى .

بالنسبة للعلاقة بين الكمية المعروضة من السلعة واثمان السلع المنافسة لها ، نلاحظ أن كل منتج يضع فى اعتباره اثمان السلع الأخرى التى يستطيع انتاجها بنفس عوامل الانتاج المستخدمة فى انتاج السلعة محل البحث . ويطلق على هذه السلع الأخرى تعبير السلع المنافسة أو البديلة .

ويلاحظ أنه عند تغير أثمان السلع الأخرى بالانخفاض والتى يمكن أن تنتج بنفس عوامل الانتاج المستخدمة فى انتاج السلعة محل البحث ، من شأنه جعل انتاج السلعة أكثر ربحا من انتاج السلع الأخرى ما يؤدى الى زيادة الكمية المنتجة والمعروضة منها عند نفس الاثمان السابقة .

وبالعكس عندما يتغير اثمان السلع الأخرى بالارتفاع من شأنه جعل انتاج السلعة محل البحث أقل ربحية من انتاج السلع الأخرى مما يؤدى الى نقص الكمية المنتجة والمعروضة من السلعة عند نفس الاثمان السابقة . ويكون ذلك نتيجة تحول المنتج من المجال انتاج السلعة محل البحث الى السلعة الأخرى الاكثر ارتفاعا .

وبالنسبة للعلاقة بين الكمية المعروضة من السلعة وعرض السلع المتكاملة ، نلاحظ أن ارتفاع ثمن سلعة ما من شأنه أن يؤدى الى زيادة الكمية المعروضة منها ، وفى نفس الوقت زيادة الكمية المعروضة من السلع المتكاملة . ومثال ذلك ان ارتفاع ثمن القطن يؤدى الى زيادة الكمية المعروضة منه ، وفى نفس الوقت زيادة الكمية المعروضة من بذرة القطن ، وذلك لان القطن وبذرته سلعتان متلازمتان فى العرض ، بمعنى أن زيادة الكمية المنتجة من احداها يؤدى بالضرورة الى زيادة الكمية المنتجة من السلعة الأخرى (1) .

---

(1) انظر دكتور / على لطفى ، مقدمة فى علم الاقتصاد ، مرجع سابق ، ص ٢٧١ .

ثانيا : العرض واثمان عوامل الانتاج :

في الواقع أن نفقة انتاج السلعة يتحدد بأثمان عوامل الانتاج ، ونلاحظ أنه اذا انخفضت اثمان عوامل الانتاج اى نفقة الانتاج زادت الكمية التى يقبل المنتجين عرضها عند نفس الثمن ، وبالعكس فان تغير اثمان عوامل الانتاج أى نفقة الانتاج بالارتفاع ادى ذلك الى نقص الكمية المعروضة من السلعة عند الاثمان السابقة نفسها .

وتتزايد نفقة انتاج السلعة ، بفرض ضرائب ورسوم جديدة على الانتاج ، كما تقل نفقات الانتاج بانخفاض الضرائب المفروضة على المنتجين أو لزيادة الاعانات الممنوحة لهم .

ثالثا : العرض وحالة الفن الانتاجي :-

تتأثر الكمية المعروضة من السلعة بحالة الفن الانتاجى والاكتشافات الجديدة ، فنلاحظ أنه كلما تغير حالة الفن الانتاجى الى التقدم والتحسن وظهرت اكتشافات جديدة ، تمكن المنتج من انتاج كميات كبيرة من السلعة عن تلك التى كان ينتجها من قبل ، وذلك عند نفس الاثمان السابقة .

والعكس غير صحيح في هذه الحالة حيث يندر أن تتخلف طرق وأساليب الفن الانتاجي .

رابعا : العرض وأهداف المنتجين :

تتأثر الكمية المعروضة من السلعة بأهداف المنتجين ورغباتهم ، فعندما تتجه رغبة المنتجين الى انتاج كميات كبيرة من سلعة ما لسبب ما من الأسباب السالف ذكرها ، فان ذلك يؤدى الى زيادة الكمية المعروضة من السلعة . وبالعكس فعندما تتجه رغبة وأهداف المنتجين الى تقليل الكميات المنتجة ، فان ذلك يؤدى الى نقص الكمية المعروضة من السلعة عند الاثمان السابقة نفسها .

وبعد دراسة مختلف العوامل التى يمكن أن تؤثر على الكمية المعروضة من السلعة ، يمكننا أن نفرق بين الحركة على منحنى العرض وانتقال منحنى العرض .

وعلى نفس النهج في دالة الطلب ، فان الحركة على منحنى العرض تعنى حدوث تغير في ثمن السلعة ترتب عليه تغير في الكمية المعروضة مع ثبات كافة ظروف الطلب على حالها . بينما نكون بصدد انتقال منحنى العرض وبالتالى أمام دالة عرض جديدة عند حدوث تغير في ظروف العرض ترتب عليه تغير الكمية المعروضة مع ثبات الثمن دون تغيير .

المبحث الثاني

مرونة العرض

يمكن تعريف مرونة العرض بأنها " درجة استجابة الكمية المعروضة من السلعة لما يحدث من تغير في ثمنها وذلك في فترة زمنية محددة " مع افتراض ثبات كافة العوامل الأخرى التي يمكن أن تؤثر في الكمية المعروضة وهي ظروف العرض .

وتمثل مرونة العرض أهمية كبيرة بالنسبة لكافة المنتجين ، حيث أنها تشير الى مدى امكانية زيادة أو نقص الكمية المنتجة من سلعة ما نتيجة لما يحدث من تغير في ثمن هذه السلعة .

معامل المرونة :

يمكن تعريف معامل المرونة بأنه المعيار الكمي الدقيق الذي يقيس درجة مرونة العرض ولا يكفي أن نذكر بشكل عام أن عرض سلعة ما أكثر مرونة من عرض سلعة أخرى أو أقل منه ، بل يلزم أن تحدد النسبة المئوية التي تتغير بها الكمية المعروضة نتيجة التغير بنسبة ما في الثمن وبالتالي فان :

$$\text{معامل مرونة العرض} = \frac{\text{النسبة المئوية للتغير في الكمية المعروضة}}{\text{النسبة المئوية للتغير في الثمن}}$$

ويمكننا الحصول على النسبة المئوية لكل من الكمية وثمن السلعة بقسمة التغير في الكمية على الكمية الاصلية وقسمة التغير في الثمن على الثمن الاصلي كما تبين المعادلة التالية :ـ

$$\text{معامل مرونة العرض} = \frac{\text{التغير في الكمية المعروضة}}{\text{الكمية الاصلية}} \div \frac{\text{التغير في الثمن}}{\text{الثمن الاصلي}}$$

$$= \frac{\text{التغير في الكمية المعروضة}}{\text{التغير في الثمن}} \times \frac{\text{الثمن الاصلي}}{\text{الكمية الاصلية}}$$

ويمكننا التعبير جبريا عن الصورة النهائية لمعامل المرونة باستخدام الرموز ، حيث نرمز للكمية بالرمز ك ، والثمن بالرمز ث ، مقدار التغير في الكمية Δ ك ، مقدار التغير في الثمن Δ ث ، وذلك للحصول على صورة مبسطة لعامل المرونة الذى يرمز له بالرمز م .

$$\text{م} = \frac{\Delta\ \text{ك}}{\Delta\ \text{ث}} \times \frac{\text{ث}}{\text{ك}}$$

ونظرا لطبيعة العلاقة الطردية لدالة العرض الثمن ،

حيث أن الكمية المعروضة تتغير في اتجاه طردى لاتجاه التغير في الثمن ، معبرا عن داله متناقصة ، لذا فان علامة معامل المرونة تكون موجبة .

حالات المرونة :

يمكن أن نميز بين خمس حالات مختلفة لمرونة العرض ، حيث تتدرج تنازليا قيمة معامل المرونة ، كما هو الحال في مرونة الطلب ، وتتمثل هذه الحالات فيما يلى :-

١ - عرض لانهائى المرونة :

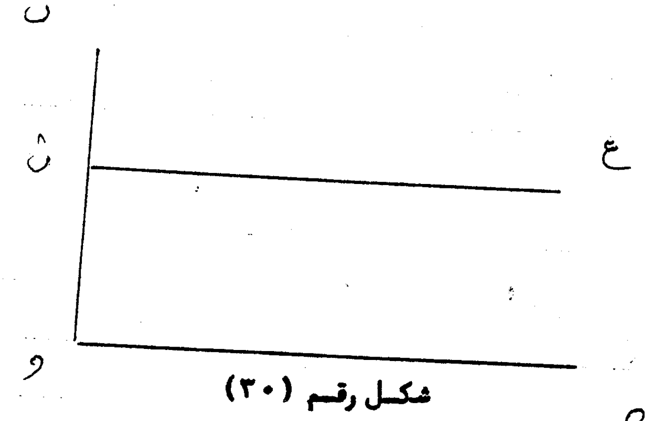
وتكون قيمة معامل المرونة فى هذه الحالة لا لانهاية ، ولكن سبق أن ذكرنا أن علامة معامل مرونة العرض للثمن موجبة ، وبالتالى يكون معامل مرونة العرض كما يلى :-

$$م = \infty$$

وتوضح هذه الحالة أن أى تغير طفيف ، أى بنسبة مئوية صغيرة فى الثمن سوف يترتب عليه تغير لانهائى فى الكمية المعروضة ، بمعنى أن يكون العارضين لسلعة ما مستعدون لبيع كل مايطلبه السوق من هذه السلعة عند ثمن

معيـن ، ولكنهـم لن يبيعـوا شيئا من السلعة على الاطـلاق عندما ينخفض الثمن ولو بنسبة صغيـرة .

ويمكن أن نعبـر بيانيـا عن منحنى عـرض السلعة التـى يتميـز عرضهـا بكونـه لانهائـى المرونـة كما فى الشكل التالى :



شكل رقم (٣٠)

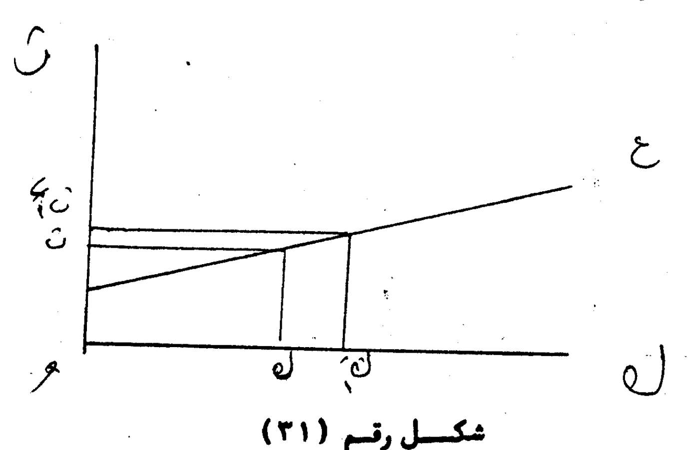
ويلاحظ فى هذا الشكـل أن منحنـى العرض يأخـذ شكـل خط أفقـى موازى للمحور الافقـى وعموديا على المحور الرأسـى . وهذه الحالـة تعتبر استثنائية نظرا لانها نـادرة الوقـوع فـى الحياة العمليـة .

٢ ـ عـرض مـرن :

وتكون قيمـة معامـل المرونـة فى هذه الحالة أكبر مـن

واحـد صحيح وأقـل من مـالانهايـة ، أى (١ < م < ∞) .
وفـى هذه الحالـة يترتب على تغير الثمن بنسبة مئوية معينـة ،
حدوث تغير فى الكميـة المعروضـة بنسـبة أكبر من نسبة تغيـر
الثمـن .

ويمكـن أن نعبر بيانيـا عن منحنى العرض على السلـع التى
يتميـز عرضهـا بكونـه مرن ، كمـا فـى الشكل التالى :-



شكـل رقـم (٣١)

ويلاحظ فى هذا الشكل أن تغير الثمن بنسبة ضئيلة من ث الى
ث١ احـدات تغير فى الكميـة المعروضـة من ك الى ك١ أى
بنسـبة أكبـر من نسـبة تغير الثمـن .

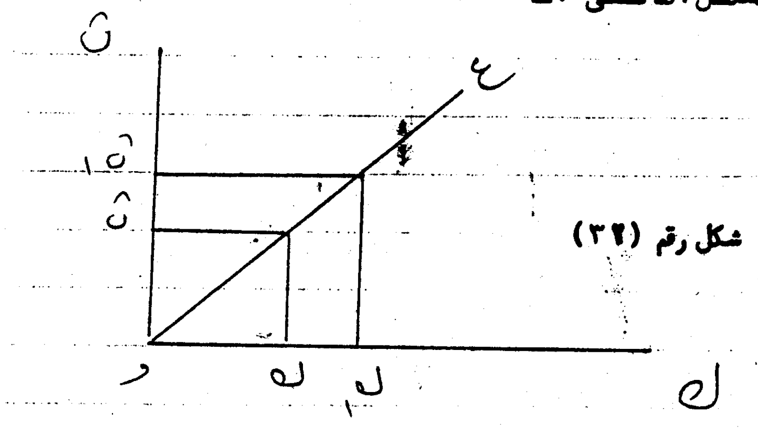
٣ ـ عرض متكافىء المرونة :

وتكون قيمة معامل المرونة مساوية للواحد الصحيح

أى أن :

$$م = ١$$

ويلاحظ فى هذه الحالة أن التغير النسبى فى الكمية المعروضة يعادل التغير النسبى فى الثمن ، ويمكن أن نعبر بيانيا عن منحنى عرض السلع التى يتميز عرضها بكونه متكافىء المرونة كما فى الشكل التالى :ـ



شكل رقم (٣٢)

ويلاحظ فى هذا الشكل أن تغير الثمن بنسبة معينة من ث الى ث ١ احدث تغير فى الكمية المعروضة بنفس هذه النسبة من ك الى ك ١ ، بمعنى أن الكمية المعروضة تتغير بنفس نسبة التغير فى الثمن .

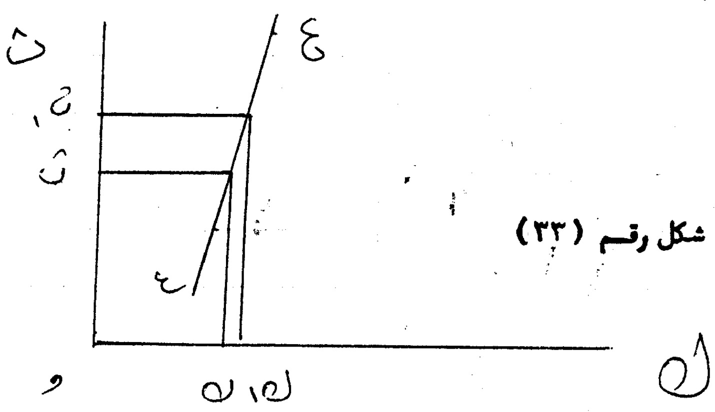
٤ ـ عرض غير مرن :

وتكون قيمة معامل المرونة أكبر من الصفر وأقل من الواحد الصحيح ، أى أن :

١ > م > صفر

وفى هذه الحالة يترتب على تغير الثمن بنسبة مئوية معينة ، حدوث تغير فى الكمية المعروضة نسبة أقل من نسبة تغير الثمن .

ويمكن أن نعبر بيانيا عن منحنى عرض السلع التى يتميز عرضها بكونه غير مرن كما فى الشكل التالى :



شكل رقم (٣٣)

ويلاحظ فى هذا الشكل أن تغير الثمن بنسبة كبيرة من ث الى ث ١ احداث تغير فى الكمية المعروضة من ك الى

ك ١ أى بنسبة أقل من نسبة تغير الثمن •

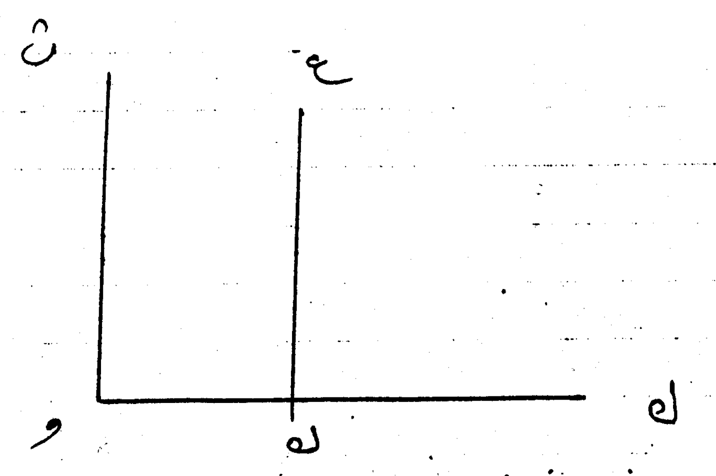
٥ ـ عرض عديم المرونة :

وتكون قيمة معامل المرونة مساوية للصفر أى أن :

م = صفر

وتوضح هذه الحالة أن أى تغير فى الثمن مهما كان بنسبة كبيرة لن يترتب عليه احداث أى تغير فى الكمية المعروضة من السلعة ، بمعنى آخر أن الكمية المعروضة من هذه السلعة لن تتأثر بأى تغير يحدث فى الثمن •

ويمكن أن نعبر بيانيا عن منحنى عرض السلع التى يتميز عرضها بكونه عديم المرونة ، كما فى الشكل التالى :ـ



شكل رقم (٣٤)

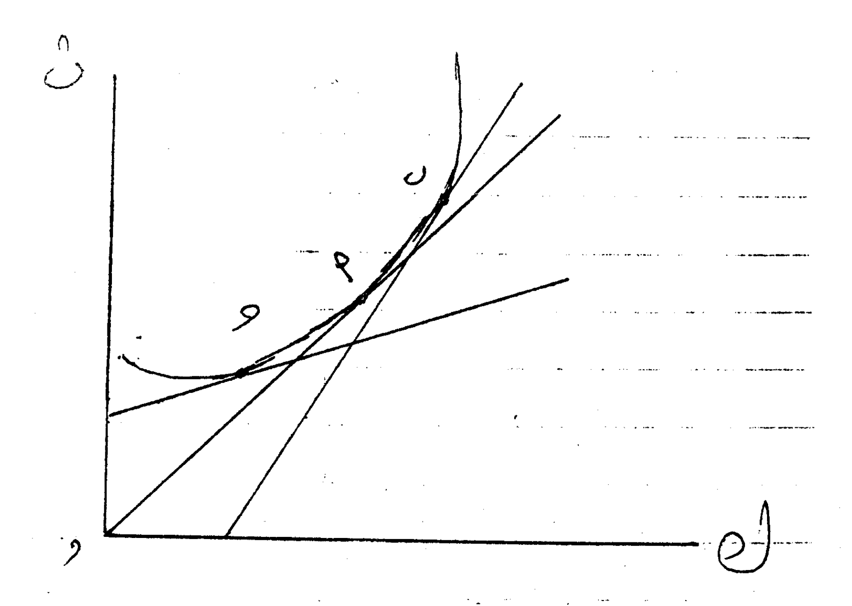
ويلاحظ فى هذا الشكل أن منحنى العرض يأخذ شكل خط عموديا على المحور الأفقى موضحا أن الكمية المطلوبة من السلعة و ك لن تتأثر وتظل ثابتة مهما تغير ثمن السلعة بنسبة معينة (بالارتفاع أو بالانخفاض) . وهذه الحالة تعتبر حالة استثنائية نظرا لانها نادرة الوقوع فى الحياة العملية .

قياس المرونة عند نقطة معينة :

أن الطريقة الدقيقة لقياس مرونة العرض تقتضى قياسها عند نقطة معينة وليس عند مرحلة أى (قوس) وذلك لتغير الأسعار والكميات ، وذلك مع افتراض أن التغير فى الثمن هو تغير طفيف جدا .

ويمكن قياس المرونة عند نقطة معينة باستخدام طريقة هندسية ، وهو ما يعرف بالقياس الهندسى لمرونة النقطة ، كما هو الحال فى قياس مرونة الطلب عند نقطة معينة ،

ويمكن أن نستخدم الشكل التالى لمعرفة ما اذا كان العرض عند أى نقطة من النقط على منحنى العرض هو عرض مرن أو غير مرن أو متكافىء المرونة .

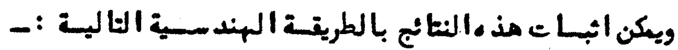


شكل رقم (٣٥)

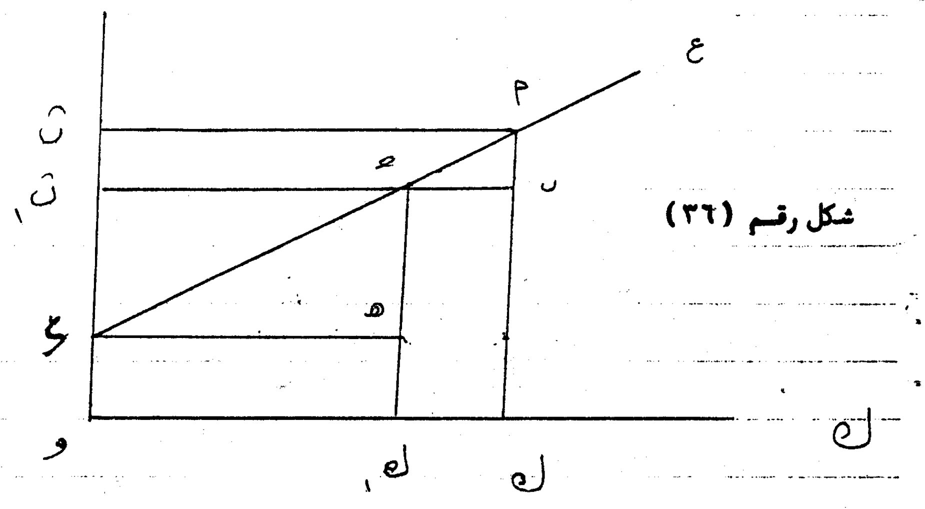
وفى هذا الشكل نقوم برسم مماس لمنحنى العرض عند النقطة التى نرغب فى معرفة حالة المرونة عندها ، فاذا مر المماس بنقطة الاصل فان معنى هذا أن العرض عند نقطة المماس هو عرض متكافىء المرونة . ولو قطع المماس المحور الرأسى أى محور الثمن فانه معنى هذا أن العرض عند نقطة المماس هو عرض غير مرن .

ونلاحظ فى الشكل السابق أنه عند النقطة جـ على المنحنى ع ع يكون العرض مرنا لان مماس المنحنى عند هذه النقطة يقطع

المحور الرأسي ، أما عند النقطة أ على المنحنى فان العرض يكون متكافيء المرونة لان مماس المنحنى عند هذه النقطه يمر بنقطة الاصل ، وانه عند النقطة ب على المنحنى فان العرض يكون غير مرن لان مماس المنحنى عند هذه النقطة انما يقطع المحور الافقي ،



ويمكن اثبات هذه النتائج بالطريقة الهندسية التالية :-



شكل رقم (٣٦)

حيث يمثل المحور الافقي الكميات المعروضة ، والمحور الرأسي الاثمان ، ويمثل المنحنى ع ع منحنى العرض لسلعة ما ،
ونلاحظ في الشكل أيضا أنه عند كمية معروضة قدرها و ك ١ يكون الثمن ك ١ جـ وعند كمية معروضة قدرها و ك يكون الثمن ك أ ،

كما أن منحنى العرض ع ع يقطع المحور الرأسى فى النقطة د ، دلالة على أن العرض فى هذه الحالة كثير المرونه، ولذلك نقيم د هـ عموديا على ك أ ، وكذلك نقيم حـ ب عموديا على ك أ . ونحاول الآن أن نثبت أن مرونة العرض عند النقطة أ كثير المرونة .

وحيث أن مرونة العرض عند نقطة ما =

$$\frac{\text{نسبة التغير فى الكمية المعروضة}}{\text{نسبة التغير فى الثمن}}$$

$$\text{م} = \frac{\Delta\,\text{ك}}{\Delta\,\text{ث}} \times \frac{\text{ث}}{\text{ك}}$$

$$\text{م} = \frac{\text{ك ك}_1}{\text{ث ث}_1} \times \frac{\text{و ث}}{\text{و ك}} \qquad (١)$$

وحيث أن ك ك_1 = ب حـ ، ث ث_1 = أ ب ، و ث = ك أ ، و ك = هـ د

بالتعويض فى المعادلة (١)

$$\text{م} = \frac{\text{ب حـ}}{\text{أ ب}} \times \frac{\text{ك أ}}{\text{هـ د}} \qquad (٢)$$

فى الشكل السابق نلاحظ أن كل من المثلثان أ ب جـ ، أ ط د متشابهين ، لذلك نستنتج أن :

$$\frac{\text{ب جـ}}{\text{أ ب}} = \frac{\text{هـ د}}{\text{أ هـ}} \qquad (٣)$$

وبالتعويض فى المعادلة رقم (٢) نستنتج أن :

$$\text{مرونة العرض عند النقطة أ} = \frac{\text{هـ د}}{\text{أ هـ}} \times \frac{\text{ك أ}}{\text{هـ د}}$$

$$\text{أى أن مرونة العرض عند النقطة أ} = \frac{\text{ك أ}}{\text{أ هـ}}$$

وحيث أن ك أ > أ هـ أى أن البسط أكبر من المقام ، اذن خارج القسمة سيكون حتما أكبر من واحد صحيح أى أن العرض كثير المرونة عند هذه النقطة .

ونلاحظ فى هذا الصدد أنه فى حين أن الطلب قد يكون مرنا عند نقطة ما على منحنى الطلب وغير مرن على نقطة أخرى على نفس المنحنى ومتكافىء عند نقطة ثالثة على المنحنى نفسه ، فان العرض اما ان يكون مرنا عند كافة النقط التى تقع على نفس منحنى العرض بلا استثناء . واما أن يكون متكافىء المرونة عند كافة النقط التى تقع على منحنى العرض ،

أما ان يكون غير مرن عند كافة النقط التى تقع على منحنى العرض بلا استثناء • وان أمكن تختلف قيمة المرونة من نقطة الى أخرى على نفس المنحنى • ويترتب على هذا أنه يمكن وصف منحنى العرض الذى يأخذ شكل خط مستقيم فقط بأنه مرن أو متكافىء المرونة أو غير مرن وذلك بصفة مطلقة ودون تحديد نقطة معينة عليه وذلك بخلاف الحال فيما يتعلق بخط الطلب [1] •

قياس المرونة بين نقطتين (القوس) :

تقاس المرونة بين نقطتين أو مرونة القوس على منحنى العرض ، بنفس الطريقة المتبعة فى مرونة الطلب ، ولكن مع ملاحظة أن علامة المرونة هنا لابد وأن تكون موجبة لاننا بصدد علاقة طردية بين الكمية المعروضة من سلعة ما وثمنها •

ونظرا للتشابه بين مرونة القوس فى داله الطلب والعرض ، سوف نكتفى بذكر معادلة المرونة لما بين نقطتين على منحنى العرض •

---

(١) أنظر دكتور / أحمد جامع ، المرجع السابق ، ص ٢٦١ •

معامل المرونة لمبين نقطتين على منحنى العـرض =

$$\frac{\text{التغير في الكمية المعروضة}}{\text{التغير فى الثمن}} \times \frac{\text{الثمن}}{\text{الكمية}}$$

أو (مرونـة القـوس)

$$\text{أى}\quad م_{م} = \frac{\Delta ك}{\Delta ث} \times \frac{ث}{ك}$$

العوامل المؤثـرة فـى مرونـة العـرض:

هناك مجموعة من العوامل يمكن أن تؤثر فى مرونة العرض، بالنسبة للسلع المختلفة ، ما يجعل مرونة عرض سلعة ما أكبر من مرونة عرض سلعة أخرى ، وتتمثل أهمية هذه العوامل فى الفترة الزمنية وتأثيرها على الكميات المعروضة ، ومدى قابلية السلعة للتخزين ، وقدرة عناصر الانتاج على التنقل من صناعة لأخرى ، وستتناول أهم هذه العوامل :

- تلعب الفترة الزمنية دورا هاما فى تحديد مرونة العرض، ويفرق الاقتصاديون بين ثلاث أنواع من الفترات يتم فى خلالها دراسة مدى استجابة العرض لتغيرات الاسعار

وهى الفتـرة القصيرة جدا – الفترة القصيرة – الفتـرة الطويلـة .

نلاحظ أن الفتـرة القصيرة جدا تتميز بأنها فتـرة من القصر بحيث لايتمكن المنتج خلالها من تغير الكميـة الموجودة فـى السوق . وبالتالـى تكون الكمية المعروضـة للبيـع محدودة ، الا أن المنتج يستطيع تغير عرضـة للسلعة عن طريـق المخزون منهـا ، وذلك بطرح المخـزون فـى السـوق فـى حالة ارتفاع الثمن ، أو زيـادة المخـزون فـى حالـة انخفاض الثمن ، وبالتالـى يمكن أن نقرر أن مرونة العرض فى الفتـرة القصيـرة جـدا تتوقف على قابليـة السلعـة للتخزيـن ، فكلمـا كانت السلعة قابلة للتخزيـن زادت درجـة مرونتهـا ، حيث يتمكن المنتج من زيـادة الكميـات المعروضـة منهـا عند ارتفاع الثمن ، وتقليل الكميات المعروضـة منها عند انخفاض الثمن . أما بالنسبة للسلـع غير قابلـة للتخزيـن فلا يمكن تغيـر الكميـات المعروضة منهـا ومن ثـم تكون مرونـة عرضهـا قليلة أو منعدمـة .

ويمكن أن نلاحظ هذه الظاهرة بالنسبة للسلع الزراعيـة والتى لاتقبـل التخزيـن ، وبالتالـى يكون عرضها غير مـرن . أما المنتجات الصناعية والتى تتميـز بقابليتها للتخزين يكـون عرضهـا أكثـر مرونـة .

أما في الفترة القصيرة يتمكن المنتج من تغير الكمية المنتجة عن طريق تغير كميات عوامل الانتاج المتغيرة من رأس مال متداول ومواد أولية وطاقة دون عوامل الانتاج الثابتة في المشروع من أراضي ومباني والالات .

وتتوقف مرونة عرض السلعة في الفترة القصيرة على مدى سهولة اجراء مثل هذا التغير في عوامل الانتاج المتغيره ، فكلما كان هذا التغير سهلا زادت درجة مرونة عرض السلعة ، وكلما كان هناك صعوبة في اجراء هذا التغير قلت درجة مرونة عرض السلعة .

بالنسبة للفترة الطويلة . يتمكن المنتج من تغير الكمية المنتجة والمعروضة من السلعة ، عن طريق تغير كميات عوامل الانتاج جميعها سواء المتغيرة أو الثابتة . ففي هذه الفترة يكون بامكان المنتج التحول بعناصر الانتاج من صناعة لأخرى ، أو استبدال محصول زراعي بآخر ، وبالتالي ترتفع درجة مرونة العرض كلما تمكن المنتج من اجراء هذه التغيرات بسهولة .

ويلاحظ أيضا بالنسبة للفترة الطويلة أنها تسمح بدخول منتجين جدد للاستفادة من فرصة ارتفاع الاسعار أو انسحاب بعض المنتجين لاتقاء الخسارة في حالة انخفاض الاسعار .

وكلما كان الدخول أو الخروج سهلا كلما كانت درجة مرونة العرض أكبر . وهذا هو مفهوم الاحلال الذى سبق أن تعرضنا له فى دراسة مرونة الطلب .

ونستنتج من ذلك أنه كلما كان من اليسير على المنتج استبدال انتاج سلعة بأخرى عند تغيرات الاثمان كلما كانت مرونة العرض كبيرة ، وتؤدى صعوبة الاحلال فى الانتاج الى جعل عرض الاسعار غير مرن .

ويمكن أن نخلص من ذلك أنه كلما طالت الفترة الزمنية كلما أمكن التحكم أكثر فى الكميات المعروضة من السلعة ولذلك تزيد مرونة العرض مع طول الفترة الزمنية ، وهكذا يكون عرض السلعة أكثر مرونه فى الأجل الطويل عنه فى الأجل القصير ، ومن باب أولى الأجل القصير جدا .

الفصل الثالث

الأسواق وتكوين الأثمان

درسنا فى الفصول السابقة كل من جانب الطلب والعرض والعوامل التى يمكن أن تؤثر على كل منهما ، ورأينا اتجاهات المدارس الفكرية المختلفة حول تحديد قيمة السلعة فذكرت بعض المدارس أن الذى يحدد قيمة السلعة هو المنفعة المستمدة من وحدات السلعة ، كما ذكرت بعض المدارس الأخرى أن الذى يحدد قيمة السلعة هو العمل المبذول أو بصفة عامة هو قيمة تكلفة السلعة بما فيها العمل وغيره من التكاليف ، حتى جاء الاقتصادى الانجليزى الفريد مارشال يقرر أن الذى يحدد قيمة السلعة أو ثمنها فى السوق ليس هو الطلب بمفردة (وأساسة المنفعة) وليس هو العرض أيضا بمفرده ، (واساسة التكلفة) ، وانما الذى يحدد الثمن هو قوى العرض والطلب مشتركة معا ، وذكر الاقتصادى مارشال فى هذا الصدد أن قوى العرض والطلب تشتركان فى تحديد القيمة كما يشترك حدا المقص فى قطع الورقة وليس لأى جانب تأثير فى هذا الفصل أكثر من الجانب الآخر .

وحيث يؤثر شكل السوق وهيكله تأثيرا كبيرا فى الكيفية أو الطريقة التى يتحدد بها الاثمان سوف نتعرض فى هذا الفصل الى تعريف الاسواق وانواعها بصفة عامة وبطريقة مختصرة ٠

ولذا سوف نقسم دراستنا فى هذا الفصل الى مطلبين :

المطلب الأول = السوق واشكاله

المطلب الثانى = تكوين الاثمان

=====

المطلب الأول

السوق وأشكاله

يقصد بالسوق فى اللغة الدارجه " بأنه المكان الذى يلتقى فيه عدد من البائعين وعدد من المشترين لتبادل سلع أو خدمات معينة " ولكنه يعاب على هذا التعريف بأنه تعريف ضيق ، حيث يربط السوق بمكان معين لايتعداه وبأسلوب معين للتعامل وهو المقابلة المباشرة بين البائعين والمشترين ، ويذهب الاتجاه الحديث نحو تعريف السوق تعريفا أوسع وأشمل من ذلك بكثير ، حيث يمكن لكل من المشترين والبائعين اجراء مبادلتهم دون شرط التواجد معا فى مكان واحد ، وبناء على ذلك يمكن أن تتم المبادلات فى أسواق غير محدودة بمكان معين ، اذ قد تشمل الدولة بأكملها مثل سوق سلعة السيارات ، وقد تتعداها الى دول أخرى ، وبالتالى تشمل العالم كله مثل سوق سلعة السجائر .

ولذلك فان السوق فى الاتجاه الحديث أصبح ينصرف الى مفهوم التنظيم أكثر منه الى مفهوم الحيز المكانى والمادى ، فهو تنظيم لشبكة من المبادلات ، بالنسبة للغالبية

العظمى من السلع ، والتى يتم تبادلها فى أماكن قد تكون بعيدة كل البعد عن مكان انتاجها ، وتكون منتشرة جغرافيا للدرجة التى لايمكن أن تضع لها حدود .

ويذهب الاقتصاديين الى أن السوق تعتبر قائمة اذا كان هناك وسيلة الاتصال بين مجموعة من البائعين والمشترين لتبادل سلعة معينة بسعر معين ، وفى ظروف معينة .

ومن هذا التعريف يمكننا أن نحدد عناصر قيام السوق بأنها :

١ ـ وسيلة الاتصال ٢ ـ عدد المتعاملين
٣ ـ طبيعة السلعة ٤ ـ سعر السلعة
٥ ـ الظروف التى يتم فى ظلها عملية التبادل .

وباختلاف هذه العناصر من سوق الى آخر ، فاننا عادة مانفرق بين أنواع أربعة رئيسية للأسواق ، وهذه الأسواق الأربعة هى سوق المنافسة الكاملة ، سوق المنافسة الاحتكارية ، سوق احتكار القلة ، سوق الاحتكار .

وسنتناول فى هذا المطلب هذه الأسواق الرئيسية .

أولا : سوق المنافسة الكاملة :

يشكل سوق المنافسة الكاملة نموذجا نادرا في الحياة الواقعية ، وبالرغم من ذلك يعتبر هذا النوع من الاسواق هام للغاية من وجهة نظر التحليل الاقتصادى ، لانه يعتبر نموذجا أو علامة على الطريق ترجع اليه لتحديد هيكل أو نوع تلك الاسواق التى تصادفها فعلا فى الواقع .

وهناك شروط خمسة يتعين أن تتوافر فى سوق السلعة محل البحث ، حتى يمكن أن نصفها بأنها سوق المنافسة الكاملة ، ونلاحظ أن تخلف أحد هذه الشروط كفيل بأن ينقلنا من سوق المنافسة الكاملة الى سوق آخر يتحدد وفقا للشرط الذى تخلف من شروط المنافسة الكاملة ، ويمكن ايجاز هذه الشروط فيما يلى :-

أولا : كثرة عدد البائعين والمشترين : يقتضى هذا الشرط ضرورة وجود عدد كبير من البائعين والمشترين فى السوق ، بحيث يكون تأثير كل بائع على حده ، أو كل مشترى على حدة فى السوق ضئيلا للغاية بحيث لايشكل عنصرا هاما من عناصر تكوين الثمن . وهكذا يفترض هذا الشرط أن قيام

البائع بأنقاص انتاجه من السلعة أو حتى انسحب من السوق كلية أو على العكس اذا ما أفرط في الانتاج الى أقصى ما يمكنه فان الكمية المعروضة لن تقل ولن تزيد بالقدر اللازم لاحداث تغيير في الثمن الذى تباع به السلعة بمعنى أن أى بائع يمثل قطره في محيط العرض •

ويفترض أيضا هذا الشرط أن قيام المشترى بانقاص الكمية التى يشتريها أو زاد منها لن يستطيع التأثير فى ثمن السلعة ، بمعنى أن أى مشترى منفرد يمثل قطره فى محيط الطلب •

– نلاحظ أيضا في سوق المنافسة الكاملة انه لا يوجد سوى ثمن واحد للسلعة وان أى بائع لا يستطيع رفع الثمن الذى يبيع به عند مستوى ثمن السوق لانه لو رفع هذا الثمن فانه سيواجه انصراف المشتريين عن سلعته ما دام بأمكان هؤلاء أن يحصلوا على السلعة ذاتها من بائعين آخرين •
وهكذا فى سوق المنافسة الكاملة الكل ملتزم بسياسة واحدة ، وثمن واحد ، حتى انه يمكن القول بأن الثمن فى سوق المنافسة الكاملة من المعطيات [1] •

---

(١) دكتور / أحمد جامع – المرجع السابق ، ص ٥٧٥ •
ودكتوره / حمديه زهران – النظرية الاقتصادية ١٩٨٦ ، ص ٣٤٠

ثانيا : تجانس وحدات السلعة : ويقصد بهذا الشرط أن جميع السلع المنتجة والباعة في السوق متماثلة ومتشابهه تماما ، حيث تكون كل سلعة أو خدمة بديلا كاملا عن الأخرى في اشباع الحاجات ، بحيث لا يكون لدى المستهلكين أى سبب لتفضيل السلعة التى ينتجها مشروع بعينه عن تلك التى ينتجها غيره من المشروعات .

فالعبره في التجانس اذن بما يقوم في ذهن المشترى ، ولذلك فشرط التجانس يرتكز على جوانب شخصية اكثر من الجوانب الموضوعية . ويندر في الواقع أن يوجد تماثل كامل بين السلع نظرا لان مختلف المنتجين يستخدموا كل ما هو حديث من وسائل الاعلام والدعاية ، او ادخال ميزات جديدة ، في السلعة ، الا أننا نفترض توافر شرط تماثل السلع المختلفة منعا من ظهور أى اختلاف في الثمن الذى تباع به السلعة في السوق .

ثالثا : حرية الدخول في الانتاج والخروج منه :

ويقتضى هذا الشرط عدم وجود قيود تحد من حرية الفرد في الدخول في انتاج سلعة جديدة ، أو الخروج من انتاج سلعة ما والانتقال الى انتاج سلعة أخرى . ويقتضى هذا

الشرط أيضا وجود حرية كاملة بالنسبة للافراد والمشروعات فى الوصول الى عوامل الانتاج اللازمة لانتاج السلعة محل البحث ، وهذا يقتضى أن تكون اثمان عناصر الانتاج وقابليتها للانتقال تتمتع بمرونة كاملة .
ويضاف الى هذا الشرط عدم وجود تقييد لاثمان السلع اوما يسمى بالتسعير الجبرى ، الأمر الذى يمثل قيدا غير مباشر لدخول بعض المنتجين الى هذا النوع أو ذاك من الانتاج .

رابعا : المعرفة الكاملة بأحوال السوق : ويقصد بهذا الشرط أن يكون جميع المتعاملين أى كافة البائعين وكافة المشترين على علم ومعرفة كاملة بأحوال السوق السائدة فيكون المنتجين على علم تام بالثمن الذى يبيع به كل منهم وان يكون المشترين على علم تام بالثمن الذى تباع به السلعة . ويكون أيضا كل من المنتجين والمشترين على علم دائم بأى تغيرات تحدث فى اثمان السلع ، بحيث لايستطيع أى منتج رفع سعره مدعيا أن السلعة التى يعرضها تفضل غيرها مما يعرضه بعض المنتجين . وهكذا يسهم شرط المعرفة التامة بدوره فى أن يسود ثمن واحد للسلعة فى سوق المنافسة الكاملة . وكذلك تفترض أن كافة المنتجين على معرفة تامة بأساليب الانتاج وفنونه .

خامسا : حريـة تنقـل عوامل الانتاج : ويقصد بهذا الشرط قدرة عوامل الانتـاج المتمثلة فى الموارد الطبيعية والعمـل ورأس المـال والتنظيم على التنقل من مكان الى آخر دون قيـود أو نفقـات ، وبمعنى آخر يجب أن تكون عوامـل الانتـاج على قـدر كبير من المرونـة .

ومتى تحققت هـذه الشروط السابقة نكون بصدد سـوق منافسـه كاملة .، وكما ذكرنا من قبل يعتبر وجود هـذا النـوع من الاسواق نـادر الحدوث فى الحياة الواقعيـة .

ثانيا : سـوق المنافسـة الاحتكاريـة :

يمثـل سـوق المنافسة الاحتكارية نظاما وسطا بين المنافسة الكاملة ، والاحتكـار المطلـق ، ويعتبر هـذا السوق من النـوع الشائـع الوجـود بالنسبة للغالبيـة العظمى من السلـع . ويمكـن تعريف المنافسـة الاحتكاريـة بأنهـا سـوق يوجد به عـدد كبيـر من البائعيـن والمشترين ، ولكن كـل مشروع يقوم بانتـاج وعـرض نوعـا مميزا خاصـا به من هذه السلعة أو الخدمـة .

ونلاحظ من هـذا التعريف أن المنافسـة الاحتكارية تأخذ بعض عناصر سـوق المنافسـة الكاملـة وبعض عناصر سـوق الاحتكـار .

ولذلك سميت بسوق المنافسة الاحتكارية .

ويرجع الفضل فى تقديم هذه النظرية الى الاقتصادى الامريكى اوارد هستننجز تشمبيولين الذى عرضه فى مؤلفه عام ١٩٣٣ (١) ومن بعده السيده جوان روبنسون الاقتصادية الانجليزية التى قدمت مؤلفة فى " اقتصاديات المنافسة غير الكاملة " فى نفس العام .

ويتميز سوق المنافسة الاحتكارية ان كل من البائعين يعمل جاهدا على جذب أكبر عدد من المستهلكين اليه بهدف تحقيق اكبر ربح ممكن متبعا بعض ألاساليب المعروفة مثل الدعاية والاعلانات أو عن طريق اضافة مجموعة من الصفات الى السلعة تميزها عن غيرها للدرجة التى يستطيع بها أن يقنع المشترين (سواء على حق أو غير حق) أن له منتجه يعتبر مخالفا لما ينتجه الآخرون ، وبذلك يحاول أن يخلق لنفسه سوقا خاصا به .

---

(١) Edward Chamberlin, The Theory of Monopolistic Competition, Harvard University press Cambridgs, Mass 1933.

ثالثا : سوق احتكار القله : يمكن تعريف سوق احتكار القله بأنه ذلك السوق الذى يوجد به عدد قليل من المشروعات أو المنتجين يتولون انتاج وبيع سلعة أو خدمة متماثله أو متنوعه • ويرجع الفضل فى تقديم تحليل اقتصادى لسوق احتكار القلة الى الكاتب الفرنسى انطوان - اوجستن كورنو •

ويعتبر سوق احتكار القلة أكثر الاسواق انتشارا فى عدد كبير من الصناعات فى الدول المتقدمة ، ويترتب على قله عدد المشروعات البائعة ، قيام المشروعات بمراقبة المشروعات الاخرى المنافسه لها ، وذلك نظرا لان كل مشروع فردى يحتل مركزا من الأهمية ، فأى تغير فى ثمن السلعة أو فى الكمية التى يبيعها من شانه أن يدفع المشروعات القليلة الاخرى الى الرد عليه باجراءات مضاده من جانبها وغالبا ما يكون من الصعوبة بمكان دخول منتجين جدد فى مجالات انتاج احتكار القلة بسبب سيطرة الموجودين على السوق بالكامل ، وافتقادهم الى الخبرات الفنية والتكنولوجية اللازمة لطرق هذه المجالات الجديدة •

ويمكن أن نميز داخل احتكار القلة من حيث وجود

اتفاق بين المحتكرين أو عدم وجود اتفاق بينهم ، ذلك أن قلة عدد المشروعات فى الصناعة انما يدفع بذاته الى اقامة نوع ما من الاتفاق أو التفاهم فيما بينهما لكنه فى الوقت نفسه يكون من الصعب الابقاء على مثل هذا الاتفاق ان تم التوصل اليه وذلك لما يعتقده كل مشروع من أن مصلحته انما تتحقق اكثر بالخروج على الاتفاق والعمل بصفة مستقلة .

رابعا : سوق الاحتكار : يمكن تعريف الاحتكار بأنه انفراد شخص واحد برسم سياسة البيع أو الشراء لسلعة أو خدمة دون أن ينافسه أحد فى ذلك ، وبالتالى تكون سوق بيع أو شراء هذه السلعة أو الخدمة من نصيب هذا الفرد . والمحتكر بهذا الوضع يكون فى مركز القوة بالنسبة للمشترين اذا كان بائعا وبالنسبة للبائعين اذا كان مشتريا .

ويأخذ الاحتكار صورا عديدة أهمها :

أ - الاحتكار الكامل : يتمثل الاحتكار الكامل فى وجود مشروع واحد فقط يقوم بأنتاج وبيع سلعة أو خدمة ما ليس لها بديل . ويعنى ذلك أن هذا المشروع الواحد يمثل

الصناعة بأكملها بالنسبة لهذه السلعة ، وبالتالى يتمتع بإمكانية التحكم فى الكميات المباعة من السلعة وثمن السلعة فى السوق نظرا لعدم وجود مشروعات منافسة أو مشروعات تقوم بانتاج سلعة بديلة لما ينتجه من سلع .

ويمثل سوق الاحتكار الكامل نموذجا نادرا فى الحياة الواقعية ، ويرجع السبب الاساسى فى صعوبة وجود الاحتكار عملا الى تعذر وجود سلعة او خدمة لايوجد بديل لها فى السوق .

وبالرغم من ذلك فان هذا النوع من الاسواق يمثل أهمية من الناحية النظرية لدراسة باقى الانواع من الأسواق .

ب - احتكار البيع : يتمثل احتكار البيع فى وجود مشروع واحد فقط يقوم بانتاج وبيع سلعة أو خدمة معينة لها بديل ولكنه غير كامل ، ما يعنى وجود بعض المشروعات المنافسة لهذا المشروع والتى تقوم بانتاج هذه السلعة البديلة غير الكاملة .

وعلى الرغم من ذلك يتمتع البائع بسلطة كبيرة فى

التحكم في الكميات المعروضة والمباعة من السلعة وثمن السلعة في السوق .

وهذا النوع من الأسواق كثير الانتشار في الحياة العملية . مثال ذلك المشروع الذي ينتج وحده نوعا معينا بالذات من السيارات ، فان مثل هذا المشروع انما يحتكر انتاج نوع واحد فحسب من انواع السيارات ولكنه لايحتكر كل سلعة السيارات لوجود سيارات أخرى بديلة عن هذا النوع .

جـ - احتكار الشراء : يتمثل احتكار الشراء في وجود مشروع واحد فقط يقوم بشراء سلعة أو خدمة معينة من مجموع البائعين أو المنتجين في السوق .

ومحتكر الشراء يواجه مجموعة من البائعين يتنافسون على تقديم سلعتهم اليه ، ومن ثم يكون بامكان محتكر الشراء التحكم في ثمن الشراء بما يكفل له الحصول على السلعة بأقل ثمن ممكن ، مما يؤدى الى تعظيم ربحه . ، وغالبا مايكون محتكر الشراء منتجا وليس مستهلكا . ومثال ذلك اذا كان هناك مصنع واحد لتكرير قصب السكر في منطقة معينة تكون أمام سوق يحتكر فيها شراء قصب السكر ، وكذلك عندما

تسمح الدولة للافراد بزراعة الطباق مع الزامهم ببيعه لها لتتولى هى بنفسها تصنيعة فانه يوجد سوق يحتكر فيها شراء الطباق .

د ـ الاحتكار الثنائى أو المتبادل : يتمثل الاحتكار الثنائى فى وجود بائع واحد لسلعة ما أو خدمة معينة ومشترى واحد لها ، أى سوق يقف فيه محتكر بيع السلعة أو الخدمة وجها لوجه أمام محتكر شرائها ، وهذا النوع من الاحتكار نادر الوجود فى الحياة الواقعية ، ويوجد فى مجال محدود وبالذات فى مجال عوامل الانتاج وعلى الأخص العمل وذلك بسبب تفاوض نقابة العمال مع نقابة رجال الاعمال بشأن تحديد الأجور .

الا أن هذا النوع من الاسواق يصعب تحديد الثمن الذى سيسود فيه بكل دقة ، ويتوقف تحديد الثمن بصفة عامة على أساس القوة التفاوضية الأقوى ، حيث يرتفع الثمن كلما كان البائع يعرض كمية أقل ، وكلما كان المشترى فى حاجة شديدة للسلعة محل التبادل والعكس صحيح ، وبالتالى يفرض الأقوى شروطة بالثمن الذى يرضاه والكمية التى تحقق أهدافه .

المطلب الثاني

تكوين الثمن

أن تكوين الأثمان يستلزم وجود بائعين ومشترين ومن هؤلاء ينبثق مفهوم السوق ، الا أن السوق أنواع تختلف من حيث الشكل والنطاق كما رأينا في المطلب السابق ، حيث يؤثر شكل السوق وهيكله تأثيرا كبيرا في الكيفية أو الطريقة التي تتكون بها الأثمان ،ويختلف تكوين الأثمان من سوق الى آخر ،الا أننا سنقتصر هنا على بيان تكوين ثمن التوازن وتغيره في سوق المنافسة الكاملة فقط .

أولا : تكون ثمن التوازن :

يتحدد ثمن أى سلعة في السوق بناء على التفاعل بين قوتي العرض والطلب ، وكما سبق أن بينا ،فان الطلب على سلعة ما هو عبارة عن العلاقة التي تربط بين الكميات التي يطلبها المستهلكون من هذه السلعة وبين الاثمان المختلفة لها ، وهذه العلاقة تكون عادة علاقة عكسية .

وعلى العكس من ذلك ، نجد أن العرض عبارة عن العلاقة

التى تربط بين الكميات التى يعرضها المنتجون من السلعة وبين الأسعار المختلفة لها ، وهذه العلاقة عادة علاقة طردية .

وبالتالى يتكون ثمن التوازن أو ثمن السوق عندما تتساوى الكمية المطلوبة أى التى يكون المشترون مستعدون لشرائها من السلعة أو الخدمة مع الكمية التى يكون البائعون مستعدين لبيعها منها .. وتسمى الكمية التى يتحقق عندها التساوى بكمية التوازن .

ويمكن الحصول على ثمن التوازن من خلال تقابل كل من جدول الطلب والعرض ، حيث يبين جدول الطلب الكميات المطلوبة من سلعة ما عند مختلف الاثمان المفترضة لها . ويبين جدول العرض الكميات المعروضة من سلعة ما عند مختلف الاثمان المفترضة لها . ويترتب على تقابل الجدولين وجود ثمن واحد فقط تتساوى عنده الكمية المطلوبة من السلعة مع الكمية المعروضة منها ويطلق على هذا الثمن ثمن التوازن ، أما عند باقى الاثمان المفترضة للسلعة فان هذا التساوى لايتحقق ،كما يوضح الجدول التالى :-

الاثمان المفترضة للسلعة	الكمية المطلوبة	الكمية المعروضة
١٢	٤٠٠	١٢٠٠
١٠	٦٠٠	١٠٠٠
٨	٨٠٠	٨٠٠
٦	١٠٠٠	٦٠٠
٤	١٢٠٠	٤٠٠

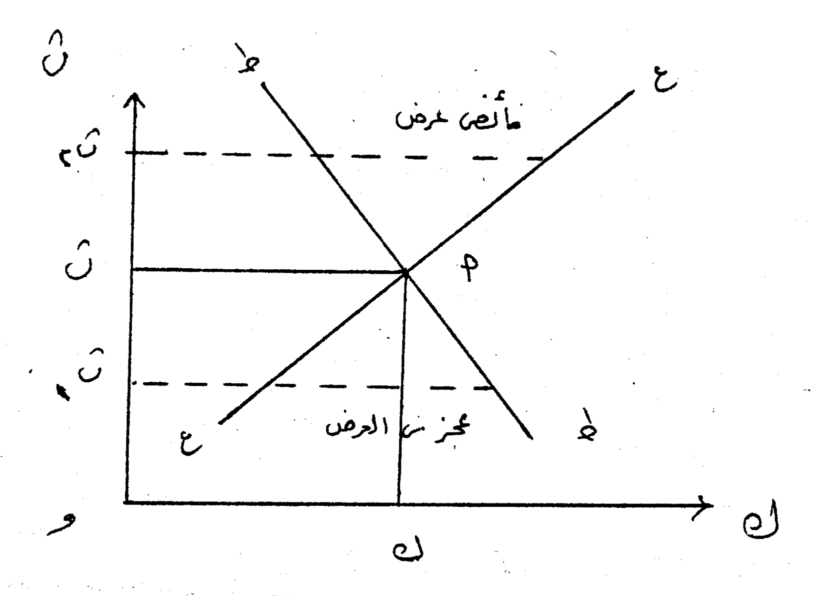
جدول رقم (٨)

ويلاحظ فى الجدول السابق أن هناك ثمن واحد فقط يتحقق عند التساوى بين الكمية المطلوبة والكمية المعروضة من السلعة وهو ٨ وحدات نقدية وعند أى ثمن آخر أعلى من هذا ، تقل الكمية المطلوبة من السلعة وتزيد الكمية المعروضة منها معبرا عن وجود فائض فى عرض السلعة نظرا لارتفاع الثمن ، وعند أى ثمن آخر أقل من ٨ وحدات نقدية تزيد الكمية المطلوبة من السلعة وتقل الكمية المعروضة منها معبرا عن وجود عجز فى عرض السلعة نظرا لانخفاض الثمن ، ولذلك يكون الثمن ٨ وحدات نقدية هو ثمن التوازن وتكون الكمية ٨٠٠ وحدة هى كمية التوازن لاتتحقق الا عند ثمن واحد فقط .

ويمكن التعبير هندسيا عن كيفية تكوين ثمن التوازن فى السوق ، وذلك عن طريق الجمع بين منحنى الطلب والعرض فى رسم بيانى واحد ، حيث تأخذ دالة الطلب شكل خط أو منحنى ينحدر من الشمال الغربى الى الجنوب الشرقى معبرا عن وجود علاقة عكسية بين الكمية المطلوبة من سلعة ما وثمنها ، بينما تأخذ دالة العرض شكل خط أو منحنى يرتفع من الجنوب الغربى الى الشمال الشرقى معبرا عن وجود علاقة طردية بين الكمية المعروضة من سلعة ما وثمنها .

وينتج عن هذا الجمع لكل من منحنى الطلب ومنحنى العرض فى رسم بيانى واحد التقائهما فى نقطة واحدة ، ويتحقق عند هذه النقطة فقط تساوى الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة ، وبالتالى تكون بصدد ثمن التوازن وكمية التوازن .

ويوضح الشكل التالى تكوين ثمن التوازن وكمية التوازن نتيجة تلاقى منحنى الطلب مع منحنى العرض :



الشكل رقم (٣٧)

في هذا الشكل نعبر عن دالة الطلب بالمنحنى ط ط ، وعن دالة العرض بالمنحنى ع ع ، ويلاحظ تلاقي منحنى العرض مع منحنى الطلب في النقطة أ ، ويتحقق عند هذه النقطة فقط تساوى الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة ،حيث يكون الثمن و ث ، والكمية و ك ، وعند أي ثمن أعلى من و ث ، مثل و ث٢ تقل الكمية المطلوبة وبالتالي يتزايد العرض (فائض عرض) ،وعند أي ثمن أقل من و ث ، مثل و ث١ تزيد الكمية المطلوبة وبالتالي تقل الكمية المعروضة (عجز في العرض) .

ويمكن تفسير وجود ثمن واحد فقط للسلعة يتحقق عنده التوازن بين الكمية المعروضة والمطلوبة ، بأنه عند أى ثمن أعلى من ثمن التوازن تقل الكمية المطلوبة وفقا لطبيعة دالة الطلب العكسية ، وفى نفس الوقت تتزايد الكمية المعروضة ، مما يدفع البائعين الى تقليل الثمن منافسين بذلك غيرهم حتى يتخلصوا من فائض العرض لديهم ، الأمر الذى يدفع بثمن السلعة الى الانخفاض ، وبالتالى تتزايد الكمية المطلوبة وتنقص الكمية المعروضة الى أن يتم التوازن بينهما • كذلك فان عند أى ثمن أقل من ثمن التوازن تزيد الكمية المطلوبة وفقا لطبيعة دالة الطلب ، وفى نفس الوقت تقل الكمية المعروضة ، ومن ثم يتجه البائعون نحو رفع ثمن هذه السلعة للاستفادة من تزاحم المشترين على السلعة الى أن يتم تحقيق التوازن بين الكمية المطلوبة والكمية المعروضة ، وبالتالى يتحقق ثمن التوازن فى السوق ، وعند هذا الثمن بالذات لا يوجد أى دافع لتغير هذا الثمن لا بالانخفاض ولا بالارتفاع ، ومن هنا كانت تسميته بثمن التوازن •

ثانيا : تغير ثمن التوازن :

رأينا فى دراستنا السابقة ، أن ثمن التوازن يتكون نتيجة تلاقى منحنى العرض والطلب مع افتراض ثبات كافة العوامل

الأخرى المؤثرة في الكمية المطلوبة والمعروضة وهي ما تعرف بظروف العرض والطلب . الا أن ثمن التوازن يمكن أن يتغير من وقت الى آخر نتيجة تغير ظروف الطلب أو ظروف العرض ، أو تغيرهما معا ، ولذا نكون بصدد ثمن توازن جديد ، كما نكون بصدد كمية توازن جديدة .

ولذا سوف نقوم بتقسيم دراستنا الى تغير ظروف الطلب مع ثبات ظروف العرض ثم تغير ظروف العرض مع ثبات الطلب ، ثم تغير ظروف العرض والطلب معا .

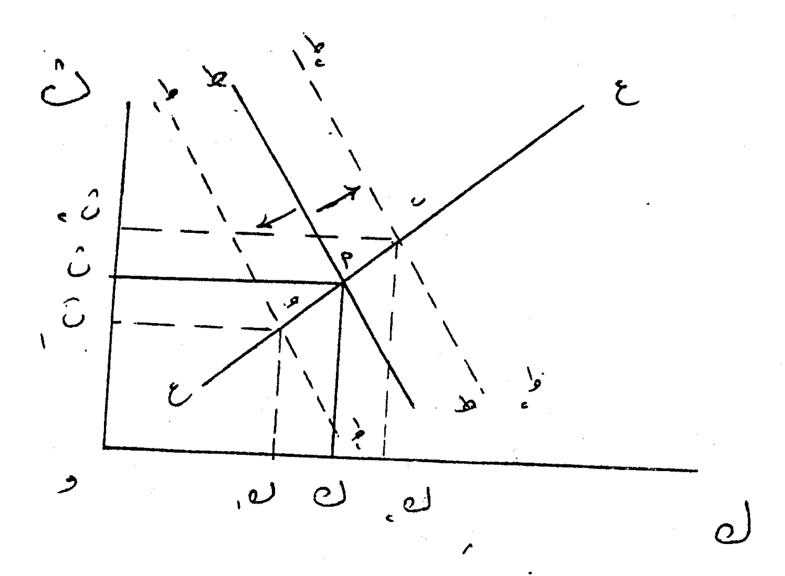
أولا : <u>تغير ظروف الطلب مع ثبات ظروف العرض :</u>

يترتب على تغير ظروف الطلب تغير دالة الطلب ، وتغير جدول الطلب أيضا ، بمعنى أننا نكون بصدد دالة طلب جديدة ، وجدول جديد ، وينتقل منحنى الطلب من موقعه الاصلي الى موقع آخر جديد يختلف اتجاهه بحسب اتجاه تغير ظروف الطلب ، وذلك مع افتراض ثبات ظروف العرض .

ويلاحظ أن تغير ظروف الطلب بالزيادة يؤدى الى تغير الثمن بالزيادة أيضا ، كما تزيد الكمية المطلوبة والمعروضة من السلعة أى كمية التوازن ، أما اذا تغيرت ظروف الطلب

بالنقصان فانه يؤدى الى تغير الثمن بالنقصان أيضا ، كما تقل الكمية المطلوبة والمعروضة من السلعة ، أى أن تغير ظروف الطلب فى اتجاه معين يؤدى الى تغير كل من ثمن التوازن وكذلك كمية التوازن فى نفس هذا الاتجاه .

ويوضح الشكل التالى أثر تغير ظروف الطلب على ثمن التوازن وكمية التوازن :



الشكل رقم (٣٨)

ونلاحظ فى هذا الشكل أن منحنى الطلب ط ط ، ومنحنى العرض ع ع يلتقيان فى النقطة أ التى تعبر عن ثمن التوازن ث وكمية التوازن ك ، وعند تغير ظروف الطلب بالزيادة ينتقل منحنى الطلب ط ط الى موقع جديد على يمين موقعه الأصلى ، ويصبح ط٢ ط٢ ويلتقى مع منحنى العرض فى نقطة جديدة هى النقطة ب التى تعبر عن ثمن توازن جديد ث٢ وكمية توازن جديدة ك٢ ، موضحا زيادة ثمن التوازن وكمية التوازن .

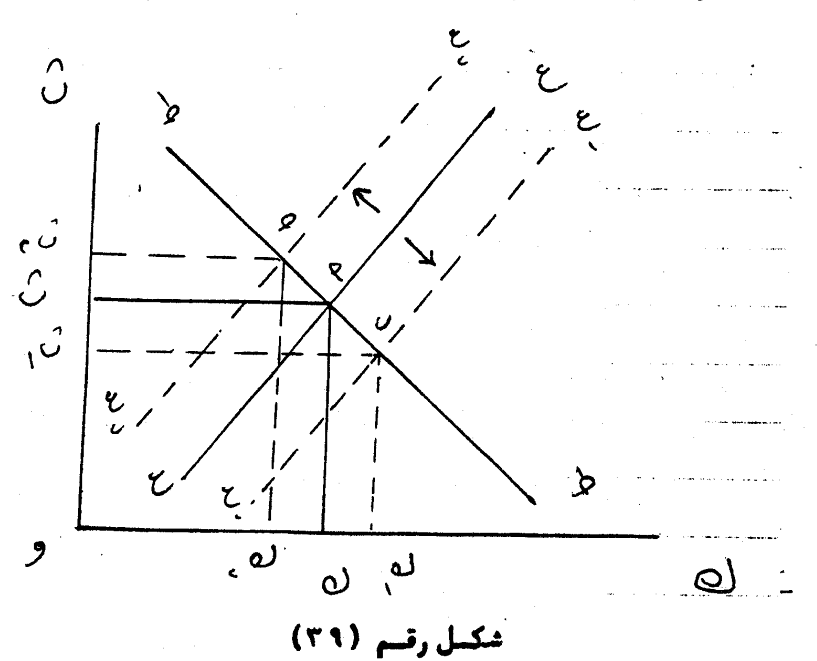
وعند ما تتغير ظروف الطلب بالنقصان ينتقل منحنى الطلب ط ط الى موقع جديد على يسار موقعه الاصلى ويصبح ط١ ط١ ويلتقى مع منحنى العرض فى نقطة جديدة ج والتى تعبر عن ثمن توازن جديد ث١ وكمية توازن جديدة ك١ ، موضحا انخفاض ثمن التوازن ونقص كمية التوازن .

ثانيا : تغير ظروف العرض مع ثبات ظروف الطلب :

يترتب على تغير ظروف العرض تغير داله العرض وتغيير جدول العرض أيضا ، بمعنى أننا نكون بصدد دالة عرض جديدة وجدول جديد ، وينتقل منحنى العرض من موقعه الاصلى الى موقع آخر جديد يختلف اتجاهه حسب اتجاه تغير ظروف العرض ، وذلك مع افتراض ثبات ظروف الطلب .

ويلاحظ أن تغير ظروف العرض بالزيادة يؤدى الى تغير الثمن بالانخفاض وتغير الكمية المطلوبة والمعروضة ، أى كمية التوازن بالزيادة ، أما اذا تغيرت ظروف العرض بالنقصان فانه يؤدى الى تغير الثمن بالزيادة ، وتغير الكمية المطلوبة والمعروضة من السلعة بالنقصان ، أى أن تغير ظروف العرض فى اتجاه معين يؤدى الى تغير ثمن التوازن فى اتجاه عكسى لهذا الاتجاه ، وتغير كمية التوازن فى نفس هذا الاتجاه .

ويوضح الشكل التالى أثر تغير ظروف العرض على ثمن التوازن وكمية التوازن :



شكل رقم (٣٩)

يلاحظ في هذا الشكل أن منحنى الطلب ط ط ، ومنحنى العرض ع ع يلتقيان في النقطة أ التي تعبر عن ثمن التوازن ث وكمية التوازن ك ، وعند تغير ظروف العرض بالزيادة ينتقل منحنى العرض ع ع الى موقع جديد على يمين موقعه الاصلي ويصبح ع١ ع١ ويلتقى مع منحنى الطلب في نقطة جديدة ب التى تعبر عن ثمن توازن جديد موضحا انخفاض ثمن التوازن وزيادة كمية التوازن • وعند تغير ظروف العرض بالنقصان ينتقل منحنى العرض ع ع الى موقع جديد على يسار موقعه الاصلي ويصبح ع٢ ع٢ ويلتقى مع منحنى الطلب في نقطة جديدة جـ والتي تعبر عن ثمن توازن جديد و ث٢ وكمية توازن جديدة و ك٢ ، موضحا زيادة الثمن ، ونقص الكمية المطلوبة •

ثالثا : تغير ظروف العرض وظروف الطلب معا :

يحدث أحيانا تغير ظروف الطلب وظروف العرض معا وفي نفس الوقت ، فقد تتغير ظروف كل من العرض والطلب في نفس الاتجاه كان يتغيرا معا بالزيادة أو بالنقصان ، أو في اتجاهين متعارضين أى زيادة ظروف الطلب ونقص ظروف العرض أو نقص ظروف الطلب وزيادة ظروف العرض • وفي جميع هذه الأحوال يتحدد ثمن جديد للتوازن

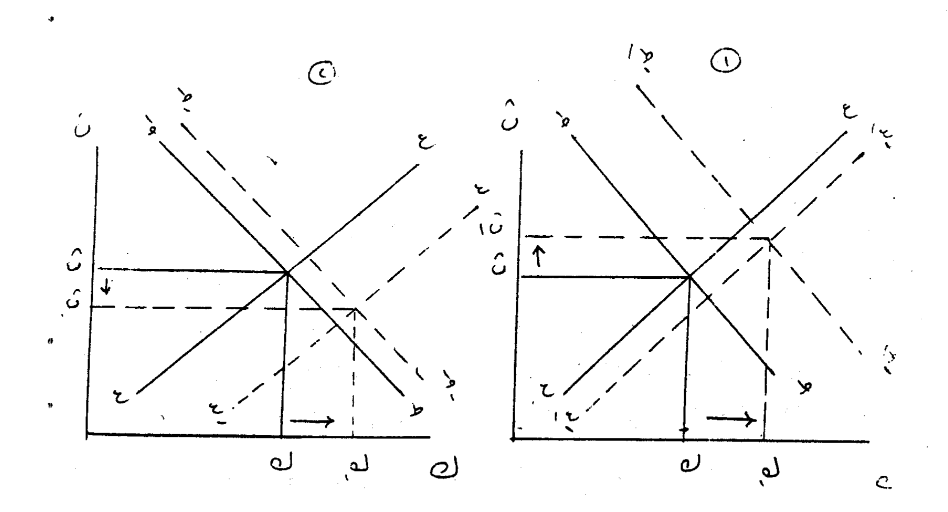
وكمية جديدة للتوازن عند تقاطع منحنيات الطلب والعرض الجديده التي تعكس التغير في ظروف كل من العرض والطلب. الا أن مستوى ثمن التوازن الجديد وكمية التوازن الجديدة تتوقف في جميع هذه الحالات على درجة تغير ظروف كل من العرض والطلب بالزيادة أو بالنقصان .

وبذلك نكون بصدد حالات لتغير ظروف الطلب والعرض معا .

١ - زيادة الطلب مع زيادة العرض معا :

رأينا فيما سبق أن تغير ظروف الطلب بالزيادة يؤدى الى تغير ثمن التوازن بالزيادة أيضا ، وان تغير ظروف العرض بالزيادة يؤدى الى تغير ثمن التوازن بالنقصان . وان تغير ظروف الطلب بالزيادة يؤدى الى تغير كمية التوازن بالزيادة ، وان تغير ظروف العرض بالزيادة يؤدى الى تغير كمية التوازن بالزيادة ، ويتوقف اتجاه التغير في ثمن التوازن في النهاية على درجة الزيادة في ظروف كل من العرض والطلب ، بينما تتغير كمية التوازن بالزيادة في هذه الحالة .

أيضا كمية التوازن بالزيادة • كما هو موضح في الشكل الأول • وإذا كانت درجة الزيادة في العرض أكبر من درجة الزيادة في الطلب فإن الثمن سوف يتغير بالانخفاض وتتغير كمية التوازن بالزيادة كما هو موضح في الشكل الثاني •



شكل رقم (٤٠)

ويلاحظ فى الشكل الأول أن درجة زيادة الطلب أكبر من درجة زيادة العرض مما أدى الى زيادة ثمن التوازن من وث الى وث ١ وزيادة كمية التوازن من وك الى وك ١ .

ويلاحظ فى الشكل الثانى أن درجة زيادة العرض اكبر من درجة زيادة الطلب مما أدى الى نقص ثمن التوازن من وث الى وث ١ ، وزيادة كمية التوازن من وك الى وك ١ .

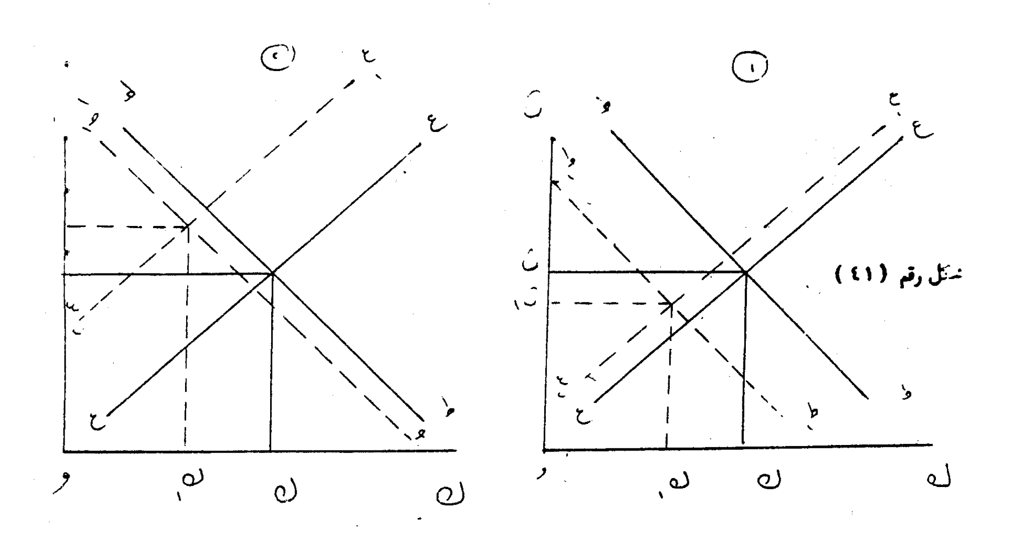
أى أنه مع زيادة ظروف الطلب وزيادة ظروف العرض تزداد كمية التوازن بصرف النظر عن درجة زيادتها ، بينما يتوقف اتجاه التغير فى ثمن التوازن على درجة زيادة كل من ظروف الطلب وظروف العرض .

٢ ــ نقص الطلب مع نقص العرض معا :

ونلاحظ هنا أن تغير ظروف الطلب بالنقصان يؤدى الى تغير ثمن التوازن بالنقصان ، ان تغير ظروف العرض بالنقصان يؤدى بالعكس الى تغير الثمن بالزيادة . وان تغير ظروف الطلب بالنقصان يؤدى الى تغير كمية التوازن بالنقصان ، وان تغير ظروف العرض بالنقصان يؤدى أيضا الى تغير كمية التوازن بالنقصان . ويتوقف اتجاه التغير فى النهاية على درجة النقص فى ظروف كل من العرض والطلب .

فاذا كانت درجة نقص الطلب أكبر من درجة نقص العرض فان الثمن سوف يتغير بالنقصان وتتغير أيضا كمية التوازن بالنقصان . كما هو موضح فى الشكل الاول ، واذا كانت

درجة نقص العرض أكبر من درجة نقص الطلب فان الثمن سوف يتغير بالزيادة وتتغير كمية التوازن بالنقصان كما هو موضح في الشكل الثاني ٠



ويلاحظ في الشكل الأول أن درجة نقص الطلب أكبر من درجة نقص العرض مما أدى الى نقص ثمن التوازن من و ث الى و ث١ ونقص كمية التوازن من و ك الى و ك١ ٠

ويلاحظ في الشكل الثاني أن درجة نقص العرض أكبر من درجة نقص الطلب مما أدى الى زيادة ثمن التوازن من و ث الى و ث١ ونقص كمية التوازن من و ك الى و ك١ ٠

أى أنه مع نقص ظروف الطلب ونقص ظروف العرض تنقص كمية التوازن بصرف النظر عن درجة زيادتهما . بينما يتوقف التغير فى ثمن التوازن على درجة نقص كل من ظروف الطلب وظروف العرض .

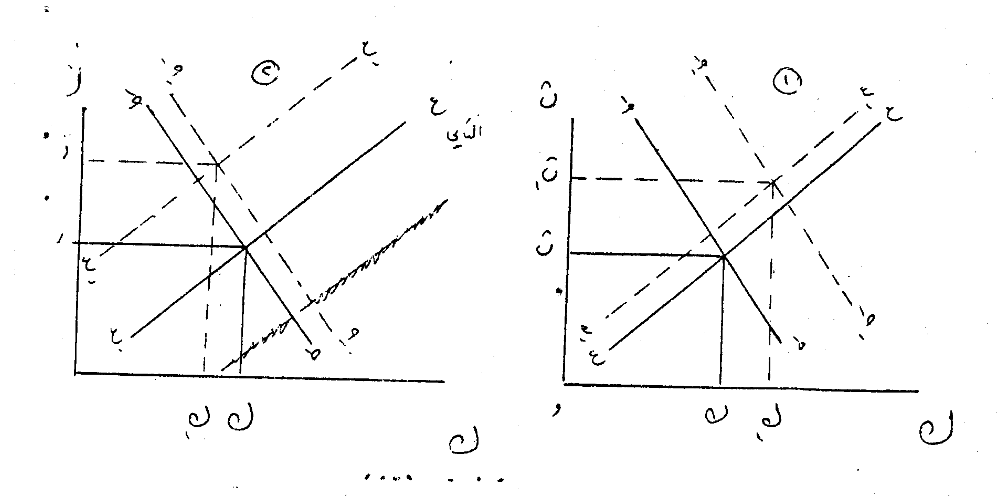
٣ - زيادة الطلب ونقص العرض :

ونلاحظ فى هذه الحالة أن كل من ظروف الطلب وظروف العرض يتغيران فى اتجاهان متعارضان .
وان تغير ظروف الطلب بالزيادة يؤدى الى تغير ثمن التوازن بالزيادة ، وتغير ظروف العرض بالنقصان يؤدى الى تغير الثمن بالزيادة أيضا ، فى حين أن تغير الطلب بالزيادة يؤدى الى زيادة كمية التوازن وتغير العرض بالنقصان يؤدى الى نقص هذه الكمية .

ويتوقف اتجاه التغير فى كمية التوازن فى النهاية على درجة الزيادة فى ظروف الطلب والنقص فى ظروف العرض ، بينما يتغير ثمن التوازن بالزيادة فى هذه الحالة .

فاذا كانت الزيادة فى الطلب أكبر من النقص فى العرض فان كمية التوازن سوف تتغير بالزيادة . كما هو موضح فى الشكل (الأول) ، واذا كانت درجة نقص العرض أكبر

من درجة الزيادة فى الطلب لان الكمية سوف تتغير بالنقصان كما هو موضح فى الشكل (الثانى) ٠



شكل رقم (٤٢)

يلاحظ فى الشكل الأول أن درجة زيادة الطلب اكبر من درجة نقص العرض مما أدى الى زيادة ثمن التوازن من و ث الى و ث١ وزيادة كمية التوازن من و ك الى و ك١ ٠

يلاحظ فى الشكل الثانى أن درجة نقص العرض أكبر من درجة زيادة الطلب مما أدى الى زيادة ثمن التوازن من

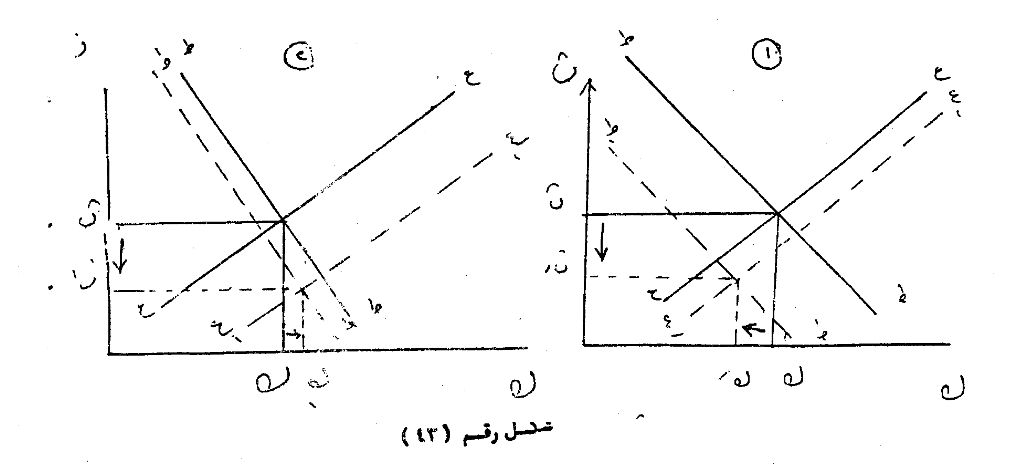
وث الـى وث $_1$ ونقص كميـة التوازن من و ك الـى و ك $_1$.

أى أنـه مـع زيـادة ظروف الطلب ونقص ظروف العرض يتزايـد ثمـن التوازن بصرف النظـر عن درجـة تغيرهمـا ، بينما يتوقـف اتجـاه التغير فـى كميـة التوازن علـى درجـة زيـادة الطلب ونقص العرض .

٤ - نقص الطلب وزيـادة العـرض معـا :

نلاحـظ فـى هذه الحالـة أن تغير ظروف الطلب بالنقصـان يؤدى الـى تغير الثمـن بالانخفـاض ، وتغير ظروف العرض بالزيادة يـؤدى الـى تغير ثمـن التوازن بالانخفـاض لكنـه فى حيـن أن تغير الطلـب بالنقصـان يـؤدى الى نقص كميـة التوازن وان تغير العرض بالزيـادة يؤدى على العكس الى زيـادة هذه الكميـة . ويتوقف اتجـاه التغير فى كميـة التـوازن فى النهـايـة على درجـة نقص الطلب وزيـادة العرض ، بينمـا يتغير ثمـن التوازن بالنقصان فـى هذه الحالـة .

فـاذا كـان نقص الطلب أكبـر من زيـادة العرض فان كميـة التوازن سـوف تتغير بالانخفـاض كمـا هو موضح فى الشكل (الاول) ، واذا كانت درجـة زيـادة العرض أكبـر من نقص الطلب فـان الكميـة سـوف تتغير بالزيـادة ، كمـا هو موضح فـى الشكل (الثانى) .



شكل رقم (٤٣)

ويلاحظ فى الشكل الأول أن درجة نقص الطلب أكبر من درجة زيادة العرض مما أدى الى نقص ثمن التوازن من و ث الى و ث ١ ، ونقص كمية التوازن من و ك الى و ك ١.

ويلاحظ فى الشكل الثانى أن درجة زيادة العرض أكبر من درجة نقص الطلب مما أدى الى نقص ثمن التوازن من و ث الى و ث ١ ، وزيادة كمية التوازن من و ك الى و ك ١.

أى أنـــه مع نقص ظروف الطلب وزيـادة ظروف العـــرض ينخفض ثمـن التوازن بصـرف النظـر عن درجـة تغيرهمـا ، بينمـا يتوقـف اتجـاه التغيـر فـى كميـة التوازن على درجة زيـــادة الطلب ونقص العـرض •

ونكتفـــى فـى هذا الصـدد بكيفيـة تكوين الاثمـان وتغيرها فـى ســوق المنافســة الكـاملـة ، تـاركيـن كيفيـة تكويـــن الثمـــن وتغيـره فـى باقـــى الأســـواق فى دراسـات أخـــرى أكثـــر اتســـاعا •

======

الباب الثالث

سلوك المستهلك

تهدف كل الوحدات الاقتصادية فى المجتمع الى تحقيق أكبر منفعة ممكنة ، وذلك من خلال اتخاذ مجموعة من القرارات ينشأ عنها الطلب والعرض على النحو الذى سبق توضيحه فى دالة العرض والطلب ، وعند ما تصدر هذه القرارات من المستهلكين نكون بصدد سلوك المستهلك وعند ما تصدر هذه القرارات من المنتجين نكون بصدد سلوك المنتج .

ويختلف سلوك المستهلك عن سلوك المنتج ، حيث يدخل المستهلك الى السوق مشتريا للسلع والخدمات بغرض تحقيق أكبر اشباع ممكن لحاجته .
أما المنتج يدخل الى السوق بائعا للسلع والخدمات بالاضافة الى تدخله مشتريا لعوامل الانتاج بغرض تحقيق اكبر ربح ممكن .

ويهمنا فى هذا الباب دراسة سلوك المستهلك ومعرفة كيف يستطيع المستهلك ان يصل الى وضع التوازن ،والتوزان يعنى ان القوه المؤثرة على الوضع القائم هى فى حالة تكافوء

أو تعادل بحيث يعطى قدرا من الاستقرار ولايكون هناك أى سبب يدفع الى تغير هذا الوضع •

ودراسة سلوك المستهلك تنصرف الى معرفة الكيفية التى يوزع بها المستهلك دخلة المحدود على مختلف السلع والخدمات فى السوق بهدف تحقيق اكبر اشباع ممكن •ويفترض هنا مجموعة من الافتراضات حتى تكون الدراسة واضحة ، وهى أننا فى سوق المنافسة الكاملة ، وان كافة اثمان السلع والخدمات فى السوق محددة وثابته ولايستطيع المستهلك التأثير عليها ، وان دخل المستهلك محدود وثابت أيضا •

ويمكن تحليل سلوك المستهلك بأستخدام فكرة المنفعة الحديه، أو باستخدام أسلوب منحنيات السواء (تحليل حديث) وسوف نقسم دراستنا فى هذا الباب الى فصلين :

الفصل الأول : سلوك المستهلك بأستخدام المنفعة الحدية •

الفصل الثانى : سلوك المستهلك بأستخدام منحنيات السواء •

=======

الفصل الأول

سلوك المستهلك باستخدام المنفعة الحدية

تعريف المنفعة :

يهدف المستهلك من طلبه على مختلف السلع والخدمات هو تحقيق اشباع مختلف حاجاته التى يشعر بها • وتعرف صلاحية الشئ لاشباع الحاجات بالمنفعة •

وبالتالى يمكن تعريف المنفعة بأنها " قدرة السلعة أو الخدمة على اشباع حاجة ما يشعر بها المستهلك فى لحظة معينة وفى ظروف محددة •

ويلاحظ من هذا التعريف أن منفعة السلعة منفصلة تماما عن فائدتها • فالسلعة قد تكون مفيدة وقد تكون غير مفيد ، ومع ذلك فهى فى الحالتين ذات منفعة وصالحة لاشباع حاجات الافراد • فالسجائر سلعة معدومة الفائدة ومع ذلك فهى سلعة ذات منفعة اقتصادية لانها تشبع حاجة عند المدخن •

ويلاحظ أيضا أننا نحدد منفعة الشئ فى لحظة معينة • فمنفعة قطعة من الخبز لانسان شديد الجوع اكبر كثيرا من

منفعة نفس القطعة من الخبز لفرد آخر تناول طعامه منذ لحظات ، بل قد تكون عديمة المنفعة [1] .
بالاضافة الى ذلك أن المنفعة ليست صفة موضوعية كامنة في المنتجات ، بل انها صفة شخصية بحته ، وبناء على ذلك فان منفعة الشيء تختلف من شخص الى آخر حتى ولو اتحد الوقت بالنسبة لهما .

وبصفة عامة يتحدد سلوك المستهلك طبقا لمبدأ المنفعة على أساس تحقيق هدفه وهو الحصول على أقصى منفعة ممكنه .
ولكن مفهوم المنفعة لن يكون دقيقا الا بالتفرقة بين المنفعة الكلية والمنفعة الحدية .

---

(١) راجع دكتوره / حمديه زهران ، المرجع السابق ص ٢٧٦ .

المنفعـــة الكليـــة :

يمكن تعريف المنفعـة الكليـة ، " بأنها مجموعـة المنافع التـى يحصـل عليهـا الشخص نتيجـة لاستهلاكـة كميـة معينة مــــن سلعـــة مـــا فـى وقت محدد " . بأفتراض امكانيـة قيــــاس المنفعـــة .

وتتزايد المنفعة الكليـــة التى يحصل عليهـا المستـهلك بازد يـــاد الوحـــدات المستهلكـــة حتى يصـل المستهلك الى حــــــد الاشبـاع الكـامل ولاتزيـد بعدهـا وحدات المنفعة بزيـــادة كميـة السلعة المستهلكـة بـل على العكس تتناقص هذه المنفعـة . وذلك نظــرا لأن كـافـة الحاجات الانسانية قابلـة للاشـــبـاع علـى الرغـــم من كثرتهـا وتعدد هـــا .

ومثـــال ذلك اذا تنـاول شخص مـا عددا مـا من سلعة التفـاح ، فـان المنفعـــة الكليـة التى يحصل عليهـا الفرد قبـل استهـلاك أى وحـدة تكـون صفـرا ، وتتزايـد هذه المنفعة مع زيـادة عـدد الوحدات المستهلكـة من التفاح ، ولكن بعد عدد معين من التفــاح يكـون المستهلك قد وصـل الـى حـد التشبع من هذه السلعة ، واذا تنـــاول المستهلك وحدات اضافيـة فـانه سوف يشعر بالضيق، وبالتالـى تنقص المنفعة الكليـــة مـع استهلاك وحدات اضافية .

المنفعة الحدية :

يقصد بالمنفعة الحدية بأنها منفعة الوحدة الاخيرة التى يستهلكها الفرد من سلعة ما ، وذلك خلال فترة زمنيه محددة ، ويطلق على الوحدة الاخيرة اسم الوحدة الحدية لانها واقعة على الحد لمبين الوحدات من السلعة التى استهلكها الشخص وتلك التى لم يستهلكها .

وبمعنى آخر فان المنفعة الحدية تمثل مقدار التغير فى المنفعة الكلية نتيجة تغير الكمية المستهلكة من سلعة ما بما مقداره وحدة واحدة .

فاذا كنا بصدد استهلاك فردا ما لعدد ٧ تفاحات، فان المنفعة الحدية لهذه التفاحات السبع تتمثل فى المنفعة التى حصل عليها الفرد من استهلاكة للتفاحة السابعة ، أى آخر تفاحة استهلكها خلال هذه المدة .

تناقص المنفعة الحدية :

يقصد بهذا المبدأ أن المنفعة التى يحصل عليها الفرد من استهلاك وحدات متتابعة من سلعة أو خدمة تبدأ فى التناقص تدريجيا كلما تزايد عدد الوحدات التى يستهلكها من السلعة أو الخدمة خلال فترة محددة .

ويمكن أن نعبر عن هذا المبدأ بشكل آخر وهو أن المنفعة الكلية لسلعة ما تتزايد مع زيادة استهلاك وحدات اضافية من سلعة ما ولكن هذه الزيادة تكون بمعدل متناقص حتى يصل المستهلك الى حد الاشباع وبعد ذلك تتناقص المنفعة الكلية •

واذا رجعنا الى مثال التفاح نجد أن منفعة التفاحة الثانية أقل من الأولى ومنفعة الثالثة أقل من الثانية، وهكذا تتزايد المنفعة الكلية مع زيادة استهلاك التفاح ولكن بمعدل متناقص الى أن تصل الى حد التشبع ، بينما تتناقص المنفعة الحدية مع زيادة استهلاك وحدات اضافية من التفاح •

ويمكن الاستعانة بالجدول التالى لتوضيح العلاقة بين المنفعة الكلية والمنفعة الحدية ، ومبدأ تناقص المنفعة الحدية :

جدول رقم (٩)

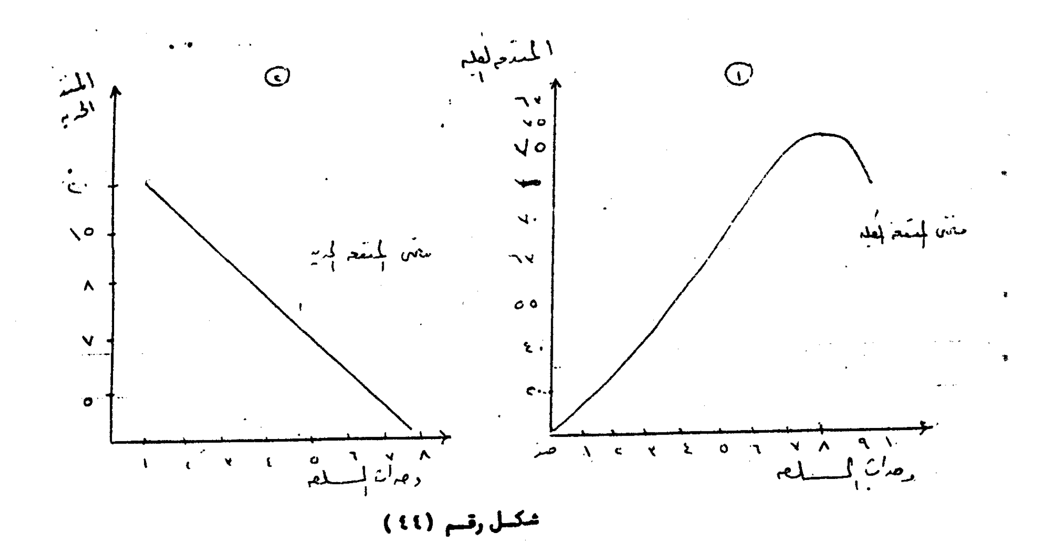
وحدات السلعة	المنفعة الكلية	المنفعة الحدية
صفر	صفر	صفر
١	٢٠	٢٠
٢	٤٠	٢٠
٣	٥٥	١٥
٤	٦٣	٨
٥	٧٠	٧
٦	٧٥	٥
٧	٧٥	صفر
٨	٧٠	ـ ٥
٩	٦٣	ـ ٧
١٠	٥٥	ـ ٨

ويلاحظ فى هذا الجدول بالنسبة للمنفعة الكلية انه مع تزايد عدد الوحدات المستهلكة من السلعة محل البحث تزايد المنفعة الكلية ولكن بمعدل متناقص الى أن تصل المنفعة الكلية الى أقصى حد لها عند الوحدة رقم ٧ دليل على أن المستهلك قد وصل الى حد الاشباع واذا استهلك الفرد وحدات اضافية بعد ذلك فان المنفعة الكلية تتناقص .

ويلاحظ أيضا بالنسبة للمنفعة الحدية أنها تبدأ مرتفعة مع استهلاك الوحدات الأولى ، ولكن سرعان ماتتناقص بعد ذلك مع زيادة الوحدات المستهلكة من السلعة الى أن يصل الفرد الى حد الاشباع عند الوحدة رقم ٨ ،حيث تكون المنفعة الحدية صفر ، واذا استمر تزايد استهلاك الوحدات نجد أن المنفعة الحدية تكون بالسالب نتيجة الضرر الذى يمكن أن يصيب المستهلك من هذا الاستهلاك الزائد .

ومعنى ذلك أن المنفعة الحدية تكون صفرا عندما تبلغ المنفعة الكلية حدها الأقصى وتكون سالبة عندما تتناقص المنفعة الكلية .

ويمكن أن نعبر عن العلاقة بين المنفعة الكلية والمنفعة الحدية باستخدام الرسم البيانى كما يلى :



شكل رقم (٤٤)

شكل رقم (٤٤)

وفى كل من الرسمين خصصنا المحور الافقى لرصد وحدات السلعة ، بينما خصصنا المحور الرأسى فى الرسم الأول لرصد مقدار المنفعة الكلية ، وفى الرسم الثانى لرصد مقدار المنفعة الحدية .

وبملاحظة الرسم الأول نجد أن منحنى المنفعة الكلية يرتفع مع زيادة عدد الوحدات المستهلكة من السلعة وذلك حتى يصل المستهلك الى حد الأشباع عند الوحدة رقم ٧ ويبلغ المنحنى أقصى ارتفاع له ، ويبدأ منحنى المنفعة الكلية بعد

ذلك فـي الانحدار مع زيادة عدد الوحدات المستهلكة ٠

وبملاحظة الرسم الثانى نجد أن منحنى المنفعة الحدية يبدأ مرتفع مع استهلاك الوحدات الأولى ، ولكنه مع تزايد الوحدات المستهلكة ينحدر منحنى المنفعة الحدية الى أن يصل الى الصفر عند استهلاك الوحدة رقم ٧ ، ومع استمرار تزايد استهلاك الوحدات بعد ذلك تكون المنفعة الحدية بالسالب وينحدر منحنى المنفعة الحدية أسفل المحور الأفقى ٠

ويمكن تفسير مبدأ تناقص المنفعة الحدية فى سببين :
الأول : هو أن كافة حاجات المستهلك قابلة للاشباع بعد حد معين من استهلاك وحدات متتالية من سلعة ما وذلك خلال فترة زمنية معينة ٠ معنى ذلك أن أى فرد سوف يصل الى حد الأشباع الكامل مع تزايد وحدات متتابعة من سلعة ما ، وعند هذا الحد تكون المنفعة الحدية صفرا مما يعنى أن المنفعة الحدية تكون فى تناقص ٠

والسبب الثانى : هو أن كل سلعة لها خصائص معينة تجعلها صالحة لاشباع حاجة معينة دون غيرها ٠ ومعنى ذلك أنه لايمكن أن تستخدم سلعة واحدة لاشباع كافة الحاجات التى يحس بها الشخص ٠ ولهذا فان تزايد الكمية التى

يستهلكهـا الشخص من سلعـة مـا فى وقت محدد لابد وان تؤدى الـى تناقـص منفعتهـا الحديـة [1] .

تـوازن المستهلـك :

يقصـد بتوازن المستهلك ، هو وصولـة الى وضـع معين ينعدم فيـه الدافـع للتغيـر لانـه يعتبر أفضـل وضـع ممكن له فى ظل ظـروف دخلـه النقـدى الثابت والاثمـان السـائدة للسلع فـى السـوق . أى الوضـع الذى يحقق للمستهلك أقصى منفعـة كليـة ممكنـة مـن انفـاق دخلـه . ولذلك يطلق البعض على توازن المستهلك اسـم تعظيم المنفعة الكليـة [2] .

وباستخدام فكـرة المنفعـة ومبدأ تنـاقص المنفعة الحديـة ، يمكننـا الوصـول الـى معرفـة كيف يستطيع المستهلك أن يحقق توازنه من خلال انفـاق دخلـه المحدود على مختلف السلـع والخدمات . الا أن هنـاك قيديـن لتصرف المستهلك فى السـوق أولا : ان دخـل المستهلك محدود وثابت فى خلال فترة زمنيـة معينـة ، وهـذا يعنـى انـه كلمـا زاد انفـاق المستهلك علـى سلعة مـا ، يقـل استهلاكـه من سـلع أخـرى .

---

(١) دكتور / أحمد جامع ، المرجع السـابق ذكره ، ص ٣٢٤ .

(٢) " / أحمد جامع ، المرجع السابق ذكره ، ص ٧٢٦ .

ثانيا : أن اثمان السلع الأخرى تتمتع بسعر ثابت بحيث لايستطيع المستهلك أن يؤثر في هذا السعر مهما اشترى من كميات ، ويلاحظ هنا أن التحليل يتعلق بالسوق الذى تتوافر فيه شروط المنافسة الكاملة ، والتى من خصائصها سيادة ثمن واحد فى السوق لاتتأثر باستهلاك فرد واحد أو انتاج فرد واحد .

وبعد هذين القيدين ، نلاحظ أن المستهلك يقوم بالمفاضلة بين السلع والخدمات المختلفة الموجودة فى السوق لتحقيق هدفه وهو الحصول على أكبر منفعة ممكنة من انفاق دخله فاذا ما أفترضنا أن المستهلك يتصرف تصرف رجل رشيد تماما ، بحيث يوجه انفاقه الى الوجهة التى تعطى له منفعة أكبر دون أى أعتبار لعوامل أخرى ، فى هذه الحالة سوف يقوم المستهلك بعمل مقارنة بين المنافع الحدية للسلع المختلفة من ناحية وبين أثمان هذه السلع من ناحية أخرى ، ويقوم بشراء تلك السلع التى تعطى له منفعة اكبر بالنسبة لوحدة النقود .

ونأخذ مثال لتوضيح ذلك ، اذا كان السوق يحتوى على سلعتين أ ، ب منافعها الحدية على الترتيب هى ٣٠ ، ٢٠ وحدة منفعة ، وكانت أسعارها على التوالى هى ١٠ ، ٥

وحدة نقدية ، وبالتالي فان المنفعة الحدية للوحدة النقدية الواحدة المنفقة على السلعة أ تساوى نفقة السلعة أ على ثمنها وهى $\frac{٣٠}{١٠}$ = ٣ ، فى حين أن المنفعة الحدية للوحدة النقدية الواحدة المنفقة على السلعة ب تساوى منفعة السلعة ب على ثمنها وهى $\frac{٢٠}{٥}$ = ٤ ، وبمقارنة المنافع الحدية لوحدة النقود المنفقة على كل من هاتين السلعتين نجد أن المستهلك من مصلحته أن يقوم بشراء وحدات أكثر من السلعة ب حيث أنها تعطى له منفعة أكبر بالنسبة لوحدة النقود ، ولكن زيادة استهلاك وحدات متتالية من هذه السلعة سوف يؤدى الى انخفاض منفعتها الحدية وفقا لمبدأ تناقص المنفعة الحدية ويستمر الانخفاض فى منفعتها الحدية مع كل زيادة فى استهلاكه منها الى الحد الذى تصبح فيه المنفعة الحدية لها مساوية ١٥ ، وهنا تصبح المنفعة الحدية للوحدة النقدية المنفقة على السلعة ب هى $\frac{١٥}{٥}$ = ٣ ، أى مساوية للمنفعة الحدية للوحدة النقدية المنفقة على السلعة أ ، وهنا يبدأ المستهلك فى شراء وحدات من السلعة أ جنبا الى جنب مع شرائه لوحدات من السلعة ب ، وهو يراعى دائما عند توزيعه لانفاقه على هاتين السلعتين ، أن تكون المنافع الحدية للنقود المنفقة على كل منهما متساوية .

وهكذا يكون المستهلك فى حالة توازن ، اذا ما قام

بتوزيع دخله على السلع المختلفة بحيث تتناسب المنافع الحدية لمختلف السلع والخدمات التى ينفق عليها دخله خلال هذه الفترة مع اثمانها .

وبالتالى يكون شرط تحقيق توازن المستهلك اذا ما افترضنا أن المستهلك ينفق دخله على عدد (ن) من السلع .

$$\frac{\text{المنفعة الحدية للسلعة أ}}{\text{ثمن السلعة أ}} = \frac{\text{المنفعة الحدية للسلعة ب}}{\text{ثمن السلعة ب}} =$$

$$\frac{\text{المنفعة الحدية للسلعة ن}}{\text{ثمن السلعة ن}} = \text{المنفعة الحدية للنقود}$$

وبعبارة أخرى يكون شرط تعظيم المنفعة الكلية هو أن ينفق المستهلك دخلة المحدود على السلع والخدمات بحيث تتساوى المنفعة الحدية لما قيمته وحدة نقدية واحدة من السلعة أ مع المنفعة الحدية لما قيمته وحدة نقدية واحدة من السلعة ب ..... مع المنفعة الحدية لما قيمته وحدة نقدية واحدة من السلعة ن .

وبنفس شرط تحقيق توازن المستهلك ، يمكن للمستهلك أن يقارن بين توزيع دخله على الاستهلاك والادخار باعتبار أن الاستهلاك سلعة ما والادخار سلعة أخرى ، بهدف تعظيم المنفعة الكلية التى يحصل عليها من هذا الدخل .

الفصل الثاني

=========

سلوك المستهلك باستخدام منحنيات السواء

يرجع الفضل الأول في استخدام منحنيات السواء الى الاقتصادى الانجليزى فرانسيس اوجورث وذلك عام ١٨٨١ ، ثم استخدم كثير من الاقتصاديين بعده نفس الأسلوب الى أن جاء الاقتصادى الانجليزى جون هيكس مطبقا هذا الأسلوب فى دراسة نظرية القيمة والمنفعة عام ١٩٣٩ (1).

وتقوم فكرة منحنيات السواء على أساس أن المستهلك يستطيع أن يفاضل بين مختلف السلع والخدمات ، ومكونا مجموعات من السلع التى يمكن أن يشتريها ومرتبا لهذه المجموعات وفقا لدرجة الاشباع التى يحصل عليها .
أى أن فكرة منحنيات السواء تقوم على أساس الترتيب والتفضيل وليس القياس الكمى .

---

(1) Hicks . R.J. Value and Capital, Oxford Uni-
iversity press, London 1939 .

ويلاحظ أن الهدف الاساسى لاستخدام منحنيات السواء هو مواجهة الانتقادات التى وجهت لأسلوب المنفعة الحديثة ، وتقديم أسلوب جديد لتحليل سلوك المستهلك لايفترض فيه امكان القياس الكمى للمنفعة ٠

وفى الواقع أن كل من تحليل المنفعة الحدية ، وتحليل منحنيات السواء يعطى نفس النتائج تقريبا ، وبذلك يمكن القول أن كل منهما بديل ومكمل للاخر فى نفس الوقت ، غاية ما هنالك أن التحليل بمنحنيات السواء يستبعد ضرورة افتراض قابلية المنفعة للقياس الكمى ٠

طبيعة منحنيات السواء :

تعبر منحنيات السواء عن ذوق المستهلك الفرد وتفضيلاته خلال فترة محددة ٠ وذلك فى صورة بيانية ٠

والتحليل بمنحنيات السواء يفترض أن المستهلك يوزع دخله الثابت والمحدود على المنتجات الاستهلاكية بطريقة تعظم من اشباعة لحاجاته التى يحس بها أو المنفعة الكلية التى يحصل عليها باستهلاكة للسلع والخدمات التى يوزع دخله عليها ٠

ولتوضيح ذلك نفترض أننا بصدد مستهلك يريد توزيع دخله المحدود

على سلعتين فقط هما الموز والبرتقال ، وان ثمن هاتان السلعتان ثابت ومحدد خلال فترة البحث • ونفرض أيضا أن المستهلك يستطيع أن يختار تأليفات من هاتين السلعتين تعطية قدر معين من المنفعة الكلية • وبالتالى يكون أمام المستهلك عدد من التأليفات المختلفة من السلعتين (الموز والبرتقال) ، تمنحه كل تأليفة منها قدر واحد من الاشباع أو المنفعة الكلية ، ويستوى لدى المستهلك أن يختار أى تأليفة منها ليحصل على نفس القدر من الاشباع •

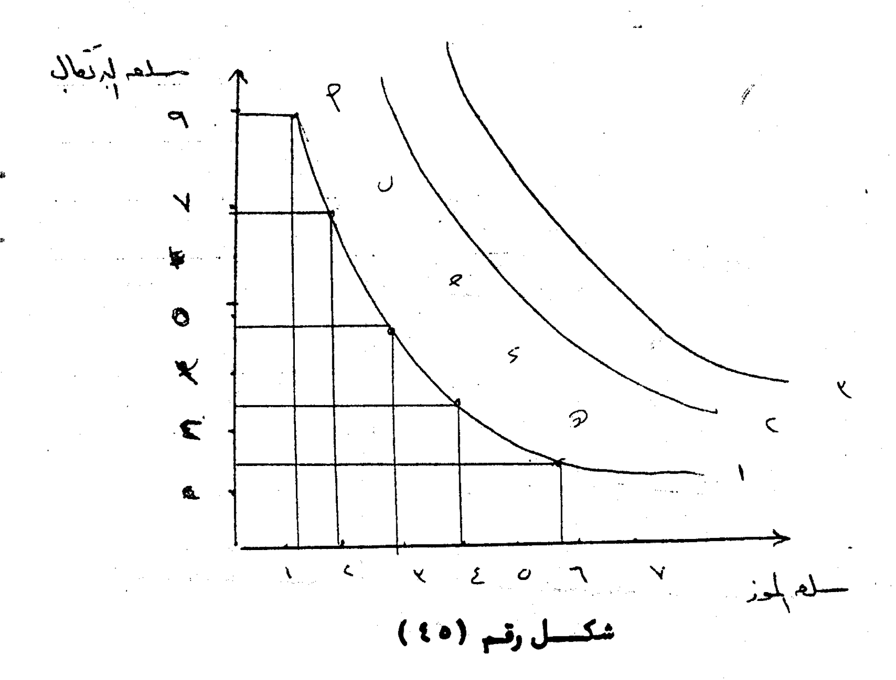
وبالتالى يمكننا تكوين جدول يحتوى على مجموعة من التأليفات المختلفة من السلعتين الموز والبرتقال ، تعطى المستهلك نفس القدر من الاشباع أو المنفعة الكلية • وذلك خلال مدة محددة ، ويطلق على هذا الجدول اسم (جدول المنفعة المتساوية) أو (جدول السواء) •

التأليفة	سلعة الموز	سلعة البرتقال
أ	١	٩
ب	٢	٧
جـ	٣	٥
د	٤	٣
هـ	٥	٢

الجدول رقم (١٠)

ويلاحظ من هذا الجدول انه يستوى لدى المستهلك أن يختار التأليفة أ أو التأليفة ب أو التأليفة جـ أو التأليفة د أو التأليفة هـ ، وذلك لان أية تأليفة تمنحة قدر واحد من الاشباع أو المنفعة الكلية ولا وجه لتفضيل أحد هما على الاخرى.

ويمكن أن نعبر عن جدول السواء فى صورة بيانية تسمى خريطة السواء ، حيث نرصد وحدات سلعة الموز على المحور الافقى ووحدات سلعة البرتقال على المحور الرأسى كما هو موضح فى الشكل التالى :



شكل رقم (٤٥)

ونلاحظ فى هذا الشكل أن النقطة أ تمثل التأليفة الاولى (١ موز ، ٩ برتقال) والنقطة ب تمثل التأليفة الثانية (٢ موز ، ٧ برتقال) ، والنقطة جـ تمثل التأليفة الثالثة (٣ موز ٥، برتقال) وهكذا ، وبتوصيل هذه النقاط ببعضها نحصل على المنحنى رقم ١ ويسمى بمنحنى السواء ، نظرا لأن أى نقطة على هذا المنحنى تحتوى على تأليفة معينة من سلعتى الموز والبرتقال وتعطى المستهلك منفعة كلية واحد ، وبالتالى يكون سواء لدى المستهلك ان يختار أى تأليفة على هذا المنحنى .

وفى الحقيقة هناك أكثر من منحنى سواء يعبر عن أذواق المستهلك وتفضيلاته بالنسبة لسلعتى الموز والبرتقال ، ونكتفى فى الشكل السابق برسم ثلاث منحنيات للسواء . وتسمى مجموعة منحنيات السواء بالنسبة للمستهلك اسم " خريطة السواء " .

ويمكن فى هذا الصدد أن نفرق بين الحركة على منحنى السواء والانتقال من منحنى سواء الى منحنى سواء آخر . عند الحركة على منحنى السواء نفسه سواء ارتفاعا الى الشمال الغربى أو انحدارا الى الجنوب الشرقى لن تتغير المنفعة الكلية التى يحصل عليها المستهلك ، بل يحصل دائما

عند أيـــة نقطـة على المنحنى على مقـدار واحد من المنفعة الكلية • فـى حين ان الانتقـال من منحنى سـواء الى منحنى سواء آخـر يترتب عليه تغيير مقدار المنفعـة التى يحصل عليها المستهلـك، وتتغير المنفعـة الكليـة بالزيـادة عند ما ينتقل المستهلك مـن منحنى سـواء معيـن الى منحنى آخـر يقع فى شماله الشرقـى ، أى أبعـد منـه عند نقطـة الأصـل فـى الشكـل السابق ، وتتغير المنفعـة الكليـة بالنقصـان عند مـا ينتقـل المستهلك من منحنى سـواء معيـن الى منحنى آخـر يقـع فـى جنوبـه الغربى ، أى أقرب منـه عند نقطـة الأصـل فـى الشكـل السابق •

نستنتج من ذلك أنـه كلمـا ابتعد منحنى السـواء عن نقطـة الاصـل كلمـا زاد مستوى الاشبـاع والمنفعة الكلية التى يحصل عليهـا المستهلك ، وبالعكس كلمـا اقتـرب منحنى السـواء من نقطـة الاصـل كلمـا قـل مستوى الاشبـاع والمنفعة الكليـة التى يحصـل عليهـا المستهلك ، مع ملاحظـة أن كل منحنى سـواء يسمح للمستهلك الحصـول علـى مجموعـة من التأليفات من سلعتـى الموز والبرتقـال تمنح المستهلك قدر واحـد من الاشبـاع •

خصائص منحنيات السواء :

١ ـ أن منحنيات السواء تنحدر من الشمال الغربي الى الجنوب الشرقي .

ويعنى هذا الانحدار انه في امكان المستهلك أن ينقص بعض وحدات سلعة الموز وزيادة بعض وحدات سلعة البرتقال لكي يحصل على نفس القدر من الاشباع أو المنفعة الكلية . ومعنى ذلك أن العلاقة بين سلعتى الموز والبرتقال ، هي علاقة عكسية تنقص كمية سلعة الموز بزيادة كمية سلعة البرتقال ، وتزيد كمية سلعة الموز بنقصان سلعة البرتقال ، ومن ثم نكون بصدد دالة متناقصة ، ميلها سالب ، وتنحدر من الشمال الغربي الى الجنوب الشرقي .

وهذا يعبر عن فكرة الاحلال بين السلعتين أى زيادة وحدات احدى السلعتين يستوجب انقاص وحدات السلعة الاخرى .

٢ ـ ان منحنى السواء لا يأخذ شكل خط مستقيم ، وذلك لان ميل الخط المستقيم ثابت لا يتغير بالانتقال عليه من نقطة الى أخرى ، بل أنه يأخذ شكل منحنى يعبر عن دالة غير خطية ، وهى دالة متناقصة ، ويكون

منحنى السواء محدب من نقطة الاصل • وهذا يعبر أيضا عن فكرة الاحلال •

ويمكن تعريف المعدل الحدى للاحلال بين سلعتين س ، ص ، بأنه عدد الوحدات من السلعة ص التى يقبل المستهلك أن يحلها محل وحدة واحدة من السلعة س وذلك دون أن يتغير مستوى المنفعة الكلية التى يحصل عليها •

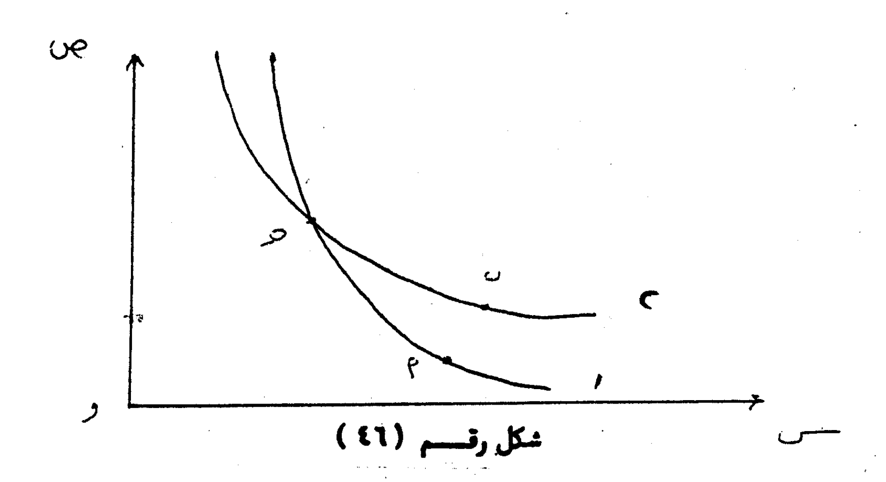
وتتوقف قيمة المعدل الحدى للاحلال على موقع المستهلك على منحنى السواء ، فعندما يكون المستهلك فى أعلى منحنى السواء وليكن عند النقطة أ فى الشكل السابق فانه يستهلك ٩ وحدات من سلعة البرتقال ووحدة واحدة من سلعة الوز ، ويكون أكثر استعدادا للتضحية بوحدات من سلعة البرتقال مقابل الحصول على وحدة اضافية من سلعة الوز ، والعكس صحيح ؛ أى أنه عند النقطة هـ فان المستهلك يحصل على عدد ٢ وحدة برتقال ،وعدد ٥ وحدات من الوز ، ويكون المستهلك عند هذه النقطة أقل استعدادا للتضحية بوحدات من سلعة البرتقال مقابل الحصول على وحدة اضافية من سلعة الوز •

فعند النقطة أ يتنازل المستهلك عن (٢) وحدة من البرتقال مقابل وحدة واحدة من الوز أى أن معدل الاحلال

الحدى (٢ : ١) وعند النقطة هـ يتنازل المستهلك عن وحدة واحدة من البرتقال مقابل وحدة واحدة من الموز أى أن معدل الاحلال الحدى (١ : ١) ٠

اذن نستنتج أن المعدل الحدى للاحلال يتناقص بانتقالنا على منحنى السواء من أعلى الى أسفل ٠ وهو مايعرف بمبدأ تناقص المعدل الحدى للاحلال ٠

٣ - ان منحنيات السواء لايمكن أن تتقاطع أو حتى ان تتماس مع بعضها فى نقطة معينة ٠ ولبيان ذلك نفترض أن هناك منحنى سواء متقاطعان كما هو موضح فى الشكل التالى ٠ ونحاول اثبات عدم امكانية تقاطعها ٠



شكل رقم (٤٦)

نلاحظ فى هذا الشكل أن هناك منحنى سواء ١ ، ٢ وانهما متقاطعان فى النقطة جـ . ومن تعريف منحنيات السواء فان النقطة جـ تحتوى على تأليفة من السلعتين س ، ص تمنح المستهلك منفعة كلية تساوى تلك المنفعة التى يحصل عليها عند النقطة أ نظرا لان كل من النقطتين تقع على منحنى سواء واحد وهو المنحنى رقم (١) .

وفى نفس الوقت تتساوى المنفعة الكلية التى يحصل عليها المستهلك عند النقطة جـ ، والنقطة ب وذلك لان النقطتين تقعان على منحنى سواء واحد وهو المنحنى رقم (٢) .

ويترتب على ذلك أن تتساوى المنفعة الكلية عند النقطة أ والنقطة ب مادام أن كلا منهما تتساوى مع المنفعة الكلية عند النقطة جـ . وهذا لايمكن أن يحدث على الاطلاق لان كل منهما يقع على منحنى سواء مختلف ، ومن ثم نستنتج استحالة تقاطع منحنيات السواء .

ويمكن أن نستخدم نفس البرهان لاثبات استحالة تماس منحنيات السواء .

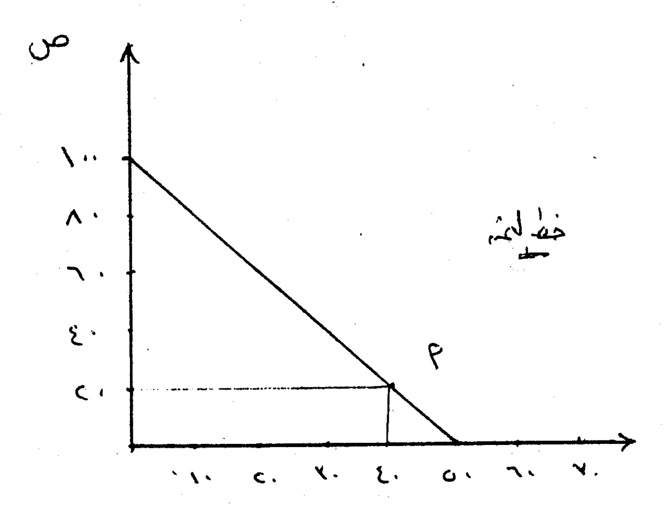
خط الثمن أو خط الميزانيـــة :

يمثل خط الثمن أهمية كبيرة في معرفة الكيفية التي يحقق بها المستهلك توازنه باستخدام منحنيات السواء ، فخط الثمن يوضح حدود وامكانيات المستهلك ، وتمثل كل نقطة على خط الثمن تأليفة معينة من سلعتين محددتين يمكن للمستهلك شراء أى تأليفة منهما على أساس الاثمان السائدة في السوق وبالمبلغ الثابت (الدخل الثابت) .

ويمكن أن نوضح ذلك بمثال عددى ، ونفترض هنا أن دخل المستهلك ثابت ومحدود ويبلغ ١٠٠ وحدة نقدية ، وان يرغب في انفاقة على السلعتين س ، ص وان ثمن الوحدة من السلعة س وحدتين نقديتين وثمن الوحدة من السلعة ص وحدة نقدية واحدة ، وفي هذه الحالة يمكن للمستهلك انفاق دخله بالكامل على السلعة س فيحصل على ٥٠ وحدة أو على السلعة ص فقط فيحصل على ١٠٠ وحدة ، كما يمكن للمستهلك أن يحصل على تأليفات أخرى متعددة من السلعتين س ، ص . مثلا يمكنه أن يحصل على ٤٠ وحدة من س ، ٢٠ وحدة من ص أو ٣٠ وحدة من س ، ٤٠ وحدة من ص .

وبالتالى تمثل كل نقطة على خط الثمن أو خط الميزانية تأليفة معينة من السلعتين يمكن للمستهلك أن يشتريها بدخله

المحدود وفي ظل اثمانها السائدة في السوق • ويوضح الشكل التالي خطة الميزانية أو خطة الثمن •



شكل رقم (٤٧)

وفي هذا الشكل نرصد وحدات السلعة س على المحور الأفقي ، ونرصد وحدات السلعة ص على المحور الرأسي ، ولعل خط الثمن يبين عدد وحدات السلعة س الذى يبلغ ٥٠ وحدة وعدد وحدات السلعة ص الذى يبلغ ١٠٠ وحدة موضحا أن المستهلك يمكنه أن ينفق دخله بالكامل على السلعة س ويحصل على ٥٠ وحدة منها ، ويمكنه أن ينفق دخلة بالكامل على السلعة ص ويحصل على ١٠٠ وحدة

منهـا ، ويلاحظ أن أيـــة نقطـة على خط الثمن تمثل تأليفة معينة من السلعتين س ، ص يمكن للمستهلك الحصول عليها بدخلـــة المحدود ، ولو أخذنـــا النقطـــة أ على خط الثمن نلاحـــظ أنها تعبـر عن امكانيـــة حصـول المستهلك علـى ٤٠ وحدة من السلعة س و ٢٠ وحدة من السلعـة ص ، ولذلك يسمى هذا الخـــط بخط التأليفـــات الممكنـــة .

ونظـــرا لكـون خط الثمـــن أو خط الميزانية يأخذ شكـــل خط مستقيم فانـــه يكـون ذات ميـــل ثابت عند كل نقطـــة علـــى هذا الخط ، ويتوقـف مقـــدار ميـل خط الميزانيـــة علـــى ثمـن الوحـدة من السلعـة ص وثمن الوحدة مـــن السلعـــة س ، أى أن ميـــل خط الميزانيـة = معـــدل ثمـن السلعـــة س الى ثمـن السلعـة ص .

$$= - \frac{ث_س}{ث_ص} = - \frac{٢}{١} = -٢$$

ونلاحظ أن ميـل خط الثمن يمثل قيمـة سالبة ، نظـــرا لان معدل التبـادل مابيـن سلعتين يتناسب تناسبا عكسيا مع معـدل ثمنيهـــا فـى السـوق ، أى أن معدل تبـادل السلعة س بالسلعة ص هو تمـامـا عكس معدل ثمن السلعة س الـــى ثمن السلعـــة ص فـــى الســوق .

ويمكن أن نفرق بين طبيعة منحنى السواء وطبيعة خط الميزانية . منحنى السواء يعبر عن أمر شخصي بحت خاص بالمستهلك وحده ، ولايقبل بالتالي القياس الكمي لذوق المستهلك وتفضيلاته وتعبر كل نقطة على منحنى السواء عن تأليفة معينة من سلعتين محددتين تمنح كل تأليفة منها منفعة كلية متساوية مع الأخرى .
بينما خط الثمن يعبر عن أمر موضوعي قابل للقياس الكمي ، وهو مجموعة التأليفات المختلفة من سلعتين محدودتين والتي يمكن للمستهلك أن يحصل عليهما بانفاق دخله المحدود في ظل اثمانهما في السوق[1] .

توازن المستهلك :

ان هدف المستهلك من سلوكه في السوق هو الوصول الى وضع التوازن الخاص به . ويصل المستهلك الى هذا الوضع عند ما يحصل على أقصى اشباع ممكن أو أكبر منفعة كلية ممكنه من انفاق دخله المحدود على مختلف السلع والخدمات في ظل اثمانها في السوق .

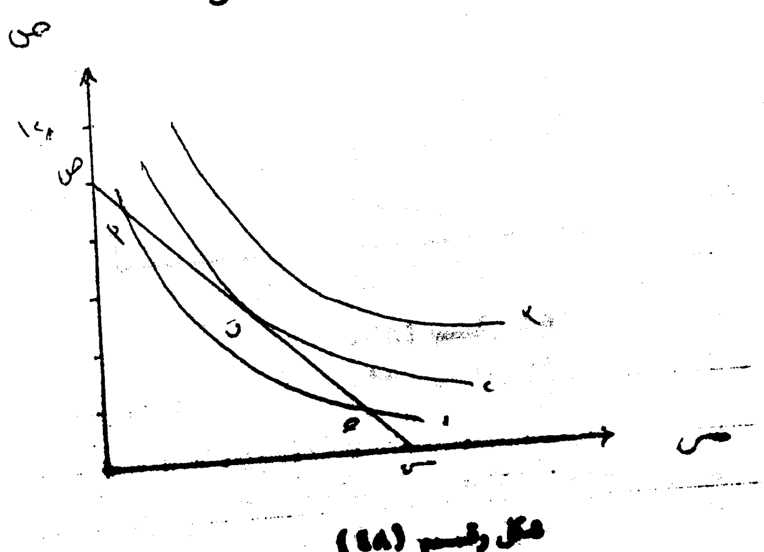
---

(١) راجع دكتور / أحمد جامع ، المرجع السابق ، ص ٣٧٠ .

مما سبق نكون بصدد قيديـن لتصرف المستهلك فـي السوق . الأول أن دخل المستهلك محدود وثابت في خلال فترة زمنية معينة ، والثاني أن هناك اثمان محددة وثابتة لكافة السلع التي يوزع عليها المستهلك دخله .

ويمكن أن نوضح كيف يستطيع المستهلك أن يحقق توازنه من خلال انفاق دخله المحدود على سلعتين محددتين الثمن ، وذلك عن طريق الجمع بين منحنيات السواء للمستهلك وخط الثمن الخاص بهذا المستهلك وذلك في شكل واحد .

ويمكن توضيح ذلك في الشكل التالي :



شكل رقم (٤٨)

حيث تمثل منحنيات السواء رقم ١ ، ٢ ، ٣ تفضيلات
ورغبات المستهلك . اما خطة الثمن أو خطة الميزانية
تمثل الامكانيات الفعلية للمستهلك .

يمكن أن نتذكر هنا أنه كلما بعد منحنى السواء عن نقطة
الاصل كلما أدى الى زيادة المنفعة الكلية التى يحصل
عليها المستهلك بالمقارنة لاى منحنى سواء آخر أقرب
من الى نقطة الأصل . ومن الملاحظ فى هذا الشكل
أن منحنى السواء رقم ٣ هو أبعد منحنى سواء عن نقطة
الأصل وبالتالى يعطى المستهلك أكبر منفعة كلية
بالمقارنة بمنحنى السواء رقم ١ ، ٢ ويعبر عن أكبر تفضيلات
للمستهلك ، ولكنه لايستطيع تحقيقها عمليا لانها خارج
امكانيته المحدودة المتمثلة فى خط الثمن س ص .

ويبقى أمامنا منحنى السواء رقم ١ ، ٢ ويكون امام
المستهلك أن يختار التأليفات التى تمثلها النقط أ أو ب
أو جـ وذلك لان هذه التاليفات تقع أيضا على خط الثمن
س ص ، وبالتالى تكون فى حدود امكانياته ، الا أن النقطة
أ ، جـ تمثل تأليفات من السلعتين س ، ص تمنح المستهلك
منفعة كلية أقل من تلك التأليفة التى تعبر عنها النقطة
ب ، وذلك لان النقطة ب تقع على منحنى سواء رقم ٢

وهو أبعد عن نقطة الاصل من منحنى السواء رقم ١ الذى تقع عليه النقطة أ ، جـ .

ومعنى هذا أن منحنى السواء رقم ٢ هو أبعد منحنى فى خريطة السواء ويمكن لخط الميزانية أن يمسه . وبالتالى يمكن أن نقرر أن شرط تحقيق توازن المستهلك أو تعظيم المنفعة الكلية،هو أن يوزع المستهلك دخله على السلعتين س ، ص ، بحيث يشترى التأليفة التى تمثلها نقطة على خط الميزانية وتمس فى نفس الوقت أعلى منحنى سواء وتسمى (نقطة التماس) ويكون ميل منحنى السواء مساويا لميل خط الثمن .

وحيث أن ميل منحنى السواء يساوى المعدل الحدى للاحلال بين السلعتين ، وبالتالى نجد أن شرط تحقيق توازن المستهلك باستخدام منحنيات السواء هو نفس الشرط باستخدام المنفعة الحدية ، وهكذا فان تحليل منحنيات السواء يحقق نفس نتائج التحليل بالمنفعة الحدية .

وفى الواقع أن ما ينطبق على السلعتين س ، ص انما ينطبق أيضا على كل السلع والخدمات الأخرى التى يمكن أن يحصل عليها المستهلك ، وبالتالى يمكن تعميم شرط توازن المستهلك أو تعظيم منفعته الكلية) التى يحصل عليها من دخله المحدود فى الصورة التالية :
ان تساوى المعدلات الحدية للاحلال ما بين كافة السلع والخدمات التى يستهلكها مع معدلات تبادلها فى السوق .

الباب الرابع

نظرية الانتاج

تهدف نظرية الانتاج الى تحليل سلوك الوحدة الانتاجية الاساسية أو المشروع الفرد وهو بصدد اتخاذ قراراته المتعلقة بنشاطه الانتاجي . بصفة عامة يتحقق الانتاج عن طريق التأليف بين عناصر الانتاج المختلفة المتمثلة في (الارض والموارد الطبيعية والعمل ورأس المال والتنظيم) . ويتم هذه التأليف داخل المشروع الانتاجي من أجل خلق السلع والخدمات .

والهدف الرئيسي للمشروع من نشاطه الانتاجي هو تحقيق أكبر ربح ممكن . والذى يتمثل من الفرق بين تكلفة انتاج السلعة وثمن بيع السلعة في السوق . ولهذا فان المشروع الانتاجي من أجل تحقيق هدفه لابد وان يسعى الى تخفيض تكاليف انتاجية أو زيادة ايراده (ثمن بيع السلعة فى السوق) ولهذا تتعرض نظرية الانتاج للعلاقة بين عوامل الانتاج وبين المنتجات من السلع والخدمات أولا ثم العوامل التى تحدد تكاليف أو نفقة الانتاج ثانيا ثم العوامل التى تحدد ايرادات المنتجين ثالثا ثم توازن المنتج رابعا وأخيرا .

ولذا سوف تنقسم دراستنا في هذا الباب الى فصول أربعة .

الفصل الأول : دالة الانتاج
الفصل الثاني : تكاليف الانتاج
الفصل الثالث: ايرادات الانتاج
الفصل الرابع : توازن المنتج

=========

الفصل الاول

دالة الانتاج

يهدف النشاط الاقتصادى الى اشباع الحاجات الانسانية عن طريق قيام المشروعات الانتاجية بأخراج سلعة أو خدمة الى السوق أو زيادة منفعة سلعة أو خدمة ما ، وتعتمد كل عملية انتاجية على عناصر الانتاج الاربعة وهى الارض والموارد الطبيعية والعمل ورأس المال والتنظيم وتعمل على المزج بينهما للحصول على كمية معينة من الناتج خلال فترة زمنية معينة من الزمن .

اذن تكون عملية الانتاج فى جوهرها هى عملية تحويل مستلزمات أو عناصر الانتاج الى منتجات ، وحيث ان من مصلحة المشروع الانتاجى أن يعمل على تخفيض نفقاته فى سبيل الحصول على حجم معين من الانتاج فاننا نتوقع منه أن يعتمد على عناصر الانتاج الرخيصة نسبيا ،ويقلل من عناصر الانتاج المرتفعة الثمن ، وذلك بهدف تحقيق اقصى ربح ممكن للمشروع .

ويكون من الضرورى أن نتعرف على مبادئ وشكل العلاقة التى تربط بين مستلزمات أو عناصر الانتاج التى يستخدمها

المشروع وبين المنتجات التى يحققها ، وبالتالى نكون بصدد علاقة داليه تكون فيها المنتجات دالة لعناصر الانتاج ، وتسمى هذه العلاقة بدالة الانتاج .

وبناء على ذلك يمكن تعريف دالة الانتاج بأنها العلاقة الفنية والمادية بين عناصر الانتاج المستخدمة فى الانتاج وبين حجم الانتاج المتحقق خلال فترة زمنية معينة . وتعبر دالة الانتاج بأسلوب رياضى عن العلاقة التى تربط بين عناصر الانتاج من جهة وحجم الانتاج من جهة أخرى .

ويتخذ التعبير الرياضى عن دالة الانتاج الشكل التالى :

$$أ = د \left(ع_1 ، ع_2 ، \cdots ، ع_ن \right)$$

ويرمز الحرف أ لحجم الانتاج كمتغير تابع ، و $ع_1$ ، $ع_2$ ، ..... ، $ع_ن$ ترمز لعناصر الانتاج المستخدمة كمتغير مستقل والطريقة الفنية للتأليف والمزج بين هذه العناصر لتحقيق أكبر كفاءة ممكنة .

وهناك طريقتان لتحليل دالة الانتاج كما هو الحال بالنسبة لدالة الاستهلاك نظرا لاوجه الشبه بينهما ، من حيث أن المستهلك يهدف الى تحقيق أكبر منفعة كلية من خلال

سلوكه فى السوق ، والمنتج يهدف الى تحقيق أكبر ناتج كلى أو أقصى ربح من خلال سلوكه أيضا فى السوق .

وتتمثل هاتين الطريقتين فى التحليل بقانون النسب المتغيرة وهى تناظر التحليل بالمنفعة الحدية فى دالة الاستهلاك ، والطريقة الثانية التحليل بمنحنيات الناتج المتساوى وتعتبر طريقة حديثة وتناظر التحليل بـ منحنيات السواء فى دالة الاستهلاك .

وسوف نقتصر دراستنا للداله الانتاج على التحليل بقانون النسب المتغيرة .

المبحث الأول

التحليل بقانون النسب المتغيرة

يهتم قانون النسب المتغيرة بمعرفة طبيعة العلاقة بين حجم الانتاج وعناصر الانتاج وتحديد الاتجاه العام للتغيرات التى تطرأ على حجم الانتاج عندما يحدث تغير فى الكميات المستخدمة من عنصر انتاجى معين، مع افتراض ثبات الكميات المستخدمة من عناصر الانتاج الاخرى .

ومقتضى هذا القانون أنه عند اضافة وحدات متتالية ، ومتساوية من عنصر انتاجى متغير فى فترة زمنية معينة ، الى عناصر الانتاج الاخرى الثابتة ، فان الناتج الكلى يتزايد فى البداية ثم بعد حد معين سيتناقص معدل زيادة الناتج الكلى ، وذلك حتى يصل الناتج الكلى الى حد أقصى ، ثم يأخذ فى التناقص بعد ذلك ، ولهذا يطلق على هذا القانون أيضا اسم قانون الغلة المتناقصة .

ويترتب على ذلك أن الناتج الحدى للعنصر الانتاجى المتغير يبدأ فى الزيادة تدريجيا حتى نقطة محددة ، يبدأ بعدها فى التناقص ، ويحدث نفس الشىء للناتج المتوسط

واذا استمرت الكميات المضافة من العنصر الانتاجي المتغير في الزيادة ، فان الناتج الكلي يتزايد حتى يصل الى حدة الاقصى في نقطة معينة يبدأ بعدها في التناقص تدريجيا .

وبصفة عامة فان هذا القانون يشير الى علاقات فنية عينية ولا شأن له بالقيم والاثمان .
فنحن نتكلم عن الانتاجية المادية الكلية والحدية والمتوسطة ولا شأن لنا بالانتاجية القيمية .

ويمكن توضيح ذلك بمثال عددي لتغير نسب المستخدمات :

نفترض أننا بصدد انتاج سلعة ما ولتكن القطن ، ولانتاج هذه السلعة لابد من توافر عناصر الانتاج والمتمثلة في توافر مساحة من الارض الصالحة لزراعة القطن وعمال زراعيون وأدوات زراعية ومختلف عوامل الانتاج اللازمة لانتاج القطن .

ونفترض في هذه العملية الانتاجية ثبات كافة عناصر الانتاج اللازمة لانتاج القطن ماعدا عنصر واحد وهو العمل ، ويتم استخدام عنصر العمل بوحدات متساوية ، أي نبدأ باستخدام عامل واحد ثم عدد اثنين عمال وهكذا ، مع افتراض أن جميع العمال يتمتعون بكفاءة انتاجية واحدة .

ونلاحظ أن زيادة عنصر العمل بمقدار عامل واحد فى كل مرة يؤدى الى زيادة متتالية فى الانتاج الى أن يصل حجم الانتاج الى حد معين ، وبعد ذلك يثبت حجم الانتاج ثم يبدأ فى التناقص ، ويمكن ملاحظة ذلك فى الجدول التالى :

(١) رقم العملية	(٢) عدد العمال	(٣) الناتج الكلى للعمل	(٤) الناتج المتوسط للعمل	(٥) الناتج الحدى للعمل
١	١	٢	٢	٢
٢	٢	٦	٣	٤
٣	٣	١٠	٣ر٣٣	٤
٤	٤	١٤	٣ر٥	٤
٥	٥	١٧	٣ر٤	٣
٦	٦	١٩	٣ر١٦	٢
٧	٧	٢٠	٢ر٨	١
٨	٨	٢٠	٢ر٥	صفر
٩	٩	١٩	٢ر١١	-١
١٠	١٠	١٦	١ر٦	-٣

الجدول رقم (١١)

يتكون هذا الجدول من خمسة أعمدة ، رصدنا في العمود الأول رقم العملية التى نجريها ، وفى العمود الثانى عدد العمال فى كل عملية ، وفى العمود الثالث الناتج الكلى المقابل لعدد العمال المستخدمين فى العملية ، وفى العمود الرابع الناتج المتوسط لهذا العدد من العمال وفى العمود الخامس الناتج الحدى لهذا العدد من العمال .

ويمكن تعريف الناتج الكلى : بأنه مجموع الانتاج الذى يتحقق نتيجة اشتغال عدد معين من العمال فى قطعة أرض ثابتة المساحة .

ويعرف الناتج المتوسط بأنه متوسط انتاج العامل الواحد فى كل عملية ويمكن أن نحصل عليه من قسمة الناتج الكلى على عدد العمال .

ويعرف الناتج الحدى بأنه مقدار انتاج العامل الاخير فى كل عملية ويمكن أن نحصل عليه بأن نطرح من مقدار الناتج الكلى للعمل فى العملية محل البحث مقدار الناتج فى التجربة السابقة عليه مباشرة وذلك طالما أن الفرق بين هاتين التجربتين انما يتمثل فقط فى زيادة عدد وحدات العمل بمقداره عامل واحد .

ونلاحظ فى هذا الجدول أن الناتج الكلى يبدأ فى التزايد مع تزايد عدد العمال المشتغلين فى الارض ويستمر فى هذا الاتجاه حتى نصل الى العامل الثامن اذ لايزيد الناتج الكلى نتيجة اشتغال هذا العامل . بل يبقى على ماهو عليه أى ٢٠ وحدة من القطن ، وهنا يبلغ الناتج الكلى للعمل حده الاقصى . أما اشتغال العامل التاسع ومابعده فانه يؤدى الى نقصان الناتج الكلى .

الا أن الناتج الكلى حتى العامل الرابع يزيد بمعدل متزايد ، ومن العامل الخامس الى الثامن يزيد الناتج الكلى بمعدل متناقص .

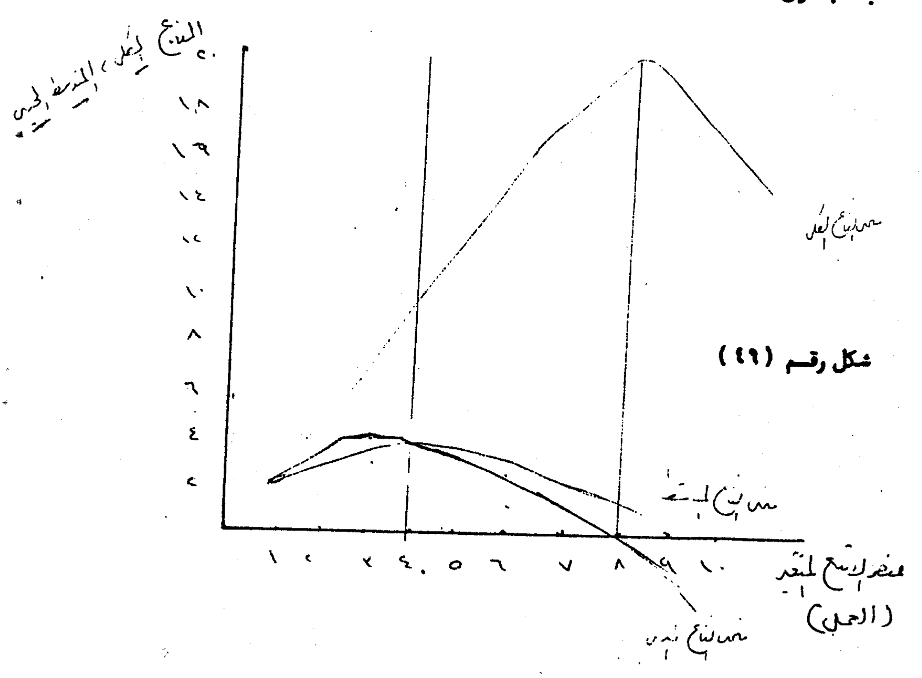
ويلاحظ أن الناتج المتوسط للعمل والمسجل فى العمود الرابع يبدأ فى التزايد مع زيادة عدد العمال المشتغلين فى الارض محل البحث ، ويستمر فى هذا الاتجاه حتى العامل الرابع ، وهنا يبلغ الناتج المتوسط حده الاقصى ، أما اشتغال العامل الخامس ومابعده يؤدى الى نقصانه .

ويلاحظ أن الناتج الحدى للعمل والمسجل فى العمود الخامس يبدأ فى التزايد مع زيادة عدد العمال المشتغلين فى الارض محل البحث ، ويستمر فى هذا الاتجاه حتى العامل

الرابـــع • وهنـــا يبلـغ الناتج الحدى حده الأقصى ، أما اشتغـال العامـل الخامس وما بعده يؤدى الى نقصانـــه •

وعلى ذلك يمكن القـول بأنــه مع زيـــادة عدد العمال بدفعات متساويـــة مع ثبـات كافــة عناصـر الانتـاج الاخرى اثنـــاء فتــرة البحث ، فـان كـل من النـاتج الكلـى والنـاتج المتوسط والناتج الحـدى يبدأ فـــى التزايـــد ولكنـــه بعد حد معيـــن يبدأ هـــذا النـاتج بأنواعـــه الثـلاثـــة فى التناقص ، وهـــو حـــد يختلـــف بأختلاف نوع النـــاتج •

ويمكن أن نعبر بيانيـا عن قانون النسب المتغيرة بالاستعانـــة بالجدول الســابق •



شكل رقـم (٤٦)

ويعبر هذا الشكل البيانى عن الجدول السابق ، ويلاحظ أن منحنى الناتج الكلى يرتفع مع زيادة عدد العمال المشتغلين معبرا عن زيادة الناتج الكلى الى أن يصل الى أقصى ارتفاع له عند العامل الثامن ثم يبدأ بعد ذلك فى الانخفاض معبرا عن تناقص الناتج الكلى بعد اضافة أى عامل بعد العامل الثامن .

ويلاحظ أن منحنى الناتج المتوسط يرتفع مع زيادة عدد العمال المشتغلين معبرا عن زيادة الناتج المتوسط الى أن يصل الى أقصى ارتفاع له عند العامل الرابع ثم يبدأ بعد ذلك فى الانخفاض معبرا عن تناقص الناتج المتوسط بعد اضافة أى عامل بعد العامل الرابع .

ونلاحظ أيضا أن منحنى الناتج الحدى يرتفع مع زيادة عدد العمال المشتغلين معبرا عن زيادة الناتج الحدى الى أن يصل الى أقصى ارتفاع له عند العامل الرابع ثم يبدأ بعد ذلك فى الانخفاض معبرا عن تناقص الناتج الحدى بعد اضافة أى عامل بعد العامل الرابع وذلك حتى نصل الى العامل الثامن حيث يبلغ الناتج الحدى صفرا ، ثم ينخفض منحنى الناتج الحدى أسفل المحور الافقى معبرا عن ان الناتج الحدى اصبح سالبا .

ويمكن تحليل المراحل الثلاث لقانون النسب المتغيرة على الوجه التالي :

<u>المرحلة الأولى</u> : وتبدأ من العامل الأول وتنتهي عندما يبلغ الناتج المتوسط للعمل حده الأقصى .

وفي هذه المرحلة يتزايد الناتج الكلي بمعدل متزايد ، ويتزايد الناتج الحدى أيضا بمعدل متزايد حتى يصل الى اقصى قيمة له عند العامل الرابع ، ويتزايد الناتج المتوسط أيضا ، ولكن بمعدل أقل من معدل زيادة الناتج الحدى . وتعتبر هذه المرحلة مرحلة غير اقتصادية وذلك لقلة عدد العمال بالنسبة لمساحة الأرض .

<u>المرحلة الثانية</u> : وتبدأ عند بلوغ الناتج المتوسط للعمل حده الاقصى وتنتهي عندما يبلغ الناتج الحدى للعمل صفرا .. ، ويبلغ الناتج الكلي حدة الاقصى وفي هذه المرحلة يتزايد الناتج الكلي بمعدل متناقص نتيجة تناقص الناتج الحدى ، ويتناقص أيضا الناتج المتوسط نتيجة تناقص الناتج الحدى . وتعتبر هذه المرحلة مرحلة اقتصادية لوجود تناسب بين عدد العمال ومساحة الأرض .

المرحلـة الثالثـة : وتبـدأ عنـد بلوغ الناتج الحدى صفـرا والناتج الكلـى حـدة الاقصـى ، وتنتهى عندما يبلـغ النـاتـج الكلـى صفـرا ، وفى هذه المرحلـة يتناقص النـاتج الكلى مـع استمـرار زيـادة عـدد العمـال ، وذلك نتيجـة أن الناتـج الحـدى قـد بدأ فـى أن يكـون كميـة سـالبة ويتناقص الناتج المتوسـط نتيجـة تناقص الناتج الحـدى . وتعتبر هذه المرحلة مرحلـة غيـر اقتصاديـة لزيـادة عـدد العمـال بالنسبة لمساحـة الأرض .

وبطبيعـة الحـال فـان قانون الغلـة المتناقصة ينطبق بوجه عـام اذا ماثبت عنصر وتغيـر آخـر ، مهمـا كـان هذا العنصـر المتغير ، كمـا أنـه ينطبـق على قطاعـى الزراعـة والصناعـة معـا . وبعض قطاعـات الخدمات .

========

العلاقة بين الناتج الكلى والمتوسط والحدى :

توجد علاقات محددة بين كل من الانتاج الكلى والمتوسط والحدى ، وفى هذه العلاقات يمثل الناتج الحدى مقياس لمعدل التغير فى الانتاج الكلى نتيجة لاضافة وحدات متتابعة من عنصر انتاجى الى باقى عناصر الانتاج الثابتة ، ويمكن توضيح العلاقة بين الانتاج الكلى والانتاج الحدى إلا بالاستعانة بالمثال السابق لقطعة الارض الزراعية ، ويلاحظ أن هذه العلاقة يمكن أن تأخذ أحد الأشكال التالية :

١ - يكون الانتاج الكلى متزايدا عندما يكون الانتاج الحدى موجبا .

٢ - يكون الانتاج الكلى ثابتا عندما يكون الانتاج الحدى صفرا .

٣ - يكون الانتاج الكلى متناقصا عندما يكون الانتاج الحدى سالبا .

ويمكن أيضا توضيح العلاقة بين الانتاج المتوسط والانتاج الحدى ، ويلاحظ أن هذه العلاقة يمكن أن تأخذ أحد الأشكال التالية :-

١ – يكون الانتاج المتوسط متزايدا عند ما يكون الانتاج الحدى أكبر منه .

٢ – يكون الانتاج المتوسط ثابتا عند ما يكون الانتاج الحدى ساويا له .

٣ – يكون الانتاج المتوسط متناقصا عند ما يكون الانتاج الحدى أقل منه .

ويمكن تفسير ذلك بأن الناتج المتوسط يزداد عند اضافة وحدات متتالية من العنصر المتغير وهو (العمل) فى المثال السابق ، وإن الانتاج الحدى للوحدات المضافة يجب أن يكون أكبر من متوسط الانتاج للوحدة السابقة ، وهذا هو الشرط الوحيد لتزايد الناتج المتوسط .
ويصل الناتج المتوسط الى حده الاقصى عندما يكون الانتاج الحدى ساويا للانتاج المتوسط .

وبعد هذا السرد الموجز لقانون الغلة المتناقصة ، نود أن نشير الى أن هذا القانون له أهمية كبيرة فى تفسير وشرح كثير من العلاقات والظواهر الاقتصادية ، مثل تفسير وشرح نظرية القيمة أو الثمن ونظرية التوزيع ونظرية التكلفة أى نفقة الانتاج ، وسوف نتناول نفقة الانتاج بالدراسة مع اظهار دور قانون الغلة المتناقصة فى هذا المجال .

الفصل الثانـــي

نفقـــات الانتـــاج

ان نفقـــات الانتـــاج تمثـل أهميـة كبيـرة بالنسبة للمنتج ، حيث تشـترك هـذه النفقـة كاحـدى القوى المستقلة فى تحديد ثمـن السلعـة فـى السـوق ، وأيضـا تحديـد حجم الربـح الذى يحصـل عليـه المنتج ، وهنـاك أحـوال كثيـرة يكـون ثمـن السلعـة فـى السـوق محددة بصـورة لايملك البائع التأثير عليهـا (كما فى حالـة المنافسـة حيث يسود السـوق سعر واحـد لنفـس السلعـة) ، وفى هذه الحالـة يعتمـد حجم ربـح البـائـع فقط علـى قدرتـه علـى التأثير على نفقـات الانتـاج وخفضقيمتهـا حتى يصـل الـى أقصى ربح ممكـن، كمـا تساهم نفقات الانتـاج فـى تحديـد الحجـم الامثـل للمشروع وطاقـة الانتاجيـة وذلك فـى خلال مدة محـددة مـع افتراض بقـاء الاشـياء الأخـرى على حالهـا [1] ، وبالتالـى نكـون بصـدد علاقـة دالـيـة بين حجم الانتاج كمتغير مستقـل

---

(1) ان الأشـياء الأخـرى التى افترضنا بقاءها على حالهـا فـى دالـة النفقـة فهـى اثمان خدمات عوامل الانتـاج والفن الانتاجى المستخدم فـى المشروع .

ونفقات الانتاج كمتغير تابع ، وبالتالى تكون النفقة دالة لحجم الانتاج فى المشروع .

مفهوم نفقة الانتاج :

يأخذ مفهوم نفقة الانتاج فى نطاق علم الاقتصاد ناحية عينية ، بمعنى أنه يفسر النفقة بأنها مجموع الموارد الحقيقية التى ساهمت فى انتاج السلع والخدمات ، بينما يأخذ مفهوم النفقة فى باقى العلوم الأخرى تحديدا نقديا فى هيئة مقدار لمساهمت به عناصر الانتاج وما عاد عليها من دخل .

ويمكن أن نستخلص مما تقدم أن النفقة التى يتحملها المشروع تتوقف على اثمان عناصر الانتاج من ناحية وعلى مدى قدرة المشروع على استخدام هذه العناصر بكفاءة من ناحية أخرى .

وبصفة عامة يمكن تعريف نفقة أو تكاليف الانتاج بأنها مجموع الموارد الحقيقية التى ساهمت فى انتاج السلع والخدمات .

ويمكن أن نميز فى هذا الصدد بين نفقة الخيار (الفرصة البديله) والنفقات الصريحة والضمنية .

نفقــة الخيـــار :

تتميز الموارد الحقيقية داخل المجتمع بتعدد استخداماتها ٠٠ بمعنى أن الموارد الحقيقيـة التى استخدمت فى انتاج سلعـة أو خدمـة ما يمكـن أن تستعمـل فـى انتـاج سلع أو خدمـات أخـرى ٠ وهكـذا يمكن استخدام كميـة معينة من الصلب ،مثلا ، من أجـل انتـاج السـيارات أو القطـارات أو الطائرات ٠ واذا ما استخدمت هذه الكمية فـى انتاج السـيارات فعلا فـان هـذا يعنـى أن المجتمـع قد ضحـى بالقطـارات والطائرات التـى كـان يمكـن لهـذه الكميـة من الصلـب أن تستخدم فى انتاجها، وتعرف نفقـة انتـاج هذه السـلع الاخيـرة بالنفقـة البديلـة أو نفقـة الخيـار ٠

وعلـى ذلك يمكـن تعريف نفقـة الخيـار بأنها السلع الاخرى التى كـان المجتمـع مستعدا لانتاجهـا بالموارد الحقيقيـة المتاحة ، والتى ضحـى بهـا المجتمـع بسبب اتجـاه الموارد الـى انتـاج سلعـة معينـة أخـرى ٠

النفقـات النقديـة الصريحـة والضمنيـة :

يمكن التمييـز بين النفقـات النقديـة التى يتحملها المشروع بيـن النفقـات الصريحة والنفقات الضمنية ٠ ويقصد بالنفقـات

الصريحة تلك المبالغ التى يدفعها المشروع فى شكل وحدات نقدية من أجل الحصول على خدمات عوامل الانتاج المملوكة للغير مثل أجور العمال واثمان المواد الأولية والطاقة .

أما النفقات الضمنية يقصد بها تكلفة ما يستخدمه المشروع من عوامل انتاج مملوكة له وكل من النوعين من النفقات الصريحة والضمنية تدخل فى حساب نفقات المشروع .

النفقة وعنصر الزمن :

يلعب عنصر الزمن دور واضح فى تحديد حجم النفقات ، ويوضح مدى امكانية المشروع فى تغيير مكونات النفقة ، ولذلك يمكن أن نميز بين نفقات الانتاج فى المدى القصير ونفقات الانتاج فى المدى الطويل .

النفقة والمدى القصير : يقصد بالمدى القصير فترة زمنية تكون من القصر بحيث لاتسمح للمشروع خلالها ان يغير (بالزيادة أو النقصان) بعض عناصر الانتاج المستخدمة مثل الارض والمبانى والالات الضخمة . ويطلق على هذه العناصر تعبير عناصر الانتاج الثابتة نظرا لأن المشروع يتعين عليه أن يحتفظ بكمياتها الموجودة فيه كما هى دون تغيير طول هذه الفترة القصيرة وذلك بصرف النظر عما اذا كان فى حاجة اليها أم لا .

وبالرغم من قصر هذه الفترة الا أنها تسمح للمشروع أن يغير من كميات بعض عناصر الانتاج مثل العمل والمواد الاولية والطاقة المحركة • وتعتبر هذه العوامل الأخيرة متغيرة نظرا لأن المشروع يستطيع أن يغير كمية ما يستخدمة منها فى خلال المدى القصير وفقا للظروف التى يمر بها •

مما سبق يمكن أن نميز بين عوامل الانتاج الثابتة وهى تمثل النفقات الثابتة وبين عوامل الانتاج المتغيرة وهى تمثل النفقات المتغيرة للمشروع وذلك فى المدى القصير • وبالتالى تكون نفقات الانتاج الثابتة هى تكاليف عوامل الانتاج الثابتة والتى يظل مبلغها الكلى ثابتا فى المدى القصير بصرف النظر عن حجم الانتاج • وتكون النفقات المتغيرة هى تكاليف عوامل الانتاج المتغيرة والتى يتغير مبلغها الكلى فى الأجل القصير بتغير حجم الانتاج او المشروع [1] •

وجدير بالذكر فى هذا الصدد أن الفترة الانتاجية القصيرة تختلف فى طولها من صناعة الى أخرى بل من وحدة انتاجية الى أخرى داخل الصناعة الواحدة •

---

(١) أنظر دكتور / أحمد جامع ـ المرجع السابق ، ص ٤٩٧ •

النفقة والمدى الطويل : يقصد بالمدى الطويل فترة زمنية تكون من الطول بحيث تسمح للمشروع خلالها أن يغير (بالزيادة أو النقصان) كمية كافة عناصر الانتاج المستخدمة سواء الثابت منها أو المتغير • ففى الفترة الطويلة لاتكون هناك عناصر انتاج ثابتة وأخرى متغيرة ، بل تصبح جميع العناصر قابلة للتغيير • ويترتب على هذا أيضا أنه فى الفترة الطويلة تصبح جميع النفقات نفقات متغيرة •

فالمشروع يستطيع فى المدى الطويل حيث الوقت المتسع أن يغير حجم انتاجه سواء بالزيادة أو النقصان ، ليس فقط عن طريق تغيير عناصر الانتاج المتغيرة بل تشمل عناصر الانتاج الثابتة أيضا ، فيستطيع زيادة أو انقاص حجم المنشآت والالات والمعدات وكل مايستخدمه المشروع من عناصر •

وتلعب الفترة الطويلة دورا هاما فى نظرية الانتاج عند ما يكون المشروع فى مرحلة التخطيط لدخول نشاط معين لأول مرة ، أو حينما يقرر المشروع توسيع نطاق عملياته بشكل ضخم ، أو حينما يقرر المشروع انتاج سلع جديدة أو الدخول فى أسواق جديدة ، أو حينما يقرر احلال أو اعادة تنظيم وسائل الانتاج المستخدمة • والواقع أن الفترة الطويلة تسمح للمشروع بأن يغير من نسب استخدام

عناصر الانتاج المختلفة ٠ الا أنه يفعل ذلك فى اطار مستوى المعرفة الفنية والتكنولوجية السائدة ٠

وجدير بالذكر فى هذا الصدد أن الفترة الانتاجية الطويلة ليست محددة بفترة زمنية معينة ، مثل عدة شهور أو سنوات ، حيث أن هذه الفترة تختلف من صناعة الى أخرى (1) ٠

وسوف تقتصر دراستنا على نفقات الانتاج فى الأجل القصير ٠

---

(1) أنظر دكتور عمرو محيى الدين ، دكتور عبد الرحمن يسرى احمد ، مبادئ علم الاقتصاد ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٤ ، ص ٢٧٨ ٠

نفقات الانتاج فى المدى القصير

تهدف دراسة نفقات الانتاج فى المدى القصير الى معرفة كيفية تصرف المسئول عن المنشأة من حيث تحديد كميات الانتاج التى يمكنه انتاجها وعرضها للبيع طبقا للظروف السائدة فى السوق .

ويمكن التفرقة فى الفترة القصيرة بين عناصر الانتاج الثابتة وعناصر الانتاج المتغيرة . وهذا يستدعى التفرقة بين النفقات الثابتة والنفقات المتغيرة والتى سبق أن أشرنا اليها .

ومن الممكن أيضا تقسيم أنواع النفقة فى المدى القصير الى النفقة الكلية ، والنفقة المتوسطة ، والنفقة الحدية ، وسوف نتناول تعريف كل نوع على حدة .

أولا : النفقات الكلية : ويقصد بها اجمالى النفقات التى يتحملها المشروع خلال انتاجه لسلعة أو خدمة ما .
وبعبارة أخرى تتكون النفقة الكلية من مجموع مبالغ النفقة الكلية الثابتة والنفقة الكلية المتغيرة للمشروع عند حجم معين من الانتاج .

وتنقسم النفقة الكلية الى النفقات الكلية الثابتة والنفقات الكلية المتغيرة •

النفقة الكلية الثابتة : وهى عبارة عن تكلفة عوامل الانتاج الثابتة والمستخدمة فى العملية الانتاجية شمل المبانى والمنشآت والالات والتى لايستطيع المشروع فى المدى القصير محل البحث أن يغير من الكميات المستخدمة من هذه العوامل ، ولذلك تظل حجم هذه النفقات على ماهو عليه حتى لوتوقف المشروع عن الانتاج واصبحت الكمية المنتجة تساوى صفرا •

يوضح جدول نفقات الانتاج فى المدى القصير فى العمود الثانى النفقات الكلية الثابتة ، ويلاحظ انها تظل ثابته عند مستوى ١٠٠ وحدة نقدية مهما تغير حجم الانتاج من صفر الى ١٠ وحدات :

جدول نفقات الانتاج فى المدى القصير

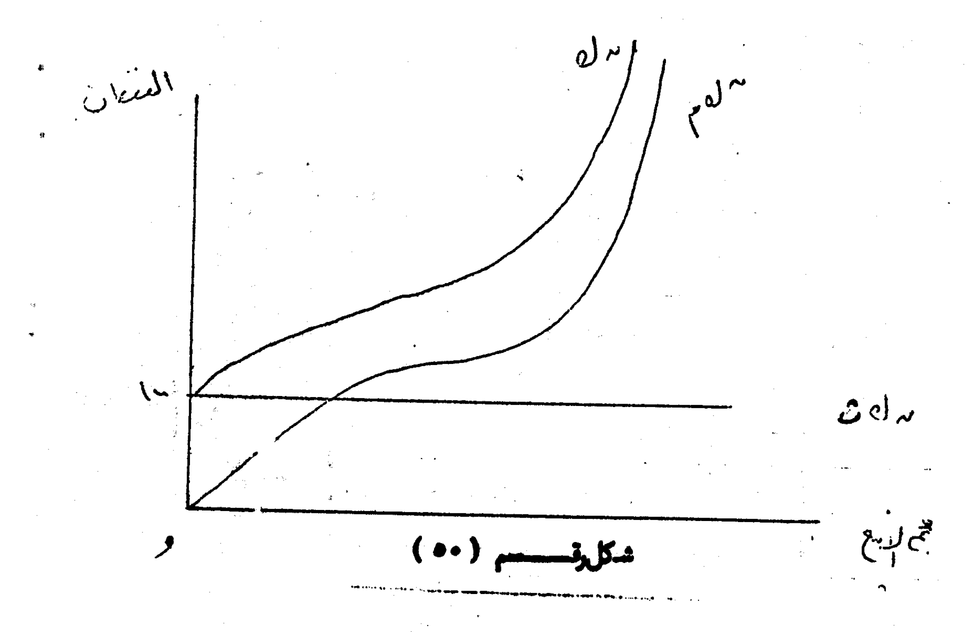
١ حجم الانتاج	٢ المنفعة الكلية الثابتة	٣ المنفعة الكلية المتغيرة	٤ المنفعة الكلية ٢ + ٣	٥ المنفعة المتوسطة الثابتة ٢ ÷ ١	٦ المنفعة المتوسطة المتغيرة ٣ ÷ ١	٧ المنفعة المتوسطة ٤ ÷ ١ او ٥ ÷ ٦	٨ المنفعة الحدية
صفر	١٠٠	صفر	١٠٠	∝	—	∝	—
١	١٠٠	٣٠	١٣٠	١٠٠	٣٠	١٣٠	٣٠
٢	١٠٠	٥٥	١٥٥	٥٠	٢٧٫٥	٧٧٫٥	٢٥
٣	١٠٠	٧٥	١٧٥	٣٣٫٣	٢٥	٥٨٫٣	٢٠
٤	١٠٠	١٠٥	٢٠٥	٢٥	٢٦٫٢٥	٥١٫٢٥	٣٠
٥	١٠٠	١٥٥	٢٥٥	٢٠	٣١	٥١	٥٠
٦	١٠٠	٢٢٥	٣٢٥	١٦٫٦	٣٧٫٥	٥٤٫١	٧٠
٧	١٠٠	٣١٥	٤١٥	١٤٫٣	٤٥	٥٩٫٣	٩٠
٨	١٠٠	٤٢٥	٥٢٥	١٢٫٥	٥٣٫١٢	٦٦٫٧	١١٠
٩	١٠٠	٥٥٥	٦٥٥	١١٫١	٦١٫٦٦	٧٢٫٧٦	١٣٠
١٠	١٠٠	٥٠٧	٦٠٧	١٠	٧٠٫٥	٨٠٫٥	١٥٠

جدول رقم (١٢)

النفقـة الكليـة المتغيـرة : وهى عبـارة عن تكلفة عوامل الانتاج المتغيـرة والمستخدمـة فى العملية الانتاجية ، مثل أجور العمـال والمواد الأوليـة والطاقـة ، ولـذا فانهـا تتغير بالزيـادة أو النقصـان مع تغيـر حجم الانتـاج وهـذا يرجع الـى أن الكميـات المتزايـدة من الانتاج تتطلب استخدام كميـات متزايـدة من عناصـر الانتـاج المتغيـرة ٠

ويبيـن العمـود الثالث من الجـدول السابق النفقـات الكليـة المتغيـرة ، ونلاحـظ أنهـا تتزايـد مع تزايد حجـم الانتـاج ٠

ويبين الشكل التالى منحنيات النفقة الكلية والكلية الثابتة والكليـة المتغيـرة ٠



شكل رقـم (٥٠)

ويلاحظ فى هذا الشكل أن منحنى النفقة الكلية الثابتة (ن ك ث) يأخذ شكل خطا أفقيا موازى للمحور الافقى ، معبرا عن ثبات النفقة الكلية الثابتة عند كافة مستويات الانتاج ، ويلاحظ أن منحنى النفقة الكلية المتغيرة (ن ك م) يرتفع من الجنوب الغربى الى الشمال الشرقى ، معبرا عن زيادة النفقات الكلية المتغيرة مع زيادة حجم الانتاج . ويلاحظ أيضا أن منحنى النفقة المتغيرة ومنحنى النفقة الكلية يأخذان دائما نفس الشكل مادامت كل زيادة فى الوحدات الانتاجية فى الفترة الزمنية المعينة ينتج عنها زيادة متساوية فى النفقات الكلية والنفقات الكلية المتغيرة ، كما يلاحظ أن منحنى النفقة الكلية يقع أعلى من منحنى النفقة الكلية المتغيرة بمسافة تساوى النفقة الكلية الثابتة عند جميع مستويات الانتاج المختلفة .

ويوضح هذا الشكل انطباق قانون النسب المتغيره ، حيث يذهب القانون الى وجود عامل انتاج ثابت وآخر متغير فى عملية الانتاج ، وانه مع زيادة عامل الانتاج المتغير يزداد الناتج الكلى بمعدل يتزايد فى بدأ الأمر ثم بمعدل متناقص الى أن يصل الناتج الكلى الى حده الاقصى ، وهذا ماتشاهدة حيث أن الكميات المستخدمة من عامل الانتاج المتغير انما تدل بالضبط على النفقة الكلية المتغيرة ، ومعنى

هـذا انـه فـى بدايـة عمليـة الانتـاج التى توجد فيها عوامـل ثابتـة وأخرى متغيرة فان نفقـات الانتـاج المتغيرة تزيـد بمعدل أقـل من معدل تزايـد الناتج الكلى ، ثـم تتزايـد هذه النفقـات المتغيرة بمعدل أكبر مـن معـدل تزايـد الناتج الكلـى وهـو مايفسر قانون النسب المتغيرة .

ثانيـا : النفقـة المتوسـطة : يقصد بها نصيب الوحدة المنتجة الواحـدة من النفقـات الكليـة ، ويمكن الحصول على النفقـة المتوسـطة بطريقتيـن : الأولـى ــ هى قسمة مبلـغ النفقـة الكليـة عند حجم محدد للانتـاج على هذا الحجم نفسه .
والثانيـة ــ هـى جمع مبلـغ النفقة المتوسطة الثابتـة الـى مبلـغ النفقـة المتوسـطة المتغيـرة عند حجم محدد للانتاج .

وعلـى هـذا الأسـاس يمكن القـول أن :

النفقـة المتوسطة = $\frac{\text{النفقـات الكليـة}}{\text{عدد الوحدات المنتجـة}}$

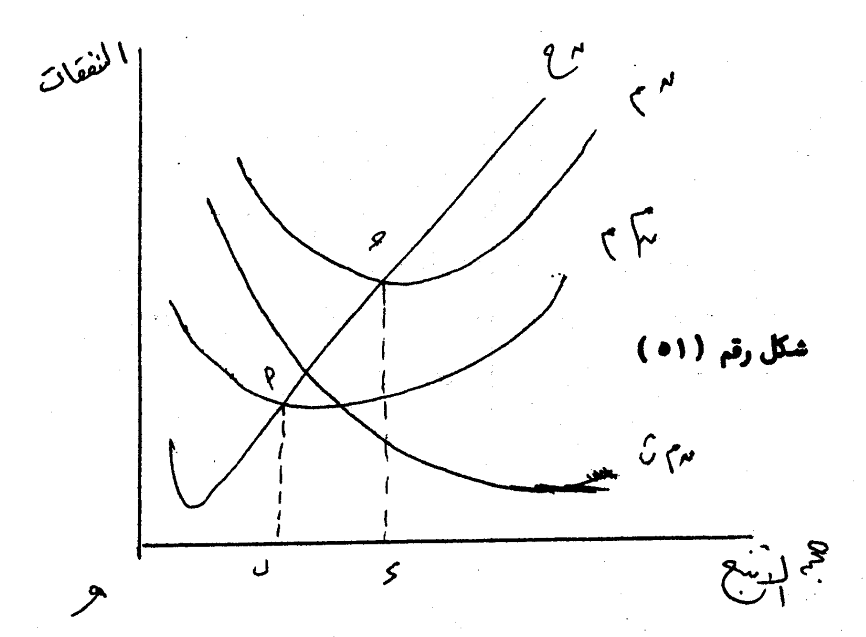
= النفقة المتوسطة الثابتة + النفقة المتوسطة المتغيـرة

يلاحـظ فـى العمـود السابـع مـن جدول نفقـات الانتاج أن النفقـة المتوسـطة تتناقص بتزايـد حجم الانتـاج أولا حتى

تبلغ حد أدنى ثم تبدأ في التزايد بعد ذلك ، ويعبر المنحنى ن م في الشكل رقم (٥١) عن النفقة المتوسطة ، وهو يبدأ في الانحدار من الشمال الغربي الى الجنوب الشرقي وذلك حتى يبلغ أدنى مستوى له عند النقطة جـ ثم يبدأ في الارتفاع نحو الشمال الشرقي تعبيرا عن زيادة النفقة المتوسطة ، ويأخذ منحنى النفقة المتوسطة شكل منحنى النفقة المتوسطة المتغيرة ، ويجد هذا الشكل الخاص بمنحنى النفقة المتوسطة تفسيرة في قانون النسب المتغيره كما سبق أن رأينا .

وعلى ذلك تنقسم النفقة المتوسطة الى النفقة المتوسطة الثابتة والنفقة المتوسطة المتغيرة .

ويوضح هذا الشكل كل من منحنيات النفقة المتوسطة والمتوسطة الثابتة والمتوسطة المتغيرة والنفقة الحدية .



شكل رقم (٥١)

النفقــة المتوسطة الثابتــة : يمكن حساب النفقة المتوسطة الثابتة عند مستويات الانتــاج المختلفة بقسمة النفقــة الكلية الثابتــة على عدد الوحدات المنتجــة ، ونلاحظ أنــه كلمــا زادت الوحدات المنتجــة فــى فترة زمنيــة محددة ، فان النفقــة المتوسطــة الثابتــة تتناقص ، ويرجع ذلك الى أن النفقــة الكلية الثابتــة فــى المدى القصيــر تبقــى علــى ماهــى عليــه مع زيــادة عــدد الوحــدات المنتجة ، ومن هنــا كــان تناقص النفقــة المتوسطة الثابتــة بتزايــد حجــم الانتــاج ، ويمكن أن نلاحظ ذلــك بالتأمــل فــى العمود رقــم (٥) من جدول نفقات الانتــاج • ويلاحظ ذلك فــى الشكــل السابق حيث ان المنحنى ن م ن يعبر عن النفقــة المتوسطة الثابتــة وأنــه ينحــدر من الشمال الغربــى الى الجنــوب الشــرقــى معبرا عن تناقص النفقــة المتوسطة الثابتة مــع تزايــد عــدد الوحدات المنتجــة •

النفقــة المتوسطة المتغيــرة : ويمكن حســاب النفقــة المتوسطــة المتغيــرة عند مستويــات الانتــاج المختلفــة بقسمة النفقة الكليــة المتغيرة على عدد الوحدات المنتجــة ، ويلاحظ تناقص النفقــة المتوسطة المتغيرة بتزايــد حجم الانتــاج فــى أول الأمر وذلــك حتى تبلــغ حــد أدنــى ثــم تبدأ فــى التزايــد بعد ذلك •

ويمكن أن نلاحظ ذلك بالتأمل فى العمود رقم (٦) من جدول نفقات الانتاج •

ويلاحظ ذلك أيضا فى الشكل السابق حيث أن المنحنى ن م م يعبر عن النفقة المتوسطة المتغيرة وانه ينحدر من الشمال الغربى الى الجنوب الشرقى فى أول الأمر وذلك حتى يبلغ أدنى مستوى له عند النقطة أ ثم يبدأ فى الارتفاع نحو الشمال الشرقى تعبيرا عن زيادة النفقة المتوسطة المتغيرة بعد ذلك •

ويجد هذا الشكل الخاص بمنحنى النفقة المتوسطة تفسيره فى قانون النسب المتغيرة كما سبق أن رأينا •

النفقة الحدية : تعرف النفقة الحدية بأنها مقدار التغير الذى يحدث فى النفقة الكلية للوحدة الانتاجية نتيجة تغير الانتاج الكلى بمقدار وحدة واحدة من السلعة أو الخدمة المنتجة فى فترة زمنية محددة ، ويمكن حساب النفقة الحدية عند حجم معين من الانتاج يطرح مبلغ النفقة لحجم الانتاج السابق على هذا الحجم من مبلغ النفقة الكلية لهذا الحجم نفسه •

ويمكن أن نلاحظ ذلك بالتأمل فى العمود رقم (٨) من جدول نفقات الانتاج بالاضافة الى ذلك نلاحظ أن النفقة الحدية

تتناقص ثم تتزايد حجم الانتاج فى أول الأمر حتى تبلغ أدنى حد لها ثم تبدأ فى التزايد بعد ذلك •

ويلاحظ ذلك أيضا فى الشكل السابق حيث أن المنحنى ن ح يعبر عن النفقة الحدية ، وانه ينحدر من الشمال الغربى الى الجنوب الشرقى فى أول الأمر حتى يبلغ أدنى مستوى له ثم يبدأ فى الارتفاع نحو الشمال الشرقى تعبيرا عن زيادة النفقة الحدية بعد ذلك •

ويجد هذا الشكل الخاص بمنحنى النفقة الحدية تفسيره أيضا فى قانون النسب المتغيرة كما سبق أن رأينا •

ومن خلال دراستنا لأنواع نفقات الانتاج فى المدى القصير نلاحظ أن هناك ثلاثة أنواع من النفقة الكلية وثلاثة أنواع أيضا من النفقة المتوسطة ، لكنه لايوجد سوى نفقة حدية واحدة • ويرجع السبب فى ذلك الى أن تغير حجم الانتاج لايؤدى الى حدوث أى تغيير فى نفقات الانتاج الثابتة وبالتالى فانه لايمكن أن يوجد شىء أسمه النفقة الحدية الثابتة ، وثانيا الى أن مبلغ النفقة الكلية ومبلغ النفقة الكلية المتغيرة انما يتغيران بالمقدار نفسه نتيجة تغير معين فى حجم الانتاج ، ومن ثم تكون هناك نفقة حدية واحدة فيما يتعلق بهذين النوعين من نفقات الانتاج •

القسم الثالث

نظرية التوزيع

القسم الثالث
نظرية التوزيع

تمهيد :

تبحث نظرية التوزيع فى مكافآت عناصر الانتاج المختلفة . وبعبارة أخرى فى تقسيم دخل المجتمع على الطبقات المختلفة . وقد سبق أن عرفنا فى الكتاب الأول أن عناصر الانتاج هى الأرض والموارد الطبيعية، والعمل ، ورأس المال والتنظيم . وقد جرى الاقتصاديون على تسمية دخل الأرض بالريع ، ودخل العمل بالأجر، ودخل رأس المال بالفائدة، ودخل التنظيم بالربح .

والواقع أن كلمة " توزيع " تحتمل الكثير من المعانى .

فقد يقصد بها توزيع السلع ، أى عمليات انتقال السلع من أماكن انتاجها الى أماكن استهلاكها ، وهو ما يعرف بالتسويق . وهذا المعنى هو ما يقصده الشخص العادى .

ويقصد بها " توزيع الموارد " أى تقسيم الموارد المتاحة بين النشاطات المختلفة فى الاقتصاد القومى .

ويراد بالتوزيع فى الاقتصاد دراسة المشكلة المتعلقة بتوزيع الدخل القومى بين الأفراد . فالمجتمع ينتج كل عام عديدا من السلع والخدمات مما يستدعى بحث كيفية توزيع هذا الناتج . وهذا يقتضى معرفة من يستحق أن يأخذ نصيبا من هذا الانتاج ومقدار النصيب

كتب هذا القسم استاذنا الدكتور / زكريا بيومى

المستحق له ٠

والواقع أن توزيع الدخل القومى يمكن دراسته من ناحيتين :

الناحية الأولى : دراسة توزيع الدخل القومى بين أفراد المجتمع الذين ساهموا فى العملية الانتاجية وهو ما يطلق عليه اسم " التوزيع الشخصى للدخل القومى " ويقصد به تحديد متوسط نصيب كل فرد من الدخل القومى، والعوامل التى تحكم هذا التوزيع، وأسباب تفاوت الدخول بين الأفراد ٠ ومن المعروف أن الفرد قد يحصل على أنواع مختلفة من الدخول مثل الدخل من العمل أو الدخل من الملكية العقارية أو الدخل من رأس المال المستثمر وذلك اذا جمع الفرد الواحد بين أكثر من وظيفة اقتصادية ٠

والعوامل التى تحدد توزيع الدخول على الأفراد تنحصر فى عاملين هما مقدار ما يملكه من موارد يستطيع الحصول على كل عائدها أو جزء منه وأثمان خدمات كل عنصر من عناصر الانتاج ٠

ومن ثم حتى يتحدد دخل كل فرد لابد أن تتوافر لدينا قائمتان الأولى قائمة بالأشياء التى يمتلكها الفرد من أراض ورؤوس أموال ومصانع وتشمل ملكيته لجسمه وعقله ٠ والقائمة الثانية تحتوى على دخل الخدمات التى يحصل عليها هذا الفرد فى فترة زمنية معينة من كل بند من بنود الملكية التى يحوزها ٠ ثم نضرب كمية كل خدمة فى ثمنها فنحصل على الدخل الناتج منها ٠

فمثلا لو فرضنا أن (أ) يمكنه الحصول على دخل كما هو مبين بالجدول التالى[1] : (رقم ١٢)

الملكية	الخدمات المتحصل عليها فى سنة واحدة	ثمن الخدمة	الدخل المتحصل عليه من بيع الخدمة
(١) الجسم	٥٠ أسبوع	١٠٠ فى الأسبوع	٥٠٠٠
(٢) عقارات	١٢٠ شهر	٥٠ فى الشهر لكل عقار	١٢٠٠
(٣) ٢٦٠٠ فدان	٢٦٠ فى السنة	٥ لكل فدان فى السنة	[illegible]
أجمالى دخل (أ)			٧٥٠٠

ومن هذا الجدول يتضح أن هناك عاملين يؤثران فى دخل (أ) بالزيادة هما :

أولا — زيادة الكمية التى يمتلكها من عوامل الانتاج .

ثانيا — زيادة أثمان خدمات عوامل الانتاج التى يمتلكها .

والسؤال الذى يتبادر الى الذهن ، ماهى العوامل التى تحدد

(١) راجع : دكتور اسماعيل محمد هاشم ـ الدخل الى أسس علم الاقتصاد ـ دار الجامعات المصرية ـ ١٩٧٢ ـ ص ٤٤٦ وما بعدها .

توزيع الملكية فى المجتمع ، وبالتالى الطريقة التى يتحقق بها توزيـــــع دخول الملكية ؟

يمكن الرد على هذا التساؤل بالقول أن هذا التوزيع انمـــا يتحدد نتيجة لعمليات وأحداث تاريخية وقانونية واجتماعية معينـة . فالأنظمة الاجتماعية المتعلقة بالميراث ، وقوانين الضرائب بأنواعهـــا ، وحقوق الملكية العقارية والزراعية والصناعية وقوانين المعاشات والتأمينات الاجتماعية كلها أنظمة قانونية واقتصادية تؤثر تأثيرا كبيرا فى توزيـع الملكية فى المجتمع .

الناحية الثانية : دراسة توزيع الدخل القومى الكلى علـــى عناصر الانتاج المختلفة التى شاركت فى النشاط الاقتصادى بحسـب الوظيفة التى يؤديها كل عنصر من هذه العناصر فى العمليـــــة الانتاجية . ويتم توزيع الدخل القومى بين الذين شاركوا فى انتاجه أو بين الذين قدموا عوامل الانتاج التى استخدمت فى انتاجه ويطلق على هذا النوع من التوزيع " التوزيع الوظيفى للدخل القومى " .

ومن المعلوم أنه فى ظل نظام يعترف بالملكية الخاصة لأدوات الانتاج يتم توزيع الدخل القومى على مقدمى هذه العوامل على النحو التالى :(١)

---

(١) الدكتور رفعت المحجوب ــ الاقتصاد السياسى ــ الجزء الثانى ــ القيمة والتوزيع، دار النهضة العربية ــ ١٩٦٨ ــ ص٢٤٦ .

أثمان عناصر الانتاج

سبق أن تكلمنا فى الجزء الأول من الكتاب عن القوى التى تحدد أثمان المنتجات من السلع والخدمات الاستهلاكية . ووجدنا أن بحث تكون هذه الأثمان يقتضى بحث الطلب والعرض الخاصين بكل منهما والعوامل التى تحكمهما ، وبحث حالة السوق التى تباع فيه السلعة أو الخدمة حيث أن تكون الثمن يختلف بحسب حالة السوق .

والواقع أن هناك صلة بين الانتاج والتوزيع . فموضوع الانتاج هو خلق الدخل ، وموضوع التوزيع هو قسمته .

ولذلك فان بحث تكون أثمان عناصر الانتاج التى تساهم فى انتاج السلع والخدمات لا يخرج عن كونه تطبيقاً لنفس المبادىء مع أخذ الظروف الخاصة بالسلع والخدمات الانتاجية فى الاعتبار . وأهم أوجه الاختلاف بين السلع الاستهلاكية وعوامل الانتاج يرجع الى طبيعة الطلب على كل منهما كما سنرى فيما بعد .

وسوف نتناول فى هذا الباب :

١ـ الطلب على عناصر الانتاج .

٢ـ عناصر الانتاج .

٣- النظريات المختلفة فى تحديد أثمان عناصر الانتاج .

وقبل البدء فى دراسة هذه الموضوعات يتعين وضع بعض الفروض التى تسمح لنا بامكانية تطبيق النظرية تطبيقا عاما .

أولا : يفترض وجود المنافسة الكاملة فى أسواق جميع أشكال عناصر الانتاج أى يفترض وجود عدد كبير من المشترين (المنتجين) والبائعين (أصحاب خدمات الانتاج) داخل السوق .

ثانيا : يفترض أن تتجانس وحدات العنصر الانتاجى . وبعبارة أخرى أن كل منشأة فى صناعة ما تنتج ناتجا متماثلا مع ناتج المنشأة الأخرى وتتساوى فى الكفاية الانتاجية .

ثالثا : يفترض وجود بعض عناصر الانتاج ثابتة ، وأن هناك طلب على عنصر انتاج وحيد متغير .

رابعا : يفترض أن مالكى وحدات عناصر الانتاج المختلفة يهدفون الى الحصول على أكبر عائد ممكن من وراء توظيفها .

خامسا : يفترض عدم فرض قيود تحد من دخول المنشآت الى ميدان هذه الصناعة أو الخروج منها [illegible]

١ـ ملاك الأراضى والمبانى وهم يقومون بوظيفة وضعها تحت تصرف المشروع ولهم الريع .

٢ـ العمال وهم يقدمون قوة العمل ولهم الأجر .

٣ـ الرأسماليون الذين يقدمون رؤوس الأموال النقدية ولهم الفائدة .

٤ـ المنظمون الذين يقومون بالتنظيم ويتحملون المخاطر ويؤلفون بين عوامل الانتاج ولهم الربح .

والتوزيع الوظيفى لا يعدو أن يكون تطبيقا لنظرية القيمة (الثمن) اذ المشكلة هى البحث فى كيفية تحديد أثمان خدمات ملكية هذه العناصر الانتاجية . وهذه الأثمان تتقرر من خلال عمليات تبادل . فالريع ماهو الا ثمن أو سعر لاستعمال الأرض ، والفائدة ثمن خدمة رأس المال، والربح ثمن للمنظم عن دوره للتأليف بين عناصر الانتاج ، والأجر ماهو الا ثمن العمل .

والجدير بالذكر أن موضوع أثمان عوامل الانتاج تتناوله الدراسة تحت اسم نظرية التوزيع أو توزيع الدخل وفقا لما يكسبه أو يحصل عليه كل عامل من عوامل الانتاج أو عائد من عوامل الانتاج .

الا أنه انتقد هذا الاستخدام التقليدى لكلمة " توزيع " بمقولة أن تحليل القوى التى تحكم مستويات الأجور والريع والفائدة والربح هو شىء مختلف عن فكرة النصيب من الدخل القومى الذى يطالب به لنفسه كل من أسهم فى تحقيق هذا الدخل . فهدف النظرية الاقتصادية هو تفسير وتحليل محددات الأجر والريع

وغيرهما من دخول عوامل الانتاج تحليلا موضوعيا كما هو مشاهد في الحياة الواقعية . ولا يعني هذا بأية حال أن النظرية انما تحاول بهذا أن تبرر أو أن توافق على صورة توزيع الدخل القومي الموجودة في اقتصاد السوق . وانما المهم أن نفهم كيفية عمل القوى التي تحكم هذا التوزيع في الواقع سواء كنا نوافق على صورته أم لا نوافق. ومن البديهي أن الفهم الواضح لكيفية توزيع الدخل لابد وأن يسبق كل محاولة لتغيير صورته . ويمكن استخدام التعبير التقليدي للموضوع وهو نظرية التوزيع على أن يكون واضحا تماما في الأذهان ما يعنيه في النظرية الاقتصادية (١)

---

(١) الدكتور أحمد جامع - النظرية الاقتصادية - الجزء الأول ، التحليل الاقتصادي الجزئي - دار النهضة العربية - ١٩٧٤ ، ص ٨٩٠ .

الفصل الأول

الطلب على عناصر الانتاج

يختلف الطلب على عناصر الانتاج عن الطلب على السلع الاستهلاكية في أنه ليس طلبا مباشرا ، بمعنى أن عناصر الانتاج لا تطلب لذاتها أى لاشباع منفعة مباشرة تجنى من ورائها . ولكنه طلب مشتق أى أن هذه العناصر تطلب بواسطة المشروعات لكى تستخدمها كمدخلات فى عملية الانتاج . وبعبارة أخرى تستخدم فى انتاج السلع والخدمات المختلفة .

ومثال ذلك أن المستهلكين يرغبون فى شراء السلع الاستهلاكية كالخبز لأنها تشبع حاجاتهم مباشرة ولكنهم لا يطلبون العمل لاشباع حاجاتهم مباشرة ولكن لأنه مشتق من الطلب على السلع التى ينتجها عنصر العمل .

فالطلب على العمال الذين يعملون فى شركة السكر مستمد من الطلب على السكر . ومدير هذه الشركة يستخدم عمالا وموظفين لسبب أساسى هو أنهم يزيدون من كمية السكر التى يبيعها وبالتالى يزيدون ما يحصل عليه من ايراد . وهو لن يستخدم عاملا جديدا فى عمليته الانتاجية الا اذا كان ثمن ما ينتجه هذا العامل أكثر مما يحصل عليه منه كأجر على عمله .

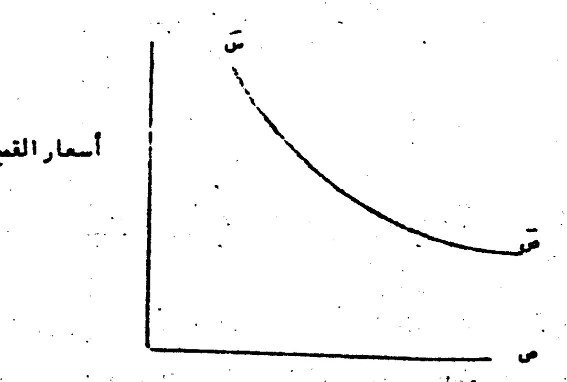
والطلب على الأرض الزراعية أيضا مشتق من الطلب على السلع التى يساهم فى انتاجها عنصر الأرض كالمحاصيل الزراعية . وهـذه الأرض يتحدد ريعها على أساس الطلب على القمح . فاذا فرضنا أن كمية القمح التى تنتج تزيد عن حاجة جميع الأفراد ، فان القمح يصبح سلعة حرة كالهواء .

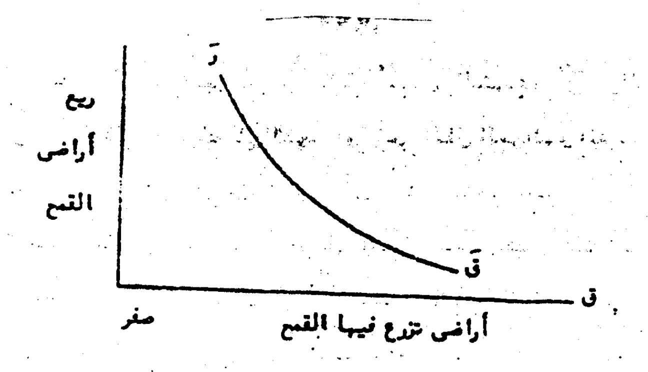
ويلاحظ أن الطلبات المشتقة قد تمر بعدة مراحل تتراوح بين الانتاج الأولى والمستهلك النهائى . فمثلا نجد بين انتاج القطن واستهلاك المنسوجات القطنية طلبا مشتقا على القطن من جانب المنظم الذى يتولى عملية الحلج ، وطلبا مشتقا على القطن المحلوج مـن جانب المنظم الذى يتولى عملية الغزل وطلبا مشتقا على الغزل من جانب المنظم الذى يتولى عملية النسج ، وطلبا مشتقا على النسيج من جانب المنظم الذى يتولى عملية غسيل الملابس وذلك حتى نصل الى المستهلك النهائى .

ونفس التحليل السابق ينطبق على الفائدة باعتبارها ثمـن الاستعانة برأس المال فى العملية الانتاجية . فلو تصورنا أن أحـد رجال الأعمال قد اقترض نقودا لانشاء مشروع لصناعة السيارات ، فهو يشترى بهذه النقود ما يلزم لصنع السلعة من عناصر الانتاج سـواء أكانت ذات الاستعمال الدائم أو ذات الاستعمال المفرد وهو فـى حسابه نفقة صنع كل وحدة من السلعة يحسب ثمن ما تمثل منهـا مـن عناصر الانتاج كالمواد الخام والأجور والاستهلاكات . ولكنه أيضا يدخل

فى نفقة كل وحدة نصيبها من تكلفة رأس مال المشروع، أى من الفائدة على رأس المال . ذلك لأن النقود أو رأس المال الحر الذى اقترضه رجل الأعمال وحوله الى رأس مال حقيقى أى سلع انتاجية يقتضى أن يدفع لصاحبه ثمنا عن حق استخدام كل وحدة معينة . وهذا الثمن هـــو (الفائدة) حتى ولو لم يدفع صاحب المشروع فائدة لغيره بأن كان يملك هو نفسه رأس مال المشروع فانه لكى يحسب نفقة انتاج السلعة ينبغى أن تحسب حساب الفائدة ويعدها ضمن نفقاته .

ويمكننا أن نوضح الطلب المشتق فى صورة رسم بيانى على النحـــو التالى : (شكل ٦٧)





يبين من هذين الشكلين الطلب على سلعة القمح والطلب المشتق على العنصر اللازم لانتاجها وهو الأرض . وهما يوضحان كيف أن الطلب على سلعة كالأراضى التى تزرع فيها القمح مثلا يمكن أن تشتق من منحنى الطلب لاستهلاك القمح على فرض ثبات أسعار المنتجات التى تشترك فى العملية الانتاجية كالعمال والآلات الزراعية والسماد . فعند أى سعر لايجار الأرض يسود السوق نجد أن أى مزارع صغير يجب أن يقرر أقل نفقة ممكنة لانتاج مختلف العوامل الداخلة فى العملية الانتاجية وأن يقرر أفضل مجال للربح فيما يختص بالمنتجات الخارجة التى يغمر السوق بها . وهنا سوف يرغب كل مزارع أن يستأجر المزيد من أراضى القمح حتى يصل الى الحد الذى يتساوى معه الايراد الحدى للقمح مع الريع السوقى له .

ومن ناحية أخرى يتميز الطلب على عناصر الانتاج بأنه طلب متداخل بمعنى أن الطلب على أحد عناصر الانتاج دفع الى الطلب

على العناصر الاخرى، وأن هذه العناصر تمثل بدائل فى الاستعمال أى يمكن أن يحل أحدهما محل آخر كاحلال الآلة محل العامل . وبعبارة أخرى فان استعمال عنصر من عناصر الانتاج لا يتوقف فقط على ثمن هذا العنصر وانما يتوقف أيضا على أثمان العناصر الاخرى اما لأنها تستعمل معه (فاستعمال آلة معينة لا يتوقف فقط على ثمنها وانما أيضا على أجر القوة العاملة التى تقوم بتشغيلها) واما لأنها قد تكون بديلة للعنصر (فالطلب على القوة العاملة التى تستخدم فى عملية البناء مثلا يتوقف ليس فقط على أجر هذا النوع من العمل وانما كذلك على ثمن الالآت التى يمكن أن تستخدم فى عمليات البناء كخلط مواد البناء أو رفعها الى أعلى المبنى) .(١)

والواقع أن الطلب على عوامل الانتاج تحكمه قاعدة عامة يمكن استخلاصها من تلك القاعدة التى تحكم تصرفات المنتجين عموما وهى أن المنتج يسعى دائما للحصول على أكبر ما يمكن من الربح بأقل تكلفة ممكنة . لذلك فهو يوازن دائما بين قيمة الناتج الحدى الذى سيحصل عليه من استخدامه لعنصر من عناصر الانتاج والتكلفة الحدية أى السعر الذى سيدفعه للوحدة الاخيرة التى يستخدمها من العنصر فى العملية الانتاجية . لذلك فهو يتوقف عن استخدام عنصر

---

(١) الدكتور محمد دويدار والدكتور مصطفى رشدى شيحه ـ الاقتصاد السياسى ـ الطبعة الأولى ـ المكتب المصرى الحديث ـ ١٩٧٣ ص ٤٣٣ .

الانتاج عندما تتساوى قيمته الانتاجية الحدية مع سعره ، أما اذا استخدم المنتج وحدة اضافية من العنصر الانتاجى بعد وصوله الى هذه النقطة فسوف يؤدى ذلك الى زيادة تكلفته الكلية بمقدار أكبر من الزيادة فى ايراده الكلى . لذلك فان كل وحدة من العنصر الانتاجى تستخدم بعد هذا سوف تزيد من خسارته أو تقلل من أرباحه .

ويتضح لنا مما تقدم أهمية فكرتى التكلفة الحدية والانتاجية الحدية (الايراد الحدى) لتحديد الطلب على العنصر الانتاجى .

لذلك سوف نتناولهما فيما يلى :

أولا — التكلفة الحدية :

يمكن تعريف التكلفة الحدية للعنصر الانتاجى بأنها الزيادة فى الانفاق الكلى على العنصر الانتاجى الناشئة عن اضافة وحدة واحدة منه ، واذا لم يتأثر ثمن العنصر الانتاجى بحجم الكمية التى تطلبها الوحدة الاقتصادية فان التكلفة الحدية فى هذه الحالة سوف تكون مساوية للثمن . (١)

ولتوضيح ذلك اذا افترضنا أن منتجا يقوم بتوظيف ٥ عمال مقابل أجر لكل منهم قدره جنيهان يوميا فان التكلفة الكلية تساوى ٥ × ٢ = ١٠ جنيهات يوميا .

---

(١) الدكتور اسماعيل هاشم — المرجع السابق — ص ٤٥٥ وما بعدها .

واذا وجد هذا المنتج أنه فى حاجة الى تشغيل عامل سادس مع افتراض أنه سوف يحصل على نفس الأجر السائد فان التكلفة الكليـة لعنصر العمل هى :

٦ × ٢ = ١٢ جنيها يوميا

وتكون التكلفة الحدية الناتجة عن استخدام العامل السادس ، أى الزيادة فى التكلفة الكلية الناشئة عن استخدام العامل السادس هى :

١٢ – ١٠ = ٢ جنيهان

أما اذا تأثر ثمن العنصر الانتاجى بالكمية المطلوبة منه كأن يترتب على استخدام وحدة اضافية من العنصر الانتاجى ارتفاع الثمن المدفوع لهذا العنصر فاننا سنجد فى هذه الحالة أن التكلفة الحدية أكبر مـن الثمن .

ففى مثالنا السابق اذا أراد المنتج تشغيل العامل السادس لم يجده متوافرا فى السوق المحلى ، ولكى يغرى أحد العمال فـى المصانع الأخرى المجاورة للعمل لديه فانه لابد أن يزيد من مقـدار ما يدفعه له فى اليوم وليكن ٣ جنيهات ونتيجة لذلك ستزيد التكلفة الكلية على العمال لتصبح :

٦ × ٣ = ١٨ جنيها

لأنه سوف يضطر لأن يدفع نفس الأجر لجميع العمال مساويـا لأجر العامل الحدى (السادس) أى يساوى ٣ جنيهات يوميا وتكون الزيادة فى التكلفة الكلية الناشئة عن اضافة العامل السادس أى التكلفة

الحدية هى :

١٨ ــ ١٠ = ٨ جنيهات

وهى لاشك أكبر من الأجر المدفوع للعامل الواحد . ومن ناحية أخرى اذا أدى استخدام وحدة اضافية من العنصر الانتاجى الى تخفيض الثمن المدفوع له فان التكلفة الحدية للعنصر الانتاجى ستكون أقل من ثمنه .

ففى المثال السابق اذا افترضنا أن أجر العامل السادس ٧٥ر١ جنيه يوميا . ففى هذه الحالة تصبح التكلفة الكلية للعمال هى :

٦ × ٧٥ر١ = ٩ جنيهات .

وتكون الزيادة فى التكلفة الناتجة عن اضافة العامل السادس هى عبارة عن ٤٥ر١٠ ــ ١٠ = ٤٥ قرشا .

ومن الواضح أنها أقل من الأجر المدفوع للعامل الواحد .

ثانيا : الانتاجية الحدية :

يمكن تعريف الانتاجية الحدية لعنصر من العناصر بأنها الزيادة الصافية (الجديدة) قبل طرح التكلفة الحدية للعنصر الانتاجى نتيجة استعمال وحدة اضافية من العنصر الانتاجى، مع افتراض بقاء عناصر الانتاج الأخرى على حالها .

والأساس الذى تدور حوله الانتاجية الحدية هو أن السعر الذى يعرضه المنظمون فى سبيل شراء خدمات أحد عناصر الانتاج التى تساهم فى العملية الانتاجية لا يتوقف على انتاجية هذا العنصر فحسب بل

على انتاجيته الحدية . وعائد أو دخل أى عامل من عناصر الانتاج يميل الى التعادل مع قيمة الناتج الحدى لهذا العنصر . وهذه يمكن تعريفها بأنها قيمة وحدة العنصر الانتاجى التى ساهمت فى انتاج هذا المنتج بأقل الأعمال انتاجا .[1]

فلو فرضنا أن العنصر الانتاجى هو العمل . فان المنظم لكى يستخدم عاملا اضافيا لابد أن يتعرف على ما سوف يضيفه هذا العامل الى ايراداته الكلية . فاذا تبين له أنه نتيجة لاستخدام هذا العامل سيزداد ايراده الصافى (الجديد) قبل طرح الأجر الذى سيدفع له فانه تعاون بين هذه الزيادة وبين الأجر الذى سيدفعه للعامل قبل أن يقرر استخدامه . أما اذا كان أجر العامل سيتساوى مع ايراد الناتج الحدى فان المنظم يتوقف عن استخدام عمال جدد نظرا لتساوى ايراد الناتج الحدى مع النفقة الحدية للعنصر وعلاقة التساوى هذه تمثل شرط تحقيق أقصى ربح ممكن .

ويفترض فى هذه الحالة أن تسود المنافسة الكاملة سوق العمل الانتاجى وسوق السلعة التى يقوم هذا العمل بانتاجها ، وأن تتجانس وحدات العمل الانتاجى وتتساوى فى الكفاية الانتاجية .[2]

---

(١) A.Carncross . Introduction to economics.p.299.

(٢) K.Boulding -Economic analysis- ch.22- "Firm and Industry in perfect Competition".

ولنضرب مثالا عمليا يوضح الناتج الكلى والانتاجية الحدية لعنصر العمل المتغير .

اذا قرر صاحب مزرعة أن يستأجر عمالا للعمل فى مزرعتـه وأن هؤلاء العمال على درجة واحدة من الكفاءة الانتاجية وأنه سيدفـع لهم أجورا متساوية . فقد يجد صاحب المزرعة أن خدمات العامـل الأول الذى يستأجره للعمل فى المزرعة تنتج ٢٥ أردبا من الـذرة فاذا أضاف عاملا ثانيا فى العملية الانتاجية فسيرتفع الناتج الكلى الى ٥٥ اردبا . فالزيادة هنا ٢٠ أردبا . واذا استخدم عاملا ثالثـا فسيزيد الناتج الكلى للذرة وقد يصل الى ٨٥ أردبا . ولو استمر فى استخدام المزيد من العمال فسيتغير الناتج تبعا لذلك كما يتضح مـن الجدول الآتى : (رقم ١٣)

عدد العمال	الناتج الكلى بالاردب	الانتاجية الحديـة للاردب
١	٢٥	٢٥
٢	٥٥	٣٠
٣	٩٠	٣٥
٤	١١٧	٢٧
٥	١٤٢	٢٥
٦	١٦٢	٢٠
٧	١٧٢	١٠
٨	١٧٩	٧
٩	١٨٤	٥
١٠	١٨٦	٢

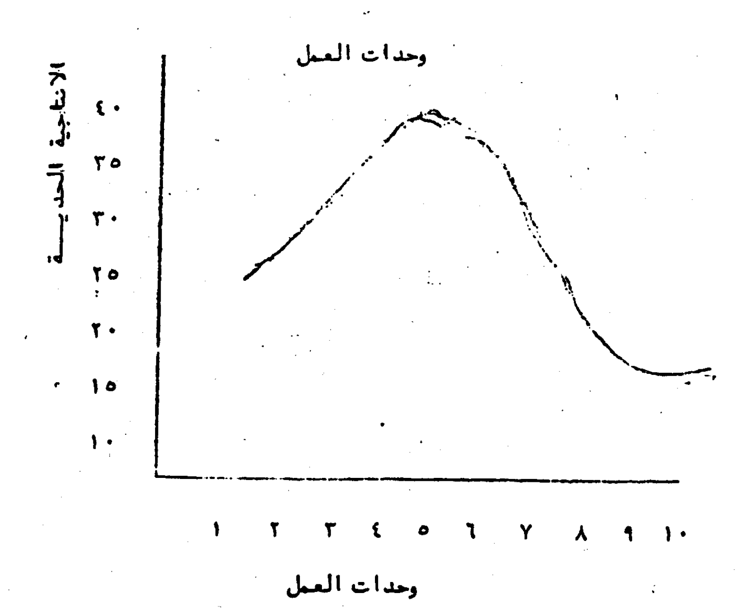
الانتاجية الحدية الكلية

ويتضح من هذا الجدول أن الناتج الكلى للمزرعة يزداد كلما ازداد عدد العمال الذين يعملون بالمزرعة . فيرغم الناتج الحدى حتى العامل الثالث وبعد ذلك تبدأ فى الهبوط من العامل الرابع . وهذا لا يختلف عما نعرفه فى تطبيق قانون الغلة المتناقصة فى نظرية القيمة.

ويصبح تشغيل صاحب المزرعة للعامل الرابع لن يصبح مجزيا له وكذلك الخامس والسادس على نفس المساحة من الأرض طالما أن الانتاجية الحدية الطبيعية تتناقص . فاذا فرضنا أنه قد أضاف المزيد من العمال بعد العامل الثالث لكان فى ذلك تضحية بربحه لا داعى لها . كما وأنه اذا عين أقل من العامل الثالث فانه يفقد فرصة ربح اضافى .

لذلك فالمزارع يقارن بين الأجر الذى يدفعه الى العامل وبين انتاجية العامل الحدية . وهو لن يقوم بتعيين المزيد من العمـــال طالما أن أجر العامل تزيد عن انتاجيته الحدية .

ويمكن وضع هذه المقارنة على أساس الجدول السابق كما هو مبين فـى الشكل التالى (٦٨:)



فاذا كان الأجر العيني الذى يتقاضاه العامل هو ٣٥ اردبا فى السنة فان المزارع لن يستخدم الا ثلاثة عمال فقط، ولن يستطيع أن يرفع العدد الى ٤ لأن انتاجية العامل الرابع حسب الجدول ستكون ٢٧ اردبا من الذرة مع أن أجره هو ٣٥ اردبا . ومعنى ذلك أن المزارع لن يستفيد من انتاج هذا العامل . ولو انخفض الأجر الى ٢٥ اردبا فان المزارع يعين العامل الرابع له لأن فى ذلك ربح له . وهكذا يستطيع المزارع أن يستخدم عددا من العمال الى أن تتساوى الانتاجية الحدية للعامل الأخير مع الأجر الذى يدفع له .

على أن المزارع قد يوجه اهتمامه نحو الانتاجية الايرادية وهى عبارة عن الانتاجية الحدية الطبيعية لا ثمن السلعة .

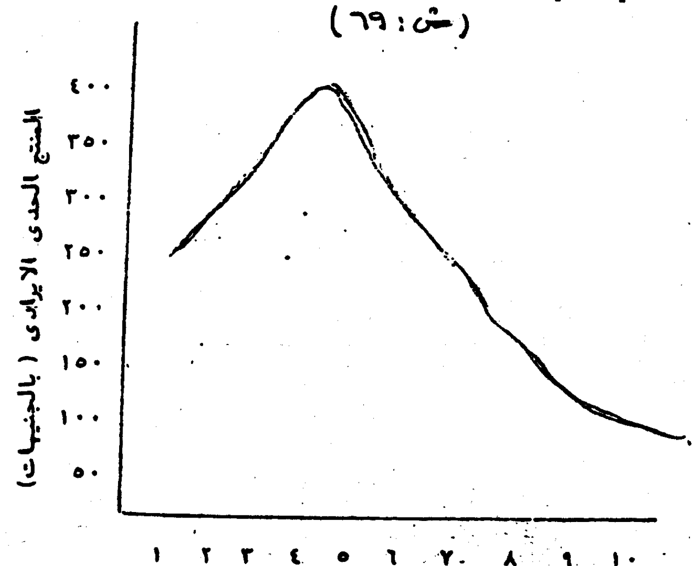
ولذلك فلابد أن نقارن بين ما يسببه تشغيل المزيد من العمال الزراعيين من زيادة اضافية فى ايراد المزرعة وبين ما يدفعه من نقود لهذا العدد الاضافى من العمال .

فاذا فرضنا أن سعر الاردب من الذرة فى السوق ١٠ جـ أمكننا أن نكون الجدول ١٠ (رقم ١٤)

عدد العمال	الانتاجية الحدية الطبيعية من ارادب الذرة	ثمن الاردب فى السوق	الانتاجية الحدية الايرادية الانتاج الحدى الطبيعى × سعر الوحدة
١	٢٥	١٠ جـ	٢٥٠ جـ
٢	٣٠	١٠	٣٠٠
٣	٣٥	١٠	٣٥٠
٤	٢٧	١٠	٢٧٠
٥	٢٥	١٠	٢٥٠
٦	٢٠	١٠	٢٠٠
٧	١٠	١٠	١٠٠
٨	٧	١٠	٧٠
٩	٥	١٠	٥٠
١٠	٢	١٠	٢٠

ويمكن على ضوء الأرقام الواردة بالجدول السابق أن نوضح معنى الانتاجية الحدية الايرادية ونرمز له بالأحرف أ ب جـ وهو يدل على مقدار ما يضاف الى الايراد الكلى فى حالة استخدام المزرعة وحدات اضافية حدية متتابعة من العمل ·

(ش : ٦٩)



منحنى الانتاجية الحدية الايرادية

ويتضح من الرسم السابق أن الطلب على العمل يتأثر بتفاعل الانتاجية الحدية الايرادية مع ثمن السلعة فى السوق · ولذلك فالمزارع فى هذا المثال يستخدم المزيد من العمال بحيث لا يزيد الأجر الذى يدفعه عن الانتاجية الحدية الايرادية، والا لما كانت ثمة

فائدة من استخدام عامل اضافي .

ويلاحظ أن أي عامل من عوامل الانتاج - ايراد العامل مثلا - يتوقف قيمة ما ينتجه على أمرين هما عدد الوحدات المنتجة، وثمن هذه الوحدات ، فزيادة عدد الوحدات المنتجة من استخدام عامل معين وهو ما يعبر عنه بزيادة الانتاجية أو ارتفاع سعر السلع المنتجة يؤديان الى زيادة قيمة الناتج الحدى وبالتالى الى زيادة الطلب على هذا العامل .(١)

كما أن الزيادة فى الانتاجية الحدية أى الايراد الصافى الناشئ عن اضافة وحدة جديدة من العنصر الانتاجى يمكن أن تتحدر من احدى المصدرين التاليين (٢) :

١- زيادة الايراد الكلى :

وذلك عن طريق بيع الوحدات الاضافية من الناتج والناشئة عن استخدام وحدة جديدة اضافية من العنصر الانتاجى . بمعنى أنه اذا أدى استخدام عامل اضافى الى زيادة حجم الناتج الطبيعى فان

---

(١) الدكتوران أحمد أبو اسماعيل وسامى خليل محمد - الاقتصاد - دار النهضة العربية - ١٩٧٥ - ص ٥٢١ .

(٢) الدكتور اسماعيل هاشم - المرجع السابق - ص ٤٥٨ وما بعدها .

مساهمته هذه تودى الى زيادة ايراد المنشأة نتيجة لبيع وحدات الناتج الاضافية .

ويودى استخدام وحدة اضافية من العنصر الانتاجى الى استخدام وحدات اضافية من عناصر الانتاج الأخرى اذا لم نفترض ثباتها كما فى حالة اضافة آلة يستلزم اضافة العامل الذى سوف يقوم بتشغيلها ، فى هذه الحالة فان نسبة الزيادة فى الايراد الكلى للمنشأة سوف تكون ناشئة عن استخدام وحدات اضافية من الآلات والعمال، ومن هنا فانه يجب خصم تكلفة الآلة من الزيادة فى الايراد الكلى للمنشأة حتى نحصل على قيمة المساهمة الصافية للعامل الاضافى .

٢- انخفاض تكلفة عناصر الانتاج الأخرى :

ويحدث ذلك عندما يستخدم العامل الاضافى ليحل محل وحدات أخرى من عناصر الانتاج بجانب استخدامه لزيادة الناتج الطبيعى . فى مثل هذه الحالة ستزيد مساهمة العامل الاضافى فى الايراد الصافى للوحدة الاقتصادية بسبب الانخفاض المحتمل حدوثه فى الانفاق على عناصر الانتاج الأخرى ، وقد يستخدم العامل الاضافى فى الاقلال من الاسراف فى استخدام المواد الأولية عند مستوى معين من الانتاج .

فاذا استخدم منتج ما كميات من الصلب لاحلالها محل الالومونيوم فى صناعة الغسالات الكهربائية مثلا فان الانتاجية الحدية لطن الصلب الاضافى ستعادل مقدار الانخفاض فى الانفاق على الالومونيوم الناشئ عن اضافة طن من الصلب .

وأخيرا يجب أن يلاحظ أنه فى ظل نظام المنافسة الكاملة حيث تتوافر حرية الانتقال لعوامل الانتاج من صناعة الى أخرى، فانه يتساوى الجزاء الذى يحصل عليه كل عامل من العوامل فى الصناعات المختلفة، كما تتساوى تكاليف استخدام ذلك العامل فى الصناعات المختلفة، ويتيح ذلك أن قيمة الانتاجية الحدية لكل عامل من العوامل تتساوى فى سائر الاستعمالات . (١)

مرونة الطلب على عناصر الانتاج :

هناك عوامل كثيرة تحدد مرونة الطلب على خدمات عنصر الانتاج وهى باختصار أن مرونة الطلب على خدمات عنصر الانتاج عند ثمن معين تكون أكبر كلما كانت مرونة الاحلال بين خدمات هذا العنصر وغيره من عناصر الانتاج كبيرة والعكس صحيح . وتكون أكبر أيضا كلما كان معدل انخفاض الانتاج الحدى الحقيقى لهذا العنصر بطيئا والعكس صحيح .

كما تكون هذه المرونة كبيرة كلما كانت مرونة الطلب على السلعة التى يشترك هذا العنصر فى انتاجها كبيرة والعكس صحيح . وأيضا اذا كانت مرونة عرض خدمات عناصر الانتاج الأخرى المكملة أى تلك التى يمتزج معها هذا العنصر كبيرة والعكس صحيح .

---

(١) الدكتوران أحمد أبو اسماعيل وسامى خليل محمد ـ المرجع السابق ص ٥٢٢ .

وتكون مرونة الطلب على الخدمة الانتاجية كبيرة كلما كان المنفق عليها يمثل نسبة كبيرة الى التكاليف الكلية . مثال ذلك ثمن عجلات السيارة يمثل نسبة ضئيلة الى ثمن السيارة نفسها فلو فرضنا أن ثمن العجلة ارتفع الى الضعف فان هذا لا يزيد من تكاليف السيارة الا زيادة طفيفة وهذا بدوره يكون ذا أثر ضئيل على المباع من السيارات. ومن ثم نقول أن الطلب على العجلات غير مرن .

ومن المعروف أن عنصر الزمن له أثر على مرونة الطلب فالمرونة في المدة الطويلة أكبر منها في المدة القصيرة . (١)

الانتاجية الحدية في حالة الاحتكار :

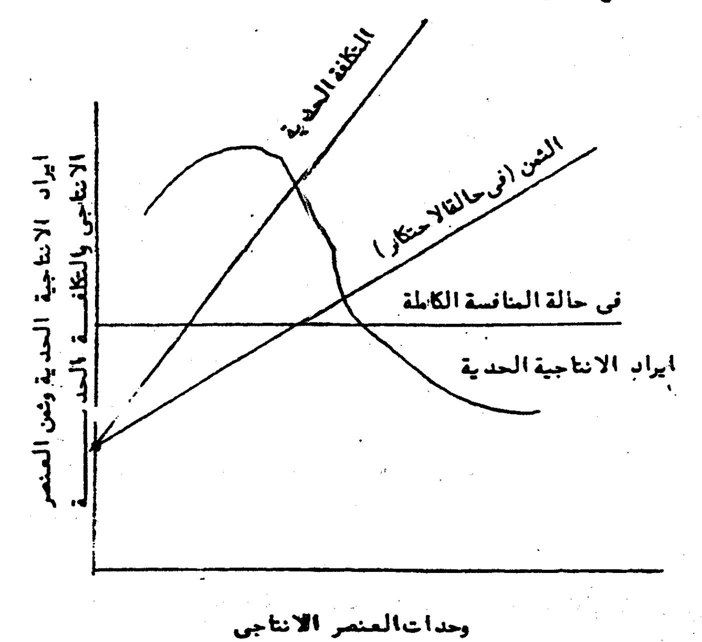
في حالة عدم توافر سوق المنافسة الكاملة أي في ظل الاحتكار يكون الايراد الحدى للانتاجية لا يساوى قيمة الانتاج الحدى كما كانت الحال في ظل المنافسة الكاملة بل أقل منه . وهذا يعنى أنه في ظل الاحتكار تكون " المساهمة الصافية " الى الايراد الكلى والناتجة عن تشغيل وحدة اضافية من خدمات عنصر الانتاج (أ) أقل من قيمة انتاجه الحدى .

والسبب في ذلك أنه باستخدامنا وحدات اضافية من خدمات عنصر الانتاج يزيد الانتاج فينخفض ثمن الوحدة منه . وهذا يعنى أن الايراد

---

(١) الدكتور صبحى تادرس قريصة والدكتور عبد الرحمن يسرى أحمد ـ مقدمة في الاقتصاد ـ دار الجامعات المصرية ـ ص ٢٦٣ وما بعدها .

الحدى لانتاجه هذا العنصر يساوى قيمة انتاجه الحدى مطروحا منـــه النقص الذى أصاب الايراد الكلى بسبب انخفاض ثمن الوحدة التى يبـــاع بها الانتاج الكلى .(١) (شكل ٧٠)



---

(١) الدكتور صبحى تادرس والدكتور عبد الرحمن يسرى أحمد ــ مقدمة فى الاقتصاد ــ دار الجامعات المصرية ــ الاسكندرية ص ٢٦٢ .

الفصل الثانى

عرض عناصر الانتاج

ذكرنا أن الطلب على الخدمة الانتاجية يرتكز على الايراد الحــدى للانتاجية . وأوضحنا أن نظرية الانتاجية الحدية توضح لنا نقط الطلب على الخدمة الانتاجية . ولمعرفة العناصر التى تحدد ثمن الخدمــة الانتاجية يتعين معرفة ظروف العرض أيضا .

ويتعين علينا أن نميز فيما يتعلق بعرض عناصر الانتاج بين :

١- عرض عناصر الانتاج بالنسبة للصناعة الواحد - حيث يتوقف عرض عنصر الأنتاج فى هذه الحالة على الثمن الذى تقدمه هذه الصناعة للحصول على خدمات هذا العنصر . فكلما ارتفع الثمن كلما زادت الكميــة المعروضة والعكس صحيح .

ويمكن القول بصفة عامة أن عناصر الانتاج تتجه نحو الصناعات التى تدفع أثمانا أعلى وتترك الصناعات التى تسود فيها الأثمان المنخفضة . كذلك تنتقل عناصر الانتاج بصفة عامة من مكان الى آخر ومن منطقــة جغرافية الى منطقة جغرافية أخرى سعيا وراء الأثمان العالية .

٢- عرض عناصر الانتاج بالنسبة للاقتصاد القومى فى مجموعه حيث يثور التساؤل عن العوامل التى تحدد العرض الكلى لهــذا العنصر وعما اذا كان ثابتا أم متغيرا . واذا كان متغيرا فما هى الاسباب

التى تكمن وراء هذا التغير، وماهى الكيفية التى يتم بها ؟ وللاجابة على هذه التساؤلات ينبغى دراسة عرض كل عنصر من عناصر الانتاج على حدة نظرا للظروف الخاصة التى تحكم عرض كل عنصر منها .

وقد جرت عادة الاقتصاديين على تجميع عناصر الانتاج تحت ثلاثة مجموعات رئيسية هى الأرض والعمل ورأس المال ثم أضيف اليها التنظيم.

ومادام المنظمون والعمال ورءوس الأموال والأرض تساهم فى العملية الانتاجية، فانها تستحق عائدا أو ثمنا لما قدمت من خدمات .

وأثمان هذه الخدمات أو بمعنى آخر أثمان عناصر الانتاج تخضع كما سبق أن ذكرنا لقواعد العرض والطلب . فكلما زادت ندرة أحد العناصر وزاد الطلب عليه كلما ارتفع ثمن هذا العنصر . وسنحلل فيما يلى القوى التى تحكم عرض كل عنصر من عناصر الانتاج .

١- عرض الأرض :

يقصد باصطلاح الأرض هنا ليس فقط الأرض بالمعنى الضيق للكلمة وانما يقصد بها أيضا الموارد الطبيعية الاخرى التى يمكن استخدامها فى عملية الانتاج .

وفيما يتعلق بفكرة الموارد الطبيعية بصفة عامة . فقد كان للتقدم العلمى أثره الكبير فى السيطرة على الطبيعة واستغلال أكبر عدد ممكن من مواردها أفضل استغلال . وقد تمثل التقدم العلمى فى الاكتشافات

والتطور التكنولوجى وتقدم وسائل المواصلات . ونتج عن ذلك تسهيل اكتشاف موارد غير معروفة للانسان وازدياد انتاجية الموارد القائمة .

وتتميز الأرض بثبات مساحتها لأنها من عمل الطبيعة وليس من عمل الانسان . ولذلك فان كمية الأرض الموجودة فى المجتمع كله ثابتة فهى لا تتغير تغيرا محسوسا بارتفاع أو بانخفاض ثمنها . ولا ينتظر تغير الكمية الموجودة فى الزمن الطويل الا اذا اكتشفت وسائل جديدة لاستخدام الأرض . ويلاحظ أنه لا يمكن أن يتوقف عرض الأرض على قيمة العائد منها حيث أن الوحدة الاضافية من الأرض لا يمكن انتاجها .

أما فى الزمن القصير، فانه ولو أن الكمية الكلية للأرض ثابتة، الا أن الكمية التى قد تعرض لاستعمال معين أو لشخص معين تتغير تغيرا كبيرا جدا ، وفضلا عن ذلك فان انتاجية الأرض تتوقف الى حد كبير على كمية ونوع العناصر الأخرى التى تتعاون معها . (١)

ويلاحظ أن الأرض تتميز أيضا بأنها عنصر دائم لا يفنى بالاستهلاك فناء تاما وذلك على عكس عنصر رأس المال كالآلات ، فالأرض قد يلحقها ضعف فى قواها الانتاجية ولكنها لا تصبح يوما غير صالحة للاستعمال . وقد تضعف الأرض الزراعية نتيجة اجهادها بالزراعة ولكنها لا تصلح الى

---

(١) الدكتور أحمد أبو اسماعيل والدكتور سامى خليل محمد - المرجع السابق - ص ٥٢٢ .

حد عدم الانبات، وهى تظل صالحة للاستغلال فى صور أخرى من الانتاج غير الانتاج الزراعى كاستعمالها فى البناء وشق الطرق وغير ذلــك مــن الأغراض .

٢- عرض العمل :

يقصد بعرض العمل مجموع عدد الساعات التى يكـــون مجموع السكان على استعداد لتقديمها . ومن الممكن تغيير كمية العمل . وتتوقف امكانية تغيير تلك الكمية على عدة عوامل أهمها :

أ- حجم السكان عموما .

ب - حجم السكان العاملين التى تتكون منهم القوى العاملة .

جـ- عدد ساعات العمل التى يشتغلها العمال فى اليوم .

د- زيادة عدد الأيام التى يشتغلها العمال سنويا .

هـ- كمية العمل ونوعه والمهارة التى يبذلها العمال أثناء العملية الانتاجية .

و- طول الفترة الزمنية موضوع التحليل .

ز- الرغبة فى نوع العمل .

ويمكن القول أن مقدار عرض العمال يتوقف فى بعض الظـروف السابقة على معدل الأجر السنوى إلا أنه من الصعب القول بأن هناك علاقة واضحة محددة بين مستوى الأجر وعدد السكان أو عرض العمال . فأجر العمال المرتفع قد يغرى العمال على زيادة مجهودهم ولكنه فى نفس

الوقت قد يغرى آخرين على الاقلال مما يبذلون من مجهود • فما دام هؤلاء العمال قانعين بمستوى معيشة معين، فان الأجر المرتفع ييسر له الحصول على هذا المستوى باشتغال عدد أقل من الساعات • ومما يؤيد هذا القول ما قامت به نقابات الأعمال فى بعض المناسبات من المطالبة بزيادة عدد ساعات الفراغ بدلا من زيادة الأجر •

ويمكن بذلك اعتبار عرض العمل غير مرن فى كثير من الحالات • وعلى الأخص فى الفترة القصيرة الأجل • (١)

٣- عرض رأس المال :

يقصد برأس المال فى الانتاج مجموعة الاموال المنتجة التى تتعاون فى انتاج أموال أخرى ، وهى تشمل رؤوس الأموال العينية والنقدية •

ويضم رأس المال العينى الآلات والمبانى والمصانع والمعدات والطرق التى تستخدم فى الانتاج •

ويلاحظ أن جزءا من رأس المال يستهلك سنويا خلال العملية الانتاجية، ولهذا فان عرضه يتناقص وتسمى هذه العملية استهلاك رأس المال • الا أنه تحدث فى نفس الوقت اضافات مستمرة الى عرض

---

(١) المرجع السابق — ص ٥٢٣

رأس المال نتيجة القيام بعملية التجديد والاحلال لرأس المال .

أما رأس المال النقدى وهو عبارة عن رؤوس الأموال مقدرة بالنقود ويتوقف عرضه على عدد وحدات رأس المال النقدى المتاحة من ناحية ورغبة أصحابها فى عرضها على أصحاب المشروعات من ناحية أخرى .

فاذا كانت هناك ندرة فى رأس المال فى منطقة من المناطق ارتفع معدل سعر الفائدة وأصبح من السهل اغراء رأس المال الموجود بالمناطق الأخرى على الانتقال الى تلك المنطقة .

كذلك يمكن أن تؤثر السياسات النقدية الحكومية على مرونة العرض بدرجة كبيرة . فالحكومة تستطيع عن طريق البنك المركزى أن تخلق وحدات اضافية جديدة من رأس المال اذا كانت تهدف الى المحافظة على استقرار مستوى سعر الفائدة . ففى مثل هذه الحالة عندما يتجه سعر الفائدة الى الارتفاع يعمد البنك المركزى الى زيادة عرض النقود والعكس هو الصحيح . ولاشك أن مثل هذه الاجراءات تزيد من مرونة عرض رأس المال النقدى . (١)

---

(١) الدكتور اسماعيل هاشم - المرجع السابق - ص ٢٠٧ .

بعد أن استعرضنا عرض كل عنصر من عناصر الانتاج يمكن القول أن الدور الذى يمكن أن يلعبه الطلب على خدمات عنصر انتاج معين فى تحديد ثمنه فى سوق المنافسة الكاملة يتوقف على شكل منحنى عرض هذا العنصر أو مرونته .

فاذا كان لخدمات هذا العنصر استعمالات بديلة تتنافس المشروعات فى الصناعات المختلفة عليها يكون منحنى العرض لا نهائى المرونة ، وهنا يتحدد ثمن التوازن لخدمات هذا العنصر بظروف العرض . أما طلب الصناعة فيحدد الكمية المطلوبة منها . وهنا يمثل ثمن التوازن أدنى عائد يلزم الوحدة من خدمات هذا العنصر الحصول عليها والا تحولت الى استعمال بديل فى صناعة أخرى . وعليه يطلق على هذا العائد " ايراد تحول" أما اذا لم يكن لخدمات هذا العنصر سوى استعمال واحد يطلب له فقط من جانب هذه الصناعة، وبالتالى يصبح منحنى عرض هذا النوع من الخدمات الانتاجية عديم المرونة، فان طلب الصناعة ثمن التوازن أو العائد الذى تحصل عليه الوحدة من خدمات هذا العنصر، وهنا لا يطلق على هذا العائد ايراد تحول ، بل ريع اقتصادى .

---

(١) الدكتور صبحى تادرس قريصة والدكتور عبد الرحمن يسرى أحمد — المرجع السابق — ص ٢٧٤ .



أما اذا كان منحنى عرض خدمات هذا العنصر ذا مرونة وسيطة أى تقع بين المرونة المنعدمة والمرونة التامة، فهنا يشترك كل من منحنى العرض ومنحنى الطلب فى تحديد ثمن التوازن أو العائد لكل وحدة من خدمات هذا العنصر، غير أن الايراد الكلى الذى تدفعه الصناعة لأصحاب خدمات هذا العنصر يتكون من جزءين : جزء يمثل " ايرادات تحول " يلزم لابقاء خدمات هذا العنصر مستخدما فى هذه الصناعة والجزء الباقى يمثل ريع اقتصادى تحصل عليه جميع الوحدات المستخدمة عدا الوحدة الحدية أو الأخيرة . (١)

ومن ناحية أخرى اذا نظرنا الى عرض عناصر الانتاج بالنسبة لمنتج واحد أمكننا القول بأن عرض هذه العناصر عرض مرن جدا ، فيمكن للمنتج الحصول على أى كمية يريدها من أى من هذه العناصر فلا تتوقف الكمية التى يستطيع المنتج الحصول عليها من عناصر الانتاج الا على الفرص المتاحة لهذه العوامل فى الاستعمالات الأخرى . وطالما أن المنتج يستطيع أن يدفع لأى عنصر من عناصر الانتاج الايراد الذى كان يمكن لذلك العنصر الحصول عليه فى أحسن استعمال بديل ، فانه (أى المنتج) يستطيع أن يحصل على أى كمية يرغبها من ذلك

---

(١) الدكتور صبحى تادرس قريصة والدكتور عبد الرحمن يسرى أحمد المرجع السابق — ص ٢٧٤ .

العنصر . وكلما ازدادت الفرص المتاحة أمام أى عنصر من عناصر الانتاج، كلما صعب على المنتج الحصول على الكمية التى يرغبها من ذلك العنصر، اذ أن تكاليف استخدام هذا العنصر ترتفع . ويطلق الاقتصاديون على هذا النوع من التكاليف " كلفة الفرصة " . (١)

---

(١) الدكتور أحمد أبو اسماعيل والدكتور سامى خليل محمد ـ المرجع السابق ـ ص ٥٢٤ .

الفصل الثالث

نظريات تحديد أثمان عناصر الانتاج

بعد أن تناولنا المبادىء العامة التى تحكم أثمان عناصر الانتاج . نستعرض فيما بعد دراسة النظريات المختلفة فى غسير أثمان عناصرالانتاج متناولين كل عنصر على حدة .

المبحث الأول

الريــع

تعريف الريع :

يقصد بالريع بالمعنى العام ثمن خدمات الأرض .
وبعبارةأخرى المبلغ الذى يدفعه المستأجر للمالك العقارى بصفة دورية .
وهذا المعنى العام للريع يندر أن نجده مستعملا فى الاقتصاد الحديث .

ويقترب من هذا المعنى العام الايجار وهو لفظ يستخدم فى حياتنا العادية ويقصد به القيمة النقدية التى يدفعها المستأجر بصفة دورية لصاحب أصل من الأصول مثل الأراضى أو المبانى أوالآلات وغيرها من السلـــع المعمرة نظير استخدام هذا الأصل . وبهذا نجد ايجار الأراضى أو ايجار المساكن أو ايجار الآلات . وغالبا ما يتخذ الايجار صورةعقد بيــن المالك والمستأجر يطلق عليه اسم عقد الايجار ويحدد فيه قيمة الايجـــار

ومدته ومدى قابليته للامتداد ٠

ويتحدد الايجار عادة على أساس الفائدة المستحقة على رأس المال المستثمر ٠ فاذا ما زاد الايجار نتيجة لنقص المعروض من هذا الشيء فان رؤوس الأموال سوف تتجه نحو هذا الفرع من الانتاج وتكون النتيجة زيادة المعروض ونقص الايجار ٠ ويحدث العكس في حالة انخفاض الايجار اذ سوف تقل الأموال المستثمرة في هذا الفرع ويقل العرض نتيجة لذلك فيزداد الايجار من جديد ٠ (١)

والريع بالمعنى الاقتصادى أعطيت له معنى خاص تحت تأثير كتابات ريكاردو، وهو مكافأة المزايا الطبيعية الفوقية لأرض على أخرى فيرى ريكاردو أن ايجار الأرض يشمل قسمين : القسم الأول هو المبلغ الذى يدفع نظير مازاده الملاك المتعاقبون فى منفعة الأرض بواسطة أعمالهم ورؤوس أموالهم ٠ والقسم الثانى يشمل مكافأة الميزة الطبيعية للأرض على أخرى ، سواء من حيث الخصوبة أو الموقع ٠ وهذا القسم الثانى هو ما أطلق عليه ريكاردو الريع ويعرفه بأنه ذلك الجزء من ناتج الأرض الذى يدفعه المستأجر الى المالك نظير استغلاله قوى الأرض الطبيعية غير القابلة للهلاك ٠ (٢)

---

(١) الدكتور محمد زكى المسير ــ مبادىء علم الاقتصاد ــ دار النهضة العربية ــ ١٩٨٣ ــ ص ٥٤٠ ٠

(٢) الدكتور عبد الحكيم الرفاعى ــ الاقتصاد السياسى ــ الجزء الثانى الطبعة الأولى ــ ١٩٣٧ ــ ص ٣٤٧ ٠

ولما كانت نظرية ريكاردو أثارت مناقشات عديدة . لذلك سنبدأ بشرح النظرية والانتقادات التى وجهت اليها ثم النظريات الأخرى التى قيلت بشأن الريع .

أولا : نظرية ريكاردو وماهية الريع :

نشر دافيد ريكاردو فى مستهل القرن التاسع عشر نظريته المشهورة فى الريع فى كتابه عن مبادىء الاقتصاد السياسى . وقد اشتهرت نظريته بمسحة من التشاؤم بما تحمله من أفكار . وهذه النظرية مرتبطة بفكرته فى القيمة، اذ لما كان العمل أساس القيمة لديه والجزء من الدخل الذى يمثل الريع لا يرجع للعمل، فانه جعل نظريته الخاصة استثناء من نظريته العامة فى القيمة .

أ- الريع فى حالة الزراعة الخفيفة :

يبدأ ريكاردو نظريته فى الريع وتطوره ببيان ما يحصل عند توطن السكان فى مجتمع جديد . فيقول ان الناس فى مبدأ الأمر لا يحتاجون الا الى استغلال كميات قليلة من الأرض، وطبعا يختارون أكثر الأراضى خصوبة وأفضلها موقعا . الا أنه على الرغم من خصوبة الأرض لا يحصل واضعو اليد على دخل كبير من الزراعة نظرا لكثرة الأراضى الجيدة الباقية بلا زراعة، ونظرا لأن المنافسة بين المنتجين تؤدى الى انقاص قيمة المنتجات بحيث تميل الى أن تتعادل مع نفقة الانتاج . فليس هناك اذن أى ريع فى مبدأ الأمر، وعندما يزداد عدد السكان ويتسع العمران وتوضع اليد على كافة الأراضى الجيدة، يضطر

المنتجون الى زراعة أراض أخرى أقل جودة وخصوبة ، وبذا يظهر الريع العقارى أو الريع " Rente Differentielle "
منذ تلك اللحظة، أى عند زراعة أراض فى مجتمع واحد متنوعة الخصوبة ان تحتاج الأراضى الأقل خصوبة لمصاريف كثيرة نسبيا فى حين أن محصولها قليل نسبيا أيضا . ولما كانت الأراضى مختلفة الخصوبة فان نفقة الانتاج تتنوع . ولما كان السعر موحدا فى السوق وقائما على أكبر نفقة انتاج ، يحصل أصحاب الأراضى الخصبة على ريع اذ يبيعون محصولهم بسعر يفوق نفقة الانتاج التى تكلفوها .

ولتفسير ذلك نفترض أن لدينا ستة أنواع من الأراضى الزراعية متساوية المساحة وأنفق عليها مقادير متساوية من العمل ورأس المال ولكنها تتفاوت فى خصوبتها . واذا فرضنا أنها تنتج شعيرا ليباع فى سوق واحد . فمن البديهى أن السكان سوف يلجأون الى أراضى المرتبة الأولى لكى يحصلون على كل ما يحتاجونه تاركين أراضى المرتبة الثانية والثالثة دون زراعة نظرا لأنه فى بداية الأمر تكون الأراضى من كافة الأنواع من الوفرة حيث أن عدد السكان قليلين لا يحتاجون الا الى استغلال كميات قليلة من الأرض . ولكن نتيجة لتزايد السكان وبالتالى زيادة الطلب على المنتجات الزراعية وعدم كفاية انتاج أراضى المرتبة الأولى من اشباع حاجاتهم فان ذلك سوف يدفعهم الى زراعة أراضى المرتبة الثانية الأقل خصوبة بعد زراعة كل أراضى المرتبة الأولى حتى توسعت الزراعة وشملت قطعة الأرض الخامسة حيث كان ثمن الاردب ١٠ جنيهات.

يغطى فقط التكلفة المتوسطة اللازمة لانتاجه أى لانتاج الإردب الواحد .

ويمكن تمثيل ذلك بالجدول الآتى ، فنفرض أن أ ، ب ، جـ ، د ، هـ ، و تمثل قطعا من الأرض متساوية فى المساحة وتدار بنفس الكفاءة وأن النفقات التى أنفقت عليها متساوية ، ولكن بسبب تفاوت خصوبة التربة يوجد فرق فى الناتج . (جدول رقم ١٠)

نوع الأرض	كمية الناتج من كل قطعة بالاردب	الانفاق على العمل ورأس المال
أ	٨٠	جـ ٢٠٠
ب	٧٠	٢٠٠
جـ	٥٠	٢٠٠
د	٣٠	٢٠٠
هـ	٢٠	٢٠٠
و	١٥	٢٠٠

١- يلاحظ أن قيمة الناتج من كل قطعة ينتج عن ضرب الناتج فى ثمن الاردب الذى افترضناه ١٠ جنيهات . فمثلا كان انتاج القطعة (أ) يساوى ٨٠ أردب ومن ثم تكون قيمته ٨٠×١٠=٨٠٠جنيه وهكذا .

٢- يستنتج من هذا أن قطعة الأرض (هـ) هى القطعة

الحدية لأن ثمن الوحدة المنتجة وهى الاردب تعادل أقل تكلفة متوسطة ممكنة لانتاجه . فعلى هذه القطعة من الأرض أنفق المزارعون ٢٠٠ جنيه على العمل ورأس المال لانتاج ٢٠٠ أردب أى أن تكلفة انتاج أردب الشعير فى المتوسط كانت تساوى $\frac{٢٠٠}{٢٠}$ = ١٠ جنيه . وهـــذه الأرض هى أرض حدية أو أرض ذات خصوبة حدية وهى التى يتســاوى دخلها مع نفقات انتاجها وبعبارة أخرى هى الأراضى التى لا تدر ريعا .

٣- أن قطعة الأرض (و) هى أرض ما بعد الأرض الحديــة وهى أقل خصوبة من الأرض الحدية (هـ) وبالتالى فان تكلفة انتـــاج أردب الشعير منها أكبر من ثمن الأردب ولا يتوقع أن يقدم المزارعون على زراعتها لهذا السبب .

٤- أن القطع أ، ب ، جـ ، د هى التى تقع قبل الأرض الحدية وتتمتع بخصوبة تفوق خصوبة الأرض الحدية ويحصل أصحابها على ريع من كل منها لأن ثمن الأردب أكبر من التكلفة المتوسطة الضروريــة لانتاجه . مع ملاحظة أن الريع تتفاوت من أرض الى أخرى حسب درجــة خصوبتها . فالقطعة (أ) تحصل على أكبر ريع لأنها أكبر الأراضى خصوبة وتليها القطعة (ب) فالقطعة (جـ) وهكذا .

٥- أن الريع ينتج من المزايا الطبيعية التى لأرض على أخرى وهذه المزايا تسمى المزايا الفرقية لأنه يترتب عليها تفاوت فى قيمة الأراضى ولذلك تسمى أردأ الأراضى بالأراضى الحدية marginal land أو الأرض

ذات الخصوبة الحدية أو غير الريعية وهى التى يتساوى دخلها مع نفقات انتاجها . والريع هو الفرق بين دخل أرض معينة ودخل الأرض الحدية أو زيادة دخل احدى الأراضى على الأرض الحدية .

٦- الريع لا يحدث الثمن فهو نتيجة ارتفاع الثمن وليس سبب هذا الارتفاع .

ويمكن تعليل ذلك بأن الثمن يميل الى التعادل مع أعلى نفقة انتاج أو بعبارة أخرى مع نفقة الانتاج الحدية ، ولما كان المنتج الحدى لا يحصل على ريع لذلك لا يدخل الريع الاقتصادى فى تحديد الأثمان .

ففى مثالنا السابق لو أن الطلب الكلى زاد على محصول الشعير فارتفع ثمن الأردب الى ١٥ جنيها بدلا من ١٠ جنيهات فان قيمة الانتاج من كل قطعة سوف يرتفع وبالتالى يزيد الريع الذى يحصل عليه أصحاب الأراضى المختلفة ويظهر الريع على الأرض الحدية (هـ) وتحت الزراعة لتشمل قطعة الأرض (و) هذا مع افتراض بقاء التكاليف على حالها . ويلاحظ أنه بالنسبة لقطعة الأرض الأخيرة (و) بعد ارتفاع ثمن الاردب الى ١٥ جنيه يعادل ثمن الاردب مع التكلفة المتوسطة لانتاجه .

وهكذا فان الأراضى الحدية مثل الأرض (هـ) لا تبقى أرضا حدية على الدوام ولكنها تظل كذلك طالما بقيت مستويات الأسعار المختلفة ثابتة . أما اذا ارتفعت مستويات الأسعار فأصبحت قيمة الناتج من قطعة الأرض (هـ) تزيد على ما أنفق عليها من عمل ورأس مال . فان هذه

الأرض فى هذه الحالة لا تصبح أرضا حدية . وتصبح أرضا تدر ريعا أى أرضا فوق الحدية . وتظهر عند هذه المستويات الجديدة للأسعار أرض حدية أخرى هى (و) وتغطى قيمة الناتج منها تكاليفها . وفى حالة انخفاض مستويات الأسعار بحيث يصبح الناتج من قطعة الأرض(هـ) أقل مما أنفق عليها ، فان الأرض (هـ) فى هذه الحالةتصبح أيضا تحت الحدية أى أرض بورا لا تزرع .

ب — ريع الموقع :

يشمل الريع الميزة التى لأرض زراعية على أخرى سواء من حيث خصوبتها أو موقعها . فريع الخصوبة كما بينا هو الميزة الفرقية لأرض ما على أخرى حدية .

أما عن ريع الموقع فان له أهميته الكبرى اذ أن تجمع الناس فى المدن يؤدى الى زيادة قيمة الأراضى . ومن هنا نجد أن مركز بعض الأراضى يكون أفضل من غيرها .

فمثلا اذا كنا بصدد نوعين من الأراضى يتمتعان بنفس الخصوبة ولكن احداها فى موقع قريب من المدن والأسواق بينما الأخرى فى موقع بعيد عن العمران . فاننا نجد أن هذا الاختلاف فى الموقع يهيئ للأرض الأولى الحصول على ريع تزيد عن ذلك الذى تحصل عليه سواها وهو ريع الموقع وهو ريع تفاضلى اذ أن مصدره اختلاف المسافات أى اختلاف (فرق) الأراضى فى موقعها .

ولتوضيح ذلك نفترض أن الأراضى المحيطة بمدينة معينة تسوق فيها منتجات هذه الأراضى متساوية جميعا من حيث الخصوبة . ولكنها تختلف من حيث قربها من المواصلات والموانى والأسواق . أى تختلف من حيث الموقع وبالتالى تختلف التكاليف التى يتحملها الزراع لنقل منتجاتهم الى السوق كما يتضح من الجدول التالى : (رقم ١٦)

مرتبة الأرض	الناتج من كل وحدة		التكاليف		الريع
	الكمية بالأردب	القيمة بالجنيه	للزراعة	للنقل	
أراضى قريبة	٥	٥٠	٣٠	٥	١٥
أراضى بعيدة	٥	٥٠	٣٠	١٠	١٠
أراضى نائية	٥	٥٠	٣٠	٢٠	صفر

افترضنا فى المثال السابق أن ثمن الاردب ١٠ جنيهات فان الأرض الحدية تصبح الأرض النائية حيث القيمة الناتجة عن بيع منتجاتها ٥٠ جنيها وتكاليف الزراعة والنقل ٥٠ جنيها . وبهذا لا يحصل مستغل هذه الأرض الا على الربح العادى . أما الأراضى غير الحدية وهى الأراضى الأقرب من المدينة وهى فى مثالنا الأراضى القريبة والأراضى البعيدة . وهذه الأراضى تمكن مستغليها من الحصول على ريع

فرقى قدره ١٥ جنيها للأراضى القريبة و ١٠ جنيهات للأراضى البعيدة .

(جـ) الريع فى حالة الزراعة المكثفة :

قد يتطلب الأمر التوسع فى الانتاج نتيجة لزيادة الطلب وزيادة عدد السكان مما يؤدى الى تكثيف الانتاج الزراعى فى الأراضى الجيدة والمستغلة من قبل كما يؤدى الى الانتقال الى أراضى جيدة .

ويقصد بالزراعة الكثيفة أو التوسع الرأسى فى الزراعة استخدام وحدات متساوية من رأس المال والعمل على قطعة واحدة من الأرض على التوالى . ففى هذه الحالة تصبح الأرض هى عنصر الانتاج الوحيد الثابت بينما تصبح وحدات العمل ورأس المال هى عنصر الانتاج المتغير .

ونعرض فيما يلى مثالا للريع فى الزراعة الكثيفة : (جدول رقم ١٧)

وحدات رأس المال والعمل	الانفاق على كل وحدة من رأس المال والعمل	قيمة الناتج من كل وحدة من رأس المال والعمل " قيمة الانتاجية الحدية "
	جـ	جـ
١	١٠٠٠	١٥٠٠
٢	١٠٠٠	١٦٠٠
٣	١٠٠٠	١٨٠٠
٤	١٠٠٠	١٦٠٠
٥	١٠٠٠	١٥٠٠
٦	١٠٠٠	١٤٥٠
٧	١٠٠٠	١٤٠٠
٨	١٠٠٠	١٣٠٠
٩	١٠٠٠	١١٠٠
١٠	١٠٠٠	١٠٠٠
المجموع	١٠٠٠٠	١٤٢٥٠

يتبين من الجدول السابق ما يلى :

١ـ أنه فى المرحلة الأولى تتزايد قيمة الناتج من كل من وحـــدات العمل ورأس المال ثم تتناقص بعد ذلك • ويرجع ذلك الى سريان ظاهرة تزايد وتناقص الغلة •

٢ـ لقد بلغت الزراعة الحد الكثيف على قطعة الأرض باستخدام ١٠ وحدات من رأس المال والعمل حيث تعادل المبلغ الذى انفق على وحدة رأس المال والعمل مع قيمة انتاجها وهو ١٠٠٠ جنيه •

٣ـ يساوى الريع فى هذه الحالة الفرق بين قيمة الانتاج من هذه الأرض والمبالغ المنفقة على العمل ورأس المال عند الحد الكثيف وهـذا الفائض يساوى ١٤٢٥٠ ـ ١٠٠٠٠ = ٤٢٥٠ جنيه

تقييم نظرية ريكاردو :

أثارت نظرية ريكاردو عاصفة شديدة من النقد ، وتتلخص أوجـــه الانتقادات فيما يلى :

١ـ اعترض البعض على فكرة الأرض الحدية التى لا ريع لهـــا ذاكرين بأنه وان كانت هذه الفكرة لها وجاهتها من الناحية النظريـة فانه ليس من المنتظر أن نجد أرضا تزرع دون أن تدفع ايجارا •

وقد يرد على ذلك بأن هناك فرقا بين الريع بالمعنى الاقتصادى والايجار بالمعنى العادى • فالايجار التعاقدى يشمل فى كثير مـــن

الأحيان فوائد وأقساط استهلاك رأس المال الذى أنفق فى سبيل اصلاح الأرض أو اقامة بعض المعدات الرأسمالية اللازمة لتهيئتها للزراعة كالسواقى وحظائر الماشية ومساكن العمال وما الى ذلك . فمالك الأرض الحديثة الذى أجرى عليها مثل هذه الاصلاحات يتقاضى عائدا لرأس المال المنفق فى هذه الاصلاحات، ولكنه لا يتقاضى أى ريع اقتصادى " . فهناك فى هذه الحالة ايجار للأرض الحدية ولكن لا يدخل فى هذا الايجار أى ريع اقتصادى .(١)

٢ـ أن وصف ريكاردو القوى الانتاجية للأرض على أنها أصلية لا تفنى وصف غير دقيق، ذلك أن هذه القوى الانتاجية قابلة للتغير والضعف من كثرة الاستعمال ، كما يمكن انتاجها عن طريقة الاستثمار فى الصرف والرى والتسميد وخلافه (٢).

٣ـ أن الريع التفاضلى لا يقتصر فقط على الأرض ، وانما يمتد الى عوامل الانتاج الأخرى التى توجد فيما بين وحداتها المختلفة فروق طبيعية فى الكفاية الانتاجية كعنصر العمل مثلا . فالأفراد ذوى المواهب الممتازة يحصلون على دخول أكبر من التى يحصل عليها الأفراد العاديين، والفرق بين دخل الرجل الموهوب والرجل العادى يمثل

---

(١) الدكتور أحمد أبو اسماعيل والدكتور سامى خليل محمد ـ المرجع السابق ـ ص ٥٥٧ .

(٢) الدكتور صبحى تادرس قريصة والدكتور عبد الرحمن يسرى أحمد ـ المرجع السابق ـ ص ٢٨١ .

بلا شك ريعا شأنه فى ذلك شأن الريع الذى تحصل عليه الأرض الا كثر خصوبة بالمقارنة مع الأرض الأقل خصوبة . ويسمى الريع فى هذه الحالة ريع المقدرة الشخصية . (١)

٤- أن نظرية الريع التفاضلى لا غسر منشأ الريع بل غسر غاوته . فالأراضى اذا ما توافرت وأصبحت غير نادرة لا يحصل أصحابها على ريع مهما اختلفت درجة خصوبتها . ومن ثم فليس مجرد اختلاف الخصوبة هو السبب فى نشأة الريع وانما الندرة هى السبب الرئيسى لحصول الأرض على ريع .

٥- اعترض باستيا على نظرية ريكاردو فى الريع لمهاجمة الملكية العقارية بالقول أن ما يحصل عليه الملاك العقاريون انما هو نظير العمل . فالأرض والطبيعة تقدم خدماتها مجانا للجميع . واذا كان القمح أو غيره من منتجات الأرض له ثمن فى السوق . فان هذا ليس نظير خدمات الأرض الطبيعية بل مقابل العمل الذى أنفق فى الأرض .

ولكن باستيا شعر بضعف حجته اذ رأى أن ملاك الأراضى أو المبانى قد يبيعون أراضيهم أو منتجاتهم بأكثر مما أنفقوه فيها من العمل وفى هذا اعتراف بأن حيازة الثروة الطبيعية تؤدى الى رفع أثمان

---

(١) الدكتور اسماعيل محمد هاشم - المرجع السابق - ص ٥٤٣ .

الخدمات . (١)

٦- أثار ستيوارت ميل الشك حول فكرة الريع التفاضلي لريكاردو عندما قرر أن الأرض قد تغل ريعا حتى ولو كانت متساوية الخصوبة أو انعدم التفاوت بينها في هذه الصفة . وهو يعتقد بأنه متى زرعت الأرض كلها في بلد ما فانها في مجموعها تغل ريعا . فلو افترضنا أن الطلب يزيد على العرض لكان هذا وحده كافيا في هذه الحالة لأن يرفع ثمن القمح مثلا عن تكاليف انتاجه . وعندئذ تظفر أقل الأرض خصوبة بريع مع العلم بأن مثل هذه الحالة نادرة جدا في الأرض ولكنها قد تحدث في حالة المناجم أو قد يكون مرجع الريع عندئذ الى القيمة التى تستمدها السلعة من ندرتها ، هذه الندرة التى تعمل على ارتفاع الأسعار عن مستوى تكاليف الانتاج لا الى الاضطرار لاستخدام أرض أقل خصوبة الأمر الذى يمكن تطبيقه على جميع أنواع الريع التفاضلي .

٧- أثار الاقتصادى الأمريكي كارى اعتراضا على هذه النظرية بمقولة أن الترتيب التاريخي الذى أدلى به ريكاردو غير صحيح ويفتقر الى الدليل . ويرى أن الناس استغلوا أولا الأراضي الأقل خصوبة لأن الأقدمين لم تكن لديهم معلومات كافية للتمييز بين الأراضي الخصبة وغير الخصبة ، وحتى بفرض أن هذه المعلومات توافرت لهم ، فان قانون أقل مجهود كان من شأنه أن يغريهم بزراعة أسهل الأراضي استغلالا دون أخصبها ،

---

(١) الدكتور عبد الحكيم الرفاعي ـ المرجع السابق ـ ص ٣٥٤ .

فاختاروا ما كان منها فى الهضاب المرتفعة التى يسهل الدفاع عنها تاركين الأراضى الموجودة بالوديان واكتفوا بالخفيفة دون الدسمة، لأن الأراضى الغنية كانت تستدعى نزع بعض الغابات، والقيام ببعض مشاريع تفوق طاقة الأقدمين الذين كانت تعوزهم رؤوس الأموال وهكذا لم تزرع الأراضى الجيدة الا بعد استغلال الأراضى الأقل خصوبة .

الا أنه يمكن الرد على ذلك بأننا لا ننسى أن ريكاردو نشأ فى انجلترا حيث كانت الأرض ضيقة وزادت قيمتها بازدياد السكان ومن هنا قال بنظريته فى حين أن آراء كارى مستمدة مما شاهده فى الدنيا الجديدة حيث تتوافر المساحات الشاسعة من الأراضى واستغلال المهاجرين أسهل الأراضى منالا . (١)

٨- عالج ريكاردو الريع بالنسبة للاقتصاد القومى كوحدة أى بالنسبة للعرض الكلى للأرض، وعرض الأرض الزراعية فى فترة معينة ثابت أى عديم المرونة . فالريع من وجهة نظر الاقتصاد القومى لا يعتبر أحد عناصر تكاليف انتاج المحاصيل الزراعية ومن ثم لا يشترك فى تحديد أثمانها بل على العكس يتقرر بأثمان هذه المحاصيل .

أما اذا نظر الى الريع بالنسبة للمنتج الزراعى الفرد نجد أن

---

(١) الدكتور عبد الحكيم الرفاعى – المرجع السابق – ص ٣٥٣ .

هذه الأرض التى يزرعها المنتج يتنافس على زراعتها استعمالات بديلة من محاصيل أخرى وليس استعمال واحد . ومن ثم يمثل الريع مبلغا يلزم دفعه لاستبقاء الأرض فى زراعة محصول معين بدلا من تحولها الى زراعات أخرى . فالريع هنا يعتبر أحد عناصر تكاليف الانتاج . وهذا التحليل يقود الى تعريف شامل للريع هو أن ريع أى عنصر من عناصر الانتاج يساوى ذلك الفائض الذى يزيد عن أقل ايراد يلزم لاستبقاء عنصر الانتاج فى استعمال معين .(١)

والواقع أن موقف انجلترا الزراعى الفريد الذى أحدثته الحروب النابوليونية والنزاع بين فئات المجتمع الانجليزى نتيجة للثورة الصناعية وما أحدثته من آثار اجتماعية بعيدة المدى كان له أثره فى ابراز نظرية ريكاردو فى الريع .

أما عن الحروب النابوليونية فقد أوجدت انجلترا بمعزل عن العالم تقريبا مما اضطرها الى الاعتماد على غلاتها المحلية لاطعام سكانها مما أدى الى ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية وبالتالى أسعار الأراضى ارتفاعا ملحوظا .أضف الى ذلك الحاجة الى المنتجات الزراعية أدى بالسكان الى البحث عن أراضى جديدة يزرعونها بل واضطرارهم الى زراعة الأراضى

---

(١) الدكتور صبحى تادرس قريصة والدكتور عبد الرحمن يسرى أحمد ـ المرجع السابق ـ ص ٢٨٣ وما بعدها .

القديمة زراعة كثيفة . وسادت هذه الأحوال فترة من الزمن الى أن بدأت المنتجات الزراعية الأوروبية تغزو الأسواق الانجليزية ، فتهبط الأسعار تبعا لذلك وتبدأ الزراعة كمهنة تضمحل شيئا فشيئا ، فيضمحل معها نفوذ طبقة ملاك الأراضى الزراعية .

ثالثا : نظرية كارل ماركس فى الريع (١)

الريع فى نظر كارل ماركس عبارة عن جزء من فائض القيمة المنتج فى الزراعة التى تسودها أو تسيطر عليها علاقات الانتاج الرأسمالية .

فالريع اذن ماهو الا جزء من فائض القيمة يحصل عليه مالك الأرض ويمثل دخلا له ولكنه دخلا غير مكتسب ، فمالك الأرض لا يسهم فى عملية العمل الاجتماعى ولا يبيع قوة عمله فهو يحصل على الريع بوصفه المالك القانونى للأرض التى تستخدم فى نطاق الانتاج الرأسمالى استخداما ينتج عنه فائض القيمة .

فالريع فى نظر كارل ماركس هو جزء من فائض القيمة الذى ينتج فى الزراعة ويضاف الى ذلك أن الريع يمثل شيئا فوق متوسط معدل فائض القيمة الذى يتوقع المزارع الرأسمالى شأنه فى ذلك شأن أى رأسمالى آخر الحصول عليه من استخدامه لرأس ماله . وذلك لأنه اذا كانت المنافسة

---

(١) الدكتور محمد دويدار والدكتور مصطفى رشدى شيحه ـ المرجع السابق ـ ص ٤٥٥ وما بعدها .

تؤدى الى مساواة معدل فائض القيمة فى فروع الانتاج المختلفة التى تستخدم كميات متساوية من رأس المال فان الملكية الخاصة للأرض تحول دون التدفق الحر لرأس المال فى الزراعة ودون الانتقال الحر لفائض القيمة من الزراعة الى النشاطات الأخرى ، فوجود الأرض بكميات محدودة وشروط تأجيرها للزراع تجعل من الصعب تدفق رؤوس الأموال فى الزراعة ينتج عن ذلك أن معدل فائض القيمة المنتج فى الزراعة يفوق معدل فائض القيمة المنتج فى فروع النشاط الأخرى .

ولكن هذا لا يعنى أن الزيادة فى فائض القيمة المنتج فى الزراعة تذهب الى المزارع الرأسمالى وانما تذهب لمالك الأرض بما لمالك الأرض من احتكار يمكنهم من الحصول عليها فى شكل ريع . وهو احتكار يمكنهم كذلك من رفع الريع كلما زاد فائض القيمة المنتج فى الزراعة .

ثالثا ـ موقف المدرسة النيوكلاسيكية من الريع (ريع الندرة) : (١)

تمتد فكرة الريع فى نظر هذه المدرسة الى كل ما يدفع لعناصر الانتاج التى يكون عرضها عديم المرونة مثل الأرض . فطالما أن هناك ندرة نسبية فى الكمية المعروضة من الأراضى الزراعية بالنسبة للطلب عليها فانها تحصل على ريع وهو يدفع حتى اذا ماتجانست وحداتها المختلفة تجانسا تاما بين وحداتها المختلفة من حيث الخصوبة أو من حيث موقعها

---

(١) راجع : الدكتور اسماعيل محمد هاشم ـ المرجع السابق ـ ص ٥٤٢ وما بعدها ، الدكتور ابراهيم غزلان ـ فى مبادىء الاقتصاد ـ نظرية =

من السوق .

ولبيان ذلك نفترض أن خدمات الأرض سلعة متجانسة تباع وتشترى في ظل ظروف المنافسة الكاملة . في هذه الحالة سيوجد طلب على هذه الخدمات يحدد عند كل ثمن معين قيمة الناتج الحدى لتلك الخدمات. أى بعبارة أخرى عند أى ثمن معين نفترضه لتلك الخدمات تتحدد الكمية المطلوبة منها بالقدر الذى يجعل قيمة الناتج الحدى لتلك الخدمات مساوية لثمنها . ويمثل هذا الطلب منحنى ينحدر من أعلى الى أسفل باحية اليمين أى يأخذ صورة منحنى الطلب العادى.

أما من ناحيةعرض خدمات الأرض، فيمكن تصوره على اعتبار أنه عرض عديم المرونة نظرا لأن الكمية المعروضة من خدمات الأرض فى أى لحظة معينة كمية محدودة وغير قابلة للزيادة فى الفترة القصيرة .

فاذا فرضنا أن المساحة المطلوب زراعتها ذرة مثلا أقل من مساحة الأرض الكلية المعروضة فان الزراع سيزرعون جزءا منها ويتركون الباقى ، وطالما أن هناك فائض من الأرض غير مزروع فلن يكون هناك ريع أى أن ريع الأرض فى هذه الحالة صفرا .

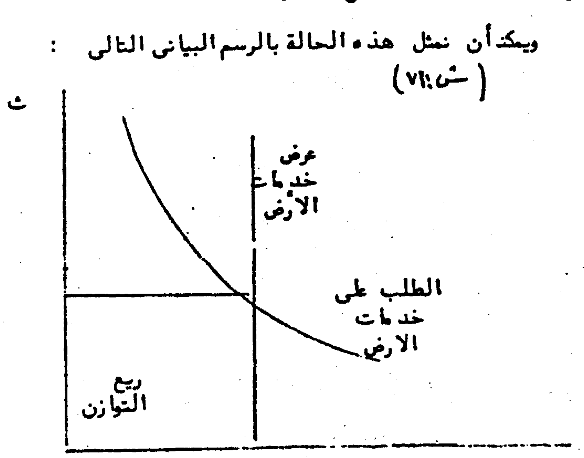
وكلما زاد الطلب على الأرض توسع الأفراد فى الزراعة حتى يصبح الناتج الحدى للأرض صفرا وعندها يكون قد تم التعادل بين قيمة الناتج من الأرض وثمن الخدمات المطلوبة لزراعة هذه الأرض .

= القيمة والتوزيع ـ الطبعة الرابعة ـ مطبعة التجارة ١٩٦٢ ـ ص ٢٢٨ وما بعدها ، الدكتور محمد دويدار والدكتور مصطفى رشدى شيحة ـ المرجع السابق ـ ص ٤٥٧ .

ولكن عندما يزيد الطلب عن ذى قبل نتيجة زيادة السكان أو تحسين مستويات المعيشة فان نصيب كل مزارع من الأرض سيقل عن ذى قبل ويترتب على نقص نصيب الفرد من المساحة المزروعة ارتفاع الانتاجية الحدية للأرض المزروعة عن الصفر، ويصبح ريع الأرض فى هذه الحالة موجبا . وكلما زاد عدد السكان وأصبحت الأرض نادرة نسبيا تبعا لذلك كلما زاد الريع ، وهو فى هذه الحالة لا يتوقف على وجود فوارق طبيعية من الناحية الانتاجية بين وحدات عنصر الطبيعة المختلفة من ناحية الخصوبة أو الموقع ، وانما منشوءه الندرة النسبية لهذا العنصر . ولهذا يسمى الريع فى هذه الحالة بريع الندرة .

ويمكن أن نمثل هذه الحالة بالرسم البيانى التالى :

(ش: ٧١)



الريــع الاحتكــارى :

فى المثال السابق تبين لنا أن الندرة النسبية فى عرض خدمات عنصر الطبيعة هى ندرة طبيعية نظرا لأنّ الكمية المتوافرة من هــــذا العنصر محدودة بطبيعتها . على أن تحديد العرض فى كثير مــن الأحيان قد يكون ناشئا عن ظروف مصطنعة ، أى عن تقييد المنتجين لامكانيات زيادة الانتاج والعرض وذلك كما يحدث فعلا فى حالــــة الاحتكار . فاذا كان المحتكر يتمتع بقدرة على منع منتجين جدد من الدخول الى الصناعة، فانه يتمكن من تحقيق أرباح غير عادية، ويتمكن أيضا من استبقاء هذه الأرباح غير العادية حتى فى الفترة الطويلة . وعندئذ تكون هذه الأرباح فائضا لا يلزم لبقائه فى الانتاج ، على نحــــو مماثل تماما للريع الذى تحققه الأرض الأكبر كفاءة، ويشبهه أيضــا من ناحية أن كليهما لا يميل الى الاختفاء حتى فى الفترة الطويلة. ويسمى هذا الفائض لهذا السبب بالريع الاحتكارى . (١)

رابعا : مارشال وفكرة شبه الريع :

على أن الاقتصادى الفريد مارشال هو أول من استخدم فكرة شبه الريع (٢) ليضيف به عوائد عوامل الانتاج المشابهة للريع فــى

---

(١) الدكتور محمد ابراهيم غزلان ــ المرجع السابق ــ ص ٢٢٩ وما بعدها .

(٢) Quasi - Rent.

المدة القصيرة . وحاول الاستاذان ستونير وهيج [1] وضع تعريف عام هو أن " شبه الريع عبارة عن المكاسب أو الايرادات التى تنتج عن استخدام الالآت وما فى حكمها فى المدة القصيرة مطروحا منها تكاليف ادارتها أو تسييرها فى المدة القصيرة أيضا " .

ولفهم ذلك نجد أن عرض الخدمات الانتاجية المتخصصة كالآلات عديم المرونة فى المدة القصيرة ، وبالتالى تكون الكميات المعروضة منها مستقلة تقريبا عن ثمن الوحدة منها ، وبما أنها متخصصة فى استعمال واحد يكون ايرادها فى أى استعمال آخر فى الفترة القصيرة صفرا ، وعليه يعتبر عائد هذه الخدمات الانتاجية المتخصصة ريعا فى الفترة القصيرة . أما فى المدة الطويلة فهى تختلف عن الأرض فى أنه يمكن زيادة المعروض منها بنسبة كبيرة . وعلى ذلك فالأرض فى الفترة الطويلة تكسب ريعا . أما الالآت والاصول الاخرى عدا الأرض فانه يمكن زيادة المعروض منها فى ظل المنافسة فى الفترة الطويلة ، فانها لا تكسب فقط الا ما يكفى لاستمرار وجودها .

وحتى يميز مارشال الأرض عن الالآت أطلق على مكاسب الأرض ريعا وأطلق على المكاسب الوقتية للالآت شبه الريع دلالة على أنها مكاسب موقتة فى الفترة الطويلة . ويأخذ حكم الالآت المنازل أثناء

---

(1) Stonier & Hague " Atoxtbook of Economic Sheory" p. 292.

الحرب وفى فترات التنمية واعادة التعمير وكذلك الطلب المفاجئ علـى خدمات النقل بالسفن التجارية والخبرات الفنية .

على أن هذه التفرقة ليست مبنية على أساس سليم ذلك أن أى عامل من عوامل الانتاج بما فى ذلك الارض له استعمالات مختلفة والأرض شأنها شأن أى عامل آخر من عوامل الانتاج تطلب لاستعمالها فى غرض معين ، ولا يمكننا اعتبار عرض الأرض بالنسبة لأى محصول أو استعمال معين عرضا عديم المرونة، فعرضها فى هذا الصدد عرض غير مرن .

والجدير بالذكر أن الاقتصادى الألمانى هرمان Hermann أشار الى فكرة شبه الريع قبل مارشال منذ سنة ١٨٣٢ وضرب مثلا لذلك بدولة تستعمل الالآت الأجنبية، ثم أصبح من الصعب استيرادها، بسبب منع تصديرها من الدولة الأجنبية . فاذا فرضنا أن ثمن السلع المصنوعة ارتفع وزاد ثمن الالآت فى نفس الوقت، وأن صنع الالآت فى الدولة يكلف نفقات باهظة ولا تبلغ مع ذلك، فى دقتها درجـــة الالآت الأجنبية ، فانه ينشأ ريع للمشروعات التى تملك الالآت الجيدة على المشروعات التى تستعمل الالآت الأقل كفاية المصنوعة فى الدولة.(١)

وهذه الحالة سميت بشبه الريع لأن مصدر التفاوت فى الريـــع يرجع الى الصفات الطبيعية وهذه لا يمكن زيادتها بزيادة الطلـب،

---

(١) الدكتور عبد الحكيم الرفاعى ــ المرجع السابق ــ ص ٣٥٧ .

بعكس الآلات فان زيادة طلبها تؤدى الى ارتفاع ثمنها ، وزيادة عرضها بالتبعية فى المدى الطويل .

وعلى أية حال ، فان عرض عوامل الانتاج الاخرى غير الأرض ليس تام المرونة ، وقد يستمر أى عامل من هذه العوامل فى الحصول على ريع لفترة طويلة من الزمن ، كما فى حالة الفنانين الموهوبين والاطباء المشهورين والمحامين النابغين ذوى العدد المحدود ولا يزداد عددهم زيادة كبيرة بين سنة وأخرى . فعرض هذا النوع الممتاز من العمل عرض غير مرن اذ ليس من السهل زيادة عرض المواهب التى يمتلكونها زيادة محسوسة .

ولذا لا يقصر الاقتصاديون المعاصرون فكرة " الريع" على الأرض وحدها ولكنهم يطبقونها على كل عامل غير تام المرونة ويعرفونه بأنه الايراد الذى يزيد على ايراد التحول حيث أنهم يهتمون بفكرة الاستعمالات المختلفة لعوامل الانتاج ، فدخل أى عامل فى نظرهم لا يعتبر كله ريعا الا اذا كان ذلك العامل لا يمكن استعماله الا فى نوع واحد من الأعمال لابد عليه من البقاء فيه ، فان تجرد عنه لم يصلح لأى عمل آخر ولم يحصل على أى جزاء .(١)

---

(١) راجع الدكتور أحمد أبو اسماعيل والدكتور سامى خليل محمد ـ المرجع السابق ـ ص ٥٦٦ وما بعدها .

الريع ونفقة الانتاج :

ينادى بعض الاقتصاديين من أمثال ريكاردو بأن الريع لا يدخل ضمن نفقة الانتاج ، وأنه يعتبر فائضا داخليا فوق نفقة الانتاج اذ هو يعتبر بالنسبة للمزارع أحد عناصر النفقة كالفائدة . ولكنه من الوجهة الاجتماعية فى معناها الواسع لا يعتبر جزءا من نفقة الانتاج ، وبالتالى لا يؤثر على الثمن ، ولكن الثمن هو الذى يحدد مقدار الريع الذى يدفع .

وهذا القول يحوى شيئا من الحقيقة الا أنه يقتضى بعض التفسير والتحليل .

فاذا فرضنا أحد المزارعين أراد أن يزرع أرزا فلابد أنه سيجد من الضرورى دفع مبلغ معين الى أصحاب أو ملاك الأرض التى يزرعها كأى شىء آخر . ولابد أنه سيعمل حسابا للريع فى ابراز نفقات انتاجه النهائية .

ولكنه اذا كان مالكا للأرض فمن الخطأ الظن أن الريع لا يدخل ضمن نفقة انتاج الأرز لأنه يجب أن يقدر لمجهوده فى الزراعة ما يساوى نفس الأجر الذى يدفعه سوق العمل لمثل هذا النوع من العمل . وبعد دفع كل ذلك فسيبقى فى نهاية الأمر مبلغ يساوى على أقل تقدير قيمة الريع السوقى لأرضه الذى يمتلكها .

ولنفرض أنه لم يتبق له شيء فان من الأفضل له عندئذ أن يؤجر أرضه للغير فى السوق العادية بل ويؤجر مجهوده للآخرين ٠ ويطلق الاقتصاديون على الربح الذى يدفعه صاحب الأرض الى نفسه بالريع الضمنى، ويمكن اعتباره جزءا من النفقات المنافسة الطويلة الأجل كأى نوع من أنواع النفقات ٠

ونفس القول ينطبق على الأجور الضمنية والفائدة الضمنية التى يحصل عليها أى نوع من العناصر الاخرى التى يبيعها ولا يستغلها بنفسه ٠ (١)

والاقتصاديون المحدثون يوافقون على هذه النتائج فى حالة ما اذا كانت الأرض ليس لها الا استخدام واحد بأن كانت صالحة مثلا لزراعة الارز فقط ، وأنها اذا لم تزرع بهذا المحصول ظلت عاطلة ولا تستخدم فى أى شيء آخر، أى أن المعروض منها لزراعة الأرز ثابت لا يتغير سواء ارتفع أو انخفض ثمن استخدامها ٠ فاذا كان ثمن استخدامها يساوى صفرا أو أكثر من ذلك فان العرض لا يتغير ٠

---

(١) الدكتور صلاح الدين نامق ــ أسس علم الاقتصاد ــ الكتاب الثالث ــ التوزيع ــ الطبعة الأولى ــ مكتبة النهضة المصرية ــ ١٩٥٦ ص ٣٢٢ ٠

ولما كانت الأرض لها استعمالات عديدة اذ يمكن زراعتهـا أرزا وقمحا وشعيرا وقطنا ، ويمكن استخدامها كملعب أو كحديقة أو لاقامة مبنى الى غير ذلك من شتى الاستعمالات، فانه يترتب على ذلك أن يكون عرض الأرض بالنسبة لاستعمال معين عرض مرن جدا ، فاذا زاد الطلب على القمح وارتفع سعره زادت قيمة المحصول الناتج عن الأرض التى تنتج القمح وزاد الطلب عليها - ولكن الزيادة فى الكميـــة المعروضة من الأرض لاستخدامها فى زراعة الأرز يجب أن تضحـــى بالأنواع الأخرى بالزراعات أو المنافع الا اذا كان العائد الصافى من زراعة الأرض أرزا بعد سداد جميع نفقات زراعة الأرز مساويا علـــى الأقل للربح الناتج من استخدام الأرض فى وضعها الحالى من زراعة أو انتفاع آخر . فاذا كان الربح من زراعة الأرض شعيرا هو ٤ جنيهات فانه لا يمكن تضحية زراعة الأرض بالشعير وتحويلها الى زراعة الأرز الا اذا كان العائد الصافى من زراعة الأرض أرزا لن يقل عن ٤ جنيهات فاذا كان عائد الأرض التى تزرع أرزا أقل من ذلك فلن تتحـــول الأراضى التى تزرع شعيرا الى زراعة الارز . وكذلك الحال بالنسبـة للمحصولات والمنافع الاخرى التى تستخدم فيها الأرض .

أما اذا كانت زراعة الأرض أرزا تؤدى الى الحصول على عائـــد كبير كعشرة جنيهات مثلا وكانت أحسن الوسائل البديلة التى تستخدم فيها الأرض لا تدر عليها أكثر من أربعة جنيهات، فاننا نجد فى هذه الحالة زيادة كبيرة فى عرض الأرض لزراعة الأرز فيكون عرضها فى هـــذه

الحالة مرنا جدا ٠

ولما كان الريع فى استخدام البديل لزراعة الأرز ـ أى الأربعة جنيهات التى تحصل عليها الأرض فى زراعة الشعير هو أقل ايراد تحصل عليه الأرض لاستخدامها فى زراعة الأرز، فان ريع الأرض فى زراعة الارز على حسب آراء الإقتصاديين المحدثين وهو عبارة عن الايراد الاضافى الذى يزيد على أقل ايراد لازم لاستبقاء الأرض فى زراعة الأرز أى ١٠ جنيه ـ ٤ جنيه = ٦ جنية ٠ وبمعنى آخر أن الريع هو ما ينيف على ايراد التحول اذ لو تحولت الأرض من زراعة الأرز الى استعمال بديل وهو زراعة الشعير لحصلت على ايراد قدره ٤ جنيهات ـ ايراد التحول) ولكن لبقائها فى زراعة الأرز فهى تحصل على ايراد اضافى قدره ستة جنيهات وهو ريعها من هذا النوع من الزراعة ٠

وفى هذه الحالة فان نفقات انتاج زراعة الأرز لا يقتصر على نفقات الأجور والبذور والاسمدة وفائدة رأس المال المستثمر ولكن بالاضافة الى ذلك لابد أن تشمل الريع الذى يدفع للأرض فى أحسن استعمال بديل ٠ فاذا لم يدفع ذلك الريع لم يكن من المستطاع الحصول على الأرض اللازمة لزراعة الأرز ٠ (١)

---

(١) راجع الدكتور أحمد أبو اسماعيل والدكتور سامى خليل محمد ـ المرجع السابق ـ ص ٥٦٢ـ٥٦٤ ٠

استيلاء الدولة على الريع العقارى :

اقترح ستيوارت ميل مصادرة الريع بفرض ضريبة عليه فى كتابه مبادىء الاقتصاد السياسى وفى برنامج الجمعية التى أسسها المسماة بجمعية اصلاح استغلال الأراضى . وتتلخص أفكاره بأنه يجب على الدولة البدء بتقدير قيمة الأراضى ويعاد تقديرها كل مرة طبقا لقواعد تحدد بدقة لمعرفة الزيادة فى القيمة التى انتفع بها الملاك العقاريون وتفرض الحكومة ضريبة على الأراضى لتحصل على هذه الزيادة . ولكن ليس للدولة أن تصادر بالضريبة الا الريع المستقبل لأن المالك له حق مكتسب فى الريع الحالى .

أما هنرى جورج فقد اقترح فى كتابه عن " التقدم والفقر " فرض ضريبة على الزيادة فى القيمة . وحجته فى ذلك أن ملاك الأراضى يستولون على كل المزايا المترتبة على ازدياد السكان وانتشار العمران وأن السبب الأساسى للتفاوت فى الثروات هو الريع العقارى ويجب امتصاص هذا الريع بالضريبة فهو على حد تعبير هنرى جورج " يأخذ اللب ويبقى على الغشاء " وقد استمد هنرى جورج فكرته من الطبيعيين . وأضاف هنرى جورج أن هذه الزيادة فى القيمة ليس مرجعها الى مجهود شخصى بل الفضل فيها الى مجهود وتقدم الجماعة ، ومن ثم فمن العدل أن يسمح للدولة باعتبارها ممثلة للجماعة أن تقتطع كل أو بعض هذه الزيادة بواسطة الضريبة .

ويقترح هنرى جورج فرض ضريبة توازى الريع الحاضر والمستقبل . فهو يختلف عن ستيوارت ميل فى أن الاخير كان يرى فرض ضريبة على الريع المستقبل فقط، بينما يرى جورج ألا تترك الدولة لأصحاب الأراضى الا ما يوازى فائدة رؤوس الأموال المستغلة فى الأرض .

ويرى أن هذه الضريبة تكفى لسداد جميع نفقات الدولة، وبذا لا يكون هناك الا ضريبة واحدة على الأرض .

ولا شك أن هذه الضريبة تحد من المضاربات على قيمة الأراضى فيسارع أصحابها الى استغلالها بدلا من تركها عاطلة دون أى استغلال انتظارا لارتفاع قيمتها . يضاف الى ذلك أن هذه الضريبة من شأنها أن تدر ايرادا وفيرا ، وتمتاز باستقرارها على عاتق من دفعها فضلا عن سهولة تحصيلها لعدم شعور الممول بها حيث أن الزيادة جاءت نتيجة ظروف المجتمع وليس مرجعها الى جهد بذله صاحبها . أخيرا فان هذه الضريبة فى نظر أنصار الاشتراكية فى كل من الولايات المتحدة وانجلترا واستراليا تساعد على الحد من التفاوت فى الثروات بين طبقات المجتمع .

على أن البعض الآخر انتقد هذه الضريبة بحجة أن الزيادة فى القيمة قد تكون طارئة وليست دائمة . وقد يكون سببها ظاهرى كتدهور القوة الشرائية للنقود . كما أنه قد يكون من الصعب تحديد الزيادة فى القيمة التى يكون راجعا الى مجهود المالك وفصلها عن تلك التى

ترجع الى ظروف أخرى . يضاف الى ذلك أنه مادام أن الضريبة تفرض فى حالة الزيادة فى القيمة فانه يجب منح اعانات عن حدوث نقص فى قيمة العقارات مرجعه الى الجماعة وليس الى اعمال المالك . فضلا عن أن العدالة المالية التى تقوم عليها هذه الضريبة لا تتحقق بفرض الضريبة على ملاك الأراضى وحدهم بل يجب التسوية بين جميع الأفراد وفرض ضريبة عامة على كل زيادة فى القيمة أى على كل أنواع الربح .

ومهما يكن من أمره فان الكثير من التشريعات فرضت هذه الضريبة مثل انجلترا وفرنسا والسودان .(١)

---

(١) راجع الدكتور زكريا محمد بيومى – مبادىء المالية العامة – دار النهضة العربية – ١٩٧٨ – ص ٣٢٧ .

المبحث الثانى

الأجــر

الأجـر وخصائصـه :

الأجر هو ما يحصل عليه العامل نظير عمله مهما كانت طبيعة العمل . ويتميز الأجر بأنه مستقل عن مخاطر المشروع . فهو واجب الاستحقـــاق بصرف النظر عما اذا كان المشروع قد حقق ربحا أم خسارة .

ولا يقتصر الأجر بصفة عامة على ما يعطى للعامل الأجير وهو الذى تربطه برب العمل برابطة تبعية قانونية سواء اتخذت صورة عقد عمل أو مركز تنظيمى لائحى ، بل يشمل الأجر المرتبات والمكافات والاتعاب فهو يقابل اجارة الخدمات حسب التعبير القانونى أو مقابل ايجار الاشخاص . لذلك يدخل فى معنى الأجر ما يحصل عليه أصحاب المهن الحـــرة كالمحامين والمحاسبين والمهندسين والأطباء والصناع المستقلون وهـم الذين لا تربطهم رابطة تبعية برب عمل ويعملون بصفة مستقلة لحساب أنفسهم .

وليس هناك سعر عام للأجر ، بل كل نوع من العمل له سعـــر مختلف ، ومع ذلك تستعمل عبارة " سعر الأجر العام " للدلالة علـى متوسط الأجور واتجاهها العام كما هو الحال بالنسبة للأثمان .(١)

---

(١) الدكتور عبد الحكيم الرفاعى ــ المرجع السابق ص ٣٨٥ .

أنواع الأجور :

يجب التفرقة بين الأجر الاسمى أو النقدى والأجر الحقيقى أو الفعلى . فالأجر الاسمى هو مقدار الوحدات النقدية التى يحصل عليها العامل ثمنا لخدماته خلال فترة زمنية معينة . والثانى يمثل العلاقة بين الأجر الاسمى ونفقات المعيشة، ويمثل مقدار الحاجيات التى يتمكن العامل من اشباعها . وبعبارة أخرى يمثل المزايا الصافية لأتعاب العامل أو كمية الاموال والخدمات التى يمكن للعامل شراءها بأجرة النقدى .

ويتوقف الأجر الحقيقى على ما يأتى (١) :

١ـ قوة شراء النقود تبعا لارتفاع مستوى الأسعار وانخفاض العمال اذ أصبح الأجر الحقيقى فى الوقت الحاضر أقل منه قبل الحرب العالمية الثانية رغم زيادة الأجر الاسمى .
ولذلك يجب عند مقارنة مستوى الأجور فى الدول المختلفة النظر الى مستوى الأسعار وذلك بالرجوع الى الأرقام القياسية نظرا لأن الأجر الحقيقى نتيجة ارتباط الأجر الاسمى بتكاليف المعيشة .

---

(١) الدكتور زكى عبد المتعال ـ الاقتصاد السياسى ـ الجزء الثانى ـ الطبعة الأولى ـ ١٩٣٨ ـ ص ٤٢٧ وما بعدها .

٢ـ طريقة دفع الأجر كله أو بعضه نقدا أو عينا .

ففى بعض البلاد يدفع للعامل عينا أجره الحقيقى كما هو الحال فى بعض المناطق الزراعية، وفى البلاد التى يقل فيها استعمال النقود ، وفى بعض المهن حيث يعطى العامل أجره كله أو بعضه فى صورة عينية كأن يعطى المسكن أو الغذاء أو الملبس المجانى .

٣ـ مقدار استمرار العمل . فقد يكون العمل مستمرا على مدار السنة أو فصليا أو متقطعا .

٤ـ امكان القيام بأعمال أخرى، اذ قد يتمكن بعض العمال من زيادة دخولهم بالقيام بأعمال اضافية فى أوقات الفراغ .

٥ـ مدة العمل من حيث ساعات العمل اليومية وأيام العمل فى السنة .

٦ـ طبيعة العمل نظرا لوجود أعمال مرهقة أو خطره . وتعقد العامل بعد وقت غير طويل عن العمل لما ينتابه من مرض أو حوادث ، وأخرى سهلة صحية .

٧ـ مقدار الترقى الذى ينتظره العامل . فقد يشتغل بنشاط بأجر ضئيل طمعا فى زيادة أجره فى المستقبل .

ويلاحظ أن التفرقة بين الأجر الرسمى والأجر الحقيقى هامة عند

مقارنة الأجور فى فروع الانتاج المختلفة وفى البلاد المختلفة . فقد يتساوى الأجر الاسمى فى صناعتين أو بلدين ولكن الأجر الحقيقى يختلف للأسباب التى أوضحناها . وقد يكون الاجر الاسمى أعلا فى فرع انتاج معين منه فى فرع آخر ولكن الأجر الحقيقى أقل . وبذا تقاس حالة العامل المادية تبعا لأجره الحقيقى لا الاسمى أو كما يقول آدم سميث فى كتابه ثروة الأمم " يعتبر العامل غنيا أو فقيرا ، جزيل المكافأة أو سيىء الجزاء بنسبة القيمة الحقيقية لا الاسمية لأجره " .

طرق تحديد الأجور :

الأجر مكافأة عن المجهودات الجسمانية والادبية التى يقوم بها العامل لمصلحة المنظم . وسعر الأجر هو ثمن وحدة من هذه المجهودات التى يقوم بها العامل ، كثمن ساعة أو عمل يوم اذا كان الأجر يتحدد بالزمن ، أو ثمن وحدة من العمل المتخذ مقياسا كمبلغ كذا من الجنيهات لصنع الكرسى اذا كان الأجر بالقطعة .

طريقة الاجر بالزمن :

وفقا لهذه الطريقة يحدد الأجر بالزمن الذى أنفق فى العمل أى يقدر ما يتقاضاه العامل عن اليوم أو الساعة أو الشهر دون النظر الى مقدار انتاج العامل .

وتفضل الوحدات الانتاجية هذه الطريقة فى حالة حاجة العمل الى عناية وانتباه كبير من العمال أو استعمال آلات دقيقة غالية أو فى حالة العمل غير النمطى الذى يصعب فيه مقياس انتاج كل عامل على حدة . ويفضلها العمال لأنها تحقق المساواة بينهم فضلا عن أنها لا تؤدى الى ارهاقهم كما أنها تضمن لهم دخولا منتظمة .

وعيب هذه الطريقة أنها لا تحث العمال على زيادة مجهوداتهم بل قد تدعوهم الى التكاسل وعدم الاهتمام بالعمل على النحو الواجب طالما أنهم يضمنون أجرا ثابتا . لذلك فانها تتطلب رقابة دقيقة من جانب المنظم أو من يقوم مقامه على العمال مما قد يثير المنازعات بين العمال وأرباب الأعمال . فضلا عن أن تحديد الاجر بالزمن قد يجعل المقابل الذى يحصل عليه العامل غير متناسب مع المجهود الذى يبذل بالفعل فى عمله .

ورغم ما لهذه الطريقة من عيوب تحبذ نقابات العمال الالتجاء اليها ذلك أنها تتضمن المساواة المطلقة بين العمال ولا يترتب عليها اجهاد العمال .

طريقة الأجر بالقطعة :

كان للانتقادات التى وجهت الى الطريقة السابقة أثرها فى الاخذ بهذه الطريقة فى بعض الصناعات . وطبقا لهذه الطريقة يتوقف

تحديد الأجر على وحدات العمل التى يقوم بها العامل من حيث الكمية أو الجودة أو الاثنين معا . ومن ثم يختلف أساس الأجر بالقطعة تبعا لطبيعة العمل . فمثلا يكون أساسه فى صناعة النسيج كذا من القروش عن كل متر، وفى المناجم كذا عن كل طن من الفحم المستخرج ، وفى صناعة الورق كذا عن كل طن من الورق وما شابه ذلك .

وقد انتشرت طريقة تحديد الأجر بالقطعة منذ منتصف القرن الماضى وخاصة فى صناعات المناجم والمعادن فى فرنسا . ثم انتشرت فى باقى أنحاء العالم منذ الحرب العالمية الأولى . وميزة هذه الطريقة أنها تشحذ همة العامل وتبعث على زيادة المجهود نظرا لأنها تسمح باعطاء العامل أجرا يتناسب مع مجهوده وكفايته فى العمل . كما أنها تعطى الفرصة لرؤساء العمل للتعرف على العمال الممتازين . فضلا عن أنها لا تتطلب فرض رقابة دقيقة على العمال لمنعهم من التهاون فى عملهم .

على أن هذه الطريقة لا يمكن الالتجاء اليها فى كافة الحالات اذ توجد بعض أعمال لابد من تقدير الأجر فيها بالزمن مثل الخدمات التى يقوم بها الخدم حيث لا يطلب منهم القيام بأعمال معينة . كما أنها لا تصلح لكل أنواع الصناعات مثل الصناعات التى تحتاج الى مهارة خاصة وعناية فائقة من العمال القائمين بها كالصناعات الترفيهية .

ولكن يمكن اتباع هذه الطريقة عادة فى الصناعات ذات الانتاج النمطى والتى يسهل فيها قياس ما ينتجه كل عامل على حدة .

وتعيب طريقة الأجر بالقطعة لأنها قد يترتب عليها دفع العمال الى زيادة الانتاج وقد يكون ذلك على حساب جودة الصنف وقد يكون من شأن ذلك الاسراف فى استعمال المواد الأولية .

ولم تسلم هذه الطريقة من نقد نقابات العمال لعدة أسباب أهمها [1] :

أ) أن الأجر بالقطعة يؤدى بالعامل الى الاجهاد . وهذا صحيح فى بعض الأحوال ، الا أن خطر الاجهاد يمكن ازالته بانقاص ساعات العمل اليومية .

ب) أن هذه الطريقة لا تحقق المساواة بين العمال، فهى تجعل للعمال المهرة ميزة على زملائهم ممن يقلون عنهم كفاءة ومقدرة ولكن هذا النقد مردود بأن المصلحة العامة تستلزم اتباع نظام يدفع العمال الى بذل الجهود للوصول الى مستوى الكفاءة اللازمة .

---

(١) الدكتور عبد الحكيم الرفاعى ـ المرجع السابق ـ ص ٢٧٤ .

جـ) يترتب عليها انتشار البطالة بين العمال بسبب زيادة انتـــاج البعض، لأنه لا توجد فى وقت معين إلا كمية محددة من العمل توزع بين العمال فكل ما يؤدى الى زيادة انتاج البعض يؤدى الى بطالة البعض الآخر، ويضر بفكرة التضامن بين العمال ٠وهذا التعليل يرتكز على أساس خاطىء ، لأنّ زيادة قوة الانتاج تؤدى الى زيادة الطلب على المنتجات فى الزمن الطويل على الأقل ، كما أن هناك طرقا لمكافحة البطالة ٠

طريقة الأجْر المتزايد أو نظام المكافآت :

يتكون الأجْر المتزايد أو مع المكافأة من جزئين أحدهما أجراً أساسيا يزاد عليه آخر اضافيا وهو عبارة عن مكافأة أو علاوة تمنح للعامل على حسب مجهوده وانتاجيته ٠

فالأجْر المتزايد أو المكافأة على أنواع مختلفة، مكافأة على الانتاج اذا زاد انتاج العامل عن حد معين، ومكافأة على السرعة اذا أنجز العامل العمل الذى ينتجه فى وقت أقل من الوقت المحدد له ومكافأة لجودة الانتاج وتمنحها المحلات التجارية أو الصناعية التى لها علامة معروفة ، ولا تضمن شهرتها الا بجودة الانتاج ٠ وتمنح هذه المكافأة للعامـل بمقدار الجودة التى حققها، ومكافأة على الاقتصاد فى المواد الأوليـة التى يستعملها العامل وعدم التبديد فيها ، اذ يؤدى الاقتصاد فى

المواد الأولية المستخدمة الى تخفيض فى نفقات الانتاج . وهـــذه المكافأة تعتبر مكمل ضرورى للأجر بالقطعة حتى لا يندفع العامل الى الاسراع فى الانتاج مما يذهب بكمية كبيرة من المواد الأولية، مكافـــأة للاختراع . وهى تمنح للعامل الذى يبتكر طريقة جديدة لتحســـين الانتاج أو الطرق الموجودة أو يكتشف نقصا فى الآلات المستعملـة ، ومكافأة للبيع . وهذه يحصل عليها العمال فى كثير من المحـــلات التجارية الكبرى اذ تمنحها هذه المحلات لمستخدميها تشجيعا لهـم على تصريف البضائع المخزونة أوالتى يقل الطلب عليها ، ومكافـــأة للأقدمية وهذه تمنح لمن قضى زمنا طويلا بالمصنع بغرض ترغيبه فـى البقاء فيه وتشجيعه على المضى فى العمل وذلك حتى لا يفقد المصنع عماله المتمرنين .

ولا شك أن طريقة المكافآت تؤدى الى زيادة أجر العامل، ولها أثرها فى تشجيع العمال على بذل جهد أكبر . كما أن رب العمل يستفيد أيضا من هذه الطريقة اذ أن زيادة الأجر لا تتناسب مع ما اقتصده العامل من وقت . (١)

الأجر الفردى والأجر الجماعى (عقد الفرقة)

يكون الأجر فرديا اذا استولى العامل على مقابل خدماته من صاحـب العمل مباشرة دون وسيط بينهما ودون أن يشترك معه فيه آخر .

---

(١) الدكتور عبد الحكيم الرفاعى ـ المرجع السابق ـ ص ٣٧٦ .

أما الأجر الجماعي أو ما يسمى عقد الفرقة فيتعاقد فيه رب العمل مع فرقة من العمال على القيام بعمل معين مقابل أجر جماعي محدد . وقد يكوّن العمال بأنفسهم هذه الفرقة ويختارون من بينهم رئيسا لهم يقبض الأجر ويوزعه عليهم ، كما قد يكونها صاحب العمل ويحدد الأجر دفعة واحدة لكل الفرقة ، على أن يكون توزيعه بين أفرادها طبقا للقواعد التي يضعها رب العمل .

وتستغل هذه الطريقة كثيرا في انجلترا وفرنسا في بعض الصناعات مثل صناعة والنسيج والتعدين والزجاج وبناء السكن والغزل .

وغالبا تتألف جمعية تعاونية من العمال تسمى جمعيات اليد العاملة التعاونية يظل فيها رب العمل محتفظا بوظيفته كمنظم للمشروع ولكنه لأجل تنفيذ العمليات المختلفة يقوم بالتفاوض مع فرقة من العمال عن طريق رئيس يختارونه للتفاوض باسمهم جميعا مع صاحب العمل بشأن العمل الذي يجب أدائه لحسابه في خلال مدة معينة نظير مبلغ اجمالي معين . فاذا تم الاتفاق فان الفرقة تقوم بتوزيع الأعمال بين أعضاء الجمعية . مع ملاحظة أن العمال أنفسهم يقومون باختيار رفقائهم في العمل ، وكذلك تقوم بتوزيع المبلغ الاجمالي .

ويرحب أصحاب الأعمال بفكرة هذه الجمعيات التعاونية للعمل باعتبار أنها تجعل دفع الأجور على أساس الانتاج مما يؤدي الى سرعة

اتمام العمل وتخفيض النفقات الادارية التى تستلزمها مراقبة العمال أثناء العمل، على أن نقابات العمال تحارب هذه الجمعيات بحجة أن المنافسة التى تقوم بين هذه الجمعيات تؤدى الى انخفاض مستوى الأجور، فضلا عن القيام بالعمل عن طريقها يفقد العمال صفتهم كعمال تربطهم بصاحب العمل علاقة تبعية مما يحرمهم من التمتع بالحماية المقررة للعمال فى تشريعات العمل . (١)

وقد ظهرت جمعيات اليد العاملة التعاونية منذ منتصف القرن التاسع عشر فى بعض الدول كانجلترا حيث تكونت هذه الجمعيات على نطاق واسع أثناء انشاء خطوط السكك الحديدية وبالنسبة لمناجم الصفيح بجنوب غرب انجلترا وفى بناء السفن وأعمال التفريغ فى الأرصفة ونقل الأخشاب من الغابات والاحجار من المناجم، وفى أعمال الانشاءات الميكانيكية فى هاليفاكس وفى بلجيكا تكونت هذه الجمعيات بالنسبة لمناجم الفحم وبعض مصانع التعدين . وفى ايطاليا انتشرت هذه الجمعيات بالنسبة للأعمال الخاصة بالاشغال العامة وأعمال حفر الأرض وردمها وتمهيدها وزراعتها . وفى فرنسا تكونت هذه الجمعيات بصفة خاصة بالنسبة لصناعة الطباعة وصناعة البناء . وفى نيوزيلندا بالنسبة للاشغال العامة الخاصة بانشاء خطوط السكك الحديدية والطرق

---

(١) الدكتور محمد حلمى مراد ، التعاون من الناحية التشريعية والمذهبية ـ ١٩٧٢ـ ص١٣٨ .

والصناعات الاستخراجية وقطع الأخشاب من الغابات وتبريد اللحوم وحفظها . (١)

المقاولة :

قد يعهد رب العمل الى مقاول بتوريد العمال . ويتفق رب العمل مع المقاول على الأجر الذى يدفع نظير تقديم العمال، ويقدم المواد الأولية والآلات . وربح المقاول ينتج من الفرق بين الثمن المتفق عليه مع رب العمل والأجور التى تدفع بالفعل للعمال .

وقد انتقدت هذه الطريقة لأنها تؤدى الى تخفيض أجور العمال ولأن المقاول لا يعمل على توافر الظروف الصحية ، وأنها تؤدى الى الارهاق على العموم لأن ربح المقاول يتوقف على مبلغ استغلاله للعمال بينما ربح المنظم ناشئ عن مهارته وحذقه فى الفن التجارى .

وعلى الرغم من هذه الانتقادات الا أن هذه الطريقة مازالت متبعة فى كثير من الدول الأوروبية فى صناعة النسيج والقفازات والمبانى وأعمال السكك الحديدية . ومازالت مستخدمة فى مصر تحت ما يسمى بعمال التراحيل . وقد ألغيت فى فرنسا بمرسوم ٢ مارس ١٨٤٨ .

---

(١) الدكتور زكريا محمد بيومى ــ مبادئ التعاون ــ ١٩٨٦ ــ ص ٦٨ وما بعدها .

القاعدة المتحركة للأجور :

تتلخص القاعدة المتحركة فى الأجور أو ما يسميه البعض بالمقياس المتحرك فى تغير الأجور تبعا لتغير بعض العوامل . وأهم تطبيقات هذه القاعدة :

(أ) تغير الأجر حسب قيمة النقود أو نفقات المعيشة :

أدى ارتفاع تكاليف المعيشة وتدهور قيمة النقود أثناء الحرب لزيادة الأجور تبعا لهذا الارتفاع بحيث اذا انخفضت التكاليف نقص الأجر . وبعبارة أخرى فان تطبيق القاعدة المتحركة للأجور على أساس نفقات المعيشة وقيمة النقود بعلاوات الغلاء . ويتكون الأجر فى هذه الحالة من جزئين أحدهما ثابت وهو الحد الأدنى والثانى متغير وهو عبارة عن علاوة غلاء المعيشة التى تتغير تبعا للأرقام القياسية لأسعار سلع التجزئة التى تدل على التغيرات فى تكاليف أو نفقات المعيشة .

على أن هذا التغير فى الأجور تبعا لنفقات المعيشة وتدهور قيمة النقود له مضاره اذ يجعل نفقة الانتاج غير ثابتة ويجعل من الصعب احتسابها . ومن جهة أخرى فان العمال يرحبون بارتفاع الأجور عند تدهور قيمة النقود ولا يقبلون التخفيض عند رجوعها الى قيمتها الأصلية . (١)

---

(١) المرجع السابق ص ٢٧٧ .

(ب) الاعانات العائلية :

عبارة عن مبلغ اضافى على الاجور . ويمنح تبعا لعدد الاطفال الذين يعولهم العامل .

والهدف من هذا النظام تشجيع العائلات الكبيرة العدد ، وان كان هذا قد أوجد فى بعض الأوقات اعتراضا من جانب المشروعات الخاصة التى فضلت استخدام العزاب ، أو المتزوجين الذين ليس لديهم أطفال . ولذلك تغلبت فرنسا على هذه المشكلة سنة ١٩١٦ بانشاء صناديق مقاصة تحقيقا للمساواة بين أصحاب الأعمال فيما ينفقونه بسبب هذه الاعانات اذ تتغذى بأموال أصحاب الأعمال . وتوزع عبء الاعانات العائلية على أصحاب الأعمال المشتركين فى نفس الصندوق بنسبة عدد عمالهم مهما كانت الأعباء العائلية التى تقع على عاتق هؤلاء العمال .

(ج) تغير الأجر حسب ثمن المنتجات :

تقدر أثمان المنتجات بحسب أسعار السوق ويوافق عليها ممثلو العمال ورب العمل ثم يحدد باتفاق الطرفين مقدار الأجر الذى يعطى على أساس هذا الثمن لمدة قصيرة كشهر مثلا . فاذا حدث وتغيرت الأثمان عند انقضاء هذه المدة يعدل الأجر عن المدة المقبلة بنسبة التغير الذى حصل فى الأثمان .

وقد أخذت انجلترا بهذه الطريقة فى أواخر القرن التاسع عشر خاصة بالنسبة لصناعات التعدين والمناجم .

وقد لاقت هذه الطريقة اعتراضات من جانب العمال بحجة أنهـا تؤدى الى الغش ذلك أن رب العمل قد يقوم بتخزين مقادير مـــن السلع وقت انخفاض الثمن ليقوم بتصريفها عند الارتفاع، مع أنه يحسب لعماله الأجر على أساس الثمن المنخفض .

(د) مشاطرة الأرباح :

طبقا لهذا النظام يحصل العامل على أجره المعتـاد يضاف اليه حصة فى الأرباح فى نهاية كل عام اذا حققت المنشأة ربحا صافيا ويصح تسميتها أجرا اضافيا .

ولا شك أن طريقة الاشتراك فى الأرباح من شأنها أن تدفـــع العمال الى الاهتمام بحسن سير المنشأة وتشحذ لعزائمهم .

ولكن أصحاب الأعمال يرون أن اشتراك العمال فى الأرباح دون الخسائر أمر غير عادل ، كما لا يودون اطلاع العمال والجمهور على أرباحهم الحقيقية وكذا على سوء موقف المنشأة عندما تتكبد خسائر . علاوة علـى ذلك فانهم يخشون تطرق العمال بهذه الوسيلة الى التدخل فى الادارة وهذا ما تطالب به فعلا نقابات العمال فى الوقت الحاضر، فتضعف بذلك سيطرتهم عليها .

كما قوبلت هذه الطريقة بفتور من جانب العمال اذ يفضلـون ارتفاع أجورهم بطريقة منتظمة ثابتة عن التعرض للاشتراك فى أربـــاح .

احتمالية قد تتحقق أو لا تتحقق . كما توجد تفرقة بين العمال اذ قد يشتغل مصنعان بانتاج نفس السلعة فيحقق الأول أرباحا طائلة تعود على عماله بالنفع فى حين لا يحقق الثانى سوى أرباح ضئيلة فيعتبر عماله أنفسهم مغبونين بالنسبة لعمال المصنع الأول لأن هذا مخالف لقاعدة المساواة فى الأجر عند التساوى فى العمل . (١)

ويرى الاقتصاديون الأحرار رغم اعترافهم بمزايا هذه الطريقة، أن ليس للعمال الادعاء بأن لهم حقا فى الأرباح لأنها ليست من عملهم. هذه الأرباح بحسب رأيهم ليست نتيجة المجهود المادى الذى يقوم به العمال، بل نتيجة ما يقوم به المنظم من البيع فى الوقت المناسب والمكان الملائم . فالأرباح نتيجة تلك الوظيفة الهامة التى يؤديها رب العمل، وهى نتيجة الفن التجارى الذى لا دخل للعمال فيه . والدليل على ذلك أن بعض المصانع تكسب والأخرى تخسر، رغم حيازتها لعدد متماثل من العمال، تبعا لمجهودات أرباب الأعمال .

وهذا الرأى يعتمد على جانب من الصحة لأن العنصر الأول فى الربح يرجع الى التنظيم أكثر من العمل . وان كانت كمية المنتجات التى ينتجها العمال لها أثر كبير أيضا فى مقدار الربح . (٢)

---

(١) الدكتور زكى عبد المتعال ـ المرجع السابق ـ ص ٤٣٥ .

(٢) الدكتور عبد الحكيم الرفاعى ـ المرجع السابق ـ ص ٣٨٠ .

ويذهب الاشتراكيون الى ضرورة استيلاء العمال على الأرباح لأنهـا من حقهم • ويقولون اذا كان الربح سرقة يرتكبها رب العمل اضرارا بالعمال • فان تبرير هذه السرقة باعطاء المسروق جزءا من حقه غير مقبول • ولكـن هذه النظرية غير صحيحة لأن الأساس الذى تستند اليه فاسد وهو نظريـة قيمة العمل • (١)

وفى رأينا أن نظام المشاركة على الأرباح يفيد كل من العمـال وأرباب الأعمال ويحل الوئام بينهم اذ يؤدى الى التوفيق بين رأس المال والعمل •

وقد أخذ القانون المصرى بطريقة اشتراك العاملين فى أربـاح الشركات المساهمة التى يعملون بها بمقتضى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ وحدد هذه النسبة فى صافى الأرباح بـ ٢٥ ٪ •

أسباب التفاوت فى الأجور :

تختلف الأجور من مهنة الى أخرى بل داخل المهنة الواحدة كما تتفاوت فى المكان والزمان •

وقد حاول آدم سميث فى كتابه ثروة الأمم حصر العوامل الـتى تؤدى الى التقارب فى الأجور وأرجعها الى خمسة أسباب : الرغبة

---

(١) الدكتور عبد الحكيم الرفاعى ــ المرجع السابق ــ ص ٣٨٠ ومابعدها •

فى العمل أو الرغبة عنه، سهولة التمرين ونقص تكاليف أو صعوبة وكثـــرة نفقاته، انتظام العمل أو عدم انتظامه درجة الثقة التى يحوزها القائـــم بالعمل . وأخيرا احتمال النجاح فى العمل .

والواقع أن اختلاف الأجور يرجع الى اختلاف المهنة والجنس والمكان والزمان .

فتختلف الأجور تبعا للمهن والحرف المختلفة بسبب عدم وجـــود سوق عمل موحد للعمل أجمعه فلكل مهنة سوق عمل خاص بهـــــا منفصل عن الأخرى ولا يمكن انتقال العامل من مهنة لأخرى بسهولة ويسر . وبذا يستمر التفاوت فى الأجور تبعا لاختلاف المهن والحرف قائما مدة غير قصيرة بالنسبة للحرف المتقاربة .

وقد يرجع الاختلاف فى الأجور الى التفاوت من الأفراد فى قدرتهـــم على العمل ومواهبهم الشخصية بالنسبة لهذا النوع من العمل دون النـــوع الآخر .

كذلك قد يكون سبب الاختلاف طبيعة العمل اذ قد يختار الناس المهن تبعا لطبيعة العمل من مستقبل واعتبار ولا يختار المهنة تبعـــا لسعر الأجر وحده .

وقد يكون لنوع العمل علاقة وثيقة باختلاف الأجر . ففى الزراعة يكون الأجر أقل من الصناعة . وفى الصناعة المنزلية أقل منها فى العمل فى

داخل المصانع •

وقد يرجع التفاوت في الأجور أن بعض الفرص للأفراد في سبيل تحقيق ظروف المهنة ومستلزماتها ، أو نقص في التدريب والاستعداد لبعض الأعمال التي تقتضي مواهب خاصة ومرانا ودراسة •

وقد تتفاوت الأجور من حيث المكان بسبب صعوبة انتقال العمال من دولة الى أخرى بسبب اختلاف اللغة والعادات والتقاليد ومصاريف الانتقال وصلة الموطن والاجراءات الادارية ..... الخ • لهذه الأسباب نجد الأجور في مهنة واحدة تختلف من دولة الى دولة أخرى • بل قد نجد هذا التفاوت في نفس الدولة من اقليم لآخر •

وقد تتغير الأجور من وقت لآخر شأنها في ذلك شأن أثمان السلع فزيادة الطلب على سلعة ما يؤدى الي زيادة الطلب على العمال اللازمين لانتاج هذه السلعة فترتفع أجورهم • وبالعكس في حالة نقص الطلب على سلعة ما ينقص بالتالي الطلب على العمال اللازمين لانتاج هذه السلعة فتنخفض أجورهم •

تطور النظريات الاقتصادية في الأجور

اختلفت النظريات الاقتصادية في تحديد الأجر، ويرجع ذلك الى اختلاف تلك النظريات في نظرتها الى الأجر .

وأهم النظريات التي قيلت في هذا الصدد :

١ـ نظرية حد الكفاف .

٢ـ نظرية كارل ماركس في الأجر .

٣ـ نظرية رصيد الأجور .

٤ـ نظرية الانتاجية الحدية .

١ـ نظرية حد الكفاف :

أول من قال بهذه النظرية الطبيعيون من أمثال كيناى كاقال بها ترجو وبيرلويس السادس عشر . ولكنها تطورت على يد ريكاردو ، ولهذا عرفت باسم نظرية ريكاردو في الأجر وسميت أيضا بنظرية نفقة انتاج العمل أو الأجر الطبيعي .

وقد بين ريكاردو أن ثمن العمل يخضع لنفس القواعد التي تحكم أسعار السلع . فكما أن هناك سعرا جاريا للسلعة تؤثر فيه المنافسة فيأخذ في الانخفاض حتى يصل للسعر العادي الذى تحدده تكاليف الانتاج، فان للعمل سعرا أو أجرا جاريا وآخر حقيقيا أو طبيعيا . ويتوقف

الأجر الجارى على عرض العمال وطلب الرأسماليين . وهو يرتفع فى حالة وجود ندرة فى اليد العاملة وعلى العكس من ذلك ينخفض فى حالة وجود فائض فى اليد العاملة .

أما الأجر الحقيقى أو الطبيعى فهو الأجر الذى يكفل للعامل وأسرته الحصول على كمية من السلع اللازمة لاعاشة العامل وأسرته وتسمح للعامل بالبقاء على قيد الحياة ولضمان استمرار جنسه بدون زيادة أو نقصان .

ويتحدد ماهو لازم بالعادات والتقاليد المتعارف عليها فى المجتمع .

ولا يمكن أن يرتفع الأجر أو ينخفض لمدة طويلة عن هذا المستوى لأنه لو ارتفع الأجر عن المستوى اللازم لمعيشة العامل الضرورية تتحسن حالة العمال وتزيد رفاهيتهم فيقبلون على الزواج فيزيد النسل ، ويزيد تبعا لذلك عدد العمال مما يترتب عليه انخفاض الأجر الى المستوى الذى يتساوى مع نفقة المعيشة الضرورية . أما لو انخفض الأجر عن هذا الحد فتسوء حالة العمال وينقص زواجهم وتناسلهم، كما ينقص عددهم نتيجة للأمراض مما يترتب عليه نقص عرضهم وبالتالى ارتفاع أجورهم الى المستوى المشار اليه .

وقد اتخذ الاشتراكيون نظرية ريكارد و سلاحا اعتمدوا عليه فقالوا ان العامل لا يستولى فى الوقت الحاضر الا على ما يلزم للمعيشة الضرورية ،

ومن ثم لا مصلحة له فى زيادة الانتاج أو تحسينه حيث لا يعود عليه هذا الأمر بفائدة ما، كما لا مصلحة للعامل فى التقليل من انفاقه والادخار، لأنّ هذا يؤدى بالتالى الى تخفيض أجره . لذلك سمى لاسال الاشتراكى الالمانى هذا القانون بالقانون الحديدى للأجور لأنّ العمال مقيدون به ولا يستطيعون تحسين حالتهم ومستواهم عما تقضى به ، فكأنه قد حكم عليهم باستمرار البؤس، وألا يحصلوا الا على القدر الكافى لمعيشتهم .

على أن الظروف التى سادت انجلترا فى القرن الثامن عشر وفى أوائل القرن التاسع عشر هى التى ساعدت على تأييد الأخذ بهذه النظرية حيث أن العمال والفلاحين كانوا وقتئذ لا يكادون يحصلون الا على أجورهم التى تبقيهم على مستوى حد الكفاف .

ولكن الأستاذ Dobb يذهب الى أن بقاء الاجور عند حدود مستوى الكفاف فى انجلترا فى ذلك الوقت كان يرجع الى زيادة هجرة العمال من الريف الى المدن نتيجة اضمحلال الحرف اليدوية والتغيرات التى أدخلت على نظام الزراعة، وليس نتيجة الى أن قانون طبيعى يحكم زيادة السكان ويؤدى الى بقاء الأجور على الدوام عند حدود مستوى الكفاف . (١)

---

(١) Maurice Dobb " Wages " - University Press , 1948 . p. 72.

نقد النظريــة :

انتقدت هذه النظرية بقولة أن معدلات الأجور ارتفعت منــذ الثورة الصناعية ، كما أن هذه النظرية لا تعطى تفسيرا لاختــلاف الأجور بين مهنة وأخرى أو فى الأقاليم المختلفة من نفس الدولة ، أو بين الدول المختلفة .[1] .

هذا فضلا عن أن العالم شاهد فى القرن التاسع عشر تزايـــدا مستمرا فى الدخول الحقيقية للعمال وازدادت بنسبة أكبر من نفقــات المعيشة ولم تبق أجور العمال عند حد الكفاف كما ذهب النظرية .

كذلك اذا نظرنا الى أساس هذه النظرية يتضح أنه غير صحيح . فهى تفترض أن كل ارتفاع فى الأجر عن الحد الأدنى اللازم للمعيشــة يؤدى الى زيادة المواليد وما يتبعه من زيادة العمل ونقص الأجــر الى هذا الحد المنخفض . وهذا الأساس فاسد [2] اذ المشاهد فى الوقت الحاضر أنه كلما ارتفع مستوى معيشة الأسرة وزاد الدخل الذى تحصل عليه كلما قل عدد أفرادها . ويرجع ذلك الى أن الأســـرة الفقيرة تنظر الى الطفل باعتباره شخص قادر على الكسب فى المستقبل بينما تحاول الأسرة الغنية أن تحافظ دائما على مستوى اجتماعى معين

---

(١) الدكتور محمد مظلوم حمدى ـ مبادىء الاقتصاد التحليلى ـ الطبعة الثانية ـ ١٩٥٠ ـ ص ٣٤٧ .

(٢) الدكتور عبد الحكيم الرفاعى ـ المرجع السابق ـ ص ٣٩٨ .

ومستوى خاص من الرفاهية لأولادها . فضلا عن أن اكتشاف الطـــرق الحديثة لتنظيم النسل أدى الى انخفاض معدلات تزايد السكان فى كثير من الدول .

ويؤخذ أيضا على هذه النظرية عدم دقة فكرة نفقة انتاج العمل . هل المقصود هو الحد الأدنى الفسيولوجى الكافى لحفظ قوى العامـل وحياته أو الحد الأدنى الاجتماعى الذى يكفل للعامل قسطا من الراحة والسعادة فى وسط معين .

فاذا أخذنا بالتفسير الأول وجدنا النظرية تعوزها الدقة لأن الحد الأدنى الفسيولوجى يختلف تبعا للمناخ والجنس وشدة العمـل وكيفية التغذية . أما اذا أخذنا بالتفسير الثانى واعتبرنا أن المقصود هو الحد الأدنى الاجتماعى اللازم ليعيش العامل عيشة مريحة فى وسط اجتماعى معين تكون النظرية مرنة ولا داعى لتسميتها كما فعل البعـض " بقانون الأجـر الحديدى " بل ربما كان الأحرى تسميتها كما قـال البعض " قانون الأجر الذهبى " . (١)

أخيرا تغفل هذه النظرية جانب الطلب فهى لا تفسر الأجور الا من ناحية العرض فقط فى حين أن تحديد قيم الأشياء عملا أو سلعا يكون بتفاعل العرض والطلب .

---

(١) الدكتور عبد الحكيم الرفاعى ـ المرجع السابق ـ ص ٣٩٨ .

ونتيجة لهذه الانتقادات أغفلها أنصار المذهب الحر كما أهملتها الاشتراكية بعد أن تمسكت بها طويلا ٠

٢ــ نظرية مخصص الأجور :

تذهب هذه النظرية كما أوردها ستيوارت ميل وناسوسنيور الى أن معدل الأجور ليس ثابتا وانما متغيرا وتتوقف على الطلب، من ناحية أرباب الأعمال وقوة العرض من ناحية العمال المتنافسين ٠

ويتوقف طلب أرباب الأعمال على العمال على الجزء من رأس المال المتداول أو من أموال الادارة المخصص لدفع أجور العمل قبل أن يتم الانتاج وبيع الناتج (أى رصيد الأجور) ٠

أما عرض العمال فيتوقف على عدد السكان الصالحين للعمل ٠

ومن هنا فان الطلب على العمل يتحدد بكمية رأس المال الموجود وهذه الكمية تتغير بطريقة مباشرة مع تراكم رأس المال ٠ ويتم التوصل الى معدل الأجر عن طريق قسمة رأس المال هذا على عدد العمال ٠ ومن ثم لا يمكن ارتفاع سعر الأجر بزيادة رأس المال عن طريق الادخار أو بنقصان عدد العمال الذين يتنافسون فيما بينهم لعرض خدماتهم ٠ ويرى ميل أن نفقة المعيشة تؤثر فى الأجر فى هذه الحالة بطريقة غير مباشرة عن طريق تأثيرها فى عدد العمال ٠

ويعلل مارشال الاخذ بهذه النظرية بالاعتقاد الذى ساد فـــى القرن التاسع عشر عن أهمية رأس المال . على أن هذه النظرية كسابقتها متصلة بنظرية مالتس بالسكان ولذلك يغلب عليها نزعة تشاؤمية اذ يترتب عليها أن هناك ميلا لانخفاض الاجور بسبب زيادة عدد السكان .

وقد فرعوا على هذه النظرية أن زيادة أجر نوع معين من العمال غير متيسر الا على حساب أجور الطبقات الاخرى أو الارباح، لان زيادة الاجر فى صناعة تجذب اليها عمالا جدد من الصناعات الاخرى . فتؤدى المنافسة بين العمال الى انقاص الاجر من جديد . كما أن زيادة جميـــع الاجور الى نقص الارباح . (١)

ومن هنا فانه لا يمكن لاى فئة من العمال أن تحصل على زيادة فى أجرها نتيجة ضغوط من النقابات أو صدور تشريعات الا اذا ترب على ذلك نقصان فى أجور الفئات الاخرى من العمال طالما أن الرصيد الكلى للاجور ثابت لا يتغير .

على أن النتائج التى تنتهى اليها هذه النظرية قد تبعد عن الواقع اذ ليس من الضرورى أن ارتفاع معدلات الاجور ينتج عنهـــا فى نهاية الامر تخفيض فى أرباح المنتجين، ذلك أن ارتفاع الاجـــر

---

(١) الدكتور عبد الحكيم الرفاعى ـ المرجع السابق ـ ص ٣٩٩ .

قد يترتب عليه تحسين فى أحوال العمال ما يرفع فى انتاجيتهم ،
وبالتالى تخفيض تكاليف الانتاج . وبعبارة أخرى ليس هناك ما يؤدى الى
وجود تعارض بين زيادة معدلات الأجور والمحافظة على معدلات الأرباح .
وحتى لو سلمنا جدلا بأن ارتفاع الأجور يخفض الأرباح ، فليس معنى هذا
أن رأس المال يهجر الصناعة لأن رأس المال الثابت لا يسهل تحويله
من صناعة الى أخرى .

وعلى أية حال يلاحظ أن هذه النظرية لا تصلح أساسا لتحديد
الأجور ، لأنه ليس هناك مال مخصص للأجور ، بل مجرى مستمر من
الثروات يتوزع على الأجور والفوائد والأرباح . كما أن هذه النظرية تفترض
أن زيادة الأجور تؤدى الى زيادة السكان كنظرية مالتس ولكن من
المسلم بأن ارتفاع مستوى معيشة العمال من شأنه تقليل نسبة المواليد .
وأيضا فلا سبيل للقول بأن ارتفاع الأجور فى مهنة يؤدى الى زيادة عدد
العمال فيها فى الحال لأن هذه الزيادة لا تحصل الا بعد زمن طويل .(١)

علاوة على ذلك فان نظرية مخصص الأجور لا تفسر اختلاف الأجور
من دولة الى أخرى ، اذ لا يمكن القول بأن الأجور منخفضة فى أوربا عنها
فى أمريكا لأن الأموال المخصصة لها فى الثانية أكثر منها فى الأولى ، كما لا
تفسر اختلاف الأجر من مهنة لأخرى اذ لو حصل عامل فى أحد المهن
على أجر يومى قدره جنيهان وحصل عامل آخر فى مهنة أخرى على أجر

---

(١) الدكتور عبد الحكيم الرفاعى ـ المرجع السابق ـ ص ٤٠٠ .

قدره أربعة جنيهات فليس معنى هذا أن المال المخصص للأجور فـــى الحالة الثانية ضعف الحالة الأولى . (١)

٣ــ نظرية الانتاجية الحدية :

حاول الاقتصاديون فى أواخر القرن التاسع عشر للانتقادات التى وجهت الى نظرية مخصص الأجور والأهمية التى أظهرها الاقتصاديون لأهمية العمل أن يعالجوا أجر العمل على أساس نظرية المنفعة الحدية فـــى محاولة تفسير أثمان خدمات عناصر الانتاج ومن بينها الأجور .

والأجر طبقا لنظرية الانتاجية الحدية هو المكافأة التى يحصل عليها عنصر العمل نظير اشتراكه فى العملية الانتاجية . ويتوقف أجر العامل على قيمة الناتج الاضافى الذى نحصل عليه باستخدام العامل الحدى .فالمنتج يعمل دائما على المقارنة بين قيمة الناتج الذى سوف يحصل عليه نتيجـــة لاستخدامه العامل الأخير والأجر الذى سوف يدفعه له .فاذا ما وجـــد أن الأجر الذى يدفعه أكبر من قيمة الناتج الحدى فانه لن يستخدم هـــذا العامل .

وفى ظل المنافسة الكاملة وهو ما يعنى أن هناك عددا كبيرا من أرباب الأعمال أو المنظمين وأن هناك عددا كبيرا أيضا من العمـــــال المتشابهين فى المهارة والكفاءة والتدريب يعرضون خدماتهم فى السوق

---

(١) الدكتور زكى عبد المتعال ــ المرجع السابق ــ ص ٤٤٣ .

ولا يوجد أى تدخل من جانب النقابات أو الدولة أو بواسطة التشريعات التى تفرض حدا أدنى للأجور، فان معدل الأجور يتحدد بتفاعل عرض العمال وطلبهم . والطلب على العمال يزداد اذا ما زادت انتاجيتهم، ويقل اذا ما قلت انتاجيتهم . والمنظم سيستمر فى استخدام العمال الى أن يتساوى الأجر مع الانتاجية الحدية . ويلاحظ أنه اذا زاد عرض العمل فى صناعة ما مع بقاء الطلب عليه ثابتا انخفض الأجر والعكس صحيح، كما يؤدى زيادة الطلب على عرض العمل فى صناعة ما مع بقاء عرض هذا النوع من العمل ثابتا الى زيادة الأجر والعكس صحيح .

فمثلا اذا استخدم عمال خمسة على التوالى فى عمل معين وأنتج الأول ٥ والثانى ٤ والثالث ٣ والرابع ٢ والخامس ١ اعتبر الأجر بالنسبة لكل العمال . والسبب فى تقدير الأجر على أساس العامل الحدى أنه لو اتبع العكس، أى لو قدر الأجر على أساس أكثر العمال انتاجا أو أساس العامل المتوسط فى الانتاج لاستولى العامل الأخير الحدى على أجر يفوق عمله فيسارع صاحب العمل الى الاستغناء عنه . واذا قيل باستيلاء كل من العمال الخمسة فى المثل السابق على أجر يوازى عمله فيأخذ الأول ٥ والثانى ٤ وهكذا لخالف ذلك قاعدة وحدة الثمن فى السوق للاشياء المتماثلة، ويعتبر العمال، لدى قيامهم بعمل واحد ، أنهم متساوون ويمكن احلال أحدهم مكان الآخر . واذا كان انتاج العمال الأربعة الأوائل أكثر من انتاج العامل الأخير، فان ذلك لا يرجع لعملهم الشخصى بل لأثر استخدام رأس المال، فليس

العامل الحدى بأقل نشاطا من غيره، بل غاية الأمر أنه وجد عند الحد الأدنى لاستخدام رأس المال . (١)

ولكن يؤخذ على هذه النظرية أنها تفترض توافر المنافسة الكاملة وسهولة انتقال العمال . وهذا مالا يتحقق فى الظروف الاقتصادية الحاضرة الا نادرا حتى أنه فى الحياة العملية تكون سوق العمل خاضعة لعناصر احتكارية . فهناك تكتل من جانب العمال فى شكل نقابات تمثل محتكر البيع وتكتل من جانب المنتجين يمثل احتكار الشراء لخدمة العمل . لذلك فان الأمر يختلف فى ظل احتكار عرض قوى العمل حيث يكون الأجر أعلى فى قيمته من قيمة الانتاجية الحدية لهذا النوع من العمل، وقد يحد من هذا الفرق مرونة احلال الجهد البشرى بالآلات .

أما فى ظل احتكار الطلب على قوى العمل فان المحتكر يسعى للحصول على جهد العامل بأجر يقل عن قيمة الانتاجية الحدية لهذا النوع من العمل .

وعلى أية حال، فان هذه النظرية لا تكفى وحدها لتحديد الأجور، فهناك عوامل اقتصادية متعلقة بالعرض والطلب وعوامل اجتماعية لها أثرها فى ذلك منها مستوى المعيشة وعوامل معنوية أو

---

(١) الدكتور محمد زكى عبد المتعال ـ المرجع السابق ـ ص ٤٤٦ وما بعدها .

أدبية أهمها شعور العمال بقيمتهم الاجتماعية وكفاحهم للوصول الى حقوقهم بواسطة النقابات والهيئات السياسية ٠

كما نلاحظ أن أثر القوى الاقتصادية التى يمكن أن تبرز فى سوق العمل فى ظل المنافسة الكاملة ٠ والنظام الاقتصادى القائم على المشروع الخاص تختلف فى ظل النظام الاشتراكى أو النظام الاقتصادى القائم على المشروع العام ٠

أخيرا يجب أن نتصور أن الحكومة قد تتدخل لفرض حد أدنى للأجور العمال وهنا يجب دراسة آثار هذا التدخل فى ضوء الظروف السائدة فى سوق العمل حيث يترتب على هذا الاجراء نتائج اقتصادية ٠ فاذا كانت المنافسة هى السائدة فان فرض أجر أعلى من أجر التوازن فى السوق الحرة يترتب عليه تعطل عدد من العمال ٠ أما اذا كان العمال يبيعون خدماتهم الى محتكر يفرض أجرا أعلى من معدل الأجر الذى يدفعه المحتكر للعمال لا يحقق فقط قدرا من العدالة الاجتماعية بل يؤدى الى زيادة عدد العمال المشتغلين ٠

المبحث الثالث

الفائـدة

تعريف الفائدة :

تعرف الفائدة بالمعنى العام بأنها ثمن لاستخدام رأس المال من نوع خاص وهو النقود . أما معناها الاقتصادى فيقصد بها دخـــل رأس المال القيمى أو النقدى . ولا يقصد برأس المال هنا رأس المال المنتج الذى يستخدم فى انتاج سلع أخرى فحسب بل يشمل أيضا رأس المـــال الكاسب وهو الثروة التى تغل لصاحبها دخلا سواء استعمل فى الانتاج أولا . مثل العقار الذى يعطى لصاحبه دخلا نقديا اذا أجـــره للسكنى أو دخلا عينيا اذا اتخذه سكنا خاصا له .

ويسمى العقد الذى يحدد فائدة رأس المال وكيفية الدفع عقـد القرض بفائدة . والقرض عملية قانونية اقتصادية . وقد تكون لأجل قصيـر كعمليات البنوك التجارية مثل خصم الأوراق التجارية وتقديم أموال بضمان أوراق مالية أو عمليات البنوك العقارية التى تقدم قروضا طويلة الأجل ، والاكتتاب فى السندات التى تصدرها الحكومات والشركات المساهمة .

ويلاحظ أن الفائدة تدفع بصفة دورية كل سنة مثلا أو كل ستة أشهر . وقد يحدث أحيانا أن يعطى القرض للمقترض مبلغا أقل مما يجب رده عنـد الأجل فيمثل الفرق بين المبلغين مقدار الفائدة وهذا ما تعمله البنوك

عند خصم الأوراق التجارية ..

والفائدة عبارة عن مبلغ ثابت محدد وقت القرض في العقد وواجب الدفع أيا كانت حالة المنشأة المستغل فيها المبلغ المقترض يستوى أن تحقق ربحا أم خسارة .

وعلى أية حال ، فانه لما كان لدخول رؤوس الأموال غير النقود تسميات خاصة استعمل الاقتصاديون كلمة الفائدة بمعناها العادي حيث قصروها على دخل رأس المال النقدي ، تاركين المعنى الواسع رغم أنه يقوم على أساس صحيح .

تطور الأفكار عن الفائدة :

تختلف نظرة المجتمعات عن الفائدة باختلاف التقاليد والعادات السائدة في المجتمع . فقد حاربها فلاسفة اليونان القدامى . فأرسطو هاجمها في كتابه " السياسة – الجزء الاول – الفصل الرابع " فقال أنها تخالف طبيعة الأشياء لأن النقود يجب ألا تستخدم الا كواسطة لتبادل المنتجات . والنقود في رأيه لا تلد نقودا فهي عقيمة ومن ثم يجب ألا تزيد النقود باعتبارها وسيط للمبادلة عند انتقالها من يد لأخرى . وكل استعمال لها في هذا الغرض يكون طبيعيا ولا نقد عليه . ولكن عندما تستخدم النقود بواسطة صاحبها ليحصل من ورائها على ثروة نظير اقراضها بفائدة يكون قد خرج بالنقود عن طبيعتها لأنه لا يكون قد استخدمها كوسيط للمبادلة ولكن للحصول منها مباشرة على ثروة ، وهو أمر مخالف للطبيعة .

كذلك حرمت الكنيسة المسيحية فى القرون الوسطى الفائدة . ففى المجمع الدينى الذى عقد فى مدينة فيينا سنة ١٣١١ حرم القرض بفائدة بين المسيحيين . ولكن أجيز اذا كان المقرض يهوديا نظرا لاستحالة الاستغناء عن مقرض النقود . وكان غرض المجمع أن يتحمل اليهود اثم الربا .

ويعد سان توماس من أهم من كتبوا فى موضوع " الفائدة " وقد استند فى رأيه الى أقوال أرسطو والى آراء رجال الكنيسة . كذلك اعتمد على التفرقة فى القانون الرومانى بين الأموال التى تهلك نتيجة استعمالها مرة واحدة كالخبز مثلا والأموال التى تستعمل عدة مرات كالمنازل مثلا . ففى النوع الأخير يمكن فصل استعمال الشئ عن ملكيته ، فمثلا يؤجر المالك المنزل دون أن يترتب على ذلك فناء المنزل وضياع ملكيته . ومن هنا يكون أجر الاستعمال مشروعا ويكون منفصلا عن ثمن المنزل الذى يحصل عليه المالك اذا باعه . أما بالنسبة للنوع الأول من الأموال ، فانه لا يمكن السماح باستعمالها دون التنازل عن ملكيتها . فاستعمال المال يقضى على وجوده ومن ثم على ملكيته ، فلا يمكن مثلا السماح باستعمال رغيف من الخبز دون التنازل عن ملكيته . وكذلك الشأن بالنسبة للنقود ، فهى تفنى بالاستعمال مرة واحدة . وعلى ذلك لا يمكن أن " يباع " استعمال النقود منفصلا عن بيع ملكيتها . فاذا أقرض شخص لآخر مبلغ من النقود ، فهو لا يستحق الا ثمن النقود نفسها ، وهو قيمة القرض التى ترد عند سداده وهذا الثمن مشروع . أما الفائدة فهى غير مشروعة لأنها ثمن للاستعمال .

ولا يوجد بيع لاستعمال النقود منفصل عن بيع ملكيتها · فكما لا يمكن أن يحصل البائع عند بيعه لرغيف من الخبز الا على ثمن الرغيف دون أن يكون له الحق فى الحصول على ثمن آخر لاستعماله فكذلك الأمر أيضا فى النقود ·

ويبين توماس أن الفائدة اذا كانت عدفع نظير الزمن الذى يتنازل صاحب النقود عنها خلاله، فانها تكون غير مشروعة من هذه الناحية · وكذلك لأن الزمن ملك لله ولا يجوز أن يحصل المقرضون على ثمن لشئ هو ملك لله وليس ملكا لهم · (١)

ونظرا لما يحدثه تحريم كل فائدة من آثار سيئة على النشاط الاقتصادى ، أباح توماس الفائدة على سبيل الاستثناء فى بعض الحالات على أساس عدم توفر فكرة " الربا " · فقال أنه اذا لحق الدائن ضرر عند تأخر المدين عن الوفاء فى الميعاد يصبح له الحق فى المطالبة بالتعويض بشرط أن يثبت المقرض الضرر الذى انتابه · أو اذا اشترط أن يرد المقرض فى تاريخ معين لكى يستعمل المقرض النقود فى عمل يدر عليه ربحا فاذا لم يردها فى التاريخ المحدد فوت عليه فرصة الربح ، أو اذا اشترط الحصول على مبلغ زائد عن قيمة القرض ليحمى نفسه من خطر عدم الرد · فى هذه الحالات أباح توماس الفائدة على أساس أنها

(١) J.Shumpeter - History of economic analysis. N.Y. 1954. pp. 1-11.
Imile James-Histoire de théories économiques. collection Flamation. Paris. pp. 21-22.

" تعويض " عما يلحق المقرض من ضرر أو عما فاته من فرص الربح مما تقتضيه فكرة العدالة تطبيقا لنظرية الثمن العادل . (١)

وقد تلت هذه الاستثناءات استثناءات أخرى في نهاية القرون الوسطى أبيحت فيها الفائدة منها اذا حقق الذين كسبا باستغلاله المبلغ المقترض في التجارة، تصبح الفائدة مشروعة ، وخاصة في التجارة البحرية لقاء الأخطار التي يتعرض لها المقرض . واذا نقل المقرض ملكية رأس المال للمقترض أو بعبارة أخرى تنازل نهائيا عن تحصيل المبلغ يجوز اشتراط تقرير دخل له أو فائدة اذ لا تمكن مطالبة الدائن بتضحيته برأس المال والدخل معا ، وهذا هو القرض لقاء تقرير ايراد أو مرتب اذا تقررت الفائدة كشرط جزائي عند التأخر في الوفاء . (٢)

وهذه الاستثناءات كانت سببا في تطور الأفكار بخصوص الفائدة عن القروض تحت تأثير كتابات ترجو وبنتام ورجال الاصلاح الديني وخصوصا كالفن الذي أجاز القرض بفائدة بشروط خاصة، وديمولان الفرنسي ويرجع هذا التغير في الفكر الاقتصادي الى تغير الظروف اذ لم تستخدم القروض

---

(١) Gray-The development of economic dectrine. London- 1956. pp. 57-59.
R.H. Tawney- Relgion and the rise of capitalism, pellcan books -pp. 54-55.

(٢) الدكتور محمد زكي عبد المتعال — المرجع السابق، ص ٢٩٨ .

فى الماضى فى منشآت منتجة بل فى استهلاك غير منتج وكانت توقع أشد الجزاءات على المدين المعسر الذى لا يعنى بالدين والفائدة . أما فى الوقت الحاضر فان تطور المنشآت المنتجة وتقدمها واستخدامها رؤوس أموال طائلة جعل الائتمان أساس النظام الاقتصادى .فأصبح المقترضون ليسوا أفرادا مستهلكين ذوى حاجة بل شركات صناعية وتجارية كبرى ورجال أعمال ودول تلجأ الى الاقتراض .(١)

والجدير بالذكر أن الشريعة الاسلامية حرمت أيضا الفائدة فقد قال تعالى " وأحل الله البيع وحرم الربا " .

كما عارض الاشتراكيون الفائدة وطالبوا بالغائها على أساس أنها تدفع على حساب العمل وأنه بسبب دفع الفائدة لرأس المال فانها لا تتيح للعامل الحصول على حقه فى قيمة ما ينتجه مع أن دور رأس المال هو دور سلبى بحت فى النشاط الاقتصادى الانتاجى . ولهذا فهم يعتبرون الفائدة نوعا من السرقة لأنّ الرأسماليين يستدلون على فائض الانتاج كله نظرا للمركز الممتاز الذى وجدوا أنفسهم فيه بينما أن من حق العمال الحصول على جميع ناتجهم لأنّ رأس المال فى رأيهم ناتج من العمل .

---

(١) الدكتور محمد زكى عبد المتعال ــ المرجع السابق ص ٣٩٩، الدكتور عبد الحكيم الرفاعى ــ المرجع السابق ــ ص ٢٠٤ وما بعدها .

ويذهب برودون الى اقتراح الغاء فائدة رأس المال واتباع نظـام مجانى للائتمان وهو ما يسمى بالنظام المتبادل أو بنك المبادلة .

ويقول برودون أنه لو توصلنا الى أن نضع تحت تصرف المنتجين ما يلزمهم من رأس المال النقدى الذين يحصلون به على رؤوس الأموال الاخرى بدون مقابل فاننا نتوصل بذلك الى الغاء الفائدة بصفة عامة . ويقترح انشاء بنـوك خاصة تعمد الى اصدار بونات للتداول غير قابلة للصرف بالنقود المعدنية . وكل عملاء البنك يجب أن يوافقوا على قبول الوفاء بهذه البونات . واذا أراد أحد الصناع أو التجار أن يحصل على مواد أولية أو بضائع فما عليه الا أن يقـدم أوراقا تجارية للبنك تمثل قيمة المنتجات . ونظير هذه الأوراق يحصل على بونات تداول يدفع منها الى بائعه ولا يخصم البنك شيئا من قيمة الأوراق التجارية ، كما أن الفرد الذى يريد أن ينشىء مشروعا ما عليه الا أن يثبت للبنك أنه طلب منه القيام ببعض توصيات ليحصل من البنك على بونات لشراء ما يلزمه من مواد أولية . وهذه البونات تؤدى بين عملاء البنك نفس الخدمـات التى تؤديها النقود الآن . وبما أن البنك غير ملزم بتحويل أوراق البنكنوت الى نقود معدنية فانه لا يتطلب فائدة . وبذا يصبح الائتمان مجانيا . وهذا الائتمان المجانى هو فى نفس الوقت عبارة عن الائتمان المتبادل ، لأن كلا مـن عملاء البنك عندما يأخذ بونات يصدرها البنك يقوم بائتمان للآخرين تمثلـه البضائع . ومن هنا سمى هذا النظام بالنظام المتبادل .

وهذا الرأى منتقد لأن البنك الذى يقترح انشاؤه برودون ليس له

رأس مال خاص، كما أن البونات ليس لها رصيد معدنى مما يضعف الثقة بها[1].

أما الاقتصاديات الرأسمالية فانهم يرون أن وجود الفائدة كعائد لرأس المال ضرورة من الضروريات حتى ينمو ويتزايد التراكم الرأسمالى .

الآراء التى تبرر الفائدة :

يحاول الاقتصاديون تبرير الفائدة من الوجهة الاقتصادية . وقد اختلفت آراؤهم فى هذا الصدد .

فيذهب البعض الى أن الفائدة كضرورة تدفع لرأس المال نظـــرا لدوره فى العملية الانتاجية حيث تزداد الانتاجية بمعاونة رأس المـــال وتعزيزه .

على أن الاقتصادى الانجليزى سنيور يرى الاخذ بنظرية الحرمان لتبرير الفائدة .

فالفائدة تدفع تعويضا لصاحب رأس المال عما يلاقيه من عنـــاء الحرمان أو من الاستغلال أو فوات الكسب عند اقراض أمواله لغيره بدلا من انفاقها ولقاء الانتظار الذى يتحمله فى سبيل ذلك من تأجيل لاستهلاكـــه بانفاقه لأمواله فى الحاضر الى المستقبل حينما يرد المقترض القرض الـــى دائنه .

---

(١) راجع الدكتور عبد الحكيم الرفاعى ـ المرجع السابق ص ٤٢٥ ومـــا بعدها .

وهذا الأساس خاطئ اذ لا تبرر الفائدة بصفة عامة بالحرمان نظرا لاختلاف الحرمان من شخص لآخر تبعا لحاجاته وظروفه مما يؤدى الى عدم امكان تحديد العلاقة بين الحرمان وسعر الفائدة . واذا أخذ بهذا الأساس على اطلاقه لما أمكن القول بعدم تبرير الفائدة فى حالة عدم وجود حرمان .

ومن الآراء التى قيلت فى هذا الصدد الخطر الذى يتعرض له الرأسمالى المقرض من جراء اقراض أمواله كتلف المال أو اساءة استعماله عند وجوب الرد عينا أو عدم الرد بتاتا عند وجوب الرد بالمثل . ولا يقبل المقرض أن يقوم بعملية الاقراض التى تضمن تحمله لتلك المخاطر الا نظير فائدة .

على أن هذه الفكرة لا تبرر كل الفائدة بل جزءا منها وهو المبلغ الذى يدفعه المقترض لقاء الأخطار التى يتعرض لها رأس المال ويؤثر بلا شك فى سعر الفائدة ، فهى لا تتعرض لتبرير الفائدة الصافية أو ثمن خدمات رأس المال المقرض . (١)

وأخيرا يرى كينز فى نظريته العامة فى التوظف والفائدة والنقود أن الأفراد يفضلون السيولة النقدية ومن ثم يحتفظون بالنقود فى شكل نقدى طليق فاذا ما أردنا اقناعهم بالتخلى عن هذه السيولة النقدية فلابد من مكافأتهم نظير منحهم فائدة .

---

(١) الدكتور محمد زكى عبد المتعال - المرجع السابق - ص ٤٠١ .

اختلاف أسعار الفائدة :

لا يوجد سعر فائدة واحد يسود سوق رأس المال . بل أن هناك عددا كبيرا من أسعار الفائدة . ويرجع الاختلاف في أسعار الفائدة الى عدة عوامل أهمها :

(أ) مقدار الثقة — فكلما قلت الثقة وعظم ترجيح عدم استرداد المقرض لامواله ارتفع سعر الفائدة . ولذلك نجد ان فوائد الأموال الموظفة في المنشآت الخاصة أعلى منها في قروض الحكومة . والأموال المستثمرة في السندات أقل تعرضا للمخاطر من تلك المستثمرة في الاسهم اذ يتحمل المال المشترك من الصدمات التي قد تحيق بالمنشأة .

(ب) مدة القرض — كلما طالت مدة القرض كلما زاد سعر الفائدة لأنّ طول المدة قد يضيع على المقرض خلالها فرصة من فرص الاستثمار التي قد لا تتاح له مرة أخرى ، وكلما قصرت مدة القرض كلما قل احتمال المخاطر ومن ثم ينخفض سعر الفائدة .

(جـ) اختلاف نوع الاستثمار والأماكن — يميل سعر الفائدة في العصر الحديث لأنْ يكون واحدا في الأسواق الدولية المختلفة نظرا لارتباطها ببعضها وتنقل رءوس الأموال الا اذا وضعت الدول عقبات مالية وادارية وقانونية في سبيل هجرة رءوس الأموال . وهذا ما حدث في السنوات الأخيرة وترتبط به اختلاف مكاني في سعر الفائدة من دولة لأخرى .

بل ان سعر الفائدة قد يختلف فيما بين الأسواق المالية داخل الدولة الواحدة بحسب ما اذا كان السوق لرءوس الأموال العقارية والقروض العقارية، أم للخصم الذى تجرى بها العمليات ذات الأجل القصير، أم سوقا للأوراق المالية . واذا كان هذا الاختلاف غير محسوس بين أسواق الأوراق المالية الا أنه واضح بين الأسواق العقارية تبعا لكثافة السكان وحالة الأراضى .

(د) تغير الأزمنة — لا يمكن أن يستمر سعر الفائدة واحدا فى كل الأزمنة بالنسبة لنوع معين من أنواع رءوس الأموال . فهناك تغيرات محسوسة فى سعر الفائدة فى الأزمنة المختلفة . ويرجع ذلك الى التغيرات المستمرة التى قد تطرأ على القوى الاقتصادية المختلفة، وعلى الوسط الاجتماعى، كنسبة الادخار الى طلب رءوس الأموال، وقوة انتاج المشاريع وظروف المنافسة، ودرجة الخطر . (١)

تكوين سعر الفائدة :

سعر الفائدة هى ثمن استعمال النقود . وقد يطلق عليها أسماء خاصة كالخصم، وسعر التأجيل فى أحوال الائتمان لأجل قصير .

ويجب التفرقة فى هذا الصدد بين نوعين من سعر الفائدة: سعر الفائدة الصافية وسعر الفائدة الاجمالية .

---

(١) الدكتور عبد الحكيم الرفاعى — المرجع السابق — ص٤٦٢ .

سعر الفائدة الصافية :

يقصد بسعر الفائدة الصافية ثمن استخدام رأس المال النقدى الذى حصل عليه المقترض دون التأثر بأى عامل من عوامل المخاطر أو تغير القوة الشرائية أو النفقات الادارية. وهذا السعر واحد بالنسبة لكل القروض فى زمان معين وسوق معين، انما قد يختلف من وقت الى آخر ومن سوق الى آخر . وقد عرّف مارشال سعر الفائدة الصافية أنه الثمن الذى يدفع للحصول على حق التصرف فى رأس المال، ويمثل ما دفع نظير القرض اذا لم يكن هناك خطر أو مشقة يتحملها المقترض .

سعر الفائدة الكلية :

يقصد بسعر الفائدة الكلية السعر الذى ينص عليه فى عقود الاقراض . وقد يطلق عليه سعر الفائدة العادية . وهو يختلف من قرض لآخر . وهو يشمل عنصرين ثمن خدمات رأس المال المقترض ومبلغ لقاء الأخطار التى يتعرض لها رأس المال . وقد تكون الأخطار التى يستهدف لها المقرضون على نوعين ، مخاطر تجارية، ومخاطر شخصية . فالمخاطر التجارية ترجع للمنشأة المستثمر بها المبلغ المقترض سواء استخدم المنظم رأس ماله الخاص أو لجأ الى الاقتراض . وهى تنشأ نتيجة تغيرات أثمان المواد الأولية والمواد المصنوعة فى السوق وتغيرات الأزياء غير المنتظرة والاختراعات الحديثة وقيام منافسين أقوياء ..... الخ . فكل مشروع يتضمن درجة من المضاربة ويستهدف للخطر . والى جانب تلك المخاطر توجد مخاطر شخصية لأن الذى يقرض رأس ماله ليستعمل فى

أغراض صناعية أو تجارية قد يتقاضى فائدة مرتفعة ليأمن نقص خلـــق المقترض أو كفاءته، فقد يحوز المقترض الأمانة، وقد يعسر عند عدم وجود ضمان للوفاء .

لذلك فان سعر فائدة رؤوس الأموال الموظفة في أوراق مالية مختلفة نجدها مختلفة . ويتوقف مقدار هذا التفاوت على عدة عوامل أهمها مقدرة المدين على السداد ومدة القرض والضمانات المقدمة ودرجة اتساع الســـوق وسهولة عداول الأوراق المالية .

نظريات تحديد سعر الفائدة :

يتحدد سعر الفائدة كأي سعر آخر بتلاقي منحنى العرض مـــع منحنى الطلب، الا أن تحديد سعر الفائدة تختلف النظرة اليه بـــين النظريات المختلفة نتيجة لاختلاف تفسيرها لمكونات الطلب والعرض . وهذا ما سوف يتضح لنا من عرض النظريات المختلفة التي حاولت تحديـــد سعر الفائدة .

١ـ النظرية التقليدية :

يتحدد سعر الفائدة في النظرية التقليدية في الســـوق بتلاقي الطلب والعرض على الأموال القابلة للاقراض . ويتكون عرض الأموال القابلة للاقراض من الادخار الذي يقوم به الأفراد في الدولة عند كل سعـــر فائدة معين .

ويلاحظ أن العلاقة بين سعر الفائدة والادخار هي العلاقة العامة بين السعر والعرض لأنه كلما ارتفع سعر الفائدة كلما زادت الكمية من الأموال المدخرة التي يقوم الأفراد بادخارها ، أي أن منحنى عرض الأموال القابلة للاقراض يرتفع من أسفل الى أعلى والى اليمين كما هو مبين بالشكل .

أما الطلب على الأموال القابلة للادخار فهو يصدر بطبيعة الحال من المنتجين أو أرباب الأعمال الذين يقدرون أن في وسعهم استخدام تلك المدخرات المعروضة في عملية الانتاج والحصول من ذلك الاستعمال على ربح صافي يسمح بدفع الفائدة منه .

ويتوقف طلب المنتجين على المدخرات على معدل العائد الصافي ، أي صافي العائد الذي يتوقع من استخدام وحدات اضافية من النقود في عملية الانتاج عن سعر الفائدة السائد في السوق وتستمر الوحدات الانتاجية في الاقتراض والاستثمار حتى تتعادل قيمة الانتاجية الحدية (انتاجية الوحدة الأخيرة من رأس المال) مع سعر الفائدة السائد في السوق (ثمن الاقتراض) أي أنهم يطلبون رأس المال ويستمرون في طلب المزيد منه ـ موازنين عند كل حد من حدود الاستثمار ـ بين انتاجية رأس المال وسعر الفائدة الواجب دفعه للحصول على هذه الوحدات المتتالية من رأس المال ، فكلما انخفض سعر الفائدة مع بقاء انتاجية رأس المال على حالها زاد طلب المنتجين على رأس المال والعكس صحيح ولا يتوقفون في طلبهم الا عند الحد الذي تتساوى عنده قيمة الانتاجية

الحدية لرأس المال (أو الكفاءة الحدية لرأس المال) مع مبلغ الفائدة الواجب دفعه . ولهذا فإن منحنى الانتاجية الحدية لرأس المال يمثل منحنى الطلب على المدخرات للاستثمار، ويماثل فى شكله المنحنى العادى للطلب ويتجه من أعلى الى أسفل والى اليمين معبرا عن تناقص الانتاجية الحدية، لأن العلاقة بين سعر الفائدة ومقدار الطلب على الأموال للاستثمار تتشابه مع القانون العام للطلب .

ويلاحظ أن أنصار هذه النظرية يعتقدون بتعادل الاستثمار مع الادخار دائما . وقد أدركوا أن أساس نظريتهم سوف ينهار لو أن أفراد المجتمع اكتنزوا جزءا كبيرا من دخولهم ولم يستثمروه، ذلك أن سعر الفائدة فى هذه الحالة لن يحقق التعادل بين الادخار والاستثمار، وكذا نجدهم يفترضون على حد قول الأستاذ Hawtrey مجتمعا متمدينا توجد فيه أسواق منتظمة للاستثمار ويلجأ فيه الأفراد الى الاكتناز، أو لا تظل المدخرات فيه عاطلة لفترة طويلة من الوقت فى شكل أرصدة نقدية الا لدى بعض الأفراد من الجهلاء ذو الطبائع البدائية، كما لا تكون مثل هذه المكتنزات الا جزءا طفيفا للغاية من مجموع مدخرات المجتمع . (١)

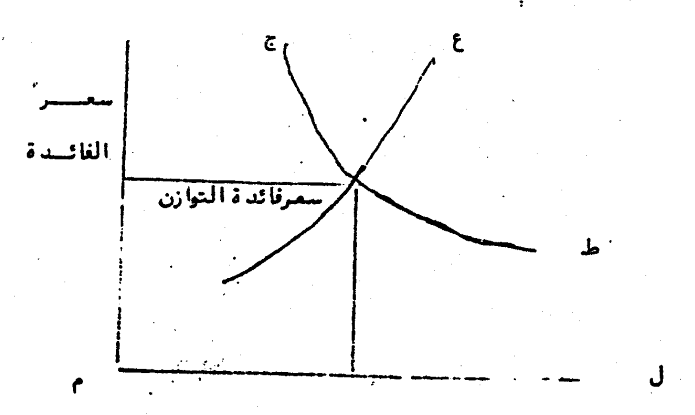
نخلص من كل ما تقدم أن النظرية التقليدية فى تحديد سعر الفائدة

---

(١) أنظر الدكتور أحمد أبو اسماعيل والدكتور سامى خليل محمد ـ المرجع السابق ـ ص ٥٨٦ .

لجأت الى تحديد سعر الفائدة فى السوق الى النظرية العامة للعــرض والطلب اذ ترى هذه النظرية أن سعر الفائدة يتحدد عندهم على أساس عرض وطلب الادخار، فهى ثمن الادخار، اذا زاد عرضه عن طلبه انخفض سعر الفائدة، وان زاد طلبه عن عرضه ارتفع سعر الفائدة . وتؤثر تغيرات سعر الفائدة فى عرض وطلب الادخار .

(ش: ٧٢)



وتنتقد النظرية الحدية لسعر الفائدة النظرية التقليدية علـــى أساس سعر الفائدة ليس العامل الاهم الذى يحدد عرض الأموال القابلـة للاقراض، أى بالتالى مقدار الادخار فى الدولة، اذ أن العامل الأول والاهم الذى يحدد كمية الادخار فى الدولة هو مقدار الدخل القومى .[1]

---

(١) الدكتور محمد ابراهيم غزلان ـ المرجع السابق ـ ص ٢٣٨ .

كذلك أغفلت النظرية الكلاسيكية آثار القرارات السابقة الخاصة بالاستثمار على الدخل وافترضت ثبات مستوى الدخل وهذا ما دفع كينز[١] الى القول بأن النظرية الكلاسيكية لم تأخذ فى حسبانها أن الدخل يتوقف على الاستثمار بحيث لو تغير الاستثمار فان الدخل لابد أن يتغير أيضا بنفس الدرجة اللازمة لجعل التغير فى الادخار مساويا للتغير فى الاستثمار .

كما أن النظرية التقليدية أغفلت الرغبة فى الاحتفاظ بالنقود ، فالأفراد لا يستثمرون فى الحال كل مبلغ مدخر لديهم . ويفضل الكثير من الأفراد الاحتفاظ بجزء من مدخراتهم فى شكل أرصدة نقدية سائلة . والتغير الذى يجريه الأفراد فى هذه الأرصدة له أثره على سعر الفائدة .[٢]

ب — نظرية الأرصدة القابلة للاقراض :[٣]

نادى بهذه النظرية الاقتصاديان السويديان ميكسل ومردال .
ويعتبر الاقتصادى الانجليزى روبرتسن من أكبر المنادين بها أيضا .

---

(١) Keynes- General Theory of Employment,Interest, Money. p. 184.

(٢) الدكتور أحمد أبو اسماعيل والدكتور سامى خليل محمد — المرجع السابق ص ٢٨٩ .

(٣) راجع الدكتور اسماعيل محمد هاشم — المرجع السابق — ص ٥١٩ ومابعدها، الدكتور محمد مظلوم حمدى — الاقتصاد التحليلى — ص٣٧٩ .

وتقوم هذه النظريةعلى عدة فروض أولية يمكن تلخيصها فيما يلى :

١ــ وجود منافسة كاملة فى سوق رأس المال .

٢ــ وجود مستوى معين من الدخل القومى .

٣ــ هدف مضاعفة المكاسب الى أقصى حد ممكن .

٤ــ وجود منحنيات معينة للتفضيل الزمنى من الاستهلاك الحاضر والمستقبل .

٥ــ وجود منحنيات لتفضيل السيولة أى التفضيل النسبى للاحتفاظ بالثروة .

٦ــ وجود سياسة توسعية معينة للائتمان للنظام المصرفى والحكومة .

٧ــ وجود منحنيات معينة لايراد الانتاجية الحدية للسلع الرأسمالية .

ويتحدد سعر الفائدة فى نظرية الأرصدة القابلة للاقراض بتفاعل قوى العرض والطلب على الأرصدة القابلة للاقراض .

ولا تختلف هذه النظرية كثيرا عن النظرية التقليدية السابقة الا فى تحديد كل منهما لمنحنى الطلب والعرض على الأموال القابلة للاقراض .

فالطلب على الأموال أو الأرصدة القابلة للاقراض يأتى من جانب المستهلكين ومن الحكومة ومن المنتجين .

أما طلب الأفراد للأغراض الاستهلاكية . فالأمثلة على ذلك عديدة

مثل اقامة المباني السكنية أو شراء السلع الاستهلاكية المعمرة مثل الثلاجات وأجهزة التليفزيون فورا، بدلا من الانتظار الى ميعاد آجل حتى يتجمع لديه من مدخراته ما يكفي لشرائها. ويكون اقتراضه الاستهلاكي هذا اما بالاقتراض المباشر من البنوك أو عن طريق الشراء بالتقسيط. وفي تلك الحالة لابد أن يدفع فائدة للقرض ويرجع اتجاه المستهلك الى الاقتراض الاستهلاكي الى أنه يرى أن الحاضر لديه أهم من المستقبل وأن الفرق بين المنفعتين أى بين الاشباع العاجل والآجل أكبر من سعر الفائدة، في حين لو كان هذا الفرق أقل من سعر الفائدة لما لجأ المستهلك الى الاقتراض وفضل الانتظار حتى يتجمع لديه من الأموال ما يسمح له بشراء السلع التي يريدها. ولهذا نجد أنه كلما ارتفع سعر الفائدة كلما قل الاقتراض الاستهلاكي والعكس.

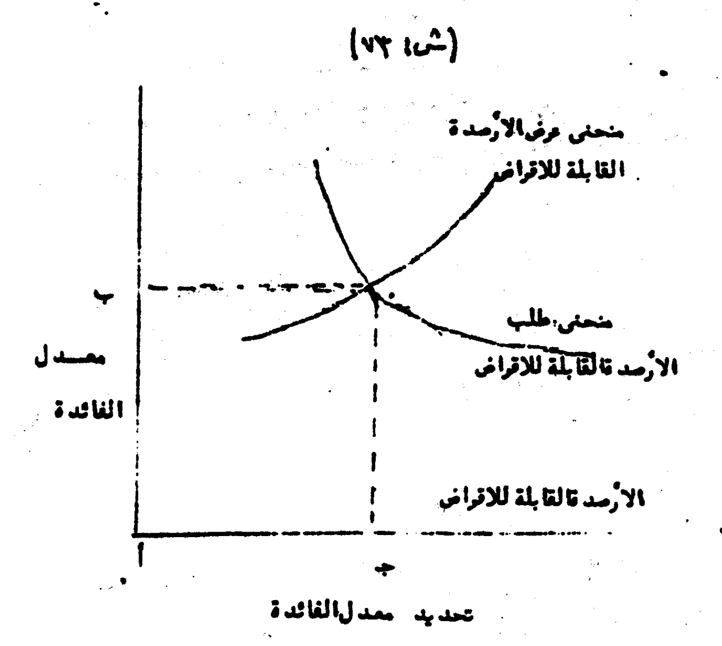
أما طلب المؤسسات التجارية على رأس المال النقدي يعني ذلك الحصول على الأموال من المصادر الداخلية ومن الاقتراض ومن بيع الأسهم وذلك من أجل احلال المعدات الثابتة أو لتجديد المخزون من السلع.

أما طلب الحكومة على الأموال فيكون بهدف تمويل النفقات العامة الجارية والاستثمارية في حالة عدم كفاية الايرادات العامة من أموالها وحصيلة الرسوم ومن الضرائب التي تقوم بفرضها. ولاشك أن الحكومة سوف تقوم باقتراض أموال أقل عندما يكون سعر الفائدة مرتفعا، بينما تقوم باقتراض أموال أكثر عندما يكون سعر الفائدة منخفضا. ومن هنا فان طلب الحكومة على

الأموال يماثل فى شكله منحنى الاستثمار للوحدات الانتاجية ومنحنى طلب المستهلكين .

ويتوقف طلب هؤلاء المنتجين على هذه الأموال الانتاجية التى تدرها الوحدات المتتالية منها . وكلما كانت الانتاجية الحدية لرأس المال مرتفعة أو كلما توقع رجال الأعمال الحصول على مكاسب كبيرة نتيجة قيامهم بالاستثمار زاد الطلب على الاقتراض وهم يستمرون فى طلبهم على رأس المال حتى تتعادل قيمة الانتاجية الحدية (انتاج الوحدة الأخيرة من رأس المال) مع سعر الفائدة السائد فى السوق (ثمن الاقتراض) أى أنهم يطلبون رأس المال ويستمرون فى طلب المزيد منه موازنين عند كل حد من حدود الاستثمار بين انتاجية رأس المال وسعر الفائدة الواجب دفعه للحصول على هذه الوحدات المتتالية من رأس المال . فكلما انخفض سعر الفائدة مع بقاء انتاجية رأس المال على حالها - زاد طلب المنتجين على رأس المال . والعكس صحيح + ولا يتوقفون فى طلبهم الا عند الحد الذى تتساوى عنده قيمة الانتاجية الحدية لرأس المال مع مبلغ الفائدة الواجب دفعه . وهنا يتخذ طلب المنتجين على الأموال القابلة للاقراض شكل منحنى طلب عادى ينحدر من أعلى الى أسفل ناحية اليمين معبرا بذلك عن تناقص الانتاجية الحدية لرأس المال بزيادة الكمية المطلوبة منه .

(شكل ٧٣)



تحديد معدل الفائدة

ومن الأنواع الثلاثة السابقة للطلب يمكن تصور شكل المنحنى العام للطلب على الأموال القابلة للاقراض فى أى فترة معينة وعند مستوى معين من الدخل من مجموع هذه المنحنيات، الا أنه يمكن القول بأن أهم مصادر الطلب الثلاثة هذه عادة هى طلب المنتجين على الأرصدة بغية استعمالها فى النشاط الانتاجى وتحقيق الربح (الاستثمار) ٠

أما عرض الأرصدة القابلة للاقراض فى أى فترة زمنية فهو مقدار المبالغ المتاحة للاقراض عند أسعار فائدة معينة ٠ وهذه يمكن حصرها فيما يلى :

أ ـ المدخرات التى تقوم بها المنشآت والأفراد .

ب ـ المدخرات فى الماضى فى صورة مكتنزات يرغب الأفراد فى تحريرها لتأخذ سبيلها الى الاقراض فى الوقت الحاضر .

جـ ـ النقود الجديدة التى يصدرها الجهاز المصرفى .

د ـ الأموال التى كانت مستخدمة فى بعض السلع الرأسمالية فى المؤسسات سواء كانت فى شكل معدات أو مخزون من السلع وأصبحت متاحة كأرصدة قابلة للاقراض والأرباح المحتجزة واحتياطيات أقساط الاستهلاك .

ويتحدد معدل الفائدة بتلاقى منحنى الطلب الكلى للأرصدة القابلة للاقراض مع منحنى العرض الكلى .

الا أنه يجب أن نلاحظ أن سوق الأموال سوقا مركبة، بمعنى أن هناك اختلافا وعدم تجانس بين مصادر تلك الأموال وبواعث عرضها، وكذلك اختلاف وعدم تجانس بين فئات المقترضين وبواعث اقتراضهم ، مع كثرة واختلاف عدد الوسطاء فى تلك السوق ولهذا فان سوق الأموال تتميز بكثرة عدد أسعار الفائدة :

جـ ـ نظرية كارل ماركس فى تحديد سعر الفائدة : (١)

لا تنفصل فى نظر كارل ماركس نظرية الفائدة عن نظرية

(١) الدكتور محمد دويدار والدكتور مصطفى رشدى شيحة ـ المرجع السابق ـ ص ٤٤٩ ومابعدها .

القيمة . فبالنسبة لكارل ماركس نجد أن فائض القيمة يتحلل الى عناصر ثلاثة الا وهى الربح ، الفائدة ، الريع .

والربح يحصل عليه الرأسمالى مالك المشروع، والفائدة يحصل عليها الرأسمالى مقرض المشروع، والريع يحصل عليه مالك الأرض .

فالرأسمالى النشط يتوصل بفضل شرائه لقوة العمل واستعمالها مع وسائل الانتاج التى يملكها الى تجميع الشروط التى ينتج العمل فى طلبها فائض القيمة .

هذا الرأسمالى يكون مضطرا للتخلى عن جزء من فائض القيمة للرأسمالى الذى أقرضه رأس المال فى شكله النقدى ، أو ما يسمى برأس المال النقدى . ويمثل ما يتبقى للرأسمالى " النشط " الربح .

فالواقع أن رأس المال الاجتماعى لا يتأثر على الاطلاق بما اذا كان جزء من رأس مال المشروع يمتلكه الرأسمالى " النشط " أو شخص آخر يقرضه رأس المال النقدى كل ما فى الأمر أن فائض القيمة يوزع بعد دفع الريع بين الاثنين : جزء يمثل الفائدة والاخر يمثل الربح .

فالفائدة اذن هى ما يدفع مقابل استعمال رأس المال النقدى ولكن كيف يتحدد سعر الفائدة ؟

وللاجابة على السؤال السابق نجد أنه لا توجد اجابة بسيطة لهذا

السؤال ، فمن الواضح أنه فى الأوقات العادية للنشاط الاقتصادى الرأسمالى يتعين أن يكون سعر الفائدة أقل من معدل الربح اذا ما استعملنا هذا الأخير كمترادف لمعدل فائض القيمة والا فان الرأسمالى النشط لا يجد دائما لاقتراض رأس المال النقدى ٠

ويمكن القول بصفة عامة بأنه يتعين أن يكون لسعر الفائدة علاقة ما مع متوسط معدل الربح ، وأن هذه العلاقة تتوقف على طلب الرأسماليين النشطين على رأس المال النقدى وعرض هذا الأخير بواسطة الرأسماليين الذين يمتلكون رأس المال ولا يرغبون فى أن يستخدموه بأنفسهم فى انتاج فائض القيمة ٠

د - نظرية كينز فى تحديد سعر الفائدة :

هذه النظرية تعتمد على تحليل الاقتصادى الانجليزى اللورد كينز والتى هاجم فيها الفكر الكلاسيكى وناد ى بأن سعر الفائدة ليس هو العامل الأساسى الذى يحدد عرض الأموال القابلة للاقراض (أى مقدار الادخار فى الدولة) كما ذهب الكلاسيك ٠ وانما العامل الأساسى هو مقدار الدخل القومى ٠

وهو يعتبر سعر الفائدة ظاهرة نقدية بحته ٠ فهذا السعر لا يعدو أن يكون شأنه شأن أى ثمن آخر يحدد بتوازن العرض والطلب ٠ وبعبارة أخرى يتحدد سعر الفائدة فى السوق المالية الحرة فى أى وقت معين بعرض النقود أى الكمية النقدية والطلب عليها أى تفضيل السيولة ٠

ويقصد بعرض النقود الكمية النقدية التي في التداول .

والواقع أن تحديد المقصود بالكمية النقدية لم يكن موضع اتفاق بين الكتاب ولا بين السلطات النقدية .

ويذهب البعض الى أنه يقصد بالكمية النقدية وسائل الدفع بجميع أنواعها وهي البنكنوت المصدر والعملة المساعدة (المعدنية والورقية) والنقود الكتابية (الودائع المصرفية) .

ويعرف صندوق النقد الدولي الكمية النقدية بأنها مجموع صافي المتداول من البنكنوت خارج البنك المركزي والبنوك التجارية والودائع الجارية لدى هذه البنوك .

وهذا التعريف يستبعد من الكمية النقدية العملة المساعدة والودائع الآجلة وودائع التوفير .

أما البنك المركزي المصري فيقصد بالكمية النقدية :

١ـ المجموع الصافي للنقد المتداول خارج البنوك، وهو ما يشمل البنكنوت المتداول والعملة المساعدة (المعدنية والورقية) .

٢ـ الودائع (الجارية ولأجل) التي لدى البنوك (الودائع الحكومية وشبه الحكومية والخاصة وحسابات المقاصة والحسابات الأخرى بالجنيه المصري .

وعلى أية حال، فتحديد الكمية النقدية يعود الى السلطات النقدية وهى الدولة والبنوك المركزية والتجارية . (١)

ويعتبر كينز عرض الكمية النقدية فى المدة القصيرة عديم المرونة بالنسبة لتغيرات سعر الفائدة . وهذا ما يعبر عنه فى الرسم البيانى برسم منحنى عرض النقود شكل خط مواز للمحور الرأسى لسعر الفائدة . ومعنى ذلك أن سياسة السلطات النقدية فى تحديد الكمية النقدية تعود أساسا الى اعتبارات أخرى غير تغيرات سعر الفائدة .

أما الطلب على النقود أو تفضيل السيولة كما أسماه كينز فيتكون من طلب الأفراد والمؤسسات على النقود للاحتفاظ بها فى شكل نقود ويتوقف الطلب على النقود أو تفضيل السيولة على ثلاثة بواعث :

أ- باعث المعاملات :

فالأفراد يحتفظون بمقدار معين من النقود من أجل تغطية معاملاتهم الجارية فى الفترة التى تمضى بين تسلمهم لدخولهم وبين تسلمهم للدفعة التالية من الدخل ، مثل احتفاظ المستهلك بقدر من النقود السائلة

---

(١) راجع الدكتور رفعت المحجوب - الاقتصاد السياسى - دار النهضة العربية - ١٩٦٧ - الكتاب الثالث - ص ٤٣٧ .

ليدفع منها مشترياته الخاصة ومصاريف خدماته وانتقالاته، والمنتج يحتفظ بقدر معين من النقود ليدفع منها ثمن المواد الخام وأجور العمال .

ب ـ باعث الحيطة :

ومؤدى هذا الباعث أن يحتفظ الأفراد أو الشركات بنقود سائلة لمقابلة الحوادث الطارئة أو غير المتوقعة مثل خطر المطالبة بدين أو تعويض أو البطالة أو المرض أو الحوادث أو للافادة من فرص غير متوقعة كانخفاض أثمان بعض السلع اللازمة بدلا من تحويلها الى سندات .

جـ ـ باعث المضاربة :

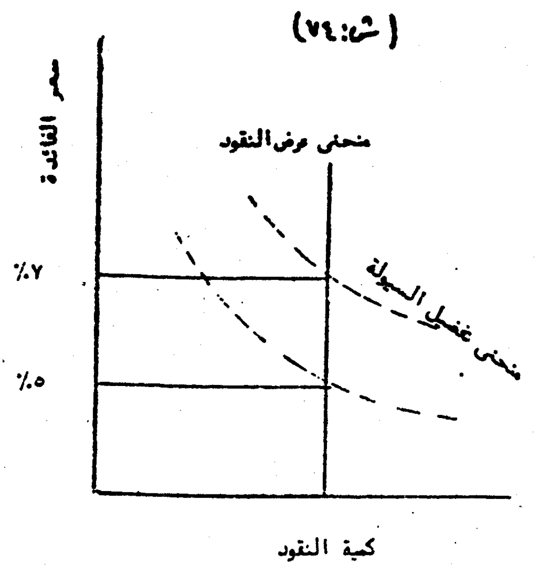
ويقصد بباعث المضاربة أن يحتفظ الأفراد بالنقود بدلا من الأوراق المالية وذلك للافادة من فروق أسعار الأوراق المالية أو أسعار بعض البضائع . فاذا توقع الأفراد أن أسعار السندات ستنخفض اشتد طلبهم على النقود للاحتفاظ بها بدافع المضاربة، واذا توقعوا ارتفاع أسعار السندات قل طلبهم على النقود واشتروا بها سندات بهدف تحقيق ربح عندما ترتفع أسعار السندات، ويعتبر هذا الدافع أهم الدوافع الثلاثة لما له من علاقة مباشرة بتحديد سعر الفائدة .

ويتخذ الطلب على النقود شكل منحنى طلب عادى وهو ما يعرف أيضا بمنحنى السيولة، وهو المنحنى الذى يربط بين مختلف الكميات المطلوبة من النقود ومختلف مستويات سعر الفائدة .

ويمكن تصوير منحنى الطلب على النقود للاحتفاظ بها سائلة أى

منحنى التفضيل النقدى وتفضيل السيولة بمنحنى منحدر من أعلى الى أسفل متجها الى اليمين فسعر الفائدة يتجه اتجاها عكسيا مع الكمية النقدية واتجاها طرديا مع تفضيل السيولة •

(ش:٧٤)



(تحديد سعر الفائدة بالكمية النقدية وتفضيل السيولة)

وكلما ارتفع سعر الفائدة فى السوق كلما زادت تضحية الأفراد فى الاحتفاظ بمدخراتهم فى صورة سائلة ، وبالتالى قل المقدار المطلوب من النقود لهذا الغرض ، وبالعكس يزداد المقدار المطلوب من النقود للاحتفاظ بها سائلة كلما انخفض سعر الفائدة فى السوق •

ويتحدد سعر الفائدة طبقا لنظرية كينز عند النقطة التى يتلاقى عندها منحنى العرض المذكور مع منحنى الطلب على النقود أو منحنى تفضيل السيولة، أى عند تساوى القدر المطلوب أو المعروض من النقود عند سعر فائدة معين — ومع بقاء عرض النقود ثابتا على حاله فان سعر الفائدة يرتفع كلما زاد الطلب على النقود للاحتفاظ بها أى كلما زاد تفضيل السيولة وبالعكس ينخفض سعر الفائدة كلما قل تفضيل السيولة كما يتضح من الشكل السابق .

المبحث الرابع

الربـح

تمهيد :

قسم الاقتصاديون عوامل الانتاج الى أربعة عناصر هي : الطبيعة والعمل ورأس المال والتنظيم ، ويعد المنظم أساس النظام الاقتصادي ، ويلعب دورا خطيرا في انتاج الثروة وتوزيعها ، فهو الذي يقوم بجمع عناصر الانتاج من طبيعة وعمل ورأس مال لانتاج السلعة أو الخدمة المراد انتاجها بقصد الحصول على ربح متحملا في مقابل ذلك مخاطر الانتاج . وهو الذي يقوم بتوزيع المقابل لعناصر الانتاج فيعطي للأرض ريعا وللعمل أجرا ولرأس المال فائدة ويحتفظ لنفسه بمقابل هو ما يسمى بالربح .

وتجدر الاشارة هنا الى النظرية الحديثة في التنظيم التي نادى بها جوزيف شومبيتر فهو يرى أن المنظم يعتبر الأساس الذي تقوم عليه عملية النمو الاقتصادي فهو لا يقوم فقط بالتأليف بين عناصر الانتاج بنسبة معينة بغرض الحصول على أكبر ربح ممكن . ولكنه كذلك يبتكر ويجدد ويحاول التنبؤ بالظروف المستقبلة ويستعد لها . فهو يسعى لانتاج مال جديد كادخال طريقة جديدة من طرق الانتاج أو فتح منفذ جديد أو اكتشاف مورد جديد لمادة أولية لاقامة تنظيم اقتصادي جديد مثل الاحتكار ، وهو بذلك يحاول تخفيض تكاليف الانتاج بشتى الطرق

والوسائل . (١)

على أنه يلاحظ أن الكلاسيك أمثال ريكارد و كانوا لا يميزون بين المنظم الذى يشرف على المشروع ويتحمل مخاطره والرأسمالى الذى يقرض نقوده ولكن " ساى " ميز بوضوح بينهما . فالربح دخل المنظم والفائدة دخل صاحب راس المال .

والربح عبارة عن العائد الذى يحصل عليه المنظم باعتبار التنظيم أحد عناصر الانتاج دون أن يكون ذلك المبلغ لقاء عملاً أو مقابل استخدام رأس ماله . فهو الفائض المتبقى لدى صاحب العمل من ثمن بيع ما أنتجه بعد خصم جميع التكاليف التى تستلزمها عملية الانتاج بما فيها من أجور عمال وثمن مواد أولية وايجار وفائدة رأس المال الذى اقترضه واستهلاك الأصول وغير ذلك .

ومن هنا يتضح أن عائد التنظيم أى الربح يختلف عن عوائد عناصر الانتاج الأخرى فيما يلى :

١ـ الربح ليس دخلا تعاقديا بينما أن عوائد الانتاج الأخرى يتم الحصول عليها مقدما بناء على العقد الذى يبرمه العامل أو الرأسمالى مع صاحب المشروع .

٢ـ يتعرض الربح لتقلبات أكثر بكثير من تقلبات دخول عناصر الانتاج

(١) راجع كتابنا مبادئ الاقتصاد ـ الجزء الأول ـ ١٩٨٧/٨٦ ص ١٥٧ .

الاخرى حسب أوقات الرخاء أو الكساد فهو سريع التأثر فيتناقص بسرعة فى وقت الكساد عندما تنخفض الاثمان ، وسرعان ما يرتفع عند ارتفاعها وقت الرخاء .

٣- قد يكون الربح غير مؤكد ذلك أن المنظم قد يحصل على ربح من وراء مشروعه . ومن ناحية أخرى قد لا يحصل على ربح ما أى أن الربح يمكن أن يكون سالبا بمعنى أن ينقلب الامر الى خسارة وذلك على خلاف عناصر الانتاج الاخرى من ريع وفوائد وأجور فهى دائما موجبة .

ويفرق الاقتصاديون عادة بين الربح الاجمالى وهو الربح فى المعنى المحاسبى والربح الصافى (البحت) وهو عائد المخاطرة التى يقوم بها المنظم والربح العادى والربح غير العادى .

فالربح الاجمالى هو الفرق بين ما يعود على المنظم من ايرادات نظير ما أنتجه وبين ما يدفعه من تكاليف نقدية للحصول على هذا الانتاج . وبذلك يكون الربح الاجمالى هو المصطلح الذى يطلق على المعنى الشائع للربح فى حياتنا العامة . وهو يشمل عناصر لا يعتبرها الاقتصاديون جزاء المنظم بصفته يقوم بعملية المخاطر . ومن أمثلة ذلك فائدة رأس المال الذى يقدمه المنظم . فهذه لا تظهر منفصلة فى حسابات المشروع وريع الأرض التى يمتلكها المنظم وأجر الادارة والاشراف

الذى يقوم به المنظم .

أما الربح الصافى فهو مكافأة المنظم بصفته مخاطراً وهو يؤدى وظيفته الرئيسية وهى القيام بالتأليف بين عناصر الانتاج المختلفة وهى الوظيفة التى لا يقوم بها سواه ولا يمكن أن يعهد لغيره بها وهو يشمل :

أ - الفائدة التى يستحقها المنظم فيما لو أقرض رأسماله الذى يستخدمه فى المشروع الى مشروع آخر .

ب - الريع الذى يستحقه المنظم فيما لو أجر الأرض التى يستخدمها فى المشروع الى مشروع آخر .

جـ - الأجر الذى قد يحصل عليه المنظم فيما لو عمل فى مشروع آخر لحساب غيره .

فما يتبقى بعد خصم العناصر الثلاثة من الربح الاجمالى ماهو الا دخل الادارة أو ما يطلق عليه الربح الصافى .

ويمكن النظر الى الربح الصافى بأنه الفرق بين الايرادات المتوقعة التى يمكن التنبوء بها بدرجة معقولة من التأكد ليس فقط من جانب المنشأة ولكن أيضا من جانب الرأى السائد فى السوق والايرادات المحققة فعلا .

وكما ينقسم الربح العادى الى ربح اجمالى وربح صافى فانــــه ينقسم الى ربح عادى وربح غير عادي ..

ويقصد بالربح العادى ذلك الربح الذى يلزم تحقيقه لكل منتج فى الصناعة بما فى ذلك المنتج الحدى ـ أى المنتج الذى ينتج فى أسوأ الظروف ـ والا فانه يكف عن العمل اذا ربح قدرا أقل منه. وبعبارة أخرى الربح العادى للمشروع هو أقل دخل يكفى لحمل المنظم على أن يستخدم رأس ماله فى العملية التى يقوم بها المشروع بحيث لو قل دخله عن هذا الحد لتحول برأسماله عن هذه العملية .

كما أن الربح العادى شأنه فى ذلك شأن الربح غير العــادى ينشأ لأنّ الاقتصاد القومى أو اقتصاد الصناعة المعنية فى حالة تطــور وليس فى حالة سكون . وينعدم تماما اذا كان الاقتصاد القومى اقتصادا ساكنا . ومعنى هذا أن هذا الربح يوجد فى حالة الاقتصاد المتطــــور (والذى يسمى أحيانا الاقتصاد المتحرك) حيث يوجد فى مثل هذا الاقتصاد اما نقص أو زيادة فى رأس المال الموجود فى الدولة على مر الزمن أى بعبارة أخرى يوجد ما يسمى بالاستثمار الصافى . ولما كــان الاستثمار الصافى الذى يتم فى الدولة فعلا يكون مصدره ادخارا صافيا ، فان الادخار الصافى أيضا لا يكون منعدما . أى بعبارة أخرى يوجد فــى مثل هذا الاقتصاد المتحرك عرض وطلب صافيان على الأموال القابلة

للاقراض . وعلى ذلك يلزم أن يوجد سعر فائدة هو ثمن استخدام تلك الأموال القابلة للاقراض .

ولما كان أى منتج فى أية صناعة لا يقوم بالانتاج الا اذا حقق له القيام بالانتاج ايرادا يعادل على الأقل ما يحصل عليه اذا استغل أمواله عن طريق الاقراض، فان قيام ذلك المنتج بالانتاج يستلزم حتما أن يحقق ربحا يعادل على الأقل سعر الفائدة السائد فى السوق . وعلاوة على سعر الفائدة المذكورة يلاحظ أن المنتج فى اقتصاد متحرك من هذا النوع لا يتمتع بقدرة كاملة على التنبؤ بالمستقبل، أى أنه معرض للخطأ فى تنبوءاته بالنسبة لأسعار السلع والخدمات التى ينتجها وبالنسبة لنفقات انتاجها، أى بالتالى هو معرض للكسب والخسارة أى معرض لمخاطر الانتاج . ولما كان المنتج الذى يتحمل تلك المخاطر يختلف عن المقرض الذى يستغل أمواله عن طريق اقراضها بسعر فائدة ثابت دون أن يتحمل تلك المخاطر، فان المنتج الذى يتحمل مخاطر الانتاج يجب أن يحصل ليس فقط على ربح معادل لسعر الفائدة السائد فى السوق، وانما على ربح يتجاوز سعر الفائدة بما يكفى لتعويض ذلك المنتج عن تحمله لمخاطر الانتاج . ويسمى الايراد الذى يحصل عليه المنتج لهذا الغرض بالربح العادى فى الصناعة التى يقوم بالانتاج فيها . وهو يختلف من صناعة الى أخرى تبعا لاختلاف المخاطر التى يتعرض لها المنتج فى كل صناعة .(١)

(١) الدكتور محمد ابراهيم غزلان ـ المرجع السابق ـ ص ٢٤٣ ومابعدها .

أما الربح غير العادى أو ما يعرف بالفائض فهو تلك الزيادة فى ربح المشروع عن الربح العادى، أى الزيادة فى دخل المشروع عن الحد اللازم لبقاء المنظم برأس ماله فى المشروع .

وفى حالة المنافسة الكاملة فان المشروع لا يحصل الا على الربح العادى أى أجر الادارة ويحدث ذلك فى المدى الطويل، فالثمن السائد فى السوق لانتاج الصناعات ذات السوق التنافسى هو السعر الذى يغطى تكاليف المنتج الحدى الذى لا يربح غير الربح العادى أى أقل أرباح ممكنة .

وتفصيل اختفاء الأرباح غير العادية فى المدة الطويلة أن الصناعة التى تحقق أرباحا غير عادية تجذب اليها منتجين آخرين مما يؤدى الى انخفاض ثمن منتجاتها وبالتالى الى انخفاض الربح، وأن أصحاب عوامل الانتاج الثابتة مثل الأرض يرفعون ثمن خدمات هذه العوامل التى يقدمونها للمنظمين حتى يستنفدوا الأرباح غير العادية لهؤلاء . ومعنى ذلك أن الأرباح غير العادية تنتهى فى المدة الطويلة بأن تتحول الى ريع لعناصر الانتاج الثابتة . ولكن الأرباح غير العادية الناشئة عن الاحتكار لا تميل الى الاختفاء فى المدة الطويلة، فكلما اقتربت هذه الوحدات الاحتكارية من بسط سيادتها الكاملة على عرض السلعة كلما شاب جزء من مكاسبها الدخل الاحتكارى لأنها تسعى الى جعل ربحها الصافى فى هذه الحالة أكبر ما يمكن لا يحدها فى ذلك الا مرونة طلب المستهلكين على انتاجها .

وتسمى الأرباح غير العادية فى هذه الحالة" بالربح الاحتكارى" أو فائض الربح . لذلك تحاول بعض التشريعات، القضاء على هذا النوع من الأرباح خاصة عن طريق فرض الضرائب عليه وذلك على نحو ما يقع عند فرض ضريبة على الأرباح الاستثنائية التى تحققها بعض المنشئات خلال الحرب .

النظريات الاقتصادية فى الربح :

فشل الكتاب الكلاسيك من أمثال ريكاردو فى وضع تفسير للربح . ويرجع فشلهم الى ايجاد نظرية واضحة عن الربح الى أنهم لم يوضحوا التفرقة بين الربح والفائدة على رأس المال .

على أن " ساى " ميز بوضوح بينهما فالربح دخل للمنظم والفائدة دخل لصاحب رأس المال . وقد فسر ساى الربح على أنه أجر الادارة يستحقه المنظم مقابل ما يقوم به من عمل ادارى والتأليف بين عناصر الانتاج المختلفة .

ويرى الكلاسيك أن التطور الانسانى يتجه ناحية تناقص" معدل الربح" وذلك لأن هذا التطور يؤدى الى زيادة تكوين وتراكم رؤوس الأموال المنتجة . وعندما تزيد رؤوس الأموال ينقص معدل الربح الذى نحصل عليه منها . بل لقد تصوروا أن هذا التطور سوف يؤدى بالاقتصاد الى حالة ركود وثبات . وهى حالة لا يزيد فيها مقدار رأس المال المنتج ، بل يبقى ثابتا من سنة لأخرى فى حجمه الكلى

ونجد منه فى كل فترة مقدارا مساويا للمقدار الذى نكون قد استهلكناه فى الانتاج .(١)

وتوجد عدة نظريات فى الأرباح نتناول أهمها :

الأولى : تعتبر الربح مكافأة الاختراع أو التجديد .

والثانية : تعتبر الربح نتيجة تغير الظروف الاقتصادية .

والثالثة : تعتبر الربح مكافأة الخطر .

وسوف نعرض فيما يلى لهذه النظريات الثلاث .

النظرية الأولى — الربح مكافأة الاختراع :

قال بهذه النظرية الاقتصادى النمساوى شومبيتر Schumpeter فيرى شومبيتر أن المنظم يلعب دورا كبيرا فى التنظيم الاقتصادى الحديث فهو ليس مجرد صاحب المال كما كان سائدا فى القرن الماضى وهو الشخص أو الهيئة التى يقع على عاتقها وظيفة الادارة والتنظيم انما أصبح يقع على عاتقه الابتكار والتجديد . وللمنظم مجال كبير فى الاختراع ذلك أنه قد يخترع سلعة جديدة أو يدخل تحسينا على سلعة موجودة، وقد يبتكر طريقة للانتاج أكثر اقتصادا من الطرق القديمة للحصول على منتجات معروفة من قبل الجمهور . وقد يعمد المنظم الى اكتشاف المواد الأولية وقد يفتح

---

(١) الدكتور محمد لبيب شقير — تاريخ الفكر الاقتصادى — دار نهضة مصر للطبع والنشر — ص ١٨٨ .

سوقا جديدة لتصريف منتجاته . وقد يبتكر طرقا جديدة مؤدية الــى انقاص نفقات الانتاج وزيادة أثمان السلع .

فشومبيتر يختلف عن الاقتصادى المعاصر Knight الذى بنى نظريته على أساس أن المنظم هو الذى يتحمل المخاطر وانما لا ينظر الى المنظمين باعتبارهم أصحاب رؤوس الأموال أو حملة الأسهــــم أو المساهمين بل على أنهم المديرون الذين يهدفون الى الابتكـــار والتجديد .

ويقول شومبيتر أن أرباح الاختراع ليست نتيجة استغلال العمال أو المستهلكين، بل هى مشروعة . فدخل المنظم ليس سرقة، وليس نتيجة لاعادة توزيع الثروات اذ المنظم عضو فى المجتمع الانسانــى، واغتناؤه غير المقترن بافتقار الآخرين زيادة فى ثروة المجتمع، والربح نافع من الوجهة الاجتماعية، لأن الفائض الذى يحصل عليه المجدد يشجع بقية الأفراد ويشحذ هممهم، وفى ذلك رقى للأمة من الوجهة الاقتصادية ما يؤدى الى التنافس وبالتالى زيادة الانتاج ومن ثــم انخفاض الاثمان واستفادة المستهلكين فى نهاية الأمر .[1]

وعيب هذه النظرية أنها تضيق فكرة المنظم وتجعلها قاصرة على

---

(١) الدكتور عبد الحكيم الرفاعى ــ المرجع السابق ــ ص ٤٧٨ .

العرض والطلب . وهذه المخاطر التى يصعب التأكد منها هى تلك التى لا يمكن التنبؤ بها لأنها أخطار غير قابلة للحساب ويخطر المنظمون الى تحملها حيث لا تجرؤ أى شركة من شركات التأمين على التأمين ضدها ، ومثال ذلك الخسائر التى يمكن أن تلحق بالمشروع من جراء اتخاذ قرارات بشأن تحديد الثمن وكمية الانتاج .

ونخلص من ذلك أن الوظيفة الحقيقية للمنظم فى ادارته للمشروع هى تحمل مخاطر المستقبل المجهول . ولذلك ينبغى على المنظم الكف الحريص أن يدأب على أن يسائل نفسه هل سيقبل المستهلكون على سلعة ومعداته الجديدة أم يعزفون عنها ، وهو يخاطر باصدار قراراته المبنية على تكهنات لا يمكن التنبؤ بها فى العلاقات والظروف الاقتصادية نتيجة للطبيعة الديناميكية للحياة الاقتصادية .

===000===